المركز الجامعي أفلو-الجزائر
مجلة دورية دولية علمية محكمة
تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مجلة المقريزي

17

للدراسات الاقتصادية والمالية

المجلد 8
العدد 2
ديسمبر 2024

ISSN: 2571-9955 :ر.د.م.د
الإيداع القانوني: جوان 2017

مجلة المقريزي المجلد 8 العدد 2 ديسمبر 2024
Review EL-MAQRIZI Vol 8 Number 2 December 2024

University Center of Aflou- agleria
International Peer-reviewed Scientific Bi-annual Journal issued
by the Istitute of Economic and Commercial and Management

17

Review

EL-MAQRIZI

FOR THE ECONOMICAL AND FINANCIAL STUDIES

Vol 8
Number 2
December 2024

ISSN: 2571-9955
Legal Deposit : June 2017

مجلة دورية دولية علمية محكمة نصف سنوية تنشر الابحات في الميدان الإقتصادي

تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ـالمركز الجامعي أفلو ـ الجزائر

المدير الشرفي للمجلة :

أ.د. عبدالكريم طهاري " رئيس المركز الجامعي "

مدير المجلة: د. زاوي عيسى

مدير هيئة التحرير : أ.د. قطاف عبدالقادر

أعضاء هيئة التحرير

أ.د عدالة لعجال جامعة مستغانم ، الجزائر

أ.د. زروخي فيروز جامعة الشلف

أ.د. محمد سعيد جوال جامعة الجلفة

د. سملالي يحضيه جامعة الملك فيصل – السعودية

د. ناصر يوسف الجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا

أ.د بن ثابت علال جامعة الأغواط

أ.د.طلحة أحمد المركز الجامعي أفلو

د. عزمي وصفي عوض جامعة فلسطين التقنية ، فلسطين

د. زغودي عمر المركز الجامعي أفلو

د. عروري محمد جامعة كوت دازور ، فرنسا

د. لعمارة جمال جامعة طيبة المدينة المنورة المملكة العربية السعودية

أ.د. ٔية ضحاك جامعة الجزائر 3

أ.د. فرحات عباس جامعة المسيلة

أ.د. أبو القاسم حمدي جامعة الأغواط

د.فتحي مولود المركز الجامعي أفلو

د.بوفاتح بلقاسم المركز الجامعي أفلو

د. أبو يوسف محمد سالم جامعة الإسراء ، فلسطين

د. رايز أحسن جامعة فيصل آباد ، باكستان.

التدقيق اللغوي سكرتير

د. شعمي محمد الامين د.جخيوة طاهر

أ.د. حمزة بـــوجمـــل بيعة محمد

الهيئـــــــــــــــة العلميـــــــــــــة للمجـــــــــــــلة

1/من داخل الوطن

أ.د عدالة لعجال	جامعة مستغانم	أ.د عجيلة محمد	جامعة غرداية
أ.د بن ثابت علال	جامعة الأغواط	أ.د. جعيرن عيسى	المركز الجامعي أفلو
أ.د. قورين الحاج قويدر	جامعة الشلف	أ.د. خنيش يوسف	جامعة غرداية
أ.د. ضحاك ية	جامعة الجزائر 3	أ.د. علام عثمان	جامعة البويرة
أ. د . رمضاني لعلا	جامعة الأغواط	أ.د. فيروز زروخي	جامعة الشلف
أ.د. طويطي مصطفى	جامعة غرداية	أ.د. مداح لخضر	جامعة الجلفة
أ.د. علماوي أحمد	جامعة غرداية	أ.د. بن البار امحمد	جامعة المسيلة
أ.د. قشام إسماعيل	جامعة الجلفة	أ.د. نصير أحمد	جامعة الوادي
أ.د. هيشر أحمد التجاني	جامعة الأغواط	أ.د. فودو محمد	جامعة أدرار
أ.د.بن برطال عبد القادر	جامعة الأغواط	أ.د. بساس أحمد	جامعة الأغواط
أ.د أبو القاسم حمدي	جامعة الأغواط	أ.د. حديدي أدم	جامعة الجلفة
أ.د. فرحات عباس	جامعة المسيلة	أ.د. فلاق محمد	جامعة الشلف
أ.د ضيف الله محمد الهادي	جامعة الوادي	أ.د. تقرارت يازيد	جامعة أم البواقي
أ.د داهية عبدالحفيظ المدرسة العليا للتجارة		أ.د. محمد سعيد جوال	جامعة الجلفة
أ.د. أحمد دروم	جامعة الجلفة	أ.د. بن طيرش عطاءالله	جامعة الأغواط
د. كربوش أحمد	المركز الجامعي أفلو	أ.د. مسعودي عبدالهادي	جامعة الأغواط
د. طلحة محمد	المركز الجامعي أفلو	د. شيخي بلال	جامعة بومرداس
أ.د.طلحة أحمد	المركز الجامعي أفلو	د. بارك نعيمة	جامعة سوق أهراس
أ.د قرومي حميد	جامعة البويرة	د.زغودي عمر	المركز الجامعي أفلو
د.سمير شرقرق	جامعة سكيكدة	أ.د.كبير مولود	جامعة الجلفة
د.قحام وهيبة	جامعة سكيكدة	أ.د. بولويز عبد الوافي	جامعة خنشلة
د.رينوبة الأخضر	جامعة الأغواط	أ.د.غربي حمزة	جامعة المسيلة
د.قط سليم	جامعة خنشلة	د.زيان بروجة علي	جامعة تيسمسيلت
د.طواهرية منى	جامعة الجزائر 03	د.قرين ربيع	المركز الجامعي ميلة

د. ناصر يوسف	الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
د. اسيا رايس أحمد	جامعة سينس، ماليزيا.
د. المحياوي صباح نوري عباس	مجلس الخدمة العامة الاتحادي العراق
د. الرمودي بسام	جامعة مدينة السادات – مصر.
د. عروري محمد	جامعة كوت دازور ، فرنسا
د. شاشي عبدالقادر	المعهد الدولي للبحوث في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطمبول، تركيا .
د. رايز أحسن	جامعة فيصل آباد، باكستان.
د. صدراوي طارق	جامعة المنستير ، تونس.
د. أبو يوسف محمد سالم	جامعة الإسراء ، فلسطين.
د. المصبح عماد الدين	كليات الشرق العربي للدراسات العليا ،السعودية.
د. لعمارة جمال	جامعة طيبة المدينة المنورة، السعودية.
د. ادوارد دكتور نشأت	معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات ، مصر
د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة، القدس .
د.شادي ابراهيم حسن شحاده	جامعة السويس، مصر .
د. عبد السلام مصطفى محمود	جامعة أم القرى ، السعودية
د. عزمي وصفي عوض	جامعة فلسطين التقنية ، فلسطين.
د. كنوش محمد	جامعة تراكيا، تركيا .
د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل	جامعة المنصورة ،مصر.
د. القوصي همام	جامعة حلب، سوريا .
د. سملالي يحضيه	جامعة الملك فيصل ، السعودية.
د. أرش أحمد	جامعة أنقرة ، تركيا
د. عبير محمود مجاهد السيد	كلية التجارة بنا ت ، جامعة الأزهر.مصر

الاتصال و الاستفســـــــــار:

المركز الجامعي أفلو ص ب 306 –**افلو – الأغواط(الجزائر)**

الهاتف /الفاكس : 11 11 16 029(213)

البريد الالكتروني : eco.elmaqrizi@cu-aflou.edu.dz (**غير مخصص لإرسال المقالات**)

لإرسال المقالات عبر الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/650

رقم الإيداع القانوني : جوان 2017 E-ISSN : 2716-9014 ISSN : 2571-9955

قـــــــــــــــواعد النشـــــــر بالمجـلـــــــــــة

تنشر مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية غير المنشورة من قبل ، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية والمالية و التجارية و علوم التسيير ، و باللغات الثلاث : العربية، الفرنسية و الانجليزية ، و التي تهتم بالدراسات الاقتصادية والمالية وفق الشروط التالية:

1. يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 20 صفحة من حجم (17*24)بهامش الصفحة من الاعلى 1 و الاسفل 1.3 سم و من اليمين 1.5 سم و من اليسار 1.5 سم.
2. يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخط(Sakkal Majalla) للعربية بحجم خط 14، وTimes New Roman (Titres CS)للفرنسية و الانجليزية، و بحجم خط 12 ، و بمسافة بين الأسطر1.15 ، و العناوين الفرعية تكتب بـGras؛
3. تتضمن الورقة الأولى ، العنوان الكامل للمقال (خط Sakkal Majalla بحجم خط 16)، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها ، العنوان الالكتروني؛ و ملخصين للموضوع في حدود 08 اسطر على الأكثر ،احدهما بلغة المقال و الثاني بإحدى اللغتين الاخريتين؛
4. تدوين المراجع يكون في آخر المقال وباعتماد أسلوب: American Psychological Association (APA)، وفق الأصول العلمية؛
5. ترقم الجداول والأشكال حسب ورودها في متن المقال؛
6. تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.
7. تهميش محتوى المقال يكون بإستعمال American Psychological Association (APA)،
8. تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتقى؛
9. المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة وهذه الأخيرة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها؛
10. للتفاصيل أكثر حول شروط النشر والإطلاع على مختلف أعداد المجلة، يرجى زيارة الموقع الرابط التالي : https://www.cu-aflou.dz/index.php?p=journal/show&&id=2
11. يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع؛

حقوق النشر محفوظة للمجلة

إفتتاحية العدد

بسم الله الرحمان الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم الصالحات

صدر في الفاتح من شهر ديسمبر 2024 المجلد الثامن (8)

العدد الثاني (2) من مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية

الصادرة عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالمركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو –(الجزائر)

نحمد الله على التوفيق ونتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساهم في نسخة هذا العدد من مؤلفين ومراجعين ومحررين .....

إن هيئة التحرير المجلة تحرص على استمرار سياستها في السعي الى أن تبقى المجلة رائدة على مستوى الوطني والدولي ، وأن تصبح مصنفة ضمن أشهر قواعد بيانات العالمية ، وتعمل على تحقيق شروط التصنيف المنصوص عليها من طرف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

نطل على قرائنا الأعزاء بهذا العدد الجديد املين تحقيق تطلعاتهم بخصوص المقالات الصادرة عن مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية

ومهما يكن من عمل ، نسأل الله التوفيق والعون لخدمة العلم ونشر المعرفة العلمية

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور قطاف عبدالقادر

الفهرسة العالمية لمجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية

http://emarefa.net/arcif/criteria/	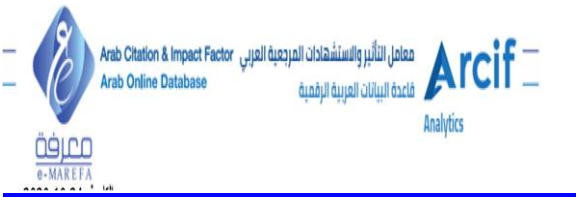	01
https://www.journal-index.org/index.php/asi/author/submission/12482		02
https://www.rootindexing.com/journal/international-journal-of-el-maqrizi-for-economic-and-financial-studies-/IJMEFS		03
http://www.i2or.com/indexed-journals.html		04
https://www.citefactor.org/journal/index/29273/journal-of-el-maqrizi-for-economic-and-financial-studies#.YoLMg0KZMdU	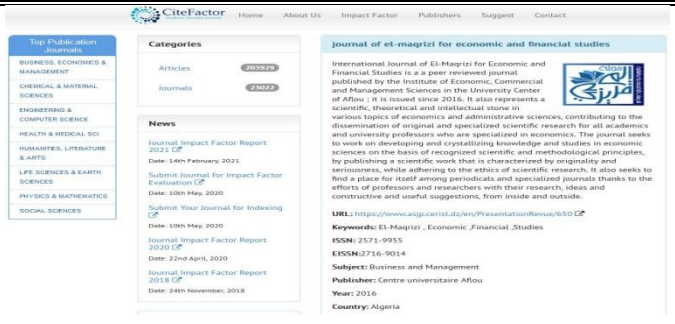	05

https://www.researchbib.com/?action=viewJournalDetails&issn=25719955&uid=r80536		06
http://esjindex.org/search.php?id=issn&ids=2571-9955&S1=submit		07
https://scholar.google.com/citations?hl=ar&user=w8Qs8woAAAAJ		08
https://reseau-mirabel.info/revue/10189/International-Journal-of-El-Maqrizi-for-Economic-and-Financial-Studies		09

فهـــرس : المجلد 08 **ـ العـــــــدد** : 02 (2024) **الإصدار** : 17

عنـــوان المقـــال	ص
تطور بيئة الأعمال في الجزائر: قيود مؤسساتية **زاوي أحمد صادق** **خدير أسامة** **جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر (الجزائر)**	12 - 32
تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي _دراسة حالة_ **محمد الطاهر عامري** **جامعة الاغواط (الجزائر)**	33 - 47
تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين القطاع الخاص والجمعيات الخيرية **عمر بن حميدوش** **المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)**	48 - 63
أثر العوامل الإقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الإختيارية لدى بعض المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر للفترة (2006ـ2020) **زيدية بوزيد** **محمد العيد صلوح** **المركز الجامعي إيليزي(الجزائر)**	64 - 84
الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية و آثارها على ولاء العملاء ـ دراسة حالة الوكالات البنكية العمومية بقالمة ـ **حسيبة نايلي** **نورة بيري** **جامعة 8ماي 1945 قالمة (الجزائر)**	85 - 107
واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر ـ بالإشارة إلى تجربة روسيا ـ **بن مبارك زهية** **بن تربح بن تربح** **عمار ثليجي ـالأغواط ـ (الجزائر)**	108 - 128
نموذج التحليل (هيكل ـ سلوك ـ أداء) في اختيار إستراتيجية المنافسة داخل القطاع الصناعي ـ دراسة تحليلية لمجمع صيدال لصناعة الدواء **بوشمال عبدالرحمان** **جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)**	129 - 147
مساهمة معايير تدقيق نظم المعلومات في تعزيز حوكمة الشركات **تـــلي ناصر** **بهـــاز جيلالي** **جامعة غرداية (الجزائر)**	148 - 163
الإصلاح المحاسبي الجزائري ـمدى تأثر القانون 23ـ07 الخاص بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي بمعايير IPSAS ـ **محمود عابد** **بن قايد الشيخ** **جامعة غرداية (الجزائر)**	164 - 183

الآليات المستعملة في ضبط النشاط التجاري والحد من التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ـ تلمسان ـ إسلام مروان ملوكي سمية مكيوي جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)	184 - 201
أثر إفصاحات القيمة العادلة على جودة التقارير المالية (دراسة على عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات) السعدي عياد جامعة فرحات عباس سطيف1	202 - 223
مساهمة الحكومة الالكترونية في دعم التحول الرقمي لقطاع المال ـ دراسة حالة الامارات العربية المتحدة خملول محمد بلقايد المركز الجامعي افلو (الجزائر)	224 - 239
أثر زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL: للفترة (2001ـ2022). الميهوب عبدالقادر بلخير فاطمة جامعة غرداية (الجزائر)	240 - 259
التجربة البريطانية للنوافذ الإسلامية وأثرها في انتشار الصيرفة الإسلامية _ دراسة تحليلية طاهري خالد حمزة علي المركز الجامعي نور بشير البيض (الجزائر)	260 - 281
إدارة موجودات ومطلوبات البنوك باستخدام نموذج البرمجة الخطية بالأهداف المبهمة: ـ دراسة تطبيقية على بنك CPA بن مسعود نصرالدين مسعودي حورية جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت (الجزائر)	282 - 301
دور الجامعة في دعم وتعزيز المؤسسات الناشئة ـدراسة عينة من طلبة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ـسيدي بلعباس خلوات عبدالقادر سحيمي فايزة جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)	302 - 321
تأثير صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة على تموقع العلامة التجارية للعجائن – ام وليد على قناة سميرة أنموذجا ساحلي هدى قدوم لزهر جامعة 08 ماي 1945 قالمة(الجزائر)	322 - 340

دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين المختصين في مجال المحاسبة والتدقيق) قادي محمد طلحة أحمد المركز الجامعي افلو (الجزائر)	341 - 354
دور معيار التدقيق الجزائري رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي ـ دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لسنة 2024ـ بريجة جميلة نور الدين عبد القادر المركز الجامعي افلو (الجزائر)	355 - 378
الصيرفة الإسلامية كآلية لاستقطاب أموال السوق الموازية في الجزائر الهاشمي قميش عائشة بخالد جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)	379 - 397
المسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية مدخل نحو خلق قيمة مشتركة: دراسة حالة مجمع VOLVO و SONARTACH حاج أعمر حسيبة طرفاني عتيقة جامعة الجزائر3 (الجزائر)	398 - 416
The effectiveness of inflation targeting policy in promoting economic growth (Study experience : United Kingdom, Sweden, New Zealand) *Abdelhafidi Aissa Haychar Ahmed tidjani* *University Laghouat (Algeria)*	417 – 433
Fintech Startups and Their Role in Achieving Financial Inclusion: The Case of Saudi Arabia *Tayeb Mousli Sana Bentaleb* *university of biskra (Algeria)*	434 - 450
Supply Chain Governance in the Global Automotive Industry *Saifi walid bensmina aziza* *university of biskra (Algeria)*	451 – 470
Tax Control and Tax Collection Procedures under the Algerian Tax System *Lachlah Safia Bourennane Mustapha* *Amar Telidji University (Laghouat),*	471 – 490

491 – 503	***Le Rôle des Startups Circulaires dans la Promotion de L'économie Circulaire*** ***Abbabsa wafa*** ***Zedira Charef Eddine*** ***Université Abbes Laghrour Khenchela***
504 – 522	***The BRICS Bloc in the Field of Renewable Energy and Its Role in Global Environmental Balance: An Analytical Study Covering the Period 2015-2024*** ***Bouzenoura Asma*** ***Belaribi Fatima Zohra*** ***University of Algiers 3 (Algeria)***
523 – 546	***Assessing IT governance through internal audit to enhance internal control processes*** ***SLIMANI Khadidja*** ***NEGAZ Ahmed*** ***Université Ammar Thlidji, Laghouat (Algeria)***
547 – 568	***The impact of Employees Training and Development on social performance: A study of Internal Social corporate Responsibility in the Algerian Banking sector: the case of CNEP Bank*** ***Mohammed El Amin SLIMANI*** ***Aicha HAMADOUCHE*** ***Ecole Supérieure de Commerce (Algeria)***

تطور بيئة الأعمال في الجزائر: قيود مؤسساتية

Evolution of the business climate in Algeria: institutional constraints

زاوي أحمد صادق[1*]، خدير أسامة[2]

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر (الجزائر)، *zaoui_sadek@univ-mascara.dz*

[2] جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر (الجزائر)، *oussama.khadir@univ-mascara.dz*

تاريخ الاستلام: 2024/06/19 تاريخ القبول: 2024/11/03 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص: الهدف من هذه الورقة البحثية معرفة العراقيل والضغوطات التي تثبط تطور مناخ الأعمال في الجزائر، حيث قسمنا البحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسية؛ الأول نظري سنتطرق من خلاله إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالحكامة والمؤسسات وبيئة الأعمال؛ أم القسم الثاني فهو وصفي، سيعالج أهم التطورات في مؤشرات بيئة الأعمال وأهم متغيرات الجودة المؤسساتية في الجزائر في العقود الأخيرة. أما الجزء الأخير فهو تحليلي، سنحاول من خلاله تشخيص مؤسساتي لمشكلة ضعف مناخ الأعمال وعدم استدامته، حيث ربطنا التحليل بمجال الحكامة والمجال المؤسساتي، لنستنتج في الأخير أن مشكلة تطور ومرونة مناخ الأعمال في الجزائر تبقى مؤسساتية في المقام الأول.

الكلمات المفتاحية: الحكامة، المؤسسات، بيئة الأعمال، الجودة التنظيمية، الريع، النمو الاقتصادي،

تصنيف JEL: D71 ، D72، D73، E92، G18، K2، Q5، P37، B25.

Abstract: The aim of this research paper is to identify the obstacles and pressures that inhibit the development of the business climate in Algeria. We divided the research into three main parts : The first refers to the nature of governance, institutions and the business environment; The second addresses the most important developments in indicators of the business environment and institutional quality in Algeria. As for the last part, we tried to diagnose the problem of the weak business climate and its unsustainability, as we linked the analysis to the field of governance, to conclude in the end that the problem in Algeria remains primarily institutional..

Keywords: governance, institutions, business climate, organizational quality**,** rents,

Jel Classification Codes: D71 , D72, D73, E92, G18, K2, Q5, P37, B25.

* المؤلف المرسل

1- المقدمة:

إن الاهتمام بدراسة مناخ الأعمال ظهر بقوة أكبر في أواخر السبعينيات مع التركيز على النظريات الاقتصادية من خلال النتائج التجريبية والاتجاهات النظرية. فمن الناحية التجريبية على العديد من البلدان المتقدمة وخاصة في أوروبا التي عرفت سنوات عديدة من الانكماش الاقتصادي وتراجع إنشاء الأعمال التجارية، وُجد أن النمو الاقتصادي لم يكن مستدامًا فقط في وفورات الحجم، ولكن كانت للبيئة الاقتصادية والمؤسساتية دور مهم في النمو. فمناخ الأعمال يتغير من منطقة جغرافية إلى أخرى، أو من بلد إلى آخر حتى في نفس المنطقة الجغرافية التي تشترك في التاريخ والثقافة والمجتمع.

وهذا ما أدى إلى طرح مجموعة من الاستفسارات التي تشير إلى الفوارق بين جودة بيئة الأعمال بين البلدان على غرار: ما هي المحددات التي تؤثر على خلق بيئة الأعمال في بلد ما؟ لماذا يزدهر نشاط الأعمال في بعض البلدان ويفشل في أخرى؛ لماذا تكون ظروف أنشطة الأعمال أقل استدامة في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة كل هذه الأسئلة تتعلق بالمؤسسات التي تلعب دورًا رئيسيًا في تفسير الأداء الاقتصادي والاختلافات في مشهد نشاط الأعمال بين الدول.

علاوة على ذلك، تعتبر المؤسسات ذات أهمية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ونشاط الأعمال؛ فقد أشار كل من (Acemoglu et Robinson, 2008) في دراستهما أن المؤسسات تعتبر المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي؛ وبشكل آخر، الخصائص المؤسساتية المحددة لبلد ما، هي الأسباب التي تجعل النتائج الاقتصادية مختلفة عبر البلدان، حيث أن هذه المؤسسات هي التي تحدد الحوافز والقيود على الفاعلين الاقتصاديين؛ ونتيجة لذلك، المؤسسات هي التي ترسم النتائج الاقتصادية (North, 1990). وقد أشارت كذلك دراسة أن مناخ الأعمال مرتبط بالطبيعة البشرية، وأن إدراك الدافع التنظيمي للأفراد يعتمد بشكل كبير على جودة المؤسسات في بلد ما في سياق جانب الاقتصاد الجزئي (Bumaul, 1990).

على مستوى الجزائر، دائما ما تنادي السلطات الحكومية على ضرورة تحسين مناخ الأعمال في البلد، وأكدت أن تحسينه سيكون له آثار إيجابية ليس فقط على المقاولات والمستثمرين، بل على جميع الجهات الفاعلة في الاقتصاد بما فيهم المواطنين ولا سيما من خلال مساهمته في محاربة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والنهوض بظروف عيش المواطن العادي.

هذا النداء يأتي في سياق النقاش الذي يدور في الجزائر في العقد الأخير حول محدودية النموذج التنموي المتبع الذي كان مبني على التحويلات الريعية ومبني على أساس خلق مؤسسات هشة والتنازل على أسس تنظيمية فعالة، على عكس النظام الإنتاجي والتنافسي الذي أساسه مؤسسات قوية ومستدامة. وهذا ما أدى في الأخير إلى تبني أفكار جديدة مع نخبة متغيرة ووضع تصور لنموذج تنموي

جديد في ظل ظروف اقتصادية متغيرة باستمرار خاصة مع ظهور فيروس كورونا 2019. وموجة الجفاف التي تعيشها المنطقة.

وبناءا على تقرير (Doing Business)، يعكس مؤشر سهولة الأعمال في الجزائر وجود تأخر كبير في هذا المجال، وهذا ما يتطابق مع أرض الواقع. فالجزائر تتدلى الترتيب في هذا المؤشر على الرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذلها السلطات من أجل تحسين مناخ أعمالها وتسهيل القيام بالأنشطة التجارية.

فنعزو كل هذه التناقضات والمعطيات إلى طبيعة البيئة المؤسساتية في الجزائر، وخاصة فيما يتعلق بضعف حكم القانون، حماية الملكيات الخاصة ومحاربة الفساد. وهي مؤشرات تظهر العقبات المؤسساتية والبنيوية للاستثمار، الأمر الذي يجعل من تصنيف البنك الدولي لمناخ الأعمال تصنيفا تقنيا لا يعكس بشكل دقيق واقع مناخ الأعمال المعقد في البلد.

أمام كل هذه المعطيات، يتشكل لدينا الإشكالية التالية: هل البيئة المؤسساتية وجودة الحكامة في الجزائر تؤثر على تطور مناخ الاعمال في الجزائر؟

وفي محاولة أكثر تدقيق، سنحاول من خلال هذه الورقة إعطاء مقاربة تنظر بشكل نقدي للعقبات التي تقف أمام تحسن مناخ الأعمال في الجزائر، وتقارب وضعيته من منظور يعتمد على مؤشرات مركبة لمناخ الاعمال يأخذ في الاعتبار المتغيرات المؤسساتية التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في مناخ الاعمال في البلد.

ولإتمام هذا العمل، سوف نقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام أساسية: القسم الأول نستعرض فيه مفهوم الحكامة والمؤسسات ومناخ الأعمال، وفي القسم الثاني نستعرض الأدبيات النظرية والتجريبية التي درست العلاقة بين نوعية المؤسسات ومناخ الأعمال، وفي القسم الأخير نحلل مؤشرات جودة المؤسسات التي لها تأثير على تطور مناخ الأعمال، وكذلك المؤشرات التي تعكس تطور هذه الأخيرة في الجزائر.

2- الحكامة، المؤسسات وريادة الأعمال: إطار نظري

2-1- الحكامة:

إن مفهوم "الحكامة" يعني في أصله القدرة على إدارة أي شكل من أشكال التنظيم والأنشطة على نحو فعال. فهو يستند على أشكال تتجدد باستمرار. أما بالنسبة للبنك الدولي، عرف الحكامة بأنها: " الأسلوب الذي تمارس فيه السلطة على إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد لأغراض التنمية". هذا التعريف يبرز عدة مجالات للحكامة، وهمي: "شكل النظام السياسي، وهو الأسلوب الذي

تمارس فيه السلطة في إدارة البلاد، وقدرة الحكومة على تحديد وتنفيذ السياسات". في حين، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD, 1997)، عرف الحكامة بأنها: " ممارسة السلطة السياسية (صياغة السياسات)، الاقتصادية (اتخاذ القرارات الاقتصادية) والإدارية (تنفيذ السياسات) لإدارة شؤون بلد ما كما حدد (PNUD) ثلاث مستويات للحكامة وهي: الدولة التي تخلق بيئة سياسية وقانونية مواتية، القطاع الخاص الذي يخلق فرص العمل والدخل، المجتمع المدني الذي يسهل التفاعل السياسي والاجتماعي".. (M, 2005)

2-2- المؤسسات:

إن الحاجة لاستعادة دور المؤسسات في التحليل الاقتصادي منذ أواخر سنوات 1980 مع دراسات (Williamson, 1985 ; North, 1990) هو لاعتبارات تحليلية تتمثل في صعوبة شرح النمو السريع لدول جنوب شرق آسيا والركود في افريقيا وكان المعيار الأكثر أهمية لشرح الفروقات في معدلات النمو على المستوى العالمي هو نوعية المؤسسات.

في الفكر الحديث، المؤسسات تعرف بأنها: "القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم سلوك المجتمع"؛ حيث تقسم المؤسسات إلى مستويين: مؤسسات رسمية وهي القواعد المكتوبة كالقوانين، الدستور...اخ؛ ومؤسسات غير رسمية وهي العادات والتقاليد الموروثة التي تحكم التفاعلات في المجتمع كالدين والإرث الثقافي...الخ.

كذلك، عرف "North " المؤسسات على النحو التالي: [المؤسسات *هي القيود التي فرضها الإنسان التي تهيكل التفاعلات البشرية*]. وهي تتكون من قيود رسمية وقيود غير رسمية وخصائص تطبيقاتها، أو بتعريف آخر: *[المؤسسات هي قواعد اللعبة التي تهيكل التفاعل البشري في المجتمع]*. (Ménard Claude, 2003)

2-3- مناخ الأعمال:

العديد من المفكرين على غرار (Nicholas Stern)، بالإضافة إلى مجموعة من المنظمات الدولية اهتموا بمجال مناخ الأعمال وأعطوا تعريفات شاملة حوله، حيث عُرّف على أنه " مجموع المؤسسات والسياسات والبيئة السلوكية الحالية والمتوقعة التي يمكن أن تؤثر على العوائد والمخاطر التي ترتبط بالاستثمار" (banque, 2015). وفي تعريف آخر هو: " هو مجموعة العوامل التي تحدد شكل الفرص والحوافز المتاحة أمام الشركات من أجل الاستثمار بشكل منتج ويسمح بالتوسع وخلق فرص عمل". وبشكل موسع، مناخ الأعمال يشمل مجمل الظروف والأوضاع السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية، القانونية الإدارية، والمؤسساتية السائدة في بلد ما، والتي تتفاعل فيما بينها لتوليد أوضاع جديدة يمكن أن تساعد عمى جذب الاستثمارات أو تؤدي إلى تنفيره.

3- المؤسسات، الحكامة ومناخ الأعمال: مراجعة تجريبية:

إن تقاطع حقول البحث في مجالات الحكامة ومناخ الأعمال والنمو الاقتصادي يعتبر تحديا ويفتح أبواب واسعة للباحثين وواضعي السياسات ووكالات التنمية (Naudé, 2011 ; Romaano, 2021). ومع ذلك يوجد عدد قليل من الباحثين الذين يدرسون دور مناخ الأعمال في تحقيق النمو على غرار (Leibenstein, 1968)؛ الذي أكد أن النمو الاقتصادي لا يظهر تلقائيًا، بل هناك حاجة إلى حوافز تنتشر في جميع مجالات الاقتصاد(Awad, 2021) .

ولا تزال دراسات (North, Baumol) تعتبر العمل الأصلي الحاسم لفهم الدور المركزي الذي تلعبه المؤسسات في تطوير مناخ الأعمال والنمو الاقتصادي؛ فمن هذا المنظور، يمكن لأصحاب المشاريع المساهمة بفعالية في رفاهية الاقتصاد وازدهاره بناءً على المؤسسات السائدة في مجتمع معين ، لأن هذه المؤسسات هي "قواعد اللعبة في المجتمع" التي تشجع أو تقيد أنشطة الأعمال "المنتجة" نحو النمو الاقتصادي والازدهار. وقد اقترح نورث (1990) أن هذه الحوافز الإيجابية والسلبية تأتي أساسًا من المؤسسات الرسمية (مثل القواعد واللوائح) وغير الرسمية (مثل الثقافة والأعراف الاجتماعية)؛ فالمؤسسات الرسمية تخفض تكاليف المعاملات التي تسببها القوانين، بينما المؤسسات غير الرسمية تخفض أوجه عدم اليقين التي ينطوي عليها التفاعل البشري (North D. , 2005). فتتفاعل كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على المستويات المختلفة يؤدي إلى نتائج لها آثار كبيرة على زيادة نشاط الأعمال في البلد)؛ لذاك يمكن أن تكون النظرية المؤسساتية حلقة وصل لفهم المتغيرات المؤسساتية التي تشجع مناخ الأعمال التي تنعكس إيجابا على نشاط ريادة الأعمال الذي يساهم في النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة(Mohamed Hasan, 2021) .

فالدراسات التجريبية حول العلاقة بين المؤسسات ومناخ الأعمال تنقسم إلى ثلاثة أجزاء: أولا، دراسة دور المؤسسات ومحركها الرئيسي الذي يتمثل في مناخ الاستثمار؛ ثانيا، التمييز بين الاستراتيجيات المختلفة لمناخ الاستثمار وذلك أساسا بين استراتيجية القيام بالأعمال (المقاولاتية، التصنيع، الأعمال التجارية...ال) وبين استراتيجية الاستغلال الموجهة للموارد الطبيعية (الاقتصاد الريعي)؛ أما الجزء الآخر، تمثل في دراسة العلاقة السببية بين مناخ الأعمال ومستويات الحكامة. (Acemoglu، 2005)

تجريبيا، ففي سنة 2021، حاول فريق من الباحثين في دراسة تحديد طبيعة العلاقة بين التنمية المستدامة وروح المبادرة الاجتماعية والابتكارات والمؤسسات في 15 والتي تمثل ما يقرب من ثلث سكان العالم وتمثل 29٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فخلصت النتائج إلى أن هناك علاقة

إيجابية بين ريادة الأعمال الاجتماعية والابتكار والتنمية المستدامة، كما أن المؤسسات لها تأثير إيجابي غير مباشر على الابتكار (Al-Qudah A. A., 2022).

فالمؤسسات ومستويات الحكامة تؤثر في بلد ما على الاستثمار بشكل مباشر من خلال نوعية مناخ الأعمال الذي يعتمد بدوره على السياسات الاقتصادية، البنية التحتية المادية، الموارد البشرية والعوامل الجغرافية التي تؤثر على كفاءة الإنتاج.

على مستوى الشركات، مناخ الأعمال يؤثر على هيكل التكاليف، أما على مستوى الصناعة، فهو يؤثر على هيكل السوق والمنافسة. وبالتالي، مناخ الأعمال هو عامل الإنتاج الذي قد يشكل ميزة نسبية للبلاد. كما يمكن لبيئة الاعمال أن يكون لها تأثير سلبي على الميزة النسبية المتعلقة بالبلد؛ فالتأخير الإداري والفساد وضعف البنية التحتية تكون عوائق غير صالحة أو غير مواتية للاستثمار. (Benn Eifert A. G., 2008).

من جانب آخر، دراسات طُبقت على البلدان الأفريقية من جانب جاذبيتها للاستثمار أظهرت نتائج مختلفة ومتباينة؛ أدت إلى استنتاج أن المتغيرات المؤسساتية لها تأثير كبير على تحديد هذه الفوارق. في هذا الإطار، قُسم مناخ الأعمال إلى ثلاثة مجالات هي: الإيراد الريعي بما في ذلك التكاليف غير المباشرة التي تنشأ عن طريق الفساد والبيروقراطية والمراقبة الإدارية؛ نوعية البنى التحتية، وفي الأخير البيئة التنافسية. (Bastos, 2004).

كذلك، دراسات عديدة ركزت على عامل الفساد الذي له تأثير سلبي على مناخ الأعمال وعلى جاذبية البلد للاستثمار. في دراسة معمقة، وُجد أن هناك نوعين من الآثار للفساد على عملية الاستثمار؛ أولا، التكاليف الإضافية، ثانيا، الفساد الذي يخصب عجلة قيادة التجارة ويسهل العمليات الخاصة عندما تكون الحكومة غير فعالة. واستنتجت الدراسة أن جاذبية الاستثمار في البلدان النامية تعتمد بشكل هامشي على الفساد.(Ugur, 2011) .

من جانب آخر وفيما يخص الصناعات الاستخراجية، وجدت دراسة أن القيود الإدارية والتنظيمية هي التكاليف غير مباشرة العالية التي تعيق الاستثمار، وهذا لا ينطبق على الصناعات الاستخراجية أو الاستثمارات الموجهة نحو استغلال الموارد الطبيعية. واستنتجت الدراسة ان رداءة مناخ الاعمال يقيد البلدان على توجيه الاستثمارات نحو المشاريع المنتجة والتي تخلق ثروة خارج نطاق الريع. كما أشارت دراسة أخرى إلى أن البلدان النامية يمكن أن تحقق توازن اقتصادي وسياسي حيث النخب السياسية دائما تسعى إلى البحث عن أدوات مؤسساتية من أجل تحقيق مكاسب شخصية من

خلال الاستثمار في الريع وتقييد العملية الإنتاجية التي تحقق التراكم وتخلق القطاع الخاص الفعال الذي دائما ينادي على تحسين مناخ الاعمال. (Mwega, 2000)

وكخلاصة للدراسات السابقة، وكتأكيد لما أشار إليه الباحثون أن مناخ الأعمال يمكن أن تكون الحلقة المفقودة بين العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي. فالدراسات البحثية النظرية والتجريبية يجب أن تتعامل مع العوامل المؤسساتية وتأثيرها على تطوير النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة ومناقشة كيفية تأثير هذه العوامل في السياقات المؤسساتية المختلفة لكل بلد.

4- قياس الحكامة، المؤسسات وبيئة الاعمال:

يمكننا أن نجد مجموعات مختلفة من المؤشرات المؤسساتية المستخدمة من أجل فهم التأثير المؤسساتي على مناخ الأعمال في البلدان المختلفة؛ إلا أننا سنستعمل مؤشرات البنك الدولي للحكامة العالمية، ومن جانب آخر سنستعمل مؤشر سهولة الأعمال الذي يستخدمه البنك الدولي كمعيار لتقييم البلدان في هذا المجال والذي يعتمده معظم المستثمرين كمرجع لتوجيه استثماراتهم واتخاذ قراراتهم.

4-1- مؤشرات الحكامة العالمية (WGI):

في ورقتنا هذه، يتم استخدام مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) الستة كمصدر رئيسي للمؤشرات المؤسساتية للبحث، حيث تمثل هذه القاعدة وجهات النظر حول جودة الحكامة التي تقاس بعدد كبير من المشاركين في الاستطلاع، وقد تم تقسيم هذه المؤشرات الستة إلى 3 مجموعات: مجموعات أ وب و ج.

تتضمن المجموعة (أ) مؤشرات تعكس عملية اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها. وتعكس مؤشرات المجموعة (ب) قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة وسليمة، والجودة التنظيمية. وتظهر مؤشرات المجموعة (ج) احترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية فيما بينهم. هذه المؤشرات هي سيادة القانون والتحكم في الفساد.

ونركز في بحثنا على المؤشرات الثلاثة الأخيرة حيث أن لها تأثيرًا مباشرًا على مناخ الأعمال في بلد ما إذ أننا نأخذ في الاعتبار المتغيرات الفردية التي تم تضمينها في ثلاثة مؤشرات مؤسساتية نختارها لعملنا.

1) الجودة التنظيمية: مؤشر مؤسساتي والذي ينتمي إلى المجموعة (ب) حيث يقيس تصور قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص وتعززه،

2) سيادة القانون: مؤشر مؤسساتي والذي ينتمي إلى المجموعة (ج)؛ حيث يرصد لنا التصورات حول مدى ثقة العملاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما جودة تنفيذ العقود، وحماية حقوق الملكية، والشرطة، ونظام العدالة، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف.
3) التحكم في الفساد: هو مؤشر مؤسساتي والذي ينتمي إلى المجموعة (ج)، حيث يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

2-4- مؤشر سهولة الأعمال (Doing Business):

يعتبر مؤشر مناخ الاعمال الذي ينطوي تحي اسمه الأصلي (Doing Business) من بين أشهر التقارير التي يصدرها البنك الدولي والذي يرافقه تغطية إعلامية موسعة ذات أبعاد سياسية كبيرة.

يعتمد التقرير على 10 مؤشرات أساسية لقياس درجة "ممارسة الأعمال" على مستوى 190 دولة عبر العالم، منها خلق المقاولة (نشاط)، منح تصريح البناء، نقل الممتلكات، توصيل الكهرباء، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، وتنفيذ العقود. ويتم إعداد هذا التقرير بالاستعانة بأكثر من 13000 عون (خبراء، محامين، مسؤولين، نخبة...الخ) عبر العالم.

وقد أنتُقد هذا التقرير في أكثر من مرة في عدم التدقيق في منهجيته أو بسبب ضغوطات سياسية موجهة للتأثير على البلدان أو تهميش سمعتها لأسباب مختلفة.

5- الحكامة، البيئة المؤسساتية ومناخ الأعمال في الجزائر:

بالاستناد على التحليل النظري، سنحاول في هذا القسم التطرق إلى أهم عناصر الحكامة التي تؤثر على بيئة الأعمال التي تنشط فيها الأعمال الاقتصادية والتجارية. وسنركز في تحليلنا على المؤشرات الثلاثة المذكورة في القسم أعلاه وهي: الجودة التنظيمية، سيادة القانون والتحكم في الفساد. وقبل ان ننتقل إلى تحليل تأثير هذه المؤشرات على نشاط الأعمال، نعرض تطور هذه المؤشرات بالإضافة إلى مؤشرات سهولة الأعمال في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

5-1- تطور مؤسسات الحكامة في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر مراحل مختلفة في بنائها المؤسساتي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي؛ على المستوى السياسي تبنت الدولة خيار الحزب الواحد بعد الاستقلال وأسست دستور مبنى على الوحدة الوطنية القائمة على الاشتراكية، ليعرف عدة تغييرات مع الوقت نتيجة عدة أزمات، ليتحدد في الأخير معالم الدستور الجديد الذي شكل المسار المؤسساتي المبني على التعددية الحزبية والديمقراطية. أما على المستوى الاقتصادي، اتبعت الجزائر خيار الاشتراكية

كأي دولة استقلت حديثا، وتحملت الدولة على عاتقها كل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد نتيجة الأزمات المختلفة خاصة أزمة 1986، تحولت الجزائر من الدولة الاشتراكية إلى خيار التحرير الاقتصادي الذي أسس إلى بداية عهد جديد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وكل هذه التغيرات أثرت على مستويات الحكامة والبيئة المؤسساتية في الجزائر، والشكل الموجود في الملاحق يحدد تطور أهم مؤشرات في الجزائر.

من الشكل (01)، نلاحظ أن الجزائر ما زالت تحتل مراتب متدنية فيما يخص مؤشرات الحكامة على الرغم من التحسن في بعض المؤشرات، بغض النظر عن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف الذي عرف بعض التحسن، إلا أن المؤشرات الأخرى بقيت في مستويات ثابتة ومنخفضة خاصة الجودة التنظيمية التي عرفت انهيار حاد في المؤشر خاصة خلال الفترة 2009-2012 لتعاود الانخفاض في الفترة الأخيرة نتيجة الأحداث التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة. كذلك مؤشر الفساد عرف انخفاض كبير في الفترات الأخيرة والذي يعكس انتشاره بقوة. وفيما يخص مؤشر سيادة القانون، فهو في انخفاض دائم ماعدا بعض التحسن الذي شهدته الجزائر خلال الفترة 2000-2003، وهذا ما يعكس غياب تام للوائح التنظيمية وتطبيق القانون العام الذي يحكم البلاد. كذلك نلاحظ أن مؤشر المسؤولية الديمقراطية في انخفاض مستمر خاصة السنوات الأخيرة، وهذا يعكس غياب المساءلة والمحاسبة الديمقراطية نتيجة تداخل المصالح وعدم استقلال السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية. فكل هذه المؤشرات تؤثر بقوة على البيئة المؤسساتية لمناخ الأعمال وعلى مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي للبلد، ويؤدي إلى حالات عدم اليقين لدى المستثمرين المحليين والأجنبيين. وهو ما يعكس سلبيا على تطور نشاط الأعمال في الجزائر.

5-2- تطور مناخ الأعمال في الجزائر:

هناك عدة مؤشرات تقيس مناخ الأعمال والنشاط الاقتصادي لدى البلدان، منها ما هو متاح ومنها ما يصعب الحصول عليه. وقد استخدمنا مؤشرين لذلك: مؤشر القيام بالأعمال (Doing Business Indice) ومؤشر يقيس نشاط الأعمال ممثلا في عدد المؤسسات المسجلة كل سنة بالإضافة إلى كثافة المؤسسات المسجلة لكل 1000 نسمة، وتطور المؤشرين نستعرضهما في الأشكال رقم (2 و3) الموجودة بالملاحق.

إن هذا المؤشر (الشكل رقم 2) يقيس مدى سهولة أو صعوبة القيام بالأعمال سواء خلق مؤسسة أو القيام بأي عمل، ويتراوح المؤشر بين 0 و100، حيث كلما كان المؤشر كبير فهو يعكس مدى سهولة القيام بالأعمال وبداية عمل تجاري. فالجزائر خلال كامل هذه الفترة لم يتجاوز المؤشر 50

نقطة، وهو ما يعكس صعوبة القيام بالأعمال فيها، خاصة فيما يتعلق بالملكية وعدد الوثائق المطلوبة لذلك. أما عالميا، فهي تحتل مراتب متدنية ما بين 150-165 من أصل حوالي 180 دولة يمسها التقرير.

على الرغم من الإصلاحات التي طبقتها الجزائر على المستوى المؤسساتي والاقتصادي، إلا أن التدابير المتخذة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار لم تتح النتائج المرجوة حتى يومنا هذا. وتكمن نقاط الضعف الرئيسية في عدم استقرار الإطار التنظيمي وارتفاع تكاليف المعاملات الناتجة عن كثرة الوثائق والتي غالبا ما تكون مطلوبة في ظل وجود البيروقراطية وصعوبة الحصول على تمويل مصرفي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجمود قوانين العمل وتعقد الإجراءات الضريبية، وهذا ما أثر على بيئة الأعمال الذي ثبط الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وخاصة في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات.

والشكل رقم (3) يوضح لنا كثافة المؤسسات المسجلة لكل 1000 نسمة بالنسبة للشريحة العمرية 15-64 سنة، ونقارن النتائج بين الجزائر وكوريا الجنوبية، التي كانت تتميز نفس الخصائص في سنوات السبعينات خاصة من حيث مستوى التنمية الذي يقاس بالناتج الداخلي الخام للفرد الواحد.

في سنة 1970، كانت نسبة النمو في الجزائر مساوية نسبيا مع نسبة النمو في كوريا الجنوبية، وقد اتسعت الفجوة في التنمية الاقتصادية منذ 1970 إلى يومنا هذا، وهذا ما يستحق المزيد من الدراسات المعمقة لتسليط الضوء على الاختلافات المرتبطة بتأثير المؤسسات الاقتصادية والسياسية في عملية التنمية الاقتصادية بين هذه المناطق.

هذا الشكل يظهر أن المقارنة بين المؤشرات يؤكد وجود تأخر صافي من الجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية، وهذا يمكن أن يعطي تفسيرا من حيث نموذج التنمية الاقتصادية أو أننا نتعامل مع تنوع متأصل في التكوينات المؤسساتية، الاقتصادية والسياسية. فهل كوريا التي حققت النمو كانت نتيجة إزالة العقبات التي تعيق التنمية من خلال التخصص الصناعي القوي وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو أنها تمكنت من تحويل هذا التطور إلى تنمية بفضل التغييرات الأخرى الأكثر نوعية (مؤسساتية، اجتماعية، سياسية)؟ ولماذا الجزائر على عكس كوريا الجنوبية، لم تبني أو تحول تكوينها المؤسساتي للحصول على ديناميكية للتنمية الاقتصادية؟ فالإطار التحليلي إذن يتكون من تحليل المنهج المؤسساتي تحت فشل الحكومات.

6- الحكامة، البيئة المؤسساتية ومناخ الأعمال في الجزائر: تحليل مؤسساتي

يكمن تحليلنا في عجز الجزائر في تكوين مناخ أعمال جيد عقب فرضية وجود تشوهات مؤسساتية ميزت النظام الجزائري، وقد تتوسع التحليلات وتستند على العامل البشري لتشمل كذلك

جودة الحكامة والمؤسسات كعاملين رئيسيين. فعلى الرغم من توفر الجزائر على موارد مالية ناتجة عن المداخيل الريعية، لكن في المقابل، لا يوجد أي تأثير إيجابي على باقي متغيرات النمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت فرضية أن البلدان ذات النوعية الرديئة من المؤسسات هي التي تحمل التأثير السلبي للموارد الطبيعية على النمو؛ فإذا خلقت الحكومة مؤسسات جيدة، أي مواتية للأنشطة الانتاجية، الموارد الطبيعية ستكون عامل قوي ومحفز للنمو.

فالدولة الريعية في حالة غياب مؤسسات قوية، تكون حقوق الملكية الخاصة غير مضمونة والقطاعات الاقتصادية غير منتجة، يتمّ اختلاس التحويلات الريعية من خلال السوق غير الرسمية. وفي حالة غياب مؤسسات وقواعد قانونية فعالة، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى امتناع النخب الحاكمة عن القيام بأي حوافز لتحسين مستويات الحكامة. وبدلا من ذلك، سيكون لها دوافع للمحافظة على دائرتهم الخاصة (حلقة الأصدقاء) والحفاظ على مزاياها.(Philippot, 2009)

هذه الوضعية المؤسساتية تتميز بها الجزائر والتي بدأت في انطلاقها الاقتصادي وهي ما تزال تجد نفسها عالقة في وضعية مؤسساتية بين هذين العاملين (الانتقال والانطلاق). فإذا كانت هناك ثروة (نمو)، يكون هناك إيرادات ريعية ترافقها، وبالتالي نشوء أو قيام ما يعرف ب "التحكم في الدولة" وتطورها مع تزايد خلق قوانين ولوائح لصالح هذه النخبة المتحكمة في شؤون البلد.

وأمام هذا الوضع وفي غياب مؤسسات تنظيمية فعالة، تبقى الجزائر في حالة توقف مع خلق الثروة التي تساعدها في المرحلة الانتقالية ولكن مع احتمال أن تصبح مصدرا إضافيا للصراعات. فوضعية التحكم في الدولة لصالح أقلية صغيرة يؤدي بالجزائر إلى إقامة اصلاحات جزئية ناقصة وغير مستمرة، (وبالتالي مناخ أعمال هش وغير جاذب للاستثمارات)، تجر البلد في الغالب إلى ضعف النمو الاقتصادي. كما أن الجزائر ليست لديها نظام قانوني وحقوق ملكية فعالة التي تخلق بيئة جد مواتية لتحقيق تراكم الرأسمال والنمو، لكن لديها نظام يتميّز بالمؤسسات الضعيفة التي تخلق سوق لأنشطة غير انتاجية كالبحث عن الريع أو مصاحبة الفساد وتولد تكاليف عالية للصفقات، وبالتالي عدم الفعالية الاقتصادية والشلل الاقتصادي. (Bellal, 2011)

إن الاقتصاد الجزائري مبني على منطق توزيع الريع وتعزيز المصفوفة السياسية للقادة مقارنة بالفعالية الاقتصادية؛ وهذا ما يولد السلوكيات المقيدة على المنطق الانتاجي. وحسب (Boujema R)، [*منطق التوزيع هو أصل تشويه العملية الانتاجية لصالح توسع سلوكيات البحث عن الريع، شبكات المحسوبية والفساد...الخ*] (Boudjemaa R, 2006). فسلوك البحث عن الريع يعتبر وسيلة لتحقيق المداخيل من خلال الانخراط في أنشطة غير منتجة، أي أنشطة التي تنتج الأجر النقدي من دون أن تنتج السلع والخدمات. ففي هذه الظروف، تكوين مؤسسات جيدة التي تحفز الأنشطة الانتاجية

وتخفض من تكاليف المعاملات ليس بالأمر السهل، لأن المنافسة على المداخيل الريعية تولّد الصراعات وتحفز على احتكار السلطة في أيدي نخبة معينة، ومنافسة متزايدة بين الجماعات اللوبية (الضغط).

بصفة عامة، تشير كل المعطيات والمؤشرات والحقائق أن ضعف الاقتصاد الجزائري لا يرجع إلى نقص الموارد المالية ولا إلى الاختلالات في الاقتصاد الكلي؛ فالقيود هي ذات ترتيب مؤسساتي بالمعنى الواسع. وفي دراسة حول بلدان الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط، كشفت أن [*ضعف النمو يرجع إلى أسباب جذرية: السلوك السلبي للنخب المنتخبة، ممارسات التحكم في الدولة والاستلاء عليها وما ينتج عنها عدم الأخذ بعين الاعتبار على المدى الطويل ثقل التقاليد التي تعيق تحديث العلاقات الاجتماعية، تخفيض الثقة بين الفاعلين (اقتصاديين، سياسيين، اجتماعيين...الخ) التي تزيد من تكاليف الصفقات، وفي الأخير النظام الذي يمنع الابتكار ويحد من التعلم والتدريب*] (Aoudia, 2006).

من جهة أخرى، أحد العقبات المؤسساتية التي تعيق تكوين مناخ أعمال جيد يعزز الاقتصاد الإنتاجي القائم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال هو التحديد السيئ لدور الدولة، لأنه من منطلق الدولة الحديثة تأتي مهمة تحديد وتعريف قواعد اللعبة الاقتصادية ودور كل فاعل اقتصادي. فلن يكون أداء بدون اصلاح مسبق للدولة، لجعلها أكثر فعالية في سياساتها من خلال ادراجها في العملية المعروفة تحت اسم الحكم الراشد. ووفقا للباحث (دحماني 1999) عن التجربة الجزائرية فيما يتعلق عملية الاصلاح والاصلاح المسبق للدولة؛ فإن الاصلاحات المنشأة في السنوات الأخيرة في الجزائر تظهر اليوم بشكل متناقض أن أحد العقبات الرئيسية للتحول إلى اقتصاد السوق هو غياب الدولة الحديثة المحددة عن طريق الأداء المرن، مع أجهزة ومؤسسات قوية وذات مصداقية، ومع آليات مرنة ومحايدة نسبيا عن المجتمع والمصالح التي يواجهها. (Dahmani, 1999)

من خلال تشخيص هذا التحليل، نستخلص وجود العوامل المؤسساتية التي تشكل عقبة أمام إصلاح مناخ الأعمال وتحديثه من أجل تحقيق اقتصاد انتاجي وتنافسي، وبالتالي يحقق الديناميكية الاقتصادية التي تخلق التراكم والنمو. كما ذكرنا، هذه العوامل المؤسساتية هي مرتبطة بقوة بالمجال المؤسساتي وهي التي تخلق هذه العقبات المؤسساتية، وهذا ما يتطلب وجود مؤسسات جيدة وقوية تزيل هذه العقبات التي أدت إلى منع خلق بيئة أعمال مواتية ومتطورة باستمرار تستجيب للتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عبر العالم وتعزز التراكم والنمو. وتتمثل هذه العقبات في:

1-6- ضعف النظام وسيادة القانون:

على المشهد الحقيقي، نلاحظ انتهاكات وتجاوزات خارقة من طرف المسؤولين لقواعد اللعبة، وهذا في ظل غياب سلطة قضائية مستقلة. فالنظام السياسي فرض هيمنته على المؤسسات وعلى الشعب ومنع تكوين فضاء مؤسساتي خاص وعام يفرض القانون على تنفيذ السياسات والخضوع لقوانين اللعبة وللمساءلة: يفرض المساءلة في حالة فشل السياسات، ويفرضها في حالة الاحلال بالقوانين الدستورية واللوائح التنظيمية.

فقوة القانون تفرض توجيه السياسات بطرق سليمة وهادفة وتمنع التجاوزات والخروقات التي قد تؤدي إلى اختلال النظام العام بأكمله. فالعدوى تنتقل من الجهات الفاعلة الكبيرة إلى الجهات الفاعلة الصغيرة. فوجود دولة تتميز بسيادة القانون تحدد بوضوح قوانين محددة جيدا ووسائل فعالة لتنفيذها واحترامها، قوانين تسمح بتنفيذ واحترام قواعد اللعبة، تخفيض تكاليف الصفقات، تأمين العلاقات التبادلية، تشجع وتحفز بقوة على تحقيق الكفاءة والفعالية ومحاربة الفساد من أجل تمكين القطاع الانتاجي على التركيز على الأنشطة المربحة. (Tiede, 2011)

من جهة أخرى، وجود نظام قضائي جيد يعتبر شرط مسبق لشفافية إدارة الهيئات السياسية، الإدارية والاقتصادية، الالتزام بالمساءلة والقدرة على التنبؤ في القطاعين العام والخاص. كما أن القوانين المصممة جيدا تخلق بيئة تشجّع الأفراد على اتخاذ القرارات العقلانية من وجهة النظر الاقتصادية للحد بصفة عامة من المخاطر غير التجارية، فهذه القوانين تشجع تطور القطاعات الخاصة، وتحفّزهم على تأسيس مشاريع انتاجية ويمكن أن تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن دولة القانون المعرفة جيدا تتميز أيضا من بين أمور أخرى بقواعد واضحة المعالم، تعريف واضح لحقوق الملكية وسلطة قضائية بأداء فعال، حتى يتمّ التأثير بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي. وفي المقابل، سوء التنظيم، تطبيق تعسفي للقوانين، عدم التنبؤ بقرارات العدالة يمكن أن تعمل على تضعيف حقوق الملكية، تحفّز الفساد وتخفض الدخول إلى السوق. كما أن غياب الثقة في الآليات الرسمية لتنفيذ العقود يحدّ من أنشطة الشركات خاصة الشركات الأجنبية وتعيق دخول وافدين جدد إلى السوق. فالقانون هو الذي يحدّد الشروط اللاّزمة لإنشاء أنواع مختلفة من الشركات خاصة شركات الشراكة ذات الأسهم أو ذات المسؤوليات المحدودة، يحدّد أو يحمي حقوق الملكية، يحدّد قواعد انتقال هذه الحقوق، يسنّ شروط الدخول إلى القطاع الانتاجي أو الخروج منه، يحفّز المنافسة من خلال انشاء مراقبة هيكل وسلوك السوق ويصحّح الاختلالات وينتقدها ويخلق بيئة من الثقة مواتية للاستثمار الخاص.

2-6- مشكلة الفساد:

إن الجزائر تواجه مشكلة مؤسساتية من أجل ضمان توسعها الاقتصادي تتمثل في الفساد، وهو مرتبط بالحكامة التي هي طريقة ممارسة سلطة الدولة، وهو يرمز إلى ضعف المؤسسات السياسية، القانونية والاقتصادية. فهو يعمل على تثبيط الاستثمار من خلال القيود البيروقراطية التي تدفع الموظفين بخلق التأخير والمضايقات التي تجرهم إلى الفساد، كما يعمل على انتهاك ثقة المواطنين وتخفيض الرأسمال الاجتماعي، وهذا ما يقوّض ويزيل شرعية السلطة السياسية. فالفساد يتدخل في إدارة الشؤون العامة في الجزائر، وهو ما يشكل مصدر سوء تخصيص وتوزيع الموارد، وبالتالي هو عامل للتخلف الاقتصادي. فالفساد بجميع أشكاله، لا يشجع المستثمرين سواء كان محلي أو أجنبي.

في الجزائر، الفساد يقوض بشكل كبير الأداء الاقتصادي وهذا عن طريق تثبيط الاستثمارات من خلال المؤسسات السيئة أو ضعف الحكامة، وهو منتشر بقوة في القطاعات الخدماتية وأساسا التجارة، ويرتبط بطريقة تحقيق الأرباح من خلال القيام بالأنشطة غير المنتجة بطريقة مباشرة. هذه الأنشطة متعلقة بالاقتصاد الريعي والتوزيعي نظرا لأن الحكومة مازالت تقدم اعانات كبيرة. فرجال الأعمال والمسؤولين يفضلون الاستثمار في المجالات الريعية من أجل نهبها والاستحواذ عليها، وبالتالي تحقيق أرباح طائلة ومباشرة. هذه الجماعات وبإيعاز من السلطات السياسية تشكل فساد سياسي يمنع تطبيق إصلاحات اقتصادية ومؤسساتية تدعم العمل الحر وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(Ahmed, 1999)

وفي غياب مؤسسات جيدة ستغيب دولة القانون، شرعية الحكومات، مصداقية المؤسسات العامة، تتعطل العدالة وتخلق مناخ غير آمن يمكن أن يؤثر حتى على الاستقرار السياسي. وعلى مستوى آخر، الفساد يقوّض القيم الأخلاقية والثقافية للمجتمع ويحافظ على حلقة مفرغة: المجتمع موجود وغير فعال أمام الفساد، ولا يعود قادرا على التفاعل أو مواجهة الفساد. فالجزائر ستواجه مخاطر سياسية كبيرة إذا لم تحارب الفساد، لأنه يمكن إضعاف السلطة وقدرات نشاط الدولة، ويهدد سلامة المؤسسات.

3-6- سوء الجودة التنظيمية:

إن دور الحكومة في إطار الحكم الراشد من المفترض أن يلبي شرطين: زيادة الكفاءة والبحث عن بديل للتنسيق الاجتماعي الذي يستجيب بشكل أفضل للتعقيد الاجتماعي؛ فعمليات جيّدة تؤدّي إلى سياسات جيّدة. فاستقرار الحكومة يرتبط بالسياسة التي هي مسؤولة عن تحديد الأهداف الجماعية الكبيرة، وبالتالي تحديد قواعد اللعبة التي ترضي الجميع، وتصبح السلطة في ظل هذه الظروف مسألة

تقنية ومقيدة بمجموعة من اللوائح التنظيمية مرتبطة بكفاءة أفضل من جانب السياسات الحكومية. في الجزائر، نشهد عدم استقرار من ناحية السياسات الحكومية: فهذه السياسات مرتبطة بالوفرة المالية للدولة التي تستند بقوة على عائدات المحروقات؛ فكلما انخفضت المداخيل كلما دعت إلى سياسات اصلاحية ومؤسساتية، وإذا تحسنت الأوضاع المالية، تغفل عنها لدوافع سياسية اقتصادية، وحتى إذا طبقت السياسات، فيمكن أن تمس جماعات معينة فقط، وهذا راجع إلى النظام السياسي والبيروقراطي، حيث أن تنفيذ القرارات والسياسات الحكومية يمكن أن يتأثر تحت ضغط جماعات معينة؛ فالسياسات الحكومية يجب أن تمر عبر المجال المؤسساتي وفرضها من طرف القانون. فقدرة الحكومة على تنفيذ البرامج مرتبط بنوعية الحكامة وتماسك الحكومة مع الأحزاب والجهات الفاعلة الرئيسية. فالحكامة تفرض تنفيذ هذه السياسات من خلال التحويلات المؤسساتية القائمة التي توجه تنفيذ السياسات الحكومية. (Youcef, 2006)

علاوة على ذلك، أصبحت الجودة التنظيمية تؤثر على العملية التنموية في البلاد. فعلى الرغم من الاصلاحات التي مست قطاع الخدمة العمومية، تكريس مبدأ اللامركزية، واصلاح مهام وهياكل الدولة، فضلا عن تحرير قوانين الاستثمارات، إلا أن الجزائر تتميز ببيروقراطية سيئة. كما أن اللامركزية تطرح العديد من المشاكل التي تواجهها كضعف تنفيذ النصوص القانونية، وعدم الفاعلية. وفيما يتعلق بمؤسسات الخدمة العمومية، فهي تتسم بضعف الكفاءة والمرونة على الرغم من الاصلاحات التي شهدتها هذه المؤسسات، وتتميز باحتكارات الدولة وبمجال تدخل كبير لها، فالخدمة العمومية في الجزائر لا تساير الأحداث والتطورات، وهو ما يخلق اجراءات بيروقراطية تعسفية تعيق الاستثمارات وتجعل المواطن بعيدا عنها. وبعض صور التخلف الإداري هو التأخر في تطبيق تكنولوجيات الاعلام والمواصلات أو الرقمنة في الإدارات العمومية، وهذا يؤثر على تكاليف المعاملات التي تحد من الاستثمارات. كما تتميز الهياكل التنظيمية للإدارات المركزية للدولة بعدم الفعالية من حيث مراقبة وتطوير وتقييم السياسات، وهذا ما يشوه وظيفة الهيكل الحكومي واستقراره وترشيده. كما أن النظام الأساسي للمؤسسات العامة لا تتوافق صلاحياتها مع البيئة الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المتغيرة باستمرار.

كما أن التحدي الذي يواجه الجزائر هو انشاء بيئة ومناخ أعمال يؤدي إلى زيادة كمية ونوعية الاستثمار الوطني والدولي، وتوسيع الحريات الاقتصادية؛ وهي البيئة التي تسمح للشركات بتلبية متطلبات خلق فرص العمل وخاصة الشباب خريجي المعاهد. فعلى الرغم من الاصلاحات على مستوى حوكمة الشركات على غرار تبني الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي يشدد على الدور الذي تلعبه الشركات والقطاع الخاص، إلا أنها لم تؤدي إلى خلق بيئة فعالة وإطار تنظيمي فعال للأنشطة الاقتصادية. فيجب التعجيل بإقامة اصلاحات هيكلية عميقة مواتية للنشاط الاقتصادي كالحد من

البيروقراطية وتخفيف الاجراءات. فالبيئة القانونية والمؤسساتية المواتية ينبغي أن تسهل التكامل الاقليمي، وتقود الفاعلين الاقتصاديين إلى التفكير فيما وراء الحدود الوطنية وتطوير استراتيجيات متماسكة، والاستراتيجيات التي تأخذ في الحساب الفرص والمخاطر المرتبطة بوضعيتهم في قلب شمال أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

فإصلاح البيئة المؤسساتية في الجزائر يتطلب فقط التوفيق بين النصوص والتطبيق. فالنصوص هي موقعة ولكن غير مطبقة. وتبقى الاشكالية الرئيسية في البيئة المؤسساتية هي حقوق الملكية خاصة العقارية، تنظيم المنافسة والقاعدة الرئيسية للدولة المتمثلة في نسبة امتلاك المشروع من طرف الدولة والتي تقدر ب 51%، وهذا ما يسمح لها بحق الشفعة في حالة التنازل.

7- الخاتمة:

في سياق هذه التحليلات، تبينت عدة استنتاجات التي تفسر لماذا الجزائر فشلت في اصلاح بيئتها الاقتصادية. ويرجع ذلك أساسا إلى عدم وجود بيئة مؤسساتية مواتية للتغييرات المنهجية التي تفرضها عملية التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد تنافسي وانتاجي قائم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالعقبة الرئيسية أمام خلق هذه البيئة في الجزائر هي مؤسساتية في المقام الأول.

هذا التحليل يشخص لنا أن الإشكالية تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي تسمح بفك الارتباط عن الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد انتاجي وتنافسي يواجه الصدمات ومختلف الأزمات. فالعائق مرتبط بقوة بالمجال المؤسساتي. وبالتالي، ضعف المؤسسات السياسية والاقتصادية يلعب دور كبير يتسبب في منع إحداث ديناميكيات التراكم. وهذا الخلل يرتبط بعجز الحكامة أو عدم تطبيق مبادئ الحكم الراشد في تسيير الشؤون السياسة والاقتصادية والاجتماعية للبلد. وفي تحليل هذه الوضعية، سمحت لنا بربط ثلاثة عناصر أساسية للحكامة بمناخ الأعمال أو بالبيئة المؤسساتية لنشاط الأعمال وهي: الجودة التنظيمية، سيادة القانون والفساد. فالعائق السياسي هو الذي يخلق هذا القصور المؤسساتي الذي يؤثر على تكوين اقتصاد انتاجي وتنافسي. ولقد استخلصنا هذه العقبات المؤسساتية من خلال التحليل الاقتصادي والمؤسساتي للحكامة في الجزائر بالتركيز على الحكامة الاقتصادية. لكن، هذا التحليل يبقى نظري ووصفي يقدمه مجموعة من المحللين والباحثين في الواقع الجزائري.

إن تحليلنا للبيئة المؤسساتية المواتية لنشاط الأعمال يتطلب التحليل من كل جوانبه، والدراسات الحديثة بينت أن الجوانب المؤسساتية ومؤسسات الحكامة تلعب دورا كبيرا في خلق الأنشطة الاقتصادية في البلد. لذلك ومن خلال هذه الورقة، كان هدفنا تحليل العمليات التي تعيق

تطور مناخ الأعمال الذي يشجع بدوره تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا من الجانب المؤسساتي. ولإتمام هذا البحث، وجب علينا الرجوع إلى التأصيل العلمي والنظري وفق ما يوفره المجال النظري والتجريبي. هذه الورقة البحثية في جانبها التحليلي على الوضعية الجزائرية، سمحت لنا بالوصول إلى نقطتين رئيسيتين وهي:

- عدم التمسّك بالحكامة الجيدة التي تستند على مؤسسات سياسية واقتصادية فعّالة تعمل على توجيه السياسات نحو تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة؛
- العلاقات المؤسساتية السيئة، وهي تمثل عقبة مؤسساتية جدّ مرتبطة بالطابع الريعي للدولة، حيث يبقى الاشكال متعلق بعدم إمكانية ولمدّة أكثر من نصف قرن من بناء وتكوين نخبة اقتصادية مستقلة وتتشكل كجهة معارضة تُلزم الدولة على القيام بإصلاحات اقتصادية ومؤسساتية. ففي الجزائر، توجد صراعات بين خلق أسلوب النظام الانتاجي وأسلوب النظام الريعي السائد الذي تستفيد منه الجماعات اللوبية، وهذا ما يؤدّي إلى الحد من قدرة البلد على الابتكار وتكوين خلل مؤسساتي يؤدي باستمرار إلى فوضى ناتجة عن وجود مؤسسات ضعيفة.

8- المراجع:

Abdulla Yusuf Al Hawaj, A. M. (2022). A worldwide sectorial analysis of sustainability reporting and its impact on firm performance. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 62-86.

Acemoglu, D. &. (2005). Institutions as a Fundamental Cause of Long-Run Growth. *Handbook of Economic Growth*, 385-472.

Agostino, M. (2020). Institutional quality and firms' productivity in European regions. *Regional Studies*, 1275-1288.

Ahmed, D. (1999). L'Etat dans la transition à l'économie de marché : L'expérience algérienne des réformes. *Les cahiers du CREAD*.

Al-Hawajreh, K. (2020). The Modifying Effect of Knowledge Management between Strategic Risk Management. *Jordan Journal of Business Administration*, 647-679.

Al-Qudah A. A., A.-O. M. (2022). The relationship between social entrepreneurship and sustainable development from economic growth perspective: 15 'RCEP' countries. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 44-61.

Amorós, J. E. (2019). Necessity or Opportunity? The Effects of State Fragility and Economic Development on Entrepreneurial Efforts. *Entrepreneurship: Theory and Practice*, 725-750.

Aoudia, J. O. (2006). *Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens.* Agence Française de Développement, Département de la Recherche.

Aparicio, S. (2016). Institutional factors, opportunity entrepreneurship and economic growth: Panel data evidence. *Technological Forecasting and Social Change*, 45-61.

Aparicio, S. T. (2021). From Entrepreneurial Intentions to Entrepreneurial Behavior: The Role of Institutional Factors. *Quality Management for Competitive Advantage in Global Markets*, 110-135.

Awad, I. G.-J. (2021). Determinants of private investment in Palestine: Time series. *Journal of Business and Socio-economic Development*, 71-86.

banque, m. (2015). *Investment Climate Reforms: An Independent Evaluation of World Bank Group Support to Reforms of Business Regul ations.* W.C: World Bank Group.

Bastos, F. &. (2004). Productivity and the investment climate : what matters most? *World Bank Policy* .

Baumol, W. J. (1990). Entrepreneurship: Productive, Unproductive, and Destructive. *Journal of Political Economy*, 893-921.

Bellal. (2011). Problématique du changement institutionnel en Algérie. *Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques*.

Benn Eifert, A. G. (2008). The Cost of Doing Business in Africa: Evidence from Enterprise Survey Data. *World Development*, 1531-1546.

Benn Eifert, A. G. (2008). The Cost of Doing Business in Africa: Evidence from Enterprise Survey Data. *World Development*, 1531-1546.

Benoît Prévost, D. N. (2010). hétérodoxie néo-institutionnelle versus néolibéralisme . *Revue de la régulation*, 2-4.

BM. (2021). *données de banque mondiale.* Récupéré sur https://donnees.banquemondiale.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

Boudjemaa R. (2006). Algérie : chronique d'un ajustement structurel. *revue d'économie et statistique appliqué en Algérie*.

Brautigam, D. (1991). *Governance and Economy A Review, Policy Research.* Banque Mondiale.

Brodhag, R. H. (2000). *Glossaire des Outils Economiques de l'Environnement.* Paris: l'école des Mines.

Bruton, G. D. (2010). Institutional Theory and Entrepreneurship: Where Are We Now and Where Do We Need to Move in the Future? *Entrepreneurship Theory and Practice*, 421-440.

Dahmani. (1999). L'Etat dans la transition à l'économie de marché : L'expérience algérienne des réformes. *Les cahiers du CREAD*, 47.

dfgf. (fgf). *gdf.* fdg: dfg.

Dollar, D. &.-D. (2006). Investment climate and international integration. *World Development*, 1498-1516.

Fuentelsaz, L. (2015). How different formal institutions affect opportunity and necessity entrepreneurship. *BRQ Business Research Quarterly*, 246-258.

Ghura H, A. H. (2020). The moderating effect of corruption on the relationship. *Journal of Entrepreneurship in Emerging*, 58-78.

Hachemaoui M. (2003). La représentation politique en Algérie. Entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002). *Revue française de science politique*.

Jed KOLKO, D. N. (2013). What Do Business Climate Indexes Teach Us About State Policy and Economic Growth? *Journal of Regional Science*, 220-255.

John, O. (2003). État de droit (rule of law) et développement économique . L'étrange discours des institutions financières internationales,. *Critique internationale*, 46-56.

Lama Radwan, Y. D. (2022). Entrepreneurship–growth nexus: does the size of the informal economy matter? *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 169-194.

Lim, E.-G. (2001). Determinants of, and the Relation Between, Foreign Direct Investment and Growth. *International Monetary Fund*, 28.

M, B. (2005). *Voix et participation des pays en développement et des pays en transition,*. washington: Comité du Développement,.

Ménard Claude. (2003). L'approche néo-institutionnelle : des concepts, une méthode, des résultats. *Cahiers d'économie Politique*, 105-106.

Mohamed Hasan, A. H. (2021). The Impact of Team Management on the Organizational Performance in Bahrain Government Sector. *TechManagement and Innovation Journal*, 1-25.

Mwega, I. A. (2000). Can Africa's Saving Collapse Be Reversed? *The World Bank Economic Review*, 415-443.

North. (1990). *Institutions, Institutional Change and Economic Performance.* New York: Cambridge University Press.

North, D. (1990). *Institutions, Institutional Change and Economic Performance.* Cambridge University Press.

North, D. (2005). *Le processus du développement économique.* Paris: Éditions d'Organisation.

Philippot, L.-M. (2009). Rente naturelle et institutions. Les Ressources Naturelles : Une " Malédiction Institutionnelle " ? *CERDI, Etudes et Documents*.

Sebastian Aparicio, A. T. (2020). Entrepreneurship and Intrapreneurship in Social, Sustainable, and Economic Development: Opportunities and Challenges for Future Research. *Sustainability*, 1-11.

Sebastian Aparicio, D. U. (2019). Twenty-five years of research on institutions, entrepreneurship, and economic growth: what has been learned? *Small Business Economics, Springer*, 21-49.

Sobel, R. (2008). Testing Baumol: Institutional quality and the productivity of entrepreneurship. *Journal of Business Venturing*, 641-655.

Tiede, S. H. (2011). The Rule of Law and Economic Growth: Where are We? *The Rule of Law and Economic Growth: Where are We*, 673-685.

Troilo, M. (2011). Legal Institutions and High-Growth Aspiration Entrepreneurship. *Economic Systems*, 158-175.

Ugur, M. a. (2011). Corruption and economic growth: A meta-analysis of the evidence on low-income countries and beyond. *MPRA Paper*.

Youcef, B. (2006). Croissance économique et DutchDisease en Algérie. *Cahiers de CREAD*.

Zumbrun, J. (2018). World Bank Competitiveness Rankings Weren't Manipulated, Audit Shows. *wall Street Journal*.

البنك, ا. (2005). *تقرير عن التنمية في العالم: تحسين مناخ الأعمال من أجل الجميع*. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنقل.

9- ملاحق:

الشكل (01): تطور مؤشرات الحكامة في الجزائر خلال الفترة 1996-2020

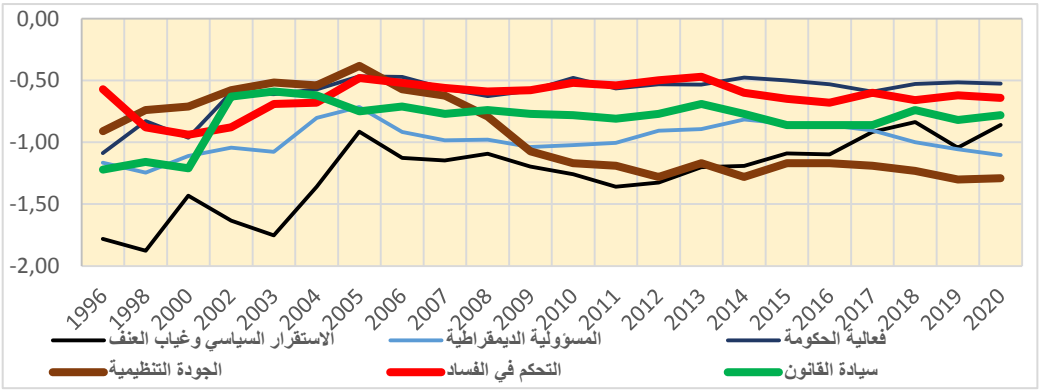

Source : https://info.worldbank.org/governance/wgi/

الشكل (02): تطور مؤشر سهولة الاعمال في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

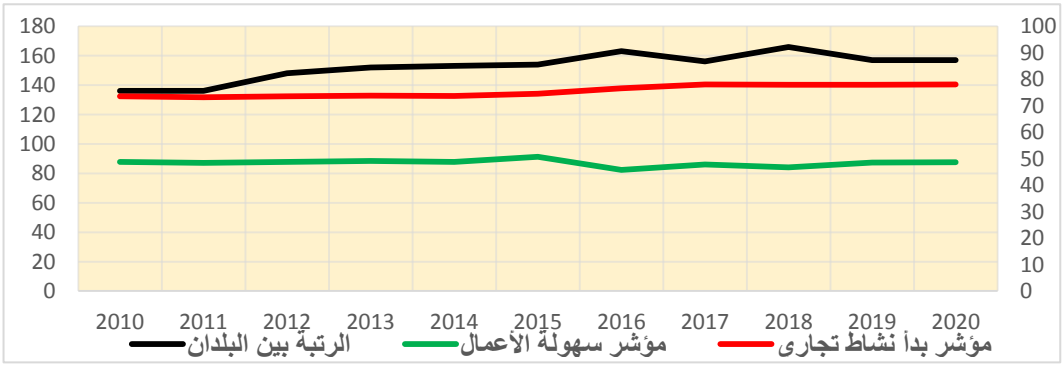

Source : www.worldbank.org/ business-enabling-environment/doing-business-legacy

الشكل (03): تطور عدد المؤسسات المسجلة وكثافة المؤسسات لكل 1000 نسمة بين الجزائر وكوريا الجنوبية

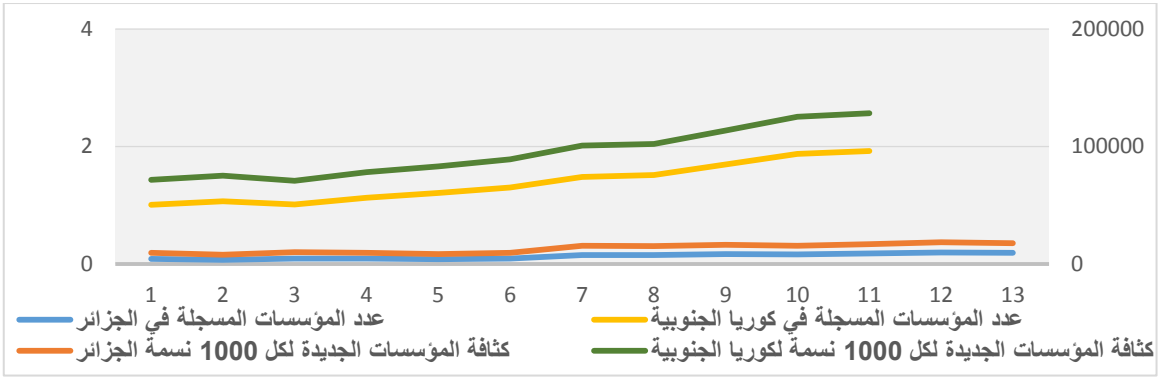

Source : www.donnees.banquemondiale.org

تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي

_دراسة حالة _

Evaluating financial performance using Conan and Holder's model for predicting financial failure _Case Study _

محمد الطاهر عامري[1*]،

[1] جامعة عمار ثليجي الاغواط (الجزائر)، ***med.amri@lagh-univ.dz***

تاريخ الاستلام: 2024/08/10 تاريخ القبول: 2024/10/05 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي، وذلك باستخدام بعض النسب الخاصة بالنموذج من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لأربع سنوات في مؤسسة محل الدراسة ولمعرفية أهميتها قمنا بتطبيق النموذج من أجل تقييم الأداء المالي، ومعرفة إذا كانت المؤسسة معرضة لمخاطر الفشل المالي التي قد تؤدي بها إلى الإفلاس، أظهرت النتائج أن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز تتمتع بوضعية مالية جيدة، أثبتت الدراسة أن نموذج كونان وهولدر يمكن تطبيقه بنجاح في السياق الاقتصاجي الجزائري، مما يوفر أداة قوية للمؤسسات المحلية لتحليل وتقييم أدائها.

الكلمات المفتاحية: أداء مالي، فشل مالي، تنبؤ بالفشل، نموذج كونان وهولدر.

تصنيف JEL: G33, G17

Abstract:

This study aims to evaluate financial performance using the Conan and Holder model to predict financial failure, using some of the model's ratios by relying on the financial budget and the table of results accounts for four years in the institution under study. To know its importance, we applied the model in order to evaluate financial performance, and to find out whether The institution is exposed to the risk of financial failure that may lead it to bankruptcy. The results showed that the Electricity and Gas Distribution Corporation enjoys a good financial position. The study demonstrated that the Conan and Holder model can be successfully applied in the Algerian economic context, providing a powerful tool for local institutions to analyze and evaluate their performance.

Keywords: financial performance, Financial failure, prediction of failure, Conan and Holder Model.

Jel Classification Codes: G33, G1

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر تقييم الأداء المالي أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية لضمان استمرارية أعمالها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة والتحديات المالية المتزايدة، أصبحت الحاجة ماسة لتبني أدوات تحليلية متقدمة تساعد على فهم الأوضاع المالية والتنبؤ بالمخاطر المحتملة. من بين هذه الأدوات، يبرز نموذج كونان وهولدر كأحد أهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي وتقييم الأداء المالي، حيث تتميز البيئة الاقتصادية الحديثة بتعقيدها وتنوع تحدياتها، مما يجعل المؤسسات تواجه ضغوطًا مستمرة لتحسين كفاءتها التشغيلية وفعالية إدارتها المالية. ويعتبر القطاعان الحيويان، اتصالات الجزائر وتوزيع الكهرباء والغاز، من بين أهم القطاعات التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني. لذا، فإن دراسة أدائهما المالي باستخدام أدوات تحليلية متقدمة، مثل نموذج كونان وهولدر، تعد خطوة ضرورية لفهم ديناميكية الأداء المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة.

نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي يعتمد على مجموعة من المؤشرات المالية التي تتيح تقييم شامل للأداء المالي للمؤسسات. يساعد هذا النموذج في الكشف المبكر عن المشكلات المالية التي قد تؤدي إلى الفشل المالي، مما يمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، لذا فإن تطبيق هذا النموذج على مؤسستي اتصالات الجزائر وتوزيع الكهرباء والغاز يمكن أن يوفر رؤى قيمة حول استقرارهما المالي وقدرتهما على مواجهة الأزمات المالية.

تعتمد الدراسة على بيانات مالية موثوقة للمؤسستين خلال فترة محددة، حيث سيتم تحليل هذه البيانات باستخدام نموذج كونان وهولدر. سيمكن هذا التحليل من تقديم تقييم شامل للأداء المالي وتحديد المؤشرات الحيوية التي تؤثر على الاستقرار المالي للمؤسستين. كما ستساهم النتائج في تقديم توصيات مستندة إلى الأدلة لتطوير استراتيجيات مالية أكثر فعالية.

1.1. **الإشكالية الرئيسية:** وبناءً على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يتم التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج كونان وهولدر في المؤسسة محل الدراسة؟

2.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية. أولاً، تسعى إلى تحليل الأداء المالي لمؤسستي اتصالات الجزائر وتوزيع الكهرباء والغاز من خلال تطبيق نموذج كونان وهولدر، وذلك لتحديد نقاط القوة والضعف في أدائهما المالي. ثانيًا، تهدف الدراسة إلى التنبؤ بالمخاطر المالية

التي قد تواجهها المؤسستان وتقديم توصيات عملية لتعزيز الاستقرار المالي وتقليل احتمالات الفشل المالي. ثالثًا، تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تحسين ممارسات الإدارة المالية في المؤسسات الجزائرية.

2. مدخل لتقييم الأداء المالي

استغلال الموارد بكفاءة يتطلب إدارة رشيدة ومتطورة. الإدارة تلعب دورًا حاسمًا في تحديد نجاح أو فشل المؤسسة من خلال قراراتها ونتائجها. يشمل ذلك تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالمستقبل لوضع خطط فعّالة.

1.2. تقييم الأداء المالي

يعرف بأنه "مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى وقدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإدارية والإنتاجية والتقنية والتسويقية والتخطيطية ...إلخ، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات والموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، وبيان مدى قدرتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى، إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثلية عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطورا في مجال عملها " (خنيفري، 2017) .

2.2. خطوات تقييم الأداء المالي:

إن عملية تقييم الأداء هي المفسر الأساسي لمفهوم الرقابة التي تمارسها الشركة، والرقابة على حسب قول فايل تعني التحقيق من أن ما يحدث يطابق الخطة المقررة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة.

تُعتبر الرقابة إحدى وظائف الإدارة الأساسية التي تضمن توافق الإنجازات مع الأهداف المرسومة لكل نشاط. وهي تشمل تقييم أداء الشركة بشكل شامل عبر مراكزها المختلفة. يتم ذلك من خلال مراحل محددة متفق عليها من قبل العديد من رواد الإدارة والتسيير، والتي يمكن تلخيصها في الشكل الموالي: (**الكرخي، 2009**)

شكل 1: يوضح خطوات تقييم الأداء المالي

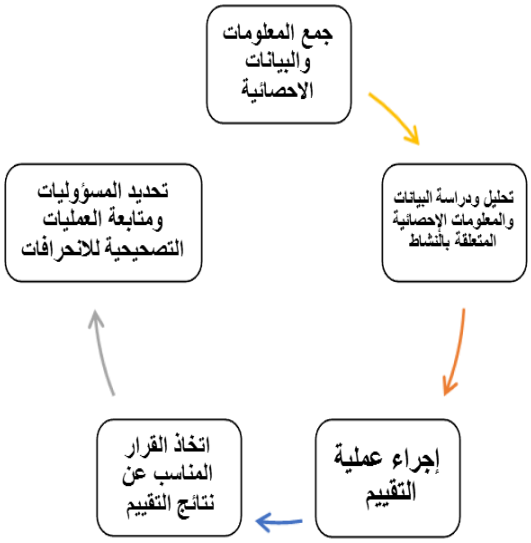

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

حيث يتم جمع المعلومات والبيانات الاحصائية والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة من القوائم المالية ومن ثم تحليل ودراستها للوقوف على مدى دقتها ثم اجراء عملية التقييم واتخاذ القرارات المناسبةوتحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات لتصحيح الانحرافات ان وجدت.

3. الفشل المالي والتنبؤ به

الفشل المالي من الظواهر الخطيرة التي قد تواجه المؤسسات، ويتسبب فيه مخاطر داخلية أو خارجية. لذا، أصبح من الضروري استخدام النماذج الكمية للتنبؤ بقوة وضعف المؤسسة واحتمالية فشلها لتجنب المشاكل المالية

1.2. مفهوم الفشل المالي:

من ضمن الظواهر الخطرة التي يمكن أن تتعرض وتمر بها منشئات الأعمال هي ظاهرة الفشل حيث يسود الاتفاق بين كتاب العلوم المالية والمحاسبية عن الفشل كظاهرة إنما قد تصيب العديد من منشئات الأعمال الاقتصادية في عموم اقتصاديات العالم المتطور منها والنامية، وتكمن وراء تلك الظاهرة مجموعة من أسباب وعوامل بعضها داخلية وأخرى خارجية تشترك سوية أو اتفرد لتظهر هذه الحالة وتقود المنشأة بعدها إلى الإفلاس والتصفية. (الزبيدي، 2000، صفحة 271)

2.3. طرق وأساليب التنبؤ بالفشل المالي:

توجد عدة طرق للتنبؤ بالفشل المالي، منها النماذج الكمية والنماذج النوعية. فيما يلي أهم هذه النماذج:

1.2.3. النماذج الكمية

تهتم النماذج الكمية في التنبؤ المالي بالمعلومات القابلة للقياس عبر فترات زمنية متعددة وتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة. تُقسم هذه النماذج إلى عدة أنواع حسب الأساليب والأهداف المستخدمة كالآتي: (الهباش، 2006، صفحة 68)

أ. أ .**السلاسل الزمنية** :تشير إلى مجموعة من القيم لظاهرة معينة عبر فترات زمنية متساوية ومتتالية. تتضمن السلاسل الزمنية عادةً متغيرين: الزمن كمتغير مستقل، والظاهرة كمتغير تابع. يهدف هذا النموذج إلى دراسة التغيرات في الظاهرة عبر الزمن للتنبؤ بها، ويستخدم بشكل أساسي للتنبؤات قصيرة الأجل، معتمدًا على البيانات التاريخية دون التعمق في تفاصيل العوامل المؤثرة.

ب. ب .**تحليل الانحدار** :يحلل العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، ويغطي كافة العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة. يُعتبر من أفضل الأساليب التنبؤية، خاصة للتنبؤات طويلة الأجل.

ت. ت .**تحليل التعادل** :أداة تحليلية تساعد الإدارة على فهم العلاقة بين التكلفة والحجم والربح وتأثيرها على الأرباح المحققة؛

ث. المؤشرات المالية : تُعد هذه الطريقة من الأكثر شيوعًا لأنها تقدم مؤشرات مالية هامة لتقييم أداء الشركات وكفاءة الإدارة. يستخدم المحللون الماليون هذه المؤشرات لتوقع حالات الفشل المالي للمؤسسات. تعتمد هذه الطريقة على افتراض أن ما حدث في الماضي يمكن أن يتكرر في المستقبل، مع إمكانية التعديل عليه. العنصر الأساسي في هذا الأسلوب هو توفير مؤشرات مالية تساعد المحللين في اتخاذ قرارات مستقبلية وتقدير قدرة المشروع على تحقيق أو الحفاظ على الأرباح.

2.2.3. النماذج النوعية

ويعتمد هذا النموذج على آراء المتخصصين ذوي الخبرة في اتخاذ القرارات للتنبؤ بالأحداث والقيم المستقبلية بناءً على خبراتهم. يُستخدم هذا النوع من النماذج عندما يكون من الصعب الحصول على بيانات تاريخية موثوقة أو عندما تكون البيانات التاريخية غير موثوق بها. يهدف النموذج

إلى توفير معلومات نوعية تكشف عن مدى فعالية السياسات الإدارية وسلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسة. سابقًا، كان يتم الاعتماد على أدوات تحليل مالي تقليدية والمتمثلة في: (الهباش، 2006، صفحة 70)

أ. تحليل التغير والاتجاه: يتم بواسطة هذا الاتجاه تحديد الأهمية النسبية لمساهمة المحاسبة بالتحليل الأفقي والعمودي للميزانية العمومية وكشف الدخل، حيث يعتبر هذا النوع من الخطوات التقليدية المعتمدة لدى المحللين ومتخذي القرارات المالية، تتوقف فعالة هذا المنهج على صحة ودقة البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية؛

ب. تحليل كشف مصادر الأموال واستخداماتها: بموجب نوعية هذا الأسلوب يتم من خلاله قياس نوعية التغير في رأس المال العامل وغيرها من فقرات الأصول والخصوم، حق الملكية، يهدف إبراز نوعية مختلف المصادر التي ساهمت في تغطية أنشطة الشركة حيث تعد هذه الكشوفات بغرض تحديد قنوات استخدام أموال المؤسسة ومصادرها، التي ساهمت بتغطية تلك الاستخدامات خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي يعطي هذا الأسلوب الصورة الواضحة من حركة الأصول والخصوم وذلك من خلال دراسة تغيرات الحاصلة لفقراتنا خلال فترتين زمنيتين متتاليتين، سواء للميزانية الفعلية للمؤسسة أو الميزانية المخططة أيضا؛

ت. تحليل التغير في التدفقات النقديةّ: يهدف هذا النوع من التحليل إلى تقييم كفاية ونوعية التدفقات النقدية لتغطية التزامات المؤسسة، ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التوازن بين هذه التدفقات. يتيح التحليل للمحللين والمستفيدين متابعة تطورات السياسات المالية وتقييم تقدمها أو تراجعها، بالإضافة إلى تشخيص السياسات غير الفعّالة. على سبيل المثال، الزيادة في أوراق القبض والمخزون قد تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجية، مما قد يشير إلى مشكلات في الائتمان أو المخزون، ويستدعي مراجعة سياسات رأس المال العامل. (بن مالك، 2011)

شكل 2: يمثل أساليب التنبؤ بالفشل المالي

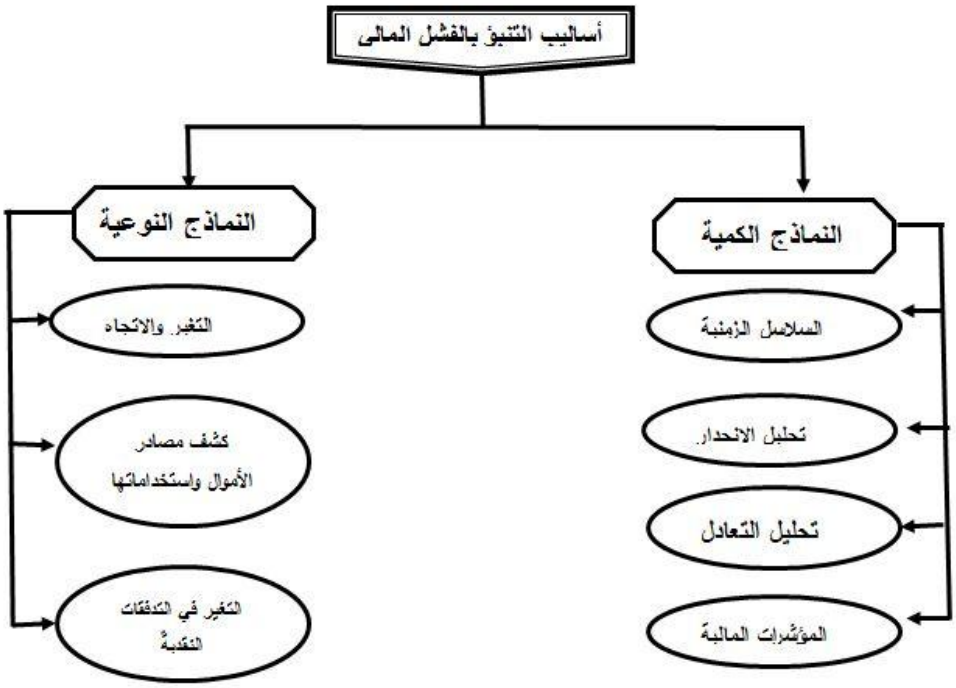

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

4. فعالية نموج كونان وهولدر

نموذج كونان وهولدر فعّال في التنبؤ بفشل المؤسسات وتصنيفها بدقة إلى ناجحة وفاشلة، وقد أثبت جدارته في العديد من الدراسات.

1.4. تعريف نموذج كونان وهولدر (CONANE ET HOLDER)

هو نموذج تحليلي تم تطويره باستخدام عينة من 190 مؤسسة، منها 95 مؤسسة فاشلة و95 ناجحة. يتيح هذا النموذج التنبؤ بفشل المؤسسات بدقة تصل إلى 75% خلال ثلاث سنوات. يعتمد النموذج على صيغة رياضية تتضمن خمس نسب مالية كمتغيرات مستقلة، بينما يُمثل قيمة Z المتغير التابع الذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة فاشلة أم ناجحة. يهدف النموذج إلى تقييم الحالة المالية للمؤسسة وإجراء التصحيحات اللازمة في الوقت المناسب. **(بوطبة ، 2021).**

Z هو المتغير الذي يعكس الوضع المالي للمؤسسة واحتمال إفلاسها، ويُستخدم لتصنيفها إلى ثلاث فئات لتقييم قدرتها على الاستمرارية ، حيث: **(بوطبة ، 2021)**

- إذا كان **Z>0.09**: وضع جيد، احتمال الفشل أقل من 35% رمز: (ن)؛
- إذا كان **0.09>Z>0.04**: وضع مشكوك فيه، احتمال الفشل بين 35% و65% رمز: (ر)؛
- اذا كان **Z<0.04**: ضع سيء، احتمال الفشل أكثر من 65% رمز: (ف).

جدول 1: دالة كونان وهولدر في سلم القيم

قيمة scoring للمؤسسات	قيمة scoring	وضعية المؤسسة	احتمال الفشل
مؤسسة سليمة	16		
	15		19%-10%
	14		25%-20%
	13	وضعية جيدة	26%
	14		27%
	13		28%
	12		29%
	11		30%
مؤسسة N. scoring	10		35%
	9	وضعية عدم التأكد	40%
	8		50%
	7		60%
مؤسسة عاجزة	6		65%
	5		
	4		
	3		70%
	2		75%
	1	وضعية خطيرة	80%
	0		85%
	-1		90%
	-2		95%
	-4		

المصدر: (بلواط ، 2003)، محاولة توقع خطر القرض سكور ينغ **scoring**، ص91.

2.4. المعادلات المرتبطة بالقطاعات للنموذج

قدم الباحثان كونان وهولدر عدة معادلات ترتبط بكل قطاع على حدة وهذا ما سنتطرق اليه فيما يلي: (**بوعزة و عبيرات ، 2023**)

1.2.4. المؤسسات الصناعية:

قام ببناء النموذج بالقطاع الصناعي بناء على نسب مالية الأكثر دلالة على ملاءة المؤسسات الصناعية وهي:

X1: فائض الاستغلال الخام/ مجموع الديون؛

X2 : الأموال الدائمة/ مجموع الأصول ؛

X3 : (قيم قابلة للتحصيل+ قيم جاهزة) / مجموع الأصول؛

X4 : مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الضريبة ؛

X5 : تكاليف العمال / قيمة مضافة.

وتم تشكيل دالة التنقيط كالآتي:

$$Z= 0.24\ X1 + 0.22\ X2 + 0.16\ X3 - 0.87\ X4 - 0.10\ X5$$

2.2.4. المؤسسات التجارية:

فيما يخص المؤسسات التابعة للقطاع التجاري فقد أضافا الباحثان كونان وهولدر النسب التالية:

X2 : الأموال الدائمة/ مجموع الأصول ؛

X3 : (قيم قابلة للتحصيل+ قيم جاهزة) / مجموع الأصول؛

X6: أموال الخاصة / مجموع الميزانية؛

X7: فائض الاستغلال الإجمالي / مجموع الميزانية؛

X8: احتياجات رأس المال العامل / المبيعات؛

وتكون الدالة الخاصة بالقطاع التجاري على النحو التالي:

$$Z= 0.136\ X2 + 0.197\ X3 + 0.034\ X6 + 0.185\ X7 - 0.0185\ X8 - 0.0122$$

3.2.4. مؤسسات الأشغال العمومية:

يتكون النموذج الخاص بهذا المجال من النسب التالية:

X9: النتيجة الصافية/مجموع الميزانية؛

X10 : الأصول المتداولة/ديون قصيرة..الأجل؛

X11 : موردون/المشتريات؛

X12: الفائض الإجمالي للاستغلال–المصاريف المالية/مجموع الديون؛

X13 : زبائن/المبيعات خارج الرسم ؛

X14 : مصاريف مالية/رقم الأعمال خارج الرسم.

وكان النموذج المطبق كالآتي:

$$Z=0.35\ X9 + 0.00014\ X10 + 0.0186\ X11 + 0.0012\ X12 - 0.0238\ X13 - 0.1074\ X14 - 0.0092$$

4.2.4. مؤسسات النقل:

X15 : مصاريف مالية / القيمة المضافة

والنموذج المتحصل عليه:

$$Z=0.0177\ X2 + 0.0098\ X3 + 0.0496\ X4 - 0.0012\ X12 - 0.1735\ X15 - 0.0062$$

5. تطبيق النموذج على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز فرع الاغواط

تم تحليل نتائج الدراسة خلال الفترة (2018-2021) والجداول التالية توضح ذلك:

جدول2: نتائج نموذج كونان وهولدر على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لسنوات الدراسة (2021-2018)

البيانات	2018	2019	2020	2021
1- قيم جاهزة	167268696.4	109434773.9	97217921.55	123029790
2- قيم قابلة للتحصيل	2258256711	3182214649	4094740925	3966452844
3- مجموع الأصول	16166729186	17284228021	19007748476	19472132150
4- الأموال الدائمة	11409788255	11650684391	12887077952	12117850921
5- الأموال الخاصة	210432403.3	210432403.3	210432403.3	210432403.3
6- BFR	1008925715	1157415012	1750291396	1544177780
7- المبيعات	5071607886	5566830168	5839959029	6009058352
8- فائض الإجمالي للاستغلال	-906011392	-635962726.9	-411121210.9	-1136827163
$X2 = \frac{4}{3}$	0.705757369	0.674064493	0.677990766	0.622317619
$X3 = \frac{1+2}{3}$	0.150031919	0.190442374	0.220539474	0.210017198
$X6 = \frac{5}{3}$	0.013016387	0.012174822	0.011070875	0.01080685
$X7 = \frac{8}{3}$	-0.056041725	-0.036794396	**8**0.02162913-	-0.058382264
$X8 = \frac{6}{7}$	0.198936065	0.207912758	0.299709533	0.256975002
دالة كونان وهولدر Z	**0.099733811**	**0.106750513**	**0.114283413**	**0.098621261**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة

1.5.تحليل نتائج دالة نموذج كونان وهولدر لمؤسسة الدراسة

من أجل تحليل للدراسة هناك فئات صنفت لقياس قدرة المؤسسة والتنبؤ بفشلها أو نجاحها وتتمثل في المتغير التابع Z، حيث هو قيمة الفشل للمؤسسة حيث يعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك عن احتمال الإفلاس في المؤسسة، تسمح بتصنيف المؤسسات إلى ثلاث فئات وهذا من أجل قياس قدرتها الاستمرارية، حيث:

- إذا كان **Z>0.09**: يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة واحتمال الفشل في هذه الحالة: **PR<35% ونرمز** لها بالرمز **(ن)**؛

- إذا كان **0.04<Z<0.09**: يعني أن المؤسسة في وضعية مشكوك فيها واحتمال الفشل في هذه الحالة: **35%<PR<65%** ونرمز لها بالرمز(ر)؛
- إذا كان **Z<0.04**: يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة واحتمال فشلها PR>65% ونرمز لها بالرمز **(ف)**.

2.5.تحليل نتائج نموذج كونان وهولدر على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز:

يتضح من خلال الجدول الموضح سابقة لدالة كونان وهولدر ان ثلاث سنوات الأولى (2018-2019-2020) تنطبق عليها الحالة الأولى اي نجاح الذي يرمز له (ن) حيث يكون احتمال الفشل اقل من 35% وهذا يعني ان المؤسسة في وضعية جيدة وان الفرصة لحدوث الفشل ضئيلة

بينما في سنة الرابعة 2021 كانت في حالة الثانية وهي المشكوك فيها ويرمز لها (ر) حيث احتمال فشلها كان بين 35% و65% وهذا يعني ان وضعية المؤسسة غير واضحة تماما

وبناءً على ما سبق تبين ان نموذج كونان وهولدر تنبأ بشكل جيد في سنوات الثلاث الأولى ولكن في السنة الرابعة لم يتنبأ جيدا لصعوبة تحديد وضعية المؤسسة في تلك السنة.

من أجل توضيح أكثر لدالة كونان وهولدر قمنا بإنشاء منحنى بياني يمثل دالة للسنوات الأربع المدروسة.

شكل رقم 3: مخطط يوضح تحليل أداء مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز فرع الاغواط على مدى 4 سنوات باستخدام دالة كونان وهولدر بالنجاح أو الفشل

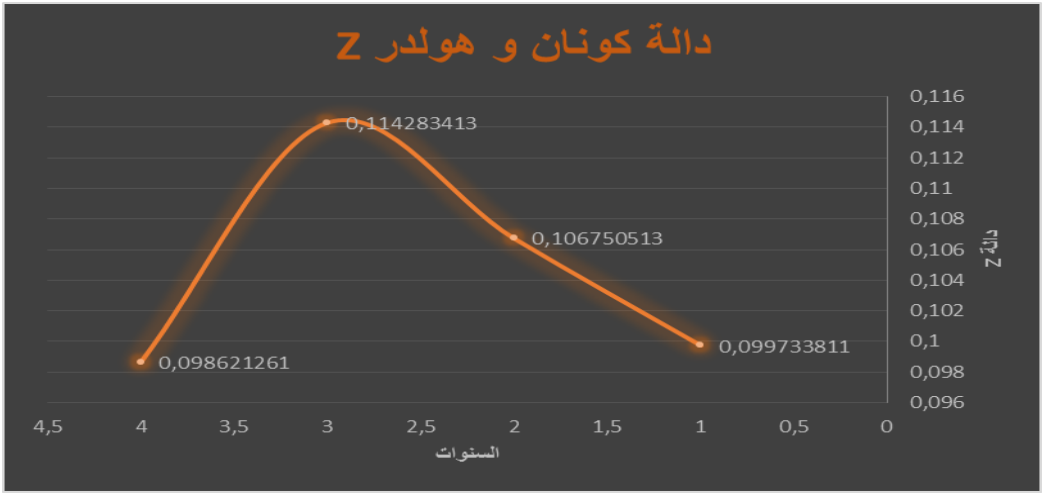

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المؤسسة

نلاحظ من خلال المخطط ان قيمة Z في سنوات الثلاث الأولى تتجه إلى ارتفاع حيث أن القيمة الثالثة هي الأكبر، هذا الارتفاع يمكن تفسيره على أنه تحسن في الوضعية الذي يمثلها Z الدالة وقد يكون زيادة في الأرباح او تحسن في الأداء او استقرار في العمليات.

ولكن في السنة الرابعة تتجه إلى انخفاض حيث يوضح إلى تغيير سلبي قليلا في الوضعية قد تكون هناك عوامل مختلفة تثبت في هذا التغيير.

6. الخاتمة:

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز باستخدام نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي. من خلال تحليل البيانات المالية للفترة المحددة، تمكنا من استخلاص مجموعة من النتائج الهامة التي تسهم في فهم الأوضاع المالية الحالية لهاته المؤسسة وتحديد المخاطر المحتملة للفشل المالي.

لقد أظهرت نتائج التحليل أن نموذج كونان وهولدر يعد أداة فعالة لتقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي، حيث ساهم في توفير رؤى دقيقة حول مدى الاستقرار المالي لمؤسسة سونلغاز. وقد تبين من خلال الدراسة أن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز تتمتع بمستوى أعلى من الاستقرار المالي، مما يعكس كفاءة أعلى في إدارة الموارد المالية واستراتيجيات أفضل في مواجهة المخاطر المالية.

تؤكد هذه الدراسة على أهمية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي كأداة أساسية في عملية التقييم المالي للمؤسسات. كما تسلط الضوء على الحاجة المستمرة لمراجعة وتحديث استراتيجيات الإدارة المالية لضمان تحقيق الاستدامة المالية والقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والمالية المتسارعة.

وقد أسفرت نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مايلي:

➢ النتائج النظرية:

- ان التنبؤ بالفشل المالي هو عملية حيوية تهدف إلى تحديد المؤسسات التي تواجه مخاطر مالية مرتفعة واحتمالية عالية للفشل، يساعد التنبؤ المبكر بالفشل المالي في اتخاذ الإجراءات الوقائية لتجنب الأزمات المالية وتحسين استدامة المؤسسة؛

- أثبت نموذج كونان وهولدر فعاليته كأداة تحليلية دقيقة في التنبؤ بالفشل المالي، يعتمد النموذج على مجموعة من المؤشرات المالية التي تعكس الأداء المالي للمؤسسة، مما يساعد في تحديد مستويات الخطر المالي واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي؛
- يوفر النموذج تصنيفًا واضحًا للمؤسسات بناءً على أدائها المالي: (ن) للمؤسسات في وضعية جيدة، (ر) للمؤسسات في وضعية مشكوك فيها، و(ف) للمؤسسات في وضعية سيئة، يساعد هذا التصنيف في توجيه الاهتمام نحو المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير.

➢ **النتائج التطبيقية:**

- كشفت الدراسة أن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز تتمتع بوضعية مالية جيدة، مع جميع القيم التي تشير إلى استقرار مالي، توصي الدراسة بالاستثمار في الفوائض المالية وتنويع مصادر الدخل لتعزيز الاستدامة المالية؛
- أثبتت الدراسة أن نموذج كونان وهولدر يمكن تطبيقه بنجاح في السياق الاقتصادي الجزائري، مما يوفر أداة قوية للمؤسسات المحلية لتحليل وتقييم أدائها المالي.

➢ **توصيات**

وفي الاخير ومن أجل تعزيز الاستقرار المالي وتحسين الأداء للمؤسسة، نوصي بما يلي:

- استمرار المراقبة المالية لتحسين الأداء المستمر.
- استثمار الفوائض المالية في استثمارات استراتيجية لدعم النمو.
- تبني ثقافة التحسين المستمر في العمليات والإجراءات المالية.
- تنويع مصادر الدخل لتقليل المخاطر.
- الاستثمار في الابتكار لتعزيز التنافسية والربحية.
- وضع خطط مالية واستراتيجية طويلة الأمد لضمان الاستدامة المالية.

7. قائمة المراجع:

- حمزة محمود الزبيدي. (2000). *التحليل المالي تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل*. عمان: مؤسسة الوراق.

- خيضر خنيفري. (2017). دور النسب والمؤشرات المالية في تقيم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. *دراسات اقتصادية، المجلد 17* (العدد 27،)، 62.
- صبرينة بوطبة . (2021). *محاولة اختيار النموذج الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية*. جامعة الجزائر3، الجزائر: قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير.
- عبد الغفار حنفي. (2004). *أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية رمل.
- عبيد مريم بوعزة ، و مقدم عبيرات . (2023). تقييم الأداء المالي في ظل جائحة كورونا باستخدام نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة شركة بيو فارم 2016-2021. *المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 07*، 342.
- عدنان تايه النعيمي، و فؤاد راشد التميمي. (2008). ، *التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، طبعة الأولى، ر، ، ، ص31*. عمان، الأردن: دار البازوردي للنش.
- عمار بن مالك. (2011). *المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة الاسمنت السعودية*. جامعة منتوري قسنطينة: قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- فؤاد مجيد الكرخي. (2009). *تقويم الأداء باستخدام النسب المالية* (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار المنهاج.
- محمد يوسف الهباش. (2006). *استخدام مقياس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية*. الجامعة الإسلامية، غزة: قسم محاسبة وتمويل، كلية التجارة.
- مهدي بلواط . (2003). *محاولة توقع خطر القرض سكور ينغ scoring*. جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي.

تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين القطاع الخاص والجمعيات الخيرية

Enhancing strategic partnerships between the private sector and charitable organizations

عمر بن حميدوش [1]

[1] المدرسة العليا للتجارة ESC-Kolea ، مخبر الاصلاحات التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي

omarbenhamidouche@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/10/08 تاريخ القبول: 2024/11/07 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

يعتبر التمويل العقبة الأكبر في سبيل تطور الجمعيات الخيرية والقطاع غير الربحي، إلا أن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والبحث عن بدائل جديدة يمكن أن يغنى عن البحث الدائم للمصادر التمويل من خلال رؤية تشاركية لأهداف مع القطاع الخاص لاسيما مع توجه هذا الأخير إلى التوافق مع المعايير العالمية الجديدة للمسؤولية الاجتماعية فإلى أي مدى يعتمد القطاع الخاص أبعاد المسؤولية الاجتماعية هدفا له، وكيف يمكن للقطاع الخيري في الجزائر أن يرقى إلى البحث باحترافية عن وسائل المتاحة للتمويل، وتوصل البحث إلى سبل الوصول الى أرضية مشتركة تخدم أهداف القطاعين بفعالية ونجاعة أكبر.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، القطاع الخيري، قطاع الأعمال، الجمعيات الخيرية.

تصنيف JEL: L31 ، D71، L 33، A13.

Abstract:

Financing is a major obstacle to the growth of charities and the non-profit sector. However, optimal use of resources and exploring alternative solutions can reduce reliance on constant funding searches. Aligning with the private sector's goals, especially with its focus on global standards of social responsibility, offers a path forward. The private sector's commitment to social responsibility and the professionalization of charities in Algeria are key to unlocking new funding opportunities. The research identified strategies to establish common ground for more effective collaboration between both sectors.

Keywords: *social responsibility, charitable sector, business sector, non-profit associations.*

Jel Classification Codes: L31 ،D71 33 ،L ،A13.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تُعَدُّ المسؤولية الاجتماعية أحد المفاهيم الأساسية التي تساعد في تعزيز اسهامات الجمعيات الخيرية في المجتمع، حيث تلعب هذه الأخيرة دورًا هاما في تقديم الدعم والمساعدة للفئات الهشة مجتمعيا. إلا أنها تواجه تحديات مالية تحد من قدرتها على تغطيات فئات كثيرة ومتنوعة. ومع تزايد التحديات المالية التي تواجهها هذه المؤسسات، يصبح من الضروري استكشاف سُبل تجاوز هذه العقبات لضمان استدامة عملها وتأثيرها الإيجابي.

تتفق الكثير من الدراسات على أن المؤسسات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية تعزز من أرباحها وصورتها العامة، مما يساهم في بناء ولاء قوي من الجمهور. هذا الولاء يدعم تنافسيتها ويسهم في التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل فيها.

ومع ذلك ، يحذر الباحثون من كبح المؤسسات لوعي الناس من خلال استغلال هذا المفهوم لتحقيق مصالح قصيرة الأمد، مثل تسويق منتجات ذات جودة رديئة أو اتخاذ قرارات تضر بالبيئة والمحيط. مثل هذه التصرفات يمكن أن تؤدي إلى تراجع الثقة وصورة المؤسسة، مما ينعكس سلباً على أدائها على المدى الطويل إذا استحوذ هذا السلوك على التوجه العام في السوق.

تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية المسؤولية الاجتماعية كأداة فعالة في تعزيز قدرة الجمعيات الخيرية على مواجهة الصعوبات المالية، من خلال تطوير استراتيجيات مبتكرة لجذب الدعم المجتمعي وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. كما تستعرض الدراسة نماذج ناجحة من الجمعيات التي تمكنت من التغلب على التحديات المالية عبر تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، مما يبرز الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه هذه المبادئ في تحقيق الاستدامة المالية وتحسين جودة الخدمات المقدمة

وبناء على ما سبق، تتمحور إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:

كيف يمكن للجمعيات الخيرية استغلال المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص كوسيلة لتجاوز العقبات التمويلية؟

ينجر عن هاته الاشكالية بعض التساؤلات الفرعية :

- هل يمكن للقطاع الخيري أن يكون شريكًا أساسيًا في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية؟

- كيف يمكن لمؤسسات القطاع الخاص الاستفادة من القطاع الخيري لتعزيز ممارساتها في مجال المسؤولية الاجتماعية؟

يهدف هذا البحث إلى دراسة المسؤولية الاجتماعية باعتبارها توجهاً جديداً يكتسب اهتماماً متزايداً في العالم، وكيف يتم تطبيق هذا المفهوم على أرض الواقع في الجزائر، مع التركيز على دور مسيري مؤسسات القطاع الخاص ومدى اهتمامهم بهذا التوجه. بالإضافة إلى ذلك، يتناول البحث إمكانية أن يلعب القطاع الخيري دوراً هاماً في دعم وتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الخاصة، سواء من خلال الشراكة أو التكامل لتحقيق الأهداف المشتركة المتعلقة بالتنمية المستدامة والمساهمة الاجتماعية.

تحليل الموضوع يشمل المحاور التالية:

- **المسؤولية الاجتماعية كتوجه حديث:** تطور المفهوم وأبعاده العالمية والمحلية، وكيف يتعامل القطاع الخاص معه في الوقت الحالي.
- **تطبيق المسؤولية الاجتماعية في** الجزائر: مدى تبني مؤسسات القطاع الخاص لهذا التوجه، والمعوقات والتحديات التي تواجههم في تطبيقه.
- دور مسيري المؤسسات: تأثير مسيري مؤسسات القطاع الخاص في تبني سياسات المسؤولية الاجتماعية، ومدى اهتمامهم بالتنمية المجتمعية والمسؤولية البيئية.
- إمكانية مساهمة القطاع الخيري: تقييم الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخيري في دعم الشركات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية من خلال الخبرات، المشاريع المشتركة، أو المبادرات المجتمعية.

هذا البحث سيساهم في تقديم رؤية شاملة حول العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع الخيري في الجزائر، ودور كل منهما في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتحقيق تنمية مستدامة تعود بالفائدة على المجتمع والاقتصاد المحلي.

تتجلى أهمية هذا الموضوع من خلال ما نشهده في الحياة اليومية وتبعاتها، حيث أصبح إدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجية المؤسسة ضرورة ملحة، لتجنب الوقوع تحت طائلة قوانين رادعة في المستقبل. فالأبعاد المتعددة للمسؤولية الاجتماعية تفرض على المؤسسة أن تراعي جميع جوانب مسؤوليتها، سواء داخليًا تجاه موظفيها أو خارجيًا مع مختلف الأطراف المرتبطة بها. لا يمكن

لأحد أن ينكر الدور المهم الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في تقدم المجتمعات الصناعية، دون الإضرار بحقوق المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة. فكما تسعى المؤسسة لتحقيق الأرباح، فإنها أيضًا تتحمل التزامات تجاه هذا المجتمع. لكن السؤال الأهم هو كيفية تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المجتمع. من هنا، تبرز أهمية دراسة دور القطاع الخيري في تعزيز ودعم المسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها يشير إلى التزام المؤسسات بالقيام بدورها تجاه المجتمع، بحيث لا يقتصر نشاطها على تحقيق الأرباح فقط، بل يشمل أيضًا الاهتمام بالتأثيرات الاجتماعية والبيئية لأعمالها. تتجسد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في عدة جوانب، منها: المسؤولية الاقتصادية التي تتمثل في تحقيق الأرباح بشكل أخلاقي، المسؤولية القانونية بالامتثال للقوانين واللوائح، المسؤولية الأخلاقية من خلال تبني سلوكيات نزيهة وعادلة، والمسؤولية الإنسانية التي تشمل المشاركة في تحسين حياة المجتمع والمساهمة في التنمية المستدامة.

1.2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

يعد تعريف المسؤولية الاجتماعية متغيرا على حسب رأي كل باحث أو هيئة؛ ولذلك سنعرض مختلف التعاريف لمجموع الباحثين والهيئات.

- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي " التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم" (صالح.، 2009).
- كما عرفت المسؤولية الاجتماعية أنها "بمثابة العقد الاجتماعي ما بين مؤسسات الأعمال والمجتمع بما تقوم به من عمليات تجاه المجتمع". (البكري، 2001)
- كما قدمت منظمات دولية عدة تعريفات للمسؤولية للاجتماعية ومن أبرزها ما يلي: "تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المسؤولية الاجتماعية على أنها: "التزام المنظمة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف(Marie-françoise GUYONNAUD, 2004) ".

- أما البنك الدولي، فيعرف المسئولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها: " الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات وللتنمية الاقتصادية" (Mullenbach, Paris 2002).

وبالتالي، فإن المسؤولية الاجتماعية تمثل تذكيرًا للمؤسسات بواجباتها تجاه المجتمع الذي تنتمي إليه، حيث تقتصر على مبادرات اختيارية طوعية دون أن تكون ملزمة قانونيًا.

2.2. **أبعاد مفهوم المسؤولية الاجتماعية.**

هنالك تباين بين الباحثين في تناولهم لعناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. فبعض الباحثين قدموا هذه العناصر ضمن إطار عام يغطي مجموعة من الأبعاد المتنوعة، حيث يمكن تكييف هذه الأبعاد وفق طبيعة عمل المنظمة، نشاطها، واهتمامات أصحاب المصالح المختلفين. في هذا السياق، تُعدّ المسؤولية الاجتماعية مرنة بحيث يمكن أن تتكيف مع بيئات العمل المختلفة وفقًا للاحتياجات المجتمعية والاقتصادية.

من جهة أخرى، طرح بعض الباحثين المسؤولية الاجتماعية من خلال بعدين رئيسيين هما:

- **البعد الداخلي**: الذي يركز على الالتزامات الداخلية للمؤسسة تجاه موظفيها والعاملين فيها، مثل تحسين بيئة العمل، الرعاية الصحية، التدريب، وضمان رفاهية الموظفين.
- **البعد الخارجي:** الذي يشمل التأثيرات الخارجية للمؤسسة على المجتمع والبيئة من خلال أنشطتها الاقتصادية والبيئية، مثل المساهمة في تنمية المجتمع المحلي، الحفاظ على البيئة، والالتزام بالمعايير الأخلاقية.

هذا التباين يعكس أن المسؤولية الاجتماعية ليست مفهومًا ثابتًا بل يمكن أن تتنوع وتتكيف بحسب المتطلبات الداخلية والخارجية لكل مؤسسة، مما يجعلها قابلة للتطبيق بمرونة وفق السياق الذي تعمل فيه المؤسسة.

في هذا السياق، قدم **كارول** (Carroll) مصفوفة أو نموذجًا هرميًا يوضح من خلاله **عناصر المسؤولية الاجتماعية الأربعة**، وكيف يمكن أن تؤثر هذه العناصر على مختلف أصحاب المصلحة في البيئة. وقد وضع كارول هذه العناصر **بشكل هرمي متسلسل**، لتسليط الضوء على طبيعة الترابط بين

هذه العناصر من ناحية، ومن ناحية أخرى ليوضح أن اعتماد أي بعد على الآخر يمثل حالة واقعية تعكس تدرج الالتزامات الاجتماعية للشركات.

يتضمن هذا الهرم أربعة أبعاد رئيسية:

- **المسؤولية الاقتصادية:** القاعدة الأساسية للهرم، حيث يُتوقع من المؤسسة تحقيق الربح والبقاء كمؤسسة مستدامة ماليًا.
- **المسؤولية القانونية:** الالتزام بالقوانين واللوائح التي تحكم نشاط المؤسسة.
- **المسؤولية الأخلاقية:** الالتزام بالمعايير الأخلاقية التي تتجاوز المتطلبات القانونية، والتي تضمن العدل والإنصاف في التعامل مع مختلف الأطراف.
- **المسؤولية الخيرية (أو الفعلية):** تمثل القمة في هرم كارول، وتشمل الإسهامات الطوعية التي تقدمها المؤسسات للمجتمع من خلال الأعمال الخيرية والمبادرات التنموية.

يعكس هذا الترتيب الهرمي طبيعة التداخل والتكامل بين الأبعاد، حيث تعتمد الأبعاد الأعلى على تحقيق الأسس الاقتصادية والقانونية، مما يجعل هذا النموذج مفيدًا لفهم كيفية تأثير الشركات على البيئة والمجتمع في سياق المسؤولية الاجتماعية.

3. نظرة شاملة على القطاع الخيري وأقسامه

ازدهارًا مجال العمل التطوعي بشكل ملحوظ، ساهمت فيه مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير خصوصا في تحفيز الفئة الشبابية التي تحتل مكانة ريادية في المبادرة والسعي نحو العمل التطوعي. وساعدت هذه المنصات على بروز العديد من الجمعيات الخيرية التي تمكنت في فترة قصيرة جدًا من تقديم إسهامات فعّالة.

1.3.تعريف القطاع الخيري.

يعرف القطاع الخيري بأنه مجموعة من المنظمات التي تنبع من مبادرات المواطنين تحت ظل قانون المنظمات غير الربحية وتحتل موقعًا ثالثًا بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، والعمل الخيري هو نشاط إنساني يهدف إلى تقديم المساعدة والدعم للأفراد أو المجتمعات المحتاجة دون انتظار مقابل مادي أو معنوي. حيث يسعى الأشخاص أو المؤسسات الخيرية إلى تحسين حياة الأفراد أو تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، مثل تقديم الدعم المالي، الغذائي، أو

التعليمي ... إلخ، كما يمكن أن يشمل التطوع بالوقت والجهد لتنفيذ مشروعات أو مبادرات تنموية. عادةً ما يرتبط العمل الخيري بالقيم الإنسانية كالتعاطف، التضامن، والرغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية، ويمكن أن يتم عبر أفراد، منظمات غير حكومية، مؤسسات دينية، أو شركات.

تستهدف هذه المنظمات في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام، ويقتصر دور الحكومات تجاهها على ما تصدره من تشريعات تنظم عمل هذه المنظمات. فالجمعيات والمنظمات والمؤسسات التطوعية والخيرية وغير الربحية ومؤسسات المجتمع المدني كلها تعد مسميات ومجالات أو عناصر لهذا القطاع.

وعلى الصعيد العالمي يشمل كل أشكال وأنواع المؤسسات والمنظمات والجمعيات المانحة والممنوحة، والمعنية بتحقيق أهداف دولها في الداخل والخارج، كما أن هذا القطاع يشمل الجمعيات التعاونية والنفع العام والمؤسسات غير الربحية، وهو يشمل أيضا المنظمات والجمعيات المعنية بالحقوق الإنسانية والسياسية، وما يسمى مراكز التفكير(**Think Tanks**) ، ومراكز وجمعيات الرقابة والبحوث والدراسات والاستشارات غير الربحية، وكل أنواع مؤسسات المجتمع المدني .(السلومي، 2010)

في محاولة لوضع تعريف موحد وتوحيد تصنيفه تبنت جامعة "جونز هوبكنز" بالولايات المتحدة الأمريكية مشروع بحث مقارن استطاع الوصول إلى تعريف واحد أساسه (بنية المؤسسة وعملياتها)، ووضع تصنيفا لمؤسسات هذا القطاع وأسماه (التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية)؛ حيث عرف القطاع الخيري غير الربحي بأنه مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحا والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع (المطيري، 2003، صفحة 802) .

أما المنظمة غير الحكومية، فهي وفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام 1994، تمثل كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية .(عابدين، 2002)

وتعرف أيضا بأنها " تنظيم اجتماعي يستهدف غاية، ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية بعينها أو في ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه". (الموجود، 2003)

2.3 .تقسيمات القطاع الخيري.

القطاع الخيري يتكون من عدة تقسيمات أو تصنيفات بناءً على طبيعة الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الخيرية، الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والفئات المستهدفة. هذه التقسيمات تساعد في تنظيم العمل الخيري وتحديد مجالات التدخل المختلفة. فيما يلي أبرز تقسيمات القطاع الخيري:

1.2.3 حسب نوع النشاط:

الرعاية الاجتماعية: تقديم خدمات الإغاثة والمساعدات الاجتماعية، مثل الغذاء والمأوى، للأفراد المحتاجين أو المتضررين من الأزمات.

التعليم والتدريب: دعم برامج التعليم والتدريب للطلاب والأفراد الذين يفتقرون إلى الموارد المالية أو الفرص التعليمية.

الصحة: تقديم الرعاية الصحية والخدمات الطبية للأفراد والمجتمعات المحتاجة، بما في ذلك مكافحة الأمراض وتوفير الأدوية والرعاية الطبية.

البيئة: العمل على حماية البيئة والحفاظ عليها من خلال مشاريع تتعلق بإعادة التشجير، إدارة الموارد الطبيعية، والتوعية البيئية.

الثقافة والفنون: دعم الأنشطة الثقافية والفنية، مثل الفنون المسرحية، الأدب، والتراث الثقافي.

2.2.3 حسب الفئات المستهدفة:

الأطفال والشباب: المنظمات التي تركز على دعم حقوق الأطفال وتعليمهم وحمايتهم، أو تعزيز دور الشباب وتوفير فرص التدريب والتوظيف.

النساء: المؤسسات التي تعمل على تمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا وتعزيز حقوقهن.

ذوو الاحتياجات الخاصة: المنظمات التي تقدم الدعم والرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال برامج التمكين والتدريب.

اللاجئون والنازحون: تقديم الدعم للأشخاص الذين هجروا أو نزحوا بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية.

3.2.3 .حسب الطبيعة التنظيمية:

المنظمات غير الحكومية :(NGOs) مؤسسات غير ربحية ومستقلة تسعى لتحقيق أهداف إنسانية أو اجتماعية معينة.

المؤسسات الدينية: جمعيات أو منظمات ذات طابع ديني تعمل في مجالات الإغاثة والخدمات الاجتماعية، وتستمد دعمها وتمويلها من الأفراد أو المجتمعات الدينية.

المؤسسات المجتمعية: مؤسسات محلية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة في المجتمع المحلي من خلال تقديم برامج وخدمات تتناسب مع احتياجاته.

4.2.3 حسب مصدر التمويل:

المنظمات الممولة من الحكومة: تحصل على تمويل مباشر أو دعم من الحكومة لتنفيذ مشاريعها، مثل المؤسسات الصحية أو التعليمية.

المنظمات الممولة من القطاع الخاص: تعتمد على تبرعات الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة لتنفيذ أنشطتها

المنظمات الممولة من المجتمع المحلي: تعتمد هذه المنظمات على التبرعات التي تأتي من أفراد المجتمع المحلي، سواء عبر تبرعات نقدية أو عينية، وغالبًا ما تكون هذه المنظمات مرتبطة بشكل وثيق بالاحتياجات الفورية للمجتمع الذي تخدمه.

المنظمات الدولية الممولة: تعتمد على تمويل من منظمات دولية أو مؤسسات عالمية، مثل منظمات الأمم المتحدة أو المؤسسات الخيرية الدولية، لتنفيذ مشاريعها في مختلف الدول.

5.2.3 .حسب المجال الجغرافي:

منظمات محلية: تعمل هذه المنظمات في نطاق جغرافي محدود، مثل المدن أو المناطق الريفية، وتركز على تلبية احتياجات مجتمعات معينة.

منظمات وطنية: تعمل على مستوى الدولة ككل، وتقدم خدمات متنوعة لفئات مختلفة في جميع أنحاء البلد.

منظمات دولية: تقدم خدماتها عبر الحدود وتعمل في بلدان متعددة، وعادةً ما تكون لديها مشاريع وبرامج في مناطق تحتاج إلى دعم دولي، مثل مناطق النزاعات أو الكوارث الطبيعية.

6.2.3 حسب نوع التدخل:

المنظمات الإنسانية والإغاثية: تُعنى بتقديم المساعدات الطارئة والإنسانية في أوقات الأزمات والكوارث، مثل الحروب والزلازل والفيضانات، وتشمل توزيع الغذاء، المياه، الأدوية، والخيام.

المنظمات التنموية: تركز على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام من خلال مشاريع تنموية طويلة الأمد، مثل بناء المدارس، تحسين البنية التحتية، أو تمويل مشاريع اقتصادية.

منظمات المناصرة والحقوق: تسعى هذه المنظمات إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعمل على الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية لتحسين السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة والعدالة.

7.2.3 .حسب الشكل القانوني:

الجمعيات الخيرية المسجلة: هذه هي المنظمات التي تُسجل رسميًا وتخضع للوائح القانونية الوطنية والدولية التي تنظم عمل القطاع غير الربحي.

المبادرات المجتمعية غير الرسمية: هي أنشطة خيرية قد تكون غير مسجلة قانونيًا، وعادة ما تقتصر على جهود أفراد أو مجموعات صغيرة تسعى إلى تقديم مساعدة مباشرة لمجتمعاتها أو لفئات معينة.

8.2.3 .حسب النموذج الإداري:

المنظمات التي تعتمد على المتطوعين: غالبية نشاط هذه المنظمات يعتمد على جهود المتطوعين، وتعمل غالبًا بميزانيات محدودة وتركز على تحقيق تأثير اجتماعي عبر المساهمات الشخصية.

المنظمات المدارة بشكل احترافي: تتم إدارتها من قبل موظفين متخصصين وتستخدم هياكل إدارية وتقنية متقدمة لتحقيق أهدافها، وتشمل عادةً مؤسسات كبيرة ذات تأثير دولي.

9.2.3 .حسب نوع المستفيدين:

الفئات المهمشة والمحرومة: تستهدف المنظمات التي تعمل في هذا المجال الأفراد أو المجتمعات التي تعاني من الفقر أو التهميش الاجتماعي، مثل الأقليات العرقية أو الأشخاص الذين يعيشون في مناطق نائية.

الفئات المتأثرة بالكوارث: تتعامل هذه المنظمات مع الأشخاص الذين تأثروا بالكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة وتوفر لهم الإغاثة العاجلة.

هذه التقسيمات تساعد على فهم الهيكلية المتنوعة للقطاع الخيري وكيفية تنسيق الجهود لتحقيق أقصى تأثير في المجتمع.

4.تكامل الرؤية بين القطاع الخاص والقطاع الخيري.

يمثل التكامل بين القطاعين نهجًا استراتيجيًا يهدف إلى تعزيز الأثر الاجتماعي والتنموي. يمكن لهذا التكامل أن يوفر حلولًا أكثر شمولية واستدامة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية. إليك بعض النقاط الرئيسية التي توضح أهمية هذا التكامل:

- **التكامل في الأهداف** :يسعى كل من القطاع الخيري والشركات إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. بينما يركز القطاع الخيري على العمل الإنساني والتنموي، تهدف المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى تحقيق تأثير إيجابي في المجتمع من خلال أنشطتها.
- **التمويل والدعم** :يمكن للقطاع الخيري أن يساهم في تقديم التمويل والخبرات والمشاريع التي تساهم في حل القضايا الاجتماعية، في حين تستطيع الشركات دعم هذه الجهود بالموارد المالية والبشرية.
- **الاستدامة** :يسعى القطاع الخيري لتحقيق استدامة في برامجه ومشاريعه التنموية، وهذا يتوافق مع مفهوم الاستدامة في المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- **التخصص والخبرة** :يمتلك القطاع الخيري خبرات في التعامل مع القضايا الاجتماعية والبيئية التي تواجه المجتمع، مما يجعله شريكًا مهمًا يمكنه تقديم الحلول الفعالة بالتعاون مع الشركات.
- **توسيع نطاق الأثر** :من خلال الشراكة بين القطاعين، يمكن تحقيق تأثير أكبر في المجتمع، حيث تساهم الشركات في دعم وتوسيع نطاق المبادرات الخيرية والاجتماعية.
- **الخبرة في التعامل مع القضايا الاجتماعية** :القطاع الخيري يمتلك خبرة واسعة في مواجهة التحديات الاجتماعية مثل الفقر، التعليم، والصحة. هذه الخبرة تجعل منه شريكًا قيمًا للشركات التي تسعى لتحقيق تأثير إيجابي في المجتمع من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية.
- **التعاون في تحقيق الأهداف المشتركة** :القطاع الخيري والشركات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية يتشاركان في هدف واحد، وهو تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستدامة الاجتماعية. الشراكة بينهما تعزز الجهود نحو تحقيق هذا الهدف.

- **تحقيق استدامة طويلة الأمد** :من خلال العمل المشترك، يمكن للشركات الاستفادة من خبرات المؤسسات الخيرية في تصميم وتنفيذ مشاريع تحقق استدامة طويلة الأمد، بما يعزز الأثر الاجتماعي والبيئي لتلك المبادرات.
- **تعزيز المصداقية** :التعاون مع منظمات القطاع الخيري يمنح الشركات مصداقية أكبر في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث تُظهر الشركات من خلال هذا التعاون التزامها الحقيقي بالعمل المجتمعي وليس مجرد تسويق.
- **الوصول إلى الفئات المستهدفة** :القطاع الخيري يمتلك شبكة واسعة من العلاقات مع المجتمع المحلي والفئات الأكثر احتياجًا. هذا يساعد الشركات في توجيه جهودها نحو الفئات المستهدفة بشكل أكثر فعالية.

4. الأهداف الخفية لتبنى مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

وفقًا للإحصائية التي شملت عددًا من المؤسسات التي تبنت معايير المسؤولية الاجتماعية، فقد أظهرت البيانات الأهداف المتنوعة التي دفعت الشركات لتبني هذه المبادئ. جاءت النتائج كما يلي: (المبادرة القومية للمسئولية الاجتماعية للشركات، 2008)

- **69** شركة تبنت المسؤولية الاجتماعية بدافع الشعور بالمسؤوليات والأخلاقيات.
- **64** شركة كانت غايتها تحسين سمعة المؤسسة.
- **59** شركة تبنتها بهدف جذب أفضل الكفاءات العمالية.
- **56** شركة سعت من خلال المسؤولية الاجتماعية إلى تحسين النتائج المالية.
- **39** شركة ركزت على مصلحة الزبون وجذب شراكات مع مؤسسات أعمال أخرى.
- **3** شركات تبنت المسؤولية الاجتماعية لأسباب أخرى غير مذكورة.
- شركتان لم تظهرا دوافع واضحة لتبني المسؤولية الاجتماعية.

حيث أن الدافع الأول وراء تبني المسؤولية الاجتماعية هو لذاتها دون أن تقترن بهدف أخر، وعليه يمكن أن نوضح في ثلاث نقاط ما لا يجب أن تكون عليه المسؤولية الاجتماعية.

1.5. المسؤولية الاجتماعية ليست داعية بل منهج.

المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد وسيلة لتعزيز السمعة أو أسلوبًا للتسويق غير المباشر للمنتجات أو لتحسين الصورة المعنوية للمؤسسات. انما هي التزام معنوي واخلاقي ولا تهدف إلى تحقيق الشهرة الإعلامية. بل هي شعور حقيقي بالمسؤوليات تجاه المجتمع وفهم احتياجاته الأساسية ، فصحة محيط المؤسسة هو انعكاس لاستقرار وثبات المركز المالي للمؤسسة، ينبغي على الشركات والمؤسسات الخاصة أن تدرك أن المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد حملة دعائية أو طريقة لتحسين صورتها العامة، بل التزام أخلاقي تجاه المجتمع. يتطلب ذلك تبني قيم النزاهة والشفافية في العمل الخيري والمجتمعي. (الذهبي، 2012)

2.5. المسؤولية الاجتماعية هي فعل دائم.

- بمعنى أن منهج المسؤولية الاجتماعية يجب أن تدرج في استراتيجية المؤسسة وخططها طويلة المدى إذا ماتبنتها. وليست كرد فعل مؤقت من أجل اهداف قصيرة أو لإظهار صورة ناصعة للمؤسسة . يجب أن تستهدف برامج المسؤولية الاجتماعية تحقيق التنمية المستدامة، بحيث يكون الأثر طويل الأمد وليس مجرد دعم قصير المدى. على الشركات أن تركز على القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في تحسين حياة الأفراد والمجتمعات بشكل مستمر.

3.5. المسؤولية الاجتماعية تشاركية وتفاعلية مع محيط المؤسسة.

يختلط دور المسؤولية الاجتماعية بدور العلاقات العامة في القطاع الخاص هاته الأخيرة التي تهدف بشكل أساسي إلى تحسين صورة المؤسسة. بينما المسؤولية الاجتماعية هي التزام بمساهمة مجتمعي فاعلة تهدف من خلالها إلى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع والمحيط دون توقع ربح أو عائدات. (السويدان، 2022)

6. شروط الشراكة فاعلة بين الجانبين؟

لتنمية شراكة ناجحة بين القطاعين الخاص والخيري، لا بد من تبني مبادئ صحيحة للمسؤولية الاجتماعية، تقوم على الالتزام الأخلاقي، التنمية المستدامة، والتركيز على الاحتياجات الحقيقية.

1.6. متطلبات الأرضية المشتركة لنجاح الشراكة.

التركيز على الاحتياجات الحقيقية: لا بد من أن تتوجه المبادرات الخيرية نحو تلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، من خلال دراسة دقيقة للتحديات التي تواجه الفئات الأكثر احتياجاً. تحقيق هذا الهدف يتطلب تعاوناً وثيقاً مع الجمعيات الخيرية التي تكون على دراية بالواقع المحلي واحتياجاته.

الشراكة الفعالة: يجب أن تقوم العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع الخيري على شراكة فعالة ومتبادلة، حيث يساهم الطرفان معاً في تصميم وتنفيذ البرامج. هذه الشراكة ليست مجرد تمويل من جانب القطاع الخاص، بل تبادل الخبرات والموارد لتحقيق أقصى فائدة.

الشفافية والمحاسبة: لتحقيق الأهداف المشتركة بشكل نزيه، ينبغي أن يتفق الطرفان على ضرورة الشفافية في إدارة الموارد وتنفيذ المشروعات. وضع نظام واضح للمراقبة والتقييم يضمن تحقيق النتائج المرجوة ويعزز الثقة بين الأطراف.

2.6. المطلوب من القطاع الخاص:

التزام طويل الأمد: أن يكون التعاون جزءاً من استراتيجية الشركة المستدامة، وليس مجرد نشاط مؤقت.

تخصيص الموارد اللازمة: يجب تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لدعم المبادرات الاجتماعية بشكل ملائم.

التعاون مع القطاع الخيري: ضرورة التعاون الوثيق مع المنظمات الخيرية لفهم احتياجات المجتمع وضمان أن المبادرات تخدم فعلاً الفئات المستهدفة.

التقييم والتقارير: الالتزام بتقييم نتائج العمل وتقديم تقارير دورية توضح الأثر الاجتماعي الذي تحقق.

3.6.المطلوب من القطاع الخيري:

إدارة فعالة للموارد: أن تكون الجمعيات الخيرية قادرة على إدارة التمويل والموارد بكفاءة، وتحقيق الأهداف الموضوعة.

الشفافية في العمل: توضيح كيفية استخدام التبرعات والتمويلات بشكل دقيق وشفاف لضمان استمرار التعاون.

تقديم خبرة ميدانية: يجب على القطاع الخيري تقديم الخبرات والمعرفة المتعلقة باحتياجات المجتمع وآليات تنفيذ البرامج الاجتماعية.

تحقيق التأثير الاجتماعي: التركيز على إحداث تغيير ملموس في المجتمع وتوثيق هذا التأثير.

يتطلب تحقيق الأهداف المشتركة بين الطرفين تعاونًا وثيقًا وشفافية، حيث يسعى القطاع الخيري للحصول على التمويل والدعم، بينما يقوم القطاع الخاص بتفعيل دوره المجتمعي وتحقيق الأثر الإيجابي الذي يعزز سمعته ويخدم المجتمع في الوقت ذاته.

7.خاتمة.

يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تشكل جسراً يربط بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع الخيري، حيث تصبح وسيلة لتحرر القطاع الخيري من قيود التمويل وتفتح الباب أمام تحقيق مسؤولية اجتماعية فعالة. ومن المهم أن تعتمد قيادات القطاع الخيري والتطوعي على التفكير بأسلوب يشبه طريقة تفكير منشآت القطاع الخاص في اقتراح وإدارة وتنفيذ برامجها ومبادراتها، بحيث تتوافق مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية وتحقق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية.

بناءً على النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

1. **إنشاء هيئة أو منظمة :**تعمل على تعريف المؤسسات الجزائرية بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، وتقديم الدعم اللازم للمسؤولين في هذه المؤسسات لتوضيح الرؤية لهم.
2. **تحفيز المؤسسات :**من خلال تقديم حوافز تشجعها على الالتزام بتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية.
3. **تأهيل كوادر القطاع الخيري :**عن طريق إقامة دورات تدريبية تهدف إلى زيادة كفاءة إدارة الجمعيات الخيرية وتعلم طرق الحصول على التمويل بفعالية.
4. **تنظيم العمل الخيري :**وممارسة رقابة فعالة على الجمعيات الخيرية لضمان سيرها وفقًا للأهداف المعلنة.
5. **تعزيز فرص الشراكة :**بالعمل على جلب المزيد من فرص الشراكة بين القطاع الخاص والجمعيات الخيرية ضمن إطار برامج المسؤولية الاجتماعية، مما يساعد على تمويل هذه الجمعيات بشكل مستدام.

8. قائمة المراجع:

1- تامر ياسر البكري،(2001)، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

2-جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود،(2003)، الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

3- محمد عبد الله السلومي، (2010) ،القطاع الثالث والفرص السانحة رؤية مستقبلية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

4 -Marie-françoise GUYONNAUD et Frédérique WILLARD, (2001),Du management environnemental au développement durable des entreprises, France, Mars

5 -Astrid Mullenbach (2005), La responsabilité sociétale des entreprises, LE FLANCHEC, Paris

6- نجوى سمك و صدقي عابدين،(2002) دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة

7- السحيباني صالح.(2009) ، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت، 23-25 مارس

8- بدر ناصر المطيري،(2003)، مستقبل الوقف في الوطن العربي، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العمة للأوقاف، بيروت.

9- فادي إبراهيم الذهبي، مقال بعنوان: المسؤولية الاجتماعية بين الشهرة والتسويق، موجود على الرابط http://www.csrsa.net/index.php/2012-04-29-04-06-50/381-2012-09-07-20-42-

10- محمد علي السويدان، مقال بعنوان المسؤولية المجتمعية.. التزام أخلاقي وطوعي تجاه المجتمع والوطن، موجود على الرابط : http://www.csrsa.net/index.php/2012-04-29-04-06-50/930-2013-10-05-10-33-19 .

أثر العوامل الإقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الإختيارية لدى بعض المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر للفترة (2006-2020)

The effect of Economic Factors on the Quality of on the Quality of Accounting Earnings in the use of Discretionary Accruals of the listed Companies in the Algerian Stock Exchange During the Period (2006-2020)

زيدية بوزيد[1*]، محمد العيد صلوح[2]

[1] المركز الجامعي إيليزي(الجزائر)، مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي،

Zidia.bouzid@cuillizi.dz

[2] المركز الجامعي إيليزي(الجزائر)، مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي،

Med.sellouh@cuillizi.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/16 تاريخ القبول: 2024/10/21 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى اختبار أثر العوامل الإقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية وفق نموذج كوتري "Modèle de S.P. Kothari et al (2005)"،من خلال استخدام المستحقات الإختيارية، حيث تم اجراء الدراسة على عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر وذلك خلال الفترة 2006-2020.

خلصت الدراسة الى عدم وجود اثر ذو دلالة احصائية لأثر العوامل الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية، بمعنى عدم توجيه المؤسسات الإقتصادية نحو استخدام المستحقات الإختيارية، في حين أظهرت وجود تأثير ذو فروقات جوهرية لعامل اقتصادي وحيد المتمثل في (مخاطر الإستغلال) على جودة الأرباح المحاسبية، فزيادة مخاطر الإستغلال تؤدي الى ارتفاع في استخدام المستحقات الإختيارية مما يخفض مستوى جودة الأرباح لدى المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: جودة الأرباح المحاسبية، مستحقّات اختيارية، عوامل اقتصادية.

تصنيف JEL: M41 ، G32، A12.

Abstract: *This study tests how economic factors effect Accounting Earnings Quality using Kothari et al.'s (2005) model in the use of Discretionary Accruals. Analyzing Algerian Stock Exchange-listed firms from 2006 to 2020, it found no statistically significant evidence of Economic Factors influencing Accounting Earnings Quality. However, it revealed that increased exploitation risks prompt higher usage of Discretionary Accruals, thereby diminishing Earnings Quality for these firms.*

Keywords: *Accounting Earnings Quality, Discretionary Accruals, Economic Factors.*

Jel Classification Codes: M41 ،G32 ،A12.

*المؤلف المرسل

1 مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، أصبحت جودة الإفصاح المالي وخاصةً جودة الأرباح محوراً أساسياً لثقة المستثمرين واستقرار الأسواق المالية، و تعتبر إدارة الأرباح أحد الجوانب الحيوية في إطار إدارة الشركات اليوم، حيث يرتبط بشكل أساسي بالقدرة على تحقيق أهداف مالية وتشجيع استدامة الأداء المالي. على الرغم من أن إدارة الأرباح تعد ممارسة استراتيجية ضرورية للشركات لتعزيز أرباحها وزيادة قيمتها، إلا أن التركيز المفرط على تحسين الأرباح قد يؤدي إلى مخاطر كبيرة، مثل التلاعب في البيانات المالية وتضخيم الأرباح على حساب الشفافية والدقة.

في العقود الأخيرة، شهدت الأسواق المالية سقوط عدد من الشركات الكبرى نتيجة لفضائح تلاعب في الأرباح، مما أدى إلى خسائر فادحة للمستثمرين والمساهمين. هذه الأحداث ألزمت المجتمع الأكاديمي والعملي بالبحث عن آليات لتعزيز جودة الأرباح ومكافحة السلوكيات غير الأخلاقية في إدارة الأرباح بدل من رقم الربح الذي يتم الإفصاح عليه، حيث تركز الدراسات الحديثة على استكشاف عوامل الدافع والتحفيز وراء ممارسات إدارة الأرباح، مع التركيز على كيفية تحقيق التوازن بين الأهداف المالية والمطالب الأخلاقية والقانونية لارتباطه بمجموعة واسعة من التعريفات التي تتطلب تحليلا جوهريا لفهم الاثر على بيئة الاعمال والسعي الى الوصول الى مخرجات مالية تمتع بالموثوقية والشفافية وتخلو من جملة الممارسات المستعملة من طرف الإدارة وبالتالي انخفاض مستوى الجودة فيها، حيث يصبح الاعتماد عليها غير مذر للمنفعة ويؤدي الى قرارات عشوائية.

1.1 الإشكالية:

من الطرح السابق تصاغ الإشكالية التالية:

هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل الإقتصادية المؤثر على جودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الإختيارية لدى المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر؟

2.1 الفرضيات:

- ✓ يوجد أثر ذو فروقات جوهرية في أثر العوامل الإقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الإختيارية لدى المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر؛

3.1 المنهج المستخدم في الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالاضافة الى منهج المقارنة ودراسة الحالة، كما تم استخدام برنامجي EVIEWS 8 وSPSS 23، لتحليل البيانات الناتجة للجانب التطبيقي من الدراسة.

4.1 الدراسات السابقة

1. دراسة "**Anna K. Hope and David C. Kelley, 2019** " بعنوان:

"The Impact of International Financial Reporting Standards on Earnings Quality: Evidence from European Union" (Kelley, 2019)

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية (IFRS) على جودة الأرباح المحاسبية في الشركات الأوروبية، أجريت الدراسة على عينة (500) شركة مدرجة في البورصات الأوروبية خلال الفترة من 2005-2015، تم قياس جودة الأرباح من خلال مؤشرات متعددة مثل التلاعب المحاسبي والتوقيت الملائم للإيرادات والنفقات، استخدمت الدراسة نماذج إحصائية متعددة مثل الانحدار الخطي وتحليل الانحدار المتعدد لتحليل البيانات المالية، خلصت الدراسة الى: أن تبني معايير IFRS أدى إلى تحسين جودة الأرباح في الشركات الأوروبية من خلال تقليل ممارسات إدارة الأرباح وزيادة الشفافية.

2. دراسة **(دجلة عبد الحسين عبد و آخرون،** 2023) ، بعنوان: **"أثر تطبيق آليات حوكمة المصارف على جودة الأرباح وانعكاسها على كفاءة الاداء".** (دجلة ، 2023)

هدفت الدراسة الى اسكشاف اثر تطبيق اليات الحوكمة على جودة الأرباح المحاسبية وانعكاس ذلك على كفاءة الاداء، أجريت هذه الدراسة على عينة (11) من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، توصلت الدراسة الى: ان تطبيق اليات الحوكمة في المصارف يؤثر بصورة ايجابية على جودة الأرباح في القوائم المالية وترفع من كفاءة اداء الوحدة الاقتصادية وتدعم قدرتها في مواجهة الازمات.

3. **دراسة (عبد الله منصور السبيعي و آخرون،** 2024) ، بعنوان: **"أثر اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي على جودة الأرباح بالتطبيق على قطاع المواد الاساسية بالسوق المالية السعودية".** (منصور السبيعي، 2024)

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير الأساس من اعداد المعايير الدولية على جودة الأرباح، وذلك للأهمية الكبيرة للمعايير المحاسبية على تحقيق جودة الأرباح، أجريت الدراسة على عينة (40) من الشركات خلال الفترة 2014-2019، تم استخدام اسلوب تحليل الارتباطات وكذلك الانحرافات المعيارية من اجل ايجاد العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة و الاخرى المتغيرات التابعة، أظهرت النتائج ان من تأثيرات تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي يؤدي الى التقليل او الخفض من ممارسات ادارة الأرباح، وبالتالي فان الشفافية والمصداقية في الكشوف المالية المعلن عنها تعزز من خلال الالتزام

بتبني المعايير المحاسبية الدولية، بحيث تصبح أكثر فائدة لصالح المستثمرين والمستخدمين الاخرين وبالتالي الرفع من مستوى جودة الأرباح المحاسبية.

2 الاطار النظري

1.2 تعريف جودة الأرباح المحاسبية

قام "Solan, 1996" بالتفريق بين الأرباح التي تكون مرتفعة الجودة والمنخفضة الجودة، فأشار الى الأولى على أنها التي تكون متضمنة اساسا تدفق النقد من عمليات التشغيل المختلفة، أما الأرباح ذات المستوى المنخفض فهي التي تكون قد اعتمدت بصور شبه كلية على اساس المستحقات (سامح و رضا رياض، 2011، صفحة 745).

حسب "Schipper and Vincent, 2003" عرفها انها تعتبر ارباح منخفضة الجودة اذا تم التعمد في التلاعب بها من طرف الادرة عند عملية اعدادها للتقارير المالية بدافع تحقيق منافع خاصة، وفي هذا التعريف تم التركيز على جانب ممارسات ادارة الأرباح (Farinha & Moreira, 2007, p. 12)

حسب "Gregory 2014" جودة الأرباح المحاسبية هي الأرباح المعلن عنها و التي تعكس الوضع الفعلي للمؤسسة والعمليات المالية التي تمت فعلا، من دون تدخل الإدارة عاكسة بذلك الجوهر الاقتصادي للانشطة التشغيلية (Gregory V. Waymire, 2014, p. 15)

ويرى "Chen at al,2015" : هي قدرة الأرباح المعلن عها والمنشورة في التقارير المالية على عكس الوضع الفعلي للمؤسسة وقدرة هده الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيث تعتبر من المفاهيم الضرورية في تقييم القدرة المالية للمؤسسة، من خلال الدلالة على درجة ثبات ثباتها واستمراريتها وانخفاض التقلبات فيها، بالتالي يتم تصنيف جودة الأرباح المحاسبية على أنها مرتفعة أو منخفضة. (chen, Duh, Hsu, & Pan, 2015, pp. 61-74).

وعرف كل من "saleh, et al, 2020" جودة الأرباح بأنها (Isam Saleh, 2020, p. 34) : عندما يكون التدفق النقدي و الأرباح العائدة الى للمؤسسة أكثر من التدفق النقدي والإستحقاق المطلوب منها، وهي قدرتها التنبؤية في التنبؤ بالأرباح المستقبلية للمؤسسة.

2.2 محددات جودة الأرباح المحاسبية

خلصت العديد من الدراسات إلى مجموعة متعددة ومتغيرة من المحددات لجودة الأرباح المحاسبية والتي نذكر منها ما يلي" (شقان و روناك ، 2023، صفحة 1271).

1. المعايير التي تطبقها الشركة: ان المرونة الكبيرة المتاحة في المبادئ المحاسبية من خلال تطبيق الطرق والتقديرات بطريقة انتهازية تؤدي الى انخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية، على العكس من ذلك فان التطبيق السليم للمعايير والثبات على سياسة محاسبية محددة يرفع من مستوى جودتها وهذا مايعرف بممارسة ادارة الأرباح (عمار محمد رياض ، 2014، صفحة 68).

2. حجم الشركة: في العالم يتم تصنيف الشركات بالاعتماد على حجم العمليات التي تقوم بها هذه الشركات التشغيلية والاستثمارية الى شركات كبرى، متوسطة وصغيرة، وباعتباره ذو اهمية كبيرة في ادارة الأرباح المحاسبية تناولت معظم الدراسات السابقة عامل الحجم، حيث تم اجماع معظمها على انه كلما زاد حجم الشركة كلما زادت احتمالية ممارستها لادارة الأرباح، وارجع ذلك الى وجود تنظيم المصروفات والمستحقات والبنود غير العادية، والمرونة المتاحة بشكل اكبر في استخدام التغييرات والتقديرات المحاسبية في مجال واسع، وأيضا وجود احتمالية اكبر لتقلب الربح من سنة الى اخرى في الشركات الكبيرة الحجم على عكس الشركات الصغيرة، ولذلك تصل أهمية هذا المعيار "حجم الشركة" للتأثير في سياسات الدولة واجراءاتها (علي صقور، 2014، صفحة 28).

3. مديونية الشركة: تعد نسبتها من اهم العوامل التي تؤثر على اختيار الادراة للسياسات والطرق والاساليب المحاسبية بغرض ادارة ارباحها، حيث ان المقرضون في اغلب الحالات يلجؤون الى ابرام عقود بينهم وبين ادارة المؤسسة والتي بموجبها يتم وضع قيود تحد من الحرية في اتخاذ قرار التمويل وقرار الاستثمار من قبل الادارة والتي تخفض من قدرة الشركة على تحقيق التزاماتها، وهذه الالتزامات التعاقدية تكون في الاصل لحماية المقرض وتشكل قيدا للمقترض مما يدفع بالمديرين الى التلاعب بالأرباح تجنبا للإخلال بهذه الالتزامات وتجنب تكاليف التعاقد (عمر زلوم، 2015، صفحة 624).

4. التحفظ المحاسبي: ويعتبر تطور لمبدأ الحيطة والحذر والذي يتضمن تقييد الايرادات والمصروفات، بمعنى الاخذ في الحسبان جميع الخسائر المحتملة وتأجيل عملية الإعتراف بالأرباح لحين تحققها (النجار ، 2014، صفحة 183).

5. الأداء المالي للشركة: إن رغبة الادارة في استخدام ممارسات ادارة الأرباح بغرض تحسين قوائمها المالية تكون أكبر عندما تحقق مستويات منخفضة من الأداء، تجني أرباح منخفضة، وبالتالي تحقق انخفاض في جودة الأرباح، أي ان هناك علاقة موجبة بين الأداء المالي وجودة الأرباح المحاسبية،

ويتم قياس الاداء المالي باستخدام مقاييس مختلفة منها التدفق النقدي التشغيلي وعائد الاسهم، العائد على الاصول وهو الاكثر استخداما في الادبيات (الشاهد، 2018، صفحة 450).

6. ربحية الشركة: تعكس ربحية المؤسسة فاعلية السياسات الإدارية في اتخاذ قراراتها التشغيلية والاستثمارية، وتعبر عن مدى كفاءتها في استخدام مواردها بالشكل الامثل لتحقيق الأرباح. وتقديم معلومات تساعد في التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده على اساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده على الاساس النقدي (عدنان عبيد، 2016، صفحة 257).

3 الإطار التطبيقي للدراسة:

1.3 مجتمع وعينة الدراسة : يتكون من ثلاث مؤسسات مساهمة في سوق الأسهم والسندات مدرجة في بورصة الجزائر.

جدول (01): المؤسسات المعنية بالدراسة

الرقم	إسم الشركة	رأس المال	القطاع	سوق التسعيرة	الموقع الإلكتروني
01	CHAINE ELAURASSI	شركات مساهمة برأس مال 1500.000.000دج	الفندقة	سند رأس المال	www.el-aurassi.com
02	NCA ROUIBA	شركات مساهمة برأس مال 849.195.000دج	الصناعات الغذائية	سند رأس المال	www.rouiba.com.dz
03	GROUPE SAIDAL	شركات مساهمة برأس مال 2500.000.000دج	الصيدلة	سند رأس المال	www.saidalgroup.dz

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع COSOB

2.3 تحديد متغيرات الدراسة

1.2.3 المتغير التابع: جودة الأرباح المحاسبية ويتم الاعتماد على مدخل المستحقات الاختيارية في قياسه بالإعتماد على نموذج كوتري وآخرون (2005) Modèle de S.P. Kothari et al، ، وتمر عملية القياس بأربعة مراحل نوردها فيما يلي:

1) حساب المستحقات الكلية للشركات عينة الدراسة ، والتي تحسب فيها بالفرق بين صافي الربح التشغيلي وصافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل، ويتم وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث تعبر كل من: $TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)، $NI_{i,t}$: صافي دخل للشركة (i) في السنة (t)، $CFO_{i,t}$: التدفق النقدي التشغيلي للشركة (i) في السنة (t).

2) تقدير المستحقات غير الإختيارية : يتم من خلال تقدير معالم النموذج المقدرة (β_1، β_2، β_3، β_4)، للشركات عينة الدراسة، ولكل شركة من شركات العينة على حدى ولكل سنة على حدى، بإستخدام معادلة الإنحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$TAit/Ait\text{-}1 = \beta_0 + \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta_3(PPEit/Ait) + \beta_4 ROAit + \varepsilon it$$

$$NDAit/Ait\text{-}1 = \beta_0 + \beta_1(1/Ait\text{-}1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait\text{-}1)] + \beta_3(PPEit/Ait) + \beta_4 ROAit$$

حيث تعبر كل من: TAit: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)، NDAit : المستحقات غير إختيارية للشركة (i) في السنة (t)، Ait-1 : إجمالي الأصول للشركة (i) في السنة (t-1)، ΔREVit: التغير في ايرادات الشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1)، ΔRECit : التغير في حسابات المدينين للشركة (i) في السنة (t)، PPEit : اجمالي الأصول الثابتة للشركة (i) في السنة (t)، ROAit : معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة (t)، β_1، β_2، β_3، β_4: معاملات النموذج التي تقدر لمجموع مؤسسات عينة الدراسة والتي تنتمي لنفس قطاع النشاط ولكل سنة، **εit**: يمثل الخطأ العشوائي.

3) تقدير قيمة المستحقات الإختيارية تحسب لكل شركة من شركات العينة المدروسة خلال سنوات الدراسة وذلك باستخدام الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير إختيارية والتي يمكن التعبير عنها من خلال المعادلة التالية:

$$AT_{i,t} = NDA_{i,t} + DAC_{i,t}$$

بحيث: $DAC_{i;t}$: المستحقات الإختيارية الى اجمالي اصول الشركة(i) في السنة (t)،

4) يتم حساب القيم المطلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية لتصنيف مؤسسات عينة الدراسة الى قامت بالممارسة لادارة الأرباح وأخرى لم تقم.

2.2.3 متغير الدراسة المستقل: المعبر عنه بالعوامل الاقتصادية.

3.3 تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

1.3.3 نتائج تحليل الانحدار المتعدد: توضح نتائج تحليل الانحدار الموضحة في الجدول (01) لأحسن توليفة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة (تطبيق النظام المحاسبي المالي، الربحية، الحجم، خطر الإستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي)، وتأثيرها على جودة الأرباح من خلال القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للفترة 2006-2020، بحيث تم نمذجة علاقة بين العوامل الإقتصادية المؤثرة على جودة الارباح المحاسبية بالاعتماد على الإنحدار المتعدد والجداول التالية تبين نتائج تحليل الإنحدار:

جدول 02: نتائج جودة توفيق النموذج المقدر

النموذج	معامل الإرتباط المتعدد r	معامل التحديد R2	معامل التحديد المصحح $AdjR^2$	الخطأ المعياري للتقدير	قيمة داربن-واتسون Durbin-Watson
Modèle de S.P. Kothari et al (2005)	0.712	0.508	0.496	0.413	2.171

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من الجدول اعلاه يظهر النموذج قدرة تفسيرية معقولة مع ارتباط قوي بين المتغيرات، حيث (r): معامل الارتباط المتعدد تساوي 0.712، مما يشير إلى وجود ارتباط قوي نسبيًا بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج، هذا يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر بشكل جيد التغيرات في المتغير التابع، مع قيمة 0.496 لمعامل التحديد المصحح $AdjR^2$ مما يفسر أن خطر الاستغلال كمتغير مستقل يفسر 49.6% من اجمالي الانحرافات في جودة الأرباح المحاسبية، أي أن نسبة 50.4% من الانحرفات لا تزال غير مفسرة وتعود الى عوامل لم يحتويها النموذج.

جدول 03 : نتائج تحليل التباين (ANOVA)

النموذج	البيان	مجموع المربعات Somme des carrés	درجات الحرية ddl	متوسط مجموع المربعات Carré moyen	قيمة الإختبار F	معنوية الإختبار Sig
Modèle de S.P. Kothari et al (2005)	الإنحدار	0.076	1	0.076	44.312	0.001
	البواقي	0.074	43	0.002		
	الكلي	0.150	44	-		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يعرض الجدول اعلاه نتائج تحليل التباين لنموذج Modèle de S.P. Kothari et al (2005) لتقدير المستحقات، يهدف هذا التحليل إلى اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المقدر، حيث تختبر الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن جميع معاملات النموذج غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)، مقابل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأنه يوجد على الأقل معامل واحد من معاملات النموذج معنوي (يختلف عن الصفر)، وعندها مستوي المعنوية Sig يكون أقل من (5%)، حيث قيمة الإختبار (F=44.312) عند مستوى معنوية 0.05 > Sig = 0.001 :(Sig) وهي قيمة مرتفعة تشير إلى قوة تفسيرية جيدة للنموذج، نتيجة لذلك فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1، هذا يعني أن هناك على الأقل معامل واحد من معاملات نموذج الانحدار المقدر يختلف معنويًا عن الصفر.

جدول 04: نتائج تحليل الإنحدار الخطي

المتغيرات	المعاملات غير القياسية		المعاملات القياسية	قيمة الإختبار t	معنوية الإختبار Sig
	معاملات الإنحدار β	الخطأ المعياري Erreur standar	Bêta		
الثابت	0.019	0.010	-	1.969	0.045
خطر الاستغلال	0.686	0.103	0.713	6.657	0.001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

في الخطوة السابقة تم التوصل إلى أن هناك على الأقل معامل من معاملات الإنحدار معنوية ويختلف عن الصفر، ولتحديد أيا من هذه المعاملات، تم إختبار المعنوية الجزئية للنموذج، حيث تختبر الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن معامل الإنحدار (β) غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)، وعندها مستوى المعنوية Sig أكبر من 5%، ضد الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن معامل الإنحدار (β) ذو دلالة إحصائية (أي يختلف جوهريًا عن الصفر)، وفي هذه الحالة يكون مستوى المعنوية Sig أقل من5%.

توضح نتائج الجدول أعلاه المتعلق بتحليل الإنحدار الخطي: يتضح وجود علاقة إحصائية هامة بين خطر الاستغلال وإدارة الأرباح عبر المستحقات، ذلك ان معامل الانحدار لمتغير خطر الاستغلال = (β = 0.686)يشير إلى تأثير إيجابي ملموس، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في خطر الاستغلال تقترن بارتفاع قدره 0.686% في حجم المستحقات الاختيارية مع ثبات العوامل الأخرى، قيمة t المرتفعة (6.657) ومستوى المعنوية المنخفض (Sig = 0.001 < α = 0.05) يؤكدان رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة، مما يثبت الدلالة الإحصائية للعلاقة.

الشكل التالي يبين أهمية المتغيرات المستقلة "خطر الإستغلال" في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الإختيارية:

شكل (01): أهمية المتغيرات المستقلة (خطر الإستغلال) في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الاختيارية حسب نموذج كوتري

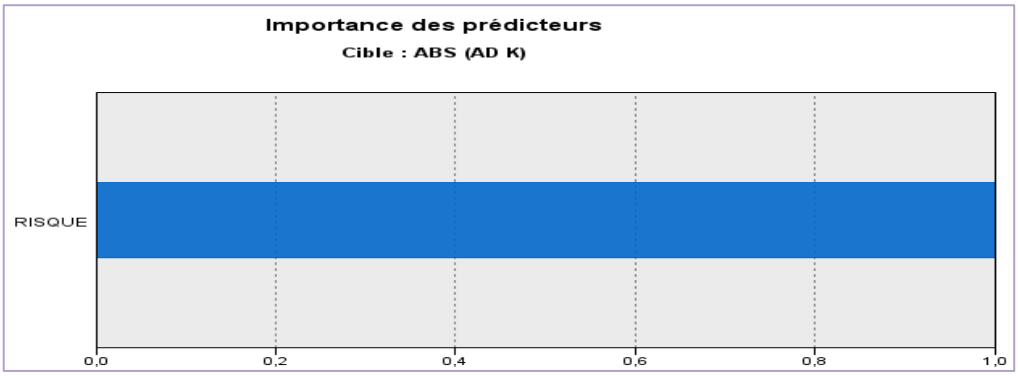

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ من الشكل اعلاه حسب نموذج كوتري، أن هناك متغير واحد فقط يساهم في تفسير التغيرات التي طرأت على جودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الاختيارية، ألا وهو مستوى خطر الإستغلال وأهميته في بناء النموذج الخطي المتعدد 100% .

تقوم فكرة الإنحدار المتعدد على إختبار أثر متغيرين مستقلين أو أكثر في متغير تابع، وتعتبر أشهر الطرق في تقدير معالم نموذج الإنحدار هي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والتي تقوم على مجموعة من الإفتراضات، وبالتالي مدى توافر شروط هذه الطريقة المستخدمة في بناء النموذج، والمتمثلة أساسا في:

1. **إختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي**

من مخرجات تحليل الإنحدار لإختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي، الموضحة في الجدول التالي:

جدول 05: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

النموذج		اختبار كولموجوروف-سميرنوف		
		قيمة الإختبار Statistiques	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية Sig.
Modèle de S.P. Kothari et al (2005)	البواقي	0.108	45	0.200

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تشير النتائج إلى أن توزيع البواقي في نموذج Modèle de S.P. Kothari et al (2005) يتبع التوزيع الطبيعي بشكل جيد وهذا يعزز صحة النموذج ويدعم افتراض أن الأخطاء العشوائية في النموذج موزعة بشكل طبيعي، حيث مستوى المعنوية (Sig) هو 0.200، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعياري $\alpha=0.05$ وهذا يشير إلى أن الفرضية الصفرية (التي تفترض أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي) لا يمكن رفضها، وهذا يدعم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل، مما يزيد من موثوقية النتائج المستخلصة من النموذج والأشكال البيانية التالية توضح ذلك حسب نماذج القياس المختلفة.

شكل (02): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

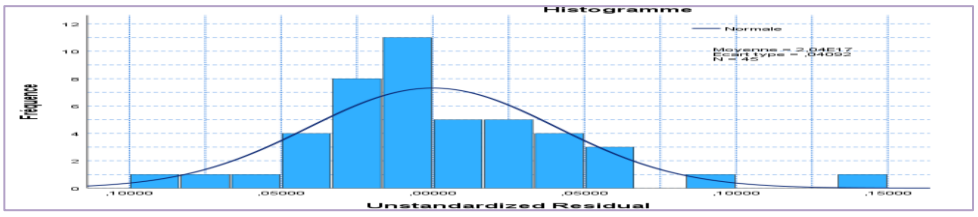

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

إختبار الإستقلال الذاتي للبواقي: لتقييم استقلالية الأخطاء العشوائية في النموذج الانحداري، تم توظيف إحصائية داربن-واتسون .(DW) هذا الاختبار يقيس مدى وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين حدود الخطأ العشوائي. تم صياغة فرضيتين إحصائيتين: فرضية العدم (H_0) تفترض غياب الارتباط الذاتي، بينما الفرضية البديلة (H_1) تشير إلى وجوده.

وفقا لنتائج نموذج كوتري المعدل، بلغت قيمة اختبار DW=2.17 تم استخراج القيمة الحرجة du البالغة 1.38 من جدول القيم الحرجة لـ Durbin-Watson عند K=1 حيث K هو عدد المتغيرات المستقلة ودرجات حرية الخطأ ddl=44 من جدول تحليل التباين عند مستوى المعنوية α=0.05. نظرًا لأن قيمة DW تقع ضمن النطاق 2<DW<4-، وعليه نقبل الفرضية الصفرية H0 التي تؤكد وجود استقلال ذاتي بين البواقي، هذا يحقق الشرط الثالث لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. يلاحظ من الشكل البياني لدالة الارتباط الذاتي للبواقي هذا الاستنتاج، حيث تقع جميع المعاملات داخل مجال الثقة، مما يؤكد تحقق شرط الاستقلال الذاتي للبواقي

شكل (03): إختبار الإستقلال الذاتي للبواقي حسب نموذج كوتري

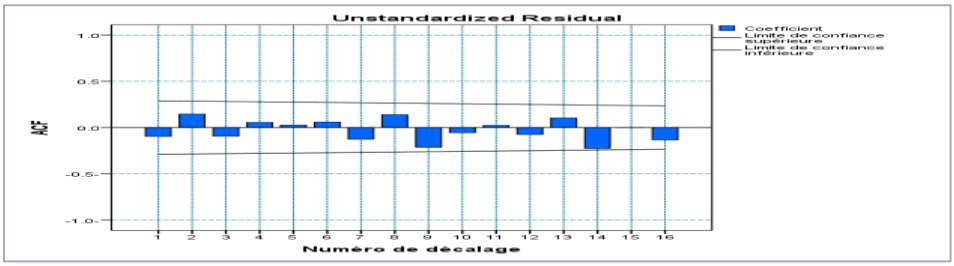

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

2. إختبار تجانس البواقي

شكل انتشار البواقي مع القيم الإتجاهية، مأخوذ من مخرجات تحليل الإنحدار موضح في الشكل التالي:

شكل (04): إختبار تجانس البواقي (ثبات التباين)

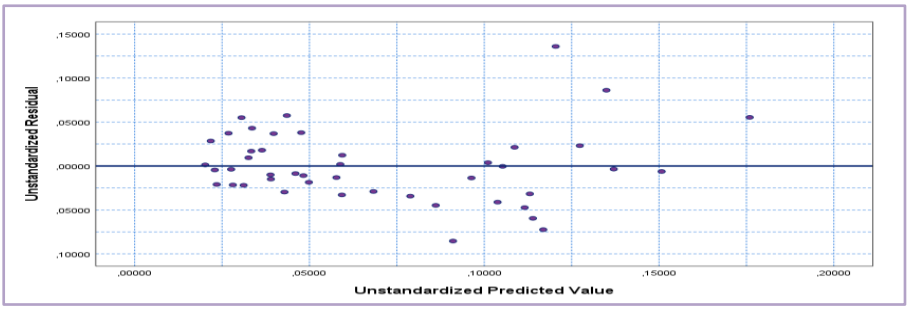

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

عند فحص الرسم البياني لانتشار البواقي، نلاحظ نمطًا يتسم بالعشوائية المحضة حول محور الصفر، هذا المحور يعمل كخط فاصل بين القيم الموجبة والسالبة للبواقي حيث:

1. غياب النمطية: لا يُظهر توزيع البواقي أي اتجاه منهجي أو نمط قابل للتنبؤ.
2. التشتت المتجانس: تتوزع البواقي بشكل متساو تقريبا على جانبي خط الصفر.
3. عدم وجود تركز: لا تتجمع البواقي في مناطق محددة أو تظهر ميلًا نحو قيم متطرفة.

هذه الخصائص تشير إلى ظاهرة تُعرف في الإحصاء بـ "تجانس التباين" أو "ثبات التباين " (Homoscedasticity) وهي حالة مرغوبة في تحليل الانحدار، حيث يكون تباين الأخطاء العشوائية ثابتا عبر جميع قيم المتغير المستقل، بناء على هذا التحليل، نستنتج أن شرط الرابع تجانس التباين، قد تم استيفاؤه وهذا يعزز صحة استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معاملات النموذج ويدعم موثوقية النتائج الإحصائية المستخلصة.

4.3 نماذج اخرى للكشف عن المستحقات الاختيارية

هناك عدة نماذج تم استعمالها في الكشف عن المستحقات الاختيارية من اهمها الشبكات العصبية، حيث ن المتغيرات المتمثلة في بالمدخلات والمخرجات كانت في نماذج الشبكات العصبية تقابل تلك المستخدمة في الانحدار الخطي، وان المتغير المعتمد لنموذج الشبكات العصبية هو اجمالي

المستحقات الاختيارية، ويضاف الى ذلك ان الشبكات العصبية تستخدم القيمة العكسية للموجودات، والتغير في الايرادات الموجودات الثابتة كمتغير معتمد.

1.4.3 الشبكات العصبية

يهدف هذا الفرض للتنبؤ بجودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الإختيارية لدى المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر، إعتمادا على إختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على بجودة الأرباح المحاسبية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2020)، وإختبار أثر العوامل الإقتصادية على ذلك.

تشكل العلاقات غير الخطية تحديا كبيرا عند استخدام النماذج الإحصائية الخطية لتحليل البيانات الواقعية المعقدة، فالافتراض الأساسي لهذه النماذج هو وجود علاقة خطية بسيطة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لكن الواقع غالبًا ما يكون أكثر تعقيدا، فعندما تكون العلاقات الحقيقية بين المتغيرات غير خطية، فإن محاولة تمثيلها بنموذج خطي قد تؤدي إلى نتائج مضللة. تشمل التحيز في تقدير المعاملات، وأخطاء في التنبؤات، وتفسيرات خاطئة للعلاقات بين المتغيرات. لمواجهة هذه المشكلة وجب القيام بمعالجة هذه العلاقات غير الخطية في البيانات بهدف تحسين دقة النماذج وزيادة موثوقية النتائج، مما يسمح بفهم أعمق للظواهر المدروسة.

ان فهم الفرق بين التأثيرات الخطية وغير الخطية من حيث علاقتها بالمتغيرات المستقلة والتابعة في النموذج الرياضي أو الإحصائي، والتأثيرات الخطية لها معدل تغير ثابت، أي أن التغير في المتغير التابع يتناسب طرديا مع التغير في المتغير المستقل. تمثل العلاقة بخط مستقيم، ومن هنا جاء مصطلح "خطي". ومن ناحية أخرى، فإن التأثيرات غير الخطية ليس لها معدل تغير ثابت، فالتغير في المتغير التابع لا يتناسب طرديا مع التغير في المتغير المستقل، ولا يمكن تمثيل العلاقة بينهما بخط مستقيم. يمكن أن تظهر التأثيرات غير الخطية سلوكًا معقدًا، وأحيانًا فوضويًا، وقد تتطلب تقنيات نمذجة أكثر تقدمًا للتحليل والتنبؤ ولعلى من بينها الشبكات العصبية.

- بناء نموذج الشبكات العصبية

Récapitulatif du modèle

Cible	ABS (AD K)
Modèle	Perceptron multicouche
Règles d'arrêt utilisées	L'erreur ne peut être plus réduite
Neurones de première couche masquée	1

Activation de la couche masquée : Tangente hyperbolique
Activation de la couche sortie : identité

شكل (05): أهمية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الإختيارية

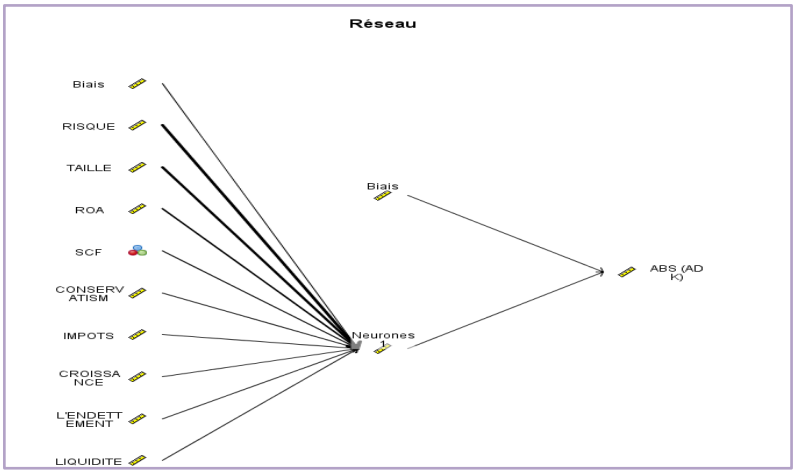

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الشكل (06): أهمية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع جودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الإختيارية

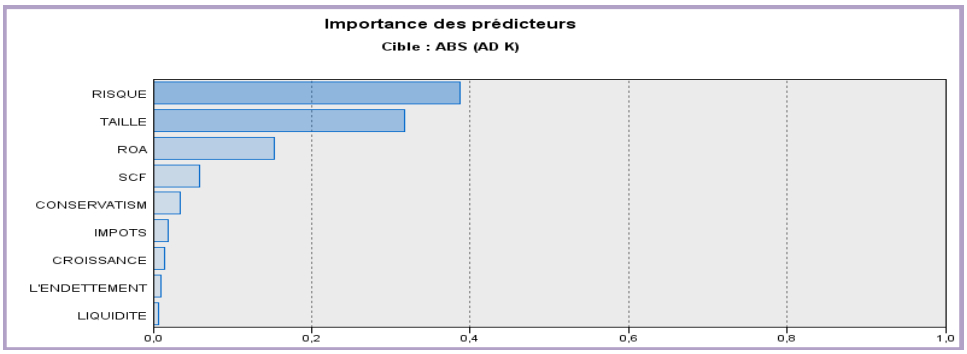

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

نلاحظ من الشكل أعلاه حسب نموذج كوتري (Modèle de S.P. Kothari et al ,2005) ، أهمية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي طرأت على جودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الإختيارية، وأهميتهم في بناء النموذج الخطي وفق النسب المئوية التالية:

- خطر الاستغلال يساهم في بناء النموذج بنسبة 39% .
- حجم الشركة يساهم في بناء النموذج بنسبة 32 % .
- ربحية الشركة يساهم في بناء النموذج بنسبة 15 % .
- النظام المحاسبي المالي يساهم في بناء النموذج بنسبة 6 %.
- التحفظ المحاسبي يساهم في بناء النموذج بنسبة 3 %.
- المدفوعات الضريبية يساهم في بناء النموذج بنسبة 2 %.
- نمو الشركة يساهم في بناء النموذج بنسبة 1 %.
- مديونية الشركة في بناء النموذج بنسبة 1 %.
- السيولة يساهم في بناء النموذج بنسبة 1 %.

إختبار مدى توافر شروط هذه الطريقة المستخدمة في بناء النموذج وفق الشبكات العصبية، والمتمثلة أساسا في:

1. **إختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي**

جدول 06: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

النموذج		Kolmogorov-Smirnov[a]		
		قيمة الإختبار Statistiques	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية .Sig
Modèle de S.P. Kothari et al (2005)	الخطأ	0.112	45	0.196

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

نظرا لأن مستوى المعنوية (0.196) أكبر من 0.05، فإننا لا نرفض فرضية العدم التي تفترض أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

2. إختبار الإستقلال الذاتي للبواقي

ونلاحظ من الشكل الذي يمثل دالة الإرتباط الذاتي للبواقي أن جميع المعاملات داخل مجال الثقة، مما يعني أن الشرط محقق وهو هناك إستقلال ذاتي للبواقي.

شكل (07): إختبار الإستقلال الذاتي للبواقي

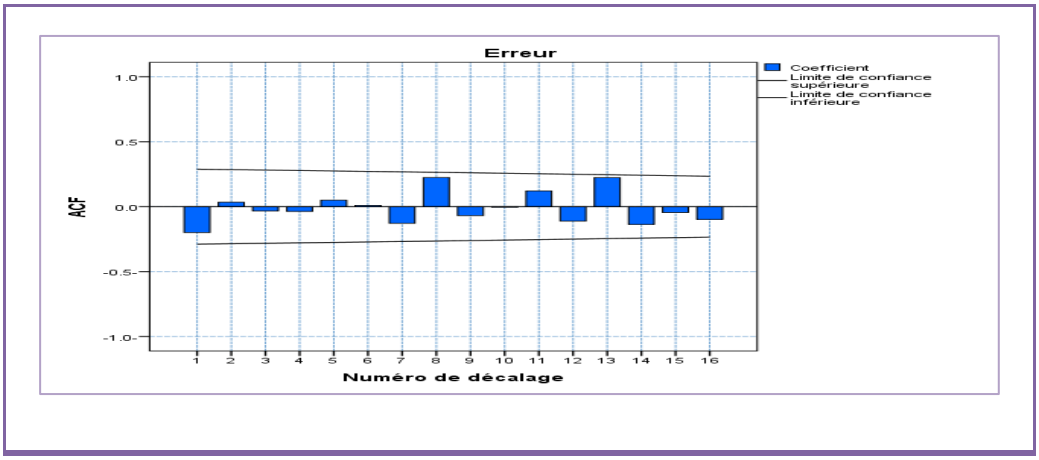

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

3. إختبار تجانس البواقي

يظهر شكل الإنتشار البواقي مع القيم الإتجاهية، مأخوذ من مخرجات تحليل الإنحدار كما هو موضح:

شكل (08): إختبار تجانس البواقي (ثبات التباين)

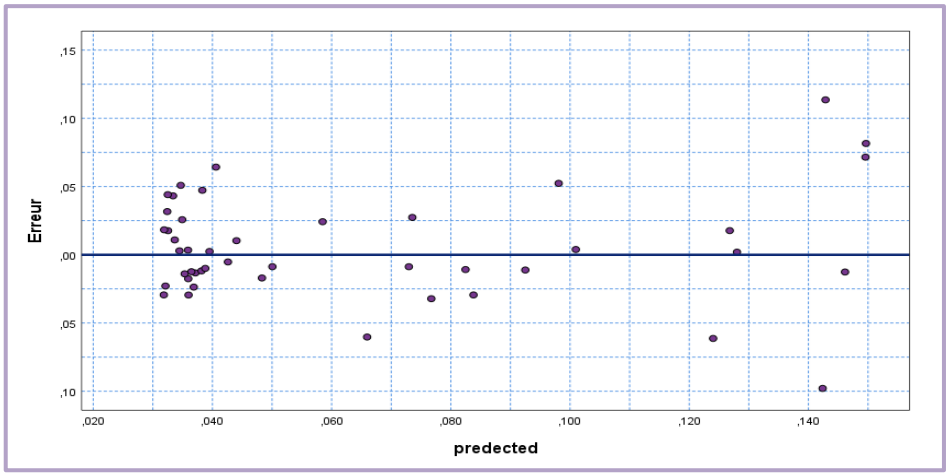

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

عند فحص توزيع البواقي في النموذج، نلاحظ نمطا عشوائيا حول محور الصفر دون اتجاه محدد، هذا التوزيع المتساوي تقريبا على جانبي المحور يشير إلى تجانس التباين (Homoscedasticity)، هذه الخاصية مهمة في تحليل الانحدار، حيث تضمن كفاءة مقدرات المربعات الصغرى العادية وتدعم صحة الاختبارات الإحصائية مثل t وF. استيفاء هذا الشرط يعزز صحة استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ويزيد من موثوقية نتائج النموذج. للتأكيد الكمي،

4 الخلاصة

أظهرت نتائج الأنحدار الخطي المتعدد لإختبار أثر العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات (تطبيق النظام المحاسبي المالي، الربحية، الحجم، خطر الإستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي،)، على جودة الأرباح المحاسبية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2020). عدم وجود أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على جودة الأرباح المحاسبية، أي أنه لا يوجد تأثير لهذه الدوافع في بيئة العمل الجزائرية والتي تؤدي الى توجيه المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر نحو ممارسات إدارة الأرباح ، في حين أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعامل الوحيد المتمثل في (مخاطر الإستغلال) على ممارسات إدارة الأرباح حيث أنه: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الأستغلال وممارسات إدارة

الأرباح زيادة مخاطر الاستغلال تؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية مما يخفض في مستوى جودة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة.

وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة القائلة: أن هناك أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل الإقتصادية المؤثر على جودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الإختيارية لدى المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر، ورفض الفرضية الصفرية.

يمكن أن تظهر التأثيرات غير الخطية سلوكا معقدا، وأحيانً فوضويا، وقد تتطلب تقنيات نمذجة أكثر تقدمًا للتحليل والتنبؤ ولعلى من بينها الشبكات العصبية.

حيث أظهرت النتائج وفق النمذجة غير الخطية من خلال الإعتماد على نتائج الشبكات العصبية، وجود أهمية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي طرأت على جودة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الإختيارية، وأهميتهم في بناء النموذج غير الخطي وفق النسب المئوية التالية:

- خطر الاستغلال يساهم في بناء النموذج بنسبة 39% ،حجم الشركة يساهم في بناء النموذج بنسبة 32 % ،ربحية الشركة يساهم في بناء النموذج بنسبة 15 % ،النظام المحاسبي المالي يساهم في بناء النموذج بنسبة 6 %، التحفظ المحاسبي يساهم في بناء النموذج بنسبة 3 %، المدفوعات الضريبية يساهم في بناء النموذج بنسبة 2 %، نمو الشركة يساهم في بناء النموذج بنسبة 1 %، مديونية الشركة في بناء النموذج بنسبة 1 %، السيولة يساهم في بناء النموذج بنسبة 1 %.

5 المراجع

6 Bibliographie

عبد الله منصور السبيعي. (2024). أثر اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي على جودة الارباح بالتطبيق على قطاع المواد الاساسية بالسوق المالية السعودية. *المجلة العربية للادارة (تحت النشر)، قبل للنشر فيفري 2024، 44*، الصفحات 01-26.

chen, J., Duh, R., Hsu, A., & Pan, C. (2015). Can Anglo-Saxon audit committee scheme improve earnings quality in non-Anglo-Saxon environments?,. *Journal of Contemporary Accounting & Economics,*, 61-74.

dfgf. (fgf). *gdf*. fdg: dfg.

Farinha , J., & Moreira, J. (2007). Dividends and Earnings Quality. *The Missing Link, Working Paper, Faculty of Economics,University of Porto,*, 12.

Gregory V. Waymire. (2014). *Earnins Quality: Measures and Applications,*. John Wiley and Sons.

Isam Saleh, M. A. (2020). Does Earnings Quality Affect Companies ' performance?, New Evidence from the Jordanian market. *The Journal of Asian France, Economics and Busness (JAFEB)*, 34.

Kelley, A. K. (2019). The Impact of International Financial Reporting Standards on Earnings Quality: Evidence from European Union. *European Accounting Review, 28*, pp. 243-272.

احمد سامح ، و محمد رضا رياض. (2011). التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة البحرينية. *المجلة العربية للادارة- المنظمة العربية للتنمية الادارية، 31*(02).

أحمد سالم سعيد باعجاحة عمار محمد رياض . (2014). تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والتدوير الإلزامي للمراجعين وأثر ذلك في اختيار المراجع اللاحق، دراسة ميدانية. *مجلة البحوث المالية والتجارية جامعة بورسعيد، مصر، 10* ، صفحة 68.

أحمد محمد شفان، و نصر الدين روناك . (2023). أثر هيكل الملكية وخصائص أعضاء مجلس الادارة في جودة الأرباح، دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2018-2021. *مجلة جامعة دهوك (العلوم الانسانية والاجتماعية)، 26*(02)، الصفحات 1262-1288.

جميل حسن محمد النجار . (2014). قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية و أثره على القيمة السوقية للسهم. *مجلة البقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية، الأردن، 17* ، الصفحات 177-224.

رنا علي صقور. (2014). دور الافصاح المحاسبي في الحد من ممارسات ادارة الارباح، دراسة ميدانية. *جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، رسالة ماجيستير*، 28. سوريا.

ريمة محمود سليمان الشاهد. (2018). اثر هيكلة الملكية وخصاشص الشركات علة جودة الارباح، دراسة اختيارية. *المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، 14* ، الصفحات 445-463.

عبد الحسين عبد دجلة . (2023). أثر تطبيق آليات حوكمة المصارف على جودة الارباح وانعكاسها على كفاءة الاداء، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي. *مجلة اقتصاديات الاعمال، 05*، الصفحات 407-424.

فداء عدنان عبيد. (2016). جودة الارباح وتأثيرها في القوائم المالية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، الصفحات 249-23.

نضال عمر زلوم. (2015). نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها. *المجلة الاردنية في ادارة الأعمال، 11*، الصفحات 621-640.

ملحق (01): يوضح المتغيرات المستقلة وطرق القياس

المتغيرات المستقلة	طرق قياسها
النظام المحاسبي المالي (SCF)	بطريقة القياس الثنائي القيمة، يأخذ القيمة واحد(1) خلال السنوات قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) أي خلال الفترة (2006-2009)، والقيمة إثنان (2)خلال سنوات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) أي خلال الفترة (2011-2015)، والقيمة ثلاثة (3)خلال سنوات بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) أي خلال الفترة (2016-2020)،
الربحية	معدل العائد إلى مجموع الأصول ROA
المديونية	إجمالي الإلتزام إلى إجمالي الأصول
الحجم	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
مخاطر الإستغلال	الإنحراف المعياري للتدفق النقدي التشغيلي إلى مجموع الأصول
مؤشر السيولة	الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة
معدل نمو الشركة	معدل النمو بقسمة التغير في مستوى رقم الأعمال بين السنة الحالية والسنة السابقة على رقم أعمال المؤسسة في السنة السابقة.
المدفوعات الضريبية	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية إلى إجمالي الأصول
التحفظ المحاسبي	اجمالي المستحقات إلى إجمالى الربح الصافي

المصدر: بالاعتماد على الدراسات السابقة

الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية و آثارها على ولاء العملاء - دراسة حالة الوكالات البنكية العمومية بقالمة -

Electronic banking services in Algerian commercial banks and their effects on customer loyalty – a case study of public banking agencies in Guelma -

حسيبة نايلي*، نورة بيري[2]

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، ***Naili.hassiba@univ-guelma.dz***

[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، ***Biri.noura@univ-guelma.dz***

تاريخ الاستلام: 2024/07/04 تاريخ القبول: 2024/10/08 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية على ولاء العملاء، من خلال تصميم الإستبيان وتوزيعه على عينة من عملاء الوكالات البنكية العمومية بقالمة، حيث تم توزيع 240 إستبيان منهم 221 إستبيان صالح للدراسة، تم تحليلها بإستخدام برنامج Spss، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لكل من خدمات أجهزة الصراف الآلي DAB وGAB، خدمات نهائيات الدفع الإلكتروني TPE والبطاقات المصرفية على ولاء العملاء، كما أثبتت الدراسة عدم وجود أثر لخدمات الرسائل القصيرة SMS وخدمات الإنترنت المصرفي E-Banking على ولاء العملاء.

الكلمات المفتاحية: الخدمات المصرفية الإلكترونية؛ البنوك التجارية؛ البنوك الجزائرية؛ ولاء العملاء؛ العميل.

تصنيف JEL: G10

Abstract:

This study aimed to indentify the effects of electronic banking services in Algerian commercial and distributing it to a sample of clients of public banking agencies in guelma; 240 questionnaires were distributed of which 221 quessionnaires valid for the study were analyzed using the spss program**.**

The study found an impact for each of the ATM services ; Final services for electronic payment and bank cards for customer loyalty; the lacj of impact of SMS and internet banking services on customer loyalty.

Keywords: electronic banking services*;* commercial banks*;Algerian banks;* customer loyalty*;* customer.

Jel Classification Codes: G10_

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر الخدمات المصرفية الإلكترونية من سمات التكنولوجيا المالية، والتي تقوم على تقديم البنوك للخدمات المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية وغيرها من وسائل الإتصال المختلفة، حيث تتيح للعملاء خدمات مصرفية تتسم بالسرعة والسهولة وإنخفاض تكلفة الحصول عليها، بالإضافة إلى أنها تلبي احتياجات العملاء المصرفية من خلال موقع البنك على شبكة الإنترنت، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان.

المنافسة المصرفية ونضوج وعي المستهلكين خلال السنوات الأخيرة، أصبح العميل يمثل مركز إهتمام البنوك، لذلك عملت معظم البنوك على تقديم خدمات مصرفية حديثة تلبي حاجاته ورغباته المتطورة بشكل أفضل، وتعتبر الخدمات المصرفية الإلكترونية من أهم ما يجذب العملاء نحو البنوك، لما توفره من خدمات تتميز بالسرعة وإنخفاض التكلفة، فضلا عن تعدد البدائل المتاحة أمامهم وتنوعها، وأمام كل هذه التحديات التي خلقت منافسة حادة، تسعى البنوك للحفاظ على عملائها الحاليين وجذب عملاء جدد لهم، حيث أصبح كسب ولاء العملاء محور إهتمامها، وهذا ما يجبرها على الاستمرار في الدراسة والتعرف على حاجات وتوقعات العميل وتقديم خدمات تحقق رضاه وولائه.

1.1 إشكالية البحث: من خلال ما سبق، تبرز ملامح مشكلة الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هي آثار الخدمات المصرفية الالكترونية على ولاء العملاء في الوكالات البنكية العمومية بقالمة؟**

2.1 فرضيات البحث: قصد الإجابة على إشكالية البحث، تمت صياغة الفرضية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخدمات المصرفية الإلكترونية على ولاء العملاء في الوكالات البنكية العمومية بقالمة.

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

- يوجد أثر لخدمات أجهزة الصراف الآلي ATM على ولاء العملاء في الوكالات البنكية العمومية بقالمة.
- يوجد أثر لخدمات نهائيات الدفع الإلكتروني TPE على ولاء العملاء في الوكالات البنكية العمومية بقالمة.

- يوجد أثر للبطاقات المصرفية على ولاء العملاء في الوكالات البنكية العمومية بقالمة.
- يوجد أثر لخدمات الرسائل القصيرة SMS على ولاء العملاء في الوكالات البنكية العمومية بقالمة.
- يوجد أثر لخدمات الإنترنت المصرفي E-banking على ولاء العملاء في الوكالات البنكية العمومية بقالمة.

3.1 أهداف البحث: نسعى من خلال هذا البحث تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تقديم إطار نظري متكامل لكل من الخدمات المصرفية الإلكترونية ومحدداتها، بالإضافة إلى ولاء العملاء.
- توضيح الخدمات المصرفية الإلكترونية الأكثر إستخداما في البنوك التجارية الجزائرية لاسيما في الوكالات البنكية العمومية بقالمة.
- البحث في أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية على ولاء العملاء في البنوك التجارية الجزائرية.

4.1 منهجية البحث

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب وطبيعة الموضوع، الإعتماد على منهج دراسة الحالة، من خلال القيام بتصميم الإستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، والبحث من خلالها في درجة تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية العمومية بقالمة على ولاء العملاء.

5.1 الدراسات السابقة

وفي مايلي عرض لأهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة:

- دراسة (نادية مدروس، مزياني حنان، 2022) مقال بعنوان" دور جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحقيق ولاء العملاء" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 09، العدد 01. هدفت الباحثتان من خلال هذه الدراسة على تبيان طبيعة علاقة الإرتباط والأثر بين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري BNAوولاء العملاء، بالاعتماد على الإستبيان الإلكتروني كأداة لجمع البيانات، حيث تم جمع 210 استبيان صالح للمعالجة الإحصائية باستخدام برنامج Spss. وقد توصلت الدراسة إلى

وجود علاقة ارتباط بين أبعاد جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية وولاء العملاء، فضلا عن وجود أثر معنوي لأبعاد جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على ولاء العملاء.

- دراسة (أبوبكر زاقي، محمد طلحة، 2022) مقال بعنوان "**تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)- دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة (2017-2021)**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية في النظام المالي والمصرفي الجزائري خلال جائحة كورونا (كوفيد-19) للفترة (2017-2021)، حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر حققت تطورا ملحوظا في حجم المعاملات المصرفية الإلكترونية المقدمة للزبائن خلال فترة الجائحة، لكنها لم ترق لتطلعات العملاء ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال.

- دراسة (Sintayehu Zelek, Sapana Chauhan، 2022) مقال بعنوان :

The Effect Of electronic banking services on customer satisfaction: evidence from commercial banks of ethiopia operating in hawassa City administration " .هدفت هذه الدراسة إلى إختبار تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية والمتمثلة في: الموثوقية، الإستجابة، الضمان، التعاطف، الملموسية والراحة على رضا العملاء في إثيوبيا، حيث تكون مجتمع الدراسة من العملاء التابعين للبنك التجاري الإثيوبي بمدينة هواسة والذين يستخدمون الخدمات المصرفية الإلكترونية، وقد بلغ عددهم 343 عميلا. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من الأبعاد الخمسة الآتية: الموثوقية، الإستجابة، الضمان، التعاطف والراحة على رضا العملاء، كما أثبتت الدراسة عدم وجود أثر لبعد الملموسية على رضا العملاء.

- دراسة (أعمر بن موسى، 2020)، أطروحة دكتوراه بعنوان **"الخدمات المصرفية الإلكترونية ومتطلبات تطويرها في الجزائر-دراسة ميدانية-**، جامعة غرداية، الجزائر. هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر، وذلك من خلال الوقوف على مختلف التحديات والعقبات التي تحول دون تطويرها وصولا إلى معرفة أهم متطلبات المعاملات المصرفية الإلكترونية في البنوك الجزائرية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن جميع المعيقات التي تخص الجانب التشريعي، التكنولوجي الإداري والبشري، الأمن وسلامة المعلومات تقف أمام تطوير خدمات الصيرفة الإلكترونية

بالجزائر، كما أن توفير متطلبات قانونية مناسبة لحماية حقوق العملاء ومحاربة الجريمة الإلكترونية يسمح بزيادة ثقة العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية.

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة يتضح لنا ما يلي:

- تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تناولت متغيرين مهمين وهما الخدمات المصرفية الالكترونية في البنوك الجزائرية واثارها على ولاء العملاء في الوكالات البنكية العمومية بقالمة.

- تعد الدراسة الحالية الأحدث من بين الدراسات السابقة من حيث عرض أهم الخدمات المصرفية الالكترونية المستخدمة والمتوفرة على مستوى الوكالات البنكية العمومية بقالمة، واثارها على ولاء العملاء.

- اختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مكان الدراسة والمتمثل في الوكالات البنكية العمومية العاملة بقالمة.

2. الخدمات المصرفية الإلكترونية

1.2 تعريف الخدمات المصرفية الإلكترونية

لقد إختلفت التعريفات المقدمة للخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث عرفت على أنها:

"إستخدام الخدمات المصرفية من خلال الشبكات الإلكترونية المختلفة ". حيث تقدم مجموعة واسعة من الفوائد المحتملة للمؤسسات المالية بسبب سهولة الوصول والإستخدام السهل للتكنولوجيا. ومن خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية، يمكن للعملاء إجراء مجموعة واسعة من المعاملات إلكترونيًا، مثل كتابة الشيكات، دفع الفواتير، تحويل الأموال، طباعة البيانات، والاستعلام عن أرصدة الحسابات من خلال الإتصال بالشبكة الخاصة بالبنك. علاوة على ذلك، فإن الخدمات المصرفية الإلكترونية لها تأثير كبير على المدفوعات الإلكترونية، حيث توفر منصة لدعم العديد من تطبيقات التجارة الإلكترونية، مثل التسوق الإلكتروني، والمزادات عبر الإنترنت، وتداول الأسهم إلكتروني (Carolina, Martins;, 2014, p. 02).

أو أنها "تشير الخدمات المصرفية الإلكترونية إلى النظام الذي تتيح للعملاء الوصول إلى حساباتهم المصرفية والمعلومات العامة حول المنتجات والخدمات المصرفية من خلال جهاز الكمبيوتر الشخصي للعملاء أو أي جهاز ذكي آخر يعد قناة لتوزيع الخدمات الإلكترونية" (أحمد و السعيد،

2014، صفحة 108). وبالتالي يصبح جهاز الكمبيوتر الشخصي بنكا افتراضيا جاهزا لمساعدة العميل في تلبية احتياجاته المصرفية (Robert , 2001, p. 19).

من خلال ما سبق نستنتج أن الخدمات المصرفية الإلكترونية هي قيام البنوك بتقديم خدمات مصرفية بإستخدام وسائل إلكترونية تمثل الإنترنت العنصر الأساسي فيها، تتيح هذه الخدمات للعملاء إمكانية إتمام معاملاتهم المالية أو إدارة حساباتهم من أي مكان وفي أي وقت ولمدة 24 ساعة في اليوم على مدار أيام الأسبوع.

2.2 قنوات توزيع الخدمات المصرفية الإلكترونية

تتمثل قنوات توزيع الخدمات المصرفية الإلكترونية فيما يلي:

- **جهاز الصراف الآليATM :** تعتبر آلات الصراف الآليATM من أكثر الأجهزة الإلكترونية إستخداما في مجال الصيرفة الإلكترونية، وهي عبارة عن أجهزة منتشرة في أماكن مختلفة سواء على الجدار الخارجي للبنك أو بشكل مستقل، وتكون متصلة عبر شبكة إلكترونية بجهاز الكمبيوتر الخاص بالبنك، يستطيع العميل من خلالها القيام بعمليات السحب النقدي، الإيداع النقدي وغيرها من الخدمات الأخرى، وذلك بإستخدام بطاقة بلاستيكية أو ذكية خاصة بالعميل (عبد الفتاح زهير و ناظم محمد، 2008، صفحة 26.25).
- **خدمات الإنترنت المصرفي:** تسمح خدمات الإنترنت المصرفي بتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتي يمكن للعملاء من خلالها إدارة حساباتهم على مستوى البنك وإجراء كافة معاملاتهم المالية، كالإطلاع على الرصيد، الفوائد، أسعار صرف العملات وغيرها من المعاملات المالية الأخرى ذات الصلة بالبنك وذلك عبر موقع إلكتروني آمن تديره المؤسسة المصرفية (Worku G ، Tilahun A، و Tafa MA، 2016، صفحة 05).
- **خدمات البنوك المنزلية:** في أوائل عام 1970 تم تقديم الخدمات المصرفية المنزلية من خلال هواتف تعمل باللمس، من أجل إتمام المعاملات المصرفية الأساسية، في منتصف 1980 قدمت البنوك للعملاء خدمات مصرفية منزلية متطورة، من خلال تثبيت البرامج في أجهزة الكمبيوتر الشخصي للعميل والتي مكنتهم من الإتصال الفوري بالبنك وإتمام المعاملات المصرفية المطلوبة (Rifat o و . Shannak، 2013، صفحة 246).

- **خدمات التلفزيون الرقمي:** يعتبر التلفزيون من انجح وسائل الإعلام الجماهيري وأحدث قنوات توزيع الخدمات المصرفية الإلكترونية، هو عبارة عن ربط الأقمار الصناعية بين جهاز التلفزيون في المنزل وبين حاسب البنك، حيث يمكن للعميل الدخول إلى حاسب البنك وتنفيذ العمليات المصرفية المطلوبة عن طريق رقم سري خاص به. (صلاح الدين حسن، 2014، صفحة 131)

3. مدخل لولاء العملاء

1.3 تعريف ولاء العملاء

عرف Oliver الولاء على أنه: "الإلتزام العميق الجذور لشراء وامتلاك المنتج أو الخدمة المفضلة في المستقبل بالرغم من التأثيرات الحالية وتأثيرات التسويق التي تسبب حدوث سلوك متباين محتمل" (غسان قاسم، 2014، صفحة 118).

كما عرف أيضا الولاء على أنه وعدا من المشترين بشراء خدمات أو منتجات أو علامة تجارية معينة لمؤسسة ما خلال فترة زمنية محددة بغض النظر عن المنافسين وما يعرضونه من منتجات وابتكارات جديدة (vithya، 2017، صفحة 451). وأشار Reichheld إلى أن الولاء هو السلوك الذي يمكن أن يرى في أشكال مختلفة مثل إستمرار عبر عمليات البيع، وحتى عمليات البيع اللاحقة، والكلمة من فم إلى الأذن أو التوصية إلى زبائن جدد أو معارف، هذا النوع من السلوك يؤدي إلى زيادة الربحية من خلال تعزيز الإيرادات وخفض التكاليف للحصول على زبائن والاحتفاظ بالزبائن الحاليين، وأن مستوى الأسعار لا يسبب حساسية للزبائن أصحاب الولاء (لطيفة و زاهية ، 2021، صفحة 75).

من خلال التعريفات السابقة يمكن إعطاء تعريف إجرائي شامل لولاء العملاء على أنه مزيج من المشاعر الإيجابية وشعور الرضا والإخلاص لدى العملاء إتجاه منتج أو خدمة معينة، وتنعكس هذه المشاعر على الجانب السلوكي للعميل المتمثل في تكرار الشراء واستمرارية التعامل مع الجهة المقدمة لها على الرغم من الجهود التسويقية للمؤسسات المنافسة.

2.3 تصنيفات ولاء العملاء

يعتمد التصنيف الذي قدمه "ديك باسو 1994" أربع أنواع لولاء العملاء والمتمثلة في (علاء ، 2013، صفحة 451،452):

- **عدم الولاء Disloyalty:** يعد هذا الموقف غيابا لمفهوم الولاء. حيث يكون الموقف النسبي ضعيف تجاه المنتج وأيضا عدم الرغبة في تكرار الشراء. وفي هذا الحالة تلجأ الإدارة إلى تركيز

الجهود لخلق نوع من الولاء من خلال القيام بحملات ترويجية أو من خلال ما يعرف بنوادي الولاء أو من خلال العروض الخاصة.

- **الولاء الزائف Spurious loyalty:** هؤلاء العملاء يقال أن لديهم قصور أو جمود ذاتي. بمعنى أنهم يقومون بالشراء بشكل تلقائي ودون التفكير كلما ظهرت الحاجة للمنتج، حيث يكون هناك تأييد لتكرار الشراء على أساس الصفقات الشراء والذي قد يكون بسبب توفر عروض خاصة مثلا. ولكن الإتجاه النسبي لهم يتسم بأنه منخفض جدا ولا يوجد نية لديهم للقيام بالشراء مرة أخرى. وهنا يجب الإدارة على أن تقوم بزيادة تكاليف التحول بما يجعل هؤلاء يتحملون تكاليف أعلى إذا ما اتجهو نحو علامات أخرى.
- **الولاء الكامن Latent Loyalty:** ويسمى أيضا بالولاء الخفي، ويتحقق الولاء الكامن عندما يكون موقف العميل نحو المنتج أو الشركة قويا ولكن سلوك الشراء منخفض، بمعنى أنهم لا يقومون بشراء المنتج كلما ظهرت الحاجة. وقد يرجع ذلك إلى بيئة السوق حيث تكون بعض التأثيرات الموقفية مثل عدم ملائمة موقع البيع أو بحثا عن التنويع أو نتيجة لتأثير الآخرين وفي هذه الحالة يجب على إدارة الشركة أن تركز على تجاوز العراقيل التي تحول دون القيام بالشراء بزيادة شبكات التوزيع أو تنمية حسابات ائتمانية مثلا.
- **الولاء Loyalty:** يعتبر الولاء من أكثر الأنواع تفضيلا للمؤسسة من بين أصناف الولاء الأخرى، حيث يكون ذوي الموقف النسبي مرتفع نحو العلامة أو المنتج. وكذلك فإن سلوك تكرار الشراء يكون مرتفع أيضا. وتسعى أغلب الشركات للوصول إلى هذا النوع من الولاء، وفي هذه الحالة يجب على المؤسسة بذل أقصى جهودها للحفاظ على الإتجاه النسبي المرتفع نحو السلعة، وأيضا الحفاظ على ممارسة السلوك المدعم لتكرار الشراء من قبل المستهلك. ويتمثل السلوك الأساسي للمستهلكين في هذه الحالة في رفض الإهتمام بالعروض التنافسية الأخرى.

4. دراسة ميدانية على عينة من الوكالات البنكية العمومية بقالمة

1.4 عينة ومجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في العملاء التابعين للوكالات البنكية العمومية بقالمة وبالتحديد العملاء الذين يتبنون الخدمات المصرفية الإلكترونية والتي تم إختيارها على أساس الإعتقاد بأنها تمثل مجتمع

الدراسة. حيث بلغ عدد الوكالات البنكية محل الدراسة 6 وكالات، تمثلت في: البنك الوطني الجزائري BNA، البنك الخارجي الجزائري BEA، القرض الشعبي الجزائريCPA، بنك التنمية المحلية BDL، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، الصندوق الوطني التوفير والإحتياطCNEP. حيث تم توزيع 240 إستبيانا تم إسترجاع 221 إستبيان قابل للتحليل الإحصائي.

2.4 مقياس التحليل الاحصائي

تم الإعتماد على الأسئلة مغلقة في إعداد الإستبيان لتسهيل عملية الإجابة، ربح الوقت وسهولة التعامل أثناء الإجابة، وبعد تفريغ الإستبيان وترميز البيانات تم الإعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لقياس إجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان، أين تم ترميز رقم 5 لموافق بشدة، 4 موافق، 3 محايد، 2 غير موافق، 1 غير موافق بشدة.

3.4 أدوات التحليل الإحصائي

حيث إعتمدت الباحثتان في الدراسة الميدانية على عدد معين من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات، تمثلت في: معامل الثبات ألفا كرونباخ، واختبار معامل بيرسون للارتباط، الجداول التكرارية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار التباين الأحادي والإنحدار الخطي المتعدد.

4.4 ثبات الإستبيان

يعتبر مقياس ألفا كرونباخ من أشهر مقاييس ثبات العبارات التي تضمنها الإستبيان، نقوم بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ.

جدول 1: ثبات الإستبيان وفق معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

المتغير	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
الخدمات المصرفية الإلكترونية	24	0.793
ولاء العملاء	13	0.867
الإستبيان إجمالا	60	0.920

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات **spss.**

في قراءة للجدول 1، يتضح لنا أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة مرتفع ومقبول، كما تم احتساب معامل ألفا كرونباخ لإجمالي عبارات الإستبيان والذي قدرت قيمته ب 0.920، وعليه يمكن

القول بأن الإستبيان يمتاز بثبات جيد، أي أنه في حالة إعادة الإستبيان للإستطلاع مرة أخرى فإن الإستجابة ستكون ثابتة بنسبة 92% وهي نسبة مرتفعة ومقبولة لإتمام الدراسة.

5.4 صدق أداة الدراسة

لقياس الصدق الداخلي الإستبيان تم إستخدام معامل الإرتباط (بيرسون) بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع.

جدول 2: صدق الإتساق لأداة الدراسة

	خدمات أجهزة الصراف الآلي DAB وGab	خدمات نهائيات الدفع الإلكتروني TPE	البطاقات المصرفية	خدمات الرسائل القصيرة SMS	خدمات الإنترنت المصرفي E-banking	ولاء العملاء
خدمات أجهزة الصراف الآلي DAB وGab	1.000	0.220	0.365	0.168	0.164	0.322
خدمات نهائيات الدفع الإلكتروني TPE	0.220	1.000	0.305	0.082	0.174	0.761
البطاقات المصرفية	0.365	0.305	1.000	0.265	0.180	0.449
خدمات الرسائل القصيرة SMS	0.168	0.082	0.265	1.0000	0.300	0.146
خدمات الإنترنت المصرفي E-banking	0.164	0.174	0.180	0.300	1.000	0.116
ولاء العملاء	0.322	0.761	0.449	0.146	0.116	1.000

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات **spss**.

يتضح لنا من خلال الجدول 2 أن كل علاقات الارتباط طردية وذات دلالات معنوية عند مستوى المعنوية، حيث كانت اقوى العلاقات الإرتباطية بين بعد خدمات نهائيات الدفع الإلكتروني TPEوولاء العملاء والتي تقدر ب0.761، وهذا ما يعني أن خدمات نهائيات الدفع الإلكترونيTPE ترتبط معنويا وبشكل إيجابي بولاء العملاء لها.

6.4 عرض خصائص عينة الدراسة

يعرض لنا الجدول 3 الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة.

جدول 3: خصائص عينة الدراسة

البيانات الشخصية		التكرارات	النسب المئوية %
الجنس	ذكر	125	56.6
	أنثى	96	43.4
السن	أقل من 25 سنة	17	7.7
	من 26 إلى 30 سنة	55	24.9
	من 31 إلى 40 سنة	65	29.4
	41 سنة فأكثر	84	38.0
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	59	26.7
	جامعي	99	44.8
	دراسات عليا	63	28.5
الوظيفة الحالية	موظف	121	54.8
	أعمال حرة	57	25.8
	متقاعد	38	17.8
	عاطل عن العمل	5	2.3
أقدمية التعامل مع البنك	أقل من سنة	39	17.6
	من 01 إلى 05 سنوات	64	29.0
	من 06 إلى 10سنوات	45	20.4
	من 11 سنة فما فوق	73	33.00

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات **spss**.

يتبين لنا من خلال بيانات الجدول 3، مايلي:

تفوق الطابع الذكوري في أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت نسبة العملاء الذكور56.6% بتكرار 125 عميلا، بينما بلغت نسبة العملاء الإناث 43.4% بتكرار 96 عميلة. أما من حيث العمر فنجد أن العملاء الذين تتراوح أعمارهم من 41 سنة فأكثر هم الفئة العمرية الأكبر، حيث بلغ عددهم 84 عميلا بنسبة قدرت ب 38.0%، بنسبة 29.4%، في حين أن نسبة العملاء البالغة أعمارهم أقل من 25 سنة هي الأقل بنسبة7.7% وبتكرار 17 عميلا ويرجع السبب في ذلك أن الأفراد في هذا العمر لايزالون في مرحلة الدراسة ولا يملكون أي وظائف أو مشاريع إستثمارية تدر لهم مداخيل مالية، وعليه يمكن القول أن فئة الذين تتراوح أعمارهم من 41 سنة فأكثر هي الفئة الأكثر إمتلاكا للحسابات المصرفية.

فيما يخص المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة يتضح لنا أن ما نسبته 44.8% من أفراد عينة الدراسة جامعيين بتكرار 99 عميل، بينما تمثل فئة الذين مستواهم التعليمي ثانوي فأقل فقد كانت نسبتهم منخفضة حيث قدرت ب 26.7% بتكرار 59 عميل، وتشير هذه النسب إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى تعليمي جيد. كما أن أغلبية الأفراد المستجوبين هم موظفين حيث قدرت نسبتهم ب 54.8% بتكرار 121، وأخيرا خير تأتي في فئة العملاء العاطلين عن العمل بنسبة قدرت ب 2.3% وبتكرار 5 عملاء.

و يتضح لنا من خلال معطيات الجدول 3 أن هناك تفاوت في أقدمية التعامل مع البنك لأفراد عينة الدراسة، فنجد أن ما نسبته 33.00% مدة تعاملهم مع البنك من 11 سنة فما فوق بتكرار 73 عميل، في حين بلغت نسبة فئة العملاء الذين تراوح مدة تعاملهم مع البنك أقل من سنة القيمة 17.6% وهي النسبة الأقل.

7.4 تحليل البيانات واتجاهات أفراد عينة الدراسة

لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة ودرجة تأثير كل بعد من أبعاد الاستبيان وذلك من خلال معرفة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

1.7.4 عرض وتحليل النتائج الخاصة بمحور الخدمات المصرفية الإلكترونية

سنعرض في هذا القسم المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإتجاهات آراء عينة الدراسة بالنسبة لمحور الخدمات المصرفية الإلكترونية في الوكالات البنكية محل الدراسة.

جدول 4: المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمحور الخدمات المصرفية الإلكترونية

العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T
بإمكان العميل اجراء عمليات السحب والدفع عبر جهاز الصراف الآلي	3.84	0.829	15.079
تكلفة الحصول على الخدمات المصرفية عبر أجهزة الصراف الآلي منخفضة	3.97	0.901	16.113
أجهزة الصراف الآلي سهلة للفهم والإستخدام.	3.82	0.898	13.706
أجهز ة الصراف الآلي آمنة.	3.70	1.048	10.008
تعمل أجهزة الصراف الآلي دائما دون أن يصيبها عطب.	3.67	0.991	10.179
خدمات أجهزة الصراف الآلي DAB وGab	3.80	0.626	19.142
تتواجد أجهزة نهائيات الدفع الإلكتروني في معظم المراكز والمحلات التجارية.	3.77	0.916	12.554
أجهزة نهائيات الدفع الإلكتروني سهلة الاستعمال.	3.76	0.928	12.240
يمكن للعميل تسديد قيمة المشتريات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني دون الحاجة لحمل النقود.	3.76	1.055	10.831
أقوم بعمليات الشراء عبر أجهزة نهائيات الدفع الإلكتروني براحة وأمان.	3.70	1.013	10.356
أجهزة الدفع الإلكتروني تعمل في كل وقت ولا تتعرض لأي عطل.	3.90	0.910	14.858
خدمات نهائيات الدفع الإلكترونيTPE	3.78	0.700	16.661
يقدم البنك تسهيلات إئتمانية من خلال البطاقات المصرفية.	3.75	1.085	10.285
تمكننا البطاقة المصرفية من تنفيذ المعاملات من أي مكان وفي أي وقت.	3.75	0.993	11.235
يعرض البنك بطاقات دولية (ماستر كارد، فيزا كارد).	3.72	1.030	10.508
بإمكاني إستبدال البطاقة المصرفية في حالة فقدأنها.	3.76	1.005	11.243
تتميز البطاقات المصرفية بدرجة عالية من الأمان.	3.75	0.911	12.324
تقدم البطاقات المصرفية للعميل العديد من الخدمات بالإضافة إلى خدمة السحب النقدي.	3.90	2.857	4.732
البطاقات المصرفية	3.77	0.799	14.422
أتلقى رسائل إلكترونية توجيهية وإرشادية بين الفترة والأخرى.	3.63	1.076	8.809
الرسائل القصيرة التي يرسلها لي البنك واضحة ومفهومة.	3.53	0.988	8.029
يرسل البنك للعميل رسائل قصيرة توضح العمليات التي تتم على حسابه بشكل منتظم.	3.66	0.937	10.551
الرسائل القصيرة التي يرسلها البنك للعميل آمنة.	3.62	0.981	9.460

خدمات الرسائل القصيرة SMS	3.61	0.759	12.050
بإمكان العميل الاستفادة من الخدمات التي يوفرها البنك عبر الموقع الإلكتروني الخاص به.	3.41	1.090	5.674
يقدم الموقع الإلكتروني للبنك خدمات مصرفية عديدة ومتنوعة.	3.66	0.916	10.860
يشتمل الموقع الإلكتروني للبنك على بوابة إلكترونية للخدمات المصرفية.	3.71	0.969	11.037
تتيح خدمة الإنترنت المصرفي للعميل امكانية الحصول على الخدمات المصرفية بتكلفة أقل .	3.44	1.023	6.440
خدمات الإنترنت المصرفيE-banking	3.56	0.686	12.181

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات **spss.**

يبين لنا من خلال معطيات الجدول أعلاه مايلي:

- بالنسبة لخدمات أجهزة الصراف الآلي DAB وGAB فقد بلغ المتوسط الحسابي العام القيمة 3.80 وبإنحراف معياري 0.626، كما كانت قيمة T المحسوبة له 10.179 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. وبما أن المتوسط الحسابي يقع ضمن مجال الموافقة، الأمر الذي يؤكد على أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على هذه الخدمة في الوكالات البنكية محل الدراسة.
- فيما يخص خدمات نهائيات الدفع الإلكتروني TPE فقد بلغ المتوسط الحسابي العام لها القيمة 3.78، وإنحراف معياري 0.700، وكذلك بلغ قيمة T المحسوبة 16.661 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. وهذا ما يشير إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على خدمات خدمات نهائيات الدفع الإلكتروني TPE في الوكالات البنكية محل الدراسة.
- أما بخصوص بعد البطاقات المصرفية فقد بلغ المتوسط الحسابي مقدار 3.77 وبإنحراف معياري 0.799، كما بلغت قيمة T المحسوبة لهذه العبارة 14.422 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. وبما أن المتوسط الحسابي يقع ضمن مجال الموافقة.
- فيما يتعلق ببعد الخدمات الرسائل القصيرة SMS فقد بلغ المتوسط الحسابي مقدار 3.61 وبإنحراف معياري 0.759، كما بلغت قيمة T المحسوبة لهذه العبارة 8.029 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. وبما أن المتوسط الحسابي يقع ضمن مجال الموافقة، فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على الخدمات الرسائل القصيرة SMS في الوكالات البنكية محل الدراسة.

- بالنسبة لبعد خدمات الإنترنت المصرفيE-Banking فقد بلغ المتوسط الحسابي له القيمة 3.56 وإنحراف معياري 0.686، كما بلغت قيمة T المحسوبة لهذه العبارة 12.181 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. وبما أن المتوسط الحسابي يقع ضمن مجال الموافقة، فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على خدمة خدمات الإنترنت المصرفيE-banking في البنوك محل الدراسة.

2.7.4 عرض وتحليل النتائج الخاصة بمحور ولاء العملاء

سنعرض في هذا القسم المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإتجاهات آراء عينة الدراسة بالنسبة لمحور ولاء العملاء في الوكالات البنكية محل الدراسة.

جدول 5: المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمحور ولاء العملاء

العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T
أريد الإستمرار في إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك.	3.51	1.118	6.796
أشعر بالاعتزاز والفخر عندما أتحدث عن البنك.	3.47	1.118	6.257
ليس لدي نية في تغيير التعامل بالخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك.	3.55	1.054	7.848
سأنصح الآخرين بإستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك.	3.57	1.039	8.281
لدي شعور إيجابي إتجاه الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك.	3.50	1.025	7.349
الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك تلبي كافة متطلباتي واحتياجاتي المصرفية.	3.66	0.989	9.997
أصبحت أقرب للبنك بعد تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية.	3.88	0.831	15.853
علاقتي بالبنك أصبحت جيدة منذ إعتماد الخدمات المصرفية الإلكترونية.	3.85	0.720	17.562
الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك ذات جودة عالية.	3.85	0.874	14.469
أشعر بالأمان عند إجرائي لمعاملاتي المصرفية عبر القنوات الإلكترونية.	3.82	0.923	13.335
أميل إلى إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك في معاملاتي المالية.	3.78	1,029	11.373
الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها لي البنك تجعلني من المستحيل التحول إلى المنافسين.	3.77	0.978	11.754

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات **spss**.

جاءت عبارة أشعر بالولاء للبنك الذي أتعامل معه في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي 3.90 وبإنحراف معياري 0.904، كما بلغت قيمة T المحسوبة لهذه العبارة 14.807 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. حصلت عبارة أشعر بالاعتزاز والفخر عندما أتحدث عن البنك على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.47 وإنحراف معياري 1.118، كما بلغت T المحسوبة لهذه العبارة 6.257 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.

فيما يخص المتوسط الحسابي العام لولاء العملاء فقد بلغت قيمته 3.70 وإنحراف معياري 0.606، كما بلغت T المحسوبة لهذه العبارة 17.297 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. وبما أن المتوسط الحسابي يقع ضمن مجال الموافقة، فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ولاء العملاء، وهذا ما يؤكد على رضا العملاء عن الخدمات المصرفية الإلكترونية وبالتالي ولائهم لها في الوكالات البنكية محل الدراسة.

8.4 نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات

يتم اختبار الفرضيات وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال إعتماد إختبار الإنحدار الخطي للخدمات المصرفية الإلكترونية وآثارها على ولاء العملاء وذلك بإتباع الخطوات التالية:

1.8.4 تقدير النموذج بإستخدام طريقة المربعات الصغرى

جدول 6: نتائج تقدير نموذج الخدمات المصرفية الإلكترونية وولاء العملاء

النموذج	المعاملات غير المعيارية			قيمة Tالمحسوبة	مستوى الدلالة Sig
	الميل الحدي	الخطأ المعياري	المعاملات المعيارية Beta		
الثابت	0.234	0.163		1.436	0.152
خدمات أجهزة الصراف الآلي DAB وGAB	0.134	0.034	0.139	3.928	0.000
خدمات نهائيات الدفع الإلكتروني TPE	0.652	0.031	0.753	20.769	0.000
البطاقات المصرفية	0.098	0.027	0.130	3.587	0.000
خدمات الرسائل القصيرة SMS	0.054	0.030	0.068	1.831	0.068
خدمات الإنترنت المصرفي E-banking	-0.021	0.033	-0.023	-0.632	0.528

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات **spss.**

في قراءة للجدول 6 يتضح لنا:

- بلغت قيمة T المحسوبة لخدمات أجهزة الصراف الآلي DAB وGAB، خدمات نهائيات الدفع الإلكترونيTPE والبطاقات المصرفية القيم 3.928، 20.769، 3.587 على التوالي بمستوى معنوية قدر ب 0.000 وهي أقل من القيمة المدرجة لمستوى معنوية الإختبار المحددة بـ 0.05، وهذا ما يؤكد أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لخدمات أجهزة الصراف الآلي DAB وGAB، خدمات نهائيات الدفع الإلكترونيTPE والبطاقات المصرفية على ولاء العملاء في البنوك محل الدراسة.
- جاءت قيمة T المحسوبة لخدمات الرسائل القصيرة SMS وخدمات الإنترنت المصرفي E-banking القيم 1.831، 0.632- وهي غير معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية قدره 0.068، 0.528 ذلك أنها أكبر من القيمة المدرجة 0.01. هذه النتائج تؤكد أنه لا يوجد تأثير لخدمات

الرسائل القصيرة SMS وخدمات الإنترنت المصرفي E-banking على ولاء العملاء في البنوك محل الدراسة.

2.8.4 إختبار المعنوية الكلية للنموذج (F)

جدول 7: إختبار صلاحية نموذج الدراسة لتحليل تباين الإنحدار ANOVA[a]

نموذج الدراسة	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع المتوسط	F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الإنحدار	62.706	5	12.541	938.148	b0.000
الخطأ	18.104	215	0.084		
المجموع	80.809	220			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات **spss.**

توضح نتائج إختبار المعنوية الكلية للنموذج المعروضة في الجدول رقم (58) أن قيمة فيشر F=148.938 وهي معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1%، هذه النتيجة تثبت أن النموذج معنوي إجمالا والشكل الرياضي سليم إحصائيا.

3.8.4 معامل التحديد والإرتباط

جدول 8: تحليل تباين الإنحدار بين الخدمات المصرفية الإلكترونية وولاء العملاء

الخطأ المعياري	R-deux ajuste	R-deux	R
0.29018	0.771	0.776	0.881

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات **spss.**

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (59) نجد أن قيمة معامل الإرتباط R=0.881 وهو دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05، وهذا ما يدل على وجود إرتباط قوية بين الخدمات المصرفية الإلكترونية وولاء العملاء، كما بلغ معامل التحديد R-deux القيمة 0.776، ومنه يمكن القول أن الخدمات المصرفية الإلكترونية تفسر ما مقداره 77.6% من التغيرات الحاصلة في ولاء العملاء، والباقي يرجع لمتغيرات أخرى لم تدخل في الدراسة، وبناء على ذلك نستطيع إختبار فرضية الدراسة.

5. خاتمة:

أدت التطورات التكنولوجية الحديثة إلى إحداث تغييرات جذرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي، أين تم الإنتقال من العمل التقليدي إلى العمل الإلكتروني، هذا التحول جعل الإقتصاد العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي يوفرها له عصر التحول الرقمي، كما ساهمت في ظهور منتجات جديدة تعكس التطورات الحاصلة في مجال الصناعة المصرفية. والخدمات المصرفية الإلكترونية من مفرزات التكنولوجيا المالية والتي تقوم على تقديم البنوك للخدمات المصرفية بإستعمال وسائل الإتصال الحديثة، حيث أصبحت هذه الخدمات من أهم ما يجذب العملاء للبنوك لما تتميز به من سهولة وبساطة في الإجراءات، بالإضافة إلى تعدد البدائل المتاحة أمام العملاء وتنوعها، مما يؤدي إلى توليد شعور إيجابي وقوي للعميل تجاه الخدمات المصرفية الإلكترونية وبالتالي تحقيق رضاهم وكسب ولائهم وضمان بقاء البنك وإستمراره في النمو. إلا أنه وبالرغم من المزايا التي توفرها الخدمات المصرفية الإلكترونية للبنك وللعملاء، إلا أنها تنطوي على العديد من المخاطر التي وجب على إدارة البنك مجابهتها من خلال وضع مجموعة من الآليات والمبادئ للتخفيف من هذهالمخاطر والحد منها.

نتائج إختبار الفرضيات

من خلال دراستنا حول محددات الخدمات المصرفية الإلكترونية وآثارها على ولاء العملاء، فإننا توصلنا إلى إجابة حول فرضيات الدراسة نعرضها فيما يلي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من خدمات أجهزة الصراف الآلي DAB وGAB، وخدمات نهائيات الدفع الإلكتروني TPE والبطاقات المصرفية على ولاء العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية. وعليه تم قبول الفرضيات الجزئية المتعلقة به.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من خدمات الرسائل القصيرة SMS، وخدمات الإنترنت المصرفي E-banking على ولاء العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية. وعليه تم رفض الفرض الجزئية المتعلقة بها.
- وجود إرتباط طردي ومعنوي بين الخدمات المصرفية الإلكترونية والمتمثلة في (خدمات أجهزة الصراف الآلي DAB وGAB، خدمات نهائيات الدفع الإلكتروني TPE، البطاقات المصرفية، خدمات الرسائل القصيرة SMS، خدمات الإنترنت المصرفي E-banking) وولاء العملاء، بينما كانت أقوى العلاقات الإرتباطية بين خدمات نهائيات الدفع الإلكتروني TPE وولاء العملاء.

سعت البنوك الجزائرية لمواكبة تطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا المصرفية وإدخال التقنية في معاملاتها كلما ساهم ذلك في تعزيز ولاء العملاء.

المقترحات

- قيام البنوك العمومية الجزائرية بحملات توعوية مكثفة لزيادة الوعي بالخدمات المصرفية الإلكترونية والقنوات التي تقدم من خلالها، بالإضافة إلى الترويج لإستخدام نهائيات الدفع الالكتروني.
- تعريف العملاء بأهمية الخدمات المصرفية الإلكترونية وبالمزايا التي يحصل عليها من جراء إستخدام الخدمات المصرفية عبر الوسائط الإلكترونية كتوفير الوقت والجهد والتكلفة والحصول على الجودة المطلوبة.
- ضرورة التعريف أكثر بخدمات الإنترنت المصرفي والتعريف بالمزايا والفوئد التي تقدمها للعملاء عند إستخدامها
- تعزيز مهارات إطارات وموظفي البنك وتزويدهم بالمعرفة التكنولوجية بإعتبارهم حلقة الوصل بين العملاء والبنك.

5. قائمة المراجع:

Leninkumar vithya .(2017) .The Relationship Between Customer Satisfaction and Customer Trust on Customer Loyalty .*International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*.451 ،(04)*07*

السيسي صلاح الدين حسن. (2014). *التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية النظريات والسياسات* (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، مصر.

داود اللامي غسان قاسم. (2014). *إدارة التسويق أفكار وتوجهات جديدة* (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

Carolina ,Martins .(2014) .;Understanding the Internet Banking Adoption: A Unified Theory of Acceptance and Use of Technology and Perceived Risk Application .*International Journal of Information Management* ،(01)*34* ، صفحة 02.

Martins Carolina .((@) . Understanding the Internet Banking Adoption: A Unified Theory of Acceptance and Use of Technology and Perceived Risk Application,Vol 34, No .2014 ,01 *International Journal of Information Management*.

Rifat o . ،Shannak .(2013) .Key Issues in E- banking Strengths and Weaknesses: The Case of Two Jordanian Banks .*European Scientific Journal*.(07)*09*

Statistiques de fiabilité

Robert , P. (2001). *Electronic Banking the Ultimate Guid to Business and Technology of Online Banking* (1st ed.). Allemagne: Springer.

vithya Leninkumar, The Relationship Between Customer Satisfaction and Customer Trust on Customer Loyalty, ,Vol 07, No 04, 2017, p 451 . *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*.(04)*07*

Worku G ، Tilahun A و، Tafa MA .(2016) .The impact of Electronic Banking On Customer Satisfaction In Ethiopian Banking Industry (The case of Customers of Dashen and Wogagen Banks in Gondar City .(*Journal of Business and Financial Affairs*.(02)*05*

العبد اللات عبد الفتاح زهير، و نوري الشمري ناظم محمد. (2008). الصيرفة الإلكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع. صفحة 25،26.

بوراس أحمد ، و بريكة السعيد. (2014). *أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر*. القاهرة، مصر: المركز العربي للنشر.

عباس علاء . (2013). *التسويق (مدخل لقضايا تسويقية معاصرة* (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

كلاخي لطيفة، و توام زاهية . (2021). جودة الخدمة السياحية وأثرها على ولاء العملاء دراسة تحليلية على عينة من عملاء وكالة الجدار للسياحة والأسفار بتيارت. *مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال*، *05*(02)، 75.

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	التخصص	الجامعة
سليمان ناصر	أستاذ	نقود ومالية	جامعة ورقلة
ابوبكر خوالد	أستاذ محاضر أ	إقتصاد تنمية ومالية	جامعة عنابة
منير خطوي	أستاذ محاضر ب	بنوك ومالية	جامعة ورقلة
الغالي بن براهيم	أستاذ	علوم التسيير	جامعة بسكرة

6. ملاحق: 1.6 قائمة الأساتذة المحكمين

2.6 الجداول المستخرجة من برنامج ال SPSS

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,920	60

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,793	24

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,867	13

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,881[a]	,776	,771	,29018

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	62,706	5	12,541	148,938	,000[b]
	Résidu	18,104	215	,084		
	Total	80,809	220			

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,234	,163		1,436	,152
	DABالالي_الصراف_أجهزة_خدمات وGAB	,134	,034	,139	3,928	,000
	TPEالالكتروني_الدفع_نهائيات	,652	,031	,753	20,769	,000
	المصرفية_البطاقات	,098	,027	,130	3,587	,000
	SMSالقصيرة_الرسائل_خدمات	,054	,030	,068	1,831	,068
	E_Bankingالمصرفي_االانترنيت	-,021	,033	-,023	-,632	,528

واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر- بالإشارة إلى تجربة روسيا-

The reality of financing startups in Algeria (with reference to Russia's experience)

بن مبارك زهية[1]*، بن تربح بن تربح[2]

[1] عمار ثليجي -الأغواط- (الجزائر)، دراسات التنمية الاقتصادية، ***zh.benmebarek@lagh-uni.dz***

[2] عمار ثليجي -الأغواط- (الجزائر)، دراسات التنمية الاقتصادية، ***b. benterbeh@lagh-univ.dz***

تاريخ الاستلام: 2024/06/26 تاريخ القبول: 2024/10/14 تاريخ النشر: 2024/12/01

JEL classification: M13, G24

ملخص: هدفت هذه الدراسة واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، وأهم مصادر تمويلها، مع الإشارة إلى تجربة روسيا في هذا مجال والأساليب التي اتبعتها في تطوير ودعم المؤسسات الناشئة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي للإلمام بموضوع الدراسة، حيث كانت نتائج الدراسة أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تعاني من نقص الدعم في التمويل خلال مراحل إنشاءها، ويمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الروسية، خاصة على مستوى الآليات التي استخدمتها من أجل النجاح في تعزيز المؤسسات الناشئة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ناشئة، رأس المال الاستثماري، تمويل، تمويل جماعي، تجربة روسيا

تصنيف JEL: M13، G24

Abstract:

This study aimed at the reality of financing emerging enterprises in Algeria, and the most important sources of funding, with reference to Russia's experience in this field and the methods it has followed in developing and supporting emerging enterprises.

The study relied on the descriptive and analytical approach to gain familiarity with the subject of the study, as the results of the study were that emerging institutions in Algeria suffer from a lack of funding support during the stages of their establishment, and Algeria can benefit from the Russian experience, especially at the level of the mechanisms it used in order to succeed in strengthening emerging institutions.

***Keywords**: Emerging Institutions, Venture Capital, Financing, crowdfunding, Russia's experience*

JEL classification: M13, G24

***المؤلف المرسل**

1. مقدمة

إن لنمو وتطور المؤسسات الناشئة دورا مهما في النمو الاقتصاد العالمي، حيث يعد بدء أعمال تجارية جديدة أحد المؤشرات التي توضح مستوى الاقتصاد في كل دولة. وفي الجزائر أخذ موضوع المؤسسات الناشئة حيزا كبيرا من اهتمام السلطات العليا، والهيئات الأكاديمية لكونه تحولا جديدا في مسار التطور الاقتصادي في الجزائر، إلا أنه يواجه عراقيل كبيرة من أهمها التمويل الذي يعتبر مهما جدا من أجل بداية انطلاق المشاريع الحديثة. فالمؤسسات الناشئة هي مؤسسات أعمال مبتكرة ومحفوفة بالمخاطر للغاية وعالية النمو، كما أن تدابير الدعم في المراحل المبكرة مهمة. ما يقرب من 90% من المؤسسات الجديدة التي تبدأ كل عام تفشل خلال السنوات الخمس الأولى من التشغيل غالبا بسبب الافتقار إلى المهارات الإدارية ورأس المال. وبالتالي ليس مفاجئا لأولئك الذين بدأوا للتو بإنشاء مؤسسات ناشئة، بأن البيئة المناسبة لتمويل مشاريعهم مختلفة اليوم تماما عما كانت عليه في السنوات الماضية، ومع تزايد صعوبة الحصول على التمويل في ظل اقتصاد عالمي أقل استقرارا نسبيا، تواجه المؤسسات المبتكرة صعوبات مالية وإدارية كبيرة، مما يجعل من الضروري تزويدها بالدعم الكافي في بداية انطلاقها، وبالتالي المساهمة في خلق فرص عمل محلية جديدة، والتنمية الاقتصادية.

أما في روسيا فالوضع يختلف تماما عن الجزائر، فلقد اهتمت روسيا بالدعم البنية التحتية والدعم المالي للمشاريع الإبتكارية من خلال القيام بمشروع ذكاء الأعمال، وإنشاء مراكز بحث، وكذلك إنشاء حاضنات أعمال وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي من أجل توفير مناخ بيئي اقتصادي لولادة مؤسسات ناشئة مبتكرة. بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لدراسة كالتالي:

كيف هو واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

1-1 الأسئلة الفرعية

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟
- ماهي مشاكل التي تواجه تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر ؟
- كيف يمكن للتجربة الروسية أن تساهم في حل مشاكل التمويل في المؤسسات الناشئة في الجزائر ؟

1-2فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى : توجد العديد من المصادر لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

الفرضية الثانية: توجد العديد من المشاكل في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

الفرضية الثالثة: يمكن لتجربة الروسية أن تساهم في حل مشاكل تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

3-1أهمية الدراسة

إن موضوع التحدي المالي للمؤسسات الناشئة بالغ الأهمية، حيث تراكم الموارد المالية في المؤسسة الناشئة هو الجانب الأكثر أهمية في تنفيذها الناجح. وبالتالي تشكل الموارد حجر الزاوية في وجود المؤسسات الناشئة ونموها. علاوة على ذلك، فإن اهتمامنا بتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر يمكن تفسيره بغياب الدراسات الأكاديمية في هذا المجال.

4-1أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- ✓ توضيح أهم مصادر التمويل المؤسسات الناشئة؛
- ✓ إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الناشئة، وأهمية تنويع مصادر التمويل لهاته المؤسسات الناشئة؛
- ✓ عرض تجربة روسيا وأهم الأساليب المعتمدة في مجال المؤسسات الناشئة؛
- ✓ واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، وأهم المشاكل والعراقيل التي تواجهها في مجال تمويل المؤسسات الناشئة.

1.2الإطار المفاهيمي للتمويل و المؤسسات الناشئة

هناك حاجة ماسة إلى التمويل لبدء مشروع تجاري وتحقيق الربحية. وهناك العديد من المصادر التي يجب مراعاتها عند البحث عن تمويل لبدء التشغيل. لكن علينا أولا أن نفكر في مقدار الأموال التي نحتاجها، متى ستحتاج إليها حيث تختلف الاحتياجات المالية للمؤسسة وفقا لنوع والحجم المؤسسة.
يعلم الجميع أن رأس المال هو شريان الحياة للمؤسسات الناشئة. وبالتالي يمكن تعريفه على أنه القدرة على الوصول إلى تمويل رأس المال العامل ورسملة الديون باعتبارها ثاني أهم أنواع الخدمات الاستشارية للمؤسسات المستأجرة. وبترتيب الأولويات، شمل هذا الوصول تقييم الخيارات المالية، والحصول على القروض والمنح، وتغليف القروض.

1.2تعريف التمويل: (أحمد، السنارة)

التمويل هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.

2-2مفهوم المؤسسة الناشئة(guide, 2023)

يمكن تعريف المؤسسة الناشئة بالبدء الأعمال التجارية. ولذلك فهي تحمل في طياتها فكرة التجريب، والتي ينبغي إذا سارت الأمور على ما يرام أن تؤدي إلى تطور سريع. يأتي هذا التعبير أيضا من

حقيقة أن العديد من المؤسسات الناشئة تم إنشاؤها بواسطة الطلاب، كما يطلق عليها أيضا تنفيذ مشروع مبتكر يسمح لها بإنشاء سوق جديد يصعب تقييم مخاطره في نهاية مرحلتها البحثية، بشكل عام تعمل المؤسسة الناشئة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، على شكل فريق متحد حول تحقيق نموذج اقتصادي ناجح. وهكذا تمكن **Steve Blank** رائد الأعمال من وادي السيليكون من تعريف المؤسسة الناشئة على أنها "منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو، مربح بشكل متكرر ويمكن قياسه".

وحسب تعريف **Eric Ries** لمفهوم المؤسسة الناشئة في كتابه **The Lean Startup** :

"المؤسسة الناشئة هي كيان بشري صُممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة تأكد شديدة"(Ries, 2011)

في حين يرى **Patrick Fridenson** أن تكوين مؤسسة ناشئة ليس مسألة عمرها أو حجمها أو قطاع نشاطها، بل يجب توفر أربع شروط و هي كالآتي: (هشام، 2017)

- ✓ النمو المحتمل العالي للمؤسسة الناشئة؛
- ✓ استعمال تكنولوجيا جديدة؛
- ✓ تحتاج المؤسسة الناشئة إلى تمويل ضخم، والحصول على مختلف أشكال المساهمة؛
- ✓ أن تكون سوق جديدة و صعوبة تقدير خطرها.

2-3مراحل إنشاء مؤسسة ناشئة(Mohammed Djelti)

تمر كل مؤسسة ناشئة بعدة مراحل ويعتبر نموذج **Alfred Marshall**النموذج الأول الذي يصف المراحل المختلفة لإنشاء مؤسسة. ويوضح الشكل أدناه هذه الخطوات بشكل تفصيلي:

الشكل 1: دورة حياة مؤسسة ناشئة

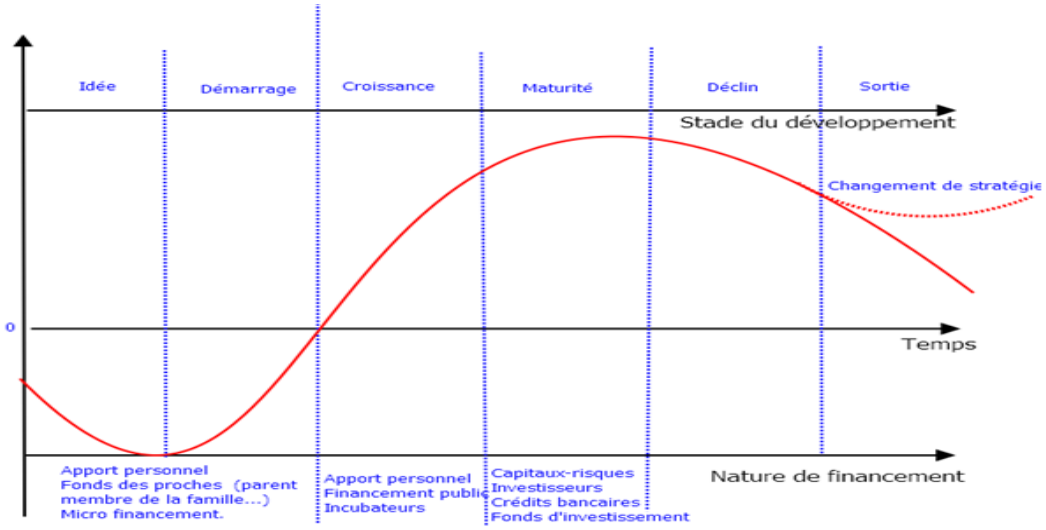

Source : Mohammed Djelti, Bouchama Chouam,Baghdad Kourbali, Etat des lieux des incubateurs en Algérie cas de l'incubateur de L'INTTIC d'Oran,P108

- ✓ **الإنشاء (IDEE)** : يعتمد بشكل عام على فكرة تلبي احتياجات المذيبات لشريحة عملاء جيدة الاستهداف. هذا هو سبب ولادة المؤسسة الناشئة.
- ✓ **البداية (DEMARRAGE)** : تتميز هذه المرحلة بوجود ثقب أسود لأن معدل الفشل مرتفع للغاية. بلغ معدل الفشل للمؤسسات الناشئة 70٪ في العامين الأولين و90٪ في السنوات الخمس الأولى. في هذه المرحلة تلجأ معظم المؤسسات الناشئة إلى التمويل الذاتي على أساس الأسهم، ومساعدة العائلة والأصدقاء وأحيانا على المستثمرين الأفراد مع غياب البنك في التمويل. ويكون رأس المال الأساسي (رأس المال الأولي) ضروري في هذه المرحلة الحرجة من بدء التشغيل.
- ✓ **النمو (CROISSANCE)**: في هذه المرحلة توسع المؤسسة الناشئة أنشطتها ومنتجاتها وخدماتها أفقيا ورأسيا لتحتل مكانة جيدة في السوق. تطمح المؤسسات الناشئة نحو التوسع الكبير ، حيث يقود الإبداع والابتكار التغيير الإيجابي في بيئة تنافسية. في هذه المرحلة لا تمتلك المؤسسات الناشئة القدرات المالية اللازمة على الرغم من حقيقة أن المخاطر هنا تتميز بمستوى

أقل. ولا يزال تمويل رأس المال هو الوسيلة المفضلة في مرحلة النمو على الرغم من استخدام التمويل التقليدي.

- ✓ **النضج (MATURITE)**: هناك مؤسسات ناشئة تجد نفسها في حالة تشبع بالسوق، حيث يجب عليها البحث عن حلول ممكنة لتعزيز الطلب من خلال اللجوء إلى التمايز والابتكار المتزايد في جميع الأنشطة. في هذه المرحلة، تميل المخاطر إلى الانخفاض وتتمتع المؤسسات الناشئة بالقدرة على الاقتراض من البنوك التقليدية. في هذه المرحلة يمثل تمويل المشاريع من خلال رأس المال الاستثماري جزءا مهما في التنمية المؤسسات الناشئة.
- ✓ **الانحدار(DECLIN)** : وهي مرحلة من مراحل الشيخوخة حيث تواجه المؤسسة العديد من القضايا، بما في ذلك مسألة المؤسسات العائلية ونقل الملكية وتوزيع الثروة.
- ✓ **إستراتيجية التغيير(SORTIE)**: هذه هي المرحلة الأكثر أهمية في حياة المؤسسة، من الضروري اعتماد إستراتيجية للحفاظ على بقاء المؤسسة الناشئة، ويجب أن تتم إعادة التشغيل، على سبيل المثال، من خلال تحسين نموذج المنتج بشكل كبير.

2-4مصادر تمويل المؤسسات الناشئة

هناك العديد من المصادر نوجزها فيما يلي

2-4-1 المستثمرين الملائكة(Hofstrand, 2022) Angel investors

المستثمرون الملائكيون هم أفراد ومؤسسات مهتمون بمساعدة المؤسسات الصغيرة على البقاء والنمو. لذلك فإن هدفهم قد يكون أكثر من مجرد التركيز على العائدات الاقتصادية، بل يتعدون إلى الربحية والأمان. يركز المستثمرون الملائكيون على التمويل في مرحلة مبكرة ومبالغ تمويل أصغر من أصحاب رأس المال الاستثماري.

2-4-2 رأس المال الاستثماري(Don, 2022) المخاطر Venture capital

يشير رأس المال الاستثماري إلى التمويل الذي يأتي من المؤسسات أو الأفراد العاملين في مجال الاستثمار في المؤسسات الصغيرة المملوكة للقطاع الخاص. وبالتالي توفر رأس المال للمؤسسات الناشئة في مقابل حصة ملكية المؤسسة.

عادة لا ترغب مؤسسات رأس المال الاستثماري في المشاركة في التمويل الأولي للأعمال التجارية، فهم يفضلون الاستثمار في المؤسسات التي تلقت استثمارات كبيرة في الأسهم من المؤسسين، وحققت أرباحًا بالفعل، و تتمتع بميزة تنافسية أو قيمة قوية.

يلعب رأس المال الاستثماري دورا مهما في نجاح مؤسسات محفظته. غالبا ما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم صعوبة في توفير الموارد اللازمة لتحقيق النجاح في السوق. لا يساعد رأس المال الاستثماري المؤسسات في الحصول على التمويل المطلوب فحسب، بل يوفر أيضا المعرفة والفهم والخبرة المطلوبة للتفوق في السوق.(Shah rukh shakeel, 2019)

2-4-3 التمويل الجماعي (Daniele Leone, 2018) **Crowdfunding**

هو ممارسة لجمع التبرعات للشركات الناشئة أو المبدعين الفرديين لتمويل مبادرة خاصة أو قضية اجتماعية أو شركة من خلال منصة على شبكة الإنترنت. لتوفير الموارد المالية إما في شكل تبرع أو مقابل شكل من أشكال المكافأة أو حقوق التصويت لدعم المبادرات لأغراض محددة، أهمها تحويل الفكرة إلى واقع.

2-4-4 التمويل الإسلامي: (حيرش، 2013) **Islamic finance**

يمكن للمؤسسة التمويل إما بالاعتماد على موارد المالية الخاصة، أي بالتمويل الذاتي، أو بالاعتماد على موارد غيرها.

- ✓ **التمويل الذاتي**: تكون المؤسسة قد انتهجت التمويل الذاتي وفق سياستها المالية أو إستراتيجيتها، ولا يطرح إشكال فيما يخص كيفية التمويل لأن التمويل الذاتي لا يمكن أن يكون ربويا.
- ✓ **القرض الحسن**: هو الاعتماد على موارد الغير للتمويل الموجه للعمليات الغير الإنتاجية أو الربحية، فهو وسيلة لحل المشاكل الطارئة.
- ✓ **التمويل عن طريق المصارف الإسلامية:** يعد البنك الإسلامي المصدر المناسب لتوفير رؤوس الأموال للمؤسسات الناشئة، وتغطية حاجاتها، إلى الموارد المالية بعيدا عن الربا والتعاملات التي لا تتماشى مع التعاليم الإسلامية.

2-4-5 الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة (مخطار، 2022)

في بداية شهر أكتوبر 2020 تم إطلاق صندوق دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، والذي يعمل على توفير الدعم المالي اللازم لإيجاد حلول مبتكرة في شتى الميادين، باعتبارها وسيلة إستراتيجية لترقية الاقتصاد الجزائري، يتميز عمل الصندوق بالمرونة وتحمل المخاطر، حيث يعتمد على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال، وليس على آليات التمويل التقليدية القائمة على القروض والفوائد البنكية التي لا تتماشى مع المخاطر التي تهدد المؤسسات الناشئة.

والشكل الآتي يبين لنا علاقة الربط بين دورة حياة المؤسسة الناشئة بدورة تمويلها:

الشكل 2: ربط دورة حياة المؤسسة الناشئة بدورة تمويلها

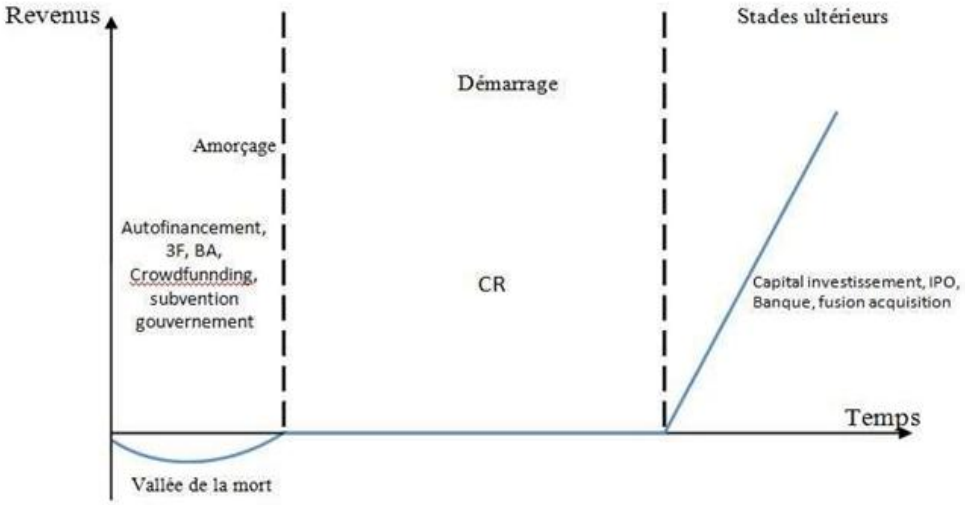

Source :Boumendil Maçyl (2022), Les Sources de Financement des Start-Up en Algérie, Etude Economique, vol 22, n 01, p580

من خلال الشكل، نلاحظ أن مصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الناشئة مثل البنك، ورأس المال الاستثماري وما إلى ذلك لا تتدخل إلا عندما تتلاشى حالة عدم اليقين المرتبطة بالمؤسسات الناشئة، أي عندما تتزامن المراحل اللاحقة مع توليد أول مؤسسة ناشئة. علاوة على ذلك في المراحل التأسيسية، حيث يجب إثبات مفهوم العمل وتطويره ومراحل البدء، حيث تكون المؤسسة الناشئة قادرة على بدء نشاطها، ولكنها ليست بعد في مرحلة التصنيع التجاري والمبيعات .

3. تجربة روسيا

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قامت روسيا بإنشاء حاضنات الأعمال باعتبارها البنية التحتية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤثرين الرئيسيين للنظم البيئية الإقليمية لريادة الأعمال. وقد احتلت روسيا المركز 43 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2016. وكان للابتكار وريادة الأعمال دور أكثر بروزا من حيث المساهمة في نمو الاقتصاد الروسي. وتحاول روسيا في الوقت الحاضر أن تصبح دولة مبتكرة، من خلال إنشاء مراكز ابتكار مختلفة مثل مركز سكولكوفو، ومحاولة منح الأفراد فرصة لتحقيق الأفكار المبتكرة في الحياة الواقعية في العديد من المجالات الأكثر جاذبية للمؤسسات الناشئة. بناءً على هذا النمو والتطور للمؤسسات الناشئة، يمكن أن يقدم مساهمة كبيرة في الابتكار في أي بلد في العالم.

1.3 الآليات المطبقة في تجربة روسيا

اعتمدت روسيا على العديد من الطرق والأساليب من أجل تشجيع وتدعيم المؤسسات الناشئة، نذكر منها:

1-1-3: حاضنة الأعمال(Tsaplin, 2017)

وفقا للجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال، يتم تعريف حاضنات الأعمال على أنها "عملية دعم الأعمال التي تعمل على تسريع التطوير الناجح للمؤسسات الناشئة من خلال تزويد رواد الأعمال بمجموعة من الموارد والخدمات المستهدفة".

تشير الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال إلى أن 87% من المؤسسات التي تخرجت من الحاضنات لا تزال تعمل في مجال الأعمال، وهو أمر مُرضٍ للغاية بالنظر إلى أن 9 من أصل 10 مؤسسات ناشئة عادة ما تفشل.

وقد اقترحت الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة (**NBIA**) مفهوما لحاضنات الأعمال و هو: "إن حضانة الأعمال هي عملية دعم للأعمال تعمل على تسريع التطوير الناجح للمؤسسات الناشئة من خلال تزويد رواد الأعمال بمجموعة من الموارد والخدمات المستهدفة."، يتم تطوير هذه الخدمات عادة من قبل إدارة الحاضنة وتشمل توفير التوجيه الإداري والمساعدة الفنية والاستشارات المصممة خصيصا للمؤسسات الناشئة.

ركزت الأبحاث السابقة في المقام الأول على تحديد المعايير المناسبة التي يمكن قياسها بسهولة لكل حاضنة أعمال مثل الوظائف التي تم إنشاؤها، إيرادات المستأجرين، عدد طلبات براءات الاختراع لكل مؤسسة وعدد المؤسسات المتوقفة مقارنة بين مختلف المؤسسات، ولعل مجموعة المعايير الأكثر شمولاً هي التي قدمها **Smilor** في 1987، تتضمن عشرة عوامل أساسية للإدارة الفعالة لنظام الحاضنة:

جدول 1: المعايير العشر لسميلور 1987

الخبرة التجارية في الموقع	الوصول إلى التمويل والرسملة	الدعم المالي العيني
تصور النجاح	عملية اختيار المستأجرين	التعليم الريادي
دعم المجتمع و الارتباط بالجامعة هي تلك التي تهم مجتمع الأعمال بشكل عام	شبكة ريادة الأعمال	معالم البرنامج المختصرة مع سياسات وإجراءات واضحة هي عوامل مرتبطة للحاضنة نفسها

Source: Tsaplin, E. P.(2017), International strategies of business incubation:the USA, Germany and Russia. International Journal of Innovation, 5(1), P:35

إضافة إلى ذلك قائمة معايير اختيار المؤسسة المستأجرة والتي تشمل القدرة على خلق فرص العمل ودفع نفقات التشغيل، وتقديم خطة عمل مكتوبة والحصول على فرصة فريدة، وأن تكون مؤسسة ناشئة، وأن تكون مملوكة محليا، ولديها إمكانات النمو السريع. وتكون لها علاقة بالتكنولوجيا العالية.

ويرى **Peters** أن خدمات حاضنات الأعمال لا تتكون فقط من البنية التحتية،التدريب، والتواصل الذي توفره حاضنات الأعمال. وتؤثر هذه العوامل الثلاثة على معدل تخرج المؤسسات الناشئة في حاضنات الأعمال . وحدد **Smilor,Gill** أربع فوائد تجارية رئيسية للمؤسسات الناشئة التي تعيش في الحاضنة(Slesarev, 2022) :

- ✓ زيادة الثقة لأصحاب المشاريع؛
- ✓ تقليل منحنى التعلم؛
- ✓ خلق حل أسرع للمشكلات؛
- ✓ الوصول إلى شبكة الأعمال.

والشكل التالي يوضح العوامل المؤثرة على معدلات تخرج المستأجرين في مراكز الحضانة، فيجب توفير العوامل الثلاثة الأساسية وهي بنية تحتية، التدريب، والشبكات من أجل تحديد العدد المبرمج للخريجين من حاضنة الأعمال على هيئة المؤسسات الناشئة.

الشكل 3: نموذج علائقي يشرح العوامل المؤثرة على معدلات تخرج المستأجرين في مراكز الحضانة.

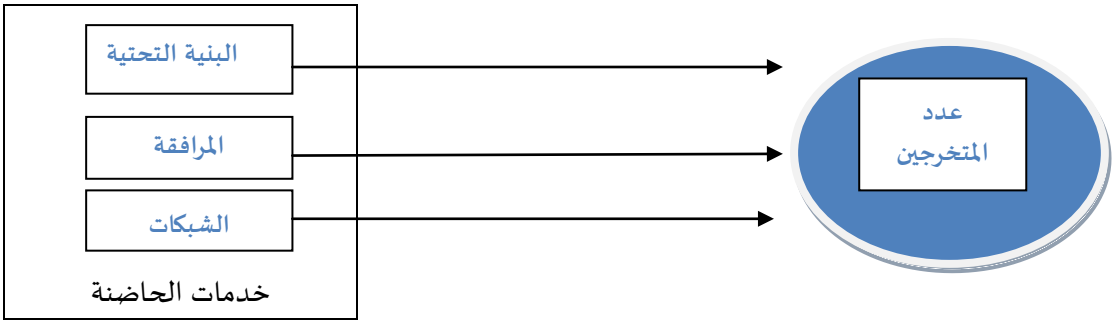

Source : Maria Kiseleva, Business incubator as a support measure for start-ups in Russia and Sweden, Master Thesis in Business Administration, Jönköping Moscow, University International Business School, (May 2017),p10

2-1-3 تطور حاضنات الأعمال في روسيا(Tsaplin & Pozdeeva, 2017)

يعود تاريخ حضانة الأعمال في روسيا إلى ما يزيد عن عشرين عاما. وكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، بدأت الحاضنات في الظهور خلال الأزمة عندما حدثت تغييرات مؤسسية نشطة. توجد أولى حاضنات الأعمال على شكل مراكز الابتكار والتكنولوجيا **(Innovation and technology centers)** (**ITC**) في روسيا منذ عام 1996 بالتعاون الوثيق مع الجامعات. وكان تركيزهم الرئيسي

ينصب على تطوير التكنولوجيا وليس على التسويق. وفي الوقت الحالي، يوجد أكثر من 150 حاضنة أعمال في روسيا، 58% منها مملوكة للدولة، 32% مملوكة للبلديات، 9% فقط مملوكة للقطاع الخاص. يختلف تكوين المؤسسات المحتضنة من منطقة إلى أخرى، ولكن في المتوسط، معظم المقيمين هم مؤسسات تصنيع، 46% من المؤسسات المحتضنة هي مؤسسات بحث وتطوير، ونحو60% يقدمون خدمات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات.

تلجأ المؤسسات الروسية الناشئة إلى الانضمام إلى الحاضنات للاستعانة بخدمات الاستشارة والتوجيه، والوصول إلى مساحة العمل (المكاتب)، وتساعد هياكل السلطة الإقليمية مثل هذه الحاضنات على بناء روابط مع المنظمات العلمية والجامعات، والمساعدة في العثور على مستثمرين. ودمجها في نظام الابتكار الوطني الروسي.

بذلت الحكومة الروسية جهودا كبيرة لدعم حاضنات الأعمال، من خلال برامج تطوير حاضنات الأعمال، تجدر الإشارة إلى أن زيادة مستويات التمويل لهذه البرامج من الميزانية الفيدرالية يعتمد على اكتمال المهام التالية:

- ✓ توسيع نطاق التمويل لهذه البرامج من الميزانية الفيدرالية. أنواع وأشكال الدعم التي تهدف في المقام الأول إلى ضمان بداية سهلة للأعمال ومزيد من النمو المستقر في كل من الأسواق المحلية والعالمية؛
- ✓ تحسين كفاءة برامج الدعم المستمرة من خلال تحديد ومراقبة تحقيق المؤشرات المستهدفة، النوعية والكمية. وفي الوقت نفسه، إعطاء الأولوية في تلقي الدعم من الحكومة للمجموعات المستهدفة من رجال الأعمال المبتدئين، والمؤسسات ذات النمو المرتفع، والمؤسسات المبتكرة والموجهة نحو التصدير؛
- ✓ علاوة على ذلك، لتسهيل العملية تم إنشاء شبكة من منظمات الدعم في روسيا على مدى السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك لجنة الدولة لدعم وتطوير الأعمال الصغيرة، غرف التجارة، المؤسسات الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مراكز التطوير والتدريب على الأعمال (**Morozov project**) وغيرها.

في كل عام تجمع الحاضنة حوالي 40-45 مشروعا. لمدة عام ونصف، تم إطلاق ست مؤسسات ناشئة، ثلاث منها حققت أرباحا على غرار وكالة الإعلانات الطلابية **Milkshake**، ومؤسسات **LemonTree** (إنتاج الملحقات للأجهزة المحمولة) و**BinConnect** (تطوير الخدمات السحابية وأنظمة إدارة علاقات العملاء).

3-1-3 تمويل المؤسسات الناشئة(M.A. Slesarev, 2022)

تسعى العديد من المؤسسات الناشئة للحصول على القروض الشخصية والمنح الحكومية لتمويل المراحل الأولى من تطورها. تحاول بعض الحاضنات توفير الوصول إلى "الشخص المناسب"، الأفراد، المؤسسات والوكالات التي تقدم القروض والمنح. وبصرف النظر عن آليات التمويل التقليدية مثل البنوك، هناك أيضا مصادر أخرى مثل البرنامج الفيدرالي لأبحاث الابتكار في مجال الأعمال الصغيرة والأفراد الرئيسيين أو "المستثمرين الملائكة" في المجتمع.

إن السبب الأساسي لتخرج المؤسسات الناشئة من حاضنات الأعمال الروسية هو تحقيق الحد الأقصى لفترة البقاء في البرنامج لدولة روسيا، التي توفر 94% من مؤسسات الأعمال في روسيا مساحة عمل لعملائها. حيث يبلغ متوسط المساحة المربعة لمنشآت الأعمال 3,156 مترا مربعا، أي أكثر بنسبة 23% من نفس المؤشر في عام 2016 حيث كان 2,572 مترا مربعا.

تتمتع الحاضنات الأعمال بميزانية سنوية أصغر من المتوسط العالمي ما يقرب من 9 ملايين روبل، وهو أعلى بنسبة 80٪ مما كانت عليه في عام 2016. إن حصة تمويل الميزانية المستهدفة في دخل حاضنات الأعمال لم تنخفض فحسب، بل على العكس من ذلك، نمت تدريجيا، ويأتي دخل الإيجار في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث يمثل 28.3% من الميزانية.

أصبحت السلطات المحلية على نحو متزايد المصدر الرئيسي للتمويل (42.4% من حاضنات الأعمال مقابل 30% في عام 2016) والجامعات (21.2% مقابل 27%) بشكل أقل. وتتلقى12% من المؤسسات الاستثمارية تمويلا من منظمات تجارية وغير ربحية ومستثمرين من القطاع الخاص، وتعمل 3% منها دون دعم مالي خارجي.

يتم إنفاق 23.6% فقط من الأموال على البنية التحتية. و يمكن القول أن بين عامي 2016 و2020، تضاعفت ميزانيات حاضنات الأعمال الروسية تقريبا، في حين زاد اعتمادها على التمويل الحكومي المستهدف.و الجدول الآتي يجمل لنا ما سبق ذكره :

ال

جدول2: الصورة المتوسطة لحاضنة الأعمال الروسية و العالمية للفترة الممتدة (2016-2020)

المعلمات	روسيا (2020)	روسيا (2016)	العالم
المساحة الكلية	3156	2572	3700
الموظفين والأفراد	19	15	12
المتوسط السنوي لعدد السكان	34	18	35
متوسط عدد المستأجرين السنوي	4	4	3
متوسط مدة تقديم الخدمات للمقيمين بالأشهر	19.3	24	33
متوسط عدد الموظفين لكل مقيم	15	/	5-4
متوسط إشغال المساحة من قبل السكان	%79.9	%.73	%.80
متوسط الميزانية السنوية	9د/روبل	5د/روبل	300 .000-600.000 دولار
المصدر الرئيسي للدخل	تمويل الميزانية (41 .4%)	تمويل الميزانية (40 .1%)	مدفوعات الإيجار للعملاء(59%)
بند النفقات الرئيسي	مرتب(48%)	مرتب(52%)	تكاليف البنية التحتية(38%)

Source : M.A.Slesarev (2022), Business Incubators in Russia, Bulletin of MGIMO University, p 118

والشكل البياني التالي يبين لنا حجم التمويل وعدد الصفقات للمؤسسات الناشئة لروسيا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2020 و 2022، ففي سنة 2020 كانت عدد الصفقات 154 مقابل 136 في سنة 2021 مع التزايد حجم التمويل، إلا أن تناقص عدد الصفقات في 2022 مع تناقص حجم التمويل، وهذا راجع للحرب الأوكرانية والعقوبات المفروضة على روسيا بسبب قيامها بالحرب على أوكرانيا.

الشكل 4 : التمويل وعدد الصفقات للمؤسسات الناشئة لدولة روسيا للفترة 2020-2022

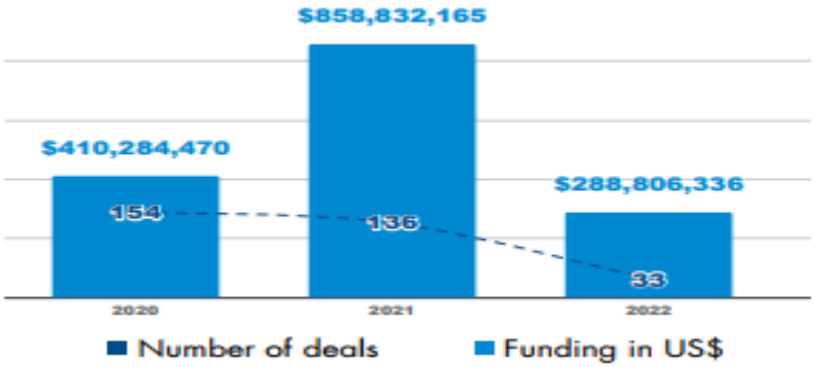

Source: startup blink, global startup ecosystem index 2023

4-1-3 مشروع ذكاء الأعمال

يتألف مشروع ذكاء الأعمال النموذجي من 35 مقيما و3 إلى 4 مستأجرين رئيسيين، في حين يصل إجمالي التدفق السنوي للمؤسسات إلى 141 مؤسسة. ويتوصل رواد الأعمال في المؤسسات الناشئة إلى ما متوسطه 72 خطة عمل وبراءتي اختراع كل عام، يستغرق الأمر في المتوسط 30 شهرا لمؤسسة مقيمة

لإكمال برنامج الحضانة الخاص بها، وتغادر الغالبية العظمى منها بسبب الحاجة إلى التوسع وإيجاد مساحة أكبر أو لأنها تحقق التعادل، وهو عادة معيار لإنهاء مشروع البرنامج.

يبلغ متوسط تكاليف التشغيل السنوية لحاضنة الأعمال 518000 دولار أمريكي، ويذهب معظم هذا المبلغ إلى صيانة البنية التحتية ورواتب الموظفين. وعلى الرغم من وجود شروط مواتية في اتفاقيات الإيجار، إلا أن حوالي 60% من إيرادات الحاضنات تأتي من تأجير مرافقها لعملائها. يغطي الدعم العام ما يقرب من 15% من نفقات الأعمال التجارية على مستوى العالم، على الرغم من أن هذا قد يختلف بشكل كبير في مواقع مختلفة، ويمكن أن يصل إلى 40% في الحالات القصوى للحصول على تفاصيل أكثر تفصيلا لنفقات وأرباح الحاضنة.

3-1-5 حاضنة أعمال Plekhanov في روسيا

تعد حاضنة بليخانوف للأعمال من بين أفضل خمس حاضنات أعمال في روسيا، وفقا لمجلة فوربس روسيا 2015. تم افتتاح حاضنة بليخانوف للأعمال في يونيو 2009 من قبل الموظفين والمدرسين في كلية الإدارة، والتي حظيت فكرتها بدعم رئيس جامعة بليخانوف فيكتور جريشين. الميزة الرئيسية للحاضنة هي التعاون الوثيق مع المستثمرين من القطاع الخاص والمؤسسات، المجمعات التكنولوجية وكذلك مع حاضنات الجامعات التقنية الفيزيائية، ومع الفرق الشابة من المشاريع التجارية النامية في حاضنة أعمال بليخانوف، أصبحت الآن مؤسسات ناجحة وواعدة تجاريا. يعد تنظيم عمل حاضنة الأعمال وفعاليتها أحد أفضل الأمثلة على عمل مثل هذه الهياكل في روسيا. أما مجالات نشاط حاضنة أعمال Plekhanov فتتمثل فيما يلي:

- ✓ التقييم التجريبي واختيار مشاريع الطلاب الواعدة لوضعها؛
- ✓ تزويد المشاركين في حاضنة الأعمال بخدمات استشارية وتنظيمية ومعلوماتية معقدة ضرورية لنجاح أنشطة ريادة الأعمال؛
- ✓ تنظيم التدريب المستمر والتدريب المتقدم للمشاركين في حاضنة الأعمال في مجال النظرية والتطبيق في إدارة الأعمال؛
- ✓ الدعم المنهجي لعمل حاضنة الأعمال؛
- ✓ دعم الموارد لعمل حاضنة الأعمال؛
- ✓ المساعدة في مرور الطلاب في الممارسات الصناعية والتدريب الداخلي، بما في ذلك في الخارج؛
- ✓ استقطاب التمويل من مختلف المصادر لتطوير البنية التحتية لحاضنة الأعمال .

3-1-6: مركز سكولكوفو(Skolkovo) (Stepanova, 2021)

يعرف مركز سكولكوفو المؤسسات الناشئة: "على أنها مشاركين في المشروع يقومون بأنشطة البحث والتطوير، والذين سيتم تسويق نتائجهم تجاريا في موعد لا يتجاوز 5 سنوات بعد منح حالة أو

صفة المشارك". وفقا للقانون الاتحادي رقم FZ-244 الصادر في 28 سبتمبر 2010، ويجب أن يكون المشاركون في المشروع بغرض ممارسة أنشطة البحث العلمي فقط.

مركز سكولكوفو للابتكار هو منطقة أعمال أنشأتها ودعمتها الحكومة الروسية وتديرها مؤسسة سكولكوفو غير الربحية. يتكون المركز من المؤسسات الناشئة والمؤسسات التي تعمل على تطوير تقنيات مبتكرة بالإضافة إلى معهد سكولكوفو للتكنولوجيا ومدينة سكولكوفو. وتقدم مؤسسة سكولكوفو للمؤسسات الناشئة عددا من الخدمات بما في ذلك المنح والخبرات، وخدمات التسريع، والتطوير والمحاسبة الإقليمية والدولية، والتوظيف والخدمات القانونية.

يمكن للمؤسسات الناشئة المشاركة في **Skolkovo** استخدام هذه الخدمات بشروط تفضيلية. يخضع سكان سكولكوفو للمزايا الضريبية وسداد الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة (VAT) على السلع المخصصة للأنشطة البحثية. لكي تصبح مقيما في سكولكوفو، تقدم المؤسسة الناشئة طلبا يتم اختباره من قبل خبراء في مجال البحث و الابتكار وفرص التسويق والمتطلبات الأخرى التي وضعتها مؤسسة سكولكوفو. يتم عرض قائمة المؤسسات الناشئة في **Skolkovo** على موقع **Skolkovo** الإلكتروني. ثم جمع البيانات المتعلقة بالملكية والخصائص الإدارية والمالية للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الأم يدويا من نظام سبارك4، الذي أنشأته "إنترفاكس"،

وفي 30 جوان 2018، كان هناك 435 مؤسسة ناشئة على موقع سكولكوفو في مجموعتي الفضاء والنووية، ويجب أن تكون كل مؤسسة ناشئة في **Skolkovo** مقيمة في إحدى المجموعات: تكنولوجيا المعلومات أو الطاقة أو الطب الحيوي أو الطاقة النووية أو الفضاء اعتبارا من تاريخ 31 ديسمبر 2017.

في نهاية عام 2017، كان هناك 416 مؤسسة ناشئة،207 منها في المجموعة الفضائية و209 في المجموعة النووية. معظم المؤسسات مسجلة في سكولكوفو أو موسكو أو منطقة موسكو أو سانت بطرسبرغ، وهي المراكز الروسية التقليدية للأنشطة العلمية والمالية. تعد منطقتا نيجني نوفغورود ونوفوسيبيرسك أيضا من المواقع الشهيرة لتأسيس المؤسسات الناشئة. ويمكن تفسير هذا من خلال وجود جامعات روسية رفيعة المستوى ومجموعات علمية وبحثية خاصة مثل: أكاديمغورودوك في منطقة نوفوسيبيرسك، وساروف في منطقة نيجني نوفغورود . والجدول التالي يبين موقع وسنة تأسيس المؤسسات الناشئة خلال الفترة الممتدة بين 2011 و 2017:

جدول 3: موقع وسنة تأسيس المؤسسات الناشئة للفترة 2011-2017

موقع المشارك	عدد المؤسسات	السنة
(Skolkovo)	155	2015
(Moscow)	121	2012
(Moscow region)	27	2016
(Saint petersburg)	25	2011
(Nizhny novgorod region)	12	2017
(Novosibirsk region)	11	2014
Other	66	other

إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع:

Source : A.N. Stepanova (2021), Startups in Russia:Ownershipand performance, Journal of the New Economic Association, No.4, p77

تحتل العاصمة موسكو المرتبة الأولى في روسيا، حيث احتلت المرتبة الثلاثين على مستوى العالم، وهذا بعد تراجعها بمكان واحد وتغلب عليها جاكرتا. وتدعم موسكو موقعها القيادي في أوروبا الشرقية، ومع ذلك انخفض إجمالي الفجوة في الدرجات مع النظام الإيكولوجي في المرتبة الثانية من 143 بالمئة في 2022 إلى 94 بالمئة في 2023. احتلت موسكو المرتبة السادسة في أوروبا، متفوقة على مدن ميونخ وبرشلونة وهيلسنكي. وموسكو هي المدينة الروسية الوحيدة في أفضل 200 مدينة في العالم، وهذا يبين مكانة المؤسسات الناشئة الروسية.

4.واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول المتأخرة في انطلاق المؤسسات الناشئة، ورغم جهود السلطات العليا والمبادرات في إنشاء هاته المؤسسات، والتي قدرت بـ 2000 مؤسسة ناشئة تنشط حاليا في الجزائر وهذا حسب معطيات الوزارة، إلا أنه ما يلاحظ في الواقع، أغلب هذه المؤسسات تنشط في مجال التسويق الإلكتروني، و منها مؤسس يسير، واد كنيس.

رغم تعدد المصادر التي يمكن للمؤسسات الناشئة الحصول على التمويل من خلالها، إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة ومحدودة، حيث واقع المؤسسات الناشئة يعاني من مشاكل تمويلية تعيق تطورها خاصة في الدول النامية وفي الجزائر بصفة خاصة.

ويمكن توضيح صعوبات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كما يلي: (بودالي، 2022)

4-1 معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الناشئة

تواجه المؤسسات الناشئة العديد من الصعوبات والمعوقات عند رغبته في الحصول على تمويل لمشاريعها من البنوك، و تتمثل هذه المشاكل في:

- ✓ عزوف البنوك عن إقراض المؤسسات الناشئة لارتفاع درجة المخاطر الاستثمار وعدم توفر الضمانات الكافية لهذه المؤسسات؛
- ✓ المبالغة في المطالبة بالضمانات مقابل التمويل البنكي الممنوح؛
- ✓ محدودية حجم ونوع التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة؛
- ✓ المعايير الانتقائية المشددة التي تفرضها البنوك على أصحاب المؤسسات الناشئة؛
- ✓ طول المدة المحددة لدراسة الملفات ومعالجتها، بعد إيداعها على مستوى البنوك؛
- ✓ مشكلة تكاليف التمويل البنكي والمتمثلة في الفوائد المسبقة وتكاليف أخرى؛
- ✓ مشكلة انتشار ثقافة المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال في الجزائر.

2.4 ضعف القدرة على التمويل الذاتي

إن مشكلة نقص الموارد الذاتية من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الناشئة، وذلك بسبب محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بالاحتياجات التمويلية للمؤسسة، وتظهر بشكل واضح من خلال انخفاض معدلات الأرباح مقارنة مع المؤسسات الأخر في السوق.

3.4 نقص حاضنات الأعمال

لقد تم تسجيل نقص كبير في عدد الحاضنات ومسرعات أو هياكل الدعم في الجزائر، مقارنة بالدول العربية أو النامية، فإلى غاية 2022 تم تأسيس 18 حاضنة أعمال في الجزائر، متخصصة في احتضان و تسريع نمو المؤسسات الناشئة في الجزائر.

أظهرت الدراسات الحديثة أن رواد الأعمال الذين بدأوا أعمالهم في حاضنات الأعمال حققوا معدل نجاح أعلى، في المتوسط، من منافسيهم الذين بدأوا العمل بمفردهم.

4.4 غياب المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الناشئة

يعتبر غياب المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والناشئة من المشاكل التي تعيق نموها وتزيد من حدة مشكلة التمويل، وحتى في حالة وجودها خاصة بالنسيبة للدول النامية فإنها عادة ما تكون ذات قدرات مالية محدودة، وتضع شروط صعبة لدعم وتمويل المؤسسات ذات الأحجام الصغيرة.

5. مشاكل المؤسسات الناشئة في الجزائر

- ✓ يعد بدء مشروع تجاري خاص وإطلاقه حلما للعديد من الأشخاص، ولكن يمكن أن تحدث الكثير من المشكلات أثناء بدء مشروع تجاري جديد، ولهذا السبب يتم حساب قدر كبير من حالات الفشل بين المؤسسات الناشئة. تكمن المشكلة الرئيسية للفشل في أن رواد الأعمال الشباب ليس لديهم ما يكفي من الموارد والخبرة في المراحل الأولى من عملية ريادة الأعمال في

المؤسسات الناشئة، وهو ما يسمى مسؤولية الحداثة، والتي تعني أن المؤسسات الجديدة تواجه مخاطر مثل الدور غير الواضح للموظف، الشرعية، التنسيق الداخلي والقدرة التنافسية،

- ✓ عدم كفاية الموارد المالية، ويرجع ذلك جزئياً إلى غياب الدعم المالي القوي من الدائنين للمؤسسات الصغيرة.
- ✓ عدم قدرة المؤسسات الصغيرة على توظيف نفس القوى العاملة الماهرة التي تستطيع المؤسسات الكبيرة توظيفها، حيث أن المؤسسات الكبيرة قادرة على منح المزيد من الفرص للموظفين مثل التوظيف على المدى الطويل والإنجازات المهنية والنمو الوظيفي؛
- ✓ الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة في سداد المدفوعات بأعلى سعر فائدة ومعالجة النفقات الإدارية المتعلقة بالامتثال للوائح الحكومية؛
- ✓ ليس من السهل العثور على رأس المال المادي للمؤسسات الناشئة، كما أنه مكلف بالنسبة لها عند هذا المستوى من التطور. أن رأس المال المادي يتكون من التكنولوجيا الطبيعية المستخدمة في المؤسسة، ومصنع المؤسسة ومعداتها، والموقع والوصول إلى المواد الخام؛
- ✓ يشمل رأس المال المالي جميع الأموال اللازمة لبدء أعمال تجارية جديدة، وبالنسبة للمؤسسات الناشئة، فهي تحتاج دائمًا إلى مبلغ كبير من المال لإجراء عمليات البحث والتطوير المكلفة في المراحل المبكرة، يتعين على المؤسسات الناشئة أن تثبت أن فكرتها تحقق ربحا بعد ذلك للحصول على رأس المال اللازم من المستثمرين. وذلك لأن المستثمرين يعتقدون أن المؤسسات الناشئة لديها مستوى عال من المخاطر بسبب حداثة التكنولوجيا وتعقيدها؛
- ✓ فيما يتعلق بالمؤسسات الناشئة يقترح الباحثون وتثبت دراستهم أن الشرعية التي ترتبط بنقص الدعم المؤسسي والاتصال بالموارد الخارجية "مثل التمويل والموظفين والإمدادات وطلب العملاء والموافقات الحكومية" يمكن أن تكون التهديد الرئيسي لجميع التهديدات المحتملة.

6. آفاق المؤسسات الناشئة الجزائر(Hafsa Drouiche, 2022)

من أجل البدء في أسرع وقت ممكن في إحداث تحول واضح في إدارة الاقتصاد الكلي، فإن الأمر يتطلب نموذجا آخر للنمو. ومن الضروري أن تعتمد الجزائر على نموذج آخر للنمو الاقتصادي غير المحروقات، بما في ذلك المؤسسات الناشئة، بسبب انكماش قطاع المحروقات. وفي الواقع، فإن الترويج للمؤسسات الناشئة يمكن أن يمثل وسيلة لتحرير البلاد من اعتمادها على النفط والغاز. اعتماد دام طويلا، خاصة وأن الوقود الأحفوري لم يعد يشكل ضمانا لمستقبل البلاد. لذا، فإن تحرير أنفسنا من الهيدروكربونات لم يعد خيارا، بل واجبا، علاوة على ذلك، فإن جميع البلدان المتقدمة جزء من تحول الطاقة.

إن دافع الجزائر لجعل المؤسسات الناشئة أداة مهمة لتطوير الابتكار والاقتصاد الرقمي وتحسين الخدمات المقدمة للسكان هو خطوة إلى الأمام، ومن بين أمور أخرى، سياسة صناعية جديدة تقوم على تنشيط القطاع العام بعد إصلاحه وإشراك القطاع الخاص من خلال شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة. وبالتالي فإن الأخيرة جزء لا يتجزأ من معادلة حل تحديات الوطن الجزائري. وللقيام بذلك، فإن الحكومة ملزمة بالنظر في سياسة إنشاء نظام بيئي مناسب يدعم نمو المؤسسات الناشئة في سياق إنشائها وتطويرها وتوسعها. ويفترض أن الحاضنات يمكن أن تكون مفيدة في توفير رأس المال للمؤسسات الناشئة مقابل الأسهم، أو يمكنها المساعدة بشكل غير مباشر، في طريقة العثور على استثمارات خارجية من خلال ربط المؤسسات الناشئة بمصادر التمويل الخارجية.

7 خاتمة

إن دعم المؤسسات الناشئة ضروريا لنموها وتطورها، وأحد طرق دعمها هو الجانب التمويلي في الفترة الزمنية الأولى لإنشاء المؤسسة. واحتضانها في مناخ الأعمال جيد بما يكفي للمؤسسات الناشئة لبدء أعمالها، مناخ مريح يسمح بالعثور على مصادر تمويل كافية للغاية مناسبة لاحتياجات وأهداف المؤسسات الناشئة.

إن بلادنا الجزائر تعاني من مناخ ريادة الأعمال ضعيف في المعرفة الريادية والمالية لدى مؤسسي المشاريع، وبالتالي يمكن أن تستفيد الجزائر من تجربة روسيا في :

- ✓ إنشاء برامج تطوير ودعم حاضنات أعمال، وتخصيص حصص مالية من طرف السلطات العليا من أجل دعم المشاريع الإبتكارية ؛
- ✓ استقطاب التمويل من مختلف المصادر لتطوير البنية التحتية لحاضنات الأعمال التي تمول المؤسسات الناشئة؛
- ✓ توفير البنية التحتية لإنجاح المشاريع، مراقبة ومتابعة مشاريع المؤسسات الناشئة؛
- ✓ تقديم القروض والمنح الحكومية لتمويل المراحل الأولى من تطور المؤسسات الناشئة؛
- ✓ إنشاء مراكز ابتكار وتشجيع الاختراع في مجالات تكنولوجيا المعلومات، الطب الحيوي، الطاقة، الطاقة النووية، الفضاء؛
- ✓ تكوين مجمعات تكنولوجية ترافق المؤسسات الناشئة.

7-1اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: توجد العديد من المصادر المالية لتمويل المؤسسات الناشئة، خاصة صندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الذي لم يظهر دوره وأثره على المؤسسات الناشئة لحد الآن.

الفرضية الثانية: توجد العديد من المشاكل المتعلقة بالمؤسسات الناشئة خاصة الجانب المالي الذي يعرقل عملية انطلاق المشاريع الإبتكارية، وواجب على الدولة الجزائرية البحث عن الحلول من أجل مساعدة ودعم الطبقة الشبانية الخلاقة في تحقيق مشاريعهم وهذا يؤدي إلى تطوير التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل و القضاء على البطالة.

الفرضية الثالثة: نعم يمكن لتجربة روسيا أن تساهم في حل مشاكل تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، وهذا من خلال تتبع الإجراءات والآليات التي طبقتها الحكومة الروسية من الدعم المالي والإداري والتشريعي لنجاح المؤسسات الناشئة.

8.قائمة المراجع

Daniele Leone, F. S. (2018). Post-campaign operational problems hindering promised rewards in crowdfunding projects. *Journal of Innovation Economics & Management*(26), 173-176.

dfgf. (fgf). *gdf.* fdg: dfg.

Don, H. (2022, March). Types and Sources of Financing for start-up Businesses. *Iowa State University*, p2.

guide. (2023). *Definition de startup.*

Hafsa Drouiche, L. M. (2022, Juillet). Le financement des Start-up en Algérie entre la réalité et les attentes. *Revue Algérienne du Droit des Affaires, Volume03* (N°01), P6.

Hofstrand, D. (2022, March). Types and Sources of Financing for start-up Businesses. *Iowa State University*, p2.

M.A. Slesarev. (2022). Business Incubators in Russia. *Bulletin of MGIMO University*.

Mohammed Djelti, B. C. (s.d.). Etat des lieux des incubateurs en Algérie cas de l'incubateur de L'INTTIC d'Oran. 108.

Ries, E. (2011). The lean startup. p37.

Shah rukh shakeel, O. j. (2019). The Role of Venture Capital in the Commercialization of Cleantech Companies. *management, 14*, p325.

Slesarev, M. (2022). Business Incubators in Russia. *Bulletin of MGIMO University*, 102–129.

Stepanova, A. (2021). Startups in Russia:Ownership and performance. *Journal of the New Economic Association, 4*(52), p67-P73.

Tsaplin, E. P. (2017). International strategies of business incubation:the USA, Germany and Russia. *International Journal of Innovation,, 5*(1).

Tsaplin, E., & Pozdeeva, Y. (2017). International strategies of business incubation:the USA, Germany and Russia. *International Journal of Innovation, 5* (1).

أحمد ,م .(s.d.) .*السنارة* .الجزائر :مكتبة عكاشة للنشر و التوزيع.

بروال جهاد خلوط هشام. (2017). التعليم المقاولاتي و حتمية الإبتكار في المؤسسات الناشئة. *مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، 03.*

بودالي مخطار. (2022). *تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة و الناشئة في الجزائر* (المجلد الطبعة الأولى). قسنطينة، الجزائر: ألفا للوثائق نشر و التوزيع.

عيسى حيرش. (2013). *المؤسسة الإقتصادية الإسلامية و تمويلها*. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع.

مخطار بودالي. (جانفي, 2022). *تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة و الناشئة في الجزائر* (المجلد الطبعة الأولى). قسنطينة، الجزائر: ألفا للوثائق نشر و التوزيع.

مير أحمد. (بلا تاريخ). *السنارة*. الجزائر: مكتبة عكاشة للنشر و التوزيع.

نموذج التحليل (هيكل - سلوك - أداء) في اختيار إستراتيجية المنافسة داخل القطاع الصناعي- دراسة تحليلية لمجمع صيدال لصناعة الدواء

The(Structure-Conduct-Performance) Model in Competitive Strategy Selection within the Pharmaceutical Industry: A Case Study of the Saidal Pharmaceutical Complex

بوشمال عبدالرحمان[1*]،

[1] جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، younesdhaennoun@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/10/12 تاريخ القبول: 2024/11/12 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى التعرف على نوع الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة صيدال في ظل تحليل الصناعة باستخدام نموذج هيكل سلوك أداء حيث تم التعرف على تركز هيكل الصناعة الدوائية و معرفة درجة التكامل العمودي لدى المجمع الدوائي صيدال و تمييز المنتجات و عوائق الدخول للصناعة وصولا إلى إستراتيجية ملائمة

و كشفت الدراسة أن سوق الصناعة الدوائية يتسم بالمنافسة الاحتكارية وأن الاستراتيجيات المتبعة هي استراتيجية قيادة التكلفة والتحالف الإستراتيجي.

الكلمات المفتاحية:ك. نموذج SCP؛ هيكل الصناعة؛السلوك الاستراتيجي؛ الصناعة الدوائية الجزائرية.

تصنيف JEL:L11، L10 ، I11

Abstract:

This research paper aims to identify the competitive strategy adopted by Saidal Pharmaceutical Company through a structural analysis of the industry using the Structure-Conduct-Performance (SCP) model. The study delves into the concentrated nature of the pharmaceutical industry, the degree of vertical integration within Saidal, product differentiation, and barriers to entry. Ultimately, the research seeks to determine the most suitable strategy for the company.

Findings reveal that the pharmaceutical market is characterized by monopolistic competition. Saidal's competitive strategy is identified as a combination of cost leadership and strategic alliances.

Keywords: *Structure-conduct-performance model (SCP model) ,Industry Structure , Performance , Strategic behavior, Algerian Pharmaceutical Industry*

Jel Classification Codes: L11,L10,I10

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

الهدف الأساسي لأي منظمة في الصناعة هو الوصول إلى الأهداف المسطرة وبغية تحقيق ذلك لزم علها فهم وتحليل طبيعة البيئة الصناعية التي تعمل فيها وتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها ومن ثم تحديد الإستراتيجية التنافسية التى تتوافق مع الأهداف المرجوة. كما يتطلب استمرارية المنظمة في المستقبل أحداث تغير جوهري وتحديد الصورة المستقبلية للمنظمة بإتباع مجموعة من القرارات المستقبلية لتحديد تميزها في المستقبل والتي تساعدها في رسم مستقبلها وتختلف هده القرارات بطبيعة الأهداف والرسالة الخاصة بالمنظمة.

نتيجة لإزالة العوائق أمام الاستثمار في الصناعة الدوائية و اشتداد حدة المنافسة لزم على المجمع صيدال البحث عن مصادر التميز والسيطرة على الحصة السوقية ومن بين التحليلات نجد تحليل منهج هيكل –سلوك-أداء بغية الوصول إلى الاستراتيجيات التنافسية للمجمع الدوائي. ونتيجة التغير الحادث في البيئة التنافسية ظهرت و تنامت اهتمامات عدة ،كلها تهدف للاهتمام بإستراتيجية المنافسة وتحليل الهيكل الصناعي و بالتالي احتضان ميزة تنافسية دائمة ومستمرة ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالي:

ما هي نوع الإستراتجية الواجب إتباعها من طرف المجمع الدوائي صيدال في ظل تحليل هيكل – سلوك-أداء.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو نموذج هيكل –سلوك- أداء .
- ماذا نقصد بهيكل الصناعة .
- ما هي أبعاد هيكل الصناعة.
- هل تستطيع المؤسسة اختيار الإستراتيجية التنافسية في ظل تحليل هيكل الصناعة.

فرضيات البحث:

- وجود علاقة مباشرة و تأثير متبادل بين هيكل الصناعة والسلوك والأداء.
- تساهم تحليل الأبعاد الرئيسية لهيكل الصناعة في تحديد الإستراتيجية التنافسية.
- التحالف الإستراتيجي البديل الأمثل للمجمع الدوائي صيدال في ظل الظروف الهيكلية السائدة.

أهداف البحث:

- التعرف على تحليل نموذج هيكل –سلوك- أداء
- التعرف على القوى التنافسية لبوتر ضمن الهيكل الصناعي
- تحديد نوعية الإستراتيجية التنافسية المتبعة في ظل تحليل هيكل –سلوك-أداء

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع المادة العلمية اعتمادا على المسح المكتبي ومختلف التقارير والمراجع ، ثم تحليل المعلومات المتحصل عليها .

2. نموذج التحليل (هيكل-سلوك-أداء)

سنتطرق في هدا الجزء الى منهجية التحليل في الاقتصاد الصناعي، إنطلاقا من المفهوم ثم التعريف بهيكل الصناعة وصولا الى الأبعاد التي تحكم هيكل السوق

1.2 منهجية التحليل في الاقتصاد الصناعي:

1.1.2 تعريف الاقتصاد الصناعي :

يهتم الاقتصاد الصناعي أو اقتصاديات الصناعة بدراسة المشكلة الاقتصادية للمؤسسات و الصناعات و علاقتها مع المجتمع , للاقتصاد الصناعي العديد من الأسماء في الأدبيات الاقتصادية منها اقتصاديات الصناعات ,الصناعة و التجارة ,التنظيم الصناعي و السياسي ,و الاقتصاد الأعمال التجارية ...الخ

وجهة أو بداية الاقتصاد الصناعي تنطلق من فكرة انه على الأقل في الأسواق تعد المنافسة غير تامة، ففي بعض الأسواق قد يعمل المحتكر الوحيد في حماية عوائق الدخول عالية للدخول،وبالتالي يمكن تطبيق التحليل الاعتيادي لمحتكر.ولكن في معظم الأسواق الصناعية تكون عوائق الدخول غير كافية لاستبعاد المنافسين الجدد لمنع كل المنافسة الجديدة أو الحد من عدد المنشآت العاملة في السوق وفي هذه الحالات سوف تكون هناك درجة معينة من المنافسة وبالتالي يغلب على هذه الأسواق طابع المنافسة غير التامة. ويسعى علم اقتصاديات الصناعة إلى تحليل النتائج المترتبة على الحالات التي تجمع بين المنافسة والاحتكار (كلارك، 1994،ص17). وجاء الاقتصاد الصناعي كبديل لكل من التحليل الوحدوي والكلي حيث ركز الأول على تحليل سلوك الوحدات الاقتصادية دون محيطها في حيث ركز الثاني على تحليل الظواهر الاقتصادية الكلية دون جزئياتها (حسين، 2008،ص51).

و انطلاقا من أهداف المنظمة وتنظيمها فهو يمثل كيفية التموقع للمؤسسة بالنسبة لمجمل الأسواق الممكنة ،ثم تشخيص المسار الوظيفي الديناميكي لهذه الأسواق، وبالتالي فالاقتصاد الصناعي يدرس الظروف المحيطة بالأسواق وما ينعكس عليها من سلوكيات واستراتيجيات **(Chevalier, p10)** .

تهتم اقتصاديات الصناعة بدراسة وتحليل الظروف المحيطة بالصناعة وما ينعكس عليها من سلوكيات وبالتالي التأثير على أداء الصناعة في السوق فالاقتصاد الصناعي أو اقتصاديات الصناعة تحاول الإجابة على مدى علاقة تأثر سلوك المؤسسة (درجة المنافسة،سياسة التسعير في المنتجات،الإعلان وغيرها من أبعاد الرئيسية لهيكل السوق) (باخرمة، 1994،ص39).كما تأتي أهمية الاقتصاد الصناعي بسبب ما توليه مختلف الدول ومنها النامية من أهمية كبيرة لك من الصناعة والتصنيع، لكونهما من الوسائل المهمة لتحقيق التنمية والتقدم.

توجد عدة مفاهيم للاقتصاد الصناعي منها أنه تجسيد النظرية التحليل الجزئي (الاقتصاد الجزئي الوحدوي) لتفسير حركية المؤسسات والأسواق.

والآن نجد أن المدخل العام لاقتصاديات الصناعة لم يتغير، فالاقتصاد الصناعي يهدف إلى رفض نموذج المنافسة التامة، وتأكيد فعالية المنظمات والأسواق**(Chevalier, p1540)** .

2.1.2 نموذج الهيكل – السلوك- الأداء

يعتمد منهج الاقتصاد الصناعي على تحليل العلاقة بين هيكل السوق (هيكل الصناعة) وسلوكيات المؤسسة ودراسة الأثر الناتج على أدائها، وفي أبسط أشكال هذا المنهج أن هناك علاقة قائمة تبدأ بالهيكل الصناعي الى السلوك ثم الأداء ، وتم تأكيد هذه العلاقة بواسطة الكتاب الأوائل وخاصة ماسون ثم بواسطة بين في الخمسينيات والستينيات،والدراسات الحديثة تؤكد تعقد العلاقات فيما بينها (هيكل –سلوك-أداء) وتبرز الدراسات الراهنة تشبك أكثر بين السلوك والأداء وهيكل الصناعة ، وبصورة أعم تكون العلاقات في حد ذاتها تتحدد تحت ظروف معينة للسوق(كلارك، 1994،ص19)

تعمل منهجية التحليل على التوفيق بين المنهج العلمي والنظري وتسمح هذه المنهجية لتمثيل آليات لبتي تعمل فيها بطريقة قريبة من الواقع دون استبعاد الظروف المحيطة بها، والتي يمكن

تطويرها من أجل بلورة أو استنتاج معايير معينة، وهذه هي العوامل الهامة التي نعتقد أن الاقتصاد الصناعي يتميز بها**(Angelie, 1993,p13)** .

تشمل الشروط الأساسية جميع الخصائص التي تساعد على تحديد بيئة الأعمال التجارية ، و عوامل العرض و ظروف الطلب.و هي تعنى بجميع العوامل ذات الصلة بالمنتج ،و وضعيته في دورة الحياة ، وظهور عملاء نتيجة للتغيرات في الأسعار ،وجود بدائل،طبيعة التكنولوجيا في عملية الإنتاج....بالإضافة إلى تحديد المناطق الجغرافية الصناعية **(Ngueyien, 1995,p6)**.

و الشكل رقم**(1)** منهج تحليل الاقتصاد الصناعي

شكل 1: نموذج SCP (هيكل – سلوك – أداء)

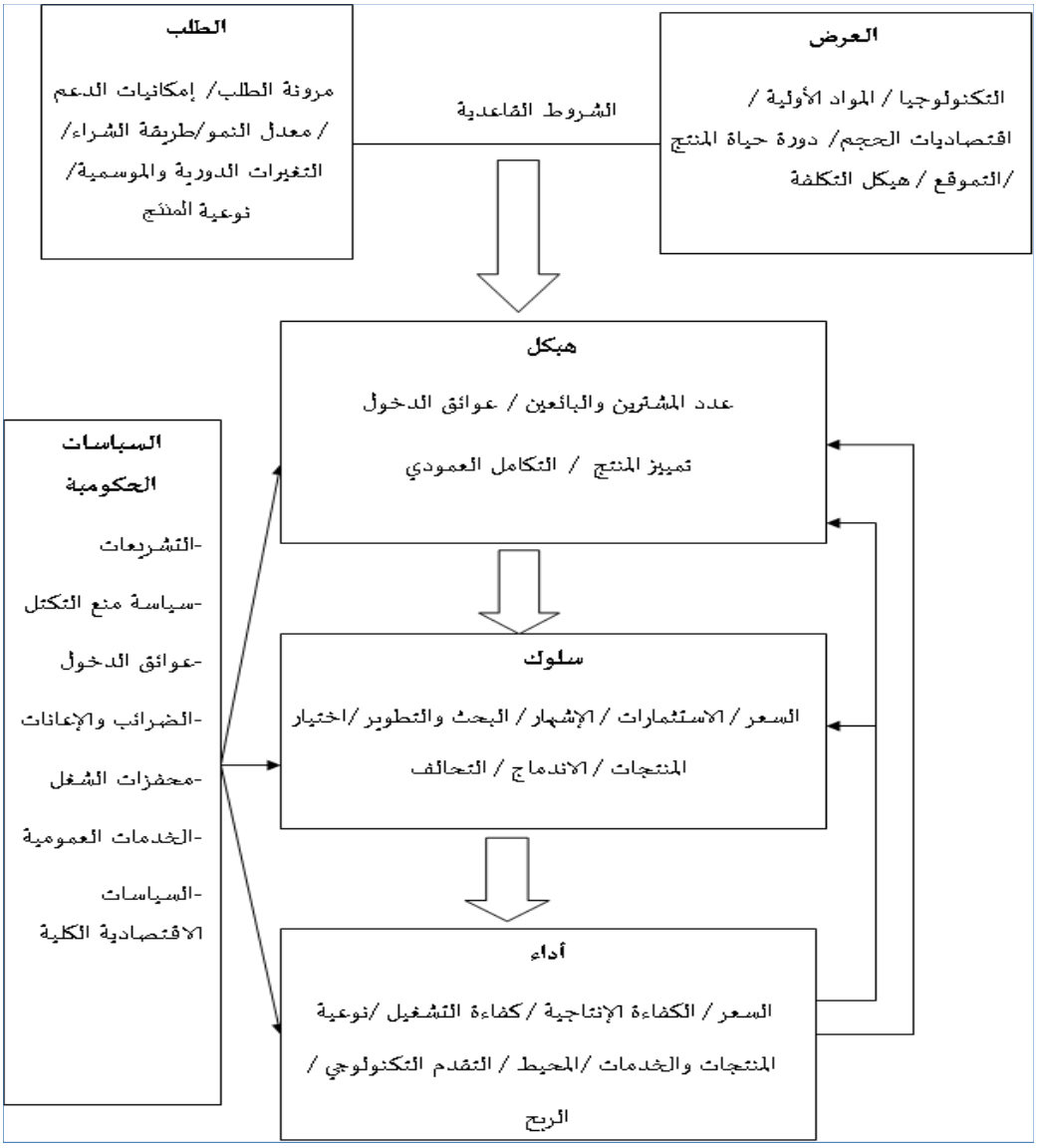

Source: Dennis W.Carlton& jeffrey M.Perloff,Economie industrielle ,Groupe De Boeck s.a, 2 édition,bruxelles,2008,p 03

والشكل الموالي يوضح أهم العلاقات المتشابكة بين كل من هيكل الصناعة والسلوك الاستراتيجي والأداء الصناعي داخل القطاع والدراسات الحالية تأكد أن هذه العلاقات تتحدد تحت ظروف معينة للصناعة .أنظر الشكل رقم 2

شكل 2: المنهج الأساسي للتحليل الحديث لعلم اقتصاديات الصناعة

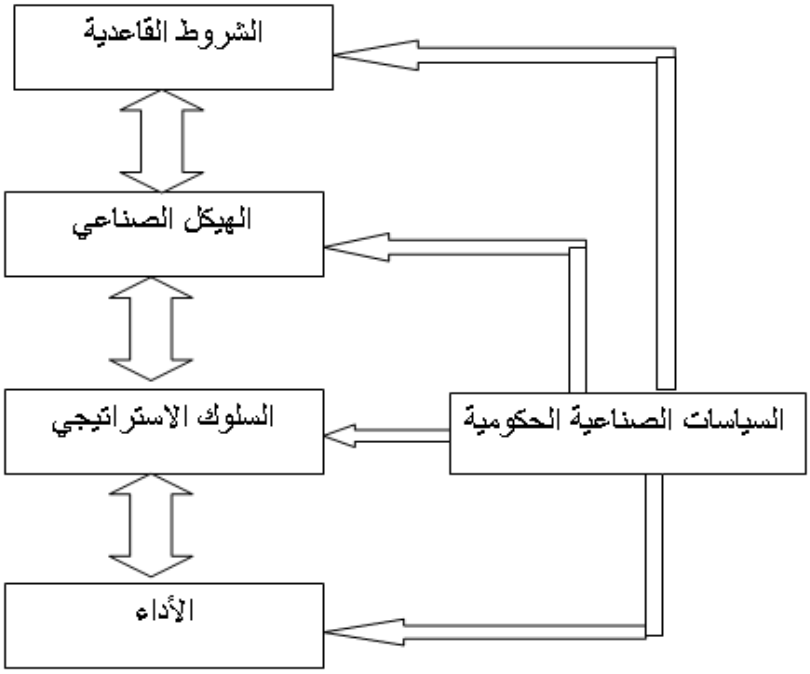

Source :Alain Balasse, Regard sur trente ans d'économie industrielle, P: 126

ولتوضيح ذلك نستعين بأمثلة تجري فيها اتجاه معاكس أو اتجاهين فمثلا هناك رد فعل للتطور التكنولوجي الناتج عن البحث والتطوير على ظروف الطلب والتكاليف وتؤثر على هيكل السوق في المدي الطويل(Long Term) وفي المدى القصير تؤثر حملات الإعلان وبالتالي على التركيز،وفروق الكفاءة بين المؤسسات الصناعية تؤدي الى ربح وتركيز أعلى في الصناعة حيث تحقق المؤسسات الرائدة ربح أعلى وتركيز سوقي أكبر. (كلارك، 1994,ص21).

2.2 مفهوم هيكل الصناعة

يتعدد مفهوم هيكل الصناعة كما تتعدد مفاهيم الصناعة وذلك حسب استخدام الباحث فهو قد يعني " الخصائص التركيبية للأسواق التي تنتج في ظلها الصناعات في بلد ما ". ومن أمثلة هذه الخصائص نجد الأهمية النسبية لكل الوحدات المنتجة في الصناعة (أي وزنها النسبي كأن نأخذ حجم الإنتاج، عدد العمال، حجم أو قيمة المبيعات،....).

ويقصد بهيكل الصناعة عدد المنشآت وتوزيع حجمها النسبي في الاقتصاد، كأن نقيس نصيب أكبر أربع أو عدد معين من المنشآت من حجم الإنتاج أو المبيعات أو عدد العمال الكلي في الصناعة . و يطلق على هذا المفهوم " نسبة التركز الصناعي "

ويستخدم أيضا للتعبير عن البنية أو الخصائص الأساسية المشكلة للأسواق التي تعمل أو تمارس فيها نشاطها والتي تأثر بدورها على السلوك الاستراتيجي والأداء. ويظهر من هذا التعريف أن هيكل الصناعة يضم أبعادا أخرى أساسية من بينها حواجز الدخول الى السوق وتمييز المنتجات غضافة الى مستوى التركز الصناعي. (باخرمة، 1994,ص51).

ويحدد مايكل بورتر هيكل الصناعة من خلال نموذج الماسة بوصفه أنه عبارة عن خمسة قوى تنافسية حيث يعتبر التنافس القائم بين المنشآت واحد من خمسة قوى ، ويركز هذا المنهج على العلاقة بين العناصر المكونة هيكل الصناعة وليس عدد المنشآت. **(Angelier, 1993,p65)**.

3.2 الأبعاد الرئيسية لهيكل الصناعة

يضم هيكل الصناعة أربعة أبعاد رئيسية في: مستوى التركز الصناعي،مدى تميز المنتجات ، درجة التكامل بين المؤسسات داخل الصناعة، عوائق الدخول إلى الصناعة .

1.3.2 التركز الصناعي

التركز الصناعي عبارة عن :التوزيع أو الأحجام النسبية للحجم الكلي للصناعة بين المنشآت القائمة في الصناعة (بامخرمة، 1994،ص53). وهذا التعريف يحدد العناصر التي تدخل في حساب التركز الصناعي وتتمثل في :

أ- عدد المؤسسات أو عدد أكبر المؤسسات حجما .

ب- نصيب كل مؤسسة من الحجم الكلي للصناعة.

2.3.2 عوائق الدخول

يعرف ستيجلر (1968)حواجز الدخول الى الصناعة بأنها التكلفة الإنتاجية عند مستوى معين من الإنتاج التي لا تستطيع المؤسسة الوافدة الى الصناعة أن تتحملها. (كلارك، 1994،ص127).

حسب" ستيجلر" إذا تماثلت ظروف الطلب ،و تكلفة الإنتاج للمؤسسات القائمة و الجديدة ،فلا وجود لحواجز دخول.

أما" بين" فيعرف حواجز الدخول الى الصناعة "قدرة المنشأة القائمة على وضع سعر لا تستطيع المؤسسة الوافدة عند هذا السعر أن تمارس نشاطها دون خسائر ،وإن كان هذا السعر،يسمح للمؤسسات القائمة بتحقيق ربح (عطية، 1997،ص 56).

3.3.2 تمييز المنتجات

يحدد ويعرف شامبرلين تمييز المنتجات بأنها السلعة التي تواجه طلب غير مرن بالنسبة للأسعار من طرف العملاء المرتبطين به. **(levet j. l., 2004,p60).**

و تعرف بأنها إستراتيجية يهدف بها المنتج إلى جعل منتجه متفردا أو متميزا في نظر المستهلك بحيث يستطيع المستهلك تمييزه عن بقية المنتجات المتماثلة وتعتبر العلامة ، التغليف، خاصة الإعلان وسائل هذه الإستراتيجية كمثال على ذلك مسحوق الغسيل فكل المساحيق تتشابه في الخصائص و لكن كل واحد يختلف عن الأخر في العلامة التجارية و التغليف **(Chevalier, 1984,p82)**.

تستطيع المنشأة أن تخلق طلبا خاصة على منتجاتها وهذا عن طريق الإعلان والدعاية وهذا بإقناع العملاء بأفضلية وتميز السلعة لديها.وهذا يعتبر حاجز يمنع دخول مؤسسات وافدة للصناعة لأنه سيكلفها مبالغ ضخمة خاصة بالإعلان وبالتالي ترتفع تكلفة الإنتاج لديها وتنخفض فرصة منافستهم للمؤسسات القائمة التي تستعمل السياسة التمييزية لمنتجاتها. (موسى، 1971،ص134).

4.3.2 التكامل العمودي

يقوم التكامل العمودي على قيام المنشأة بعدة عمليات إنتاجية في مجال الإنتاج والتوزيع والتسويق. (عطياني ب.، 2004،ص5).

والتكامل العمودي في حد ذاته إستراتيجية مانعة لدخول منشآت جديدة الى القطاع وهناك نوعين من التكامل العمودي ، منها ما هو أمامي والآخر خلفي .إذا كان التكامل أماميا فهذا يعني استفادة المنشأة من توسيع نطاق السوق وهذا زيادة الطلب على منتجاتها من قبل المؤسسات المتكاملة

معها وتستفيد المنشأة من اقتصاديات الحجم الذي بدوره يشكل حاجز الدخول الى الصناعة. (خليل، 1996،ص189).

في حين نجد التكامل الخلفي يمكن المنشأة من الاستفادة من الميزة المطلقة لتكاليف الإنتاج من خلال الحصول على المواد الأولية بأسعار منخفضة .

والشكل التالي يوضح التكامل العمودي نحو الأمام والخلف

شكل 3: التكامل العمودي نحو الأمام والخلف

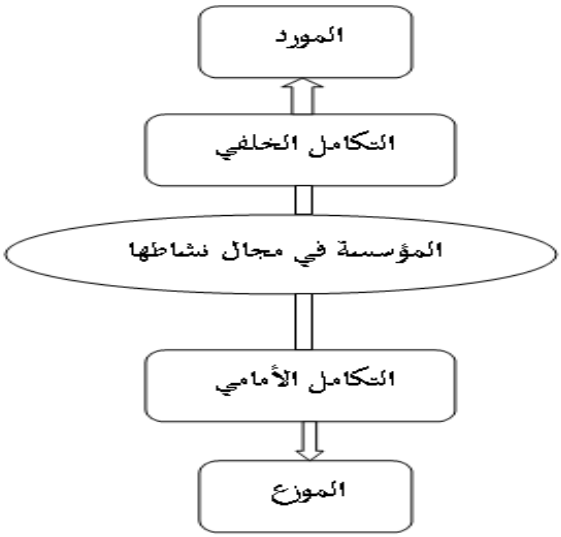

Source : J.P helfer-M-kalika, **Management: stratégique et organisation**, Vuibert, Paris, 2000, p:182

من الشكل نلاحظ عملية التكامل العمودي نحو الأمام ونحو الخلف ، فإذا كانت متجه نحو المورد يكون تكامل نحو الأعلى وإذا كانت متجه نحو الموزع يكون تكامل نحو الأسفل.

3. تحليل نموذج SCP في اختيار الإستراتيجية التنافسية لمجمعSAIDAL

تعتبر الصناعة الدوائية صناعة صعبة في مجال تحديد هيكل الصناعة ذلك في ظل غياب المعلومات اللازمة وسنتطرق الى تحديد حجم صناعة الدواء في الجزائر من عدد المنتجين وكميات الإنتاج ورقم الأعمال.

1.3 تحليل هيكل الصناعة الدوائية الجزائرية :

سنقوم بحساب وتحليل أهم النسب المكونة لهيكل الصناعة والمتمثلة في التركز الصناعي والتكامل العمودي وتمييز المنتجات داخل هيكل الصناعة،وعوائق الدخول الى الصناعة .

1.1.3 التركز الصناعي في صناعة الدواء

لقد حاول الكثير من الباحثين إجراء بعض التعديلات على المقاييس الأخرى المتمثلة في مقلوب عدد المؤسسات ونسبة التركز ، للتغلب على بعض العيوب . من أهم هذه المحاولات وأكثرها استخداما مقياس هيرشمان –هيرفندال (باخرمة، 1994،ص63). لأنه يأخذ أنصبة جميع المنشأت الناشطة في الصناعة ويعطى بالعلاقة :

$$H = \sum_{i=1}^{n} \left(\frac{X_i}{X}\right)^2 = (S_i)^2$$

حيث يمثل **n** عدد المنشآت الناشطة في الصناعة والنسبة $\mathbf{S_i}$ عبارة عن قسمة حجم المؤسسة على الحجم الكلي للصناعة و هي عبارة عن الحصة السوقية للمؤسسة . وكلما ازدادت عدد المؤسسات في الصناعة قلت نسبة التركز.

إنطلاقا من أنصبة أهم مؤسسات الدواء في الجزائر لسنة 2017 يمكن استخراج قيمة التركز:

جدول 1: أنصبة أهم مؤسسات الدواء في الجزائر لسنة 2017

$\left(\frac{X_i}{X}\right)^2$	X_i	المؤسسة	
0.04021	458.6	SANOFI(فرنسا)	1
0.0123	254.1	EL KENDI(الجزائر)	2
0.0109	236.1	NOVO NORDISK(الدنمارك)	3
0.0053	167.3	HIKMA PHARMA(الاردن)	4
0.0043	150.6	GLAXOSMITHKLILE(المملكة المتحدة)	5
0.0024	112.3	PFIZER(و .م.أ)	6
0.0020	104.4	MERINAL(الجزائر)	7
0.0013	85	SAIDAL(الجزائر)	8
0.0978	715.5	باقي المؤسسات	9
0.1784	2286.9	المجموع	

المصدر: إكرام بقري، العيد قريشي، دراسة تحليلية لمؤشرات تركز الصناعة الدوائية في الجزائر 2017، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد10، العدد 2،2020،ص: 144.

من الجدول مباشرة يمكن حساب التركز حسب هيرشمان :

$$H = 0.04021 + 0.0123 + \cdots + 0.0978 = 17.84\%$$

حسب مؤشر هيرشمان نجد أن درجة التركز الصناعي للصناعة الدوائية الجزائرية ب : HHI=17.84% ، ما يمكن ملاحظته أن تركز الصناعة الدوائية الجزائرية حسب هيرشمان هو تركز متوسط , و هذا يدل أن المنافسة التي تسود الصناعة الدوائية في الجزائر هي منافسة احتكارية

2.1.3 عوائق الدخول الى الصناعة الدوائية : من بين أهم العوائق الى السوق الدوائية نجد السياسات والتشريعات المتمثلة في:

- **مشكلة العقار الصناعي**

مشكلة العقار الصناعي قائمة بحدة في الجزائر وهذا نتيجة ما مر به الاقتصاد الجزائري من مراحل و تأميم الأراضي وما نتج عنه من مشاكل، حيث أصبح المستثمر يبحث عن مناطق متمركزة مؤهلة وتستوفي الشروط الخاصة لممارسة النشاط الإنتاجي. (عادل ب.، 2011،ص65).

- **ندرة الباحثين والمتخصصين في مجال الفارماكولوجية (Pharmacologie)**

تطرح الجامعة الجزائرية في سوق العمل صيادلة ليس باستطاعتهم الإلمام والشمولية بمختلف العلوم الصيدلانية والذي يترتب عليه نقص في مجال البحث والابتكار الذي يدعم الصناعة المحلية.

- **النظام المصرفي وسياسة القرض**

يفتقر القطاع الصناعي من عدم وجود تحفيزات مصرفية في مجال منح القروض للاستثمار بمعدلات فائدة منخفضة وهذا عائق للمستثمر إضافة الى عدم وجود مخاطر الصرف.

3.1.3 التكامل العمودي – مجمع صيدال

بناءا على المعطيات المتوفرة سنقتصر على حساب مؤشر نسبة القيمة المضافة الى مجموع مبيعاتها ويعطى بالعلاقة :

$$\text{مؤشر التكامل العمودي} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{المبيعات}}$$

جدول 2: تطور مؤشر التكامل العمودي- SAIDAL

السنوات	القيمة المضافة	المبيعات	المؤشر
2015	5505	9984	0.551
2016	5897	10223	0.577
2017	4949	10266	0.482
2018	4898	10318	0.475
2019	4787	9393	0.510
2020	4918	9810	0.501

Source : les rapports annuels 2015-2020

عموما نسبة أو درجة التكامل العمودي لمجمع صيدال حسنة ، حيث نلاحظ أن المجمع يحافظ على نسبة تقريبية ل 50في المئة كل سنة حيث هناك إرتفاع طفيف سنة 2016 يقدر ب 0.02

ثم انخفض سنة 2017 ب 0.095 ويفسر هذا التذبذب لمؤشر التكامل بدرجة المنافسة التى يتعرض لها المجمع.

3.1.3 تمييز المنتجات – مجمع صيدال

اهتمت الصناعة الدوائية الجزائرية بترسيخ ضمان الجودة على مستوى المركزي وزلرة الصحة وهذا ما يدعم ويرفع من القدرة التنافسية لصادرات الدواء صيدال في الأسواق العالمية. (سامية، 2008،ص319).

تقوم فكرة التمايز على النهج الذي يحصل به الزبون على المنتجات او الخدمات لإشباع رغباته، وهذا المنتج يعد هوية تعريفية ، وتستطيع المؤسسة القائمة في الصناعة منع دخول مؤسسات جديدة عن طريق الاختلاف والتمايز في منتجاتها، في حين أن صناعة الدواء تتميز بالتشابه القريب في الأدوية لذلك يمكن القول أن صناعة الدواء لا تتميز بعائق الدخول من خلال إستراتيجية التمايز كعائق للدخول للسوق باستثناء حالة اكتشاف أدوية جديدة (موراد، 2014،ص641).

وتعتبر قنوات التوزيع لمجمع صيدال مصدر تمايز في الخدمات عن غيره من المنافسين بزيادة عدد وحداته عبر التراب الوطني من أجل التقرب الى السوق والصيدلي.أما بالنسبة للتمايز الأفقي فنلمسه بقوة في سوق الصناعة الدوائية الجزائري ومن بينها نجد بعض الأمراض المزمنة التي يسيطر عليها صيدال(داء السكري، ضغط الدم وأمراض القلب) ، حيث أعطت الحكومة ترخيص للأشخاص المرضى بهذا الداء يكون الدواء مجانا، حيث تتحمل الدولة نفقات الدواء مقابل أن يكون الدواء المتناول من إنتاج المؤسسة المحلية.

2.3 تحليل نموذج الماسة- مايكل بورتر

يمكن توضيح البيئة التنافسية لمجمع صيدال من خلال نموذج القوى التنافسي الذي يظهر الفرص والتهديدات كالآتي:

شكل 1: نموذج القوى التنافسي بالتطبيق على المجمع صيدال

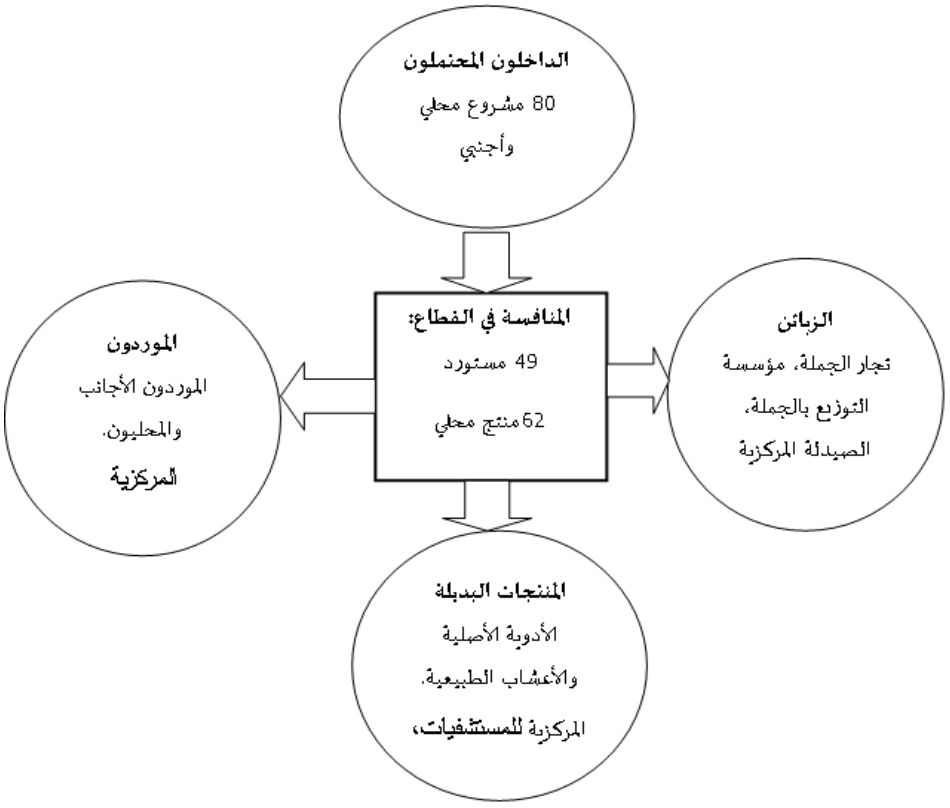

المصدر: هاني نوال، دور تحليل الهيكل التنافسي في تحديد السلوك الأستراتيجي للمؤسسات دراسة مجمع صيدال ،دكتوراه،جامعة بسكرة،2019، ص:158.

نلاحظ أن تغير أي من العوامل الخمسة (القوى التنافسية) تؤثر على المركز التنافسي لصيدال وتتمثل آثار هذه القوى في القوة التنافسية التي تضغط بها على المجتمع الدوائي صيدال ويتوجب على صيدال الحرص على متابعة و مراقبة هذه القوى بغية استقلال الفرص وتجنب التهديدات. (نصيرة، 2015، ص207).

3.3 الاستراتيجيات المتبعة لمجمع صيدال في ظل تحليل **SCP**

السلوك الاستراتيجي هو حلقة صلة بين هيكل السوق بأبعاده الرئيسية ومستويات الأداء(الربحية ومعدل التطور التقني والكفاءة الإنتاجية(باخرمة، 1994،ص127). ونجد من بين السلوكيات الاستراتيجيات العامة للمنافسة والتي هي نتاج مجموعة من العمليات المتمثلة في السياسات الحكومية التي في صالح المجمع الدوائي صيدال والتحالفات الإستراتيجية وعمليات التسويق

والترويج ومجال التخصص في الأدوية الجنيسة وعمليات البحث والتطوير وكذلك التموقع الإستراتيجي المتمثل في قنوات التوزيع.

و من بين الاستراتيجيات التنافسية المتبعة في ظل هيكل السوق الصناعي :

1.3.3 إستراتيجية السيطرة بالتكاليف :

يعتمد المجتمع الدوائي صيدال على إنتاج الأدوية الجنيسة التي فقدت براءات الاختراع وبالتالي يستطيع المجتمع فرض إستراتيجية القيادة بالتكاليف ، وكون الأدوية الأصلية تتميز بالسعر المرتفع مقارنة بالدواء الجنيس تستطيع صيدال اقتناص الفرصة بإقناع المستهلك بالدواء الجنيس خصوصا في مجال الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة . حيث لم تستطع صيدال تحقيق حصة سوقية معتبرة في هذا المجال بالرغم من الطلب المتزايدة لهذه الفئة كون الأدوية المستوردة تتميز بالسعر المنخفضة و الجودة العالية مقارنة بمنتجات المجمع صيدال.وينبغي المجمع صيدال ان يتميز في هذه المنتجات الجنيسة من ناحية السعر وضمان الجودة وهذا عن طريق تكثيف الجهود التسويقية لمنتجاتها (نوال، 2019،ص216). وحث الأطباء على بذلك الجهود لتوصيف وشرح فعالية منتجات صيدال من ناحية فعالية المنتجات مقارنة بالأدوية الأصلية

ويمكن تحقيق هذه الميزة عن طريق جهود البحث والتطوير و الاستفادة من وفورات الحجم (أكثر من 20 سنة خبرة في مجال صناعة الأدوية).

2.3.3 إستراتيجية التمييز :

يعمل المجتمع الدوائي صيدال على توسيع تشكيلة منتجاته وهذا بالعمل مع شركائه الأجانب وهذا بكسب اتفاقية شراكة التصنيع واعتماد طريقة processing وهذا باعتماد الإنتاج المشترك أي تعمل على تصنيع هذه المنتجات الخاصة بالمخابر العالمية في مجمعها وبأجهزتها.

3.3.3 إستراتيجية التركيز:

تعمل هذه الإستراتيجية على تحديد مجال تنافسية محدد داخل القطاع وهذا بالتركيز على جزء محدد من السوق بحيث تعمل على تلبية حاجاته من الأدوية ويمكن أن يعمل المجمع صيدال على التركيز على بعض الأدوية المزمنة وتفعيل هذه الإستراتيجية من بين هذه الأدوية نجد الأمراض العصبية , الأمراض، أمراض القلب ،إمراض السرطان ،.... الخ ،حيث هذه الأصناف من الفئة تمثال حصة سوقية هامة للمجمع مع الاحتفاظ بعامل الجودة وذلك كون السلع الدوائية من وجهة نظر الزبون لها يجب أن تتوفر على الجودة خلافا للسلع الاستهلاكية كونها تتعلق بالصحة . وعادة تتميز السلع الأصلية بالسعر

المرتفع ومن هنا تظهر الفرصة للمجمع الدوائي باستغلال هذه الفرصة عن طريق تكثيف عملية البحوث والتطوير و العمل على تبني الشراكة مع المخابر الأجنبية.

4. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة قمنا بتحليل الصناعة الدوائية الجزائرية بالتطرق إلى الأبعاد الرئيسية لهيكل الصناعة ، المتمثلة في التركز الصناعي و التكامل العمودي داخل مجمع صيدال و تمييز المنتجات وعوائق الدخول الى الصناعة ثم تحليل القوى التنافسية المؤثرة على المجمع الدوائي صيدال وتحديد الفرص والتهديدات ومن ثم بناءا الإستراتيجية التنافسية المناسبة ،حيث تمثلت الاستراتيجيات المتبعة من طرف المجمع في إستراتيجية القيادة بالتكاليف وإستراتيجية التحالفات وتم تأكيد صحة الفرضيات.

1.4 النتائج المتحصل عليها :

- المجمع الدوائي صيدال من المؤسسات الرائدة في السوق الدوائي، من خلال النتائج والسمعة الجيدة.
- المجمع صيدال يعتمد على إستراتيجية تدنية التكاليف وبالتالي السعر المنخفض .
- نتيجة ما أفرزته العولمة من الانفتاح على الأسواق وزيادة التنافس الأجنبي باتت الصناعة الدوائية مهددة بالخطر وأصبح تموقع الجزائر كسوف مفتوح دون أي إجراء تحفيزي وأهم مابين ذلك هو تنامى ورادات الجزائر من الأدوية ، وخاصة أن صيدال تتفوق على منافسيها بخبرة تفوق 20 سنة في مجال صناعة الدواء .

- **2.4 الاقتراحات**

انطلاقا من النتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- نموذج القوى التنافسية لبورتر يساعد في الكشف على أهم الفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة.
- تحليل هيكل –سلوك-أداء يساعد المؤسسة في تبني استراتيجية ناجحة وفعالة تسمح في تحقيق أهداف المؤسسة.
- تكثيف الجهود الإعلانية التي تعمل على تغيير وتبني الثقافة الدوائية المرتكزة على فعالية الدواء الجنيس.

- التركيز على الإبداع التكنولوجي و على التكنولوجيا لأنها أساس التنافس على المدى الطويل.

5. قائمة المراجع:

1. Gedefroy Dang Ngueyien (Economie Industrielle Appliquée) , Ed Vuibert ,paris,1995.
2. jean louis levet (Economie industrielle en évolution, economica,paris,2004.
3. Jean Pierre Angelie .Economie industrielle Eléments de méthode, Ed Office des Publications Universitaires,alger1993.
4. Jean-Marie Chevalier, L'échiquier industriel,Calwau– Levy, Paris,1984.
5. Jean-Marie Chevalier,Encyclopedie Economique
6. Dennis W.Carlton& jeffrey M.Perloff,Economie industrielle ,Groupe De Boeck s.a, 2 édition,bruxelles,2008.
7. J.P helfer-M-kalika, Management: stratégique et organisation, Vuibert, Paris, 2000
8. les rapports annuels 2015-2020

9. أحمد سعيد باخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر،ط1،جدة،1994
10. رحيم حسين.، استراتيجية المؤسسة،دار بهاء الدين للنشر،قسنطينة،2008.
11. رشاد أحمد موسى، اقتصاديات المشروع الصناعي،دار النهظة العربية،1971.
12. روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة،(فريد بشير طاهر، المترجمون)،دار المريخ للنشر،الرياض،1994.
13. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية للطباعة والنشر،1997.
14. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال،الدار الجامعية،الإسكندرية، 1997
15. باسم مكحول، نصر عطياني، التكامل العمودي والأداء الاقتصادي في الصناعة التحويلية الفلسطينية. مجلة الجامعة الإسلامية،المجلد 12، العدد2004،2.
16. بن بريكة عبدالوهاب، مياح عادل، الهيكل الصناعي الدوائي في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،2011
17. حطاب موراد، تحليل هيكل الصناعة الدوائية في الجزائر خلال سنة 2014، مجلة العلوم الإنسانية،بسكرة،2014.

18. إكرام بقري، العيد قريشي، دراسة تحليلية لمؤشرات تركز الصناعة الدوائية في الجزائر 2017، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد10، العدد2 .2020.
19. علاوة نصيرة، دور اليقضة الإستراتيجية في تحسين تنافسية المؤسسة دراسة مجمع صيدال،دكتوراه،تلمسان،2015
20. لحول سامية، التسويق والمزايا التنافسية، باتنة، الجزائر،2008.
21. هاني نوال، دور تحليل الهيكل التنافسي في تحديد السلوك الأستراتيجي للمؤسسات دراسة مجمع صيدال ،دكتوراه،جامعة بسكرة،2019

مساهمة معايير تدقيق نظم المعلومات في تعزيز حوكمة الشركات

The contribution of information systems auditing standards to enhancing corporate governance

ط.د : تلي ناصر [1]*، د : بهاز جيلالي [2]

[1] جامعة غرداية (الجزائر) المخبر: التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية ،

telli.naceur@univ-ghardaia.dz

[2] جامعة غرداية (الجزائر)، المخبر:التطبيقات الكمية و النوعية للارتقاء الاقتصادي الاجتماعي و البيئي بالمؤسسات الجزائرية

bahaz_dj@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/10/11 تاريخ القبول: 2024/11/10 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف مساهمة معايير تدقيق نظم المعلومات في تعزيز حوكمة الشركات ، حيث أصبحت حوكمة الشركات ذات أهمية كبيرة على المستوى العالمي ،وذلك من خلال ترسيخ مبادئها (معاييرها) ومساهمة معايير تدقيق نظم المعلومات في الإفصاح و الشفافية و إيصال المعلومة في وقتها المناسب للأصحاب المصالح والضمان حقوق المساهمين للنهوض بالاقتصاد ومنافسة الشركات الكبرى ، وذلك بتطبيقات نظم المعلومات الحديثة

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات ، معايير تدقيق ، نظم المعلومات

تصنيف JEL: G10

Abstract:

This research aims to identify the contribution of information systems auditing standards in enhancing corporate governance, as corporate governance has become of great importance at the global level, through establishing its principles (standards) and the contribution of information systems auditing standards to disclosure, transparency, and delivering timely information to stakeholders. Interests and guarantees of shareholders' rights to advance the economy and compete with major companies, through applications of modern information systems.

Keywords: *Corporate Governance; Auditing Standards; Information Systems*

Jel Classification Codes: G10

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن مصطلح حوكمة الشركات " Corporate Governance "أصبح له أهمية كبيرة على المستوى الدولي ،لما لها من انعكاسات على الأمان و الشفافية ، بل إن مدى تفعيلها أصبح معيار لنزاهة اقتصاد الدول و أساسا فاعلا لتصنيفها ضمن البيئات الاستثمارية وذلك بعد سلسلة من الانهيارات و الفضائح المالية التي تعرضت لها بعض الاقتصاديات العالمية الكبرى ، حتى وصلت إلى انهيار الشركة التدقيق الشهيرة (شركة آرثر أندرسون ARTHOR ANDERSON) .

وفي ظل هذا الواقع سارعت الكثير من المؤسسات الدولية و المنظمات المهنية في العديد من الدول للسعي إلى تحقيق رقابة فعالة على إدارة المؤسسات ، وذلك بالتطورات الهامة لنظم المعلومات في مجال التشغيل البيانات و حصول على المعلومات التي تساعد الإدارة للقيام بالوظائفها و ربطها بالمحيط الخارجي .

حيث أصبحت مهنة المدقق تلعب دور مهم في إبداء رأيه على تقارير و القوائم المالية التي تتحصل عليها المؤسسة من خلال تدقيق نظم المعلومات وذلك لتعزيز حوكمة الشركات.

ومن هنا نطرح **الإشكالية التالية :**

كيف يمكن أن تسهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تعزيز حوكمة الشركات

أهمية البحث : تتجلى أهمية هذا البحث من خلال مساهمة معايير تدقيق نظم المعلومات في ظل تعزيز حوكمة الشركات من اجل توفير الإجراءات لازمة لتسيير المؤسسات الاقتصادية ،وسعى في إيصال المعلومة في وقتها المناسب للأصحاب المصالح والضمان حقوق المساهمين، عن طريق نظم المعلومات الحديثة .

أهداف البحث : يهدف هذا البحث تعرف إلى ماهية كل من حوكمة الشركات و تدقيق نظم المعلومات ، وماهية معايير تدقيق نظم المعلومات، التي يمكن ان يسترشد بها المدقق للقيام بأعماله ،ودور الذي تلعبه الشركات من خلال تطبيق نظم المعلومات

دراسات سابقة

أ) الدراسات العربية :

1- دراسـة : نرجس حميمش و قالون جيلالي (2016) بعنوان : " مساهمة تدقيـق أنظمة تكنولوجيا المعلومات في تجسيد حوكمة التكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الجزائرية "

تهدف هذه الدراسة إلي استطلاع أراء المدققين و المهتمين بالحوكمة حول دور التـدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات في تجسيد حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة بأقل قدر من المخاطر و التكاليف ، وخلصت لعدة نتائج أهمها أن تدقيق تكنولوجيا المعلومات يسهم في تجسيد معايير جودة المعلومة المالية وتدني مخاطر تكنولوجيا المعلومات وأحكام الرقابة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات .

وأوصى على مدققي أنظمة المعلومات الحرص على تطوير مهاراتهم وزيادة معارفهم في مجال التكنولوجيا المعلومات ، ولتجسيد حوكمة تكنولوجيا المعلومات يتطلب شراكة فعلية بين مختلف الأطراف المؤسسة .

2- **دراسة :علي خضير عباس الفلاحي (2021) بعنوان : "مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية وتأثيره في وضع خطة التدقيق /دراسة تطبيقية "**

تهدف هذه الدراسة إلى اثر مدى التزام بحوكمة المصرفية في وضع خطة التدقيق للمدقق الخارجي ،حيث تطرق الباحث إلى الإطار ألمفاهيمي لحوكمة الشركات و مبادئها و آلياتها

وتوصلت الدراسة إلى اتساع إجراءات المدقق ليشمل فحص مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ،ووضع خطة التدقيق في إطار الحوكمة ، وأوصى الباحث إلى نشر الوعي عن ثقافة ومفهوم وأهمية حوكمة الشركات وتكثيف الجهود لتبني مبادئ الحوكمة المصرفية في العراق لدى كل الأطراف المستفيدة و الفاعلة في المصارف ،من خلال دعم آلياتها وتفعيلها و خاصة دعم التدقيق الخارجي .

3- **دراسة:فاطمة الزهراء رقايقية (2014) بعنوان : " مساهمة التدقيق في رفع جودة المعلومة المالية في ظل حوكمة الشركات –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -"**

تهدف هذه الدراسة إلى الدور الذي يؤديه تدقيق الحسابات باعتباره آلية من آليات تطبيق حوكمة الشركات في تحسين و زيادة فعالية جودة المعلومات المالية،

وتوصلت الدراسة إلى أن نشاط تدقيق يرتكز على تقييم و فحص نظام الرقابة الداخلي و نظام المعلومات المحاسبي المسؤول عن تزويد الإدارة بمختلف المعلومات المالية ، و أوصى الباحث بإسراع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بعد تدعيمها بأطر قانونية و أحكام تنظيمية ، والعمل على تحسين سير نظام الرقابة الداخلية بصفة عامة و نظام المعلومات المحاسبي بصفة خاصة .

ب) الدراسات الأجنبية :

1- **دراسة :(Saira Kharuddink,2010)** بعنوان : **Information System and Firms Performance: The Case of Malaysian Small Medium nterprises**

هدفت هذه الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة و المتوسطة التي تعتمد على نظام المعلومات يزيدها من أدائها وتحسين كفاءة الأعمال ويمنح لها القدرة على المنافسة مع الشركات الكبرى ،

وتوصلت هذه الدراسة يجب على الشركات الصغيرة و المتوسطة ان تغتنم الفرصة للحصول على المنح التي تقدمها الحكومة الماليزية .

2- **دراسة :(Rusman, Subriadi, Nadlifatin, 2022)** بعنوان : **Analysis Factors Affect Information System Audit Using COBIT and ITIL Framework**

هدفت هذه الدراسة إلى أن تحسين أداء تقنية المعلومات تؤدي إلى نمو الأعمال و تعزيز الميزة التنافسية في الإدارة و حوكمة التكنولوجيا المعلومات

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق و استخدام التكنولوجيا تتطلب عمليات تدقيق تقنية المعلومات وذلك لضمان نظام مرن و متكامل للإدارة الفعالة و إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات .

3- **دراسة :(Nijaz Bajgoric, Lejla Turulja, Amra Alagic , 2021)** بعنوان : **Identification of information system Audit Quality Factors**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل جودة تدقيق نظم المعلومات وكذلك طريقة قياس جودة تدقيق نظم المعلومات ، وتوصلت الدراسة من خلال تحليل البيانات أن بناء جودة تدقيق نظم المعلومات يتكون من المؤشرات التالية ، استقلالية المدقق و خبرة المدقق و كفاءة المدقق

2. ماهية حوكمة الشركات

1.2 مفهوم حوكمة الشركات :

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي(O E C D ،1999) على أنها : النظام الذي يوجه و يضبط أعمال الشركة حيث يصف ويوزع الحقوق و الواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات كمجلس الإدارة و المساهمين و ذوي العلاقة ، ويضع القواعد و الإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة ، كما يضع الأهداف و الاستراتيجيات اللازمة لتقييم و مراقبة الأداء .

كما عرفها كذلك على أنها : الإطار الذي ينبغي أن يتضمن التوجيه الاستراتيجي للشركة الرصد الفعال من جانب مجلس الإدارة وكذا مساءلته أمام الشركة المساهمين . (فداوي، 2013/2014، صفحة 31)

تعرف بانها " مجموعة الآليات والقوانين والنظم والقرارات والإجراءات التي تحقق التوازن بين أطراف المصالح داخل وخارج المؤسسة التي تعاني من التضارب في مصالحها، فهي النظام الذي بموجبه يتم توجيه الشركات والرقابة عليها، فهي مجموعة العلاقات لإدارة الشركة بمشاركة الجميع" . (السعيد، مهاوات، و بكاي، 2018، صفحة 108)

و **عرفتها مؤسسة التمويل الدولية** " IFC " حوكمة الشركات بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها . (أحمد، صادق، و ياسين، 2018، صفحة 50)

كما عرفها الدكتور طارق عبد العال حماد بأنها "هي النظام الذي يتمّ من خلاله توجيه أعمال المؤسسة ومراقبتها على أعلى مستوى، من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤوليّة والنزاهة والشفافية . (حماد، 2004، صفحة 13)

وبناء على التعاريف السابقة فان الحوكمة الشركات هي :

"مجموعة من معايير التي تضبط أعمال الشركة ،وتسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف ذات المصلحة داخل وخارج الشركة، وحماية ممتلكاتهم في ظل تطبيق معاييرها ،وبالتالي اطمئنان أكثر للمستثمرين على أموالهم مما يؤدي إلى تحقيق أقصى مستوى من الكفاءة ، والربحية للشركة" .

2.2 مبادئ (معاييـــر) حوكمــة الشركات :

حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية وضعت في سنة 2004 ستة مبادئ أساسية ،حيث تعتبر بمثابة معايير التي تحكم وتوجه وتسيطر على الإدارة بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف

1.2.2 ضمان وجود أساي فعال لحوكمة الشركات :

وينص المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات على الآتي "ينبغي على إطار الحركة أن يشجع على شفافية والفعالية الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية " كي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات،فإن من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات على عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها .

ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس الإطار فعال لحوكمة الشركات، هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

-ينبغي أن يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.

-ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.

-ينبغي أن يكون توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات، في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة.

- ينبغي أن تكون لدى الجهات الشرفية والتنظيمية والتنفيذية السلطة، والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية .فضلا عن أن أحكامها و قراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب شفافة مع توفير الشرح التام له (عبدالقادر، سريدي، و تشيكوا، 2022، صفحة 596)

2.2.2 حفظ حقوق جميع المساهمين:

نقصد بحقوق المساهمين الحقوق التي يكتسبها حملة الأسهم، والأسهم تتمثل بالحصص التي يقدمها الشركاء كمساهمة في رأسمال الشركة، فالسهم إذن يمثل حصة الشريك في رأس المال وحق الشريك في الشركة وهو في نفس الوقت الصك المثبت لهذا الحق.

وهكذا فان الهيئة العامة باعتبارها الجهاز الذي يضم جميع المساهمين تعد كقاعدة عامة من الناحية القانونية صاحبة السيادة في الشركة ،ألا أن الواقع ليس كذلك ،إذ يجبر أن يحضر المساهمون اجتماعات الهيئة العامة للتأكد من سلامة وضع الشركة المالي ، فقط أن همهم الوحيد المضاربة على اسهم الشركة ، وليس نيتهم الاشتراك بهذا المشروع المالي للوصول إلى الهدف الذي قامت من أجله الشركة.

بناء على ذلك، فقد أصبحت السيادة الفعلية في يد مجلس الإدارة في غياب الهيئة العامة التي يفترض الأخيرة حضور الاجتماعات وجعلها أداة من أدوات الرقابة الفاعلة وليس جهازا صوريا قليل الفاعلية.

وعليه فان السلطة داخل الشركات المساهمة قائمة على أسس ديمقراطية ليس له أساس من الصحة ،فالأساس حجم ملكية رأس المال في الشركة ،التي تؤدي بالضرورة إلى سيطرة قلة من كبار

المساهمين، ويمكن أن تكون هذه السيطرة لمساهم واحد على إدارة الشركة وتسخير هيئاتها لتحقيق

مصالح خاصة، وقد تتعارض هذه المصالح مع مصلحة الشركة.

وعليه يأتي دور الحوكمة في وضع الضوابط القانونية لضمان المعاملة المتساوية لكافة المساهمين والمشاركة الفعالة للجميع ، دون تمييز على أساس عدد الأسهم التي يمتلكها كل شريك (الراوي، 2014، صفحة 188).

3.2.2 المعاملة المتساوية للمساهمين:

يجب تحقيق المساواة و معاملة عادلة لكافة المساهمين، بما فيهم الأقلية و الأجانب، بحيث يجب أن يتحصل جميع المساهمين على حقوقهم وتوفير لهم جميع المعلومات عن الشركة.

4.2.2 الشفافية ة الإفصاح :

إفصاح عن الوضع المالي وذلك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية و عرضها بعدالة و شفافية و إيصال المعلومة في الوقت المناسب لمستخدميها وذلك باستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية.

5.2.2 مسؤوليات مجلس الإدارة :

يجب لحوكمة الشركات أن تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة بما يضمن تحقيق مبدأ الاستقلالية عن مالكي الشركة،و تحديد حقوق و الواجبات ،وان يضمن محاسبة و مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة و المساهمين، ومراجعة ورقابة فعالة و توجيه استراتيجيات الشركة و خطط العمل و سياسة المخاطر ، ويجب أن يصل أعضاء المجلس إلى المعلومات الدقيقة و المناسبة وفي وقتها المحدد من اجل قيام بمسؤولياتهم .

6.2.2 دور أصحاب المصالح :

يجب على أصحاب المصالح تشجيع التعاون بينهم وبين مجلس الإدارة من اجل حماية حقوقهم ،واعتراف الإدارة بحقوقهم وفق لقانون ،و حصول على المعلومات موثوقة و ملائمة و مناسبة و في وقتها المحدد .

الشكل 1 : مبادئ حوكمة الشركات

المصدر: من إعداد الباحثين

3. معايير تدقيق نظم المعلومات:

1.3 ماهية التدقيق :

1.1.3 تعريف التدقيق :

هو عبارة عن تحقيق وبحث بهدف تقييم الإجراءات المحاسبية و الإدارية وغيرها السارية داخل المؤسسة وذلك لتقديم ضمانات لكل من يهمه الأمر من مسيرين شركاء ،نقابة وبنوك.....الخ حول صحة و مصداقية المعلومات الموضوعة تحت تصرفهم والتي تمثل واقع المؤسسة. (الدين، 2015، صفحة 10)

تعرفه جمعية المحاسبية الأمريكية AAA :هو عملية منظمة و منهجية لجمع و تقييم الأدلة و القرائن بشكل موضوعي ، التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية ، وذلك

لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة ، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة . (رفاعه، 2017، صفحة 15)

ويعرف أيضا على أنه فحص أنظمة الرقابة الداخلية ،البيانات ،المستندات و الحسابات الخاصة بالمؤسسة موضوع التدقيق فحصا انتقاديا منظما للخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع و النتائج المالية الحقيقية للمؤسسة لفترة معينة. (الزهراء، 2020، صفحة 26).

ويمكن استخلاص التعريف التالي :

هو الفحص بصورة منتظمة للبيانات و المستندات الكيان من اجل جمع أدلة إثبات لإبداء رأيه في التقرير حول صحة و صدق المعلومات المالية

2.1.3 أنواع التدقيق : لعملية التدقيق أنواع كثيرة من بينها

- التدقيق المالي
- التدقيق العمليات (التشغيلي)
- التدقيق الجبائي
- التدقيق الجودة
- التدقيق الإداري
- التدقيق البيئي
- التدقيق الإستراتيجي
- تدقيق نظم المعلومات

2.3 نظم المعلومات:

هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة تتمثل في جمع، تخزين ،معالجة و نشر البيانات في محيط النظام ،حيث تجمع المدخلات من مصادر عدة وتتم معالجتها باستخدام تكنولوجيا المعلومات ،وتحال

نتائج المعالجة (المخرجات) إلى الجهة المستفيدة من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات أو من أجل تحديث البيانات المخزنة . (علون، 2015، صفحة 76)

1.2.3 تـدقيق نظم المعلومات :

عرف على انه عملـية جمـع و تقييـم أدلـة إثبـات لتحـديد ما إذا كان النظـام المعتمـد على الحاسـب يسـاهم في حمـاية الأصـول و الحفـاظ على سـلامـة البيـانـات إدارة المـوارد بكفـاءة و تحقيــق الأهــداف المــؤسســة. (علون، 2015، صفحة 27). يمكن ان نفرق بين البيانات و المعلومات

- ✓ **البيانات** Data : هي المادة الاولية تدخل للنظام (المدخلات) ليتم معالجتها لنتحصل على المعلومات على شكل المخرجات
- ✓ **المعلومات** Information: هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل يسمح استخدامها و الاستفادة منها وممكن عن تصبح هذه المعلومات في نظام اخر بالبيانات

ويمكن القول ان نظم المعلومات تستخدم البيانات كمدخلات ثم تقوم بمعالجتها لكي تتحصل على المعلومات كمخرجات ليستفيد منها اصحاب المصالح ...الخ .

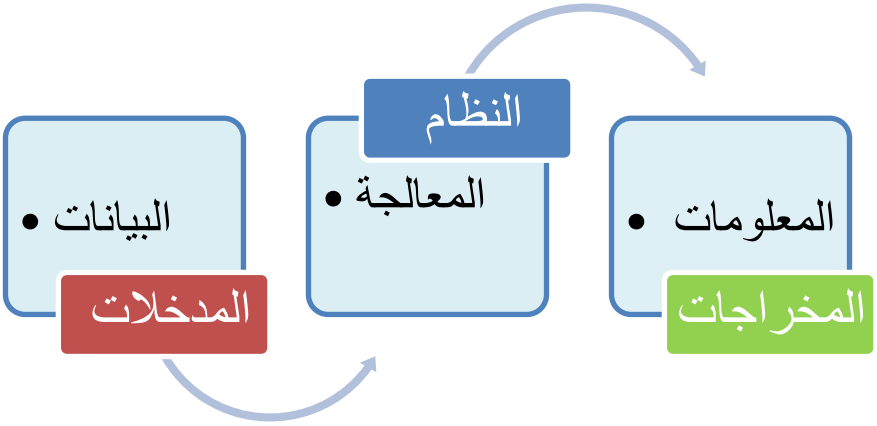

. المصدر: من إعداد الباحثين

2.2.3 المكونات الأساسية لأنظمة لمعلومات هي : (حصروري و عباس، 2021، صفحة 414)

-**المكونات المادية** : وهي مجموعة الأجهزة التي تقوم بمعالجة البيانات والمعلومات وعرضها وتتمثل في وحدة المعالجة، وحدات الإدخال، وحدات الإخراج، وحدات التخزين؛

-**البرامج** :هو برنامج أو مجموعة من البرامج التي تمكن المكونات المادية من معالجة البيانات

-**قاعدة البيانات** :هي مجموعة من الملفات أو الجداول المرتبطة التي تحتوي على البيانات؛

-**الشبكة هي نظم الاتصال سلكي أو لاسلكي**: يسمح لأجهزة الكمبيوتر المختلفة بتقاسم الموارد

-**الاجراءات أو الطرق** :هي مجموعة من الإرشادات حول كيفية دمج المكونات المذكورة أعلاه لمعالجة المعلومات و إنشاء المخرجات المطلوبة

-**الأشخاص** :هم الأفراد الذين يستخدمون الأجهزة والبرامج، التي بحوزتهم أو يستخدمون مخرجاتها.

3.3 معايير التدقيق الدولية لنظم المعلومات

لقد أصدرت الجمعية الدولية لتدقيق و الرقابة على أنظمة المعلومات عدة معايير سوف نوضحها في الجدول الأتي:

الرقم	عنوان المعيار
1	دستور مهنة التدقيق نظم المعلومات
2	الاستقلالية
3	المعايير و الأخلاقيات المهنية
4	الكفاية المهنية
5	التخطيط
6	اداء عملية التدقيق
7	التقرير
8	أنشطة المتابعة
9	المخالفات و التصرفات غير القانونية
10	حوكمة تكنولوجيا المعلومات
11	استخدام تقييم المخاطر في تخطيط عملية التدقيق
12	الاهمية النسبية في التدقيق
13	استخدام عمل الخبراء الآخرين
14	أدلة إثبات التدقيق
15	الضوابط الرقابية لتكنولوجيا المعلومات
16	التجارة الالكترونية

المصدر: جيهان عبد المعز الجمال ،المراجعة في البيئة الالكترونية ، الطبعة الاولى ،دار الكتاب الجامعي ،الإمارات العربية المتحدة ، 2014 بتصرف

وسنحـاول شـرح هذه المعايير باختصار

-**دستور مهنة تدقيق نظم المعلومات** : يجب على كل مدقق نظم المعلومات ان يلتزم بكل أحكام و شروط التي تم اتفاق عليها في رسالة مهمة التدقيق.

-**الاستقلالية** : يلزم هذا المعيار على ان يكون المدقق نظم المعلومات مستقل في شخصيته وكل ما يتعلق بعملية التدقيق .

-**الأخلاقيات المهنية** : يجب عل المدقق نظم المعلومات ان يبذل العناية المهنية عند قيام بعمله (السر المهني ، الأمانة ،....الخ) من اجل تقديم خدماته بدقة و موضوعية وبدون أخطاء

-**الكفاية المهنية** : يجب على المدقق نظم المعلومات ان يكون ملما بجميع التطورات الحديثة في مجال نظم المعلومات واستعمالها في مهامه.

-**التخطيط** : يجب على المدقق نظم المعلومات وضع خطة إستراتجية (برنامج عمل) قبل بدأ عمله ، وتجديد خطة موضوعية كلما استوجب الأمر وذلك اخذ بعين الاعتبار المعلومات التي تحصل عليها خلال عمله .

-**أداء عمل المدقق** : يلزم هذا المعيار المدقق بمايلي :

- تنفيذ عملية التدقيق وفقا لبرنامج عمل
- انجاز عملية التدقيق بمستوى مهني مطلوب
- تخصص سليم للوظائف الإدارية
- توفير الإمكانيات المادية و البشرية عند قيام بمهامه

-**التقرير**: يلزم هذا المعيار بإصدار رأي فني محايد و إذا كان هناك أسباب لعدم إصدار رأيه يتطلب منه ذكر هذه الأسباب

-**أنشطة المتابعة** : يلزم هذا المعيار المدقق نظم المعلومات بمتابعة أنشطته

-**المخالفات و التصرفات غير القانونية** : يتحمل المدقق نظم المعلومات ألمسؤوليته عن الأخطاء وتصرفات التي يرتكبها خلال ممارسة عمله وفقا للقانون

-**حوكمة تكنولوجيا المعلومات** : تأكد من ان نظم المعلومات ذات جودة عالية و محمية من مخاطر التكنولوجيا

-**استخدام تقييم المخاطر**: يجب على مدقق نظم المعلومات استخدام أساليب حديثة لتقييم المخاطر التي قد تواجهه في أداء عمله

-**الأهمية النسبية** : يجب على المدقق نظم المعلومات دراسة مقدار التحريفات وتحقق اذا كان هناك فروقات مهمة تؤثر على القوائم المالية

-**استخدام عمل الخبراء الآخرين** : يجب على المدقق نظم المعلومات استعانة بالخبير متخصص في مجال معين من اجل جمع العناصر المقنعة الكافية و الملائمة

-**أدلة الإثبات** : على المدقق نظم المعلومات جمع أدلة إثبات كافية و ملائمة و تكون في وقتها بأي وسيلة من وسائله من أجل إبداء رأيه

-**ضوابط الرقابية لتكنولوجيا المعلومات** : يجب على المدقق نظم المعلومات تدقيق ضوابط الرقابية لتكنولوجيا المعلومات المطبقة على الأمان، الصحة و الموثوقية المعلومات ، التطبيقات ، نظام البرمجيات ،عمليات الحاسوب ....الخ

-**التجارة الإلكترونية** : يجب على المدقق نظم المعلومات تدقيق في التقنيات التكنولوجية المالية التي تستخدم في العمليات التجارية الالكترونية (إنتاج ، توزيع ، تسويق ، بيع ، إبرام الصفقات ....الخ)

4. خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن القول أن معايير تدقيق نظم المعلومات تعتبر وسيلة اساسية لتعزيز حوكمة الشركات وذالك لتحقيق الميزة التنافسية بين الشركات ،حيث أصبحت من أهم المواضيع المطروحة على صعيد اقتصاديات دول العالم ،وذلك بفضل أنظمة المعلومات و معايير تدقيقها

النتائج:

- تعتبر حوكمة الشركات إحدى أنظمة الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تطبيقـات نظم المعلومات المستخدمة

- يقوم تدقيق نظم المعلومات على تعزيز حوكمة الشركات ،و ذلك من خلال الإفصاح و الشفافية ،و الوصول المعلومات في وقتها لأصحاب المصالح ،وحماية حقوق المساهمين
- وجـود اهتمـام متزايـد بتطبيـق حوكمة الشـركات من قبـل المؤسسـات الاقتصاديـة ،وذلك بفضـل أنظمـة المعلومات المستخـدمة
- كلما زاد الاهتمام بمعايير تدقيق نظم المعلومات يساعد المدقق في الكشف على حالات التلاعب
- لتعزيز حوكمة الشركات على صعيد اقتصاديات دول العالم يجب تطوير أنظمة المعلوماتها

التوصيات :

- ✓ ضرورة تبني حوكمة الشركات في جميع المؤسسات الاقتصادية وذلك باستخدام احدث تطبيقات نظم المعلومات
- ✓ اهتمام بنظم المعلومات الحديثة من اجل تعزيز حوكمة الشركات
- ✓ تكثيـف دورات تكوينيـة في مجـال نظم المعلومات لجميـع المستخدميـن من اجل زيادة وعيهم باهميتها

5. قائمة المراجع:

- صافي أحمد,صقيح صادق,بن زيدان ياسين .(2018) .أليات حوكمة الشركات و أجهزة دعمها لتعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر .مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي ، العدد . 03 مارس
- جيهان عبد المعز الجمال (2014)،المراجعة في البيئة الالكترونية ، الطبعة الاولى ،دار الكتاب الجامعي ،الإمارات العربية المتحدة
- أحمد قايد نور الدين,(.2015) التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية ،دار الجنان للنشر و التوزيع ،عمان .
- فاطمة الزهراء رقايقية,.(2020) التدقيق المحاسبي دروس و تطبيقات ،النشر الجامعي الجديد ،تلمسان ،الجزائر .

- سعيداني محمد السعيد,لعبيدي مهاوات ,احمدبكاي .(2018) .مدى فعالية حوكمة الشركات في الإلتزام بأخلقيا الأعمال و المسؤولية الإجتماعية في الشركات العائلية في سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة .مجلة المالية و حوكمة الشركات ، المجلد 2، العدد 2، جامعة أم البواقي ، الجزائر .
- أمينة فداوي. (2013/2014). دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية. أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسسير ،جامعة عنابة ، الجزائر .
- بوشامي عبدالقادر، احمد سريدي، و عبد القادر تشيكوا. (2022). نماذج حوكمة الشركات في العالم (دراسة تجارب دولية). مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ،جامعة الوادي ،الجزائر، المجلد 07،العدد 02 .
- طارق عبد العال حماد .(2004) .حوكمة الشركات ،المفاهيم،المبادئ،التجارب ،الدار الجامعية ،الطبعة الاولى .القاهرة.
- تامر مزيد رفاعة , (2017), أصول تدقيق الحسابات و تطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة،دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان .
- لطفي حصروري، و نجمة عباس. (2021). دور نظم المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية الخاصة ،دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصحية الخاصة بباتنة. مجلة دارسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ،المجلد 8، العدد 2 ، جامعة حاج لخضر ،باتنة ، الجزائر .
- محمدلمين علون. (2015). دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة). أطروحة دكتوراه في محاسبة،كلية العلوم القتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة .
- مظفر جابر الراوي. (2014). تطبيق معايير الحوكمة وأثرها القانوني في ضمان حقوق اقلية المساهمين في الشركات المساهمة (المملكة الاردنية الهاشمية نموذجا). مجلة دفاتر السياسة و القانون،العدد 11 .

الإصلاح المحاسبي الجزائري-مدى تأثر القانون 23-07 الخاص بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي بمعايير IPSAP-

The Algerian Accounting Reform - The Impact of Law 23-07 on Public Accounting Rules and Financial Management in accordance with IPSAS Standards

محمود عابد*[1]، بن قايد الشيخ[2]

[1]مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الإقتصادية- جامعة غرداية (الجزائر)،

mahmoud.abed@univ-ghardaia.dz

[2]مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الإقتصادية- جامعة غرداية (الجزائر)، ***cbengaid@yahoo.com***

تاريخ الاستلام: 2024/07/12 تاريخ القبول: 2024/10/06 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل احدى مخرجات الإصلاح المحاسبي العمومي في الجزائر وهو القانون 23-07 المتضمن قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي وضعه في ميزان معايير IPSAS.

لقد خلصت الدراسة إلى أن القانون 23-07 يوافق معايير IPSAS في كثير من مواده ويختلف عنها في مواد أخرى ويمكن ان يتقلص هذا الاختلاف مع صدور القوانين والمراسم التنفيذية التابعة له.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة العمومية، اصلاح المحاسبة العمومية، القانون 23-07، معايير IPSAS

تصنيف JEL: M40,M41

Abstract:

This study aims to analyze one of the outputs of public accounting reform in Algeria, which is Law No. 23-07 containing the rules of public accounting and financial management, and to evaluate its compliance with International Public Sector Accounting Standards (IPSAS). The study concluded that Law 23-07 is consistent with IPSAS standards in many of its articles, but differs in others. This divergence can be reduced with the issuance of related laws and executive decrees.

Keywords: Public accounting, public accounting reform, Law 23-07, IPSAS standards.

Jel Classification Codes: M40,M41.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد مر تاريخ الإصلاحات المحاسبية في القطاع العمومي الجزائري بعدة مراحل كان أولها التخلي عن الأنظمة والتشريعات الاستعمارية الفرنسية سنة 1975 ومنذ ذلك الحين والدولة تصدر في القوانين واللوائح التي حاولت من خلالها تنظيم وتحسين جودة المحاسبة العمومية فن الناحية التطبيقية والرقابية.

لقد كان أخرها مشرع سنة 2006 و الذي حاول فيه المشرع تبني المعايير الدولية في القطاع العام **IPSAS** و ذلك على غرار باقي دول العالم و التي جاءت لتوحيد طرق عرض القوائم المالية و المحاسبة للدول و كذا مدى مصداقية الوضعية المالية لها و لذا جاء هذا المشروع ليواكب مسار الإصلاح المحاسبي الكلي الذي بدأته بتبني المعايير المحاسبية الدولية **IAS/IFRS** من خلال إصدار النظام المحاسبي المالي **SCF**.

إن موجة الإصلاحات المحاسبية الجزائرية في القطاع العام انجرت عنها مجموعة من القوانين كان أخرها القانون 23-07 المؤرخ في 2023/06/21 والذي يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي في القطاع العام.

1.1إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثر القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي بالمعايير الدولية **IPSAS**؟

2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية أو الفرضيات الآتية:

- جاء القانون 23-07 مواكبا لمسار إصلاح التسيير المالي والمحاسبي العمومي؛
- حاولت الدولة تجسيد عدد من المعايير المحاسبية **IPSAS** في القانون 23-07؛
- لقد وافق القانون 23-07 المعايير الدولية في كثير من أبوابه؛
- هناك بعض الاختلافات بين القانون 23-07 والمعايير**IPSAS** .

3.1 أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

-إظهار جهود الدولة في مجال إصلاح المحاسبة العمومية؛

- دراسة وتحليل القانون 23-07 ومقارنته بالمعايير الدولية؛

- محاولة وضع توصيات تساعد في إثراء القانون خاصة وأن القانون لم يطبق بعد.

4.1 أهمية البحث

تأتي هذه الدراسة نضرا لأهميتها الكبيرة حيث تعتبر موضوع الساعة فقد كثرة القوانين والمراسيم المتعلقة بتسيير المال العمومي والمحاسبة عنه وذلك منذ صدور القانون 15-18 المتعلق بالإصلاح الميزانياتي والتي من بينها القانون المدروس حث نحاول نقارن بينه وبين ما جاء في معايير **IPSAS** بشكل علمي وموضوعي.

5.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لقد اتبعنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي الذي يقوم على مقارنة القانون المدروس بالمعايير المحاسبية للقطاع العام وإظهار نقاط التشابه والاختلاف بينهما وذلك لصعوبة الدراسة التطبيقية حيث أن القانون المذكور يحتاج إلى عدد من المراسيم والقرارات المفسرة والمنظمة له، فلقد أحالنا عليها في الكثير من فقراته ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة والتي تم تقسمها إلى:

-المحور الأول: دراسة تاريخية للإصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر

-المحور الثاني دراسة القانون 23-07 ومحاولة تحليله ومقارنته بالمعايير الدولية للقطاع العام

2. استقصاء تاريخ الإصلاحات الجزائرية للمحاسبة العمومية

1.2 تعريف المحاسبة العمومية:

حسب المادة الأولى من القانون 90-21 هي تلك الأحكام التنفيذية العامة التي تطبق على الميزانية والعمليات المالية الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحقة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وتحديد التزامات الأمرين بالصرف والمحاسبين وكذا مسؤولياته، وكذا توضيح إجراءات تنفيذ الإيرادات والنفقات العمومية ونظام محاسبتها.

يمكن تعرف المحاسبة العمومية على إنها فرع من فروع المحاسبة تعنى بدارسة المبادئ التي تحكم عمليات التقدير، التسجيل ثم التقرير المحاسبي عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات العمومية. (الحجاوي، 2004، صفحة 16)

2.2 مراحل الإصلاح المحاسبي:

مرة المحاسبة العمومية في الجزائر بعدة مراحل مقسمة كالتالي (محمد، 2003، الصفحات 09-11):

- مرحلة ما قبل الاستقلال وفيها كانت المحاسبة العمومية تخضع لنظام الفرنسي

- لمرحلة اما بين 1962-1975 والتي تم فيها بإصدار مجموعة من النصوص الفرنسية على غرار المرسوم 56-259 والمحدد لمسؤوليات المحاسبين المنتمين إلى القطاع العام.

- المرحلة الثالثة 1975-1990 والتي تميزت بالتخلي عن التشريعات والأنظمة الفرنسية والدخول في أزمة الفراغ القانوني لنظام المحاسبي العمومي وذلك ابتداء من 1975/07/05

- المرحلة الرابعة 1990 1995 حيث تعد هذه المرحلة بداية بروز للإطار القانوني الذي يحكم المحاسبة العمومية الجزائرية من خلال تنظمها ويحدد مجال ونطاق تطيقها حيث صدر القانون رقم 90-21 في 1990/08/15 والمتعلق بالمحاسبة العمومية بالإضافة للعديد من المراسيم التطبيقية والتعليمات

- المرحلة الخامسة 1995-2006 وقامت الدولة في هذه المرحلة بالتحضير لمشروع الإطار المحاسبي الجديد وذلك بالاستعانة بمجموعة من إطارات وزارة المالية وبالشراكة مع المديرية العامة للمحاسبة العمومية الفرنسية وتمت المصادقة عليه في 1997/04/23. (روينة، 2011، صفحة 12)

- المرحلة السادسة وسعت فيها الدولة إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال مشروع الإصلاح المحاسبي لسنة 2006

3.2 مشروع الإصلاح المحاسبي لسنة 2006:

ان هذا المشروع يأتي ضمن حوكمة المؤسسات العمومية وتعزيز الحكم الراشد من خلال تطبيق البعد المحاسبي المتمثل في الشفافية والافصاح والذي يقصد الإفصاح عن المعلومات وشفافيتها من اجل ترشيد قرارات الأطراف ذات المصلحة داخل المؤسسة. (قربة و حوداسي، 2019، صفحة 266)

1.3.2 تعريف المعايير المحاسبية للقطاع العام:

يمكن أن تعرف على أنها تلك القواعد والأسس المحاسبية التي تضبط العمليات المالية والمحاسبية التي تحدث في القطاع العام غير الهادف للربح بهدف توجيه الممارسة المحاسبية وتوحيد

معالجتها للأحداث المتشابهة وتوضع قاعدة موحدة لمقارنة أداء مؤسسات القطاع العام وتحسين جودة التقارير المالية التي تصدر عن مؤسسات العمومية. (جعارات، 2014، صفحة 14)

2.3.2 أهداف معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:

يمكن حصر أهداف المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام في النقاط التالية: (نعيجة، 2021، صفحة 25)

-تطوير المحاسبة العمومية في مختلف دول العالم؛

-مقاربة المحاسبة العمومية بالمحاسبة المالية الاقتصادية؛

-تطبيق مبدأ محاسبة الحقوق المثبتة (محاسبة الذمة المالية) و يقصد بالحقوق المثبتة كل النواتج أو الإيرادات المثبتة منذ ظهور الحق، أي مجموع الحقوق المستحقّة الّتي تكون محلا لأمر بالتحصيل يكرس حق الدائن العمومي، حيث تعطي قراءة أوضح لمالية الدولة؛

-تحقيق النوعية في عرض التقارير المالية العمومية؛

-تحقيق الشفافية والمصداقية و الموثوقية على المعلومات المالية العمومية، وجعلها قابلة للمقارنة سواء على المستوي المحلي أو الدولي؛

-تطبيق منطق الأداء، إذ على الدولة تجاوز تسجيل أملاكها المنقولة وغير المنقولة و كل استثماراتها كنفقات، و إنما تقييدها في جانب الأصول تهتلك بمرور الزمن وفي المقابل تسجيل مصاريف الموظفين والموردين في جانب الخصوم، عملا بمبدأ القيد المزدوج

3.3.2 أهداف مشروع 2006:

تمثلت أهداف مشروع الإصلاح المحاسبي لسنة 2006 فيما يلي: (ميلود و تيقاوي، 2017، صفحة 253)

-إيجاد معايير محاسبية وطنية تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام؛

-تطور الأدوات مع الخصائص المحددة؛

-ضرورة استقرار البيئة التنظيمية بدايتا بالتشريعات المنظمة للمحاسبة العمومية؛

- التوفيق بن المعايير الدولية للقطاع العام و أصناف الحسابات العمومية للدولة؛

-إلغاء الازدواجية بين الجهات المكلفة بتنفيذ النفقات العمومية؛

-النظر تحديد نطاق الرقابة الابتدائية و النهائية؛

-تطوير طرق و اساليب التدقيق والرقابة الداخلية؛

-تعزيز الاهتمام بالرقابة على المخاطر والمعيقات؛

-تطوير مناهج للرقابة على الخدمات المقدمة؛

- إنتاج معلومات مالية تمتاز بالشفافية والموثوقية لاستغلالها من طرف المسؤولين لمواكبة مختلف التغيرات الاقتصادية الطارئة في الدولة؛

4.3.2 مبادئ مشروع الإصلاح المحاسبي لسنة:2006 اعتمد مشروع النظام المحاسبي لسنة 2006 على مجموعة من المبادئ وهي (ميلود و تيقاوي، 2017، الصفحات 253-254)

-وضع نظام محاسبي للدولة بما يتوافق مع المعايير المحاسبية في القطاع العام

-تطبيق مبدأ الاستحقاق؛

-الربط بين الموازنة والنظام المحاسبي للدولة؛

- إعادة تنظيم شبكات المحاسبة في تحصيل الضرائب.

5.3.2 مراحل انجاز المشروع:

لقد مر مشروع إصلاح النظام المحاسبي العمومي في الجزائر ليتماشى مع معايير IPSAS بثلاث مراحل هيّ: (احمد و مراح ، 2021، الصفحات 42-43)

-المرحلة الأولى وتمت فيها الدراسة الأولية للمشروع انطلقت في افريل 2005. وبالشراكة مع مكتب فرنسي يهتم بإصلاح المحاسبة العمومية (GIP- ADETEF)

-المرحلة الثانية وهي مرحلة تقيم الدراسة الأولية ووضع تطور لنظام المحاسبي للدولة انتهت بافريل 2008

-المرحلة الأخيرة والتي تمت فيها الصياغة النهائية للمشروع بما يتماشى مع المعايير الدولية للقطاع العام والتي اصفرت عن مشروع المعايير المحاسبية الجزائرية للقطاع الذي يحتوي على 17 معيارا (قاضي و طويلب، 2020، صفحة 4).

3.: دراسة القانون 23-07، تحليله ومقارنته بمعايير IPSAS.

لقد جاء القانون 23-07 ضمن مجموع من القوانين و المراسيم التي أتت في إطار الإصلاح المحاسبي و المالي للقطاع الحكومي ليواصل المسير نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية و يطور و ينظم العمل المحاسبي و التسيير المالي العمومي ويقوم بتحديد مسؤوليات و التزامات الأعوان المكلفين بتنفيذ

لميزانيات و العمليات المالية في القطاع العمومي و كذا تحديد قواعد تنفيذ عمليات الإيرادات و النفقات العمومية و عمليات الممتلكات و عمليات الخزينة و نضام المحاسبة و الرقابة المتعلقة به (القانون العضوي رقم 23-07، 2023، صفحة 4)

1.3 نطاق التطبيق:

لقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على المؤسسات و الهيئات الداخلة في نطاقه كما يلي:

-الدولة

-الجماعات المحلية

-المؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات العمومية للصحة

-الأشخاص المعنويين الآخرين المكلفين بتنفيذ كل جزء من برنامج الدولة في مفهوم القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم.

ولقد تم تقسيم هذا القانون إلى خمسة أبواب كما يلي:

- الباب الأول: الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية والعمليات المالية
- الباب الثاني: العمليات (كل ما يخص الإيرادات والنفقات من الناحية الإجرائية والمحاسبية)
- الباب ا لثالث: مسك الحسابات وحسابات الدولة (موضوع البحث)
- الباب الرابع: الرقابة والمسؤوليات.

2.3 تعريف المحاسبة العمومية حسب القانون 23-07

يعرف القانون 23-07 المحاسبة العمومية في المادة 79 من على انها نظام يسمح بتنظيم المعلومات من خلال:

-إدخال وتصنيف وتسجيل ومراقبة بيانات العمليات الميزانياتية والمحاسبية وعمليات الخزينة بهدف إنشاء حسابات مطابقة للتنظيم وصادقة،

-عرض قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة عند قفل السنة المالية،

-المساهمة في حساب تكلفة الأنشطة أو الخدمات وكذا تقييم نجاعتها.

كما يتم تنظيمها للسماح بمعالجة هذه المعلومات من قبل المحاسبة الوطنية.

شكل 1: تقسيمات المحاسبة العمومية حسب القانون 23-07

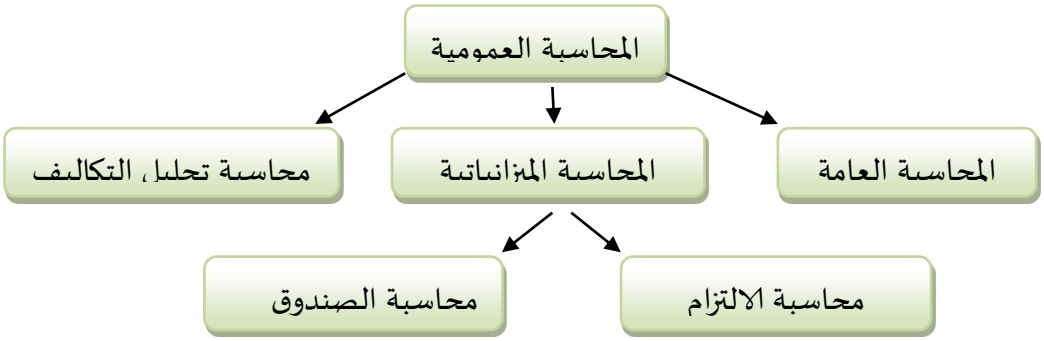

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مواد القانون 23-07

3.3 المقارنة القانون 23-07 بمعايير IPSAS:

1.3.3 المقارنة حيث المبادئ المحاسبية:

جدول 1- مقارن القانون 23-07 بمعايير IPSAS من حيث المبادئ المحاسبية

القانون 07/23	حسب معايير IPSAS
يمكن إن نستخلص بعض المبادئ المحاسبية والخصائص النوعية المذكورة في القانون من خلال قراءة المادة 97 وبعض المواد الأخرى فيما يلي:	- العرض العادل والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
–مطابقة للقواعد والإجراءات المعمول بها	- استمرارية النشاط
- الانتظام	- اتساق العرض
- استمرارية النشاط	-المادية والتجميع
- قابلية المقارنة	- عدم المقاصة
-المصداقية	- المعلومات المقارنة
- الموثوقية	- قابلية الفهم
-قابلية الفهم	- الملائمة
-عدم المقاصة	- المادية
- الشمولية	- الموثوقية
	- التمثيل الصادق
	- تغليب الجوهر على الشكل

- مبدأ الحيطة - التناسق السنوية - الصورة الصادقة	- الحياد - الحيطة والحذر - الاكتمال - قابلية المقارنة
إن المبادئ المذكورة أعلاه في القانون 23- 07 مستمدة من مبادئ وقواعد المحاسبية والتقييم للمخطط المحاسبي والذي لم يفسر إلى الآن و لم يفهم إن كان PCE (2007) أو سيتم تعديله ليتماشى مع SCFكما أن أهم معيار او اختلاف بين المحاسبة العمومية و المحاسبة الموالية هو معيار تغليب الجوهر على الشكل لم تذكر صراحتا في القانون 23-07 او المرسوم 24-09 المحدد لمحتوات و كيفية تطبيق المحاسبة العمومية و اشير اليه بمفهوم الالتزام	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بنص القانون 23-07 و IFAC, handbook of international public sector) (accounting pronouncement, volume 1 new York, USA, 2018

2.3.3 المقارنة من ناحية المعيار 1 معيار القوائم المالية:

جدول 2- مقارن القانون 23-07 بمعايير IPSAS 1 القوائم المالية

	القانون 07/23	حسب معايير IPSAS
الهدف و النطاق	لم يوضح القانون طرق و إجراءات إعداد القوائم المالية و جعلها تابعة للقوانين السابقة إلى حين إصدار المراسيم التنظيمية الجديد التي تبين ذلك واقتصر على أنها توضح الوضعية المالية و الإدارية للمؤسسة العمومية و تلخص العمليات المحاسبية خلال السنة الإدارية كما انه لم يذكر مصطلح الاستحقاق بل ركز على محاسبة الصندوق و محاسبة الالتزام بالنسبة للنفقات و	توضيح إجراءات وقواعد إعداد وعرض البيانات المالية للأغراض العامة، مما يرفع من إمكانية المقارنة بين مختلف المخرجات المالية لمؤسسات القطاع العمومي، حيث يبين هذا المعيار الإرشادات المتعلقة بهيكل وشكل البيانات المالية والحد الأدنى من المتطلبات الخاصة بنوعية ومحتوى البيانات المالية المعدة على أساس الاستحقاق (قاضي و طويلب، 2020، صفحة 294)

	و جعل العمليات المحاسبية خاضعة للمخطط المحاسبي و هو المصلح المبهم حيث أن مشروع الإصلاح المحاسبي لـ 2006 استعان بالمخطط المحاسبي القديم PCNو جمدت هذه المدونة في 2007 فهل سيعد ليتمشى مع الحسابات في النظام المحاسبي المالي SCF هذا السؤال ستجيب عليه المراسيم و التعليمات القادمة . **النطاق** يطبق هذا المعيار على البيانات المالية الخاصة بالمؤسسات ذات القطاع العام والتي تعرض على أساس الاستحقاق ما عدى جدول التدفقات النقدية و الذي يعد على الأساس النقدي	**نطاق التطبيق** يطبق هذا المعيار على البيانات المالية الخاصة بالمؤسسات ذات القطاع العام والتي تعرض على أساس الاستحقاق ما عدى جدول التدفقات النقدية والذي يعد على الأساس النقدي
	إن الاختلاف الجوهري و الذي لم يبين بعد في القانون 07/23 هو مفهوم الاستحقاق و الذي يرتكز على أسبقية الواقعة الاقتصادية على الواقعة النقدية و الذي قامت عليه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام و لقد ظهر هذا المفهوم في المرسوم 23-09 حيث أن المحاسبة الميزانياتية تطبق بمحاسبة الصندوق (المادة 09) و المحاسبة العامة تطبق على أساس الالتزام (الاستحقاق)	

قائمة البيانات المالية الكاملة	حسب المادة 95 - الحصيلة أو الوضعية المالية، - حساب النتائج أو قائمة النجاعة المالية، - جدول تدفقات الخزينة، -جدول تباين الوضعية الصافية المالية - الملحق الذي يتضمن مذكرات تحدّد القواعد الرئيسية والطرق المحاسبية والمذكرات التوضيحية الأخرى.	- بيان المركز المالي -بيان الأداء المالي -بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية -بيان التدفق النقدي -عندما توفر المنشأة موازنتها المصادق عليها للجمهور يجب وضع مقارنة بين المبالغ المقدرة والفعلية -الملاحظات التي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والملاحظات التفسيرية الأخرى
	نرى أن هناك تقارب كبير في القوائم المالية الواجب إعدادها مع اختلاف في التسميات	
المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية	لم يقم القانون بذكر المعلومات الموجودة في القوائم المالية واقتصر على ذكر الأصول وقسمها إلى مالية وغير مالية والتي تنقسم بدورها إلى أصول مادية وغير مادية. أما الخصوم فتم ذكرها دون أي تفصيل. كما انه لم يذكر شكل القوائم وأساس الترتيب المعتمد	لقد فصل المعيار الدولي الأول كل قائمة على حدى وذكر كل المعلومات الواجب توافرها كما انه قسم الأصول إلى متداولة و غير المتداولة جعل السيولة هي أساس ترتيب في حالات استثنائية و أوضح كل الشروط المتعلقة بتصنيف عناصر الميزانية
	ينتظر من النصوص التنظيمية توضيح أسس الترتيب للحصيلة والمعلومات الواردة فيها والقوائم المالية و لعلها لن تخرج عن المعيار المحاسبي الجزائري للقطاع العام رقم 1 المتعلق بالقوائم المالية و الذي يصنف الأصول و الالتزامات حسب درجة السيولة	

	المتزايدة مع التميز بين الأصول و الالتزامات الجارية و غير الجارية كما انه يوضح شرط تصنيفها (Ministère de finance, 2007, p. 40) كما انها لم تشرح في المرسوم رقم 24-90 لمحتوى و تطبيق المحاسب العمومية الصادر في 2024/02/29.

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بنص القانون 23-07 و IFAC, handbook of international public sector) (accounting pronouncement, volume 1 new York, USA, 2018

نلاحظ بعض اختلافات بين القانون 23-07 و المعيار IPSAS 01 و لعل ذلك راجع لعدم صدور النصوص التنظيمية المفسرة للقانون و التي توضح طرق التطبيق المحاسبي للعمليات المالية و تقرب المفهوم النظري للمفهوم التطبيقي للقانون كما أن هناك اختلاف في صياغة بعض المصطلحات.

3.3.3 مقارنة الأصول بين القانون 23-07 والمعايير IPSAS

جدول 3- مقارن الاصول بين القانون 23-07 ومعايير IPSAS

	القانون 07/23	حسب معايير IPSAS
الأصول المالية	تتشكل الأصول المالية حسب المادة 74 مما يلي: - الأموال المتاحة (البنك والصندوق) - الودائع المالية تحت النظر والآجلة. - الأوراق المالية والمستحقات على الغير	هي كل الأصول المالية التي تدار ويتم تقيم أدائها وفق القيمة العادلة
الأصول غير المالية	تتشكل الأصول غير المالية من مجموع الممتلكات المادية وغير المادية غير الملموسة. ولقد فصلة هذه الأصول في مدونة الميزانية حيث شملت الاستثمارات الصناعية والعقارات والمخزنات والعتاد العسكري .... وأصول أخرى متداولة وغير متداولة. وذلك في القرار الوزاري رقم 124	لقد أصدرت عدة معاير تتحدث عن الأصول الغير مالية مثل المعيار 12 الخاص بالمحزونات والمعيار 17 الخاص بالممتلكات والمصانع والمعدات المعيار 16 العقارات الاستثمارية والمعيار 31 الصول غير الملموسة.

	المؤرخ في 15 اوت 2022 والمتعلق بتحديد الأصناف الفرعية للنفقات حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء الميزانية والتي ستكون لها صورة في المخطط المحاسبي المزمع إنشائه.	
	لم يوضح القانون أسس الاعتراف والقياس واكتفى بمفهوم الالتزام والاعتماد وننتظر أن تكون هناك نصوص و مراسيم تحدد ذلك و التي ستكون مستمدة من المعايير المحاسبية للقطاع العام الجزائرية. و بالمجمل فان جميع عناصر الأصول المتحدث عنها في معايير IPSASموجودة في الميزانية الواجب عرضها في القوائم المالية حيث أن القانون جعل من مهام المحاسب جرد الممتلكات والمنقولات والمخزونان و القيم غاير الثابتة	
انخفاض قيمة الأصول	لقد تحدث القانون 23-07 عن الاهتلاكات و المؤونات و النواتج والأعباء المرتبطة بالسنة المالية و ذلك تطبقا للمعيار الجزائري رقم 15 انخفاض قيمة الأصول غير المولدة للنقد. لكن لم يبين كيفية الاعتراف و الإفصاح و الطرق و السياسات المعتمدة لذلك	إن المعيار الدولي IPSASرقم 19 المتعلق بانخفاض قيمة الأصول غير المولدة للنقد و بين الأصول المعنية بهذا الانخفاض كما انه بين طرق و سياسات المعتمدة لإثبات المؤونات و حساب الاهتلاكات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بنص القانون 23-07 و IFAC, handbook of international public sector) (accounting pronouncement, volume 1 new York, USA, 2018

بالنسبة للأصول فلا يمكننا المقارنة بشكل موضوعي و علمي بين القانون أعلاه و المعايير الدولة ما لم تتغير التنظيمات المعمول بها حتى الآن و التي ينتظر صدورها بالقريب العاجل حيث أن المشرع نص على استمرار الطرق و التنظيمات السابقة حتى وقت استبدالها و ذلك لتجنب الفراغ القانوني و الإجرائي.

4.3.3 المقارنة من حيث الإيرادات والنفقات:

جدول 4- مقارن القانون 23-07 بمعايير IPSAS من حيث الإيرادات والنفقات

القانون 07/23	حسب معايير IPSAS
تعرفها: عرف القانون الإيراد على انه الحاصل الكلي للحصائل دون إجراء مقاصة بين الإيرادات والنفقات أصنافها : لقد أحالتنا المادة 35 من القانون إلى المادة 15 من القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 2018/08/15 المتعلق بقانون المالية المعدل و المتمم حيث ذكرت أصناف إيرادات الدولة كالأتي: - العناصر المتحصل عليها من الإخضاعان مهما كانت طبيعتها وكذا من حاصل الغرامات؛ -مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛ - مداخيل المساهمات المالية للدولة وكذا أصولها الأخرى؛ -المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات التي تقدمها لدولة وكذا الإتاوات، - مختلف حواصل الميزانية -الحواصل الاستثنائية المتنوعة - الأموال المخصصة للمساهمات والهبات ولوصايا، -الفوائد المحصل عليها من القروض والتسبيقات وتوظيف أموال الدولة،	لقد قسمة المعايير المحاسبية الإيرادات إلى صنفين جعلت لكل منها معيار خاص بها وهي -المعيار 09 الإيرادات من العمليات التبادليةّ: و تمثل العملية التي تحصل من خلالها المؤسسة على أصل أو خدمة أو تسديد التزامات تدفع مباشرة لمؤسسة أخرى قيمة مساوية أو تقريبية بالمقابل (تكون أساساً إما نقدا أو سلعة أو خدمة أو استخدام للأصول.) ويطبق هذا المعيار على؛ – منح الخدمات؛ – بيع البضائع؛ – استخدام لأصول المؤسسة من طرف جهة اخرى المنتجة للفوائد والإتاوات وأرباح الأسهم؛ -المعيار 23 الإيرادات عن العمليات غير التبادلية و هي أحداث لا تستوجب تبادل منافع في المعاملات التبادلية، إما أن تستلم المؤسسة قيمة من مؤسسة أخرى دون أن تدفع مباشرة قيمة مساوية تقريباً بالمقابل أو تدفع مؤسسة قيمة إلى مؤسسة أخرى دون الحصول بشكل مباشرة على قيمة مساوية

الاعتراف: يتم إثبات وتصفية الإيراد قبل تحصيله - نعني بإثبات الإيراد هو الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي، - التصفية هي الإجراء الذي يسمح بتحديد المبلغ الدقيق للدّين لفائدة الدائن العمومي. لم يتم إصدار التنظيم الخاص بكيفية تطبيق هذه الأحكام	تقريباً بالمقابل و يطبق هذا المعيار عن على الضرائب و التحويلات الاعتراف: 1- يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن العمليات التبادلية إذا: - بالنسبة للبضائع يتم الاعتراف بها إذا تم نقل المخاطر الهامة للملكية للمشتري و فقدان السيطرة على الأصل من قبل البائع بالإضافة إلى شروط أخرى - بالنسبة للخدمات فيجب الرجوع إلى مرحلة اكتمال المعاملة في تاريخ التقرير وإمكانية تقدير قيمة المعاملة بشكل موثوق؛ - بالنسبة للأسهم والإتاوات فيجب أن تكون قابلة للقياس بشكل موثوق وينجر عنها منافع اقتصادية مستقبلية هناك شروط أخرى للاعتراف بالبراد وردة في المعيار المحاسبي لا يمكن التفصيل فيها حاليا 2- ينبغي الاعتراف بالتدفق الوارد للموارد من معاملة غير تبادلية، باستثناء الخدمات العينية، والذي يلبي تعريف الأصل على أنه أصل عندما، و فقط عندما: - يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بالأصل إلى

	المنشأة؛ - يمكن قياس القيمة العادلة للأصل بشكل موثوق
رغم أن القانون أعلاه لم يقم بنفس التقسيمات في المعايير المحاسبية إلا أنه ذكر كل أصناف الإيرادات موجودة تقريبا وأوزع شرحها و تفصيلها و إجراءات تطبيقها إلا التنظيمات المستقبلية	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بنص القانون 23-07 و IFAC, handbook of international public sector) (accounting pronouncement, volume 1 new York, USA, 2018

5.3.3 النفقات:

بالنسبة للنفقات جعل الالتزام هو الإجراء القانوني الذي بموجبه يتم إنشاء النفقة العمومية و التي تندرج أصنافها ضمن قانون المالية الخاص بالسنة المالية و لا تخرج عن الأصناف المذكورة في القرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 اوت 2022 و المتعلق بتحديد الأصناف الفرعية للنفقات حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء الميزانية و التي يقابلها عدة معايير ضمن معاير IPSAS مثل المعيار 12 المخزونان و المعيار 17 الممتلكات و المصانع و المعدات و عدد كبير من المعايير مما يصعب علينا المقارنة بين القانون 23-07 و معايير IPSAS ويمكن أن نقول بان أساس النفقة في القانون الجزائري هو الالتزام و بشكل تفصيلي بالنفقة العمومية والتسجيل و العرض المحاسبين يكون على الأساس النقدي في المحاسبة الميزانياتية و على اساس الاستحقاق في المحاسبة العامة أما المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام جعلت التسجيل المحاسبي للنفقة و عرضها يكون على أساس الاستحقاق و الذي يعني أسبقية الواقعة الاقتصادية على الواقعة القانونية او التدفق الحقيقي لنقد.

6.3.3 الإفصاح والرقابة:

لقد وضع القانون بابا خاصا بالرقابة و التي يتحدث في طياته عن الإفصاح عن القوائم المالية حيث يتحدث على وجوب عرض القوائم المالية للمعنيين والإفصاح عن الإجراءات المتبعة للعمليات المالية العمومية و التي تتم وفق القوانين و الإجراءات المنصوص عليها في القوانين الجزائرية و تعرض على مجلس المحاسبة للمصادقة عليها و كذا سمح للبرلمان بمتابعة تنفيذ الاعتمادات و المصادق عليها في قانون المالية و مسائلة أعضاء الحكومة حول الموارد المالية للدولة كما قسم الرقابة الى ثلاث اقسام و هي.

اما فيما يخص الرقابة فقد قسمة الى:

أ- الرقابة الادارية

ب- الرقابة القضائية

ج- الرقابة البرلمانية:

4. الخاتمة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع مستجد في الساحة المحاسبية الجزائرية وهو موضوع الإصلاح المحاسبي في القطاع العمومي الجزائري و ذلك ليتماشى مع ما جاءت به المعايير الدولية للقطاع العام من اجل توحيد و عرض القوائم المالية و الإجراءات و المفاهيم المحاسبية و لقد كثرة القوانين و المراسيم المنظمة و المسايرة لهذا المسار كان من أولها لقانوني العضوي لق 18-15 المؤرخ في 2018/09/02 و المتضمن القانون المالية و الصلاح الميزانياتي أما أخرها فكان القانون 23-07 و هو القانون محل الدراسة و ما جاء من مراسيم تنفيذية شارحة له الى حد كتابة هذا المقال، فلقد وضعناه محل مقارنة بالمعاير الدولية IPSAS خاصة فيما يتعلق بالمعاير المعتمدة في الإصلاح المحاسبي و المذكورة سابقا.

ان دراسة القانون 23-07 خلصت للنتائج التالية:

- يكلل القانون جهود و مشاريع الإصلاح التي كان من بينها تبني عدد من المعايير الدولية للقطاع العام و ايجاد معايير محاسبية جزائرية لهذا الغرض حيث انه تم تبني مشروع من 17 معيار لم يصدر بشكل رسمي ؛

- هناك توافق كبير بين المبادئ المذكورة في معايير IPSAS و المبادئ المذكورة أعلاه في القانون 23- 07 و المستمدة من مبادئ و قواعد المحاسبية و التقييم للمخطط المحاسبي و الذي لم يفسر إلى الآن و لم يفهم إن كان PCE(2007) أو سيتم تعديله ليتماشى مع SCF . كما أن أهم معيار او اختلاف بين المحاسبة العمومية و المحاسبة الموالية هو مبدأ الاستحقاق لم يذكر في القانون 23-07 او المرسوم 24-09 بشكل صريح و يمكن ان نرجع هذا لرغبت الدولة بتطبيقه بشكل تدريجي مثل بعض الدول على غرار المملكة السعودية؛

- لم يذكر مفهوم الاستحقاق صراحة في القانون 23-07 بل تمت الإشارة إليه في المرسوم 24-90 حيث انه جعل المحاسبة الميزانية مرتكزة على محاسبة الصندوق و المحاسبة العامة مرتكزة على محاسبة الالتزام و الاعتماد حيث تنشأ النفقة بمجرد القدرة على تقيمها و هو تعريف يقترب من

تعريف الاستحقاق حسب IPSAS و يمكن ان نرجع هذا لرغبت الدولة بتطبيقه بشكل تدريجي مثل بعض الدول على غرار المملكة السعودية؛

- نلاحظ بعض اختلافات بين القانون 23-07 والمعيار IPSAS 01 و لعل ذلك راجع لعدم صدور النصوص التنظيمية المفسرة للقانون و التي توضح طرق التطبيق المحاسبي للعمليات المالية و تقرب المفهوم النظري للمفهوم التطبيقي للقانون كما أن هناك اختلاف في صياغة بعض المصطلحات؛

- بالنسبة للأصول فلا يمكننا المقارنة بشكل موضوعي وعلمي بين القانون أعلاه والمعايير الدولية ما لم تتغير التنظيمات المعمول بها حتى الآن والتي ينتظر صدورها بالقريب العاجل؛

- بالنسبة للإيرادات وعلى الرغم من أن القانون أعلاه لم يقم بنفس التقسيمات في المعايير المحاسبية إلا أن كل أصناف الإيرادات موجودة وأوزع شرحها وتفصيلها وإجراءات تطبيقها إلا التنظيمات المستقبلية.

- لقد قسم القانون 23-07 المحاسبة العمومية إلى محاسبة الميزانياتية، المحاسبة العامة، محاسبة التكاليف، بينما لا نجد هذه التقسيمات في المعايير الدولية.

مما سبق فانه قد تم تأكيد صحة الفرضيات التي انطلق بها لبحث

كما يمكن ان نوصي بما يلي:

- ضرورة إصدار النصوص التفسيرية لشرح مفاهيم وطرق و كيفيات تطبيق القانون 23-07؛

- تكوين المحاسبين العمومين من الناحية التصورية للمحاسبة العمومية حسب المعايير الدولية؛

- انجاز بحوث تسقط المعايير الدولية للقطاع العام بشكل تطبيقي على المحاسبة العمومية الجزائرية؛

- تعزيز وتوسيع تطبيق المعايير المحاسبية لتشمل أكبر عدد ممكن مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الجزائرية؛

- عدم وجود معايير IPSAS المحدد لكيفية تطبيق المعايير لأول مرة ضمن المعايير المعتمدة في المعايير الجزائرية يطرح تساؤلا عن الكيفية والمراحل التي ستطبق بها في الجزائر؛

- صدور المعايير الجزائرية لقطاع العام بشكل رسمي لتكون محل دراسة للباحثين.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- حسام ابو علي الحجاوي. الاصول العلمية و العملية في المحاسبة الحكومية. دار النشر و التوزيع، عمان، الاردن: ، 2004.

- مسعي محمد، المحاسبة العمومية. دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003.

- نعيجة فهيم، اطروحة دكتوراه بعنوان مساهمة علمية لإرساء محاسبة محلية على أساس الذمة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 03، 2021.

المقالات:

- حابي احمد، و نور الهدى مراح ، قراءة لمشروع المعيار الجزائري للمحاسبة العمومية رقم 13 والمتعلق بالمخزونات في ظل المعيار الدولي للمحاسبة في القطاع العام رقم 12. *مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، 10* (01)، (2021) الصفحات 27-44.

- عبود ميلود، و العربي تيقاوي، الآثار المرجوة من الإصلاح المحاسبي العمومي في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS، مجلة التكامل الاقتصادي، 5(3)، 2017، الصفحات 244-280.

- فاطمة الزهراء قاضي، و محمد طويلب، مدى توافق مشروع معايير المحاسبة للقطاع العام في الجزائر مع المرجع الدولي في عرض البيانات المالية. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23(1)، 2020، الصفحات 487-510.

-قربة معمر،حوداسي ايمان، مدى الالتزام بابعاد الحوكمة للحد من الفسادي الادراي و المالي- دراسة حالة المديرية العامة لاتصالات الجزائر الاغواط-، مجلة المقريزي لدراسات الاقتصادية و المالية، 3(1)،2019، الصفحات 258-285.

المداخلات:

- خالد جعارات، تطبيق المعايير المحاسبية للقطاع العام جامعة ورقة، الجزائر. *مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل اداء المؤسسات الحكومية*، 24 11, 2014 ،جامعة صاقدي مرباح، ورقلة.

- عبد السميع روينة، واقع الاصلاح المحاسبي العمومية في الجزائر خلال الفترة 2003-2008 ،واقع الاصلاح المحاسبي في الجزائر. 29 11, 2011 جامعة قاصدي مرباح. ورقلة

المراسيم و القوانين:

- الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار الوزاري رقم 124 المتعلق بتحديد الأصناف الفرعية للنفقات حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء الميزانية، العدد 42، 2022.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق لقانون المالية. العدد 04 ،2018.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون العضوي رقم 23-07. المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية و التسيير المالي، العدد 42، 2023.
- الجريدة الرسمية الجزائرية،القانون العضوي رقم 90-21 المتعلق بقانون المالية. العدد 35، 1990
- الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم رقم رقم 90-24 المتعلق بتحديد محتوى و كيفيات تطبيق المحاسبة العمومية، العدد 15 ، 2024.

المراجع الأجنبية:

-IFAC. (2018). handbook of international public sector (Vol. 01). new York, USA: accounting pronouncement.

-Ministère de finance. (2007). Rapports mensuel Plan comptable de l'état N°30, direction général de comptabilité. Algérie.

الآليات المستعملة في ضبط النشاط التجاري والحد من التهرب الضريبي

دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية - تلمسان -

Mechanisms used to control commercial activity and reduce tax evasion Case study of the Tlemcen State Tax Directorate

إسلام مروان ملوكي[1]*، سمية مكيوي[2]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي- جامعة تلمسان GPES ،

islammaroine.mellouki@univ-tlemcen.dz

[2] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي- جامعة تلمسان GPES ،

soumia_grh@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/08/11 تاريخ القبول: 2024/10/23 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

يعتبر التحكم الجيد في النشاط التجاري والقضاء على النشاط الموازي من أبرز الأهداف التي تحاول معظم الدول الوصول إليه ، حيث أن التأطير الجيد للنشاط التجاري يساهم في تخفيض نسبة التهرب الضريبي.

ولقد حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة إبراز الآليات التي تستعملها الدولة في تأطير النشاط التجاري ، بالإضافة إلى دراسة ميدانية لمديرية الضرائب بولاية تلمسان " المديرية الفرعية للرقابة الجبائية " ، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن القوانين الجبائية غير مستقرة وتعدل بشكل دائم ، و الآليات المعتمدة لضبط النشاط التجاري غير كافية مما يجعلها تساهم في تفشي ظاهرة التهرب الضريبي .

الكلمات المفتاحية: النشاط التجاري ؛التعديلات الجبائية ؛التهرب الضريبي.

تصنيف JEL: H29، M21

Abstract:

Good control of commercial activity and eliminating parallel activity are among the most prominent goals that most countries are trying to achieve, as good framing of commercial activity contributes to reducing the rate of tax evasion. Through this study, the researchers attempted to highlight the mechanisms used by the state in regulating commercial activity, in addition to a field study of the Tax Directorate in the state of Tlemcen, the "Sub-Directorate of Fiscal Control." This study concluded that tax laws are unstable and are constantly amended, and the mechanisms adopted to control Commercial activity is insufficient and this is due to the large amount of tax evasion .

Keywords: Commercial activity ;fiscal reforms; fraud and tax evasion.

Jel Classification Cod: H29, M21

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

في إطار سعي الدولة إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة لتعويض إيرادات صادرات الطاقة ، شرعت في إصلاحات عميقة للمنظومة الجبائية ، والنظام الضريبي الذي يعتبر العصب الأساسي و الأداة الفعالة في توجيه النشاط الإقتصادي و بسبب التغيرات الإقتصادية العالمية المتسارعة ، قامت الجزائر بالتكيف مع هذه المتغيرات من خلال تعديلات في الأحكام و القوانين و المواد القانونية تدرج في قانون المالية كل نهاية سنة.

ويعتبر النظام الضريبي المرآة التي تعكس الحالة الإقتصادية السائدة في بلد معين ، وفي مرحلة تاريخية معينة و هو في تطور وتغير مستمر ، و في إطار إقتصاد السوق و حرية الفرد في ممارسة نشاطات مختلفة استوجب تنظيم ممارسة الأنشطة التجارية دون المساس بمبدأ حرية الإقتصاد .

إن قطاع التجارة يشكل أولوية رئيسية بالنسبة للدولة بإعتباره وعاء ضريبي هام غير مستفاد منه بشكل كلي، ومع تطور هذا القطاع تفشت ظاهرة التهرب الضريبي بسبب إنتشار السوق الغير الرسمية و إنعدام إحترام التشريع و التنظيم الساري المفعول المؤطر للنشاط التجاري ، خاصة مع كثرة المتدخلين في العملية التجارية قبل وصول المنتج إلى المستهلك مما ألزم على الدولة الشروع في إصلاحات عميقة تمثلت هذه الاصلاحات في وضع عدة قوانين من بينها الأمر رقم 03/03 "قواعد و مبادئ المنافسة ووسائل حمايتها " ، تبرز إشكالية الموضوع كاتالي :

ماهي الآليات التي تعتمد عليها الدولة لضبط النشاط التجاري ؟ وهل هي كافية لمواجهة ظاهرة التهرب الضريبي ؟ .

1.1 فرضية الدراسة : للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن الإستعانة بالفرضية التالية :

- الآليات المستعملة لضبط النشاط التجاري تساهم في إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي .

2.1 أهمية الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة من المواضيع القليلة في هذا المجال ، حيث أبرز الباحثان أهم القوانين والتعديلات الخاصة بالنشاط الإقتصادي للفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2022 ، وتكمن أهمية الدراسة أيضا في كونها تعالج موضوع ظاهرة التهرب الضريبي التي تعاني منها مختلف دول العالم .

3.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- محاولة إبراز أهم التعديلات في قوانين المالية التي تخص النشاط التجاري للفترة مابين سنة 2012 إلى سنة 2022 .

- التطرق إلى مختلف الآليات المستعملة لضبط النشاط التجاري .

- إعطاء إحصائيات حقيقية فيما يخص حجم التهرب عند ممارسة النشاط التجاري وهذا من خلال دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تلمسان " المديرية الفرعية للرقابة الجبائية "

4.1 منهجية و أدوات الدراسة :

لقد إعتمد الباحثان في الجانب النظري لهذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تطرقا إلى أهم التعديلات الجبائية التي تؤثر على النشاط التجاري و محاولة إبراز مختلف الاليات التي تستعملها الدولة لضبط هذا النشاط ، أما في الجانب التطبقي لهذه الدراسة فقد إستعان الباحثان بمنهج دراسة الحالة و المقابلة الشخصية مع بعض الإطارات ، حيث قام الباحثان بتحليل بعض الإحصائيات التي تم الحصول عليها من قبل مديرية الضرائب لولاية تلمسان " المديرية الفرعية للرقابة الجبائية ومحاولة ربطها بالجانب النظري للدراسة .

5.1 هيكل الدراسة :

لقد قام الباحثان بتقسيم محتويات هذه الدراسة إلى قسمين ، الأول جانب نظري تطرقنا فيه إلى أهم التعديلات الجبائية التي تخص النشاط التجاري و مختلف آليات ضبط النشاط التجاري و المؤسسات المكلفة بذلك ، و الجانب الثاني تطرقنا فيه لتحليل إحصائيات تخص حجم التهرب الضريبي في إقليم ولاية تلمسان .

2. التعديلات الجبائية كآلية لضبط النشاطات التجارية :

لقد عرف النظام الجبائي العديد من التعديلات و هذا تماشيا مع الإصلاحات الإقتصادية التي تسلكها الدولة من أجل مسايرة التطور الكبير للأنظمة و بإعتباره مركز حيوي لتمويل التنمية الإقتصادية ، سنتطرق إلى أهم التعديلات بداية من سنة 2012 إلى غاية سنة 2022 .

1.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2012 :

شملت التعديلات لسنة 2012 : (فراجي و حاحة، 2012، الصفحات 221-222)

- في حالة الحصول على مساعدة من ANGEM ، فإن هذه المشاريع تعفى من TAP
- تخفيض في IFU (ض.ج.و) من 12 إلى 5 ٪ بالنسبة للخبازين وعدم إعتبار هذا النشاط ملوثا
- تخفيض قيمة الغرامة في حالة الغش الضريبي إلى النصف
- جدولة الديون الجبائية (أكثر من 5 سنوات)

- التقليل من مدة فحص المحررات في عين المكان إلى النصف
- في حالة الحصول على عقار صناعي من الأراضي التابعة لأملاك الدولة فإنها تعفى من حقوق التسجيل
- زيادة بدينارين على رسم التبغ حيث إنتقل من 9 دج إلى 11دج .

2.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2015 :

قانون المالية لسنة 2015 شمل العديد من الإمتيازات الجبائية ووضع تسهيلات لعمليات التحصيل الجبائي للشركات ، كما إحتوى على إجراءات لتوسيع الوعاء الجبائي و من بين هذه التعديلات و الإجراءات(أسماء، 2015، الصفحات 89-104) :

- مزايا جبائية لصالح الاستثمارات التابعة للفروع الصناعية
- رخص قانون المالية لسنة 2015 للخزينة بالتكفل بالفوائد المترتبة على القروض البنكية التي إكتسبتها مؤسسات القطاع الصناعي الموجهة لإقتناء التكنلوجيا و التحكم فيها
- إعفاء من حقوق التسجيل و رسم الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية بالنسبة للمستثمرين المستفيذين من المزايا في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، و يمنح الإعفاء بناءا على تصريح بسيط يقدم للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و دون إلزامية تقديم مقرر منح المزايا
- إعفاء من الحقوق الجمركية من أول ديسمبر 2014 إلى غاية ديسمبر 2015 عمليات تجميع المواد الأولية و المنتوجات الداخلة في صناعة الأغدية الموجهة لتربية الدواجن ، و إخضاع المنتوجات المذكورة أعلاه و كذا لحم الدجاج و البيض الموجه للإستهلاك المنتجة محليا إلى المعدل المخفض 7٪ للرسم على القيمة المضافة
- منح مزايا جبائية فيما يخص الإستثمارات التي تنجزها مؤسسات القطاع الصناعي في مجال البحث و التطوير
- توسيع مجال تطبيق الجباية الجزافية الوحيدة ليشمل كل المكلفين الذين يتجاوز رقم أعمالهم أو يساوي 30 مليون دينار مهما كانت طبيعة نشاطهم أو طبيعتهم القانونية
- إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 3 سنوات لفائدة الأنشطة التي يمارسها الشباب المستثمر إبتداءا من تاريخ إستغلالها و تمتد إلى 6 سنوات في حالة تواجد في مناطق و جب ترقيتها و تمدد المدة إلى سنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 مستخدمين على الأقل
- توحيد معدل الجباية على أرباح الشركات ب 23 ٪ عوضا من 19٪ و 25 ٪
- إخضاع السلع المستعملة للرسم على القيمة المضافة على هذا الهامش بغية تأطير السلع المستعملة و يقصد بالسلع المستعملة الأملاك المنقولة العينية القابلة لإعادة الإستعمال على حالتها أو بعد إصلاحها.

3.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2017 :

من أجل تسهيل عمليات التصريح أدخل قانون المالية لسنة 2017 تعديلات تتعلق بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة نذكر منها (ميلود، 2017، صفحة 80) :

- كانت المادة 1 من قانون الإجراءات الجبائية تنص على إجبارية إيداع التصريح المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة IFU قبل الفاتح من شهر فيفري لكل سنة ، وتم تعديلها حيث أصبح يكتب التصريح مابين 01 و 30 جوان من كل سنة و يتم إيداع هذا التصريح التقديري لدى قباضة الضرائب التابع له إقليميا

- تأسست بموجب قانون المالية 2017 كيفيتين لدفع الضريبة الجزافية الوحيدة (طريقة الدفع الكلي عند إيداع التصريح) و (طريقة الدفع المجزأ)

- التصريح التكميلي للضريبة الجزافية الوحيدة مابين 20 جانفي و 15 فيفري من (ن + 1)

4.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2018 :

كان هدف تعديلات لسنة 2018 يهدف لضمان التوازن المالي و الحفاظ على البعد الإجتماعي للدولة و من أهم التعديلات(قانون رقم 17-11، 2017) :

- إلغاء الضريبة على الثروة

- الشعير و الذرى الموجهة للمواشي تعفى من TVA

- عقود نقل الملكية الموثقة خفضت إلى النصف

- الشراكة مع شريك أجنبي مختص إجباري ، لإعتماد المعايير المعمول بها في صناعة المنتجات التبغية .

5.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2019 :

لقد سعى قانون المالية لسنة 2019 لإعطاء تأطير أفضل للمراقبة الجبائية دون زيادة الأعباء الضريبية و من بين التعديلات (قانون رقم 18-18، 2018) :

- مراقبة أرقام السجلات التجارية و أرقام التعريف الجبائي للمتعاملين و تطبيق غرامة قدرها 50 ٪ من المبلغ المدفوع و يهدف هذا الأجراء إلى التحكم في ظاهرة الفواتير المزورة و التقدير الصحيح للوضعية الجبائية للمتعاملين

- إلزام المؤسسات بتقديم كشف قائمة زبائنها و تقديم المستندات الضرورية حول الزبائن ، ويسمح هذا الإجراء بتقليص ظاهرة التزوير

كما أن أفضل النقاط التي يلح عليها قانون المالية لسنة 2019 ، هي الرقمنة .

6.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2020 :

لقد تم إدراج عدة تعديلات في قانون المالية لسنة 2020 و من بينها (قانون رقم 19-14، 2019):

- تدابير تساهم في دعم دفع عجلة الإقتصاد الوطني و منها مراجعة قاعدة 51/49 بإنشاء القطاعات الإستراتيجية و أنشطة شراء و بيع المنتجات ، و أيضا المادة 54 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 التي تلغي إلزامية اللجوء إلى التمويل المحلي لمشاريع الإستثمار الأجنبي ، و من أجل تنويع أدوات تمويل الشركات الناشئة سمحت المادة 18 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 بالسماح للشركة الرأس المال الإستثماري بحيازة رأسمال الشركات الناشئة ، أسهم و حصص إجتماعية أكثر من 49 ٪

- تعفى من الحقوق الجمركية و TVA المواد الأولية المستوردة أو التي تم إقتناؤها محليا من طرف المتعاملين من الباطن في إطار أنشطتهم لإنتاج الأطقم و الأطقم الفرعية الموجهة للمنتجات و تجهيزات الصناعات الميكانيكية و الإلكترونية و الكهربائية و كذا الصيانة ، قطع الغيار معدات الإنتاج لمختلف قطع الغيار و المكونات الموجهة لكل الإستعمالات (لمدة 2 سنة ، قابلة للتجديد) .

- تعديل في المادة 06 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 الذي يلغي التدابير الذي يعتبر الأرباح التي لم تكن محل تخصيص للرأس مال الإجتماعي للمؤسسة في أجل 3 سنوات كمداخيل موزعة تخضع تلقائيا للضريبة بنسبة 15 ٪

- كما تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة ، الشركات الناشئة الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ، وفيما يتعلق بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فإن منحه يخص فقط المعدات التي تقتنيها الشركات الناشئة بعنوان إنجاز مشاريعها الإستثمارية .

- تدابير لتبسيط الإجراءات الجبائية تمثلت في تعديل نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (المواد من 14 إلى 18 و 26 إلى 31 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020) ، وهذا بالتخلي عن النظام التعاقدي و تعويضه بالنظام التصريحي (تعديل في رقم الأعمال الخاضع ل IFU ، أصبح 15.000.000 عوض 30.000.000) .

- لايقل مبلغ الضريبة الجزافية السنوية عن 10.000دج .

كما شمل قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على العديد من التدابير الأخرى و أيضا شمل على تدابير إستثنائية تم إتخادها بسبب جائحة كورونا كوفيد 19 .

7.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2021 :

لقد تضمن قانون المالية لسنة 2021 عدة تدابير تهدف إلى ضبط التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى تقديم تحفيزات جبائية لفائدة المقاولين الشباب و المصدرين و من بين التعديلات لسنة 2021 نجد (قانون رقم 20-16 ، 2020) :

- كل مؤسسة تحوز على وسم شركة ناشئة أو حاضنة (تعفى من TVA و TAP وفوائد الشركات) ، لمدة سنتين .

- عمليات تصدير السلع و الخدمات المولدة للعملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين تعفى بشكل دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي .

8.2 أهم التعديلات التي تخص النشاط التجاري لسنة 2022 :

أبرز أهداف التعديلات تبسيط وتخفيف الضغط الجبائي وشملت (قانون رقم 21-16 ، 2021):

- حاولت الدولة إدخال نظام مبسط يهتم بالمهن الحرة
- كان هناك تخفيض في IFU
- لقد قامت الدولة بتحديد نظام فرض الضرائب (يخص الدخل الزراعي)
- المؤسسات الناشئة حصلت على المزيد من الإعفاءات (خلوفي، 2022) .

3. الآليات القانونية لضبط النشاط التجاري :

بالإضافة إلى التعديلات الجبائية ، نجد الآليات القانونية كآلية لضبط النشاط التجاري (حيث تضع الدولة مجموعة من الشروط للقيام بالنشاط التجاري) ، وتضع مجموعة من الجزاءات في حالة الإخلال بهذه الشروط .

1.3 الشروط القانونية و التنظيمية :

1.1.3 السجل التجاري :

يمكن أن نعرفه بأنه سند رسمي يؤهل لمزاولة النشط التجاري ، يتميز بالوسطية ويخضع لإشراف السلطة القضائية . (عماد، 2020)

- يلزم بالقيد فيه كل من يتوفر فيه صفة التاجر. (مراد، 2020، صفحة 129)

- ويمنع من التسجيل فيه (أصحاب المهن الحرة ، ذوي السوابق العدلية ، القاصر غير المرشد بسبب تميز التجارة بالمخاطرة)

- ممارسي الحرف : يقصد بالحرفي هو الفرد أو التعاونية التي تقوم بأعمال مختلفة مثل : الخياطة ، الحلاقة ... الخ (عماد، 2020)

2.3 الهيآت المكلفة بالنشاط التجاري :

1.2.3 المركز الوطني للسجل التجاري :

هو البوابة الرئيسية لكل من يرغب في دخول عالم التجارة والصناعة ، (حميدوش، 2016، صفحة 15) ومن مهامه :

- ضبط الخاضعين و الحرص على إحترامهم لقيود السجل التجاري .
- الإهتمام بمسك الدفاتر العمومية (المبيعات ، رهون حيازة الأدوات ، الإعتماد الإيجاري)
- من أبرز مهامه الإشهار الإجباري القانوني

2.2.3 ملحقاته المحلية

لقد حدد المرسوم التنفيذي 69/93 المؤرخ في 18 فيفري 1992 المعدل والمتمم صفة القائمين على هذه الملحقات و أهدافها و مهامها ، وتعتبر الملحقات العصب الرئيسي لإدارة شروط ممارسة الأنشطة التجارية يتولى تسيير الملحقات المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري مأمورو المركز الوطني و يتم تعيينهم في هذه المناصب بعد تأهيلهم بقرار من وزير التجارة ومن مهامها :

- مقارنة الوثائق مع التصريحات
- تسليم المعلومات المتعلقة بالسجل و التنمية التجارية
- يقوم بالحجز التحفظي للمحل التجاري و يقوم بنشره في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية
- يمسك و يسير السجل التجاري المحلي و الدفتر العمومي للمبيعات و/أو رهون حيازة المحلات

4. الجرائم المتعلقة بالنشاط التجاري:

يمكن أن نميز حالتين من الجرائم المتعلقة بالنشاط التجاري و هي (نورالدين، 2016) :

1.4 الإخلال بالشروط : تعتبر جريمة الإخلال بالشروط في حالة :

- عدم قيام التاجر بالتسجيل في السجل التجاري
- مزاولة التاجر بسجل منتهي الصلاحية
- التصريحات الناقصة أو الكاذبة
- التقليد و التزوير في السجلات التجارية
- عدم قيام التاجر بإشهار بياناته القانونية

- في حالة (تغيير العنوان أو المقر ، تعديل القانون الأساسي) ، ولم يعدل التاجر هذه البيانات خلال مدة ثلاثة أشهر.

جرائم متعلقة بممارسة النشاط التجاري : تعتبر جريمة الممارسة في حالة :

- منح وكالة
- ممارسة نشاط تجاري قار دون حيازة محل تجاري
- جريمة ممارسة نشاط أو مهنة مقننة دون الرخصة أو الإعتماد
- جريمة ممارسة تجارة خارجة عن موضوع التسجيل في السجل التجاري
- جريمة عدم الإلتزام بنظام المداومة

5. السجل التجاري الإلكتروني :

بعد التطور الكبير في التجارة و ظهور التجارة الإلكترونية و بغية حماية و مراقبة المعطيات المتعلقة بالتجار و منع التحايل و التزوير ظهر السجل التجاري الإلكتروني ومن مميزاته(صورية و فيلالي،2021) :

- تمكين التجار والمؤسسات من إصدار سجلاتهم التجارية أو تجديدها أو التعديل عليها بشكل إلكتروني سريع و سهل دون الحاجة إلى المعاملات الورقية
- إتاحة خدمة الربط الإلكتروني من أجل التوثيق و ذلك مع الجهات الرسمية بالإضافة إلى مطابقة التفاصيل و البيانات المرفقة في السجلات التجارية
- تمكين الراغبين للحصول على سجلات تجارية إلكترونية معتمدة دون أية مستندات و رقية
- الحصول على أرقام العضوية تخص كل سجل من السجلات في الغرفة التجارية بطريقة إلكترونية
- إمكانية تسديد الرسوم المقررة على الخدمة من خلال نظام سداد
- العمل على إصدار فاتورة موحدة تتضمن تكاليف السجلات التجارية إلى جانب عضويات الغرف التجارية
- تزامن فترات السجلات التجارية مع فترة سريان العضوية ضمن الغرفة التجارية.

6. الإطار التطبيقي للدراسة :

تتمثل الدراسة التطبيقية لهذا البحث في دراسة تحليلية لمعلومات مستمدة من الفرع الإحصائي لمدرية الضرائب لولاية تلمسان وهذه المعلومات تشمل ميزانية المخالفات و الإحتيال المسجلة من طرف مصالح المدرية الفرعية للمراقبة الجبائية للفترة الممتدة 2018-2022 ، خاصة أن هذه الفترة الأخيرة تميزت بإصلاحات كبيرة بغية تأطير و ضبط النشاطات التجارية بالإضافة إلى تبسيط

الإجراءات الضريبية كما تطرقنا إليه في الإطار النظري للدراسة ، بالإضافة هذا ما لاحظه الباحثان من خلال مقابلات مع إطارات في مديرية الضرائب لولاية تلمسان حيث أن هناك لقاءات مكثفة داخلية وخارجية تطرقوا فيها لسبل مواجهة هذه الظاهرة .

1.6 تعريف و محتوى ميزانية المخالفات و الاحتيال:

ميزانية المخالفات و الإحتيال هي ميزانية تعد من طرف المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية كل ثلاثة أشهر ، توقع من طرف المدير الولائي للضرائب أو المدير الولائي للضرائب بالنيابة ، يسجل فيها عدد الحالات المسجلة و المبالغ الواجب تسديدها من طرف المتهربين بالإضافة إلى مبلغ الجزاءات المترتبة عن هذا التهرب . وهي عبارة عن نظام مراقبة المخالفات والاحتيال التي تؤثر على الاقتصاد الوطني يحتوي جدول ميزانية المخالفات و الإحتيال على :

_ تعيين الولاية Désignation DIW : يحتوي على أسماء الولايات وتشمل كل من (وهران شرق ، وهران غرب ، تلمسان ، سيدي بلعباس ، معسكر ،عين تموشنت ، سعيدة) .

_ عدد القضايا Nombre d'affaires

_ المبالغ الواجبة البسيطة Montants des Droits Simple

_ مبالغ الجزاءات على الوعاء المطبقة على المناورات Montants des pénalités d'assiette appliquées pour manœuvre

_ المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات Montant total Droits et pénalités

_ إجمالي الحقوق النقدية للثلاثي (D37) Total des droits au comptant

_ عدد الشكاوى المقدمة Nombre de plaintes déposées

_ عدد دافعي الضرائب المسجلين في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة Nombre de Contribuables inscrits au FNF

_ عدد دافعي الضرائب الذين سيتم تسجيلهم في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة Nombre de contribuables a inscrire au FNF

2.6 ميزانية المخالفات و الإحتيال للسنوات من 2018 إلى 2022 :

1.2.6 ميزانية المخالفات لسنة 2018 :

جدول 01 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2018 لولاية تلمسان

السنة	عدد الحالات	المبالغ الواجبة البسيطة	مبالغ الجزاءات على الوعاء المطبقة على المناورات	المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات	إجمالي الحقوق النقدية للثلاثي D37	عدد دافعي الضرائب المسجلين في FNF	عدد دافعي الضرائب الذين سيتم تسجيلهم في FNF
الثلاثي الأول لسنة 2018	16	548373314.00	548373314.00	1096746628.00	5052531122.90	8	2
الثلاثي الثاني لسنة 2018	7	435380141.00	435380141.00	870760282.00	4823645086.07		
الثلاثي الثالث لسنة 2018	4	40613196.00	40613196.00	81226392.00	3150343142.00	3	1
الثلاثي لرابع لسنة 2018	11	106384918.00	106384918.00	212769836.00	4908276276401.00	5	6

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتماد على معلومات من المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - 5- تلمسان

نلاحظ من خلال ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2018 أن العدد الإجمالي لحالات المخالفات و الإحتيال هو 31 حالة، 16 حالة منها المخالفين مسجلين مسبقا في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة ، و تسجيل 9 مخالفين جدد سيتم تسجيلهم في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة ،والمبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات هو : 2.261.503.138.00 دج .

2.2.6 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2019 لولاية تلمسان

جدول 02 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2019

السنة	عدد الحالات	المبالغ الواجبة البسيطة	مبالغ الجزاءات على الوعاء المطبقة على المناورات	المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات	إجمالي الحقوق النقدية للثلاثي (D37)	عدد دافعي الضرائب المسجلين في FNF	عدد دافعي الضرائب الذين سيتم تسجيلهم فيFNF
الثلاثي الأول لسنة 2019	10	65174345.00	65174345.00	130348690.00	4511198306.00	5	5
الثلاثي الثاني لسنة 2019	8	119687579.00	119676329.00	239363908.00	10028129779.00	3	1
الثلاثي الثالث لسنة 2019	2	4798852.00	4798852.00	9597704.00	14365260241.00	1	1
الثلاثي الرابع لسنة 2019	10	288429497.00	288429497.00	576858994.00	4285224043.00	3	7

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معلومات من المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - 5- تلمسان

عدد الحالات الإجمالي للمخالفات المسجلة سنة 2019 هو 30 حالة ، 12 حالة إرتكبها مخالفون مسجلين مسبقا في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة ، وسيتم تسجيل 14 مخالف في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة ، و المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات لسنة 2019 هو : 956.169.296.00 دج . نلاحظ أن عدد الحالات تقريبا متساوي مع السنة السابقة 2018 إلا أن المبلغ الإجمالي منخفض بشكل ملحوظ.

3.2.6 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2020 لولاية تلمسان :

جدول 03 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2020

السنة	عدد الحالات	المبالغ الواجبة البسيطة	مبالغ الجزاءات على الوعاء المطبقة على المناورات	المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات	إجمالي الحقوق النقدية للثلاثيID37	عدد دافعي الضرائب المسجلين فيFNF	عدد دافعي الضرائب الذين سيتم تسجيلهم في FNF
الثلاثي الأول لسنة 2020	12	351311160.00	351311160.00	708622320.00	4524875475.00	5	3
الثلاثي الثاني لسنة 2020	3	24265908.00	24265908.00	48531816.00	8546344422.00	1	2
الثلاثي الثالث لسنة 2020					11379214614		
الثلاثي الرابع لسنة 2020	2	26838099.00	26838099.00	53676198.00	17372126595.00	2	

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتماد على معلومات من المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - 5- تلمسان

تحليل الجدول: نلاحظ من خلال ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2020 أن عدد الحالات المسجلة هو 17 حالة ، قام بهذه المخالفات 8 مخالفين مسجلين مسبقا في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة و سيتم إضافة 5 مخالفين جدد إلى البطاقة و الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة ، المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات هو 810.830.334.00 دج ، نلاحظ أن عدد المخالفات و المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات منخفض بشكل كبير مقارنة مع السنوات السابقة وهذا راجع إلى جائحة كوفيد -19 . حيث أن كان هنالك عدة قطاعات توقفت عن النشاط بسبب الجائحة .

4.2.6 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة2021 لولاية تلمسان

جدول 04 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2021

السنة	عدد الحالات	المبالغ الواجبة البسيطة	مبالغ الجزاءات على الوعاء المطبقة على المناورات	المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات	إجمالي الحقوق النقدية للثلاثي D37	عدد دافعي الضرائب المسجلين في FNF	عدد دافعي- الضرائب الذين سيتم تسجيلهم في FNF
الثلاثي الأول لسنة 2021	2	49078930.00	49078930.00	98157860.00	4602949786.00	2	
الثلاثي الثاني لسنة 2021	21	581320219.00	581290219.00	1162610435.00	4482110810.00	13	8
الثلاثي الثالث لسنة 2021	1	1832682.00	1832682.00	3665364.00	4291289795.00	1	
الثلاثي الرابع لسنة 2021	13	737074225.00	737137225.00	1474211450.00	4846737190.75	13	

من إعداد الباحثان بالإعتماد على معلومات من المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - 5- تلمسان

من خلال ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2021 نلاحظ تسجيل 37 حالة ، منها 29 حالة مرتكبيها مسجلين مسبقا في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة ، و 8 حالات سيتم تسجيلهم في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة ، أما المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات يقدر ب : 2.771.645.109.00 دج . نلاحظ أن عدد المخالفات و المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات إرتفع بشكل ملحوظ .

5.2.6 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2022 لولاية تلمسان :

جدول 05 ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2022

السنة	عدد الحالات	المبالغ الواجبة البسيطة	مبالغ الجزاءات على الوعاء المطبقة على المناورات	المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات	إجمالي الحقوق النقدية للثلاثي D37	عدد دافعي الضرائب المسجلين في FNF	عدد دافعي الضرائب الذين سيتم تسجيلهم في FNF
الثلاثي الأول لسنة 2022	13	170387658.00	170543658.00	340931316.00	4391883589.00	13	
الثلاثي الثاني لسنة 2022	8	260192477.00	260192477.00	520384954.00	8912534745.00	8	
الثلاثي الثالث لسنة 2022	4	9703196.00	9719196.00	19422392.00	4172820048.00	4	
الثلاثي الرابع لسنة 2022	6	45099126.00	45099126.00	90198252.00	4065790605.00	4	

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتماد على معلومات من المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - 5- تلمسان

من خلال ميزانية المخالفات و الإحتيال لسنة 2022 نلاحظ أن عدد المخالفات المسجلة هو 31 حالة و كل مرتكبي المخالفات مسجلين مسبقا في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة . و المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات هو : 970.936.914.00 دج .

7. تحليل النتائج :

1.7 فيما يخص المبالغ و الجزاءات (المبالغ ب دج)

جدول 06 يخص المبالغ و الجزاءات

السنة	المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات
2018	2.261.503.138.00
2019	956.169.296.00
2020	810.830.334.00
2021	2.771.645.109.00
2022	970.936.914.00

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتماد على معلومات من المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية – 5 – تلمسان

شكل 01 : المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات

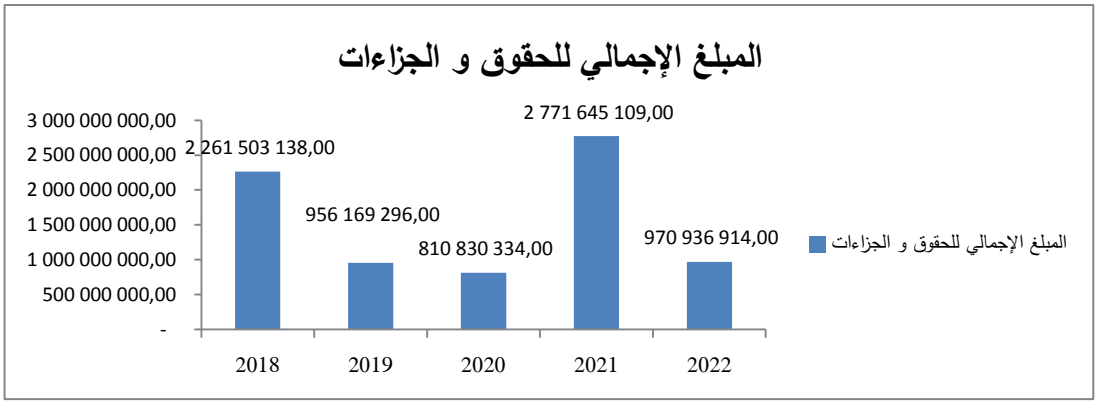

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية – 5 – تلمسان

2.7 فيما يخص عدد المخالفات المسجلة :

جدول 07 لعدد المخالفات المسجلة

السنة	عدد المخالفات المسجلة
2018	31
2019	30
2020	17
2021	37
2022	31

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتماد على معلومات من المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية – 5 – تلمسان

شكل 02 : عدد المخالفات المسجلة

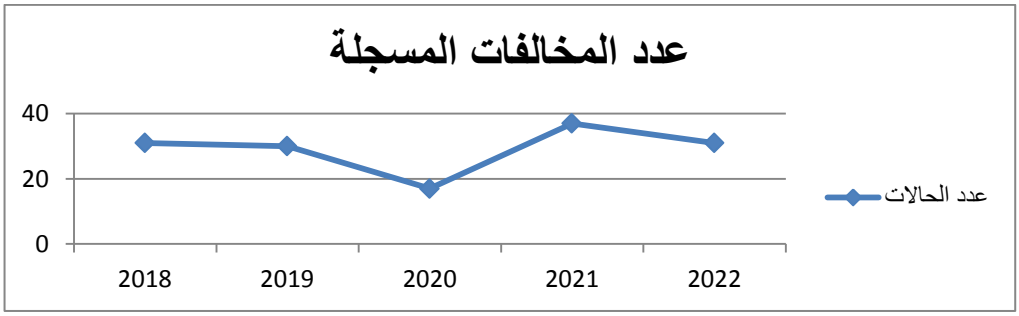

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية – 5 – تلمسان

3.7 تحليل البيانات :

لقد قام الباحثان بتحليل النتائج بناءا على رأي إطارات في مديرية الضرائب لولاية تلمسان بإعتبارهم فاعلين في هذا المجال، و أيضا حاول الباحثان ربط هذه النتائج بالإطار النظري للدراسة وقد توصلا لبعض النتائج أهمها :

- إن المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات و عدد المخالفات المسجلة كان في إنخفاض منذ سنة 2018 إلى غاية سنة 2020 ، حيث قدر مبلغ هذا الإنخفاض ب: 1.451.472.804,00دج ، وهذا الإنخفاض يعتبر من أهم النتائج التي سعى لها قانون المالية لسنة 2019 ، الذي كان ينص على إلزامية إعطاء تأطير أفضل للمراقبة الجبائية .

أما خلال سنة 2021 كان هناك إرتفاع في المبلغ الإجمالي للحقوق و الجزاءات و عدد المخالفات المسجلة ، و هذا راجع حسب إطارات بمديرية الضرائب لولاية تلمسان ، إلى جائحة كوفيد - 19- حيث أن العديد من المخالفين تعرضوا إلى خسائر كبير ة وحاولوا إسترجاع هذه الخسائر بكافة الطرق الممكنة و منها اللجوء إلى الطرق التدليسية والغير مشروعة ، وهذا ما عكسته النتائج على أرض الواقع حيث قدر

مبلغ التهرب الضريبي لسنة 2021 ب 2771645109.00 دج ، بزيادة قدرها 1.960.814.775,00 دج عن آخر سنة (سنة 2020) ، ويعتبر أكبر مبلغ سجل خلال السنوات الأخيرة .

أما في سنة 2022 فنلاحظ أن عدد المخالفات و مبلغ الجزاءات بدء في التناقص مجددا حيث قدر مبلغ هذه الجزاءات ب : 970.936.914,00 دج ، ولوحظ أيضا إنخفاض كبير في قيمة التهرب الضريبي عن آخر سنة (سنة 2021) ، وقدر مبلغ الإنخفاض ب :1.800.708.195,00 دج ، وبالرجوع إلى الجانب النظري نلاحظ أن قانون المالية التكميلي لسنة 2022 ، نص على ظرورة التخفيف من الضغط الجبائي و تبسيط النظام الجبائي ، ويمكن إعتبار هذا الإنخفاض أنه من أهم النتائج المترتبة على هذه التعديلات .

8 .الخاتمة :

إن تأطير النشاط التجاري و الحد من التهرب الضريبي يعتبر من أهم الأهداف التي تحاول كل دول العالم تحقيقه ، ولهذا تستعمل عدة آليات بغية الوصول إلى هذه الأهداف ، ومن خلال هذه الدراسة حاول الباحثان إبراز مختلف هذه الآليات التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية ، وقد تم التوصل إلى أن الدولة تقوم بتعديلات دائمة للقوانين والتشريعات الخاصة بالنشاط التجاري وهذا من خلال قوانين المالية السنوبة وبالتالي عدم إستقرار القانون الجبائي لمدة زمنية طويلة ، كما تم التوصل إلى أنه بالرغم من هذه التعديلات و الآليات إلا أن حجم ظاهرة التهرب الضريبي كبير في إقليم ولاية تلمسان ومن خلال ماسبق يمكن إستنتاج على أنه :

- هناك عدة مجهودات مبدولة من طرف الدولة لإدماج السوق غير الرسمية في الإقتصاد الرسمي ، حيث قامت الدولة بتشكيل لجنة أخلقة العمل التجاري " تعمد إلى تنظيم الأسواق و الفضاءات التجارية المختلفة بالإضافة إلى رقمنة التعاملات التجارية (السجل التجار ي الإلكتروني و تعميم إستخدام الدفع الإلكتروني) " . ولكن سجلت المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تلمسان مبالغ كبيرة من خلال تفشي هذه الظاهرة وبالتالي إن الآليات المستخدمة في ضبط النشاط التجاري والحد من التهرب الضريبي غير كافية مما يجعلها تساهم في تفشي هذه الظاهرة .

9. التوصيات :

- ضرورة إستقرار القوانين الجبائية

- رقمنة مختلف القطاعات والتواصل الجيد بين مختلف المديريات ، خاصة مديرية التجارة و مديرية الضرائب

- بعد تطبيق السجل التجاري الإلكتروني ، ضرورة تبني نظام الفواتيير الإلكترونية

- تسهيل عملية الحصول على الإحصائيات من مختلف المديريات .

10. المراجع :

الجريدة الرسمية رقم 76. (28 ديسمبر, 2017). قانون رقم 17-11. *قانون المالية لسنة 2018* . الجزائر.

الجريدة الرسمية رقم 79. (30 ديسمبر, 2018). قانون رقم 18-18. *قانون المالية لسنة 2019* . الجزائر.

الجريدة الرسمية رقم 81. (30 ديسمبر, 2019). قانون رقم 19-14. *قانون المالية لسنة 2020* . الجزائر.

الجريدة الرسمية رقم 83. (31 ديسمبر, 2020). قانون رقم 20-16 . *قانون المالية لسنة 2021* . الجزائر.

الجريدة الرسمية رقم 100. (30 ديسمبر, 2021). قانون رقم 21-16 . *قانون المالية لسنة 2022* الجزائر.

بلحاج فراجي، و عبد العالي حاحة. *الإصلاحات الجبائية في الجزائر في ظل التحديات الإقتصادية*. مجلة دراسات عدد03، جامعة بشار الجزائر.

بلكعيبات مراد. *ضوابط حرية ممارسة النشاط التجاري في التشريع الجزائري*. مجلة الدراسات القانونية والسياسية عدد 01 جانفي 2020، جامعة الأغواط الجزائر.

بن حميدوش نورالدين. *الجرائم المتعلقة بشروط ممارسة الأنشطة التجارية*. مجلة المفكر عدد 13 فيفري 2016، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.

سفيان خلوفي. *التدابير الداعمة للإقتصاد الجزائري في ظل قانون المالية لسنة2022*. مجلة أبعاد إقتصادية عدد 02، جامعة امحمد بوقرة بومرداس الجزائر.

صافية خيرة. *المحاضرة رقم 07 إلتزامات التاجر المهنية* . الجزائر: جامعة إبن خلدون تيارت محاضرات في مقياس القانون التجاري.

عجابي عماد. (2020). تاريخ الاسترداد 15 فيفري, 2023، من https://lmd.sahla-dz.com/cours-ar-134/

قصاص مروة أسماء. *دراسة تحليلية للإعفاءات الجبائية في ظل قانون المالية لسنة 2015*. مجلة دراسات جبائية عدد 4-1، جامعة بليدة 02 الجزائر.

مزوز صورية، و بومدين فيلالي. *السجل التجاري الإلكتروني في القانون الجزائري*. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية العدد02 ديسمبر 2021، جامعة المسيلة الجزائر.

نور الدين بن حميدوش. (2016). الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التجارية في القانون الجزائري. *أطروحة دكتراه تخصص قانون الأعمال* . جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.

وارزقي ميلود. *التدابير الجبائية الجديدة المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة وفق قانون المالية 2017*. مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة عدد 04، جامعة مستغانم الجزائر.

7. الملاحق :

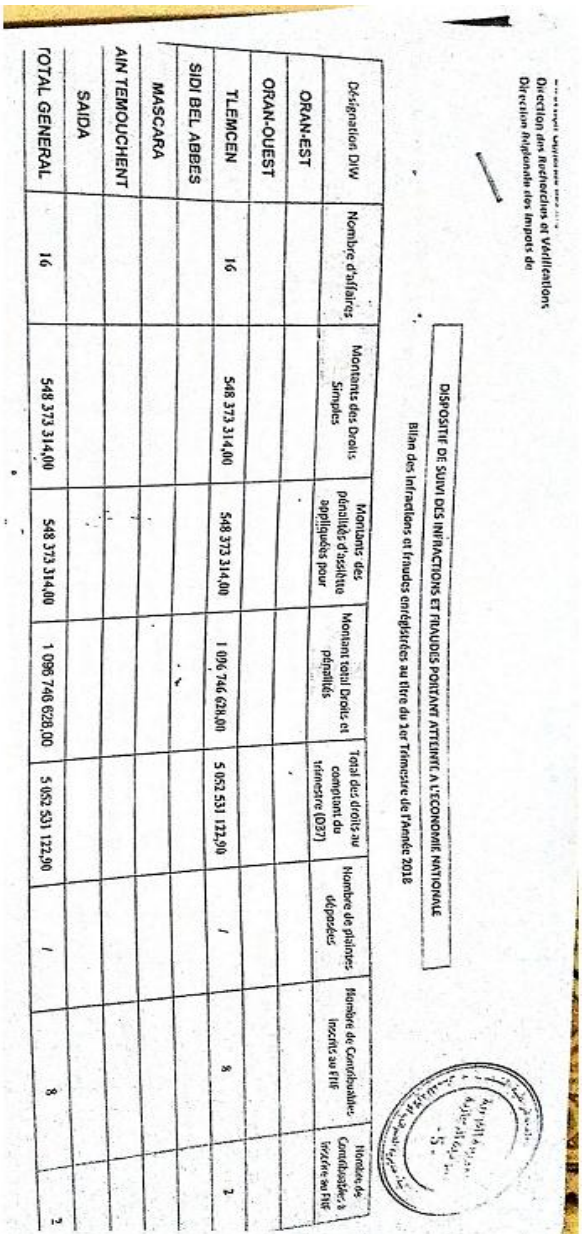

Direction des Recherches et Vérifications
Direction Régionale des Impots de

DISPOSITIF DE SUIVI DES INFRACTIONS ET FRAUDES PORTANT ATTEINTE A L'ECONOMIE NATIONALE

Bilan des Infractions et fraudes enregistrées au titre du 1er Trimestre de l'Année 2018

Désignation DIW	Nombre d'affaires	Montants des Droits Simples	Montants des pénalités d'assiette appliquées pour	Montant total Droits et pénalités	Total des droits au comptant du trimestre (D37)	Nombre de plaintes déposées	Nombre de Contribuables inscrits au RIF	Nombre de Contribuables à inscrire au RIF
ORAN-EST								
ORAN-OUEST								
TLEMCEN	16	548 373 314,00	548 373 314,00	1 096 746 628,00	5 052 531 122,90	/	8	2
SIDI BEL ABBES								
MASCARA								
AIN TEMOUCHENT								
SAIDA								
TOTAL GENERAL	16	548 373 314,00	548 373 314,00	1 096 746 628,00	5 052 531 122,90	/	8	2

أثر إفصاحات القيمة العادلة على جودة التقارير المالية

(دراسة على عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات)

The impact of fair value disclosures on the quality of financial reports (a study of a sample of accountants and accounting experts)

السعدي عياد[1]*

[1] جامعة فرحات عباس سطيف1 ، ***ayad.saadi@univ-setif.dz***

تاريخ الاستلام: 2024/06/07 تاريخ القبول: 2024/10/25 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير إفصاحات القيمة العادلة على جودة التقارير المالية، من خلال التركيز على دور هذه الإفصاحات في تعزيز الموثوقية والملاءمة.أظهرت نتائج الدراسة أن إفصاحات القيمة العادلة تساهم في تقليل حالات عدم اليقين وتحسن من دقة التقديرات المالية مما يرفع من ثقة مستخدمي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة؛ التقارير المالية؛الموثوقية؛ الملاءمة؛ قابلية المقارنة.

تصنيف JEL: M 41

Abstract

The study aimed to examine the impact of fair value disclosures on the quality of financial reports, by focusing on the role of these disclosures on reliability and relevance. The results of the study showed that fair value disclosures contribute to reducing uncertainties and improve the accuracy of financial estimates, which increases the confidence of users of financial statements.

Keywords: *fair value; financial reporting; reliability; relevance; comparability*.

Jel Classification Codes: M41

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

مؤخرا، أصبحت شفافية ومصداقية التقارير المالية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الأسواق المالية. وتلعب الإفصاحات المحاسبية وخاصة الإفصاحات عن القيمة العادلة، دوراً محورياً في توفير المعلومات الدقيقة والشفافة للمستثمرين وأصحاب المصلحة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات مالية رشيدة.

يعتبر مفهوم القيمة العادلة من المفاهيم الجديدة التي أحدثت نقلة نوعية في طرق القياس المحاسبي وفي المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، هذا التغيير جاء تتويجا لجهود الهيئات المحاسبية الدولية لمعالجة مشاكل موثوقية القياس المحاسبي وملاءمته، و تعويض نقائص التكلفة التاريخية.

1.1 إشكالية الدراسة: رغم الجهود المبذولة من قبل الهيئات المحاسبية الدولية لتعزيز إفصاحات القيمة العادلة، إلا أنه لا يزال هناك جدل حول مدى تأثير هذه الإفصاحات على جودة التقارير المالية؛ وعليه سنحاول معالجة الإشكالية التالية: **ماهو أثر الإفصاحات عن القيمة العادلة في تحسين جودة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية؟**

تندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- **كيف تؤثر الإفصاحات عن القيمة العادلة على ملاءمة التقارير المالية؟**
- **ما هو تأثير الإفصاحات عن القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية؟**
- **هل تساهم الإفصاحات عن القيمة العادلة في تحسين قابلية مقارنة التقارير المالية؟**

2.1 فرضية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة نقترح الفرضية التالية:

- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإفصاحات القيمة العادلة على أبعاد جودة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية.**

3.1 أهداف الدراسة ومنهجيتها : تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الإفصاحات عن القيمة العادلة في تحسين جودة التقارير المالية، ومدى مساهمته في تعزيز الثقة في مخرجات النظم المحاسبية ومحتواها المعلوماتي، وترشيد القرارات المالية وتقيل المخاطرة. مع تقديم وجهات النظر حول أفضل طرق الإفصاح الممكنة عن القيمة العادلة.

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستعراض إلى الإطار النظري للقيمة العادلة وإفصاحات القيمة العادلة وعلاقته بجودة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث

اعتدنا في الدراسة التطبيقية على أداة الاستبيان لمعرفة آراء عينة الدراسة حول موضوع الدراسة ، وتحليل النتائج باستخدام برنامج **spss.**

2. الإطار العام للقياس بالقيمة العادلة

ركزت الهيئات المحاسبية الدولية في الآونة الأخيرة جهودها على إصدار جملة من المعايير المحاسبية المتضمنة لقياسات القيمة العادلة.

1.2 مفهوم القيمة العادلة

نتج عن المحاولات العديدة للتخلي عن مبدأ التكلفة التاريخية تطوير العديد من أسس القياس المحاسبي، مثل التكلفة الجارية، التكلفة الاستبدالية، وصافي القيمة القابلة للتحقق، مما مهد الطريق لاعتماد أساس القيمة العادلة، والذي يعتبر مفهوما اقتصاديا قبل أن يكون أداة للقياس المحاسبي (مطر و السيوطي، 2006، صفحة 9).

ويعتبر مفهوم القيمة العادلة من أكثر المفاهيم جدلا لدى الباحثين حيث تعددت آراء ووجهات النظر المرتبطة بالتكييف المفاهيمي لمنهج القيمة العادلة.

2.2 تعريف القيمة العادلة: تعددت التعاريف التي وضعت للقيمة العادلة حيث تختلف باختلاف المهتمين والباحثين ووجهات نظرهم ومن أبرز التعاريف التي وردت نجد :

- عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASBالقيمة العادلة من خلال المعيار المحاسبي (FAS157): "القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن من خلاله إتمام عملية بيع أصل أو نقل التزام بين مجموعة أطراف تكون على إطلاع كاف وراغبة في معاملة تجارية مستقلة وبدون ضغوط (Chea, 2011, p. 13).
- وتعرف كذلك على أنها: "السعر الذي تتم وفقه المبادلة بي يد المشتري الذي لديه الرغبة والاستعداد للشراء وبائع تتوفر لديه أيضا الرغبة المطلقة بعيدا عن كل إكراه وضغوط. وكلا الطرفي لديهم معرفة معقولة من الوقائع وقدر من الإطلاع والقدرة والاستعداد للتعامل ضمن السوق النشط". (Catty, 2012, p. 14)
- جاء في معيار الإبلاغ المالي (IFRS13) تعريف القيمة العادلة على أنها:" المبلغ الذي يمكن الحصول عليه

عند بيع أصل أو الذي يدفع لنقل التزام في صفقة تجارية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس، مع مراعاة الظروف السائدة في السوق في ذلك الوقت" (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2014، صفحة 824)

3.2 العناصر المكونة لمفهوم القيمة العادلة

تضمن مفهوم القيمة العادلة العديد من المفاهيم والمصطلحات لأنها تعتبر مهمة جدا عند قياس القيمة العادلة حيث وردت هذه المصطلحات في العديد من معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية ويعتبر معيار الإبلاغ المالي IFRS13ومعيار المحاسبة الأمريكي FAS157 أحدث معيارين لمحاسبة القيمة العادلة، هذه المفاهيم لها معاني تؤثر على كيفية قياس القيمة العادلة، عموما يقوم مفهوم القيمة العادلة على محددين رئيسيين هما: الأطراف الداخلة في الصفقة في السوق والظروف التي تتم فيها الصفقة. نستعرضهم فيما يلي:

أ الأطراف الداخلة في الصفقة: تتكون من الأطراف المشاركة في السوق، حيث ينبغي على المؤسسة تحديد القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يعتمدها المشاركون في السوق عند التسعير، حيث يفترض في هؤلاء المشاركين أنهم يتصرفون بما يحقق لهم أفضل مصالحهم الاقتصادية، ومن بين المشاركين في السوق نجد:

-**المشتري الراغب:**هو المشتري الذي يكون محفزا وله دافع للشراء بعيدا عن أي تأثير أو إجبار على الشراء، حيث يقوم بالشراء على أساس معطيات السوق الحالية، ووفق توقعاته حول نشاط السوق، حيث تكون الأسعار التي يدفعها ضمن حدود الأسعار الموجودة في السوق.

-**البائع الراغب:** هو البائع الذي يقوم بالبيع بحرية دون ضغوط و أن لا يكون مضطرا على البيع،حيث يهدف للحصول على أفضل سعر ممكن في السوق بعد قيامه بمختلف الاجراءات التسويقية الضرورية،ويشمل ذلك عرض السلعة بطرق مميزة لجذب الزبائن والمشترين لضمان تحقيق أفضل قيمة ممكنة في عملية البيع.

-**الأطراف المطلعة:** يعنى بها أن كلا من المشتري الراغب والمشتري الراغب على علم ودراية واطلاع بطبيعة ومواصفات الممتلكات الاستثمارية واستخداماتها الفعلية والمتوقعة وحالة السوق بتاريخ الميزانية.

ب **الظروف التي تتم فيها الصفقة:** تكون القيمة العادلة هي المقابل المستلم عند بيع أصل أو القيمة التي تدفع لتسديد التزام في صفقة عادية (أو السوق الأكثر تفضيلا) في تاريخ القياس ، حيث يؤخذ في الاعتبار الظرف الحالي للسوق دون الأخذ بالاعتبار إذا كان السعر يتم تقديره مباشرة أو يتم تقديره بطرق رياضية. (IFRS Global office , 2011, p. 2)

لا بد من الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد حتى الآن من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن مفهوم القيمة العادلة هو"المبلغ الذي يتم التوافق عليه بين الأطراف المشاركة في السوق وتتوفر لديهم الرغبة في إتمام الصفقة، حيث يتمتع كل منهما بإرادة حرة للبيع بعيدا عن تعامل التصفية أو البيع الجبري ويمثل سعر الخروج في تاريخ القياس".

4.2 أهمية القيمة العادلة

تكتسي القيمة العادلة أهمية بالغة في مجال القياس المحاسبي نذكرها في النقاط التالية:

- يحسن القياس بالقيمة العادلة ملاءمة المعلومات للمستثمرين، بتوفير بيانات حديثة تعكس القيم السوقية الحالية بدلاً من التكاليف التاريخية، مما يسهم في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة؛
- تعكس القيمة العادلة الظروف الحالية، مما يوفر صورة دقيقة ومحدثة عن الوضع المالي للمؤسسة؛
- تزيد القيمة العادلة من شفافية القوائم المالية، وتعزز موثوقيتها من خلال تحسين الإفصاح؛
- يرفع القياس بالقيمة العادلة من جودة المعلومات المحاسبية، حيث يقدم بيانات أكثر دقة وواقعية ؛

يساعد المؤسسات الاقتصادية على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد والمحافظة عليها، بفضل تقديم معلومات دقيقة تدعم قرارات الاستثمار والإدارة. (سعاد، 2020، صفحة 152)

5.2 قياس القيمة العادلة

توجد ثلاث تقنيات تقييم تستخدم في عمليات قياس القيمة العادلة نوضحها فيما يلي: (FASB, 2011, p. 196)

- **منهج السوقMarket Approach** : يعتمد على الأسعار والمعلومات الأخرى المتعلقة بالمعاملات في السوق، التي تشمل الأصول والالتزامات أو مجموعة منها (مثل حالة مؤسسة)، والتي تكون متطابقة أو مشابهة. يتضمن هذا المدخل استخدام أساليب التقييم التي تتماشى مع نهج السوق وهي:

-مضاعفات السوق (Market Multiples): عادة ما تستخدم أساليب التقييم المتفقة مع منهج السوق، وهي مضاعفات السوق التي تستمد من مجموعات قابلة للمقارنة. يمكن أن تتضمن هذه المضاعفات نطاقات تحتوي على مجموعة متنوعة من المضاعفات لكل مجموعة قابلة للمقارنة. يقتضي اختيار المضاعف الملائم من ضمن النطاق استخدام الحكم الشخصي، مع مراعاة العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس.

-مصفوفة التسعير (Matrix Pricing): هي من الأساليب الرياضية المستخدمة بشكل خاص في تقييم بعض أنواع الأدوات المالية كالديون، حيث لا يعتمد فقط على الأسعار المفصح عنها للأوراق المالية المراد تقييمها بل يتعدى ذلك إلى علاقة تلك الأوراق المالية بالأوراق الأخرى المسعرة، التي يتم اعتبارها كأساس للقياس. (طارق حماد ، 2006، صفحة 560)

- **منهج التكلفة Cost Approach**: يستند نهج التكلفة إلى المبلغ الذي سيلزم حاليا لاستبدال قدرة خدمة أحد الأصول (التي يشار إليها غالبا بتكلفة الاستبدال الحالية). من وجهة نظر أحد المشاركين في السوق(البائع) يتم تحديد السعر الذي سيتم استلامه للأصل على أساس التكلفة التي يتحملها المشارك في السوق(المشتري) لشراء أو إنشاء أصل بديل للمنفعة المماثلة،معدلة لأجل التقادم. (FASB, SFAS No157, p. 12). لتحديد القيمة العادلة يشتمل مدخل التكلفة على ثلاث طرق وهي:

-منحنى التكلفة التاريخية: يمكن تطبيق اتجاه التكلفة التاريخية عندما تكون المؤسسة قد احتفظت بالسجلات الخاصة بالأصل من تاريخ شراءه أو تاريخ صنعه و تطويره. يجب على اختصاصي التقييم النظر فيما إذا كانت ظروف السوق الموجودة في تاريخ اقتناء الأصل مماثلة لظروف السوق الموجودة في تاريخ التقييم.خاصة ظروف المعاملة مثل السعر والتوقيت وغير ذلك من الاعتبارات.

-طريقة تكلفة الوحدة: تستخدم طريقة تكلفة الوحدة لتقدير تكاليف الأصول الملموسة القابلة للتسليم مثل المباني وخطوط الإنتاج والأصول غير الملموسة مثل برامج المعلوماتية في المؤسسة أو برامج إدارة علاقات الزبائن أو القوى العاملة وغيرها.

-**طريقة وحدة الإنتاج:** هي طريقة أخرى لتكلفة الاستبدال، ضمن بعض الصناعات، توجد قواعد أساسية لتحديد التكاليف حيث تعد تكلفة الوحدة الحالية لبناء أنواع معينة من الأصول معروفة وهي معيار نسبي تستخدم على نطاق واسع لتقدير التكلفة الإجمالية للمشاريع. (ZAILA, . 2012, pp. 128-130)

- **منهج الدخل Income Approach:** تحويل مبالغ مستقبلية (على سبيل المثال التدفقات النقدية أو الإيرادات والمصروفات) في مبلغ واحد (مخصوم)؛ حيث استخدام هذا المدخل فإن قياس القيمة العادلة يعكس توقعات السوق الحالية عن تلك المبالغ في المستقبل (Watchman, 2012, p. 10)ضمن أساليب التقييم في مدخل الدخل على سبيل المثال مايلي:

-**أساليب القيمة الحالية:** توضح الفقرات **ب13** و**ب30** استخدام أساليب القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة حيث ركزت بشكل كبير على أسلوبي الخصم والقيمة الحالية المتوقعة؛ يتم اعتماد أسلوب القيمة الحالية عند تقدير القيمة العادلة استنادا إلى حقائق والظروف المحيطة بالأصل المراد تقييمه.

على الحقائق والظروف الفريدة المرتبطة بالأصل أو الالتزام المقيَّم.

-**نماذج تسعير الخيارات:** مثل نموذج **بلاك شولز-ميرتون** أو النموذج ذي الحدين أي نموذج لاتيس(**lattice**) الذي يدمج أساليب القيمة الحالية ويعكس كل من قيمة الزمن والقيمة الحقيقية.

نموذج الأرباح الزائدة لعدد الفترات والتي يتم استخدامها لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة. (طارق حماد ، 2006، صفحة 561)

3. إفصاحات القيمة العادلة

وردت في معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي جملة من متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة - توضيح طبيعة مدخلات القياس وتأثيرها على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية- أهمها:

1.3 طبيعة الإفصاحات المطلوبة

أشار معيار الإبلاغ المالي (IFRS 13) إلى الإفصاحات الضرورية للقيمة العادلة وذلك حتى يتسنى لمستخدمي البيانات المالية فهم أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لكل من الأصول والخصوم خاصة إذا تعلق الأمر بالمدخلات القابلة للملاحظة في المستوى الثالث، حيث يجب الإفصاح عن تأثير القياس بالقيمة العادلة على الأرباح أو الخسائر.

- ينبغي على المؤسسات أن تأخذ في الاعتبار مستوى التفاصيل اللازمة لتلبية متطلبات الإفصاح، وأيضا إذا كان مستخدمو البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات إضافية لتقييم المعلومات الكمية المفصح عنها؛ إذا كانت الإفصاحات لا تفي بالمتطلبات المحددة من IFRS 13 يجب على المؤسسة الكشف عن معلومات إضافية لتلبية هذه المتطلبات.
- ضرورة وصف تقنيات التقييم والمدخلات المستخدمة في سياق القيمة العادلة؛ نظرا لوجود تقنيات تقييم متعددة للمدخلات من المستويين الثاني والثالث. خصوصا المدخلات الغير قابلة للملاحظة، من أجل زيادة الوضوح لمستخدمي المعلومات، لذلك يجب تسليط الضوء على المعلومات الكمية المهمة والمدخلات المستخدمة في عمليات التقييم.

تركز الإفصاحات المطلوبة بموجب معيار الإبلاغ المالي**(IFRS13)** على مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم أساليب التقييم وما هي المدخلات التي تم استخدامها لقياس القيمة العادلة لكل من الأصول والخصوم.وفيما يتعلق بالمدخلات غير القابلة للملاحظة في المستوى الثالث، يجب أن يتضمن الإفصاح تأثير القياس بالقيمة العادلة على الأرباح أو الخسائر. (Jonathan & Marko , 2014, p. 23)

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية **IFRS13** إفصاحات كمية ونوعية حول قياس القيمة العادلة يتعلق كثير منها بالتسلسل الهرمي للقيمة العادلة على أساس مدى إمكانية ملاحظتها في السوق وهي:

-**المدخلات من المستوى الأول:** فهي قابلة للملاحظة بشكل كامل؛

-**المدخلات من المستوى الثاني:**هي البيانات المشتقة من السوق مثل توقعات الأسعار؛

-**المدخلات من المستوى الثالث:** وهي تلك المدخلات غير الملاحظة وتستخدم عند غياب المدخلات الملاحظة في السوق.

إن الإفصاحات المبنية على هذا التسلسل الهرمي مطلوبة بالفعل للأدوات المالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية **IFRS7** ولكن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية **IFRS13** يمتد ليشمل جميع الموجودات والمطلوبات ضمن نطاقه .

2.3 طرق الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة

يتم الإشارة إلى إفصاحات القيمة العادلة في إيضاحات القوائم المالية،حيث يتم وصف طرق التقييم المستخدمة والمدخلات المستخدمة ، كما يتم توضيح أي تغيير في أساليب التقييم حيث يتم الإفصاح عن التغيير وسبب التغير معا من أجل مزيد من الموثوقية للقياس لدى مستخدمي القوائم المالية. بحيث يجب النظر في هذه العوامل من أجل تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك مبلغ وتفاصيل المعلومات، التركيز على وضع متطلبات الإفصاح المختلفة والمستوى المناسب من الإفصاح. (PWC, 2015, p. 30)

تختلف بعض متطلبات الإفصاح اعتمادا على ما إذا كان يتم احتساب القيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في هذا الصدد يحدد معيار الإبلاغ المالي (IFRS13)قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة للموجودات والالتزامات كما يلي:

-**القياسات المتكررة:** تلك التي تتطلبها المعايير الدولية للتقارير المالية أو تسمح بها في بيان المركز المالي في نهاية كل فترة تقرير؛

-**القياسات الغير متكررة:** تلك التي تتطلبها المعايير الدولية للتقارير المالية أو تسمح بها في بيان المركز المالي في ظروف معينة.

4. جودة التقارير المالية

1.4 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

يعرفها **الشيرازي** بأنها:" تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، حيث أن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي". (الشيرازي، 1990، صفحة 195)

كما يرى(**OHEN**) جودة المعلومات المحاسبية"أنها تعتمد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حيث تؤدي دورين إحداهما دور تقييمي(حيث يستخدم المستثمرون المحتملون التقارير المحاسبية في تقدير التوزيعات المستقبلية المتوقعة) والدور الآخر إشرافي حيث يعتمد حملة الأسهم على نفس لتقارير لمراقبة تجنب المدير للمخاطر".

كما تعني جودة المعلومات المحاسبية:"المدى الذي تكون فيه المؤشرات أو المقاييس المحاسبية تمثل مقاييس موثوقة لأداء المؤسسة وتعبر عن حقيقة أدائها وواقعها الاقتصادي، ونتائج أعمالها. (مجدي مليجي ، 2004، صفحة 8).

بينما حدد **مجلس معايير المحاسبة الأمريكي(FASB)** مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية من خلال البيان رقم2 سنة**1980**بعنوان"الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" تعرض مجموعة من الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة وذات جودة.

2.4 جودة معلومات القيمة العادلة ومحدداتها:

أجريت العديد من الدراسات والأبحاث حول قياس القيمة العادلة وجودة المعلومة المالية وتعتبر مسودة مجلس معايير المحاسبة الأمريكية أهمها وأحدثها حيث تتحدث حول الآراء الأولية للمجلس حول قياس القيمة العادلة و التطبيق، الصادرة في **03 جوان 2013** .

يرى مجلس معايير المحاسبة الأمريكي أن الخصائص النوعية للمعلومات المالية تجتمع في المعلومات الأولية للقيمة العادلة، و يمكن توضيح ذلك فيما يلي: (GASB, 2013, pp. 7-8)

-**الملائمة:** تكون المعلومة المالية مفيدة إذا كانت ملائمة لحاجات مستعمليها لذا يرى المجلس أن المعلومات القيمة العادلة للموجودات الاستثمارية تمكن المستثمرين والدائنين، وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية من تقييم الآثار المترتبة عن قراراتهم الاستثمارية وأن المعلومات حول القيمة العادلة تسمح بالتقييم المستمر للقرارات الاستثمارية السابقة في ضوء الظروف الحالية وتأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة. كما أن التغيرات في القيمة العادلة خلال فترة معينة من الاستثمار من شأنه أن يوفر معيارا لتقييم نتائج القرارات على الكيانات المحاسبية وتقييم قدرتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها.

-**المصداقية**: تكون المعلومة المالية ذات مصداقية عندما تعطي صورة صادقة عن الوحدة المحاسبية، وتعكس بصدق الوضع الاقتصادي للأحداث والمعاملات للمؤسسة بغض النظر عن شكلها القانوني وطبيعة نشاطها.

-**قابلية المقارنة:** تعني أن مستخدم المعلومة المالية يجب أن يكون قادرا على إجراء مقارنات بين المعلومات المحاسبية للمؤسسات. ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أن القدرة على تقييم أداء الاستثمارات المجدية للمؤسسة ومقارنة عوائدها المعدلة للمخاطرة وفق مؤشرات السوق المشتركة أو غيرها من المؤسسات تزيد بشكل نوعي عندما يتم الإبلاغ عن الاستثمارات بالقيمة العادلة.

-**قابلية التحقق:** خاصية التحقق تتدعم عند قياس القيمة العادلة وفق الأسعار الملاحظة للسوق. وقياس القيمة العادلة في كثير من الأحيان يتطلب الحكم المهني كما هو الحال مع التقديرات

المحاسبية الأخرى عندما تكون الأسواق غير نشطة أو تقدير القيمة العادلة لا يمكن أن يتم على أساس أسعار السوق، وسوف يكون من الضروري الإفصاح عن أساس تقديرات القيمة العادلة وتوفير معلومات غير منحازة.

-**التقديم في الوقت المناسب:**.ويقر المجلس أن الحصول على معلومات القيمة العادلة لاستخدامها في إعداد البيانات المالية **(بما في ذلك الإفصاحات)** قد يستغرق وقتا أطول من القياسات الأخرى (مثل التكلفة التاريخية). ومع ذلك، يرى المجلس أن هذا التأخير في التقارير المالية عموما لا ينبغي أن يكون كبيرا بما يكفي مقارنة بالأهمية و الفائدة الكبيرة للمعلومات المعدة بالقيمة العادلة.

-**قابلية الفهم:**يستبعد أنه من الصعب فهم تطبيق القيمة العادلة الذي يتطلب إعادة التقييم و إعادة القياس قد تكون صعبة مقارنة بالقياس على أساس التكلفة التاريخية ،مثلا تقرير خسائر وأرباح القيمة العادلة في حالات معينة يعزز تقييم عوائد الأسهم. كذلك يوفر قياس القيمة العادلة فهم أفضل للأنشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لأن قياس القيمة العادلة غالبا ما ينطوي على قرار معين ، ولكن الكشف الفعال للعوامل المستخدمة في صنع ذلك القرار يمكن أن يحقق هذه الخاصية. (GASB, 2013, p. 8)

3.4 صعوبة تحديد جودة معلومات القيمة العادلة:

تعترض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند التقييم بالقيمة العادلة مجموعة من المحددات والتي تؤثر على نوعية معلومات القوائم المالية التي تعد وفقها، فالمعلومات لا تحضى بنفس درجة الأهمية فقد تكون بعض المعلومات أكثر أهمية من الأخرى، فليس بالضرورة كل معلومة ملاءمة موثوقة ، تزدداد درجة أهمية البنود وفائدتها عندما يؤثر حذفه أو تقديمه بطريقة مغايرة إلى تغيير القرارات المتخذة

(الخطيب و القشي، 2004، صفحة 14)

يعتبر المستثمرون والمقرضون معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة من المعلومات التي تقدمها التكلفة التاريخية ، فمعلومات القيمة العادلة تقدم على الأقل الحد الأدنى المطلوب توفره من خاصيتي الملاءمة والموثوقية في حال ما قارنها بين النموذجين، وعليه يمكن القول أن نموذج التكلفة التاريخية يعتبر **أكثر موثوقية** وأقل ملاءمة بينما نموذج القيمة العادلة يعتبر **أكثر ملاءمة** وأقل موثوقية، خصوصا في حالة غياب سوق نشطة.

فيأخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه في حال عدم وجود فروق مهمة عند التحقق من تقديرات القيمة العادلة، وهذا ما قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة ولذلك فإن افتراضات قيم عادلة في ظل عدم وجود سوق نشطة قد يكون خطرا وسيؤثر على ملاءمة وموثوقية وقابلية مقارنة وفهم التقارير المالية حيث يتم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق افتراضية. (النجار، 2013، الصفحات 471-472)

4.4 تحسين ملاءمة وموثوقية القيمة العادلة

يعزز الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة لجميع الأصول والخصوم المالية من ملاءمة المعلومات المحاسبية لحاجات مستخدمي القوائم المالية،كما أن الانتقال إلى الإفصاح الكامل للقيمة العادلة قبل التحول إلى الاعتراف الكامل بالقيمة العادلة في البيانات المالية من شأنه معالجة بعض القضايا المفاهيمية والعملية المتعلقة بالقرار الموثوق للقيمة العادلة، لأن الإفصاح الكامل من شأنه تمكين المستثمرين والدائنين والمعدين والمدققين والهيئات التنظيمية من التعلم من التجربة. عندما يتم حل المشكلات المتعلقة بالقرار الموثوق للقيم العادلة، فعندها سنكون جاهزين للاعتراف الكامل بالقيمة العادلة في البيانات المالية.

تعكس القيم العادلة تقديرات النقاط ولا تؤدي في حد ذاتها إلى بيانات مالية شفافة. وبالتالي ، فإن الإفصاحات الإضافية ضرورية لإضفاء معنى على تقديرات القيمة العادلة. يأخذ اقتراح مجلس معايير المحاسبة المالية خطوة أولى نحو تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بمصداقية تقديرات القيمة العادلة.ينبغي النظر في أنواع إفصاحات إضافية لتمنح لمستخدمي البيانات المالية من اجل فهم أفضل لمصداقية تقديرات القيمة العادلة، قد تشمل هذه الإفصاحات : العوامل الرئيسية التي تؤثر على القيمة العادلة،تقديرات نطاق القيمة العادلة، مستوى الثقة.

هناك اعتبار آخر مهم للإفصاح يتعلق بالتغيرات في مبالغ القيمة العادلة. على سبيل المثال ، يمكن أن تنشأ التغيرات في القيمة العادلة لمحفظة الأوراق المالية من التغيرات في أسعار الفائدة ومعدلات العملات الأجنبية وجودة الائتمان، فضلا عن المشتريات والمبيعات من الحافظة المالية. وعليه و لكي يفهم المستخدمون تقديرات القيمة العادلة ، يجب إعطاؤهم إفصاحات كافية حول العوامل التي تسببت في التغيرات في القيمة العادلة. (Ashford , 2011, p. 13)

4.الدراسة الميدانية

1.4.أساليب جمع البيانات: اعتمدنا في هذه الدراسة على الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات وزعت على عينة الدراسة، حيث تم تخصيص القسم الأول للمعلومات العامة لعينة الدراسة من حيث نوع الجنس، المستوى العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، بينما تضمن القسم الثاني **(21)** عبارة مقسمة على محورين : **المحور الأول تضمن (9) عبارات:** تهدف فقرات هذا المحور إلى تقييم الإفصاحات الحالية للقيمة العادلة؛**المحور الثاني تضمن (12) عبارات:** تهدف فقرات هذا المحور إلى قياس جودة التقارير المالية وفق القيمة العادلة

بغرض تقييم محاور الدراسة سيتم التطرق للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري في إجابات المستجوبين، وتحليل الإجابات التي أدلى بها المبحوثين، جاءت أسئلة الاستبيان مغلقة ومصممة وفق مقياس ليكرت الخماسي.

2.4.وصف عينة الدراسة وخصائصها: مجتمع الدراسة ونظرا لصعوبة حصرها تم اعتماد عينة عشوائية قصدية من 70 مستجوب، قمنا بتوزيع **70**استمارة؛استرجعت **38** استمارة،؛منها **33** صالحة للتحليل؛ تم استبعاد **5** استمارات لعدم استيفاءها للشروط المطلوبة، بنسبة استجابة قدرها**54%.** وعليه يكون مجموع الاستمارات المعتمدة في التحليل هي**38** استمارة وهي نسبة كافية ومقبولة للتحليل حسب رأي الباحث.

3.4. **ثبات أداة الدراسة:** وللتحقق من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للاتساق الداخلي وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول 1: ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان.

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	تقييم إفصاحات القيمة العادلة	09	0,811
الثاني	جودة التقارير المالية (الموثوقية ، الملاءمة، قابلية المقارنة)	12	0,69
معامل ألفا كرونباخ الإجمالي			0,836

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS

بيانات الجدول **1** تبين أن محاور الاستبيان مستقلة تتمتع بثبات مقبول حيث تراوحت بين [**0.811، 0.69**] فهي تتجاوز النسبة المعيارية المقدرة بـ**(0.60)**. تتمتع محاور الاستمارة مجتمعة بنسبة ثبات مرتفع حيث بلغت قيمة معامل **ألفا كرونباخ** لكامل فقرات الاستبيان بـ**(0.836)** مما يؤكد الثبات

والتناسق الداخلي للمتغيرات داخل أداة الدراسة، وعليه يمكن الاعتماد عليها في ا للوصول للنتائج المراد قياسها.

4.4 **خصائص عينة الدراسة:** الخصائص الدمغرافية لعينة الدراسة ممثلة في الجدول الموالي:

جدول 2: خصائص عينة الدراسة

الخاصية		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	23	69.7
	أنثى	10	30.3
الخبرة	أقل من 5 سنوات	15	45.5
	5-10 سنوات	13	39.3
	أكبر من 10 سنوات	5	15
المركز الوظيفي	أكاديمي في المحاسبة	9	27.3
	محاسب	13	39.4
	محافظ حسابات	11	33.3
المستوى العلمي	ليسانس	5	15.2
	ماستر	11	33.3
	دكتوراه	17	51.5

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الجدول أعلاه تتبين لنا الخصائص الدمغرافية لعينة الدراسة موزعة كما يلي:

- عدد الذكور أكبر من عدد الإناث وهذا ما يرجع إلى طبيعة العينة التي تستلزم ذلك؛ كما أن عينة الدراسة من ذوي الخبرات الكبيرة حيث تتراوح بين 5 وأكثر من 10 سنوات وهو مؤشر جيد لمدى فهمهم الجيد لمتطلبات الإفصاح والقياس وفق القيمة العادلة.
- المؤهل العلمي للعينة المدروس ممتاز فأغلبه من حاملي الشهادات العليا وهو ما يعزز صحة النتائج المتوصل إليها، معظم أفراد عينة الدراسة من الممارسين للمحاسبة في الميدان غالبتهم محاسبون في المؤسسات ومحافظي حسابات بالإضافة إلى الأكاديميين وهو ما سيعزز مصداقية نتائج الدراسة.

5.4 التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة

نتائج تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على : **محور إفصاحات القيمة العادلة** موضحة في الجدول الموالي:

جدول 3: إجابات أفراد عينة الدراسة على : محور إفصاحات القيمة العادلة

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
Q1.متطلبات الإفصاح الحالية عن القيمة العادلة في التقارير المالية واضحة وسهلة الفهم؛	تك	10	18	0	0	5	3.84	1.30	موافق
	%	30.3	54.5	0	0	15.2			
Q2.ينبغي أن تشير تقارير المؤسسة بوضوح إلى تقديرات القيمة العادلة للأصول والخصوم؛	تك	12	13	1	2	5	3.75	1.41	موافق
	%	36.4	39.4	3	6.1	15.2			
Q3.تلتزم المؤسسة الشفافية في عرض طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة التي تستخدمها؛	تك	4	21	1	3	4	3.54	1.20	موافق
	%	12.1	63.6	3	9.1	12.1			
Q4.ينبغي أن تفصح عن المخاطر المحتملة والتحديات التي قد تؤثر على دقة تقديرات القيمة العادلة؛	تك	18	9	0	2	4	4.06	1.39	موافق
	%	54.5	27.3	0	6.1	12.1			
Q5.تفصح المؤسسة بموضوعية عن المعلومات حول تقديرات القيمة العادلة دون تحيز أو إخفاء؛	تك	17	9	3	2	2	4.12	1.19	موافق
	%	51.5	27.3	9.1	6.1	6.1			
Q6.في نظرك؛ تساعد الإفصاحات الحالية عن القيمة العادلة في تقديم صورة واضحة عن الحالة المالية للمؤسسة؛	تك	11	15	1	6	0	3.93	1.05	موافق
	%	33.3	45.5	3	18.2	0			
Q7.تعززالإفصاحات الحالية عن القيمة العادلة الشفافية في التقارير المالية؛	تك	13	13	0	3	4	3.84	1.37	موافق
	%	39.4	39.4	0	9.1	12.1			
Q8. من المستحسن تقديم المؤسسة توجيهات وتوضيحات إضافية للمستثمرين وأصحاب المصلحة حول كيفية فهم وتقييم تقديرات القيمة العادلة؛	تك	12	11	0	6	4	3.63	1.45	موافق
	%	36.4	33.3	0	18.2	12.1			
Q9.يجب تضمين التقارير المالية تفاصيل حول التغيرات في تقديرات القيمة العادلة؛	تك	17	12	1	3	0	4.30	0.92	موافق بشدة
	%	51.5	36.4	3	9.1	0			
المحور الأول: إفصاحات القيمة العادلة		المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري		اتجاه المحور			
		3.91		0.79		موافق			

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

تفاصيل الآراء حول عبارات المحور الأول جاءت مجزأة على النحو التالي:

-**الفقرة Q1:** معظم اتجاهات وآراء العينة متوافقون في إجاباتهم حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 3,84% حيث يرون أن متطلبات الإفصاح الحالية عن القيمة العادلة واضحة وسهلة الفهم؛

-**الفقرة Q2:** اتجاهات آراء عينة الدراسة تميل إلى الموافقة على أن التقارير المالية للمؤسسة ينبغي أن تشير بوضوح إلى تقديرات القيمة العادلة للأصول والخصوم حيث بلغ إجمالي متوسط الموافقة % 3,75

-**الفقرةQ3:** تشير إلى ضرورة التزام المؤسسة الشفافية في عرض طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة المستخدمة حيث جاءت آراء العينة موافقة حيث بلغ متوسط الموافقة 3,54 %؛

-**الفقرةQ4:** معظم إجابات وآراء عينة الدراسة إيجابية وموافقة على العبارة بمتوسط قدره4,06 % ، يرون أنه من الضروري الإفصاح عن المخاطر المحتملة التي قد تأثر على تقديرات القيمة العادلة؛

-**الفقرة Q5:** آراء وإجابات المستجوبون موافقة على العبارة حيث بلغ متوسط الموافقة 4,12%، وهو ما يبين ضرورة الابتعاد عن التحيز أو إخفاء أي معلومات حول تقديرات القيمة العادلة؛

الفقرةQ6: يرى معظم أفراد العينة أن الإفصاحات الحالية عن القيمة العادلة تقدم صورة واضحة عن الحالية المالية للمؤسسة، حيث بلغ متوسط الموافقة 3.93 %؛

الفقرةQ7: معظم إجابات وآراء العينة موافقة على مضمون العبارة فهم يرون أن الإفصاحات الحالية للقيمة العادلة ساهمت في تعزيز شفافية التقارير المالية، حيث بلغ متوسط الموافقة 3.84%؛

الفقرةQ8: وافق أفراد العينة على فكرة تقديم المؤسسات توضيحات إضافية للمستثمرين حول طريقة تقدير القيمة العادلة حيث بلغ متوسط الموافقة 3.63%؛

الفقرةQ9: إجابات العينة جاءت موافقة بنسبة وصلت 4.30% وانحراف معياري 0,92 وهو ما يعني تقارب إجابات العينة ويؤكدون على ضرورة تضمين التقارير المالية تفاصيل حول التغييرات في القيمة العادلة.

بلغ متوسط الموافقة الإجمالي للمحور **(3.91)** بانحراف معياري قدره **(0,79)** وهو ما يعني ثبات إجابات عينة الدراسة وعدم تشتتها، ويدخل المتوسط الموافقة لهذا المحور في الفئة **الرابعة** لسلم ليكرت ضمن المجال **(3.41-4.20)** التي تمثل صفة الرأي **موافق.**

نتائج تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على : محور جودة التقارير المالية موضحة في الجدول الموالي:

جدول 4: إجابات أفراد عينة الدراسة على : محور جودة التقارير المالية

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
البعد الأول: موثوقية البيانات									
Q10.تسهم الإفصاحات عن القيمة العادلة في زيادة موثوقية التقارير المالية:	تك	21	12	0	0	0	4.63	0.48	موافق بشدة
	%	63.6	36.4	0	0	0			
Q11. تعكس الإفصاحات عن القيمة العادلة في القوائم المالية بدقة القيم الحقيقية للأصول والخصوم:	تك	12	13	0	3	5	3.72	1.44	موافق
	%	36.4	39.4	0	9.1	15.2			
Q12.تعتبر الإفصاحات عن القيمة العادلة مصدراً موثوقاً للمعلومات لاتخاذ القرارات المالية:	تك	5	20	0	0	8	3.42	1.43	موافق
	%	15.2	60.6	0	0	24.2			
Q13.في اعتقادك الإفصاحات عن القيمة العادلة خالية من الأخطاء والتلاعب:	تك	13	15	1	2	2	4.06	1.11	موافق
	%	39.4	45.5	3	6.1	6.1			
Q14.تعتبر المعايير المحاسبية الحالية كافية لضمان موثوقية الإفصاحات عن القيمة العادلة.	تك	11	14	1	2	5	3.72	1.39	موافق
	%	33.3	42.4	3	6.2	15.2			
البعد الثاني: الملاءمة وقابلة المقارنة									
Q15.حسب رأيك: التقارير المالية التي تتضمن إفصاحات عن القيمة العادلة تكون أكثر قابلية للمقارنة:	تك	13	16		3	1	4.12	1.02	موافق
	%	39.4	48.5	0	9.1	3			
Q16.يؤثر اختلاف أساليب قياس القيمة العادلة بين الشركات على قابلية مقارنة التقارير المالية:	تك	11	16	1	1	4	3.87	1.26	موافق
	%	33.3	48.5	3	3	12.1			
Q17.هناك حاجة لتوحيد أساليب الإفصاح عن القيمة العادلة بين الشركات لتعزيز قابلية المقارنة:	تك	14	8	3	6	2	3.78	1.34	موافق
	%	42.4	24.2	9.1	18.2	6.1			
Q18.تعكس الإفصاحات الحالية عن القيمة العادلة القيمة الحقيقية لأصول وخصوم الشركة بشكل كاف:	تك	14	11	2	5	1	3.96	1.18	موافق
	%	42.4	33.3	6.1	15.2	3			
Q19.تأثر الإفصاحات غير الكافية أو غير الدقيقة بالقيمة العادلة على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية:	تك	11	13	4	2	3	3.81	1.23	موافق
	%	33.3	39.4	12.1	6.1	9.1			
Q20.الإفصاح عن أثر تغيرات الأسواق على الأصول والالتزامات عند حساب القيمة العادلة يسهل	تك	7	19			7	3.57	1.41	موافق
	%	21.2	57.6			21.2			

التنبؤ وتقييم المخاطر المالية.									
Q21.الإفصاحات التفصيلية للقيمة العادلة تساعد في تحسين دقة التقديرات المالية.	تك	10	13	2	5	3	3.66	1.31	موافق
	%	30.3	39.4	6.1	15.2	9.1			
المحور الثاني: جودة التقارير المالية (الموثوقية ، الملاءمة، قابلية المقارنة)		المتوسط الحسابي				الانحراف المعياري		اتجاه المحور	
		3.86				0.594		موافق	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

تفاصيل الآراء حول عبارات المحور الثاني جاءت مجزأة على النحو التالي:

- **البعد الأول: الموثوقية القوائم المالية وفق القيمة العادلة**

-الفقرة Q10: وافق بشدة أفراد العينة على أن الإفصاحات عن القيمة العادلة تساهم في زيادة موثوقية التقارير المالية حيث بلغ متوسط الموافقة 4.63% بانحراف معياري قدره 0,48.

-الفقرة Q11: عبر أفراد العينة عن موافقتهم حول العبارة بمتوسط قدره **3,72%**، حيث يرون أن إفصاحات القيمة العادلة تعكس بدقة القيم الحقيقية للأصول والخصوم.

-الفقرةQ12: بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 3,42%، وهو يعني موافقتهم على كون إفصاحات القيمة العادلة تمثل مصدرا موثوقا للمعلومات الخاصة باتخاذ القرارات؛

-الفقرةQ13: وافقت بدرجة كبيرة عينة الدراسة على مضمون العبارة، فحسب وجهة نظرهم إفصاحات القيمة العادلة لا يتم التلاعب بها وقليلة الأخطاء، بلغ متوسط الإجابات نسبة 4,06%؛

-الفقرة Q14: حسب أفراد عينة الدراسة فإن المعايير المحاسبية الحالية كافية لضمان موثوقية إفصاحات القيمة العادلة حيث بلغ متوسط موافقتهم 3,72% وهو ما يعني رضاهم بالقدر الحالي من الإفصاحات.

- **البعد الثاني: الملاءمة وقابلية المقارنة**

الفقرةQ15: وافقت بنسبة كبيرة عينة الدراسة حيث بلغ متوسط الموافقة 4,12 % وهو ما يؤكد أن تضمين القوائم المالية إفصاحات القيمة العادلة يزيد من قابلية مقارنة القوائم المالية؛

الفقرةQ16: قدر المتوسط الحسابي لمجموع إجابات عينة الدراسة ب3,78 % فهم يوافقون على أن اختلاف أساليب قياس القيمة العادلة من شأنه التأثير على قابلية مقارنة القوائم المالية؛

الفقرةQ17: ترى عينة الدراسة أن هناك حاجة لتوحيد أساليب الإفصاح الحالية عن القيمة العادلة بين الشركات من أجل تعزيز قابلية المقارنة حيث بلغ متوسط الموافقة 3,78%؛

الفقرةQ18: بلغ متوسط موافقة العينة 3,96% وبانحراف معياري قدره 1,23 وهو ما يعني عدم توافق آرائهم حول مدى عكس الإصاحات الحالية عن القيمة العادلة للقيم الحقيقية للمؤسسة؛

الفقرةQ19: جاءت آراء عينة الدراسة موافقة على كون الإفصاحات غير الكافية وغير الدقيقة بالقيمة العادلة تأثر على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية حيث بلغ متوسط الموافقة3,81%؛

الفقرةQ20: وافق أفراد العينة بنسة 3,57% أن الإفصاح عن أثر التغيرات المالية عند حساب القيمة العادلة يسهل عملية التنبؤ ويدعم خاصية الملاءمة

الفقرةQ21: يرى أفراد عينة الدراسة أن الإفصاحات التفصيلية للقيمة العادلة ترفع من دقة التقديرات المالية وتسهل اتخاذ القرارات حيث بلغ متوسط الموافقة3,66%.

بلغ متوسط الموافقة الإجمالي للمحور **(3,86)** بانحراف معياري قدره **(0,594)** وهو ما يعني ثبات إجابات عينة الدراسة وعدم تشتتها، ويدخل المتوسط الموافقة لهذا المحور في الفئة **الرابعة** لسلم ليكرت ضمن المجال **(3.41-4.20)** التي تمثل صفة الرأي **موافق**

6.4 اختبار فرضية الدراسة

نص الفرضية:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإفصاحات القيمة العادلة على أبعاد جودة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية ".سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار الانحدار البسيط.

جدول5: نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية

النموذج	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية Béta	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
	B	الخطأ المعياري			
الثابت	2,035	0,419		4,855	0,000
إفصاحات القيمة العادلة	0,468	0,105	0,625	4,453	0,000

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الجدول نستنتج أن للمتغير المستقل (إفصاحات القيمة العادلة) يؤثر في جودة التقارير المالية لأن مستوى الدلالة T يساوي 0.000 وهو أقل من 0.01 إذن فرضية الدراسة **مقبولة**، حيث ومن خلال تحليل أبعاد المتغير المستقل وجدنا أن المستجوبين يؤكدون على وجود أثر لإفصاحات القيمة العادلة على جودة التقارير المالية ومحتواها المعلوماتي. وتصبح معادلة خط الانحدار كما يلي:

Y=2 .035+0 .625X حيث:Y: إفصاحات القيمة العادلة، X: جودة التقارير المالية.

– كما يتبين لنا من خلال الجدول أن قيمة T المحسوبة للفرضية الرئيسية قد بلغت**4,453** ،**4,855** وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي **2,02**عند درجة حرية تساوي 31، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية (sig0.000) أقل من مستوى الدلالة القياسية (sig=0.005)، وعليه تم قبول فرضية الدراسة.

5. خاتمة:

استعرضنا من خلال هذه الدراسة إفصاحات القيمة العادلة علاقتها بجودة التقارير المالية حيث تشير النتائج التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية أن مراعاة المؤسسة لمتطلبات الإفصاح عن القيم العادلة سيساهم بشكل كبير في تحسين المحتوى المعلومات للتقارير المالية ويرفع من جودتها. وفيما يلي جملة من النتائج المتوصل إليها:

- إفصاحات القيمة العادلة تحسن من شفافية التقارير المالية وبالتالي تصبح أكثر ملاءمة وموثوقية؛
- تتفاوت جودة الإفصاحات حسب مستوى القيم العادلة(المستوى 1،2،3)، فالإفصاحات المتعلقة بالمستوى الثالث، والتي تعتمد على تقديرات غير ملاحظة من شأنها زيادة عدم اليقين وهو ما يقلل من الجودة إذا لم يتم تدعيمها بتفسيرات وافية؛
- إفصاحات القيم العادلة تؤثر على ردود الفعل في الأسواق المالية؛ فالإفصاحات غير الكافية أو غير الدقيقة قد تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهم الشركة؛
- تساعد الإفصاحات المفصلة المحللين تقديم توقعات وتقديرات دقيقة للأداء المالي للشركة.

توصلنا من خلال دراستنا للموضوع إلى جملة من التوصيات نوردها فيما يلي :

- تعزيز الإفصاحات بالقيمة العادلة ،وتقديم تفسيرات واضحة حول التقديرات والافتراضات المستخدمة.
- توفير برامج تدريبية وورش عمل دورية للمحاسبين ومحافظي الحسابات لتعزيز فهمهم لمعايير القيمة العادلة وكيفية تطبيقها بشكل صحيح ودقيق.
- تشديد الرقابة من قبل الهيئات التنظيمية لضمان التزام الشركات بالمعايير الدولية للإفصاح بالقيمة العادلة والحد من التلاعب والتحيز في التقديرات.
- توفير قنوات اتصال فعالة مع مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين وأصحاب المصلحة لشرح إفصاحات القيمة العادلة والإجابة على أي استفسارات قد تكون لديهم حول التقديرات المالية.

6. المراجع:

C. Chea Ashford .(2011) . Fair value accounting: its impacts on financial reporting and how it can be enhanced to provide more clarity and reliability of information for users of financial statements . ,international journal of business and social science.13 ،(20)02 ،

Yarnold Jonathan و ،Ravlic Marko .(2014) . IFRS 13 and investing decisions a study of auditors and academics.23 .

Ashford c. Chea .(2011) .Fair value accounting: its impacts on financial reporting and how it can be enhanced to provide more clarity and reliability of information for users of financial statements .international journal of business and social science.13 ،

FASB .(2011) .faire value measurement (topic820),Financial Accounting Foundation .USA: FASB.

FASB ..SFAS No157 .USA: FASB تم الاسترداد من http://www.fasb.org.

GASB .(2013) .Governmental Accounting Standards Board: Preliminary Views of the Governmental Accounting Standards Board on major issues related to Fair Value Measurement and Application .USA: GASB.

GUIDE PWC .(2015) .PwC accounting and financial reporting guide .USA: global edition.

IFRS Global office .(2011) . IFRS in Focus IASB .USA: Deloitte IFRS.

James Catty .(2012) .The Professional's Guide to Fair Value: The Future of Financial Reporting. Canada: Wiley .USA: John Wiley & Sons, Inc.

Mark ZAILA .(2012) .fair value measurements (pratical guidance and implementation) .USA: Wiely.

Watchman, A. (2012). Bulletin de nouvelles sur les IFRS numéro spécial IFRS 13, évaluation de la juste valeur. Raymond Chabot Grant Thornton.

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (2014). مجلس معايير المحاسبية الدولية : معايير إعداد التقارير المالية. الأردن: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

جميل حسن النجار. (2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية،، المجلد9، العدد3، الأردن،2013، ص ص471-472. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 09(03).

حازم الخطيب، و ظاهر القشي. (2004). توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، ،المجلد 2، العدد2، الأردنية، 2004، ص14. مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، 2(2).

ضمضمة سعاد. (2020). أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة ودوره في تحقيق جودة القوائم المالية(الصنف الثاني منSCF التثبيتات)،. مجلة التكامل الاقتصادي، 8(4)، 152.

عباس مهدي الشيرازي. (1990). نظرية المحاسبة. الكويت: دار السلاسل.

عبد الحكيم مجدي مليجي . (2004). أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية. مجلة المحاسبة والمراجعة، 2(2)، 8.

عبد العال طارق حماد . (2006). موسوعة معايير المحاسبة. مصر: الدار الجامعية.

محمد مطر، و موسى السيوطي. (2006). أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية. أثر استخدامات منهج القياس للمؤتمر العلمي المهني الدولي السابع، (صفحة 9). الأردن.

هيثم السعافين. (2006). مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية. المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت عنوان: القيمة العادلة والإبلاغ المالي، (صفحة 6). الأردن.

مساهمة الحكومة الالكترونية في دعم التحول الرقمي لقطاع المال

- دراسة حالة الامارات العربية المتحدة-

The contribution of e-government in supporting the digital transformation of the financial sector

- a case study of the United Arab Emirates-

د. خملول محمد بلقايد*

[1] المركز الجامعي افلو (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية ، **m.khemloul@cu-aflou.edu.dz**

تاريخ الاستلام: 2024/10/12 تاريخ القبول: 2024/11/12 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

يهدف هذا المقال، إلى تسليط الضوء على أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالحكومة الالكترونية والتحول الرقمي في قطاع المال لدولة الامارات العربية المتحدة، من خلال تحليل تأثير السياسات والمبادرات الحكومية على تحسين كفاءة وشفافية العمليات المالية.

خلصت الدراسة إلى أن الحكومة الإلكترونية تلعب دورا جوهريا في تسريع وتيرة التحول الرقمي في قطاع المال، مع توفير فرص لتحسين الخدمات المالية وتحقيق الشفافية.

الكلمات المفتاحية: حكومة الكترونية؛ تحول رقمي؛ قطاع مالي؛ مصرف مركزي؛ استراتيجية وطنية.

تصنيف JEL: R5 ، O3.

Abstract :

This article aims to highlight the key concepts related to e-government and digital transformation in the financial sector of the United Arab Emirates, by analyzing the impact of governmental policies and initiatives on improving the efficiency and transparency of financial operations.

The study concludes that e-government plays a crucial role in accelerating the pace of digital transformation in the financial sector, providing opportunities to improve financial services and achieve transparency.

Keywords: *E-government; Digital transformation; Financial sector; Central bank; National strategy.*

Jel Classification Codes: R5,O3.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

في ظل المتغيرات العالمية الحديثة الناتجة عن التطورات الاقتصادية والثورة التكنولوجية، يواجه العالم اليوم تحديات كبيرة ومتنوعة تسببت في زيادة الضغوط وفرضت العديد من العقبات أمام المنظمات والحكومات. هذه التحديات تستدعي من تلك الجهات تعديل أساليبها التقليدية في الإدارة، والتوجه نحو تبني المفاهيم الإدارية الحديثة لضمان تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. ،فهذه التطورات غيرت كثيرا من وجه المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وربطت المواطن وتلك المؤسسات باختلاف تخصصاتها ضمن نسق إلكتروني متميز الاستخدامات سمي في الأدبيات المعاصرة بالحكومة الإلكترونية، وقد بدأ تطبيقها في السنوات الأخيرة بهدف تسهيل تقديم السلع والخدمات للمواطنين عبر شبكات الاتصالات المختلفة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات التي أصبح لها الدور الكبير في تسهيل المعاملات وربح الوقت والجهد في ظل ما يسمى بالحكومة الالكترونية.

مثل العديد من دول العالم، وضعت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة التفوق الرقمي الحكومي ضمن أولوياتها الاستراتيجية للفترة المقبلة، تماشياً مع رؤية "نحن الإمارات 2031". وتعمل الحكومة على بناء نماذج ومفاهيم حكومية متجددة، واعتماد أدوات التغيير لتحقيق تحولات كبيرة من خلال استخدام أحدث التقنيات. كما تعمل على تصميم سياسات مرنة وقابلة للتطبيق على المستويات الإنسانية والاقتصادية لتعزيز التنافسية العالمية للدولة.

وقد انعكست جهود التحول الرقمي على مكانة دولة الإمارات، حيث أصبحت وجهة عالمية مفضلة للاستثمار والعيش، من خلال تعزيز الحياة الرقمية وتطبيقاتها في مجالات مثل التعليم الرقمي، الصحة الرقمية، والعدالة الرقمية. كما تم إشراك المجتمع في تصميم وتطوير الخدمات الحكومية بهدف تحسين تجربة المتعاملين مع تلك الخدمات. وقد تم تكريس الحق في الوصول إلى المعلومات وتوفير البيانات لخدمة الأفراد والمؤسسات، مع الاستمرار في قياس رضا المتعاملين عن استخدام الخدمات الرقمية لضمان التحسين المستمر.

إشكالية البحث الرئيسية:

ما مدى مساهمة الحكومة الالكترونية في تفعيل التحول الرقمي لقطاع المال بدولة الامارات المتحدة؟

فرضيات البحث:

- يرجع ظهور الحكومة الالكترونية إلى التقنيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي عرفتها البشرية؛
- تعتبر الجهود والإجراءات المتخذة من طرف الهيئات المسؤولة في الحكومة الالكترونية لدولة الامارات قد وصلت إلى المستوى المطلوب؛

- تعكس مؤشرات التحول الرقمي في القطاع المالي، مدى رغبة الحكومة الالكترونية في الامارات على توسيع نطاق الرقمنة في كافة المجالات والقطاعات.

أهداف البحث

- التعرف على أهم المفاهيم التي تخص الحكومة الالكترونية؛
- تسليط الضوء على اهم تطورات الحكومة الرقمية لدولة الامارات المتحدة؛
- معرفة أهم مجهودات دولة الامارات لتعزيز الحكومة الرقمية؛
- معرفة اهم مؤشرات التحول الرقمي في قطاع المال؛

منهجية البحث: بالنظر إلى نوع الموضوع واشكاليته والطريقة التي تنتهج في دراسة المشكلة، فقد تم إتباع المنهج الوصفي، وهذا ما فرضته طبيعة الموضوع محل الدراسة، لأننا قمنا بجمع وتلخيص بيانات وحقائق بالحكومة الالكترونية لدولة الإمارات المتحدة، لكننا لم نعتمد على سرد المعلومات فقط، بل استخدمنا المنهج التحليلي، لتحليل جوانب ومضمون مختلف المفاهيم الواردة في البحث.

2. الإطار النظري للحكومة الالكترونية (الرقمية):

من أجل استيعاب متطلبات إنشاء الحكومة الإلكترونية، من الضروري أولاً فهم مفهوم الحكومة الإلكترونية.

1.2 مفهوم الحكومة الالكترونية:

يعد تفسير الحكومة الإلكترونية شاملا ومتعدد الأبعاد، حيث لا يوجد تعريف موحد يشمل كافة جوانبها. بشكل عام، يشير مفهوم الحكومة الإلكترونية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوزارات والإدارات والأجهزة الحكومية للتواصل مع المواطنين، الشركات، والهيئات الحكومية الأخرى، من خلال الإنترنت أو تقنيات أخرى. ويهدف ذلك إلى تسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات الحكومية وتقديمها بأكبر مدى ممكن من الكفاءة والسرعة. ببساطة، يمكن تعريف الحكومة الإلكترونية على أنها استخدام أنظمة الاتصالات والمعلومات لتقديم الخدمات الحكومية إلى المواطنين وقطاع الأعمال، وكذلك بين الأجهزة الحكومية ذاتها (وسيلة واعر، 2011، صفحة 4).

كما تعرف أيضا على انها: تقديم الخدمات الحكومية من خلال شبكات الاتصالات الخارجية ونظم الحاسب الآلي المتوافرة لدى الهيئات الحكومية بما يكفل سرعة وكفاءة الخدمة المؤداة (علي لطفي ، 2004، صفحة 3).

مما سبق يمكننا تعريفها على أنها:" توظيف تكنولوجيا المعلومات عبر قواعد البيانات، شبكات المعلومات، وسائل الاتصال الحديثة، والإنترنت، بالإضافة إلى الهواتف الذكية، بهدف تبسيط وتسريع

تقديم الخدمات والمعاملات الحكومية للمواطنين. يتم ذلك بدقة عالية وبأقل تكلفة ممكنة، مع ضمان الكفاءة في تقديم الخدمات، والالتزام بحفظ سرية المعلومات في جميع الأوقات والأماكن.".

2.2 دوافع تبني الحكومة الإلكترونية:

تأثرت الحكومة التقليدية بشكل كبير بالتطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة خلال العقود الأخيرة، مما دفعها للتحول إلى النموذج الإلكتروني. يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية لهذا التحول كما يلي (بدران عباس، 2004، الصفحات 46-47):

1.2.2 **دوافع سياسية** :تمثلت أساسا في:

- ظهور مفهوم العولمة وما رافقه من تحديات جديدة؛
- التنافس بين السياسيين على كسب رضا الجمهور من خلال تقديم خدمات حكومية أكثر سهولة، خصوصًا في الدول المتقدمة؛
- دعم البنك الدولي لمشاريع الحكومة الإلكترونية في الدول النامية.

2.2.2 **دوافع تكنولوجية** :وأهمها:

- ظهور شبكة الإنترنت وتوسع استخدامها؛
- انخفاض تكلفة الأجهزة والمعدات التقنية بشكل ملحوظ؛
- تطوير تقنيات تشفير البيانات بشكل يعزز الثقة في أمن الشبكات؛
- ابتكار تقنيات مثل التوقيع الإلكتروني، التي ساهمت في تحسين الأمان القانوني للمعاملات الرقمية.

3.2.2 دوافع اقتصادية :أهمها:

- ظهور التجارة الإلكترونية وزيادة التعاملات المالية عبر الإنترنت.
- استفادة الحكومات من التكنولوجيا لخفض التكاليف التشغيلية وتقديم الخدمات بكفاءة أكبر.
- التوجه نحو مشاريع الخصخصة وما يتطلبه ذلك من تواصل وتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

3. الحكومة الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة:

يمثل توجه دولة الامارات المتحدة نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المعاملات الحكومية مدخلا مهما لإرساء التحول الرقمي في شتى المجلات والقطاعات، وضعت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة التفوق الرقمي الحكومي ضمن أولوياتها الاستراتيجية للفترة المقبلة، بما يتماشى مع رؤية "**نحن الإمارات 2031**". تسعى الحكومة إلى بناء نماذج ومفاهيم حكومية متجددة، واعتماد أدوات التغيير لتحقيق تحولات كبيرة. يتم ذلك من خلال استخدام أحدث التقنيات وتصميم

سياسات مرنة وقابلة للتطبيق على المستويين الإنساني والاقتصادي، بهدف تعزيز تنافسية الدولة على الصعيد العالمي.

1.3مراحل تطور الحكومة الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة: مرت الحكومة الالكترونية في دولة الامارات المتحدة بمجموعة من المراحل وهي:

جدول01: مراحل تطور الحكومة الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة

السنة	الإنجازات
2012-2003	إطلاق الدرهم الالكتروني؛ إطلاق مبادرة الحكومة الالكترونية؛ تطوير البنية التحتية للحكومة الالكترونية؛ تطوير بوابات الحكومة الاتحادية.
2015-2013	إطلاق برنامج تدريب وطني شامل على الحكومة الذكية؛ إطلاق الشبكة الالكترونية الاتحادية؛ تطوير الدليل الارشادي للحكومة الذكية؛ إطلاق مبادرة الحكومة الذكية.
2017-2016	تطوير الممكنات الرقمية إطلاق الرابط الحكومي للخدمات؛ إطلاق الهوية الرقمية؛ ربط جميع الجهات الاتحادية بالشبكة الالكترونية الاتحادية.
2020-2018	إطلاق المحفظة الرقمية؛ إطلاق خدمة التوقيع الرقمي؛ إطلاق الهوية الرقمية الاماراتية UAEPASS
2021	إطلاق الدليل الارشادي لواجهات البرمجة أولا؛ إطلاق خارطة طريق الحكومة الرقمية؛ اطلاق منصة التحقق الرقمي اطلاق السوق الافتراضي لواجهات البرمجيات.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Digital Government Strategy, 2023)

2.3 اهداف الحكومة الالكترونية في دولة الامارات العربية المتحدة:

تتمثل أهداف الحكومة الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجموعة من المبادرات الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين الخدمات الحكومية وتعزيز التجربة الرقمية للمتعاملين.(بوابة الحكومة الرقمية الحكومية، 2023):

- تطوير بنية تقنية حديثة تتماشى مع المعايير الدولية لضمان الكفاءة والموثوقية؛
- إنشاء منصة مركزية تتيح الوصول السهل والفعال إلى مجموعة واسعة من الخدمات الرقمية؛
- تصميم نظام متكامل يربط بين مختلف الخدمات الحكومية لتعزيز التعاون والتفاعل؛
- تنفيذ برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز المهارات الرقمية للعاملين في القطاع الحكومي والمواطنين؛
- وضع الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لدعم عملية التحول الرقمي وضمان استدامتها؛
- تحسين العمليات والإجراءات لتعزيز الأداء والكفاءة في تقديم الخدمات الحكومية.

يمكن ان نلخص اهداف الحكومة الالكترونية في دولة الامارات المتحدة: في الشكل الموالي

شكل 01: اهداف الحكومة الالكترونية في دولة الامارات المتحدة:

3.3 الابعاد الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تستند الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ثمانية أبعاد استراتيجية تهدف إلى تعزيز الكفاءة والابتكار في تقديم الخدمات الحكومية. وتستثمر هذه الأبعاد في التوصيات الواردة في سياسة الحكومة الرقمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بالإضافة إلى مواءمتها مع الخطة التنموية للدولة في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

تهدف هذه الأبعاد إلى تحقيق تحول رقمي مستدام يسهم في تعزيز الأداء الحكومي وتلبية احتياجات المجتمع.

التي يمكن ان نلخصها في الشكل الموالي)الابعاد الاستراتيجية للحكومة الرقمية لدولة الامارا(2023 ,:

شكل 02: الابعاد الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية لدولة الإمارات

من خلال الشكل اعلاه ان نقدم وصفا موجزا لهذه الابعاد وهي:

تسعى الحكومة الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق مجموعة من الأبعاد الاستراتيجية التي تعزز الشمولية والمرونة، وتلبي احتياجات المجتمع. تتجسد هذه الأبعاد في النقاط التالية:

- **تعزيز الشمولية:** يتم التركيز على عدم ترك أي فرد خلف الركب من خلال اعتماد عمليات مفتوحة وشاملة، مما يضمن سهولة الوصول والشفافية. يركز هذا البعد بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفًا، مثل كبار المواطنين، وأصحاب الهمم، والنساء، والأطفال.
- **المرونة والقابلية للتكيف**: يتم الاستفادة من التقنيات الناشئة لبناء قدرات قادرة على الاستجابة للكوارث بشكل استباقي. يتضمن ذلك اعتماد نهج حكومي مرن يتيح التكيف مع التغيرات.
- **متناسبة مع العصر الرقمي:** يعزز هذا البعد التنسيق والتعاون بين القطاعات المختلفة والوزارات، مع تحديد الأولويات الوطنية وإشراك أصحاب المصلحة في متابعة الأجندة الرقمية.
- **تركز على احتياجات المستخدم:** يجب أن تتمحور الحكومة الرقمية حول المستخدم، بحيث تُعتبر احتياجاتهم وراحتهم المحور الرئيسي عند تصميم الخدمات والسياسات، مع التأكيد على أهمية إشراك المستخدم في جميع مراحل التطوير.

- **رقمية حسب التصميم:** يتطلب هذا البعد وجود قيادة تنظيمية واضحة وآليات فعالة للتنسيق والتنفيذ. يجب تضمين مفهوم "الرقمية" في كافة السياسات كعنصر أساسي، مع العمل على إنشاء بيئات اختبار مرنة تسمح بالتعاون بين الجهات التنظيمية والقطاع الخاص.
- **قطاع عام يعتمد على البيانات:** تُعتبر البيانات أصلا استراتيجيا رئيسيا في الحكومة الرقمية، حيث تعتمد الحكومة على مبادئ أخلاقية لإعادة استخدام البيانات بشكل موثوق وآمن.
- **تعزيز مبدأ الحكومة المفتوحة:** تعمل الحكومة المفتوحة على إتاحة البيانات الحكومية للجمهور، بما في ذلك معلومات حول عمليات صنع السياسات والخوارزميات المستخدمة.
- **استباقية:** يتمثل هذا البعد في قدرة الحكومة على التنبؤ باحتياجات الجمهور والاستجابة لها بسرعة. تسعى الحكومة إلى تقديم الخدمات للمتعاملين قبل أن يطلبوها، باستخدام الهوية الرقمية الموحدة وتبني منهج "سياسة المرة الواحدة" لتحسين تجربة المستخدم وتبسيط آليات تقديم الخدمات.

تجسد هذه الأبعاد رؤية متكاملة تهدف إلى تحويل الحكومة الرقمية إلى نموذج يحتذى به في الابتكار والكفاءة.

4. مؤشرات التحول الرقمي المالي

يعد هذا المؤشر بمثابة رؤية شاملة للتحول الرقمي المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يغطي مشاريع التحول الرقمي والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى الخدمات الرقمية الأكثر طلبًا. يعتمد هذا المؤشر على المعلومات والبيانات المقدمة من الجهات الحكومية الاتحادية، بالإضافة إلى بيانات برنامج الإمارات للخدمة الحكومية المتميزة، فضلاً عن المؤشرات العالمية في مجال التحول الرقمي.

فيما يلي مجموعة من التحليلات لمختلف تطبيقات التحول الرقمي المالي في الإمارات العربية المتحدة:

تحسين كفاءة الخدمات المالية: يشير المؤشر إلى مدى فعالية التحول الرقمي في تحسين كفاءة تقديم الخدمات المالية، مما يسهم في تسريع الإجراءات وتقليل الوقت المستغرق للمعاملات.

تعزيز الوصول إلى الخدمات: يعكس التحول الرقمي قدرة المواطنين والمقيمين على الوصول بسهولة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية من خلال المنصات الرقمية.

زيادة رضا المتعاملين: يظهر المؤشر مدى تأثير التحول الرقمي في تحسين تجربة المتعاملين، حيث يسهم في تلبية احتياجاتهم بشكل أكثر فعالية.

استخدام تقنيات متقدمة: يتضمن التحول الرقمي المالي اعتماد تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، مما يعزز من أمان وكفاءة الخدمات المالية.

الامتثال والتشريعات: يبرز التحول الرقمي أهمية تطوير أطر قانونية وتنظيمية تدعم الابتكار في القطاع المالي، مع الالتزام بمعايير الأمان والشفافية.

التعاون بين القطاعين العام والخاص: يظهر المؤشر أهمية الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز الابتكار وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية.

التوجه نحو الاستدامة: يعكس التحول الرقمي التزام الإمارات بتحقيق أهداف الاستدامة من خلال تقليل الاستخدام الورقي وتعزيز الحلول الرقمية المستدامة.

تساهم هذه التحليلات في فهم الأثر الإيجابي للتحول الرقمي المالي على البيئة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات، مما يعزز من دورها كمركز مالي رائد في المنطقة.

جدول 02: مشاريع التحول الرقمي

مشاريع التحول الرقمي	
عدد المشاريع	39
الخدمات الرقمية	6قنوات
عدد الخدمات	187
عدد المتعاملين	99 ألف
عدد المعاملات	77 ألف

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (تقرير التحول الرقمي الحكومي، بتصرف ، 2023)

نلاحظ من الجدول أعلاه، ان عدد المشاريع الرقمية قد بلغت 39 مشروعا، موزعة على 6 قنوات شملت 187من الخدمات، و99 ألف من المتعاملين، و77 ألف من المعاملات، مما يعكس الرغبة القوية لدولة الامارات المتحدة في خلق وتجسيد هذا النوع من المشاريع.

جدول 03: الخدمات الأولية

الخدمات الأولية	
عدد الخدمات	37
عدد المعاملات	30.8 ألف

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (تقرير التحول الرقمي الحكومي، بتصرف ، 2023)

يفسر الجدول أعلاه مجموعة الخدمات الأولية في ظل التحول الرقمي الحكومي في قطاع المال لدولة الامارات المتحدة حيث بلغت عدد الخدمات الأولية 37، بنما تم تسجيل 30.8 ألف معاملة، مما يعكس توجه هذه الدولة في توفير البنية الأساسية للتحول الرقمي في هذا القطاع.

جدول 04: الخدمات الرقمية الأكثر طلبا

الخدمات الرقمية الأكثر طلبا		
التسجيل والترخيص (عدد المعاملات)	تسجيل الموردين في سجل المردين الاتحادي	5728
	خدمات الترخيص في الأسواق المالية	1302
	تسجيل صندوق استثمار أجنبي	395
توعية المستهلك وحمايته (عدد المعاملات)	خدمات حماية المستهلك المالي	62 ألف
	خدمات التوعية بالأسواق المالية	5.9 ألف
المواقع الالكترونية	عدد المعاملين	67 ألف
	عدد المعاملات	76 ألف
	عدد الزوار	2.7 مليون
التطبيقات الذكية	عدد المتعاملين	32 ألف
	عدد المعاملات	858 ألف
	عدد مرات التنزيل	40 ألف

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (تقرير التحول الرقمي الحكومي، بتصرف ، 2023)

في ظل اتباع استراتيجية الحكومة الرقمية في الامارات المتحدة، من خلال التحول الرقمي المالي، فقد عرفت الخدمات الرقمية الأكثر طلبا، تطورا ملحوظا من خلال تسجيل الموردين في سجل المردين الاتحادي الذي بلغ 5728، بينما وصلت خدمات الترخيص في الأسواق المالية 1302، بينما وصلت التسجيلات في صندوق الاستثمار الأجنبي 395، كما تم تسجيل خدمات التوعية بالأسواق المالية 5.9 الف، كما بلغت عدد المعاملات في المواقع الالكترونية 76 الف، بينما وصل عدد المعاملات بالتطبيقات الذكية 858 الف معاملة ، كل هذه الأرقام تعكس الجهود المبذولة من قبل الحوكمة الرقمية . ترجع بجملة من المزايا التي تعود على المتعاملين الماليين من خلال تسهيل المعاملات اليومية.

4. أبرز مشاريع التحول الرقمي لدولة الامارات المتحدة في قطاع المال

عملت الحكومة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز التحول الرقمي في قطاع المال من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع الهامة. تشمل هذه المشاريع التحول الرقمي في وزارة المالية، وهيئة الأوراق المالية والسلع، والمصرف المركزي. فيما يلي أبرز هذه المشاريع: (تقرير التحول الرقمي الحكومي، 2023، الصفحات 39-41):

4.1 مشاريع التحول الرقمي في وزارة المالية

1.1.4 الخدمات الحكومية: يهدف المشروع إلى تحديث وتعزيز ثلاث خدمات أساسية تابعة للوزارة باستخدام تقنيات حديثة. يشمل ذلك تحسين واجهة المستخدم لتكون أكثر سهولة ومرونة، مع توفير إجابات فورية وإرشادات تفاعلية أثناء الاستخدام.

2.1.4 منصة المشتريات الرقمية: يتم بالتعاون مع وزارة اللامستحيل لتحسين إدارة الموردين. يهدف المشروع إلى تعزيز الشفافية وتسهيل التعاملات، مما يتيح إدخال المزيد من الشركات إلى السوق ويعزز فرص المنافسة.

3.1.4 استخدام نماذج التنبؤ والتوقع المتقدمة: يركز المشروع على تطوير ثلاثة نماذج تنبؤية، تشمل توقعات مالية وسلوك الموظفين واستقرار النظام المالي، مما يسهم في تحسين اتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي.

4.1.4 الدخول الموحَّد للخدمات باستخدام الهوية الرقمية: يهدف إلى دمج الهوية الرقمية مع أنظمة متعددة، مما يسهل الوصول إلى خدمات الوزارة، ويعزز الأمان ويسرع العمليات.

2.4 مشاريع التحول الرقمي في هيئة الأوراق المالية والسلع

1.2.4 مبادرة حضور الاجتماعات الإلكترونية: يسمح للمساهمين بحضور اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة إلكترونياً، مما يسهل التصويت والمشاركة.

2.2.4 مبادرة التحقيقات عن بعد: تسهل إجراء التحقيقات باستخدام أنظمة التواصل عن بعد، مما يزيد من الكفاءة ويوفر الوقت والتكاليف.

3.2.4 نظام المرسال: يهدف إلى إدارة المخاطبات الداخلية والخارجية بفعالية، مما يعزز الإنتاجية ويقلل من التكاليف المرتبطة بالورق والطباعة.

3.4 مشاريع التحول الرقمي في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

يعمل المصرف المركزي في دولة الإمارات المتحدة على عملية تحوّل رقمي هامة، وتشمل تلك العملية الخدمات المالية والنقدية ونظم الخدمات المالية ضمن دولة الإمارات. ودعما لهذه العملية، حدد المصرف المركزي عددا من مجالات التركيز خلال رحلته نحو التحول الرقمي المالي في النقاط التالية (البنية التحتية الرقمية، 2023):

1.3.4 منصة مشاركة: تهدف لأتمتة عملية العناية بالعملاء في كافة القطاعات.

2.3.4 الخدمات المالية السحابية: تسعى لتطوير بنية تحتية آمنة للخدمات المالية السحابية.

3.3.4 إطار التمويل المفتوح: يعزز التعاون بين المؤسسات المالية ومزودي الخدمات.

4.3.4 المنظومة المحلية لبطاقات الدفع: تدعم التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية.

5.3.4 العملة الرقمية للمصرف المركزي: تهدف إلى تسهيل المدفوعات المحلية والدولية.

6.3.4 منصة المدفوعات الفورية: تدعم الشمول المالي من خلال تسهيل الوصول إلى المدفوعات الرقمية.

تساهم هذه المشاريع في تحقيق التحول الرقمي المالي وتعزيز الكفاءة والشفافية في القطاع المالي في دولة الإمارات، مما يدعم التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني.

5. تحديات الحوكمة الرقمية في دولة الامارات:

رغم أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أظهرت التزامًا قويًا تجاه تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر على فعالية التحول الرقمي. فيما يلي عرض لتلك التحديات:

جدول05: تحديات الحوكمة الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة

الحوكمة	توجد أولويات متباينة في الأجندة الرقمية على المستويين الاتحادي والمحلي، مما ينعكس سلبًا على عملية التحول الرقمي بشكل عام.
الخدمات الرقمية	هناك حاجة ملحة لإعادة تصميم الخدمات بحيث تتوافق مع احتياجات المتعاملين وتفوق توقعاتهم. يتطلب ذلك تطوير نموذج فعّال لتنفيذ واستدامة الخدمات المتكاملة، وتحديد جهة مالكة لكل خدمة. يفتقر النظام إلى اتفاقيات مستوى الخدمة على المستوى الحكومي، مما يؤثر سلبًا على جودة الخدمات المقدمة.
ممكنات الحكومة الرقمية	يتطلب الأمر الاستخدام الأمثل لممكنات الحكومة الرقمية من أجل تعزيز الكفاءة التشغيلية وضمان استغلال الموارد بشكل فعّال. هناك حاجة ملحة لزيادة تطبيق الممكنات الرقمية في تطوير الخدمات وفقًا للمعايير التقنية الحديثة.
منظومة الدفع الرقمي	يفتقر النظام إلى منصة تربط أنظمة الدفع على المستويين الاتحادي والمحلي، مما يؤدي إلى تعقيد تجربة المتعاملين. يؤثر تعدد أنظمة الدفع سلبًا على تجربة المتعاملين، حيث تشجع الرسوم الإضافية على استخدام القنوات التقليدية بدلاً من الرقمية.
السجلات الوطنية	تعاني الدولة من عدم وجود سجلات مرجعية دقيقة للبيانات، مما يعوق عملية اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات. يفتقر الإطار المؤسسي لحكومة تبادل البيانات إلى التكامل بين المستويات الاتحادية والمحلية، حيث يؤدي عدم توافق البيانات بين السجلات الحكومية إلى ضعف دقة المعلومات.
القوانين والتشريعات والسياسات الرقمية	هناك ضرورة ملحة لتعديل القوانين والتشريعات من أجل دعم التحول الرقمي، مع وجود بطء في اعتماد السياسات التي تشجع الابتكار والتكنولوجيا الرقمية.
القدرات الرقمية	يحتاج موظفو الجهات الحكومية إلى تأهيل مناسب لاستخدام الأدوات الرقمية بكفاءة .في تنفيذ المهام المنوطة بهم يتطلب الأمر توعية المتعاملين بممكنات الرقمية وفوائد استخدامها، لضمان تحقيق أقصى استفادة من الخدمات الرقمية المتاحة.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (حكومة الامارات الرقمية خارطة الطريق 2021-2025،، 2021، صفحة 26)

تستدعي معالجة هذه التحديات تكامل الجهود بين الجهات الحكومية وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتحقيق تحول رقمي فعال ومستدام.

6.خاتمة:

تظهر دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامًا ملحوظًا بالتحول الرقمي من خلال إطلاق "استراتيجية الإمارات للخدمات الحكومية". تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقديم 90% من الخدمات الحكومية عبر منصة موحدة، مع توفير خدمات شخصية استباقية بنسبة 100%. كما تركز الاستراتيجية على تصميم 100% من الخدمات بالتعاون مع جميع فئات المجتمع، وتيسير الوصول إلى تلك الخدمات في أي زمان ومكان.

تسعى هذه المبادرات إلى تعزيز القدرات الرقمية لدى أفراد المجتمع، وتمكينهم من استخدام الإنترنت بطريقة واعية وآمنة. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز القيم والسلوكيات الرقمية الإيجابية، وتوجيه المجتمع نحو الاستفادة من المحتوى الإيجابي، مع اتخاذ تدابير لحماية المستخدمين من المخاطر المرتبطة بالتعامل مع جهات غير موثوقة أو من تهديدات القرصنة.

نتائج البحث:

هناك عدة جوانب رئيسية تتعلق بالحكومة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

- قامت الحكومة الإلكترونية بتعزيز السياسات واللوائح التنظيمية اللازمة لدعم التحول الرقمي.
- تسهم الحكومة الإلكترونية في قياس فعالية التحول الرقمي وبناء الممكنات الرقمية، بالإضافة إلى إدارة الشبكة الإلكترونية الاتحادية.
- تهدف الحكومة إلى توفير خدمات رقمية استباقية، مما يسهم في تحسين تجربة المتعامل في الوصول إلى جميع الخدمات الحكومية. كما تسعى إلى رفع كفاءة تقديم الخدمات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية والتقنية.
- تتضمن استراتيجية الحكومة الربط الشامل والمتكامل بين الأنظمة الرقمية في الجهات الحكومية الاتحادية، مما يعزز الاستفادة من المشاركة الآمنة والفعالة للبيانات.
- تعمل الحكومة الإلكترونية على تعزيز ثقة المواطنين والمقيمين في استخدام الخدمات الرقمية بكافة أنواعها، مما يساهم في تحقيق تجربة مستخدم إيجابية.

7. قائمة المراجع:

Digital Government Strategy. (2023, 03 03). *Digital Government Strategy*. Récupéré sur Digital Government Strategy: https://dgov.tdra.gov.ae/ar/about

UAE Digital Enablers Report. (2021, 12 31). *digital government*. Retrieved from digital government: https://dgov.tdra.gov.ae

.البوابة *الرئيسية للحكومة الرقمية* .(2023, 01 31) .الابعاد الاستراتيجية للحكومة الرقمية لدولة الامارا Récupéré sur الحكومة الرقمية: https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/government-services-and-digital-transformation/uae-national-digital-government-strategy#:~:text=%D8%B5%D9%8F%D9%85%D9%85%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA

البنية التحتية الرقمية. (03 03, 2023). *البنك المركز الاماراتي*. تم الاسترداد من التحول الرقمي: https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/fintech-digital-transformation/#!#تطوير%20البنية%20التحتية%20الرقمية

بدران عباس. (2004). *الحكومة الإلكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

بوابة الحكومة الرقمية الحكومية Récupéré sur .(2023, 04 23) .بوابة الحكومة الرقمية الحكومية : https://dgov.tdra.gov.ae/ar/about

تقرير التحول الرقمي الحكومي .(2023) .*التحول الرقمي الحكومي* .الامارات المتحدة :اللجنة العليا للتحول الرقمي الحكومي.

تقرير التحول الرقمي الحكومي، بتصرف .(2023) .*التحول الرقمي لدولة الامارات المتحدة* .الامارات المتحدة :اللجنة العليا للتحول الرقمي الحكومي .

حكومة الامارات الرقمية خارطة الطريق 2025-2021، .(2021) .*رقمية 100بالمائة* .الامارات :هيئة تنظيم الاتصال والحوكمة الرقمية.

علي لطفي .(2004) .الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق العملي .*مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس:الإدارة العامة الجديدة و الحكومة الإلكترونية* .(p. 3)دبي :مؤتمر دولي.

وسيلة واعر .(2011) .،دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية_حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائر .*الملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع*

الخدمات .(p. 4)جامعة منتوري قسنطينة :،دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية_حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائر-،

أثر زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL: للفترة (2001-2022).

The Impact of Increasing the Number of Small and Medium Enterprises on the Promotion of Non-Hydrocarbon Exports in Algeria: An Empirical Study Using the ARDL Model for the Period (2001-2022).

المهوب عبدالقادر[1*]. بلخير فاطمة[2]

[1] جامعة غرداية، مخبر: التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية؛ ؛ ***abdelkader.elmihoub@univ-ghardaia.dz***

[2] جامعة غرداية، مخبر: السياحة المؤسسات والإقليم؛ ؛ ***belkhir.fatima@univ-ghardaia.dz***

تاريخ الاستلام: 2024/05/18 تاريخ القبول: 2024/10/14 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز وتعظيم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وتركز الدراسة على تحليل وضع هذه المؤسسات وتطورها، واختبار وجود علاقة التكامل المشترك باستخدام نموذج *ARDL* خلال الفترة 2001-2022

توصلت الدراسة إلى أن مؤشر التطور في الدراسة له تأثير معنوي في الأجل الطويل، وقد كان معامل الانحدار إيجابياً، مما يدل على وجود علاقة طردية بين تطور ونمو المؤسسات وزيادة الصادرات غير النفطية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، نموذج ARDL، صادرات غير نفطية.

تصنيف JEL: F10 , L25 ,M13, C32, C50

Abstract:

This study aims to explore the impact of the development of small and medium-sized enterprises (SMEs) on enhancing and maximizing non-oil exports to achieve economic development in Algeria. The study focuses on analyzing the status and evolution of these enterprises and testing for the existence of a cointegrating relationship using the ARDL model over the period 2001-2022.

The study yielded significant results indicating that the development index in the study has a significant impact in the long term, with a positive regression coefficient, suggesting a causal relationship between the development and growth of enterprises and the increase in non-oil exports.

Keywords: *(SMEs), ARDL model, Non-Oil Exports.*

Jel Classification Codes: F10 , L25 ,M13, C32, C50

*المؤلف المرسل

1. مقدمة :

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمودًا للاقتصاديات الوطنية في جميع أنحاء العالم. فهي تلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خارج قطاع المحروقات. وقد قامت معظم الحكومات بدعم ومساندة هذه المؤسسات من خلال تهيئة بيئة اقتصادية مناسبة لها، والجزائر مثل باقي دول العالم، تبنت استراتيجية لدعم وتطوير هذه المؤسسات من خلال إصدار القانون 17-02 الذي يشكل الإطار التوجيهي لتطويرها. كما قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات والوكالات الحكومية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة بمختلف الطرق، وإذ كانت المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة فهي أكثر أهمية على مستوى الدول النامية فيمكن من خلال الاهتمام بها وترقيتها وتطويرها أن تساهم في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية لعل من أهمها ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ونتناول في هذه الدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات والتحديات التي تواجهها في الأسواق الخارجية.

1.1إشكالية الدراسة: ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال فيما يلي:

ما مدى أثر زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية؟

2.1فرضيات الدراسة:

على ضوء ما سبق وضعنا الفرضيات التالية للإجابة على إشكالية البحث وتتمثل في:

- يوجد أثر إيجابي لزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ترقية الصادرات غير النفطية؛
- يوجد علاقة طويلة الأجل بين زيادة عدد هذه المؤسسات والصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

3.1 أهداف الدراسة: هدفنا من هذه الدراسة هو استعراض وتحليل واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، واختبار مدى تأثير مؤشر تطور وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذه الصادرات في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال تطبيق نموذج قياسي على بيانات سلاسل زمنية للفترة (2001-2022).

4.1 منهج البحث: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث ركزنا على تحليل المفاهيم ذات الصلة بالمؤسسات ص م والصادرات خارج المحروقات، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج الكمي والقياسي من خلال صياغة نموذج هيكلي باستخدام أحد الأساليب الاحصائية الذي يساعد في الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة، والمتمثل في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

الموزعة المتباطئة ARDL، كأداة لتحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من المدى القصير والطويل وتحليل النتائج.

5.1 الدراسات السابقة:

- **دراسة** (حسين ، 2023) :"**أثر نمو وتزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة قياسية**" استهدفت الدراسة تقييم أثر نمو وتوسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز الصادرات الجزائرية خارج قطاع النفط خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2020،اعتماد الباحث منهجا وصفيا تحليليا واستخدام نموذجا قياسيا لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة. وكشفت الدراسة عن عدم وجود تأثير يُذكر لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز الصادرات، ويرجع هذا النقص في التأثير إلى حقيقة أن الغالبية العظمى من هذه المؤسسات تعمل على المستوى المحلي، مما يقيد إمكانية إسهامها في زيادة حجم الصادرات.

–**دراسة** (سعيدة و محمد، 2021) :"**أثر تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة على الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية قياسية**"، والتي تهدف إلى معرفة مدى مساهمة تطور م ص م على الصادرات غير نفطية خلال الفترة 2005-2018 ، باستخدام نموذج الانحدار VAR. وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين تطور المؤسسات وحجم الصادرات، ويعود ذلك إلى أن فعالية وقدرة م ص م في المساهمة في ترقية الصادرات محدودة وغير كافية، وتتميز بكونها إجراءات شكلية لم تصل إلى المستوى المطلوب.

-**دراسة** (فتيحة، 2014): "**أثر المؤسسات ص وم على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**"، حاولت الباحثة تسليط الضوء على تأثير المؤسسات العمومية والخاصة والتقليدية على حجم الصادرات خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2014، وتوصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو عدد هذه المؤسسات وحجم الصادرات خارج قطاع النفط، ولكن هذه العلاقة تبقى محدودة نسبيا نظرا لتركيز هذه المؤسسات بشكل أساسي على قطاع البناء.

-**دراسة** (محمد رضا، 2016):"**أثر إنشاء المؤسسات ص م على الصادرات خارج المحروقات**"، يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتصدير خارج قطاع النفط من خلال دراسة قياسية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين تطور المؤسسات ونشاط التصدير.

تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها تدمج بين المنهج التحليلي والقياسي لاستكشاف أثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة من 2001 إلى 2022 والتركيز على تحديد العلاقة بينهما في الأجل الطويل والقصير، كما اعتمدت الدراسة

على فترة زمنية طويلة واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة، مع الاستفادة من برنامج Eviews12.

2. الإطار النظري

1.2 الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واحدًا من أكبر القطاعات، وقد أولت الحكومة لهذا القطاع اهتمامًا كبيرًا بهدف تقليل اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات وتحقيق استقلالية اقتصادية أكبر.

1.1.2 مفهومها:

واجهت الجزائر كغيرها من الدول صعوبة في تحديد تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليصنفها المشرع الجزائري من خلال القانون 17-02 المتضمن قانون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد عرفت هذه المؤسسات وفقا للمادة 05 بأنها: مؤسسة تنتج سلعاً و/أو تقدم خدمات: وتشغل من (1) عامل إلى (250) عاملا، لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 04 ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتعدى مليار (1) دينار جزائري، وتتمتع بالاستقلالية.

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 1: أصناف المؤسسات حسب عدد العمال ورقم الأعمال

حجم المؤسسة	عدد عمالها	رقم أعمالها	إيراداتها السنوية
مؤسسة صغيرة جدًا	1-09 عامل	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49 عامل	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250 عامل	من 400 مليون إلى 04 مليار دج	من 200 مليون إلى 01 مليار دج

المصدر: المواد: 8-9-10 من قانون تطوير م ص م، الجريدة الرسمية العدد2، ص: 6.

2.1.2 خصائصها: تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية:

- سهولة إنشائها: فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها والتمويل غالبا ما يكون محليا فهي منشآت فردية أو شركات أشخاص التي لا يصعب تأسيسها أو تعديل نشاطها أو حلها تبعا للحاجة (بلمغني و عتيق، 2023، صفحة 574)
- تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل، تناسب ظروفها المحلية ونقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة.

- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة.
- تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات.
- تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية.
- تتركز الشركات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بنسبة كبيرة جدا في القطاع الخاص.
- مرونة استثنائية: تتمتع المؤسسات (ص وم) بقدرة فائقة على التكيف مع التحولات في البيئة الخارجية، فهي تتميز بمرونة كبيرة تستطيع من خلالها أن تغير حتى من حجم إنتاجها تلبية لمتطلبات السوق المتقلبة.
- التكامل بين الإدارة والملكية :تتميز هذه المؤسسات بالهيكلية الإدارية البسيطة، تتجسد بمالكها الذي يشرف على مهمة تسيير المؤسسة كونها تدار من قبل شخص واحد في غالب الأحيان.

3.1.2 أهداف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **إنعاش النمو الاقتصادي**: وتهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعم هذه المؤسسات وتمكينها من المساهمة في توليد الثروة وخلق فرص العمل؛

- **تحسين الأداء وتعزيز التنافسية:** يهدف التركيز على المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى تحسين أدائها وزيادة تنافسيتها في السوق المحلية والعالمية، مما يساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة؛

- **تبسيط الإجراءات الجبائية :** تهدف السياسات الحكومية إلى وضع نظم جبائية مناسبة ومكيفة لتخفيف العبء الضريبي عليها؛

- ترقية تصدير السلع والخدمات المنتجة؛

- **تطوير الموارد البشرية :** تسعى الحكومة إلى تبني سياسات تهدف إلى تطوير وتحسين المهارات والكفاءات لدى العاملين في هذه المؤسسات ، وتشجيع التجديد والابتكار؛

- **تيسير الوصول إلى التمويل**: تهدف السياسات الحكومية إلى تيسير الحصول على الخدمات المالية والتمويل للمؤسسات.

- المشاركة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات وتقليل معدلات البطالة.

4.1.2 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2022)

في إطار التوجه الجديد نحو تطوير قطاع المؤسسات ص وم في الجزائر، تم تنفيذ مجموعة من الإصلاحات والبرامج لتعزيز هذا القطاع، أسفرت هذه الجهود عن زيادة كبيرة في عدد المؤسسات كما هو مبين (**أنظر الملحق رقم (3)**) والشكل الموالي:

شكل 1: منحنى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

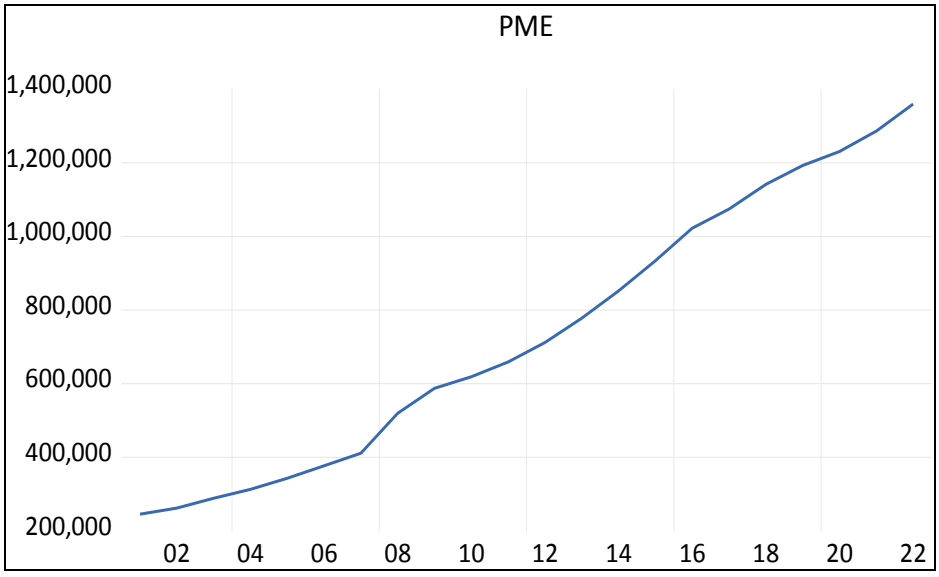

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمواً ملحوظاً في الفترة من عام 2001 إلى عام 2022، حيث ارتفعت عدد المؤسسات من 245,348 مؤسسة في عام 2001 إلى 1,359,803 مؤسسة في عام 2022. ويُرجع هذا النمو إلى السياسات الإنمائية والتوسعية التي اتبعتها الحكومة، والتي شملت خفض معدلات الفائدة على القروض المتاحة، بالإضافة إلى تقديم الدعم والمرافقة، وتعتبر المرافقة أداة فعّالة لتعزيز الأنشطة والهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توفر النصائح والاقتراحات لأصحاب المشاريع، وتوجيههم في تنظيم وتنفيذ مشاريعهم بشكل أفضل.

كما قامت الحكومة أيضًا بتبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على القروض لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنشأت هيئات وأجهزة لمساندة هذه المؤسسات، منها (ANAD)، (ANDI)، (CNAC)، و(FGAR). كما أُنشئت حاضنات أعمال ومشاتل لاستضافة ودعم المؤسسات الناشئة وأصحاب المشاريع، وتشجيع حاملي المشاريع الابتكارية وتحويلها إلى مؤسسات مندمجة في الاقتصاد الوطني.

5.1.2 التحديات والصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر:

على الرغم من أهمية ودور هذه المؤسسات في الاقتصاد، إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات والتحديات في الجزائر يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- **صعوبة الحصول على الملكية العقارية**: يعاني رواد الأعمال في الجزائر من صعوبات في الحصول على الملكية العقارية، مما يؤثر على قدرتهم على توسيع أعمالهم والاستفادة من التمويل البنكي؛

- **مشاكل تمويلية**: تواجه صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتطوير أعمالها. قد يكون هذا بسبب قيود التمويل المصرفي، أو عدم وجود آليات تمويل ملائمة، أو نقص الثقة من قبل المؤسسات المالية؛

- **مشاكل نقص المعلومات**: تواجه صعوبات في الحصول على المعلومات اللازمة لإدارة أعمالها بفعالية. قد يكون هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالسوق والعملاء والتكنولوجيا والابتكار، مما يؤثر على قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية وتنفيذها بنجاح.

- **مشاكل تسويقية**: تواجه تحديات في تسويق منتجاتها وخدماتها. قد يكون هناك نقص في الخبرة التسويقية والموارد المالية لتنفيذ حملات تسويق فعالة، مما يقلل من قدرتها على الوصول إلى العملاء وزيادة حصتها في السوق؛

- **غياب سياسة تكوين اليد العاملة**: تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من نقص في المهارات والكفاءات لدى العمالة المتاحة. يعود ذلك جزئياً إلى غياب سياسات فعالة لتطوير وتكوين القوى العاملة، مما يحد من قدرتها على الابتكار وتحسين إنتاجيتها؛ (عبدالقادر، 2006، صفحة 153)

- **القيود الإدارية:** مواجهة مشاكل تتمثل في معاملات تسجيل المشروع المتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات الاجتماعية. (نعيمة و نورة، 2022، صفحة 322)

2.2 الإطار المفاهيمي للصادرات

تعد قضية التصدير من الأمور الاقتصادية الحيوية التي تولي لها الدول أهمية كبيرة، وتسعى إلى جعله من أهم المقومات الرئيسية في اقتصادها، ذلك لدورها الكبير في جلب الثروة وتلبية الاحتياجات الضرورية من الدول الأخرى.

1.2.2 مفهوم التصدير: في ضوء الاهتمام الواسع بمفهوم التصدير من قبل المفكرين الاقتصاديين، ظهرت عدة تعاريف له نذكر منها:

حسب الموسوعة الاقتصادية فمفهوم التصدر هو: "تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود أن تكون بكثرة أو بقلة".

ممكن القول: أن التصدير وعملية بيع وتسويق السلع والخدمات المحلية في الأسواق الخارجية، حيث يتم بيع المنتجات والخدمات لعملاء خارج البلاد وتحقيق عوائد مالية من ذلك، إذ تعتبر عملية التصدير من أهم عوامل تعزيز الاقتصاد وتوسيع فرص العمل وتعزيز التجارة الدولية.

2.2.2 أهمية التصدير :تتجلى أهمية التصدير من خلال:

- **جذب الاستثمار المحلي والأجنبي**: يعد الاستثمار محرك أساسي لنجاح عمليات التصدير، حيث يقوم الاستثمار الأجنبي بجلب التكنولوجيا الحديثة والخبرة، ويقلل من تكاليف الإنتاج.
- **خلق فرص عمل جديدة**: يُعَتَبَر قطاع التصدير مصدرًا أساسيًا لخلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة.
- **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات**: تعتبر الصادرات مصدرًا هامًا لجلب النقد الأجنبي، مما يسهم بشكل كبير في تحسين التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية. (مداني و شنوف، 2021، صفحة 45)

تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2022

شكل 2: منحنى تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات

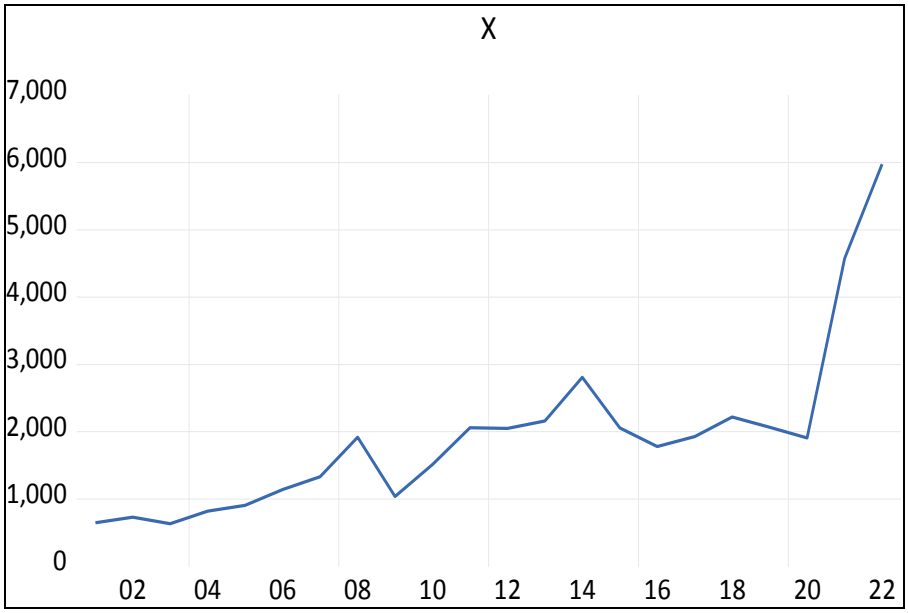

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الشكل رقم(02) يظهر لنا أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات كانت دون المستوى خلال الفترة (2001-2022) فقد شهدت الصادرات انتعاشا ضعيفا وذلك نتيجة للجهود المبذولة في تطوير هذا القطاع، بالإضافة إلى تنفيذ سياسات برنامج الانتعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، من بينها: تقديم مساعدات للمصدرين والقيام بإعفاءات ضريبية (الاعفاء من الرسم على أرباح الشركات)، وإنشاء العديد من الهيئات، و سجلت أعلى قيمة لهذه الصادرات سنة 2014 بقيمة 2582 مليون دولار نتيجة لارتفاع في تصدير المواد شبه المصنعة كما عرفت 2018 ارتفاعا بقيمة 2218

مليون دولار ويرجع ذلك لمجموعة من الحوافز التي اتخذتها الحكومة في إطار سياستها التنموية، بحيث بدأت الدولة عام 2018 تصدير الإسمنت نحو دول أوربية وأخرى إفريقية وهذا يعكس الجهود المستمرة لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وبالرغم من ركود الاقتصاد العالمي نتيجة تفشي جائحة كوفيد، إلا أن الجزائر تمكنت من تحقيق إيرادات تجاوزت 4500 مليون دولار من الصادرات غير النفطية مع نهاية 2021، لتبلغ نهاية 2022 حاجز 5978 مليون دولار. وتعكس هذه النتائج الإيجابية التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية التي وضعتها الحكومة الهادفة إلى تحقيق التنوع والتخلص التدريجي من الاعتماد على النفط، كما تعكس جهود السلطات العمومية في دعم ومرافقة المصدرين وتذليل العقبات التي تواجههم.

3. قياس العلاقة بين زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2022

1.3 بيانات الدراسة

من أجل دراسة العلاقة بين زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة وأثرها على ترقية الصادرات خارج المحروقات استخدامنا بيانات سنوية، تم جمعها من قاعدة بيانات البنك الدولي وتقارير وزارة الصناعة وبنك الجزائر.

2.3 متغيرات الدراسة: سنتطرق لشرح المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

✓ **الصادرات خارج المحروقات:** تعبر عن إجمالي العائدات التي يحصل عليها البنك المركزي من أموال ناتجة عن تصدير مختلف المنتوجات الوطنية سواء كانت سلعا أو خدمات إلى الأسواق الدولية والمتغير التابع في هذه الدراسة ورمزنا له بـ: $\mathbf{X}$

✓ **مؤشر زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يمكن استخدام الصياغة الرياضية العامة للنموذج كما يلي:

$$\boldsymbol{X}= \boldsymbol{f}\ (\text{PME})$$

بالنسبة للشكل القياسي للنموذج فهو كما يلي:

$$\boldsymbol{Xt}=\boldsymbol{c}+\boldsymbol{\beta 1}\ \text{PME}\ \boldsymbol{t}\ +\boldsymbol{\mu t}$$

: مقدار الخطأ، $\boldsymbol{c}$**:** الحد الثابت، $\boldsymbol{\beta 1}, \boldsymbol{\beta 2}$**:** معلمات النموذج

نظرا لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية، يتضح أن الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج هي الصيغة اللوغاريتمية، ويمكن تمثيلها على النحو التالي:

$$\text{Ln}\ \boldsymbol{Xt}=\boldsymbol{c}+\boldsymbol{\beta 1}\ \text{ln PME}\ \boldsymbol{t}\ +\boldsymbol{\mu t}$$

3.3 وصف متغيرات الدراسة:

جدول 2: ملخص وصفي لمتغيرات الدراسة

	X	PME
Mean	1921.864	736840.0
Median	1914.500	685567.5
Maximum	5977.000	1359803.
Minimum	633.0000	245348.0
Std. Dev.	1260.713	370678.7
Skewness	1.859670	0.201777
Kurtosis	6.553928	1.665353
Jarque-Bera	24.25856	1.782127
Probability	0.000005	0.410219
Sum	42281.00	16210480
Sum Sq. Dev.	33377331	2.89E+12
Observations	22	22

المصدر: مخرجات برمجية Eviews

من الجدول رقم (2) لاحظنا أن حجم العينة بلغ 22 مشاهدة و هو يُعتَبر فترة كافية لإجراء دراسة قياسية، كما يبدو أن توزيع المشاهدات للمتغير المستقل (مؤشر الزيادة) يتبع التوزيع الطبيعي واحتمالية Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 05%، كما يُلاحَظ كان الانحراف المعياري (Std. Dev) للمتغير PME هو الأكبر، ثم تلته الصادرات X.

بالنسبة لأعلى قيمة (Maximum) للصادرات خارج المحروقات (X) فقد سجلت في عام 2022 بقيمة 5977 مليون دولار، بينما كانت أدنى قيمة (Minimum) في عام 2003 بقيمة 633 مليون دولار. أما بالنسبة لمتغير تطور (PME) فكانت أعلى نسبة له في عام 2022 بقيمة 1359803 مؤسسة، وسُجلت أدنى نسبة له عام 2001 بـ 245348 مؤسسة.

4.3 تقدير نموذج الدراسة:

1.4.3 اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية

يتم إجراء هذا الاختبار لفحص خصائص السلاسل الزمنية، بهدف التحقق مما إذا كانت المتغيرات في السلسلة الزمنية مستقرة أو غير مستقرة. وتوجد عدة اختبارات نذكر منها الأكثر شيوعا: اختبار ديكي فولر الموسع، واختبار فيلب بيرون.

- **اختبار جدر الوحدة** Phillips & Perron واختبارFuller – Dickey نستخدم اختبار جذر الوحدة الأحادي المعروف باسم اختبار ديكي فولر (ADF) واختبار (PP) لتقدير استقرار السلاسل الزمنية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 3: نتائج اختبار (PP) واختبار (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE **(PP)**				UNIT ROOT TEST (**ADF**)	
At Level				At Level	
		X	**PME**	**X**	**PME**
	t-Statistic	0.9595	1.6921	0.8015	2.0063
	Prob.	***0.9943***	***0.9992***	***0.9915***	***0.9997***
At First Difference				At First Difference	
		d(X)	**d(PME)**	**d(X)**	**d(PME)**
	t-Statistic	-3.3055	-2.6647	-3.3595	-2.8225
	Prob.	***0.0284***	***0.0975***	***0.0255***	***0.0730***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

من خلال الجدول (3) الخاص باختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار(PP)، تشير النتائج أن السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى الأصلي I(0) (At Level)، أي أن هذه السلاسل الزمنية غير مستقرة، وهذا ما يتطلب اختبارها عند الفروق الأولى (At First Difference)، بحيث نلاحظ أن القيم الاحتمالية أصبحت أقل من مستوى الثقة (5%) وهذا ما أكد رفض الفرضية (H0) وقبول الفرضية (H1) القاضي بعدم وجود جذر الوحدة عند الفرق الأول.

ولكي نتأكد أكثر قمنا باختبار (ADF)، فلاحظنا من خلال مخرجات البرنامج أن كل المتغيرات ليست مستقرة عند الدرجةI0 ، لكنها مستقرة عند الفرق الأول(1)I .

وأخيرا يمكن القول أن جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول I(1) فإنه يمكن استخدامها في التقدير دون حدوث انحدار زائف.

- **تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء:**

استنادا أن جميع السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى I(1) قمنا بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج، بحيث تبين لنا أن فترات الإبطاء المثلى للنموذج بعد اختيار أقل قيمة لمعيار (AIC) تتمثل في ARDL (1,2) والنتائج موضحة في الشكل الموالي.

شكل (3): تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج وفق معيار(AIC)

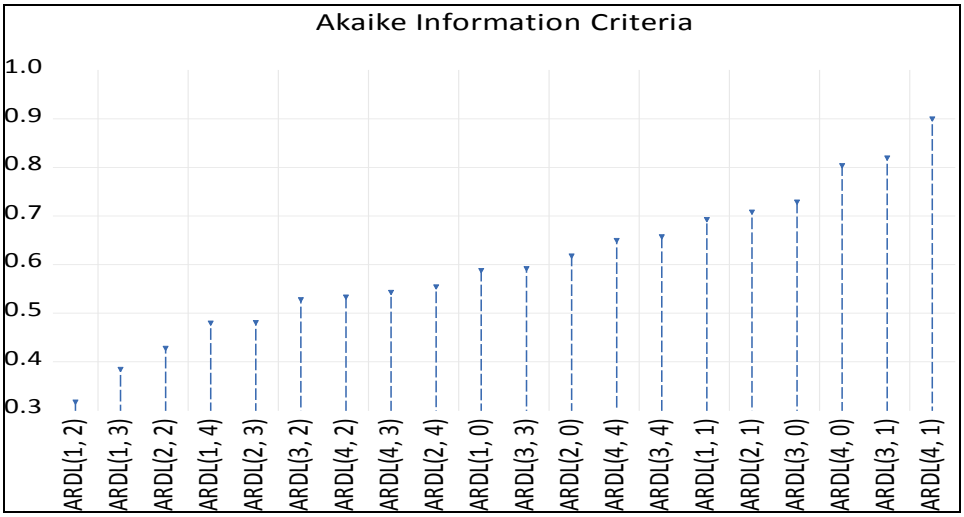

المصدر: من إعداد الباحثين مخرجات (Eviews12)

2.4.3 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود

من أجل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغير التابع (الصادرات غير النفطية) والمتغير المستقل للنموذج (زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وهناك عدة طرق لاختبار الحدود سنقوم بإجراء:

- **اختبار الحدود** Bounds Test: يعتمد على اختبار صحة الفرضيتين

(H0): عدم وجود علاقة طويلة الأجل، (H1): وجود علاقة طويلة الأجل.

ومقارنة قيمة F المحسوبة بالقيم الموجودة في الجدول، ويتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة اختبارF المحسوبة أقل من الحد الأعلى للقيم الحرجة المحدد مسبقا عند مستوى الدلالة 5%.

جدول 4: نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis : No levels relationship		
Test Statistic	Value	حدود المعنوية	الحد الأدنى	الحد الأعلى
F-statistic	5.768604	(10%)	2.915	3.695
Kعدد المتغيرات المستقلة	(1)	(5%)	3.538	4.428
		(1%)	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال اختبار الحدود وتقدير العلاقة طويلة الأجل الموضح في الجدول رقم (4)، نجد أن قيمة اختبار F المحسوبة (5.768604) تجاوزت الحد الأعلى للقيمة الموجودة في الجدول I(1) (4.428)

والحد الأدنى لمستوى I(0) (3.538) وبالتالي يتم رفض فرضية العدم H0 و قبول الفرضية البديلة H1 والتي تشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأمد بين متغيرات النموذج.

3.4.3 الاختبارات التشخيصية:

- **اختبار التوزيع الطبيعي** (Normality Test): يمكن استخدام هذا الاختبار من أجل التحقق من فرضية أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. عبر قراءة مخرجات برمجية Eviews.12 كما هو مبين في الشكل الموالي:

شكل 4: اختبار التوزيع الطبيعي

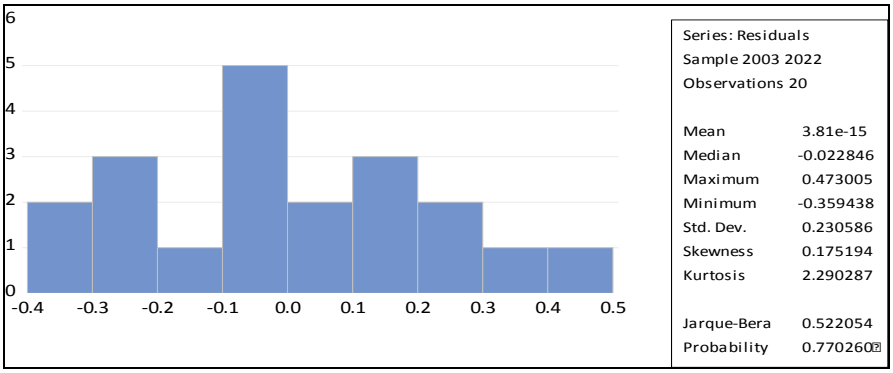

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

وتشير النتائج من خلال الشكل رقم (4) اختبار Jarque-Bera بلغت: (0.522054)، كما أن القيمة الاحتمالية تقدر بـ: 0.770260 وهي أكبر من مستوى الثقة 5%. ما يؤكد أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا.

- **اختبار مشكل الارتباط الذاتي**: مضاعف لاغرانج LM Test

جدول 5: اختبار LM Test

LM Test :			
Null hypothesis : No serial correlation at up to 2 lags			
F-stati	0.511080	Prob. F(2,13)	**0.6114**
Obs*R-squared	1.457920	Prob. Chi-Square(2)	0.4824

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12

تشير النتائج الموجودة في الجدول (5) إلى أن القيمة الاحتمالية (Prob F(0.6114، أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 5 % وبناءً على ذلك يمكننا استنتاج أن قيمة F غير معنوية، ما يعني قبول الفرضية الصفرية H0 التي تقول بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ورفض الفرضية البديلة H1.

- **اختبار عدم تجانس التباين** (Heteroskedasticity Test: ARCH)

هناك عدة اختبارات للكشف عن مشكلة تباين حد الخطأ ومن بينها اختبار(ARCH).

جدول 6: احتمالية اختبار Test: ARCH

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statist	3.639220	Prob. F(1,17)	**0.0735**
Obs*R-squar	1.985286	Prob. Chi-Square(1)	0.0672

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً Eviews12

تظهر النتائج من خلال الجدول (6) أن القيمة الاحتمالية (F) هي Prob F(1.15) =0.0735، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه نرفض (H1) ونقبل فرضية العدم (H0)، وهذا يعني أن النموذج المقدر مناسب ولا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

4.4.3 اختبار الاستقرار الهيكلي: الهدف منه هو اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل

- **اختبار**: Ramsey RESET Test من أجل التأكد من استقرار هيكل النموذج ومتانته نقوم بهذا الاختبار والمتعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

جدول 7: نتائج اختبار Ramsey RESET Test

Specification : LNX LNX (-1) LNPME LNPME (-1) LNPME (-2) C			
	Value	df	Probability
t-statist	0.799552	14	0.4373
F-statistic	0.639284	(1, 14)	0.4373
Likelihood ratio	0.893025	1	0.3447

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

تشير النتائج من خلال الجدول (7) إلى أن القيمة الاحتمالية Prob F =0.4373، وهذه القيمة أكبر من 5%، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية التي تقول أن النموذج المدروس تم وصفه بشكل جيد، وأن الصيغة الخطية تتوافق مع بيانات الدراسة.

- **اختبار ثبات النموذج:**

سنستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ لتحديد التغيرات الهيكلية في البيانات وذلك لتقدير مدى استقرار وانسجام المعلمات الطويلة الأجل مع المعلمات القصيرة الأجل. وكانت نتائج الاختبار كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل 5: اختبار استقرارية النموذج باستخدام (CUSUMSQ -CUSUM)

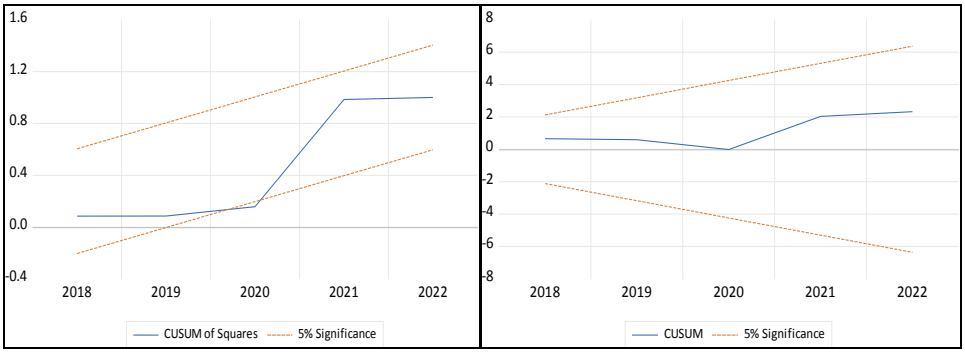

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

استنتجنا من الشكل(5) أن النموذج مستقر ولا يوجد تغير هيكلي فيه، وأن اختبارات (CUSUM) و (CUSUMSQ) وقعت داخل الحدود الحرجة (العليا والدنيا) وذلك عند مستوي معنوية 5٪، هذا يشير إلى وجود استقرار وتوافق هيكلي في النموذج خلال فترة الدراسة على المدى الطويل والقصير، باستثناء الانحراف الطفيف الذي سُجل في عام 2020 والذي من المتوقع أن يتلاشى ويعود إلى الحدود الطبيعية.

5.4.3 اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط

من خلال **الملحق رقم (2)** نجد أن قيمة (F-statistic=16.58661) أكبر من القيمة الجدولية، واحتماليته Prob (F =0.000) أقل من مستوى الدلالة 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1الذي تؤكد أن النموذج جيد ومقبول من الناحية الإحصائية ويمكن أن نعتمد عليه في التحليل الاقتصادي.

ولاختبار مدى تفسير المتغير المستقل (PME) وتأثيره على المتغير التابع الصادرات خارج المحروقات (x) نستعمل معامل الارتباط R= 0.815603، ومعامل التحديد المعدل R^2 =0.766431 وهذا يعني أن المتغير المستقل المدرج في النموذج يفسر بنسبة 76.64% تغيرات حجم الصادرات خارج قطاع النفط في الجزائر، أما الباقي 23.36%يرجع إلى متغيرات أخرى.

6.4.3 نتائج تقدير النموذج والتحليل الاقتصادي:

- **في الأجل الطويل:**

تتمثل معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل بمستوى الدلالة 5% فيما يلي:

LNX = 0.8336*LNPME - 3.2388)

جدول 8: نتائج تقدير المعاملات في الأجل الطويل

Levels Equation				
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-Statistic	الاحتمال المقابل
LNPME	0.833561	0.285663	2.9117993	0.0106
C	-3.238800	4.158437	-0.778850	0.4482

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول (8) نستنتج أن معامل الانحدار لمؤشر تطور ونمو المؤسسات (PME) موجب بقيمة (0.833561) وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين (PME) والصادرات غير النفطية فزيادة مؤشر تطور عدد المؤسسات بوحدة سيؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بـ (0.83) وحدة.

كما نلاحظ أن احتمالية مؤشر زيادة عدد المؤسسات Prob=0.010، وهذا يعني أن له دلالة معنوية احصائية عند مستوى المعنوية المفترض 5% ويمكننا أن نعتمد عليه في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر للصادرات غير النفطية في الأجل الطويل.

- **تقدير العلاقة في الأجل القصير**

لدينا معادلة النموذج في الأجل القصير هي:

D(LNX)=-0.485742239589 ((LNX (-1) - (0.83356132*LNPME (-1) - 3.23879976))

جدول 9: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (معامل تصحيح الخطأ ECM)

ARDL Error Correction Regression				
Selected Model : ARDL (1, 2)				
Sample : 2001 2022				
ECM Regression				
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-Statistic	الاحتمال
D(LNPME)	1.943179	1.233212	1.575706	0.1359
D(LNPME(-1))	-3.823507	1.303089	-2.934187	0.0103
CointEq (-1)*	-0.485742	0.145947	-3.328204	0.0046

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال مخرجات البرنامج في الجدول (9)، أن احتمالية المتغير المستقل (PME) في النموذج قصير الأجل موجب وليس له دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية المفترض 5% وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في التحليل الاقتصادي في الأجل القصير.

كما نلاحظ أن معامل التصحيح للخطأ هو (0.485742-) وهو معنوي بمستوى الدلالة (Prob: 0.0046) أقل من مستوى المعنوية المفترض مما يدل على تحقق الشرطين الأساسيين، وتشير الاشارة السالبة للمعلمة إلى توافقها مع النظرية القياسية فهي تمثل سرعة التكيف من الأجل القصير إلى

الأجل الطويل، وهذا يعني أن الأخطاء يتم تصحيحها تلقائيا بنسبة 48.57% خلال فترة واحدة والتي هي سنة.

4.مناقشة النتائج:

من خلال الاختبارات السابقة التي أجريناها لتقييم مدى صحة النموذج، تبين لنا أن النموذج صالح من كافة النواحي الإحصائية والاقتصادية والقياسية، وبناءً على ذلك، يمكننا الاعتماد على العلاقة التي توصلنا إليها بين المتغيرات المدروسة. ويمكننا القول أن:

- أظهرت نتائج اختبارات الإستقرارية (ADF, PP) لجميع السلاسل أنها مستقرة عند الفروق الأول I(1).

- نتائج اختبار الحدود أظهرت أن قيمة F المحسوبة (5.768604) كانت أكبر من القيمة الجدولية I(1) (3.87) عند مستوى المعنوية 5%، هذا يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- اختبار مشكل الارتباط الذاتي أظهر عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي في النموذج، وتبين أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا، كما أظهر الاختبار خلو النموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين.

- نتائج تقدير النموذج ARDL تشير إلى أن معامل التحديد المعدل يساوي R^2 =0.766431 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر بنسبة 76.64% تغيرات الصادرات خارج المحروقات، والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في هذا النموذج.

- وأظهرت الدراسة أن مؤشر زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له تأثيراً ملحوظاً في الأجل الطويل على تعزيز صادرات البلاد خارج قطاع النفط. فقد بينت النتائج أن هناك علاقة إيجابية تدل على أن تطور ونمو هذه المؤسسات يرتبط بشكل كبير بتعزيز الصادرات غير النفطية. على سبيل المثال زيادة مؤشر التطور بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة هذه الصادرات بمقدار (0.83) وحدة. وهذا التأثير المتوقع يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن زيادة الإنتاج يمكن أن تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات. ويعود السبب الرئيسي لهذه العلاقة إلى النمو السريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء البلاد، والاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لهذا القطاع، بالإضافة إلى الدعم المباشر وغير المباشر الذي تقدمه هذه المؤسسات في نشاط التصدير، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى.

كما تتوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة عوامل تزيد من فرص زيادة وتوسع صادراتها منها:

التميز في المنتجات: حيث غالباً ما تتميز منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفن والمهارات اليدوية، مما يجعلها محل تقدير واهتمام في الأسواق الخارجية.

الدعم الحكومي: حيث يقدم الدعم المالي وتسهيل الإجراءات من قبل الحكومة تشجيعاً لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تحسين نوعية منتجاتها وزيادة فرص التنافسية في الأسواق الخارجية.

- كما تشير الاشارة السالبة لمعلمة تصحيح الخطأ وفقاً لمنهج ECM إلى توافقها مع النظرية القياسية فهي تمثل سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

- كما بينت النتائج الإحصائية وجود علاقة طردية في الأجل القصير بين مؤشر زيادة عدد المؤسسات ومؤشر (الصادرات غير النفطية) لكن بمعامل انحدار غير معنوي.

5.الخاتمة:

استنادًا إلى ما تم تناوله في هذه الدراسة، يمكن القول بأن العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات هي علاقة طردية، ويعود السبب الرئيسي لهذه العلاقة إلى الزيادة المستمرة في عدد هذه المؤسسات عبر البلاد، إلا أن مساهمتها في صادرات البلاد خارج النفط تبقى ضعيفة ومحدودة مقارنة بالصادرات الإجمالية، ويعود ذلك جزئيًا إلى ضعف تنافسيتها وغياب استراتيجيات التوسع في الأسواق الخارجية، ويتعين على الحكومة إعادة النظر في الاستراتيجيات الخاصة بتطوير هذه المؤسسات من خلال تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين جودة المنتجات وإنتاج منتجات عالية الجودة تلبي المعايير العالمية. كما يتوجب على الحكومة توفير الدعم من خلال تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية، وتوفير التمويل لتشجيع إنشاء وتطوير هذه المؤسسات في جميع القطاعات.

التوصيات: بناء على النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- تقديم دعم مالي وتسهيل إجراءات التمويل، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب هذه المؤسسات، خصوصًا في مجالات التسيير والتسويق وأسس التصدير، والعمل على إزالة القيود الإدارية؛
- تعزيز ثقافة التسويق الدولي لدى مديري المؤسسات، باعتبارها أبرز العوامل المؤثرة في توجه المؤسسة نحو التصدير؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز مكانتها في الاقتصاد التنافسي، وتشجيع المؤسسات الإنتاجية القادرة على المنافسة واختراق الأسواق الدولية؛
- تعزيز التحفيزات الضريبية والتخلص من الحواجز الجمركية؛
- توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في المنتجات الوطنية التي تتمتع بميزات تنافسية في الأسواق المحلية مثل التمور وزيت الزيتون وغيرها؛
- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية من خلال إنتاج منتجات عالية الجودة بتكاليف منخفضة وفقًا للمعايير العالمية؛

- بذل المزيد من الجهود لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المصدرة منها، وإزالة العوائق التنظيمية والقانونية التي تقيد قدرة المؤسسات على التصدير؛
- السعي لانضمام الجزائر إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز التبادل التجاري وتشجيع الإنتاج والتصدير.
- توسيع الشراكات التجارية إلى أسواق ناشئة واستهداف الأسواق الأقل نموا مثل الأسواق الإفريقية والعربية، والاستفادة من اتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية والإفريقية.

6. قائمة المراجع :

1.المقالات:

نجاة بلمغني، و عائشة عتيق. (2023). أجهزة الدعم والمرافقة ودورها في في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 7* (العدد1)، 571-590.

زلاطو نعيمة، و سداوي نورة. (2022). أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني. *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد6* (العدد2)، 307-326.

جمال الدين مداني، و صادق شنوف. (2021). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات. مجلة جديد الإقتصاد ، *المجلد16* (العدد1)، 36-67.

3.المداخلات:

بابا عبدالقادر. (أفريل, 2006). مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر. الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .

4.المراسيم والقوانين:

-القانون 02 - 17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق ل 10 يناير 2017 ، الجريدة الرسمية العدد. 02 .

- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5.مواقع الانترنت:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر

https://www.bank- (consulté le 15/07/2023).

- Ministère de l'Industrie: Bulletin d'information statistique de la PME https://www.industrie.gov.dz/adpmepi/ (consulté le 05/08/2023).

.قائمة الملاحق:

الملحق (1): تطور الصادرات خارج المحروقات

السنوات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
حجم ص خ المحروقات	648	734	633	820	907	1142	1330	1920
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
حجم ص خ المحروقات	1038	1514	2060	2048	2161	2810	2057	1781
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	/	/
حجم ص خ المحروقات	1930	2218	2068	1909	4578	5977	/	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة وبنك الجزائر

الملحق رقم(2): نموذج ARDL

R-squared	0.815603	Mean dependent var	7.480116
Adjusted R-squared	0.766431	S.D. dependent var	0.536978
S.E. of regression	0.259516	Akaike info criterion	0.352321
Sum squared resid	1.010228	Schwarz criterion	0.601254
Log likelihood	1.476789	Hannan-Quinn criter.	0.400915
F-statistic	16.58661	Durbin-Watson stat	1.519580
Prob(F-statistic)	0.000022		

المصدر: مخرجات Eviews.12

الملحق (3): تطور تعداد م ص م في الجزائر خلال الفترة (2001-2022)

السنوات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
عدد م ص م	245348	261853	288577	312959	342788	376767	410959	519526
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
عدد م ص م	587494	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**		
عدد م ص م	1074503	1141863	1193339	1231073	1286365	1359803		

المصدر: نشريه المعلومات الإحصائية وارة م ص م

التجربة البريطانية للنوافذ الإسلامية وأثرها في انتشار الصيرفة الإسلامية _ دراسة تحليلية _

"The British experiment with Islamic windows and its impact on the spread of Islamic banking: An analytical study."

طاهري خالد[1] * حمزة علي

[1] المركز الجامعي نور بشير (البيض)، ***k.tahri@cu-elbayadh.dz***

المركز الجامعي نور بشير (البيض)، ***m_hamza_udl@live.com***

تاريخ الاستلام: 2024/07/08 تاريخ القبول: 2024/10/16 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

تهدف الدراسة على التعرف على الصيرفة الاسلامية في بريطانيا، وتجربتها للنوافذ الاسلامية كآلية لجذب العملاء الذين يهتمون بهذه المنتوجات الاسلامية، وانتهجنا في ذلك المنهج التحليلي بتحليل بعض البيانات والمؤشرات المالية للمصارف والنوافذ الاسلامية ورأينا نجاح تجربة الصيرفة الاسلامية ببريطانيا وذلك لولوجها مجال الصيرفة الاسلامية وتبنيها لهذا النموذج مبكرا، كما رأينا زيادة عدد المصارف والنوافذ الاسلامية، وزيادة ونمو حجم الأصول المالية الاسلامية وتطورها، وذلك لاهتمام الحكومة البريطانية بالتمويل الاسلامي وتشجيعها.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الاسلامية؛ المنتوجات الاسلامية؛ النوافذ الاسلامية؛ الاصول المالية؛ التمويل الاسلامي.)

تصنيف JEL: G20, G21 .

Abstract :

The study aims to examine Islamic banking in the UK, particularly its experience with Islamic windows as a mechanism to attract clients interested in Islamic financial products. Employing an analytical approach, the study analyzes financial data and indicators of Islamic banks and windows. It identifies the success of Islamic banking in the UK, noting its early adoption of this model and the increasing number of Islamic banks and windows. There has been growth in Islamic financial assets, reflecting the UK government's interest in and promotion of Islamic finance.

***Keywords**: Islamic banking; Islamic products; Islamic windows; financial assets; Islamic finance*

***Jel Classification Codes :** G20, G21*

*المؤلف المرسل

1. مقدمة :

ساهمت الصيرفة الاسلامية في انجاح الكثير من المصارف الاسلامية وحتى التقليدية من خلال الفروع والنوافذ الاسلامية، كما زادت الودائع الاسلامية للبنوك وزادت ربحيتها وارتفع عدد زبائنها واكتسبت ثقتهم في السوق المصرفية، وقد خاض هذا المضمار العديد من الدول العربية والغربية.

تعتبر المملكة المتحدة من أولى الدول الاوروبية التي كان لها السبق في دخول مضمار الصيرفة الاسلامية كما كان لها اليد الطولى في تبني التمويل الاسلامي، فقد تربعت على عرش الكثير من الدول الغربية غير الاسلامية وحتى غيرها وافتكت مراتب لا يستهان بها في خوض الاقتصاد الاسلامي عموما والصيرفة الاسلامية خصوصا لما أولته من عناية بهذا المجال، والسعي لانجاحه بشتى الأساليب والطرق، لاستقطاب أكبر قدر من رؤوس الاموال الموجودة في السوق, زيادة على ذلك سعت لمتابعة ذلك عن طريق البرامج التدريبية والدورات والندوات والملتقيات لانجاح هذه التجربة، وبدعم من الحكومة البريطانية ازدهرت الصيرفة الاسلامية في تلك البلاد وكانت البيئة الإئتمانية مهيأة حيث كان هناك العديد من العملاء الذين لهم اهتمام كبير بالمنتجات الاسلامية سواء من الفئة المسلمة أو غيرها.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة النوافذ الإسلامية في نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في بريطانيا وانتشارها؟

والأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن للنوافذ المصرفية الإسلامية من خلال الخدمات التي تقدمها من إرساء نظام صيرفي إسلامي داخل بيئة مصرفية تقليدية؟
- ما هي الأسباب والدوافع التي أدت بالدولة البريطانية إلى اعتماد النوافذ الإسلامية ببنوكها التقليدية؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسة والأسئلة الفرعية؛ ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تساهم النوافذ الإسلامية بشكل كبير في انتشار ونجاح الصيرفة الإسلامية ببريطانيا.
- **الفرضية الثانية:** تشكل النوافذ الإسلامية مدخلا إستراتيجيا لانجاح الصيرفة الإسلامية ببريطانيا.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية النوافذ الإسلامية وأهميتها في انتشار الصيرفة الاسلامية ببريطانيا.
- ما مدى أهمية الصيرفة الإسلامية في رفع وازدهار اقتصاد المملكة المتحدة.

- محاولة تحليل تجربة بريطانيا كدولة غربية رائدة على المستوى العالمي في مجال الصيرفة الاسلامية.
- التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية بريطانيا ومكانتها بين الدول في مجال الصيرفة الاسلامية.
- معرفة الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في بريطانيا.

منهج وحدود الدراسة :

نعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال معرفة كيف تعمل الصيرفة الإسلامية والنوافذ الإسلامية والإطار القانوني لها، وكذا تحليل وتقييم تجربة المملكة المتحدة من خلال البيانات والمعطيات الخاصة بها، بحيث نقوم بدراسة تحليلية للمصارف والنوافذ والفروع الإسلامية.

2. تحليل وتقييم تجربة بريطانيا

سنتطرق الى التجربة البريطانية في الصيرفة الاسلامية وذلك من خلال نقطتين حيث نبرز في الاولى مكانة المملكة المتحدة بين الدول من حيث الصيرفة الاسلامية من خلال معطيات وأرقام تثبت وجودها في السوق مع توضيح الاطار القانوني الذي ساعدها لكي تكون على ماهي عليه، وفي النقطة الثانية نعرض تجربتها وتطور الصيرفة الاسلامية في بريطانيا من خلال تبنيها النوافذ الاسلامية وقد ساعدت هذه الأخيرة على انجاح الصيرفة الاسلامية وزيادة عدد المصارف الاسلامية والاقبال الكبير والتزايد على المنتجات الاسلامية والميل نحو التمويل الاسلامي من طرف الجمهور وكذا المؤسسات والشركات.

1.2. بريطانيا ومكانتها بين الدول الاوروبية في تبني نموذج الصيرفة الاسلامية

تم منح الترخيص من طرف الحكومة البريطانية بفتح أول مصرف اسلامي في عام 2004 تحت تسمية البنك الاسلامي البريطاني، تنامى اهتمام الحكومة البريطانية بالتمويل الإسلامي عموما وبالصيرفة الإسلامية أكثر وبشكل خاص، خاصة بعدما تم إطلاق سلطات حكومة بريطانيا لما يسمى "فرقة عمل المالية الإسلامية "عام 2013 ضمن الاستراتيجية المتبناة " لندن بوابة الغرب للمالية الإسلامية " وذلك من خلال تحضير إطارها الشرعي والقانوني والمتناسب مع العمل المالي المصرفي الإسلامي، وظهور بعض السياسات من الحكومة تدعم التمويل الاسلامي.

حيث تم القيام بمراجعة بعض القوانين المالية المصرفية وعدم التفرقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الضرائب المفروضة وبعض التسهيلات، كما تم متابعة منح الرخص للمصارف الإسلامية لممارسة أنشطتها المصرفية.

ويتواجد حاليا الان بالمملكة المتحدة ما يربوا عن 22 مصرف يقدم مجمل الخدمات المصرفية الإسلامية، منها خمسة بنوك تتوافق خصائصها مع الأحكام الشرعية الإسلامية على شكل تام.

أفضل المصارف الإسلامية في بريطانيا

وفيما يلي جدول يقدم قائمة لأهم المصارف الإسلامية في دولة بريطانيا:

جدول (1): المصارف الإسلامية في بريطانيا

المصرف الاسلامي	سنة الانشاء
البنك الاسلامي البريطاني _ الريان حاليا _	2004
مصرف الشرق الاوسط لندن	2007
مصرف قطر الاسلامي	2008
مصرف جيت هاوس الاسلامي.	2008
بنك ابو ظبي الاسلامي	2012

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على معطيات الدراسة

تعتبر بريطانيا السباقة من بين الدول التي تبنت فكرة تأسيس وانشاء نوافذ الصيرفة الاسلامية حيث انطلقت سنة 2004 وبعدها اسبانيا سنة 2008 وفي سنة 2009 لحقتها فرنسا ثم سويسرا في 2010 فيما لحقت بعدهم دول اخرى كبلجيكا وهولندا وايطاليا (الخليل، 2015، صفحة 34)

وبهذا تتربع المملكة المتحدة على مقدمة البلدان الأوروبية التي تقوم بتطبيق كل من الخدمات المصرفية الإسلامية ومنتجاتها، ويتواجد فيها أكثر من100 ألف مؤسسة إسلامية، تعمل العديد منها بانتظام في أرجاء العالم , احتلت المركز الثامن من بين دول العالم ضمن مجال المالية الإسلامية، وبها أكثر من 23 بنكاً تقوم بتقديم خدمات التمويل الاسلامي منها 5 شركات تتعامل فقط وفق أحكام الشريعة وهي بنك لندن وبنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي وبيت التمويل الأوروبي والشرق الأوسط، وبنك جيتهاوس، وبنك الريان البنك الإسلامي البريطاني الذي انشأ سنة 2004 , وشركة تكافل (تأمين) واحدة والبقية عبارة عن بنوك تقليدية بها نوافذ اسلامية تقوم بتقديم خدمات تمويلية ومنتجات مالية متوافقة مع الشريعة الاسلامية.

عدد النوافذ التمويلية الاسلامية في بعض الدول

وفيما يلي جدول يحتوي على عدد المؤسسات المالية والنوافذ الإسلامية في بعض الدول الغربية والعربية لعام 2023. وهذا الجدول يعتمد على تقديرات عامة متاحة من تقارير ومصادر مختلفة في مجال التمويل الإسلامي.

جدول (2): عدد المؤسسات والنوافذ الاسلامية في بعض الدول الغربية والعربية لسنة 2023

الدولة	عدد المؤسسات المالية الإسلامية	عدد النوافذ الإسلامية
المملكة المتحدة	5	+20
الولايات المتحدة	2	+15
ألمانيا	1	+10
فرنسا	0	+5
كندا	2	+10
أستراليا	3	+8
الإمارات العربية المتحدة	+20	+30
ماليزيا	+25	+50
السعودية	+30	+50
تركيا	6	+15

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد تقارير ومصادر مختلفة في مجال التمويل الإسلامي

ملاحظات:

- تعتبر لندن مركزًا مهمًا للتمويل الإسلامي في أوروبا.
- يزداد الاهتمام بالتمويل الإسلامي لكن التوسع محدود نسبيًا في الولايات المتحدة بألمانيا البنوك التقليدية تقدم نوافذ للخدمات الإسلامية.
- في فرنسا لا توجد مؤسسات مالية إسلامية بحتة، لكن هناك بعض البنوك تقدم منتجات متوافقة مع الشريعة.
- في كندا يوجد هناك اهتمام متزايد بالتمويل الإسلامي بين الجالية المسلمة.
- أما استراليا القطاع ينمو تدريجياً مع اهتمام واسع من المستثمرين.

- تعتبر الإمارات العربية المتحدة مركزًا عالميًا للتمويل الإسلامي.
- ماليزيا تعد من الدول الرائدة عالميًا في هذا المجال.
- النظام المصرفي الإسلامي مهيمن في السعودية.
- تركيا بدأت بالتوسع في التمويل الإسلامي منذ العقد الأخير.
- المؤسسات المالية الإسلامية: تشير إلى البنوك التي تعمل بالكامل وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

النوافذ الإسلامية: تشير إلى فروع أو خدمات تقدمها البنوك التقليدية لتلبية احتياجات العملاء المهتمين بالمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة.

- تعد المملكة المتحدة وماليزيا من بين الدول الرائدة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي، في حين أن بعض الدول الغربية الأخرى ما زالت في مراحل أولية من تطوير هذا القطاع.

الشكل (1) عدد المؤسسات المالية الاسلامية في بعض الدول الغربية والعربية:

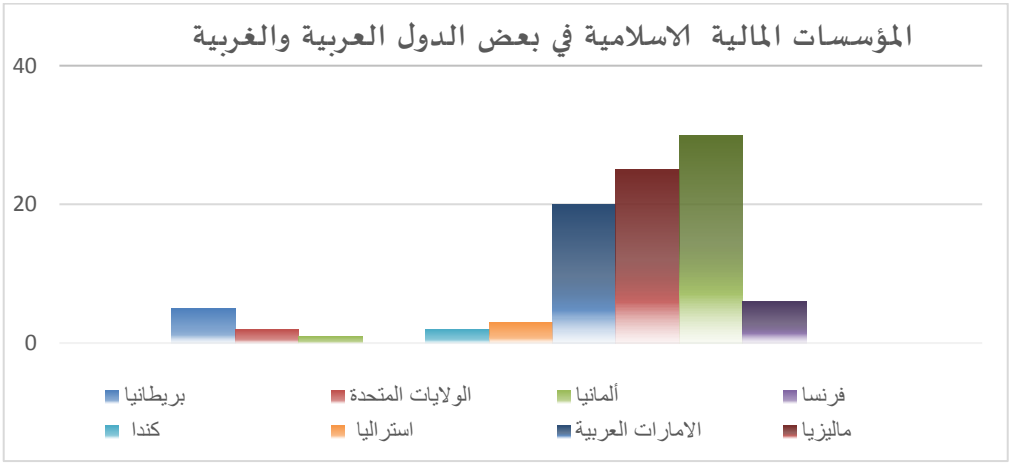

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة

الشكل (2) عدد النوافذ التمويلية الاسلامية في بعض الدول الغربية والعربية:

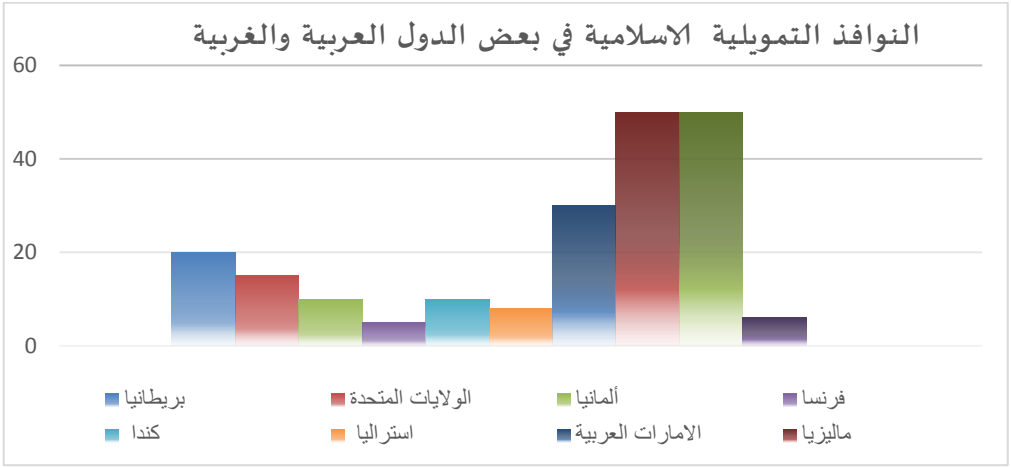

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة

من الشكل يتضح بروز المملكة المتحدة في مجال الصيرفة الاسلامية وتفوقها في الصناعة المالية الاسلامية على كثير من الدول الاوربية الغربية ومكانتها البارزة بين عدة دول غربية وغيرها خلال سنة 2023 فنجد أن المملكة المتحدة تصدرت القائمة بأكثر من 20 مصرفا ونافذة اسلامية مباينة ومباعدة غيرها من الدول على غرار أمريكا بأكثر من15 نافذة اسلامية.

وضمن هذا السياق وضحت بعض الدراسات (التمويل الإسلامي 2009) أن البنوك الإسلامية التي تنشط في ببريطانيا لم تتأثر بمخلفات الأزمة المالية سنة 2008 الخاصة بالرهن العقاري رغم تراجع أسعار أسهم العديد من المصارف في بريطانيا لكنها نجت في الظاهر من هذا الإعصار المالي (London، 2019).

كما كان قد أعلن مصرف جيتهاوس استحداث برنامج لاصدار الصكوك الإسلامية بمليار دولار مطلع السنة الجارية كخطوة أولى للتعامل بهذا النوع من الصكوك بالمملكة (Vassenaix-Paxton، mai 2008.).

كما أن عدم ثبات المصارف التجارية ونقص الثقة بها وقلة الاحساس بالامان اتجاهها جعل كثير من غير المسلمين يلجؤون للمصارف الاسلامية باعتبارها الأكثر أمانا من البنوك التجارية والأكثر ثباتا.

أفضل البنوك الاسلامية في المملكة المتحدة:

في الشكل التالي توضيح لأفضل البنوك بالمملكة المتحدة لسنة 2023

الشكل (3): أفضل عشر (10) بنوك اسلامية في بريطانيا لعام 2023:

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع لندن بالعربي

2.2 الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في بريطانيا

بالرغم من الاهتمام من طرف الحكومة البريطانية بالمالية الإسلامية القديم، غير أن الاقلاع في التعامل في بعض المسائل الضريبية والقانونية لم يتم تقنينه إلا من طرف مجلس خبراء قانونين والذي تشكل لهذا الهدف وأيضا مصلحة الضرائب والجمارك ووزارة المالية كجهات حكومية هي المسؤولة وذلك بغرض العمل على عصرنة التمويل الإسلامي، وقد تم الاعتماد في ذلك على مجموعة من التدابير والإجراءات التشريعية والجبائية والقانونية تم الاقلاع فيها ابتداءا من سنة 2003والتي تمثلت فيما يلي (Wilson، décembre 2007، صفحة 29):

- الإلغاء العام للازدواج الضريبي المفروض على معاملات العقود الرهنية المتعلقة بالعقارات، ليشمل الشركات والأفراد وكان ذلك سنتي 2005 والتي بعدها على التوالي، وتقليل الأعباء الضريبية عليها وإلغاء تلك الضريبة المفروضة على الأرباح الرأسمالية بالاضافة الى رسوم الدمغة المتعلقة بها؛

- المبادرة من طرف سلطة إشراف وجباية في مناسبة كل من القواعد الشرعية للتعاملات الإسلامية المالية مع التشريعات التنظيمية والقوانين المعمول بها في بريطانيا.

- سن صيغ الإجارة والمرابحة عام 2005 وبعدها صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك عام 2006 وإدراجها من بين الآليات التمويلية لاقتناء السكنات ومعاملة عوائدها كما تعامل به فوائدها على الإقراض جبائيا كما عمم إلغاء الازدواج الضريبي عليها؛

- ضم مفهوم الوكالة بالاستثمار ومصطلح المضاربة في التكييف القانوني لصيغة الوديعة المصرفية ومنح الحرية لاصحاب الودائع في المفاضلة بين تكييف ودائعهم في المصارف الإسلامية على أساس القانون الذي يحميها أو على الاساس الشرعي الذي ينتج عنه تقاسم الأرباح والخسائر، ومعاملة أرباحها التي تنتج عنها معاملة الفوائد من حيث الجانب الضريبي.

تشجيع الحكومة البريطانية للصيرفة الإسلامية:

قامت الحكومة البريطانية بعدة حملات شملت المملكة المتحدة لدعم وتشجيع الاستثمارات في بريطانيا في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، حيث خطت خطوات بارزة بهدف جذب وجلب رؤوس الأموال، فقد كونت الحكومة ابتداءا فريق للعمل من الوزارة مهمته العناية بالتمويل الإسلامي ضم عدداً معتبرا من عدة وزارات، كما تم التركيز على خمسة أمور معينة تمثلت في (البشير، 2015، صفحة 6):

1- تدعيم السوق المالية ودراسة طرق كيفية إزالة الحواجز والعوائق وزيادة النمو والابتكار ضمن القطاع الخاص، بالاضافة الى وضع قانون تنظيمي وضريبي يتناسب والخدمات الإسلامية المالية

2- دعم البنية التحتية لجلب الاستثمارات إلى بريطانيا مع رفع الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، لتمويل أربعين مشروعاً هي من أهم المشاريع الخاصة بالبنية التحتية والتي حددت في خطتها

3- لدعم ولضمان استمرار واستقرار مستقبل القطاع والبنية التحتية تقوم حكومة المملكة بتنظيم الخدمات المالية الإسلامية

4- ابتكار وايجاد طرق للاشهار والترويج لتجربة بريطانيا في الصيرفة الاسلامية واطلاع الغير على الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية والقيام بالتدريبات اللازمة والأبحاث التي تتعلق بها

5- العناية بالاتصالات بما في ذلك خدمة المحاسبة والقوانين والتحكيمات بغية دعم تطور السوق ونموها ولتقديم خدمات عالمية عالية المستوى

3. تحليل التجربة البريطانية وتقييمها

سنستعرض بعض الأرقام والمؤشرات المالية في سوق الصيرفة الاسلامية للمملكة المتحدة عموما من خلال عرض التطورات المالية لبنوكها ونوافذها الاسلامية من خلال تطور حجم الأصول وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة السلامية وتطور حجم الودائع بالاضافة الى تطور إصدار الصكوك الإسلامية.

1.3 عرض وتحليل تجربة النوافذ في بريطانيا من خلال التطورات المالية في البنوك الإسلامية

أ- عرض وتحليل مؤشرات تطورات جميع المصارف البريطانية التي تعنى بالصيرفة الاسلامية:

في العالم الغربي المملكة المتحدة هي بمثابة بوابة المالية الإسلامية، حيث تستحوذ على أعلى نسبة من المصارف والشركات المالية في أوربا من حيث تقديم الخدمات الاسلامية المالية، كما تدير جملة من الأصول التي قدرت بـ 54.3 مليار جنيه إسترليني لسنة 2018، أما حجم التمويل الاسلامي فقد بلغ حوالي 74,9 مليار جنيه إسترليني بنهاية سنة 2018. بالاضافة الى ذلك تعمل بريطانيا على تعبئة الموارد المالية الخارجية، الامر الذي يجعلها تتربع على عرش المرتبة الأولى ضمن البلدان الأوروبية من حيث حجم الأصول المالية الاسلامية ومختلف الودائع المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (IFSL، 2010)

1- تطور ونمو حجم الاصول المالية في البنوك الاسلامية ببريطانيا لفترة مابين 2016 و2018:

جدول (3): تطور حجم الاصول المالية في البنوك الإسلامية في بريطانيا (2016-2018)

السنوات	2016ث4	2017ث4	2018ث1	2018ث2	2018ث3	2018ث4
تطور حجم أصول البنوك	3440	3785	4081	4140	4350	4541

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات IFSB

الشكل (4): تطور حجم أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا (2016-2018)

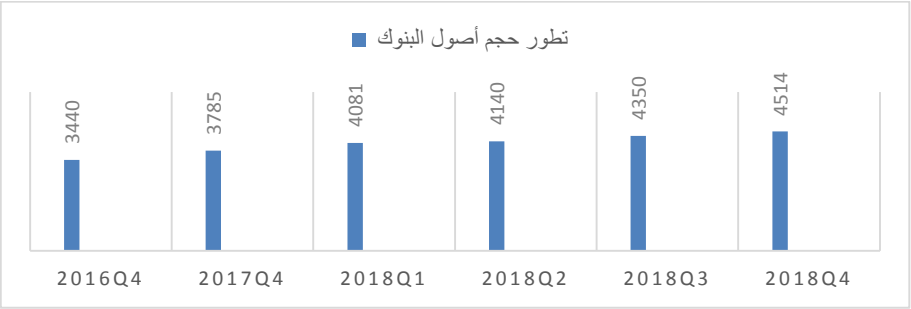

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن حجم الاصول المالية في السوق البريطانية بلغ 4531.3 مليون جنيه استرليني نهاية سنة 2018 بعد ان كان في سنة 2016 حوالي 3440 مليون جنيه استرليني، بمعدل نمو بلغ 20% مقارنة بسنة 2017 ونلاحظ ان حجم الاصول المالية في نمو وتطور مستمر فقد تراوحت معدلات النمو بين 11% و20% خلال الفترة ما بين 2016 و2018 وبهذا احتلت المملكة المتحدة الرتبة 18ضمن ترتيب الدول من حيث اجمالي الأصول المالية المصرفية التي يتم العمل بها وفق مبادئ الشريعة الاسلامية.

2- تطور ونمو قيمة الودائع:

جدول (4): تطور حجم الودائع البنوك الإسلامية في بريطانيا (2018Q4-2017Q4)

السنوات	4ث2017	1ث2018	2ث2018	3ث2018	4ث2018
تطور حجم الودائع البنوك	2906	2931	2990	2671	2873

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات IFSB

الشكل (5): تطور حجم الودائع البنوك الإسلامية في بريطانيا (2018Q4-2017Q4)

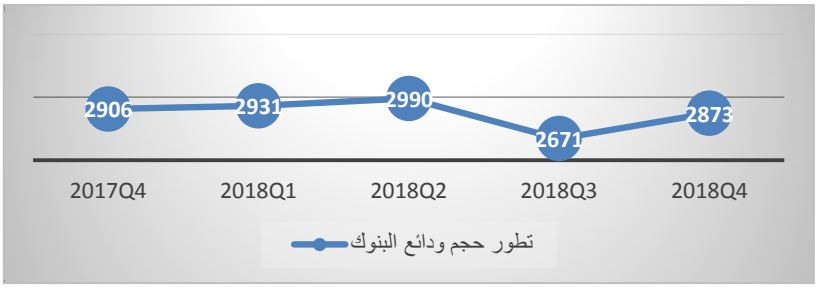

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ تراجع حجم الودائع من 2903 مليون جنيه استرليني سنة 2017 الى 2865 مليون جنيه استرليني سنة 2018 بمعدل انخفاض قدره 1.30%.

3- تطور حجم التمويل الاسلامي للبنوك الاسلامية:

الجدول (5): تطور تمويل البنوك الإسلامية في بريطانيا (2018Q4-2017Q4)

السنوات	4ث2017	1ث2018	2ث2018	3ث2018	4ث2018
تطور تمويل البنوك	2990	3120	3260	3571	3762

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات IFSB

الشكل (6): تطور تمويل البنوك الإسلامية في بريطانيا (2018Q4-2017Q4)

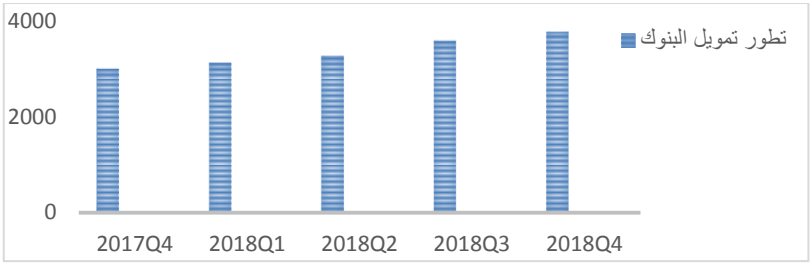

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة

نلاحظ من خلال الشكل نمو حجم التمويل الاسلامي حيث كان نهاية سنة 2017 حوالي 2.8945 مليار جنيه استرليني ليرتفع بمعدل نمو سنوي مقداره 26% ليصبح نهاية سنة 2018 حوالي 3758.6 مليون جنيه استرليني، وبهذا تتمركز المملكة المتحدة في المرتبة الثامنة عالميا من حيث استقطاب الاستثمارت والتمويلات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية.

التمويل حسب مختلف الصيغ

الجدول (6): صيغ تمويل البنوك الإسلامية في بريطانيا (2018Q4-2017Q4)

صيغ التمويل الاسلامي	التورق	المشاركة	الإجارة	المرابحة	الوكالة	صيغ أخرى
النسبة %	43%	35%	9%	7%	1%	5%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات IFSB

الشكل (7): صيغ تمويل البنوك الإسلامية في بريطانيا (2018Q4-2017Q4)

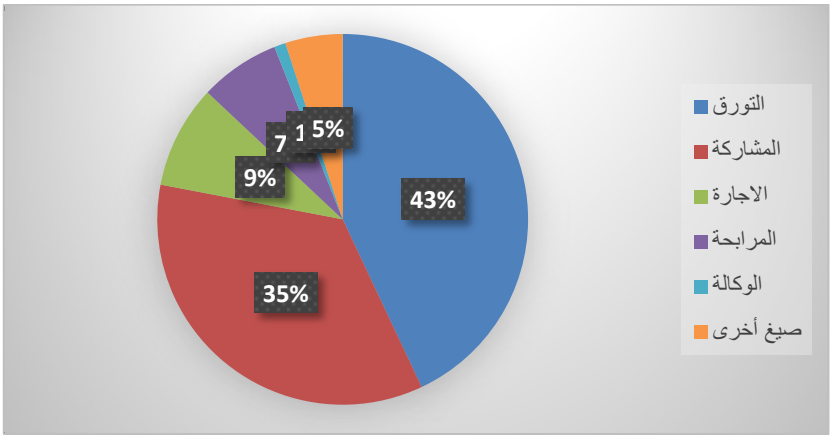

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة

توزع التمويل المصرفي الاسلامي بالمملكة المتحدة على صيغ مختلفة في استثمار التمويل الاسلامي حيث كانت النسبة الاكبر منه من نصيب صيغة التورق بنسبة 43.19% تأتي بعدها مباشرة صيغة المشاركة والتي كانت نسبتها 34.27% من هذا التمويل ثم تليها صيغة الاجارة بالتمليك ونسبتها 9.20% تأتي بعدها صيغ المرابحة بنسبة 6.2%، فيما لم تتعدى بقية الصيغ التمويلية الاخرى كالسلم والمضاربة والاستصناع نسبة 5.52% من مجموع التمويل الاسلامي في المملكة المتحدة، ما يبين دور صيغ البيوع والمشاركة في التمويل الاسلامي لسنة 2018.

4- تطور حجم اصدراك الصكوك الاسلامية بالمملكة المتحدة للفترة من 2014 الى 2018:

الجدول (7): حجم إصدار الصكوك الإسلامية في بورصة لندن خلال الفترة 2014-2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
حجم إصدار الصكوك الإسلامية	4565	1913	4611	2500	8600

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على .The city UK , 2019 ; p19

الشكل (8): حجم إصدار الصكوك الإسلامية في بورصة لندن خلال الفترة 2014-2018

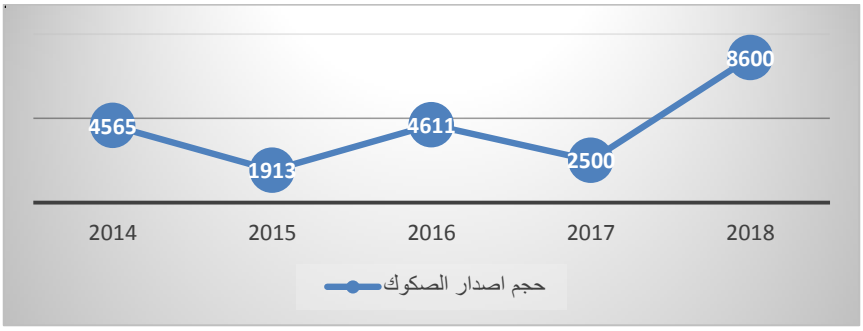

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن حجم اصدار الصكوك المالية الاسلامية في السوق البريطانية بلغ 8.6 مليار جنيه استرليني سنة 2018 بعد ان كان في سنة 2014 حوالي 4.5 مليار جنيه استرليني، بمعدل نمو بلغ 89% مقارنة بين السنتين ونلاحظ ان حجم اصدار الصكوك المالية الاسلامية في نمو وتطور مستمر فقد وصلت معدلات النمو إلى 244% خلال الفترة ما بين 2014 و2018

2.3 عرض وتحليل مؤشرات تطورات البنك الاسلامي البريطاني:

- **نبذة عن البنك الاسلامي البريطاني:**

يعرف حاليا ببنك الريان وسابقًا البنك الاسلامي البريطاني وهو عبارة عن بنك تجاري في المملكة المتحدة، تم تأسيسه في أوت 2004 لتقديم الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لمختلف ديانات العملاء. وله ثلاثة فروع تقع في لندن، بالإضافة إلى فروع في برمنغهام ومانشستر وليستر ووكالات في لوتون وتوتينغ وبرادفورد. يعتبر أول مصرف بريطاني يعمل بكامله وفقًا للمبادئ الإسلامية.

قام بنك الريان بخدمة 77000 عميلا اعتبارًا من عام 2017، وفي 16 يناير 2014 تم استحواذ مصرف الريان على البنك الإسلامي البريطاني، وفي عام 2016، تم تصنيف بنك الريان باعتباره ثالث أسرع البنوك نموًا في المملكة المتحدة من خلال «جداول دوري البنوك لعام 2017»، وهو تحليل مالي كامل لجميع 155 بنكًا مدمجًا في المملكة المتحدة، نشرته شركة سيرشلاين للنشر. وأعقب ذلك في عام 2017 نشر البنك أرباحًا قياسية قبل الضرائب بلغت 8.2 مليون جنيه إسترليني

- **نمو وتطور حجم الودائع بالبنك الاسلامي البريطاني لسنة 2023:**

بعد فتح البنك الاسلامي البريطاني للنافذة الاسلامية يظهر جليا نمو وتطور حجم الودائع التي تم استقطابها من خلال نافذته الاسلامية وهو ما يظهره الجدول التالي:

جدول (8): تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني بملايين الجنيهات لسنة 2023

الشهر	حجم الودائع (مليون جنيه إسترليني)
يناير 2023	1,400
فبراير 2023	1,420
مارس 2023	1,450
أبريل 2023	1,480
مايو 2023	1,500
يونيو 2023	1,530
يوليو 2023	1,560
أغسطس 2023	1,580
سبتمبر 2023	1,600
أكتوبر 2023	1,620
نوفمبر 2023	1,650 (تقديري)
ديسمبر 2023	1,680 (تقديري)

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على (Investment & The City UK Excellence in Islamic UK Trade Services، 2024,)

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ما يدل على سرعة استقطاب كثير من الودائع وبالتالي كثير من العملاء حيث نجح البنك في رفع حجم الودائع وزيادتها من خلاله فتح النوافذ الاسلامية، وهذا الجانب الواقعي وهو فتح النوافذ الاسلامية في المصرف البريطاني نجح الى حد كبير وساهم في تطور حجم الودائع ومهد الطريق لفتح واستحداث بنوك ومصارف اسلامية متكاملة بعيدا عن البنوك التقليدية وهو الأمر الذي حدث فيما بعد.

أن مما ساهم في التطورات السالفة سواء ما تعلق بالبنوك البريطانية عموما أو البنك الاسلامي البريطاني بصفة خاصة هو مجموعة من العوامل والمؤشرات عملت عملها ولعبت دورها هي أيضا وهي كالتالي:

- **اعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية:**

الجدول التالي يوضح المؤسسات التدريبية والتعليمية في مجال التمويل الاسلامي والتي اعتمدتها الحكومة البريطانية في مساعدتها على تطبيق فكرة فتح نوافذ اسلامية، والتي عمل بها البنك الاسلامي البريطاني

جدول (9): عدد المؤسسات التدريبية والتعليمية التي تقدم برامج لتطبيق فكرة فتح نوافذ إسلامية

الدول	بريطانيا	ماليزيا	الإمارات	السعودية	البحرين	أمريكا	قطر	الكويت	باكستان	تركيا	فرنسا	الأردن	البقية
عدد	55	24	18	17	16	9	6	5	5	5	15	3	45
%	25	11	8	8	7	4	3	2	2	2	7	1	20

المصدر: من إعداد الباحث بناء على (IFSL، 2010، صفحة 6)

نلاحظ من الجدول احتلال بريطانيا المرتبة الاولى بين دول العالم وتفوقها حتى على البنوك العربية والاسلامية بمقدار 55 مؤسسة تدريبية وتعليمية. حيث تم الاعتماد عليها في مساعدة النوافذ الاسلامية على الترويج لمنتجاتها في السوق البريطانية، الأمر الذي مكن البنك الاسلامي خاصة وبنوك بالمملكة عموما من تصدر الترتيب عالميا في ميزة المؤسسات التعليمية والتدريبية

الشكل (9): عدد المؤسسات التدريبية والتعليمية التي تقدم برامج لتطبيق فكرة فتح نوافذ إسلامية

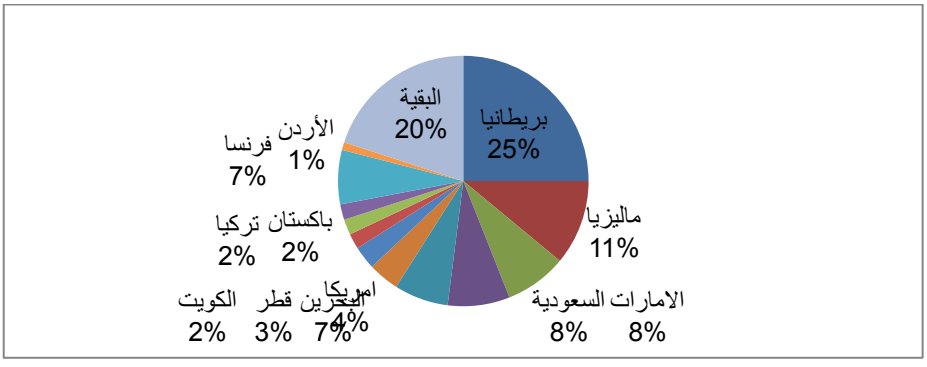

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة

نلاحظ من الشكل تصدر بريطانيا لدول العالم وتفوقها على البنوك العربية والاسلامية ب 55مؤسسة. حيث تم الاعتماد على هذه المؤسسات التعليمية والتدريبية في مساعدة النوافذ الاسلامية

الأوراق البحثية وبرامج التمويل المنجزة:

سنعرض من خلال الجدول التالي عدد الأوراق البحثية المنجزة حول التمويل الإسلامي في بعض الدول البارزة في مجال التمويل الإسلامي كبريطانيا وماليزيا وأندونيسيا والباكستان مع برامج التمويل الإسلامي خلال سنة 2017 بناءا على تقرير رويترز لتطوير التمويل الإسلامي الذي أعد سنة 2018

جدول (10): أفضل الدول من حيث عدد الأوراق البحثية وبرامج التمويل الإسلامي لعام 2017

الدول	بريطانيا	ماليزيا	أندونيسيا	باكستان
أوراق بحثية حول التمويل الإسلامي	57	327	129	51
برامج التمويل الإسلامي	80	59	57	37

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير (رويترز لتطوير التمويل الإسلامي، 2018، صفحة 43)

الشكل (10): أفضل الدول من حيث عدد الأوراق البحثية وبرامج التمويل الإسلامي لعام 2017

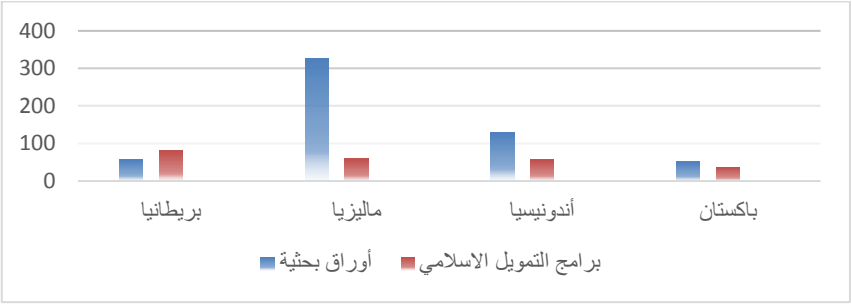

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة

نلاحظ أن المملكة المتحدة تحتل مرتبة لا بأس بها من حيث عدد الأوراق البحثية حول التمويل الإسلامي وبرامجه حيث تأتي بعد ماليزيا واندونيسيا من حيث عدد الأوراق البحثية حول التمويل الإسلامي ب 57 ورقة بحثية، وتحتل المرتبة الاولى من حيث برامج التمويل ما يدل على الاهتمام الكبير بالصناعة المالية والصيرفة الاسلامية من طرف البنوك البريطانية عموما أو البنك الاسلامي البريطاني بشكل خاص.

تقييم التجربة

مما سبق يتضح أن التجربة البريطانية في الصيرفة الاسلامية قد بلغت عدة مستويات ومع التطورات الحاصلة قد اكتسبت عدة مميزات مع الشهرة والرواج في السوق الاقتصادية المالية فقد رأينا فيما سبق أن لنجاح تجربة المملكة المتحدة عدة عوامل ومؤشرات ساهمت في ذلك وهي من أكثر العوامل التي ساعدت على زيادة توسع الصيرفة الاسلامية وتجذرها

1- عوامل التي ساهمت في نجاح الصيرفة الاسلامية في المملكة المتحدة:

أضحت المملكة المتحدة على رأس قائمة الدول الغربية في صناعة الصيرفة الاسلامية ورائدة في مجال التمويل الموافق لمبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية كما احتل سوقها مكانة كبيرة حيث يعتبر أكبر سوق للتمويل الاسلامي في البلدان الغربية والاوروبية وهذا ما تفسره المؤشرات والعوامل التالية:

2- **السبق لولوج مجال الصيرفة الاسلامية وتبنيها:**

إن من العوامل التي نراها ساهمت في نجاح تجربة بريطانيا هو سرعة تبنيها للصيرفة الاسلامية وسبقها للدول الأوروبية وكثير من البلدان، حيث تم منح الترخيص من طرف الحكومة بفتح أول مصرف اسلامي في عام 2004 وهو ما يدل صراحة على طلب هذا النوع من التمويل من جهة، ومن جهة أخرى يدل على طلب وقبول كثير من العملاء للمتجات المالية الاسلامية والخدمات التي توافق أحكام الشريعة الاسلامية.

3- **زيادة عدد المصارف والنوافذ الاسلامية**

فقد أشارت حكومة المملكة المتحدة من خلال الاحصاءات الرسمية أنه يوجد أكثر من 23 مركزا للصيرفة الاسلامية بين مصرف كامل ونوافذ اسلامية داخل مصارف تقليدية، كلها تقدم عدة خدمات ومنتجات مالية اسلامية منها خمسة مصارف تعمل وفق أحكام الشريعة في جميع تعاملاتها وهي بنك لندن وبنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي وبيت التمويل الأوروبي والشرق الأوسط، وبنك جيتهاوس، وبنك الريان المسمى البنك الإسلامي البريطاني الذي أنشأ سنة 2004. أما البقية فتمثل نوافذ اسلامية تقدم مختلف الخدمات المالية الاسلامية ويشتغل بها أكثر من 420 موظف حتى نهاية سنة (IFSL، 2010)

4- **زيادة ونمو حجم الأصول المالية الاسلامية وتطورها:**

فقد رأينا في الشكل الأول الخاص بتطور ونمو حجم الاصول من سنة 2006 الى 2010 أن معدلات النمو قد وصلت الى 24% كما انها قد وصلت في الشكل الثاني للفترة من 2016 الى نهاية 2018 حوالي

20% وهو ما يعكس قبول هذا النوع من التمويل والاقبال عليه ورواجه واتساع رقعة الصيرفة الاسلامية.

5- **اهتمام الحكومة البريطانية بالتمويل الاسلامي ومنتجات الصيرفة الاسلامية:**

وهو ما يظهر من خلال الأطر القانونية التي تحكم الصيرفة المالية في بريطانيا ومن خلال التسهيلات التي أتاحتها الحكومة البريطانية والتي تمس جانب التمويل الاسلامي.

6- **الإطار القانوني والتسهيلات الضريبية:**

يظهر ذلك من خلال الاجراءات والتدابير القانونية والضريبية التي تم الانطلاق فيها من سنة 2003 كإلغاء ازدواجية الضرائب وغيرها.

7- **تشجيع الحكومة البريطانية للصيرفة الاسلامية:**

فقد قامت حكومة المملكة المتحدة في بدايات الأمر بتشجيع خدمات ومنتجات الصيرفة الاسلامية وفتح النوافذ الاسلامية والفروع في مختلف البنوك التقليدية

8- **كثرة المؤسسات التعليمية التي تعتني بالتمويل الاسلامي:**

حيث تصدرت المملكة المتحدة جميع الدول العربية والاسلامية من حيث كثرة المؤسسات التعليمية التي تهتم بالتمويل الاسلامي والشركات التي تقدم استشارات قانونية متعلقة بالتمويل الاسلامي والمعاهد التي تقدم خدمات ودورات التدريب

9- **الريادة والصدارة في مجال برامج التعليم والتدريب في الصيرفة المالية الاسلامية:**

حيث تعتبر لندن رائدة في مجال البرامج التعليمية والتدريبية فهي تقدم خدمات التمويل الموافق لمبادئ الشريعة لأكثر من ثلاثة عقود، وقد احتلت المرتبة الاولى في العالم سنة 2018 حسب تقرير تومسون رويترز فقد بلغ عدد البرامج التدريبية المقدمة أكثر من 80 برنامجا في سنة 2017، واحتلت المرتبة الثالثة من حيث عدد الابحاث المنشورة بين سنتي 2015و2017 ب 57 ورقة بحثية نشرت.

وهذه أهم ثلاث مراكز التي تقدم تكوينات وتدريبات متخصصة في التمويل الاسلامي:

الشكل (11): أهم المعاهد التي تقدم تكوينات وتدريبات في المالية الاسلامية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (London، 2019)

التحديات التي تواجه الصيرفة الاسلامية في بريطانيا:

- **تحديات تتعلق بالقوانين التي تحكم المصارف.**
- **تحديات ضريبية**
- **تحديات تتعلق بالرقابة الشرعية** (Treasury، 2008).
- **قلة الفقه والوعي في الجانب المالي الاسلامي** (النوري، 2009، صفحة 19)
- **نقص الاطارات البشرية** (Malek، 2011، صفحة 15)
- **المنافسة الشديدة من البنوك التقليدية** (النوري، 2009، صفحة 20)

4. خاتمة:

كحوصلة لما تقدم فقد أبرزنا في بحثنا هذا ماهية الصيرفة الاسلامية والنوافذ الاسلامية فمن خلال التجربة البريطانية ومعرفة أهم وأفضل البنوك في السوق المصرفية البريطانية وتوضيح الإطار القانوني للصيرفة هناك، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- عوامل التي ساهمت في نجاح الصيرفة الاسلامية في المملكة المتحدة
- السبق لولوج مجال الصيرفة الاسلامية وتبنيها
- زيادة عدد المصارف والنوافذ الاسلامية
- زيادة ونمو حجم الأصول المالية الاسلامية وتطورها
- اهتمام الحكومة البريطانية بالتمويل الاسلامي ومنتجات الصيرفة الاسلامية
- الإطار القانوني والتسهيلات الضريبية
- تشجيع الحكومة البريطانية للصيرفة الاسلامية

- كثرة المؤسسات التعليمية التي تعتني بالتمويل الاسلامي
- الريادة والصدارة في مجال برامج التعليم والتدريب في الصيرفة المالية الاسلامية

5. قائمة المراجع:

- أحمد السعد. (2008). الأسواق المالية المعاصرة: دراسة فقهية. عمان الاردن: دار الكتاب الثقافي.
- أحمد بالوافي. (2008). كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي "بريطانيا نموذجا". المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جزء2، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
- أحمد خلف حسين الدخيل. (2011). النوافذ الاسلامية في المصارف الحكومية العراقية. العراق: مجلة دراسات اقتصادية إسلامية.
- أشرف شمس الدين. (2005). أسس الاستثمار في الاسهم وأساليب الوقاية من مخاطر الاسواق المالية، هيئة الاوراق المالية والسلع، الامارات العربية المتحدة.
- جعفر هني محمد. (2017). نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. الجزائر: مجلة أداء المؤسسات الجزائرية.
- سعيد بن سعد المرطان. (2005). تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية. المملكة العربية السعودية: المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.
- سعيد بن سعد المرطان. (مايو 1989). الفروع والنوافذ الإسلامية فى المصارف التقليدية، (ندوة حول التطبيقات الإقتصادية الاسلامية المعاصرة، المحرر) الدار البيضاء.
- بختي إبراهيم، شعوبي محمود فوزي. (2010-2009). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة، العدد ،07. مجلة الباحث.
- سفيان، قمومية. (2019). النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية - عرض تجارب دولية. الجزائر: دكتوراه علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير.
- سليمان ناصر. (2002). تطوير صيغ التمويل قصيرة الاجل للبنوك الاسلامية دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك. جمعية التراث غرداية الجزائر.
- علي محي الدين القرة داغي. (2016). الأسواق المالية في ميزان الشريعة. مجمع الفقه.
- فادي محمد الرفاعي. (2004). المصارف الإسلامية. الاردن: منشورات الحلبي الحقوقية.

- قادري محمد الطاهر واخرون.(2014).المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول. بيروت:مكتبة العصر.

- قمومية سفيان. (2019). النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية

- عرض تجارب دولية". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.

- كمال توفيق حطاب. (2009). نحو سوق مالية إسلامية. طبعة تمهيدية.

باللغة الأجنبية:

A Malek .(2011) .An Analysis of Islamic Banking and Finance in West, From Lagging to Leading .Asian Social Science.

Allen H ” .(2002) .Electonic trading in wholesale financial markets: its wider impact snd policy issues .”Spring : Bank of Ebgland Quarterly Bulleth.

Anne-Sylvie Vassenaix-Paxton) .mai 2008 .(.L’expérience britannique une source d’inspiration pour le développement de la finance islamique en France . ,

Barbaer .B and Odean T “ . .(2001) .The Internet and The investor .”Journal of economic perpective.

City & UK) .May 2011" .(The European Opportunity"Islamic Finance .

إدارة موجودات ومطلوبات البنوك باستخدام نموذج البرمجة الخطية بالأهداف المبهمة: دراسة تطبيقية على بنك CPA

Asset and Liability Management In Banks Using Fyzzy Goal Programming: An applied study on the CPA Bank

**بن مسعود نصرالدين[1]، مسعودي حورية[2]*

[1] جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت (الجزائر) (البلد)، مخبر استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي (SDSAT)، *nassreddine.benmessaoud@univ-temouchent.edu.dz*

[2] جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت (الجزائر) (البلد)، مخبر استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي (SDSAT)، *houria.messaoudi@univ-temouchent.edu.dz*

تاريخ الاستلام: 2024/07/05 تاريخ القبول: 2024/11/03 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص

يهدف هذا البحث إلى محاولة إدخال الأساليب الرياضية الحديثة في إدارة مطلوبات وموجودات البنوك من خلال تطبيق نموذج البرمجة الخطية بالأهداف المبهمة، وتم تطبيق ذلك على ميزانية بنك القرض الشعبي الوطني 2021-2022. وخلصت الدراسة بالاستعانة إلى برنامج LINGO2018 إلى أن هذا النموذج من بين الطرق العلمية الأكثر فعالية في تحقيق توليفة مثلى لعناصر ميزانية البنوك في ظل مجموعة من القيود وبيئة مبهمة.

الكلمات المفتاحية: إدارة الموجودات والمطلوبات؛ البنوك؛ البرمجة الخطية بالأهداف المبهمة.

تصنيف JEL: C61، G21.

Abstract:

This research aims to try to introduce modern mathematical methods in the management of banks' liabilities and assets by applying the fuzzy goal programming model, this was applied to the National People's Credit Bank's 2021-2022 budget. The study using the LINGO2018 program concluded that this model is among the most effective scientific methods in achieving an optimal combination of bank balance sheet elements under a set of constraints and an fuzzy environment.

Keywords: *Assets and liabilities Management; Banks; Fyzzy Goal Programming.*

Jel Classification Codes: C61, G21.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يلعب القطاع المصرفي دورا هاما في تمويل الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، إذ يعتبر وسيطا هاما بين المودعين والمقرضين، هذا ما يفرض عليه القيام بموازنات بين الأموال المودعة (والتي تعتبر الممول الأساسي للبنك) وبين الأموال الممنوحة لمختلف الأعوان الاقتصاديين على شكل قروض مقابل الحصول على فوائد، مما يحتم على البنوك وضع سياسات واستراتيجيات لتحقيق التوليفة المثلى في ادارة موجوداتها ومطلوباتها باعتبارها تقنية تعنى بإدارة الميزانية العامة للبنك وفق استراتيجية مبنية على مخاطر ناتجة عن التغيرات التي تشهدها أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات ومخاطر السيولة، تعتبر هذه المخاطر جوهر عملية إدارة الموجودات والمطلوبات المصرفية ومحاولة اختصار الفجوة التي تخلقها هذه الأخيرة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد الاحترازية للبنك والقوانين والتشريعات المفروضة عليه من قبل الدولة والظروف التي تفرضها البيئة المحيطة بها، وكذلك قدرته على تحمل هذه المخاطر لتحقيق نسبة من العوائد وفائض من الأصول خارج الالتزامات: كتنظيم السيولة وضمان كفاية رأس المال وتحقيق أكبر عائد على الأصول والملكية والائتمان، ولتحقيق ذلك تسعى البنوك لإدارة موجوداتها ومطلوباتها بالشكل الذي يحقق أكبر قدر من العوائد والتقليل من المخاطر الناجمة عن تعقد وغموض البيئة المحيطة بها، حيث يوجد العديد من الطرق التقليدية التي تنتهجها البنوك كتجنب أو تقليل المخاطر عن طريق الامتناع عن الدخول في عمليات استثمارية عالية المخاطر أو عدم الاستثمار في المشاريع طويلة الأجل و اتباع سياسة التحوط، إضافة إلى المشاركة في تحمل المخاطر أو مشاركة العوائد والخسائر بها.

وعليه من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول إدخال الأساليب الكمية في عملية إدارة ميزانية البنوك لخلق توافق بين الموجودات والمطلوبات وذلك من خلال إدارة المخاطر المتعلقة بها، ومن النماذج الرياضية الحديثة يوجد نموذج البرمجة الخطية بالأهداف باعتبارها تبنى على أساس علمي آخذة في الاعتبار مجموعة من القيود والأهداف دفعة واحدة التي يسعى البنك لتحقيقها، لكن في ظل تعقد البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي أصبحت تتسم بسرعة التغير والغموض، أصبح من الصعب الحصول على المعلومات والبيانات بدقة مما صعب على المسيرين اتخاذ القرار المناسب والأمثل، هذا ما استلزم إدخال المنطق المهم على نموذج البرمجة الخطية المتعددة الأهداف ، ومن تم ظهرت العديد من الدراسات التي اعتمدت على هذا النموذج في حل العديد من المشاكل، لكن هناك القليل من الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الموجودات والمطلوبات لدى البنوك في ظل بيئة مهمة.

وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية تطبيق نموذج البرمجة الخطية بالأهداف في إدارة موجودات ومطلوبات البنوك بالشكل الذي يتماشى مع تحقيق أهدافها في ظل وجود مجموعة من القيود وبيئة مهمة؟

فرضيات الدراسة

قصد الإجابة على الإشكالية، قمنا بصياغة الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

- تطبيق نموذج البرمجة الخطية بالأهداف المهمة في إدارة الموجودات والمطلوبات يعطي نتائج مثلى مقارنة بنتائج الطرق التقليدية المبتعة من طرف البنك.

- نموذج البرمجة الخطية بالأهداف المهمة ذو فعالية في تحقيق أهداف البنك بالمستوى المرضي والمطلوب؛

منهجية البحث

بالنظر لطبيعة الموضوع محل الدراسة وبغية التوصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة، اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري منها لإبراز الوقائع والحقائق التي تمثل مشكل الدراسة، وذلك لشرح وعرض مختلف الجوانب المتعلقة بالمفاهيم العامة **بالبرمجة الخطية بالأهداف المهمة لإدارة الموجودات والمطلوبات لدى البنوك** التي شكلت مدخلا للدراسة عبر أدبيات الدراسة. كما ركزنا في الفصل التطبيقي لموضوع البحث على المنهج الكمي التحليلي باعتبار مشكلة الدراسة تتميز بالطابع الكمي من خلال تحليل معطيات البنك الوطني الجزائري (القوائم المالية) سنة 2022/2021، حيث تم عرض الصيغ الرياضية لنموذج البرمجة الخطية بالأهداف المهمة وفق منهجية (Zimmermman) وتم حل النموذج باستخدام برنامج Lingo 18.

الدراسات السابقة

-دراسة (سليماني، فودوا، و قويدري ، البرمجة بالأهداف واستخداماتها في مجال البنوك التجارية-دراسة تطبيقية على بنك التنمية المحلية، 2021)، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة بناء نموذج رياضي يساهم في تحقيق أهداف البنك بحيث يحتاج إلى تقنيات حديثة وأساليب كمية تسهل على المسيرين عملية اتخاذ القرار، حيث تم استخدام عملية التحليل الهرمي لتحديد درجة أهمية كل هدف ونسبته بالاستعانة ببرنامج expert choice. تم حل النموذج باستخدام برنامج lingo18، حيث خلصت الدراسة إلى أنه من الممكن تصميم نموذج رياضي عملي لتحقيق أهداف البنك.

-دراسة (عبدالي و العيد، 2022)، مقال بعنوان: تحسين جودة وكفاءة إدارة الأصول والخصوم في ميزانية البنوك التجارية باستخدام أسلوب البرمجة بالأهداف، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة استخدام أسلوب البرمجة المتعددة الأهداف في تحسين جودة وكفاءة إدارة ميزانية البنوك التجارية، وذلك من خلال إيجاد المزيج الأفضل لهيكل الأصول والخصوم مع وجود أهداف متعارضة، بالشكل الذي يرفع من الأرباح ويقلل من المخاطر مع الأخذ في الاعتبار تفضيلات متخذ القرار، تم حل النموذج بالاعتماد على برنامج Lingo18، وقد توصلت الدراسة إلى إمكانية

تحسين الأرباح مع مراعاة نسبة الملاءة المالية ونسبة السيولة، مع الأخذ في الاعتبار قواعد البنك الاحترازية، وذلك من خلال اقتراح توليفة لهيكل حسابات أصول وخصوم الميزانية.

-دراسة (سليماني، استخدام البرمجة بالأهداف في الادارة المالية للبنوك التجارية- دراسة تطبيقية على بنك التنمية المحلية BDLلسنتي 2017-2018، 2021-2022) ، هدفت هذه إلى محاولة تطبيق أسلوب رياضي يساعد الإدارة المالية لبنك التنمية المحلية من تحقيق أهدافها بطريقة مثلى حيث الاستعانة بنموذج البرمجة بالأهداف ذات الأولوية تم توزيع استبانات على المسيرين والمكلفين بالدراسات على مستوى البنك، ذلك لتحديد درجة أهمية الأهداف الستة المسطرة من طرفه من خلال عملية التحليل الهرمي AHP في تحديد أولويات وأهمية كل هدف بالاستعانة ببرنامج Expert Choice، واستخدمت النسب الناتجة في صياغة دالة الهدف لنموذج البرمجة بالأهداف. حل النموذج بالاستعانة ببرنامج Lingo18، ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه بالإمكان تصميم نموذج رياضي في ادارة أصول وخصوم البنك بطريقة مثلى تسمح لمتخذي القرارات تحقيق الأهداف المسطرة بالطرق الكمية المبنية على أسس علمية.

-دراسة (Chakroun & Abid, 2014) بعنوان Amulti-objective model for Bank asset and liability management: Tunisien Case Study، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تطبيق نموذج البرمجة الخطية بالأهداف في تسيير موجودات ومطلوبات البنوك، و تم تطبيق ذلك على البنك التجاري التونسي لتحديد النموذج الأمثل لهيكل ميزانية2007، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك تواجه أهدافا متضاربة (السيولة، الملاءة والعوائد) على مستوى الميزانية العمومية في ظل وجود بعض الاعتبارات السياسية والهيكلية. أظهر تحليل الحساسية اختلاف كبير في النتائج عن القيم الفعلية للوضعية المالية للبنك، ويعتبر النموذج أكثر ملائمة كأداة للتخطيط وإدارة الموجودات والمطلوبات على المدى الطويل.

-دراسة (Jyoti, Arun, & NVM, 2020), مقال بعنوان: MATHIMATICAL MODELING OF ASSET LIABILITY MANAGEMENT IN BANKS USING GOAL PROGRAMMING AND AHP, هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إدارة موجودات ومطلوبات مجموعة من البنوك الهندية بالاستعانة إلى نموذج البرمجة الخطية بالأهداف الهجين مع التحليل الهرمي (AHP)، وتم تطبيق ذلك على البيانات الثانوية المتحصل عليها من التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية لبنك (OBC) من سنة 2010 إلى 2019، وخلصت الدراسة بالاعتماد برنامج17 Lingo إلى التهجين بين النموذجين يعتبر أمر مهم في التصدي لمختلف المشاكل والعراقيل التي تواجه مسيري البنوك.

--دراسة (Jahandieh, Ezazi, & Tahrani, 2018) مقال بعنوان Asset-liability Management (ALM) Following Liquidity Management Aproach Based on Goal Programming in the Commercial Bank هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحقيق الأهداف التي يسعى متخذ القرار بلوغها (إدارة السيولة، تحقيق الربحية...) وذلك من خلال تطبيق أسلوب البرمجة الخطية بالأهداف على بنك إيراني ، وزعت 70استبانة استرجعت منها 36، 34 قابلة للتحليل إضافة لميزانية البنك لسنة 2015 مع الأخذ في الاعتبار القيود المفروضة من طرفه، تم تحليل البيانات بعملية التسلسل الهرميAHP بالإضافة إلى حساب أوزان مختلف النسب ببرنامج Experts choice، حل النموذج ببرنامج Lingo وقد خلصت الدراسة إلى وجود نمو ملحوظ لمختلف بنود الميزانية بما يتوافق مع توقعات النموذج المقترح.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد تطلعنا على الدراسات السابقة تبين لنا أن أغالبها كانت مركزة على تطبيق أسلوب البرمجة الخطية بالأهداف في إدارة موجودات ومطلوبات البنوك ولكن بدون الأخذ في الحسبان الظروف المبهمة التي غالبا ما نجدها في الواقع والتي تتسم بعدم الدقة والوضوح، وهذا ما دفعنا الى إعادة النظر في ذلك من خلال دمج المنطق المبهم (fuzzy logic) على البرمجة الخطية بالأهداف العادية.

وعليه في هذه الدراسة سيتم تطبيق نموذج البرمجة الخطية بالأهداف المبهمة (fuzzy goal programming) لإدارة مطلوبات وموجودات البنوك في الجزائر.

2. الإطار النظري للدارسة:

1.2 مفهوم البرمجة بالأهداف المبهمة:

يعتبر هذا النموذج امتدادا لنموذج البرمجة الخطية بالأهداف التقليدية لـ(Charnes and Cooper) سنة1961، وجاءت البرمجة بالأهداف المبهمة لمعالجة نقائص البرمجة الخطية بالأهداف العادية التي تصادف عملية اتخاذ القرار (بن عامر، 2022، صفحة 220) إذ يواجه صناع القرار العديد من المشاكل والصعوبات في تحديد المعلومات والقيم المستهدفة بدقة ونظرا لديناميكية البيئة الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية وتعقدها وتضارب وتعارض الأهداف أصبح من الصعب عليهم تحديد القيم المستهدفة بصورة دقيقة وواضحة على غرار نموذج البرمجة بالأهداف العادية التي تكون فيها عملية اتخاذ القرار وتحديد الأهداف والقيود دقيقة وواضحة وبعيدة كل البعد عن الغموض والابهام، هذا ما دفع بالباحث (Lotfi Zadeh)سنة (1965) إلى إدخال المنطق الضبابي على نموذج البرمجة الخطية بالأهداف العادية (fuzzy logic) لمعالجة نقص المعلومات وغموضها وعدم دقتها (Zadeh, 1965) ليتم تسميتها فيما بعد بالبرمجة الخطية بالأهداف المبهمة

(Fuzzy goal programming)، وقد تم تطويرها من طرف العديد من الباحثين أهمهم (Zimmermman1978) وفي سنة (1980) قام (Narasimhan) بإدخال نظام الأولويات من خلال ترتيب وتفضيل الأهداف أو المعايير بالإضافة إلى (Hannan 1981-1982) و(Ignizio1983) وفي سنة (1986) قام (Tiwari) باقتراح خوارزمية جديدة تعتمد على نظام الأولوية (Fuzzy Lex.GP) ودوال الانتماء المثلثية لكل هدف، وتوالت العديد من الدراسات نذكر منها: (Chen1994)، (Wang and Fu1997)، (Roy and Maiti1998)، (Pal and Moitra2003)، (Arora and Gupta2009) وكلهم أجمعوا على أن عملية اتخاذ القرار أكثر تعقيدا مما هوا متوقع.

2.2 صياغة نموذج البرمجة الخطية بالأهداف المبهمة:

يعد (Zimmermman) أول من أعطى صياغة البرمجة الخطية متعددة الأهداف المبهمة سنة 1976 بافتراضه أن القيم المستهدفة هي قيم مبهمة (بن عمر، 2020-2021، صفحة 119).

يمكن إعطاء صياغة لنموذج البرمجة الخطية بالأهداف بصيغة مبهمة باستخدام المبادئ التي قدمها (Tiwari et al) سنة(1987) باستخدام ما يسمى بدوال الانتماء (دوال العضوية) Membership (Function) بدلا من متغيرات الانحراف، حيث تقوم دالة العضوية بتحديد درجة قرب كل هدف من المستوى المرغوب في تحقيقه باستخدام مدى يقع بين 0 و1 . وقد نعتمد في تحديد دالة الانتماء لكل هدف على رأي متخذ القرار، فإذا كان لدينا مثلا الأهداف المراد الوصول لها في الشكل التالي:

$$G_{\mathrm{i}}(X) \geq \widetilde{g_{\iota}}$$
$$\mathrm{AX} \leq \mathrm{b}$$
$$X \geq 0$$

حيث:

$\mathrm{i} = 1.2.3 \ldots \ldots \mathrm{n}$ عدد الأهداف وX متجه رتبته n يحتوي على متغيرات القرار x_1 , x_2 , x_3 ,... , x_{m} أما $\widetilde{g_{\iota}}$ تمثل الأهداف المراد الوصول إليه ويكون غالبا مبهمة ويدل على أن صانع القرار راض عن مستوى تحقيق الأهداف حتى ولو كان مستوى تحقيق g_{i} في حدود مدى مقبول. وحتى نتمكن من إيجاد القيمة التي تحقق ذلك نحدد دالة الانتماء M_{i} الخاصة بتلك الأهداف $G_{\mathrm{i}}(X) \geq \widetilde{g_{\iota}}$ لـ Zimmermann (1978) كالتالي (ZIMMERMMAN H, 1978,):

$$M_{\mathrm{i}} = \beta = \begin{cases} 1 & if \quad G_i(X) \geq g_i \\ \frac{G_i(X) - L_i}{g_i - L_i} & if \quad L_i \leq G_i(X) \leq g_i \\ 0 & if \quad G_i(X) \leq L_i \end{cases}$$

المعبر عنها بالشكل التالي:

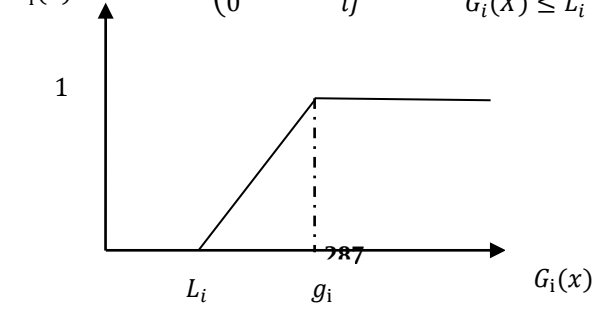

حيث L_i يمثل قيمة الحد الأدنى(Lower bond) للمدى الذي يمكن التغاضي عنه (الحد المسموح به Tolerance) في تحقيق الهدف $G_i(X)$، أما في حالة الأهداف التي يكون مستواها أقل من g_i $(G_i(X) \leq \widetilde{g_i})$ في حدود مدى مقبول يمكن تعريف دالة الانتماء الخطية الخاصة بها في الشكل التالي :

$$M_i = \beta = \begin{cases} 1 & if \quad G_i(X) \leq g_i \\ \dfrac{U_i - G_i(X)}{U_i - g_i} & if \quad g_i \leq G_i(X) \leq U_i \\ 0 & if \quad G_i(X) \geq U_i \end{cases}$$

والممثلة في الشكل التالي:

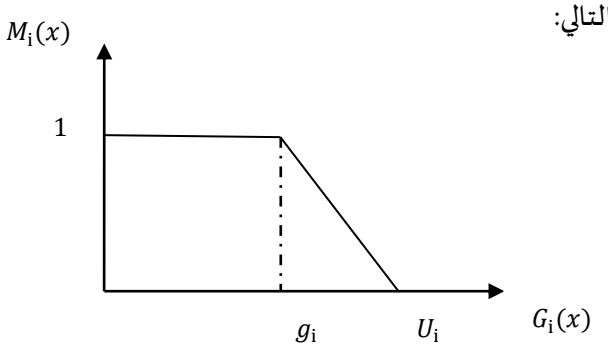

حيث تعبر U_i عن الحد الأعلى (Upper bond) للمدى الذي يمكن التغاضي عنه (الحد المسموح به) في تحقيق الهدف $G_i(X)$، في هذه المرحلة يمكن صياغة نموذج مشكلة برمجة الأهداف المبهمة من خلال إضافة دوال الانتماء مع بعضها البعض حسب المتغيرات المبهمة سواء كانت تتعلق بالأهداف أو القيود التي تخضع لها المشكلة و يمكن صياغة النموذج هذا على النحو الاتي:

Maximize : $V(M) = \sum_{i=1}^{n} M_i$

Subject to:

$$M_i = \frac{G_i(X) - L_i}{g_i - L_i} \qquad for \quad i = 1,2 \dots \dots \dots i_m$$

$$M_i = \frac{U_i - G_i(X)}{U_i - g_i} \qquad for \quad i = i_m + 1, \dots \dots . n$$

$$AX \begin{pmatrix} \leq \\ \geq \\ = \end{pmatrix} b$$

$$M_i \leq 1 \, ,$$

$$M_i, X \geq 0 \, , i = 1,2,3 \dots \dots \dots \dots . n$$

حيث $V(M)$ تسمى دالة الإنجاز المضبب (المبهم) (Fuzzy Achivemnet Function) أو دالة القرار المبهم (Fuzzy Decision Function).

3. الدراسة التطبيقية:

لتوضيح مدى فعالية نموذج البرمجة الخطية المهمة المقترح من طرف الباحث(Zimmermman) سنة(1978) تم اسقاط ذلك على ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري لسنتي 2021-2022 وحددت ستة أهداف رئيسية (الجدول رقم2) يسعى لتحقيقها البنك من خلال عملية إدارة موجوداته ومطلوباته من طرف المسيرين.

1.3 نبذة عن البنك (القرض الشعبي الجزائري CPA):

أنشئ القرض الشعبي الجزائري CPA بتاريخ 13 جوان 1966، ويعتبر أول بنك وطني جزائري في الجزائر حيث يقوم بممارسة جميع نشاطاته الشاملة منذ إنشائه، تمتد أهميته على لمستوى الفلاحي والزراعي من خلال التخصص في التمويل الزراعي، تمت إعادة تشكيله وهيكلته سنة 1982، كل هذا أدى إلى بروز بنك جديد متخصص في تمويل القطاع الفلاحي

ونتيجة للتوجهات الجديدة للبنك توجهت المؤسسات الاقتصادية نحو الادارة الذاتية سنة 1988 نتج عنها:

-حرية البنوك في اتخاذ القرارات وإبرام العقود لتمويل المؤسسات.

-حرية التأسيس والتسوية المصرفية.

-خروج الخزينة من التداولات المالية واللامركزية في توزيع وتخصيص الموارد.

أما فيما يخص خدمات المال والقرض أخذ البنك صياغة تتوافق مع التوجه الاقتصادي الحديث عام 1990، تم سن قوانين تحث على انتقال المؤسسات العمومية من الإدارة والتسيير الموجه إلى التسيير الذاتي.**Source spécifiée non valide**، يعد البنك الوطني الجزائري أول بنك تم اعتماده من طرف مجلس النقد والقرض سنة 1995.يقدم البنك خدمات ومنتجات رقمية جديدة إضافة إلى الخدمة البنكية الإسلامية.

2.3معطيات الدراسة

تتمثل معطيات الدراسة في القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنتي 2021-2022(أنظر الملحق رقم3).

ومن خلال المقابلة التي تم إجراءها مع المسيرين داخل البنك تم تحديد متغيرات الدراسة الموضحة في الجدول رقم(1) كما تم تحديد ستة أهداف رئيسية يسعى صناع القرار لتحقيقها ممثلة في الجدول رقم (2)

جدول (1): جدول يمثل عناصر ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري

الموجودات	المطلوبات
X1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، الحساب الجاري البريدي	Y1البنك المركزي
X2أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	Y2ديون اتجاه الهيئات المالية
X3أصول مالية جاهزة للبيع	Y3ديون اتجاه الزبائن
X4سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	Y4ديون ممثلة بورقة مالية
X5سلفيات وحقوق على الزبائن	Y5الضرائب الجارية-خصوم
X6أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	Y6الضرائب المؤجلة- خصوم
X7الضرائب الحالية-الأصول	Y7خصوم أخرى
X8الضرائب المؤجلة-الأصول	Y8حسابات التسوية
X9أصول أخرى	Y9مؤونات لتغطية المخاطر
X10حسابات التسوية	Y10إعانات التجهيز –إعانات
X11المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	Y11أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
X12العقارات الموظفة	Y12ديون تابعة
X13الأصول الثابتة المادية	Y13رأس مال البنك
X14الأصول الثابتة غير المادية	Y14علاوات مرتبطة برأس المال
X15فارق الحيازة	Y15الاحتياطات
	Y16فارق التقييم
	Y17فارق إعادة التقييم
	Y18ترحيل من جديد (-/+)
	Y19نتيجة السنة المالية (-/+)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري

جدول (2) يوضح أهداف البنك

الهدف	النسبة
السيولة	100%≤
كفاية رأس المال	%12.5≤
الحصة السوقية من الائتمان	2313880
الحصة السوقية من الودائع	1306821
العائد على الأصول	%1.5≤
العائد على الملكية	15%≤

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للبنك استنادا على اتفاقية بازل 3

3.3بناء دوال الانتماء للأهداف المبهمة

في هذه الحالة يتم بناء دالة الانتماء أو ما نسميها بدالة العضوية لكل هدف، وذلك كما يلي:

1.3.3-هدف الإيفاء بمتطلبات السيولة

يتم مقارنة نسبة السيولة مع مجموع الودائع لدى البنك، أي قدرة هذا الأخير على الوفاء بالالتزامات، أي قدرة البنك على تسديد الودائع المستحقة على المدى القصير (قروش، فضيلي ، و عز الدين ، 2021، صفحة 35)

وتحسب السيولة وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبةالسيولة} = \frac{\text{الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

$$Z_1 = x_1 + x_2$$

حيث:

$$x_1 + x_2 \geq 100\%(y_2 + y_3 + y_4)$$

$$2732837 \leq Z_1 \leq 2953207$$

$$M_1 = \begin{cases} 1 & if\, z_1 \geq 2732837 \\ \dfrac{z_1 - 2732837}{2953207 - 2732837} & if\ 2732837 \leq z_1 \leq 2953207 \\ 0 & if\ z_1 \leq 2953207 \end{cases}$$

2.3.3 –هدف كفاية رأس:

يطلق عليه أيضا اسم الملاءة المصرفية أو ملاءة رأس المال وهي تعبر عن سلامة وقوة المركز المالي للبنك، بحيث تعرف على أنها قدرة البنك على امتصاص الخسائر الناجمة عن عمليات الائتمان

والاستثمار عن طريق حقوق الملكية دون التعرض لالتزامات البنك الناشئة عن الودائع (سمير عبد الرزاق، 2008، صفحة 140)

وتحسب نسبة كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 3 بالشكل التالي:

$$\text{نسبةكفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}}$$

إلا أنه يصعب تطبيقها من طرف البنوك نظرا للضغوطات والقيود المفروضة على البنوك.

$$Z_2 = \mathbf{1}2.5\%(0\%(x_1 + x_6 + x_7 + x_8 + x_{10} + x_{11}) + 100\%(x_2 + x_3 + x_4 + x_5 + x_9 + x_{12} + x_{13} + x_{14}))$$

حيث:

$$265769.875 \leq Z_2 \leq 275251.375$$

$$M_2 = \begin{cases} 1 & if\, z_2 \geq 265769.875 \\ \dfrac{z_2 - 265769.875}{275251.375 - 265769.875} & if\ \ 265769.875 \leq z_2 \leq 275251.375 \\ 0 & if\ \ z_1 \leq 275251.375 \end{cases}$$

3.3.3 -هدف زيادة الحصة السوقية من الودائع:

تسعى البنوك لتطبيق استراتيجيات فعالة لجلب عدد أكبر من الودائع ويلتزم البنك برد المبلغ المودع عند انقضاء أجله إضافة إلى ذلك دفع فوائد على المبالغ المودعة.

$$Z_3 = y_2 + y_3 + y_4 +$$
$$2732837 \leq Z_3 \leq 29530207$$

$$M_3 = \begin{cases} 1 & if\, z_3 \geq 2732837 \\ \dfrac{z_3 - 2732837}{2953207 - 2732837} & if\ \ 2732837 \leq z_3 \leq 2953207 \\ 0 & if\ \ z_3 \leq 2953207 \end{cases}$$

4.3.3-هدف زيادة الحصة السوقية من الائتمان:

يعتبر العائد المتولد عن منح القروض المصرفية مصدر تمويل أساسي للبنوك لذلك وجب إعطاء أهمية وعناية لكيفية تسيير هذه القروض والتي تمثل الحصة الأكبر من أصول البنك.

$$Z_4 = x_2 + x_3 + x_4 + x_5 +$$
$$1376701 \leq Z_4 \leq 2096389 \leq$$

$$M_4 = \begin{cases} 1 & if \ \ z_4 \leq 1376701 \\ \dfrac{z_4 - 1376701}{2096389 - 1376701} & if \ 1376701 \ \leq z_4 \leq \ 2096389 \\ 0 & if z_4 \geq 2096389 \end{cases}$$

5.3.3-هدف تعظيم العائد على الأصول:

يعد العائد على الأصول إلى جانب العائد على الملكية من بين المؤشرات التي تعبر عن ربحية البنوك ويعرف العائد على الأصول بأنه نسبة العائد على كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول (سليماني، استخدام البرمجة بالأهداف في الادارة المالية للبنوك التجارية- دراسة تطبيقية على بنك التنمية المحلية BDLلسنتي 2017-2018، 2021-2022، صفحة 28) ، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\boldsymbol{Z_5 = 1.5\% \sum_{i=1}^{15} x_i}$$

$$30441 \leq Z_5 \leq 37500$$

$$M_5 = \begin{cases} 1 & if z_5 \geq 30441 \\ \dfrac{z_5 - 30441}{37500 - 30441} & if \ 30441 \ \leq z_5 \leq \ 37500 \\ 0 & if \ z_5 \leq \ 37500 \end{cases}$$

6.3.3-هدف تعظيم العائد على الملكية:

يقيس العائد على الملكية الرفع المالي على الربحية أي قياس العائد المحاسبي للملاك على استثماراتهم في الشركة (سلمان، 2017، صفحة 192)

$$\text{العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

ويعطى بالعلاقة التالية أيضا:

$$\text{العائد على الملكية} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

$$Z_6 = \mathbf{15\%} \sum_{i=11}^{16} y_i$$

$$30441 \leq Z_6 \leq 37500$$

$$M_6 = \begin{cases} 1 & if z_6 \geq 30441 \\ \dfrac{z_6 - 30441}{37500 - 30441} & if \ 30441 \ \leq z_6 \leq \ 37500 \\ 0 & if \ z_6 \leq \ 37500 \end{cases}$$

4.3- بناء النموذج:

بناء على ما سبق تكون الصياغة الرياضية لنموذج البرمجة بالأهداف المبهمة وبالاستعانة بدوال الانتماء كالتالي:$Max\ V$

تحت الشروط التالية:

$$\boldsymbol{V}(M_1) \leq (\frac{y_2 + y_3 + y_4 - 2732837}{220370})$$

$$\boldsymbol{V}(M_2) \leq (\frac{\begin{matrix}1.25X_2 + 1.25X_3 + 1.25X_4 + 1.25X_5 + 1.25X_9 + 1.25X_{12} + 1.25X_{13} \\ +1.25X_{14} - 265769.875\end{matrix}}{9481.5})$$

$$\boldsymbol{V}(M_3) \leq (\frac{y_2 + y_3 + y_4 - 2732837}{220370})$$

$$\boldsymbol{V}(M_4) \leq (\frac{X_2 + X_3 + X_4 + X_5 - 1376701}{719688})$$

$$\boldsymbol{V}(M_5) \leq (\frac{\begin{matrix}0.15X_1 + 0.15X_2 + 0.15X_3 + 0.15X_4 + 0.15X_5 + 0.15X_6 + 0.15X_7 \\ +0.15X_8 + +0.15X_9 + 0.15X_{10} + 0.15X_{11} + 0.15X_{12} + 0.15X_{13} \\ +0.15X_{14} + 0.15X_{15} - 30441\end{matrix}}{7059})$$

$$\boldsymbol{V}(M_6) \leq (\frac{1.5y_{11} + 1.5y_{12} + 1.5y_{16} - 30441}{7059})$$

$$0 \leq d \leq 1$$

قيود إضافية:

$$\begin{matrix}x1 - 1y3 - 1y4 \geq 0 \\ x2 - 0.2y3 - 0.2y4 \geq 0 \\ x3 - 0.4y3 - 0.4y4 \geq 0 \\ x4 - 1.2y3 - 1.2y4 \geq 0 \\ x6 - 0.2y3 - 0.2y4 \geq 0 \\ x7 - 0.1y3 - 0.1y4 \geq 0 \\ x8 - 0.2y3 - 0.2y4 \geq 0 \\ x9 - 0.1y3 - 0.1y4 \geq 0 \\ x10 - 0.5y3 - 0.5y4 \geq 0 \\ x11 - 0.2y3 - 0.2y4 \geq 0 \\ x11 - 0.2y3 - 0.2y4 \geq 0 \\ x12 - 0.3y3 - 0.3y4 \geq 0 \\ x13 - 0.3y3 - 0.3y4 \geq 0 \\ x1 \geq 456152 \\ x2 \geq 3982 \\ x3 \geq 203126 \\ x4 \geq 588440 \\ x5 \geq 1376701\end{matrix}$$

$$x6 \geq 435694$$
$$x7 \geq 2964$$
$$x8 \geq 3901$$
$$x9 \geq 12188$$
$$x10 \geq 33$$
$$x11 \geq 15046$$
$$x13 \geq 17153$$
$$x14 \geq 420$$
$$y2 \geq 862637$$
$$y3 \geq 1812898$$
$$y4 \geq 57302$$
$$y6 \leq 638$$
$$y7 \leq 22617$$
$$y11 \leq 36111$$
$$y13 = 48000$$
$$y15 \geq 158060$$
$$y16 = 1370$$
$$y17 = 15921$$
$$y19 \geq 30441$$

5.3-حل النموذج:

بعد صياغة النموذج بجميع مكوناته من دالة الهدف وقيود الأهداف الستة المذكورة سابقا إضافة إلى قيود إضافية خاصة ببنك القرض الشعبي الوطني الملحق رقم(1)، قمنا بحل ذلك باستعمال برنامجLingo18، تم الحصول على النتائج الموضحة في الملحق (2) والتي تبين متغيرات القرار وجب على البنك احترامها خلال عملية إدارة موجوداته ومطلوباته والتي نلخصها في الجدول التالي:

جدول (3): مخرجات برنامج Lingo18 لسنة 2021-2022

القيمة	المتغير	القيمة	المتغير
1083007	Y2	1870200	X1
1812898	Y3	374040.0	X2
57302	Y4	748080	X3
48000	Y13	2244240	X4
158060	Y15	2313880.	X5
15921	Y17	435694	X6
37500	Y19	187020	X7
		374040	X8
		187020	X9
		935100	X10
		374040	X11
		561060	X13
		420	X14

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Lingo18 لسنة 2021-2022

6.3 تحليل النتائج ومناقشتها

من خلال هذه النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن الأهداف المراد تحقيقها من خلال عملية إدارة موجودات ومطلوبات البنك في بيئة مبهمة والتي تتميز بعدم دقة المعلومات والمعطيات، قد تم تحقيقها وبطريقة مثلى، حيث نلاحظ أن درجة الانتماء« V« بلغت قيمة«1» والتي يقصد بها أن متخذ القرار راض على النتائج المتحصل عليها بنسبة 100%، هذا ما يفسر أن نسبة السيولة البنكية وكفاية رأس المال كافيتان لتغطية التزامات البنك، وعليه فإنه يمكن قبول الفرضيتين التي مفادهما أن تطبيق نموذج البرمجة الخطية بالأهداف المبهمة في إدارة الموجودات والمطلوبات يعطي نتائج مثلى مقارنة بنتائج الطرق التقليدية المبتعة من طرف البنك، إضافة لكونه نموذج ذو فعالية في تحقيق أهداف البنك بالمستوى المرضي والمطلوب؛

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الورقة البحثية هو فعالية نموذج البرمجة الخطية بالأهداف المبهمة في إدارة موجودات ومطلوبات البنوك بطريقة مثلى في ظل مجموعة من القيود والأهداف لذلك نقترح ضرورة إدراج الأساليب الكمية الحديثة من طرف متخذي القرار داخل البنوك لما لها من أهمية كبرى وفعالية في تحقيق أحسن النتائج.

4.خاتمة:

كان الهدف من خلال هذا البحث هو وضع صياغة رياضية حديثة لمشكلة إدارة موجودات ومطلوبات البنوك وذلك عن طريق تحديد ستة أهداف رئيسية والمتمثلة في الإيفاء بمتطلبات السيولة، كفاية رأس المال، الحصة السوقية من الودائع، الحصة السوقية من الائتمان، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية وقد تم تحديد هذه النسب بالاعتماد على معطيات البنك وفق اتفاقية بازل 3، ومن أجل ذلك تم استخدام نموذج البرمجة بالأهداف الخطية المبهمة وفق طريقة (1978 Zimarmman) في ظل بيئة مبهمة ومعلومات غير دقيقة مع الأخذ في الاعتبار مجموعة من القيود، حيث تم الاعتماد على ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري لسنتي 2022/2021، ليتم في الأخير حل النموذج بالاستعانة ببرنامج lingo18.

وعليه فإن نتيجة بحثنا تؤكد مدى فعالية ونجاعة أساليب البرمجة الخطية بالأهداف في تسيير ميزانية البنوك خاصة في ظل الظروف غير الأكيدة وعدم توفر البيانات والمعلومات أو غموضها لهذا وجب على متخذي القرارات داخل المصارف الاعتماد على هذه النماذج باعتبارها تساهم في تطورها واستمرارها.

المراجع:

Chakroun, F., & Abid, F. (2014, April). *Amulti-objective model for Bank asset and liability management: Tunisien Case Study*. doi:10.2139/ssrn.2246972

Freeman, B., & Abdul Latif, A. (2021). Asset_Liability Management and bank profitability :Statistical cost accounting analysis From an emerging market. *International journal of Finance & Economics* , 1488. doi:10.1002/ijfe.1860

Jahandieh, T., Ezazi, M. E., & Tahrani, R. (2018). Asset-liability Management (ALM) Following Liquidity Management Aproach Based on Goal Programming in the Commercial Bank. *Iranian Journal of Finance, 2*(3), 25-48.

Jyoti, T., Arun, K., & NVM, R. (2020). MATHIMATICAL MODELING OF ASSET LIABILITY MANAGEMENT IN BANKS USING GOAL PROGRAMMING AND AHP. *Indian Journal of Finance and Banking, 4*(4).

Zadeh, L. (1965). fuzzy Sets . Récupéré sur WWW.ivsl.org

ZIMMERMMAN H, J. (1978,). Fuzzy programming and linear programming with serveral objective functions, Fuzzy sets and systems. 45.55.

بن عامر ,ع .(2022) .نمذجة شبكة القيمة في المؤسسة الصناعية باستعمال برمجة الأهداف المبهمة دراسة حالة مؤسسة (TRANS-CANAL OUST)بعين تموشنت .*مجلة دفاتر اقتصادية* , *13*(01), 216-230.

بن عمر ,ف .(2020-2021) .*استخدام النماذج الهجينة لطريقة التحليل الهرمي المبهم والبرمجة الرياضية المبهمة في الخيارات المتعلقة بمشاريع نظم المعلومات* .تلمسان ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

سلمان ,ح .(2017) .*تحليل القوائم المالية :مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية* .دمشق ,كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة اليرموك ,سوريا.

سليماني ,ع .(2021-2022) .*استخدام البرمجة بالأهداف في الادارة المالية للبنوك التجارية -دراسة تطبيقية على بنك التنمية المحلية BDLلسنتي .2017-2018* تلمسان ,كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان ,الجزائر.

سليماني ,ع ,.فودوا ,م & .,قويدري ,ع ,2021) .أكتوبر .(البرمجة بالأهداف واستخداماتها في مجال البنوك التجارية-دراسة تطبيقية على بنك التنمية المحلية .*مجلة مجاميع المعرفة* ,(03)*07* , 136-152.

سمير عبد الرزاق ,ا .(2008) .قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها .*مجلة بحوث اقتصادية عربية*.

عبدالي ,ع & .,العيد ,ب .(2022) .تحسين جودة وكفاءة إدارة الأصول والخصوم في ميزانية البنوك التجارية باستخدام أسلوب البرمجة بالأهداف، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري .*المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*.155-137 ,*13* ,

عيسى قروش، سمية فضيلي ، و عبد الرؤوف عز الدين . (2021). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية -دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة2015-2019. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، *14* (01)، 31-46.

الملاحق

الملحق رقم(1): إدخال القيود في برنامج Lingo18

```
MAX d
st
y2+y3+y4-220370d>=2732837
1.25x2+1.25x3+1.25x4+1.25x5+1.25x9+1.25x12+1.25x13+1.25x14-9481.5d>=265769.875
Y2+y3+y4-220370d>=2732837
x2+x3+x4+x5-719688d>=1376701
0.15x1+0.15x2+0.15x3+0.15x4+0.15x5+0.15x6+0.15x7+0.15x8+0.15x9+0.15x10+0.15x11+0.15x12+0.15x13+0.15x14+0.15x15-7059d>=30441
1.5y11+1.5y12+1.5y16-7059d>=30441
x1-1y3-1y4>=0
x2-0.2y3-0.2y4>=0
x3-0.2y3-0.2y4>=0
x4-1.2y3-1.2y4>=0
x6-0.2y3-0.2y4>=0
x7-0.1y3-0.1y4>=0
x8-0.1y3-0.1y4>=0
x9-0.1y3-0.1y4>=0
x10-0.2y3-0.2y4>=0
x11-0.2y3-0.2y4>=0
x11-0.3y3-0.3y4<=0
x12-0.3y3-0.3y4>=0
x13-0.3y3-0.3y4>=0
x1>=456152
x2>=3982
x3>=203126
x4>=588440
```

x5>=1376701
x6>=435694
x7>=2964
x8>=3901
x9>=12188
x10>=33
x11>=15046
x13>=17153
x14>=420
y2>=862637
y3>=1812898
y4>=57302
y7>=17344
y11<=36111
y13=48000
y15>=158060
y16=1370
y17=15921
y19>=37500
d>=0
d<=1
end

الملحق رقم(2):مخرجات Lingo18

Global optimal solution found.

Objective value:	1.000000
Infeasibilities:	0.000000
Total solver iterations:	0
Elapsed runtime seconds:	0.14

Model Class:	LP
Total variables:	24
Nonlinear variables:	0
Integer variables:	0
Total constraints:	43
Nonlinear constraints:	0
Total nonzeros:	104
Nonlinear nonzeros:	0

Variable	Value	Reduced Cost
V	1.000000	0.000000
Y2	1083007.	0.000000

Y3	1812898.	0.000000
Y4	57302.00	0.000000
X2	374040.0	0.000000
X3	374040.0	0.000000
X4	2244240.	0.000000
X5	2313880.	0.000000
X9	187020.0	0.000000
X12	561060.0	0.000000
X13	561060.0	0.000000
X14	420.0000	0.000000
X1	1870200.	0.000000
X6	435694.0	0.000000
X7	187020.0	0.000000
X8	187020.0	0.000000
X10	374040.0	0.000000
X11	561060.0	0.000000
Y11	36111.00	0.000000
Y16	1370.000	0.000000
Y7	17344.00	0.000000
Y13	48000.00	0.000000
Y15	158060.0	0.000000
Y17	15921.00	0.000000
Y19	37500.00	0.000000

الملحق رقم(3) ميزانية بنك القرض الشعبي الجزائري لسنتي2021 -2022

يمكن للقرض الشعبي الجزائري اجراء عمليات ذات الصلة بنشاطها، لاسيما فيما يتعلق بعمليات الصرف توظيف القيم المنقولة وكل منتوج مالي، اكتتابها وشرائها وبيعها وتسييرها وحفظها.

2-3 معلومات مالية

الأصول

الوحدة: مليون دج

الأصول	2018	2019	2020	2021	2022
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، الحساب الجاري البريدي.	319 731	252 915	320 975	456 152	**672 631**
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	5 410	698		3 982	**22 789**
أصول مالية مملوكة جاهزة للبيع	133 921	172 616	175 170	203 126	**189 687**
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	383 406	536 175	555 444	588 440	**528 253**
سلفيات وحقوق على الزبائن	1 370 000	1 502 233	1 583 266	1 376 701	**1 355 660**
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	1 087	507	507	435 694	**541 126**
الضرائب الجارية- أصول	2 555	7 645	5 456	2 964	**5 477**
الضرائب المؤجلة- أصول	2 143	2 249	2 804	3 901	**3 998**
أصول أخرى	10 954	9 936	13 258	12 188	**11 922**
حسابات التسوية	39	49	262	33	**34**
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	12 711	12 198	14 872	15 046	**17 548**
العقارات الموظفة	0	0	0	0	**0**
الأصول الثابتة المادية	16 305	16 833	16 739	17 153	**17 489**
الأصول الثابتة غير المادية	281	369	384	421	**359**
فارق الحيازة	0	0	0	0	**0**
المجموع	**2 258 544**	**2 514 424**	**2 689 134**	**3 115 801**	**3 366 973**

❖ الخصوم

الوحدة: مليون دج

الخصوم	2018	2019	2020	2021	2022
البنك المركزي					
ديون إتجاه الهيئات المالية	369 012	644 726	743 997	862 637	**907 389**
ديون إتجاه الزبائن	1 558 266	1 500 129	1 513 359	1 812 898	**1 982 892**
ديون ممثلة بورقة مالية	38 251	43 695	49 465	57 302	**62 926**
الضرائب الجارية- خصوم	9 046	7 140	9 116	10 549	**9 314**
الضرائب المؤجلة-خصوم	37	420	352	542	**638**
خصوم أخرى	16 532	23 540	35 082	17 344	**22 617**
حسابات التسوية	7 532	10 605	13 052	14 485	**19 651**
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	3 113	24 995	51 370	50 141	**49 174**
إعانات التجهيز-إعانات أخرى	0	0	0	0	**0**
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	37 740	37 107	40 475	36 111	**35 522**
ديون تابعة	0	0	0	0	**0**
رأس مال البنك	48 000	48 000	48 000	48 000	**48 000**
علاوات مرتبطة برأس المال	0	0	0	0	**0**
احتياطات	114 501	135 482	147 457	158 060	**173 500**
فارق التقييم	-390	689	884	1 370	**1 929**
فارق إعادة التقييم	15 921	15 921	15 921	15 921	**15 921**
ترحيل من جديد (+/-)	0	0	0	0	**0**
نتيجة السنة المالية (+/-)	40 981	21 974	20 603	30 441	**37 500**
المجموع	**2 258 544**	**2 514 424**	**2 689 134**	**3 115 801**	**3 366 973**

دور الجامعة في دعم وتعزيز المؤسسات الناشئة دراسة عينة من طلبة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –سيدي بلعباس

The role of the university in supporting and promoting start-ups A study of a sample of students from the Faculty of Economics, Business and Management Sciences - Sidi Bel Abbes

خلوات عبدالقادر[1]*، سحيمي فايزة[2]

[1] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، مخبر تسيير المؤسسات ،

abdelkader.khelouat@univ-sba.dz

[2] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، مخبر تسيير المؤسسات ***sehimi@univ-sba.dz***

تاريخ الاستلام: 2024/09/02 تاريخ القبول: 2024/11/05 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في دعم المؤسسات الناشئة، من خلال توزيع استبانة على عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة سيدي بلعباس، وبالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية SPSS-26 ،توصلت نتائج الدراسة، أن الجامعة تعمل على دعم فكرة المؤسسات الناشئة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن لفكرة المؤسسات الناشئة أثر إيجابي في تشجيع الطلاب على إنشاء مؤسسات ناشئة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة ناشئة ، الإبداع والابتكار، المقاولاتية ، الهيئات الجامعية.

تصنيف JEL: L26 ، O30، E20.

Abstract:

The study aims to identify the role of the university in supporting start-ups, by distributing a questionnaire to a sample of students from the Faculty of Economics, Commerce and Management Sciences at Sidi Bel Abbes University, and relying on the SPSS-26 program, the results of the study concluded that the university works to support the idea of start-ups, and the results of the study showed that the idea of start-ups has a positive impact in encouraging students to establish start-ups.

***Keywords**: start-up, creativity and innovation, entrepreneurship, university bodies*
Jel Classification Codes: L26 ، O30 ،E20.

[1]* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

من أبرز المصطلحات الشائعة حاليا في الجامعة أو في وسط ذهن الطالب الجامعي هو فكرة إنشاء مؤسسة ناشئة لأنها تعتبر مفهوم جديد على ذهنية الطالب الجامعي ، حيث يعتبر قرار 1275 ، والذي يشجع على إقتصاد المعرفة عن طريق الإستثمار في الأفكار الإبداعية والإبتكارية للطالب وكذا تشجيع الجامعة على التوجه المقاولاتي من خلال توفير الجو الملائم للإستثمار فيها ، وذلك بمساعدة الهيئات الجامعية بالتعاقد مع دار المقاولاتية من أجل التعلم المقاولاتي للطلبة الجامعيين ، كما تقوم الجامعة أيضا بمرافقة رائد الأعمال لفكرته حتى تجسيدها على أرض الواقع ، من خلال تقديم النصائح والتوجيهات ، بالإضافة أيضا إلى توفير الجامعة لهيئة أخرى وهي مركز تطوير المقاولاتية والذي يعتبر مورد جديد في الحرم الجامعي ، إذ يقوم هذا الأخير بوضع اللمسات الأخيرة للطلبة الحاملين لشهادة مؤسسة ناشئة ، بعرض نماذج مشابهة لمؤسساتهم الناشئة من أجل الإستفادة منها وتصحيح مايتطلب تصحيحه .

1. 1. إشكالية الدراسة :

تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

مامدى مساهمة الجامعة في دعم وتعزيز المؤسسات الناشئة ؟

1. 2. فرضية الدراسة : وكإجابة مؤقتة للإشكالية، قمنا بصياغة فرضية رئيسية وهي :

توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الهيئات الجامعية (الجامعة) وإنشاء المؤسسات الناشئة لدى طلبة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

3. أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المفاهيم التالية :

- ضبط المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة .
- التوصل إلى معرفة الهيئات الجامعية التي تقوم بدعم وإنشاء المؤسسات الناشئة.
- تحليل وإستخراج النتائج وإثبات الفرضية.

4.1:منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا هذه على اتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يهدف إلى وصف وتحليل الظاهرة المدروسة وكذا تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال إسقاطها على مجموعة من الطلبة الجامعين من أجل فهم الظاهرة المراد دراستها.

2. الإطار النظري للدراسة :

1.2 مفهوم المؤسسات الناشئة :

لقد تعددت التعاريف لهذا المصطلح الجديد ، ومن بين هذه التعاريف نذكر مايلي :

عرفها قاموس **La rousse** الفرنسي على أنها "تعتبر كل مؤسسة شابة لها فكرة إبداعية وإبتكارية تنشط في المجال التكنولوجي هي مؤسسة ناشئة"،كما عرفها الباحث **ERIC RIES**"هي مؤسسة بشرية تسعى إلى تقديم سلع وخدمات في ظروف مليئة بالمخاطرة"، وعرفت أيضا من طرف الباحثين **STEVE BLANC AND PEDRO** "هي منظمة مؤقة تبحث عن نموذج عمل مستجد يتماشى مع نشاطاتها ومتطلباتها وأهدافها من أجل تجسيدها على أرض الواقع وتحقيق النمو" **(MOHMED , 2016, p. 107)**.

يعرفها رائد الأعمال الشهير **ستيف بلاك** على أنها"منظمة مؤقتة تسعى للبحث عن فكرة إبداعية إبتكارية تجسد على أرض الواقع من أجل الحصول على أقصى ربح وتوسع هذه المنظمة وتسعى للتأثير على السوق بشكل إيجابي يخدم منتجاتها." **(Blank Steve، 2013، الصفحات 63-72)**

أما **PAUL GRAHAM** ويعتبر هو مؤسس حاضنات الأعمال فقد جاء بتعريف للمؤسسات الناشئة في مقال START-UP=GROWT أن "المؤسسات الناشئة هي مؤسسة مصممة من أجل النمو بسرعة وحداثة ، كما أن المجال التكنولوجي ليس شرطا أساسيا أن يكون عملها فيه ، وأن الشيء الرئيسي الذي تتصف به هو سرعة النمو والتطور"**(GRAHAM PAUI, 2012)**

2.2. خصائص المؤسسات الناشئة :

من خلال التعاريف السابقة للمؤسسات الناشئة فإن هذه الأخيرة تتميز بعدة خصائص نذكر أبرزها فيما يلي:

- **مؤسسة فتية حديثة النشأة:** يتضح لنا أن المؤسسة الناشئة تبدأ من فكرة إبتكارية تكون لدى الريادي من أجل الخروج بها إلى السوق وبالتالي فهي مؤسسة شابة وتكون لفترة معينة ثم تنطلق

للتخرج ، فبعد التجسيد والنجاح والنمو تصبح مؤسسة كبيرة وهي معرضة للمخاطرة بدرجة كبيرة ، مما يؤدي بها إلى الفشل أو النجاح والزيادة في النمو والإستمرارية **(الزواوي، 2021، صفحة 18)**

- **مؤسسة تتميز بالنمو التصاعدي :** وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخاصيات التي تتميز بها المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات الكلاسيكية ، إذ هي تسعى دائما إلى الزيادة في نموها ، وكذا تطوير منتجاتها عن طريق البحث والتطوير والإبتكار ، ويزداد نموها بزيادة مبيعاتها في السوق وتنوع منتجاتها أيضا من خلال التطوير والتحسين فيها حسب رغبة الزبون **(فادي - الجوابرة،2021)**
- **مؤسسة تعتمد على التكنولوجيا :** تعتبر المؤسسات الناشئة عبارة عن فكرة إبداعية إبتكارية وبالتالي فهي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية من أجل تجسيد فكرة المشروع وتسويقه ، وتحقيق النمو ، وتحتاج أيضا التكنولوجيا في الحصول على التمويل من المنصات عبر الأنترنت ، كما تحتاجها أيضا أثناء المرافقة والدعم والإسناد من قبل حاضنات الأعمال لهذه الأفكار الإبداعية والإبتكارية **(ERIC-RIES, 2018)**
- **مؤسسة تعتمد على تكاليف منخفضة :** لاتطلب المؤسسات الناشئة تكاليف كبيرة إذ تسعى دائما إلى التقليل أو الخفض قدر المستطاع من أجل استقطاب الزبون والحصول على أقصى ربح **(ERIC-RIES، 2018)**

2. 3. **دورة حياة المؤسسات الناشئة :** تمر المؤسسات الناشئة كغيرها من المؤسسات الأخرى بدورة حياة لها ، لكنها تختلف عن المؤسسات التقليدية ، إذ يمكن تقسيم هذه الدورة حسب مخطط الباحث PEUL GRAHAM إلى ست مراحل نذكرها فيما مايلي:

- **المرحلة الأولى (مرحلة البدء) :** وتعتبر أولى المراحل والخطوات ، حيث تكون المؤسسة الناشئة عبارة عن فكرة إبتكارية لصاحبها ، حيث يتم طرح النموذج الأولي لها ، وذلك من خلال دراسة الجدوى والتحري عن مصادر التمويل ، والتي غالبا مايلجأ صاحبها إلى التمويل الذاتي والبحث عن التحفيزات الحكومية التي تشجع على الإبتكار وخلق المؤسسات الناشئة من أجل خلق الثروة للدولة **(زينات ، 2022، صفحة 209)**

- **المرحلة الثانية (مرحلة الإنطلاق):** في هذه المرحلة يتم الإفراج عن المنتج الأولي وعرضه لأول مرة في السوق ، وقد يكون المنتوج غير معروف وسعره مرتفع نوعا ما ويكون بحاجة إلى الترويج حتى يستطيع الجمهور إدراكه ومعرفته. **(أحمد دن، 2022، صفحة 724)**
- **المرحلةالثالثة (مرحلة الذروة)** : وتتميز هذه المرحلة أن المنتج يبلغ ذروته من حيث عدد المبيعات وانتشاره في السوق ، إذ يكون هناك نوع من الحماس وسرعان مايزول هذا الحماس ، خاصة بعد ظهور منتجات مشابهة له ومنافسة ، مما يؤدي إلى وقوع مشاكل ومعوقات قد تنعكس على المنتج بالتراجع نوعا ما **(مكرود، 2022، صفحة 33)**
- **المرحلة الرابعة (مرحلة السقوط في الوادي):** وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الموت بحيث يفقد المنتج مكانته في السوق ، قد تؤدي في بعض الأحيان إلى الزوال أو الخروج من السوق ، وفي هذه المرحلة يجب تدارك الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا السقوط ، ويجب أن يكون تدارك الوضع قبل زوال المنتج. **(حمروش، 2022، صفحة 140)**
- **المرحلة الخامسة (مرحلة تسلق المنحدر)** :حيث يتم في هذه الخطوة إدخال تعديلات وتحسينات عن المنتج وفق متطلبات وأذواق الزبون في السوق ، من أجل إحياء المؤسسة الناشئة من جديد ، ويتم إطلاق الجيل الثاني للمنتج مع تحديد السعر المناسب ، وأيضا يتم الترويج والإشهار له حتى يأخذ مكانته في السوق. **(روابط-، 2020، صفحة 330)**
- **المرحلة السادسة(مرحلة النمو):** وهي المرحلة الاخيرة من مراحل حياة المؤسسات الناشئة ، حيث هي بداية لتحقيق الأرباح والنمو بسرعة ، إذ يتم تطوير المنتج بشكل نهائي وطرحه في الأسواق المناسبة لتسويقه وترويجه ، لتحقيق أكثر المبيعات له ، ومن هذه المرحلة يبدأ تحقيق الأرباح والتوسع والإستمرارية لمنتجات هذه المؤسسة الناشئة. **(قبطان، 2023، صفحة 118)**

2. 4. دور الهيئات الجامعية في تعزيز المؤسسات الناشئة :

يعتبر قرار 1275 من القرارات الحديثة والتي تشجع على إنشاء المؤسسات الناشئة ، فقامت الجامعة باحتضان هذا القرار والتشجيع على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين من خلال الاستثمار في أفكارهم الإبداعية والابتكارية ، كمذكرات تخرج وخاصة طلبة السنة الثالثة ليسانس والسنة الثانية ماستر ، وفي جميع التخصصات العلمية والأدبية ، فقامت الجامعة بتوفير مناخ العمل من خلال إنشاء هيئات جامعية تساعد وتحتضن وتطور هذه الأفكار الإبداعية والابتكارية للطلبة

المنتمين إلى قرار 1275 وتتمثل هذه الهيئات الجامعية في دور المقاولاتية ، حاضنات الأعمال ، مراكز تطوير المقاولاتية .

- **دار المقاولاتية** : قامت الهيئات الجامعية والمتمثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإبرام إتفاقية مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) ، والتي تتواجد في كل الجامعات الجزائرية ، وهدفها نشر الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي ، ليصبح لدينا طالب جامعي ذو ثقافة ريادية ، **(بلغنو، 2022، صفحة 316)**

تعرف المقاولاتية على أنها بناء المعرفة والمهارات بشكل صحيح استعدادا لبدء مشروع جديد وتستهدف ريادي الأعمال وأصحاب الأفكار الابتكارية والإبداعية (**Annafatmawaty Binti Ismail، 2021**)

- **حاضنات الأعمال:** تعرف على أنها منظومة متكاملة تتعامل مع كل مشروع من البداية ، وكأنه يحتاج إلى الرعاية الفائقة ، والاهتمام الشامل لحمايته من المخاطر التي تحيط به ، والتشجيع على الاستمرارية ، وتدفع به تدريجيا ليصبح قويا وقادرا على النمو والاعتماد على نفسه ومزودا بمقومات الاستمرار والنجاح (**Shalaby N.M.، 2001، صفحة 29**).
- **مركز تطوير المقاولاتية :** يعتبر حديث العهد حيث تم إنشاؤه في كل جامعة تقريبا من جامعات الجزائر ، وهو جزء من البرنامج الحكومي لتشجيع ريادة الأعمال في الحرم الجامعي ، مما يوفر للطلاب المقاولين بيئة مواتية لتحقيق أفكارهم ومشاريعهم التجارية ، وهي مزودة بالموارد والمرافق الحديثة لدعم وتنمية مهارات الطالب ، ويخضع الطلبة في مركز تطوير المقاولاتية إلى برنامج مكثف مدته 15يوما في 05 مقاييس من دروس نظرية ودروس تطبيقية ، حيث توفر الدروس النظرية أهم المفاهيم الأساسية للمقاولة ، أما الدروس التطبيقية فهي تركز على التحسين الملموس لهذه الأطر والمفاهيم السابقة ، من خلال التمارين ودراسات الحالة وتقديم تجارب واقعية لمؤسسات ناشئة نجحت ، من أجل تحفيز الطلاب على إنشاء مؤسساتهم الناشئة وتحقيق الريادة والنمو والاستمرارية في مجال الأعمال ، وبالتالي نشر الفكر المقاولاتي وسط الطلاب الجامعيين . **(univ-soukahras.dz/wpuploads//2023/09/, 2023)**

3 .الجانب التطبيقي دراسة عينة لمجموعة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس :

1.3. منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستبيان كأداة من أدوات الدراسة، كما تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.V.26).

2.3. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثلت في عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيلالي اليابس بولاية سيدي بلعباس، حيث قمنا بتوزيع 100 استمارة استبيان، وتم قبول 90 عينة ورفض 10.

3.3. أسلوب جمع البيانات الأولية:

- ✓ **الاستبيان:** من أجل تحقيق هدف الدراسة المتمثل في معرفة واقع المؤسسات الناشئة في الوسط الجامعي فقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات باعتبار:
  - **المتغير المستقل:** الهيئات الجامعية
  - **المتغير التابع:** المؤسسات الناشئة

و قد تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة اجزاء كالتالي:

- **الجزء الأول:** يحتوي على البيانات الخاصة بالعمال من حيث (الجنس، العمر،المؤهل العلمي).
- **الجزء الثاني:** يحتوي على عبارات المؤسسات الناشئة والمتمثلة في 13 عبارة.
- **الجزء الثالث:** يحتوي على عبارات الهيئات الجامعية وهي 12 عبارة.

حيث يتراوح مدى الاستجابة من (1 إلى 5) حسب سلم ليكارت الخماسي:

جدول 01: مقياس ليكارت الخماسي.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: عز عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي**، باستخدام SPSS.

وقد تم تحديد مستوى الأهمية النسبية للمتوسطات الحسابية على أساس المعيار التالي:

طول الفئة=(أعلى طول فئة_أدنى طول فئة في المقياس)÷عدد الفئات

طول الفئة = (5_1)÷5 = 0,8

ويمكن توضيح مستوى الأهمية النسبية للمتوسطات الحسابية في الجدول التالي:

جدول 02: الأهمية النسبية للمتوسطات الحسابية.

الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	**[1 – 1,8]**	**[1,9 – 2,6]**	**[2,7 – 3,4]**	**[3,5 – 4,2]**	**[4,3 – 5]**
درجة الموافقة	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**

المصدر: عز عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي**، باستخدام SPSS.

1.3.3:صدق وثبات أداة الدراسة.

- **الصدق الظاهري:** أي التأكد من صدق الاستبانة وفق المعايير المطلوبة، ولقد تم عرضها على الأستاذ المشرف والأساتذة المحكمين،وهذا بهدف التعرف على آرائهم المتعلقة بمدى ملائمة الاستبيان لموضوع الدراسة، والتي من خلالها تم صياغة هذا الاستبيان بصورته النهائية.
- **الصدق البناء:** يقصد به صدق أداة الدراسة للتأكد من أن مضمون العبارات شامل ودقيق، وذلك من خلال حساب الاتساق الداخلي عن طريق استخدام اختبار ألفا كرونباخ وحساب معاملات الارتباط بين كل عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور نفسه.

2.3.3معامل ألفا كرونباخ:

- **معامل ألفا كرونباخ لمحور المؤسسات الناشئة.**

جدول 03: معامل ألفا كرونباخ لمحور المؤسسات الناشئة.

عدد العبارات	ألفا كرونباخ
13	**0.615**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.V.26 .

من الجدول السابق نستنتج أن عبارات متغير الدراسة المتعلق بالمؤسسات الناشئة تتمتع بدرجة ثبات ومصداقية مرضية، إذ أن قيمة ألفا كرونباخ 0.615 هي معامل ثبات مقبول.

- **معامل ألفا كرونباخ لمحور الهيئات الجامعية:**

جدول 04: معامل ألفا كرونباخ لمحور الهيئات الجامعية.

عدد العبارات	ألفا كرونباخ
12	**0.771**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.V.26 .

انطلاقا من النتيجة المتحصل عليها من Alpha de cronbach التي بلغت 0.771، يظهر لنا أن عبارات محور الهيئات الجامعية متناسقة وهذا ما يدل على مصداقيتها.

- **معامل ألفا كرونباخ لجميع المحاور:**

جدول 05: معامل ألفا كرونباخ لجميع المحاور.

عدد العبارات	ألفا كرونباخ
25	**0.742**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.V.26 .

من الجدول السابق نستنتج أن مجمل محاور الدراسة تتمتع بمصداقية مرضية وثبات مرضي، إذ أن قيمة ألفا كرونباخ بلغت 0.742، وهي معامل ثبات مقبول وقوي.

3.3.3:عرض وتحليل النتائج:

أ.تحليل نتائج الدراسة للبيانات الشخصية:

- **الجنس:**

جدول 06: توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	24	%26.7
أنثى	66	%73.3
المجموع	**90**	%100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.V.26 .

ومن أجل توضيح أكثر للجدول المبين أعلاه نستعين بالشكل التالي:

الشكل 02: دائرة نسبية توضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

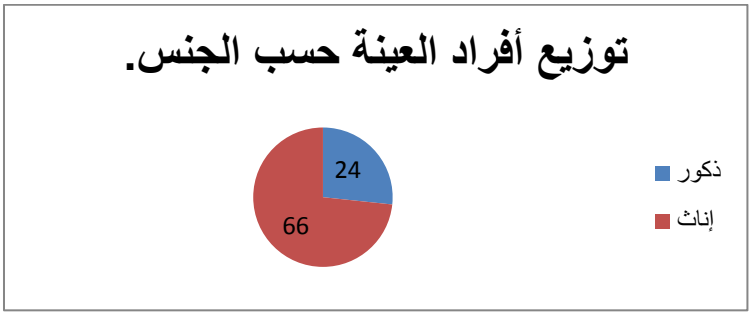

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.V.26 .

يتضح لنا مما سبق أن عمال عينة الدراسة أكثرهم إناث حيث بلغ عددهم 66 طالبة بنسبة 73.3%، أما فيما يخص الذكور فقد بلغ عددهم 24 طالب بنسبة 26.7%. وهذا ما يعكس لنا أنه في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بولاية سيدي بلعباس الإناث أكثر من الذكور.

- **العمر:**

جدول 07: توزيع أفراد العينة حسب العمر.

السن	التكرار	النسبة المئوية
من 18 إلى 30 سنة	90	%100
من 31 سنة إلى 40 سنة	0	%0
من 41 سنة إلى 50 سنة	0	%0
أكثر من 50 سنة	0	%0
المجموع	**90**	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.V.26.

ولتوضيح أكثر لمضمون الجدول نستعين بالشكل التالي:

الشكل 03: دائرة نسبية توضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

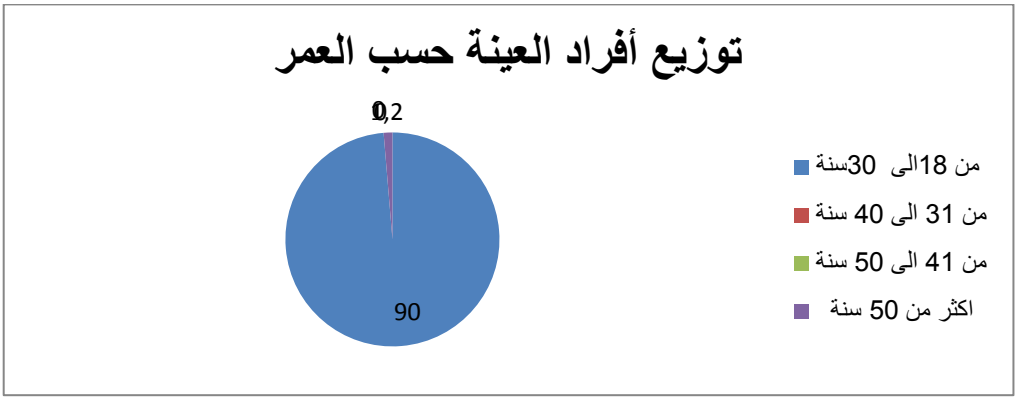

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.V.26 .

من خلال الشكل رقم (2-3) يتبين أن جميع أفراد العينة المدروسة كانت أعمارهم من 18 إلى 30 سنة بنسبة 100% ، ما يؤكد أن غالبية طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بولاية سيدي بلعباس من فئة الشباب.

- **المؤهل العلمي :**

جدول 08: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	44	48.9%
ماستر	46	51.1%
المجموع	**90**	100%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.V.26 .

كما نستعين بالشكل التالي:

الشكل 04: أعمدة بيانية توضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

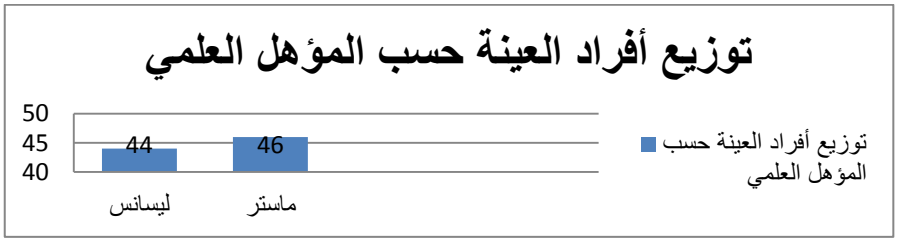

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.V.26 .

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن أفراد العينة المدروسة وبنسبة 51.1% أي ما يعادل 46 طالب من أصل 90 طالب من مستوى ماستر، يليهم 44 طالب بنسبة 48.9% من فئة ليسانس،هذا ما يؤكد على أن أغلب طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بولاية سيدي بلعباس ذوي مستوى جيد من التعليم.

ب.تحليل نتائج البيانات الإحصائية:

***عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات محور المؤسسات الناشئة.**

جدول 09: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على محور المؤسسات الناشئة.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب الأهمية
1	يعتبر قرار75-12حافزا لإنشاء مؤسسة ناشئة	1.9222	0.81043	موافق	11
2	تعتبر مذكرة التخرج القائمة على فكرة ابتكارية عاملا مهما لإنشاء الطالب لمؤسسته الناشئة	2.0000	0.83464	موافق	9
3	تعتمد المؤسسة الناشئة على الابتكار	1.6444	0.81159	موافق بشدة	12
4	تصنف المؤسسات الناشئة بالابتكار المستمر	2.0333	0.81351	موافق	8
5	تحتاج المؤسسات الناشئة إلى التمويل بصفة دائمة	1.9556	0.92300	موافق	10
6	يساعد التمويل المؤسسة الناشئة على التجسيد والإنشاء	1.6333	0.71028	موافق بشدة	13
7	تفتقد المؤسسات الناشئة للخبرة في الحصول على التمويل	2.3111	1.04553	موافق	4
8	تتعلق مشكلة التمويل للمؤسسة الناشئة للهيئة التي تقدم التمويل	2.1889	0.95863	موافق	5
9	يساعد نموذج الأعمال المؤسسة الناشئة على	2.1889	0.81963	موافق	6

	تحديد عملائها				
10	يساعد نموذج الأعمال على التحكم في جميع الانشطة	2.5222	0.92685	موافق	1
11	يعتبر نموذج الأعمال أكثر شمولية وواقعية من حيث التقييم	2.5000	0.81074	موافق	2
12	يساعد نموذج الأعمال على الاستخدام الأمثل للموارد	2.0889	0.68112	موافق	7
13	تستفيد المؤسسات الناشئة من حقوق الملكية الفردية لها	2.3333	1.07055	موافق	3
المؤسسات الناشئة		**2.1017**	**0.86280**	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.V.26 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن العبارة (10) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي وانحراف معياري (2.5222،0.92685) حيث كانت الإجابة بموافق وهذا ما يدل على أن نموذج الأعمال يساهم في التحكم بجميع الأنشطة، ومن ثم العبارة (11) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي وانحراف معياري (2.5000، 0.81074) ، حيث كانت الإجابة بموافق وهذا ما يدل على أن نموذج الأعمال شامل وواقعي من حيث التقييم. والعبارة(13) في المرتبة الثالثة حيث قدر المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ب (2.3333،1.07055) حيث كانت الإجابة بموافق أيضا، وفي المرتبة الأخيرة العبارة(6) بمتوسط حسابي 1.6333 وانحراف معياري 0.71028.

ومنه نستنتج أن أفراد العينة يقيمون محور المؤسسات الناشئة بدرجة موافقة وذلك حسب المتوسط الحسابي المقدر ب 2.1017 وبانحراف معياري 0.86280 وهو مقدار تشتت مفردات العينة على المتوسط الحسابي، أي التزام الطلبة الموافقة اتجاه محور المؤسسات الناشئة

***عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات محور الهيئات الجامعية.**

جدول 10: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على محور الهيئات الجامعية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب أهمية العبارة
1	تشجع حاضنات الأعمال على تجسيد الأفكار الابتكارية	2.0222	0.86086	موافق	11
2	تساعد حاضنات الأعمال على زيادة معدلات النجاح وتشجيع الافكار المتميزة	2.0000	0.82107	موافق	12
3	توفر حاضنات الأعمال فرص عمل عن طريق تجسيد الطالب لمؤسسته الناشئة	2.1889	0.85977	موافق بشدة	8
4	تعتمد الجامعة على دار المقاولاتية لتطوير ثقافة الطالب المقاولاتية	2.2667	0.94572	موافق	6
5	تقدم الجامعة نماذج حقيقية للمؤسسات الناشئة لتشجيع الطالب على الفكر المقاولاتي	2.5444	1.08266	موافق	1
6	تساهم دار المقاولاتية في تنمية مهارات وقدرات الطالب الابتكارية	2.0556	0.83949	موافق	10
7	تتبنى الجامعة الطلاب ذوي الأفكار الريادية وتجسد أفكارها	2.3889	0.87016	موافق	2
8	يساعد مركز تطوير المقاولاتية على تحقيق الأفكار الابتكارية للطالب	2.3111	0.95570	موافق	4
9	يساعد مركز تطوير المقاولاتية الطالب	2.3778	0.94307	موافق	3

	على معرفة اتجاه مؤسسته الناشئة مع احتياجات المجتمع				
10	يساعد مركز تطوير المقاولاتية على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للطالب المقاولاتي	2.2444	0.85211	موافق	7
11	تعزز الجامعة فكرة إنشاء مؤسسة ناشئة	2.1556	0.92300	موافق	9
12	تشجع الجامعة الطلبة على اعتبار ريادة الأعمال والمقاولاتية مسارا مهنيا مهما	2.3000	1.19409	موافق	5
الهيئات الجامعية	**2.2379**	**1.26230**	موافق		

المصدر: من إعدادالباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.V.26 .

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي في معظم العبارات يتراوح بين 2.54 و 2 والذي يعكس درجة موافقة للطلبة إلا أن الانحراف المعياري في العبارة (2) الذي بلغ 0.82107 هو الأضعف .

كما احتلت العبارة (1) و(2) المراتب الأخيرة بمتوسط حسابي وانحراف معياري(2.0222، 0.86086)، (2.0000، 0.82107) حيث كانت الإجابة بموافق وهذا ما يدل على أن حاضنات الأعمال تساعد وتشجع وتحفز الطلبة على تجسيد أفكارهم الإبداعية.

ومنه نستنتج أن أفراد العينة يقيمون محور الهيئات الجامعية بدرجة موافقة وذلك حسب المتوسط الحسابي المقدر ب 2.2379 و الانحراف المعياري 1.26230 وهو مقدار تشتت مفردات العينة على المتوسط الحسابي، أي التزام الطلبة الموافقة اتجاه محور الهيئات الجامعية.

***دراسة الارتباط بين المتغيرات :**

جدول 11- دراسة الارتباط بين المتغيرات.

المتغيرات	الهيئات الجامعية	
	معامل بيرسون	**قيمة sig**
المؤسسات الناشئة	0.210	0.047

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامجspssV26

يتضح من خلال الجدول ان معامل بيرسون يساوي 0.210 عند مستوى المعنوية SIG 0,047 وهي أقل من مستوى المعنوية أي أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الجامعة وفكرة إنشاء مؤسسة ناشئة.

ج.اختبار الفرضيات.

✓ **الفرضية الرئيسية:**

الفرضية العدميةH0: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% بين الهيئات الجامعية (الجامعة) وإنشاء المؤسسات الناشئة لدى طلبة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% بين الهيئات الجامعية (الجامعة) وإنشاء المؤسسات الناشئة لدى طلبة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس.

ولاختبار الفرضية الرئيسية قمنا باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، باعتبار المؤسسات الناشئة متغير تابع والهيئات الجامعية متغير مستقل ، وعليه نكتب المعادلة التالية: Y= Vc+Vd(X)

جدول 12: معامل الارتباط والتحديد لواقع المؤسسات الناشئة في الهيئات الجامعية.

المتغير	معامل الارتباط	معامل التحديد
المؤسسات الناشئة	**0.210a**	**0.044**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS V26.

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الارتباط قدر ب 0.210، وهذا ما يدل على وجود ارتباط ضعيف بين المؤسسات الناشئة والهيئات الجامعية. كما يقدر معامل التحديد ب 0.044 أي ما يعادل 4.4% لمتغير المؤسسات الناشئة والباقي تفسره متغيرات أخرى.

جدول 13: مدى معنوية خط الانحدار (المؤسسات الناشئة، الهيئات الجامعية).

المتغير	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	مربعات المتوسطات	مستوى الدلالة
X	**0.978**	**1**	**0.978**	**0.047**
الباقي	**21.155**	**88**	**0.240**	
المجموع	**22.133**	**89**		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS V26.

يمثل الجدول تحليل التباين والذي يوضح مستوى الدلالة ب 0.047، وهي قيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية. إذن هذا النموذج مقبول عند مستوى المعنوية 5 %.

جدول 14: نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر المؤسسات الناشئة على تشجيع الطلاب.

المتغير	المعاملات	T الإحصائية	الاحتمالات
الثابت	**1.638**	**5.421**	**0.000**
المؤسسات الناشئة	**0.286**	**2.017**	**0.047**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات .SPSS V26.

نلاحظ من خلال النموذج المقدر وجود تأثير إيجابي بين مساهمة الجامعة في دعم الطالب على إنشاء المؤسسات الناشئة ، حيث كلما زادت فكرة إنشاء المؤسسات الناشئة بوحدة واحدة زاد مساهمة الطلاب ب 0.286 وحدة مع معنويته عند مستوى المعنوية 5 **%.**

4:خاتمة:

من خلال هذه الدراسة، تم التعرف على أهم المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة ، كما تم التطرق إلى الهيئات الجامعية التي تقوم بدعم الطالب الجامعي على تبني قرار 1275من أجل تشجيعه على التوجه المقاولاتي ، وهذا مابينته الدراسة الميدانية والتحليلية التي أجريت على عينة من طلبة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس ، تبين لنا أن الطلبة الجامعيين لديهم اهتمام بإنشاء مؤسساتهم الناشئة وكذا تفعيل قرار 1275 الذي يشجع الطالب على إنشاء مؤسسات ناشئة ، وبالتالي وجب على الهيئات الجامعية دعم هذا القرار من خلال

توفير الجو الملائم وتسخير كل مايلزم للتشجيع على التوجه المقاولاتي للطالب الجامعي ، مما ينتج عنه مجتمع فعال ذو أفكار ريادية ، والمساهمة في خلق الثروة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

1.4:التوصيات: من خلال هذه الدراسة قمنا بتقديم بعض التوصيات التي تساهم في دعم وإنشاء المؤسسات الناشئة لدى الطالب الجامعي نجملها فيما يلي:

- عرض دورات وبرامج تعليمية مثل مراكز تطوير المقاولاتية والتي تركز على مفاهيم ريادة الأعمال وإدارة المشاريع، بما في ذلك التسويق والتمويل وتطوير المنتجات، لمساعدة الطلاب على تطوير المهارات اللازمة لإدارة مؤسساتهم الناشئة.
- توفير مساحات العمل الجماعي ،حيث يمكن للطلاب العمل على مشاريعهم بجانب زملائهم الرياديين، بالإضافة إلى توفير الدعم الفني والتقني لمساعدتهم في تطوير منتجاتهم وخدماتهم.
- تنظيم مسابقات وتحديات ريادية داخل الجامعة لتشجيع الطلاب على تطبيق مهاراتهم وأفكارهم في بيئة تنافسية، مع منح جوائز تشجيعية تساعدهم على بناء مؤسساتهم الناشئة.
- إنشاء شبكة دعم تضم خبراء في مجال ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة، بالإضافة إلى توفير وصول الطلاب إلى الموارد مثل النصائح القانونية والاستشارات المالية لمساعدتهم في مراحل تطوير مشاريعهم.
- توفير جلسات توجيهية ومساعدة فردية للطلاب المهتمين بإنشاء مؤسستهم الناشئة، لمساعدتهم في تحديد الفرص وتحديد التحديات ووضع خطط عمل فعّالة.

5: قائمة المراجع:

1. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي، باستخدام SPSS
2 *Sukanlay Sawang & Anna fatmawaty Binti Ismail. (2021). Entrepreneurship Education,Pedagogy and Delivery. Dans Entrepreneurship.Education ALifelong Learning Approach.Springer, Switzerland.*
3 *Blank Steve. (2013). Why the lean start-up changes everything. Harvard business review, n91(5) 72-63 ، .*

المقالات:

1. أنفال عائشة –روابط فاطمة الزهراء- (2020). المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر للنهوض بالإقتصاد الوطني -التحديات وآليات الدعم . حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية المجلد07-العدد03، 330.

2. بن شواط سمية-قادري رياض -لعوج الزواوي . (2021). نموذج تطوير العميل -دراسة حالة لبعض المؤسسات الناشئة بمنطقة سيدي بلعباس. مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، 18.
3. حمروش نور الهدى. (2022). المؤسسات الناشئة بين آليات الدعم والواقع في الجزائر. مجلة قضايا معرفية -المجلد 02-العدد02، 140.

4. خداوج ربيح-شوقي قبطان. (2023). واقع المؤسسات الناشة -عرض تجارب دولية وعربية. مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية -المجلد06 - العدد02 ، 118.
5. دن أحمد. (2022). النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر -دراسة تحليلية. مجلة إقتصاد المال والأعمال -المجلد 07-العدد02، 724.

6. رمضان إيمان -فولة زياني. (2021). دور حاضنات الأعمال الجامعية في إرساء مبادىء الإقتصاد الدائري -دراسة ميدانية على حاضنات الأعمال الجزائرية . مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية-المجلد 11-العدد01، 736.

7. زينات أسماء. (2022). حاضنات الأعمال كآ لية حديثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة - دراسة حالة مشاتل المؤسسات في الجزائر. مجلة دراسات إقتصادية المجلد16-العدد2، 209.

8. سوداني يمينة-مكرود حسام. (2022). المؤسسات الناشئة : فرصة الجزائر في الإقلاع الإقتصادي . مجلة الإدارة ، المنظمات و الإستراتيجية. المجلد4 -العدد 01، 33.

9. مواسيم نجاة رميساء-بلغنو سمية. (2022). مساهمة الجامعة في في دعم الإبتكار لخلق المؤسسات الناشئة بالجزائر- دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعة غليزان . مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة -المجلد 07-العدد02، 316.

4 *10.ERIC-RIES. (2018). LE MODELE START-UP: DEVENIR UNE ENTREPRISE MODERRNE EN ADADTANT;PEARSON P 05.*

5 *11.MOHMED DJELTI. (2016). ETAT DE LIEUX DES INCUBATEURS EN ALGERIECAS DE L'INCUBATEUR DE L'INTTIC D'ORAN . REVUE ALGERIENNE D'ECONOMIE ET GESTION 107 ،.*

6 *12.Shalaby N.M,. (2001). Haw can SaudiArabia benefits from business incubators and technology Park. Saudi commerce and economic review magazine, vol 8829.36 ،.*

المواقع الالكترونية:

1. GRAHAM PAUI START UP =GROWTH. (2012). من تاريخ الاسترداد 06 05, 2024، http//www.paulgrahaham.com.
2. univ-soukahras.dz/wpuploads//2023/09/. (09, 2023). مركز تطوير المقاولاتية .pdf تاريخ الاسترداد 30 05, 2024
3. فادي -الجوابرة الشركات الناشئة تعريفها -خصائصها. (2021). تاريخ الاسترداد 07 05, 2024، من ttps://www.fadi-ja.com/startups-htnl

تأثير صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة على تموقع العلامة التجارية للعجائن –ام وليد على قناة سميرة أنموذجا–

The impact of famous cooking content creators via specialized TV channels on the positioning of the pasta brand - Umm Walid on Samira Channel as a model -

ساحلي هدى [1*]، قدوم لزهر [2]

[1] جامعة 08 ماي 1945 قالمة(الجزائر)، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، ***Sahli.Houda@univ-guelma.dz***

[2] جامعة 08 ماي 1945 قالمة(الجزائر)، مخبر التنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري،

Gadoum.Lazhar@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/26 تاريخ القبول: 2024/10/30 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص: يعتبر تموقع العلامة التجارية الخطوة الجوهرية المؤثرة على مواقف المستهلكين الشرائية، لذلك تناولت الدراسة البحث في أحدث الممارسات المحققة لهذا التموقع، ومنها ظهور صناع المحتوى عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة. تمت الدراسة بتطبيق المنهج الوصفي التحليلي على عينة مكونة من 87 مفردة من المتابعين لأهم هؤلاء المشاهير والقنوات في الجزائر-أم وليد على قناة سميرة. وقد أظهرت النتائج قدرة صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة في التأثير على تموقع العلامة التجارية للعجائن في ذهن مستهلكيها.

الكلمات المفتاحية: صناع المحتوى(المشاهير)؛ ام وليد؛ القنوات التلفزيونية المتخصصة؛ قناة سميرة؛ تموقع العلامة التجارية؛

تصنيف JEL: M37 ، M31، M30

Abstract: *Brand positioning is considered the fundamental step affecting consumers' purchasing attitudes; therefore, the study examined the latest practices that achieve this positioning, including the emergence of content creators on specialized TV channels. The study was conducted by applying the descriptive analytical approach to a sample of 87 individuals who follow the most important of these celebrities and channels in Algeria - Uum Walid on Samira TV. The results showed the ability of celebritiy cooking content creators through specialized TV channels to influence the positioning of the pasta brand in the minds of its consumers.*

Keywords: *content creators (Celebrities), Umm Walid, Television channels specialized, Samira Channel, brand positioning.*

Jel Classification Codes : M30, M31, M37

*المؤلف المرسل

1. مقدمة :

يعد الاعلام اليوم ملجأ الأفراد والمجتمعات للحصول على المعلومات والمعارف في مختلف المجالات والميادين حتى انه أصبح وسيلة مؤثرة على سلوكهم وقراراتهم وتفكيرهم. وفي هذا السياق ظهرت القنوات التلفزيونية المتخصصة لتنفرد وتبدع في مجال معين وتخاطب الجمهور الواسع على مختلف ميولاته واهتماماته.

ومن خلال استهدافهم لجمهور نوعي، يعتبر صناع المحتوى عبر اليوتيوب أيضا مصدرا مهما للإعلام والتفاعل، حيث يعملون من خلال خلقهم لمفاهيم جديدة في التسويق وترويجهم لعلامات تجارية مختلفة على كسب وتحفيز شريحة كبيرة من الأفراد المتابعين لهم نحو هذه العلامات.

وفي ظل هذه المعطيات وبعيدا عن التسويق التقليدي، وجدت المؤسسات الاقتصادية في هذه الأساليب الاعلامية ملاذا لها ولأنشطتها التسويقية لتعريف وتمييز منتجاتها وعلاماتها التجارية وتحسين صورتها وترك انطباع جيد في ذهن المستهلكين،

ومن بين مظاهر هذه الأنشطة في الجزائر نجد القنوات المتخصصة في الطبخ والتي تستثمر بدورها في الشخصيات المشهورة الفاعلة في اليوتيوب لتحقق الأهداف التسويقية للمؤسسات. ومن بين هذه القنوات نجد قناة سميرة المتخصصة في الترويج للتراث الجزائري، وأيضا في فن الطبخ، التي ومن خلال شبكاتها البرامجية العائلية تربعت على عرش نسب المشاهدة في الجزائر. تستعين القناة بمجموعة معتبرة من مقدمي برامج الطبخ، والتي من بينهم صانعة المحتوى المشهورة عبر اليوتيوب ام وليد كاسم تجاري ساهم في اضفاء المصداقية والثقة في المعلومة وسمح في زيادة تقبل الجمهور المستهلك للعلامة التجارية والمنتج.

1.1 إشكالية الدراسة:

تتبنى الاستراتيجية التسويقية للمؤسسة مسؤولية تحقيق تموقع العلامة التجارية في ذهن مستهلكيها الحاليين او المتوقعين، مما يساعدهم ويؤثر على قراراتهم الشرائية، الا انها تجد نفسها مع ظهور الانترنت وبروز وسائل التواصل الاجتماعي، وفتح المجال امام القنوات المتخصصة، ملزمة بمواكبتهم لتحقيق نجاعة أكبر في أنشطتها للتسويق، ومن هذا المنطلق تطرح **الإشكالية** التالية:

هل هناك تأثير لصناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة على تموقع العلامة التجارية للعجائن؟

وعليه يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي ميزات صناع المحتوى المشاهير التي تساهم في جذب الجمهور إليهم؟
- ما هو نوع الجمهور الذي تستهدفه القنوات التلفزيونية المتخصصة؟
- هل لظهور المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة دور في تحقيق تموقع العلامة التجارية؟
- هل يساهم تقديم برامج الطبخ من قبل المشاهير في دعم تموقع العلامة التجارية للعجائن؟

2.1 فرضيات الدراسة:

تمت صياغة الفرضية الرئيسية اعتمادا على الإشكالية وأسئلتها الفرعية بالطريقة التالية:

الفرضية الرئيسية: H0 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة على تموقع العلامة التجارية للعجائن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

ويتفرع من هذه الفرضية (03) فرضيات فرعية:

1) **الفرضية الفرعية الأولى: H0a** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **لشعبية** صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة على تموقع العلامة التجارية للعجائن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

2) **الفرضية الفرعية الثانية: H0b** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **للثقة** في صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة على تموقع العلامة التجارية للعجائن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في أهمية التحول الرقمي الذي يشهده مجال الأعمال وخاصة مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي كقنوات اتصال سريعة الانتشار والتأثير. أين تشهد بروز شخصيات مؤثرة من امثال ام وليد وقوة متابعتها من قبل شريحة كبيرة من مجتمع وجمهور نوعي، لتزيد الأهمية مع ظهور القنوات النوعية المتخصصة في الحقل الاعلامي لتدعم الاستراتيجية التسويقية للمؤسسات لتحقيق تموقع علامتها التجارية.

4.1 أهداف الدراسة:

يكمن الهدف من هذه الدراسة في:

- ✓ القاء الضوء على وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة اليوتيوب وصانعي المحتوى فيه؛
- ✓ توضيح مفهوم القنوات التلفزيونية المتخصصة؛
- ✓ توضيح مفهوم تموقع العلامة التجارية؛
- ✓ محاولة الكشف ميدانيا عن مدى أهمية استعانة او استخدام القنوات المتخصصة في الطبخ للشخصيات المشهورة لتوجيه السلوك الشرائي للفرد المستهلك من خلال التأثير على تموقع العلامة التجارية.

5.1 منهج الدراسة:

اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي تم تقسيم هذه الدراسة الى محورين رئيسيين وهما:

- الإطار النظري للدراسة: وتم تقسيمه حسب أهمية عناصر متغيرات الدراسة الى ثلاثة أقسام رئيسية هي: وسائل التواصل الاجتماعي، اليوتيوب، صناع المحتوى (المشاهير)؛ القنوات التلفزيونية المتخصصة؛ تموقع العلامة التجارية.
- الإطار التطبيقي للدراسة: والذي تم فيه تحليل بيانات الدراسة للإجابة على فرضياتها.

6.1 الدراسات السابقة

1- مصداقية وجاذبية المشاهير مقدمي الاعلانات الجمعيات الخيرية وأثرها على سلوك الشباب نحو العمل التطوعي والخيري (محمد عبد الحليم مصطفى، 2023)

هدفت هذه الدراسة الى البحث في العلاقة بين عناصر مصداقية مقدمي اعلانات الجمعيات الخيرية من المشاهير (الجاذبية، الثقة، الخبرة، الشعبية وحب الجمهور)، على زيادة اقبال الشباب على العمل الخيري لدى هذه المؤسسات وذلك باستخدام الاستبيان وقد توصلت الدراسة الى أثير إيجابي معياري طردي كلي لمحاور المصداقية الأربع.

2- The role of the celebrity chef (Giousmpasogloua, Brown, & Cooper, 2020)

هدفت هذه الدراسة تحديد الأدوار المختلفة التي يلعبها الطاهي الشهير على عادات المستهلكين الغذائية

وهي دراسة مفاهيمية غير مدعومة بالتجربة، وقد توصلت الدراسة الى ان الشيف الشهير يحتل دورًا مهمًا في المجتمع المعاصر، الشيف هو رجل أعمال يمنح شهرته لعلامة تجارية تنافسية.

3- Brand Positioning Through Celebrity Endorsement (Malik & D. Sudhakar, 2014)

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن متغيرات تموقع العلامة التجارية من خلال تأييد المشاهير وذلك باستخدام الادبيات الموجودة وقد توصلت الدراسة الى ان استخدام المشاهير هو مصدر تنافسي فعالا في تمييز العلامات التجارية؛

4- تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على أفراد المجتمع (شلابي، 2021)

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي على فئة الشباب باعتبارها أكثر أفراد المجتمع استخداما لها، وقد توصلت الدراسة الى ان شبكات التواصل الاجتماعي لها تأثيرات كبيرة على شرائح المجتمع المختلفة وهنا ركزت الدراسة على الجانب السلبي.

الفرق بين الدراسة الحالية التي نقوم بها والدراسات السابقة:

شكلت الدراسات السابقة اطارا معرفيا مناسبا عن موضوع البحث من خلال الاطلاع على مختلف حيثياتها الأدبية والعلمية مما ساعدنا على التغلغل والتماس جوانب الدراسة (وسائل التواصل الاجتماعي (اليوتيوب)، المشاهير، القنوات التلفزيونية المتخصصة، الاستراتيجية التسويقية والتموقع)، وقد توجهت الدراسات السابقة الى البحث في أهمية استخدام المؤسسات للمشاهير كوجه اعلاني تسويقي لعلامتها التجارية وكسب ميزة تنافسية، بالإضافة الى أهمية القنوات المتخصصة في تحقيق منفعة معرفية للمشاهدين لها وذلك بطرحها لمواضيع محددة المجال، كما تم التطرق الى أهمية وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيراتها المختلفة. ومنه جاءت هذه الدراسة مبنية على الأخرى حيث اتفقت معها من حيث أهمية كل متغير فيها، لتختلف من حيث مجال التطبيق، من حيث الهدف وعلاقة التأثير والتأثر وتناول الموضوع، حيث عالجت اهمية التفاعل بين كل هذه المتغيرات فبحثت في قيمة المنفعة المتأتية من انضمام المؤثرين المشاهير الى القنوات المتخصصة أو الخاصة وادراكه من قبل المشاهدين ليحدث تموقع للعلامة التجارية في ذاكرتهم ومن هؤلاء نجد الشخصية المشهورة والشعبية ام وليد.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 وسائل التواصل الاجتماعي، اليوتيوب، صناع المحتوى (المشاهير):

- **وسائل التواصل الاجتماعي**

وسائل التواصل الاجتماعي هي استخدام الانترنت لتقديم خدمة تضمن التواصل بين مجموعة كبيرة من المستخدمين الذين يشتركون في اهتمامات واحدة ليفسح المجال فيها للمنافسة وتبادل الآراء والمعارف (شلابي، 2021، صفحة 465). وهي كذلك انشاء مواقع خاصة بمشترك معين من خلال الشبكات الالكترونية ليتم ربط هذه المواقع فيما بعد بنظام اجتماعي الكتروني يضم مجموعة من الافراد الذين تجمعهم نفس الاهتمامات (تلمساني و بلحميسي ، 2023، الصفحات 42-43). كما تساهم الى جانب تخفيض التكاليف الى احتلال العلامة التجارية مكانة في أذهان مستخدميها (قاضي، 2021-2022، صفحة 88).

- **اليوتيوب**

يعتبر اليوتيوب وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي ويقوم الافراد بمشاهدة هذا الموقع بنوايا مختلفة (Smith , Fischer , & Yongjian, 2012, p. 104)، أنشأ سنة 2005 من طرف , JAWED KARIM STEVE CHEN, CHAD HURLEY. ويعد من أشهر محركات البحث في العالم بخلقه لمحتوى جيد (تلمساني و بلحميسي ، 2023، الصفحات 43-44) ، وذلك من خلال تقديم خدمات متعددة بتقنيات تكنولوجية متقدمة تضاهي تلك التي تستعملها القنوات والفضائيات من قبل أفراد يلقبون بصناع المحتوى (البرجي، 2021، الصفحات 273-274). ومن مزاياه ترسيخ المحتوى في ذهن الافراد المشاهدين بسبب اتاحته إعادة المشاهدة لنفس المحتوى لعدة مرات (شلابي، 2021، صفحة 473). تسمح الفيديوهات المنتشرة عبر اليوتيوب بالتأثير على الافراد في المجتمع الافتراضي مما ينعكس على تكوين الأفكار وتوجيهها نحو الكشف عن المنتج والبحث عنه (Susarla , Oh , & Tan, 2012, p. 23).

- **صناع المحتوى (المشاهير):**

يعرف المؤثرون على انهم الأفراد الذين يمتلكون صفحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما يمتلكون قاعدة جماهيرية متابعة ومعجبة بمحتواهم، ومن بين هذه الوسائل نجد اليوتيوب الذي هو مجموعة من الفيديوهات القابلة للتحميل، النشر والمتابعة المجانية (بلمير و دايرة ، 2023، الصفحات 273-274). هؤلاء المؤثرين هم شخصيات يتمتعون بكاريزما جذابة، يمكن من خلال تأييدهم لعلامة

تجارية ما التأثير على المتابعين لهم بإيجابية نحوها (فرطاسي ، 2022، صفحة 49). وعليه يقوم صانع المحتوى بتمرير قيمة ومنفعة للمتابعين من خلال محتوى هادف (مي ، 2022، صفحة 673).

ويعرف الشخص المشهور بانه كل فرد يتميز في مجال معين ويعرفه العامة (محمد عبد الحليم مصطفى، 2023، صفحة 317)، ويتمتع المشاهير بشعبية كبيرة وسط جماهير كبيرة، بالإضافة الى تأثيرهم على آراءهم ومعتقداتهم نظرا لجاذبيتهم واعجابهم بسماتهم الجسدية أو الفكرية وهو ما يولد الاعتراف بالمنتج او العلامة التجارية المدعومة من قبلهم من المستهلكين (Malik & D. Sudhakar, 2014, pp. 259-261). وهذا ما يدعم تموقع العلامة في عقول المستهلكين، وفي مجال الطبخ أثبت الوقت قوة التأثير للشف الشهير على سلوك المستهلكين فيما يخص الطعام، حيث تسمح هذه الشهرة بكسب ميزة تنافسية للعلامة التجارية (Giousmpasogloua, Brown, & Cooper, 2020, p. 1). وتشير بعض الدراسات ان المعلومة المنبثقة من مصدر موثوق تحفز وتؤثر على مواقف الافراد. (Malik & D. Sudhakar, 2014, p. 261)

تؤدي النجاحات التي يحققها صناع المحتوى الى شهرتهم وادراكهم من قبل الجمهور المستهلك وهذا ما يولد ويزيد من شعبيتهم وثقة المستهلكين فيهم وعليه:

- تعرف **الشعبية** على انها: مدى معزة الشخصية المشهورة في قلوب عدد كبير من المستهلكين مما يخلق التعود عليها وتقبلها (محمد السعداوي عسل، كامل فتاح، و أسعد عبدالحمي، 2019، صفحة 777)

- وتعرف **الثقة** على انها: فلسفيا تتعلق الثقة بالأخلاق، ونفسيا تعبر الثقة عن الصفات الشخصية للفرد التي تسمح له بان يكون جديرا بها من قبل الطرف المتلقي له، كما تعرف الثقة بانها الأحاسيس الإيجابية لشخص ما اتجاه آخر بناءا على تصرفاته وسلوكه معه (خليفة الصويعي، 2020، صفحة 79).تتوقف الثقة في الشخص المشهور على مدى صدقه في تقديم المواضيع وهذا ما ينبثق عنه مصداقيته لدى المستهلكين (عياد و فودوا، 2020، صفحة 323). وتدل الجدارة بالثقة على كل من الصدق، النزاهة والمصداقية والتي يبنى عليها المستهلكون تأييدهم للمشاهير (B. Zafer, 1999, p. 297).

2.2 القنوات التلفزيونية المتخصصة(الخاصة)

يعنى الاعلام المتخصص بطرح مواضيع محددة وموجهة لفئة معينة من الأفراد والذين يتشاركون في نفس الخصائص والمميزات، وتعرف القنوات المتخصصة بانها تلك القنوات التي يكون

نواة اهتمامها نفس الموضوع، التخصص، والجمهور، وهي أيضا استخدام مضمون محدد لأفراد محددين. برزت هذه القنوات نتاج انتشار التكنولوجيا وسعيا لمواكبة المجتمعات المعاصرة، بالإضافة الى توفر الأموال للاستثمار في هذا المجال، وتعتبر قناة سميرة أحد هذه النماذج من القنوات المتخصصة في الطبخ والاشغال اليدوية (دحمار ، 2015، الصفحات 193-199). رخصت الجزائر وصادقت لظهور القنوات الخاصة حيث أبانت على هذه النية سنة 2011 وأصدرت القانون المنظم لها سنة 2014 (آيت قاسي ، البرمجة التلفزيونية في القنوات الجزائرية الخاصة في ظل تشريعات 2014، 2017، الصفحات 172-174)، لتشهد هذه القنوات اقبالا كبيرا من قبل المشاهدين نتيجة مساسها بمشاكله وانشغالاته، واحتوائها لمواضيع تهمهم، (آيت قاسي ، توظيف القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر للتكنولوجيات الحديثة للاتصال، 2018، صفحة 31)

3.2 تموقع العلامة التجارية

تعبر العلامة التجارية عن نقطة الالتقاء بين المؤسسة ومستهلكيها، حيث انها تستخدمها في تمييز منتجاتها ودفع المستهلكين للشراء منها (عبيرات و كرماني، 2023، صفحة 245)، وتعتمد في ذلك على مجموعة من العمليات في استراتيجياتها التسويقية، والتي من أهمها التموقع، ويعرف بأنه ترك فكرة في ذاكرة المستهلك المستهدف لمواجهة المنافسة. تأتي هذه العملية بعد تعيين القطاع المستهدف اين يقوم من خلالها مسؤول التسويق بتحديد الصورة المراد الوصول بمنتجات المؤسسة الى ذاكرة المستهلك وذلك بالاعتماد على عوامل دقيقة لتمييز هذا المنتج يطلق عليها المثلث الذهبي للتموقع وهي: تطلعات المستهلكين، تموقع المنتجات المنافسة، وخصائص المنتج (سليماني، الاستراتيجية التسويقية الموجهة بالمستهلك - دراسةمن خلال سلوك المستهلك الجزائري، 2017/2016، الصفحات 126-128).

وتعرف الاستراتيجية التسويقية على انها عملية اتخاذ المؤسسة قرار معين بناءا على توفر مجموعة من البدائل في ظل بيئة داخلية وخارجية مؤثرة، تسمح هذه الاستراتيجية للمؤسسة بالوصول الى أهدافها التسويقية من جهة، تحليل السوق والكشف عن الفرص التسويقية ونقاط القوة لديها، كما تجنبها المخاطر الموجودة وتكشف لها نقاط ضعفها (ابراهيم أبكرعبدالله و الناجى محمد عبدالرحيم ، 2022، الصفحات 133-134).

يعتبر التموقع جزء من عمليات هذه الاستراتيجية بالإضافة الى التجزئة والاستهداف، حيث يتوقف نجاح المؤسسة على تقسيم السوق الكلي الى أجزاء من ثم استهداف كل جزء بمزيج تسويقي

مناسب لأذواق المستهلكين، ومنه خلق مكانا مميزا للمنتجات في عقول هؤلاء المستهلكين مقارنة بالمنافسين

(سليماني ، التموقع كمفتاح نجاح الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة، 2009، الصفحات 226-227).

3. الإطار التطبيقي للدراسة

1.3 الطرق والأدوات

1.1.3 مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في مجموعة المشاهدين والمتابعين لام وليد على قناة سميرة حيث تم طرح السؤال حول مشاهدة البرنامج قبل البدأ في الإجابة، اما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة من الجمهور المتابع للشخصية وبرنامجها على القناة.

2.1.3 أداة الدراسة: كأداة رئيسية للدراسة وجمع البيانات تم الاعتماد على الاستبيان، حيث تم تقسيمه الى محورين: الأول ويخص المعلومات الشخصية لعينة الدراسة، الثاني ويضم البيانات التحليلية وهي 24 عبارة مقسمة بين 16 عبارة للمتغير: صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة بمختلف أبعاده، و08 عبارات للمتغير: تموقع العلامة التجارية للعجائن. تم افراغ هذه العبارات والحكم عليها وفق مقياس ليكرت الخماسي، ومعالجة البيانات وفق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

2.3 نتائج الدراسة

1.2.3 صدق أداة الدراسة: بغية الوصول للهدف من جمع البيانات تم عرض ومراجعة الاستمارة قبل توزيعها من قبل المشرف، وبعض المحكمين حيث تم ابداء بعض الملاحظات وتصحيحها.

3 ثبات أداة الدراسة: يدل الثبات على انه الوصول الى نفس النتيجة تحت نفس الظروف بتوزيع الاستبيان أكثر من مرة، ولمعرفة ذلك تم استخدام معامل الثبات (Cronbach's Alpha)، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول 1: اختبار ثبات الاستمارة باستخدام معامل الثبات (Cronbach's Alpha)

المحور		عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرو نباخ
صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة	الشعبية	08	,712
	الثقة	08	,650
المحور الاول		**16**	**,771**
المحور الثاني: تموقع العلامة التجارية للعجائن		08	,555
كامل الاستمارة		**24**	**,794**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

تبين نتائج الجدول أن قيمة الفا كرو نباخ تساوي 0.794 وهي قيمة مقبولة وهذا ما يعكس درجة الثبات العالية للاستبيان وعليه يمكننا متابعة الدراسة.

3.2.3 تحليل خصائص عينة الدراسة: لوصف عينة الدراسة من حيث المعلومات الشخصية تم استخدام التكرارات والنسب المئوية وظهرت النتائج كالتالي:

الجدول 2: التكرارات والنسب المئوية

البيانات الشخصية	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	18	%20.7
	أنثى	69	%79.3
	مرتفع	32	%36.8
معدل الاهتمام ببرامج الطبخ	متوسط	41	%47.1
	لحد ما	14	%16.1
الوظيفة	طالب (ة)	23	%26.4
	موظف (ة)	44	%50.6
	بدون عمل	20	%23
الحاجة للمشاهدة	عند الحاجة لوصفة معينة	30	%34.5
	بحسب اوقات الفراغ	31	%35.6
	في المناسبات	16	%18.4
	بانتظام	10	%11.5

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS**

يظهر من خلال الجدول أن عينة الدراسة تتكون من نسبة عالية من الاناث 79.3% مقارنة بالذكور، في حين تبين النتائج ان نسبة العينة التي تهتم ببرامج الطبخ بشكل متوسط 47.1% تليها مرتفع بنسبة 36.8% ثم لحد ما بنسبة 16.1%، وشكل الموظفون النسبة الأكبر في هذه العينة ب 50.6% مقارنة بالطلبة 26.4% ثم فئة بدون عمل 23%، كما سجلت النتائج نسب متقاربة بين فئات بحسب اوقات الفراغ بنسبة 35.6% والحاجة للمشاهدة ب 34.5%، تليهما المشاهدة في المناسبات 18.4%، فبانتظام 11.5%، وتترجم هذه الأرقام مصداقية النتائج المتوصل اليها.

4.2.3 تحليل اتجاه أفراد عينة الدراسة: للحصول على نتائج التحليل الإحصائي لإجابات مفردات العينة تم استخراج المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وتم تلخيص النتائج كالتالي:

جدول 3: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة

الأبعاد	المتوسط	الانحراف	اتجاه
المتوسط الكلي لبعد الشعبية	**4.07**	**0.42**	موافق
المتوسط الكلي لبعد الثقة	**4.11**	**0.39**	موافق
المتوسط الكلي لمحور صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات	**4.09**	**0.34**	موافق
المتوسط الكلي لمحور تموقع العلامة التجارية للعجائن	**4.06**	**0.35**	موافق

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS**

يوضح الجدول أن اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة على محور صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة هي بدرجة "موافق"، وهذا بدلالة قيم المتوسط الحسابي والتي تساوي 4,09 لكامل المحور، 4,07 للبعد الأول" الشعبية "، 4,11 للبعد الثاني" الثقة". كما يوضح الجدول أن اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة على محور تموقع العلامة التجارية للعجائن هي بدرجة "موافق"، وهذا بدلالة قيمة المتوسط الحسابي والتي تساوي 4,06.

5.2.3 تحليل النتائج واختبار الفرضيات إحصائيا

<u>الفرضية الفرعية الأولى: H0a</u> لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لشعبية صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر

القنوات التلفزيونية المتخصصة على تموقع العلامة التجارية للعجائن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

جدول 5: تحليل الانحدار الخطي البسيط بين شعبية صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة وتموقع العلامة التجارية للعجائن

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
1	,415a	,172	,162	,32166

الجدول 6: تحليل التباين الأحادي بين شعبية صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة وتموقع العلامة التجارية للعجائن

	مجموع	درجة الحرية	متوسط	F	Sig	الدلالة
بين المجموعات	1,826	1	1,826	17,651	,000b	دالة إحصائيا
داخل	8,795	85	,103			
المجموع	10,621	86				

جدول 7: معاملات معنوية النموذج بين شعبية صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة وتموقع العلامة التجارية للعجائن

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية		
	B	الخطأ المعياري	Bêta	t	Sig.
(الثابت)	2,669	,333		8,012	,000
X	,341	,081	,415	4,201	,000

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS**

يبين الجدول وجود علاقة ارتباط مقبولة بين شعبية صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة و تموقع العلامة التجارية للعجائن وهذا بدلالة معامل الارتباط **R** الذي بلغ 0,41 وهذا عند مستوى دلالة إحصائية 0.000 و هي أقل من مستوى المعنوية المفروضة (0.05) وهو ما يظهر في نتائج تحليل التباين ومنه فالنموذج دال احصائيا، ويشير معامل التحديد **R2** 0,17 أن 17% من التغيرات الحاصلة في تموقع العلامة التجارية للعجائن ترجع الى شعبية صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة في حين 83% تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج

الدراسة، وبالاستناد الى نتائج معاملات معنوية النموذج يمكن تحديد العلاقة بين المتغيرين رياضيا بمعادلة خط مستقيم كما يلي: **Y1= 0,34 X+2,66** حيث أن: **Yi** يمثل المتغير التابع (تموقع العلامة التجارية للعجائن)، و **Xi** يمثل المتغير المستقل (شعبية صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة). وعلى هذا الاساس نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لشعبية صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة على تموقع العلامة التجارية للعجائن في العينة محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية:H0b لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقة في صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة على تموقع العلامة التجارية للعجائن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

جدول 8: تحليل الانحدار الخطي البسيط بين الثقة في صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة وتموقع العلامة التجارية للعجائن

النموذج	معامل	معامل	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
1	,343a	,118	,107	,33203

الجدول 9: تحليل التباين الأحادي بين الثقة في صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة وتموقع العلامة التجارية للعجائن

	مجموع	درجة الحرية	متوسط	F	Sig	الدلالة
بين المجموعات	1,250	1	1,250	11,342	,001b	دالة إحصائيا
داخل	9,371	85	,110			
المجموع	10,621	86				

جدول 10: معاملات معنوية النموذج بين الثقة في صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة وتموقع العلامة التجارية للعجائن

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية		
	B	الخطأ المعياري	Bêta	t	Sig.
(الثابت)	2,801	,376		7,450	,000
X	,307	,091	,343	3,368	,001

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS**

يبين الجدول وجود علاقة ارتباط مقبولة بين الثقة في صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة و تموقع العلامة التجارية للعجائن وهذا بدلالة معامل الارتباط **R** الذي بلغ 0,34 وهذا عند مستوى دلالة إحصائية 0.001 و هي أقل من مستوى المعنوية المفروضة (0.05) وهو ما يظهر في نتائج تحليل التباين ومنه فالنموذج دال احصائيا، ويشير معامل التحديد **R2** 0,11 أن 11% من التغيرات الحاصلة في تموقع العلامة التجارية للعجائن ترجع الى الثقة في صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة في حين 89% تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة، وبالاستناد الى نتائج معاملات معنوية النموذج يمكن تحديد العلاقة بين المتغيرين رياضيا بمعادلة خط مستقيم كما يلي: **Y1= 0,30 X+2,80** حيث أن: **Yi** يمثل المتغير التابع (تموقع العلامة التجارية للعجائن)، و **Xi** يمثل المتغير المستقل (الثقة في صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة). وعلى هذا الاساس نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقة في صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة على تموقع العلامة التجارية للعجائن في العينة محل الدراسة.

<u>الفرضية الرئيسية :H0</u> لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة على تموقع العلامة التجارية للعجائن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

جدول 11: تحليل الانحدار الخطي البسيط بين صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات				
النموذج	معامل	معامل	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
1	,446a	,199	,190	,31633

جدول 12: تحليل التباين الأحادي بين صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية						
	مجموع	درجة الحرية	متوسط	F	Sig	الدلالة
بين المجموعات	2,116	1	2,116	21,142	,000b	دالة إحصائيا
داخل	8,505	85	,100			
المجموع	10,621	86				

الجدول 13: معاملات معنوية النموذج بين صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية					
النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية		
	B	الخطأ	Bêta	t	Sig.
(الثابت)	2,224	,401		5,544	,000
X	,449	,098	,446	4,598	,000

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS**

يبين الجدول وجود علاقة ارتباط مقبولة بين صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة و تموقع العلامة التجارية للعجائن وهذا بدلالة معامل الارتباط **R** الذي بلغ 0,44 وهذا عند مستوى دلالة إحصائية 0.000 و هي أقل من مستوى المعنوية المفروضة (0.05) وهو ما يظهر في نتائج تحليل التباين ومنه فالنموذج دال احصائيا، ويشير معامل التحديد **R2** 0,19 أن 19% من التغيرات الحاصلة في تموقع العلامة التجارية للعجائن ترجع الى صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة في حين 81% تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة، وبالاستناد الى نتائج معاملات معنوية النموذج يمكن تحديد العلاقة بين المتغيرين رياضيا بمعادلة خط مستقيم كما يلي: **Y1= 0,44 X +2,22** حيث أن: **Yi** يمثل المتغير التابع (تموقع العلامة التجارية للعجائن)، و **Xi** يمثل المتغير المستقل (صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة). وعلى هذا الاساس نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة على تموقع العلامة التجارية للعجائن في العينة محل الدراسة.

4. خاتمة:

أردنا من خلال هذا البحث استعراض مختلف المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة من خلال جملة من التعاريف والعناصر ذات الصلة، والتي اسسنا من خلالها تأصيلا نظريا ينص على أهمية تدعيم القنوات التلفزيونية المتخصصة بشخصيات معروفة وبارزة على وسائل التواصل الاجتماعي لجذب المستهلكين اليها، خاصة في ظل تنامي اهتمام المجتمع الجزائري بمتابعة هذه القنوات، الحقل الذي وجدت فيه المؤسسات ملجأ لعملياتها التسويقية بعيدا عن النهج التقليدي وذلك بالاعتماد على شهرة المواقع وصانعيها واستغلالها عبر هذه القنوات. وفي هذا المجال فرضت الطباخة أم وليد نفسها في قلوب الجزائريين وحيث استعانت بها قناة سميرة في برامجها لتحفز المشاهدين على متابعتها ومنه التأثر بما تستعمله من علامة تجارية للعجائن، وقمنا في الجزء التطبيقي بتعزيز ما جاء في الجزء النظري وذلك بقياس تأثير صناع المحتوى المشاهير "ام وليد" عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة على الصورة الذهنية للمستهلك ومنه بناء مكان وموقع في عقولهم وجاءت النتائج كالتالي:

✓ وجود علاقة ارتباط مقبولة بين بعد شعبية صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة وتموقع العلامة التجارية للعجائن تقدر ب 0.41، ويرجع ذلك الى أن هذه الشعبية لها دور كبير في مشاهدة المستهلكين لهذا النوع من البرامج مما يوثر عليهم إيجابا وعلى توجههم للعلامة التجارية المستخدمة؛

✓ وجود علاقة ارتباط مقبولة تقدر ب 0.34 بين بعد الثقة في صناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة وتموقع العلامة التجارية للعجائن، يؤكد ان سمة الثقة في المشاهير لها تأثير مهم في توليد تموقع جيد للعلامة التجارية؛

✓ أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية ووجود علاقة ارتباط مقبولة يقدر ب 0.44 لصناع محتوى الطبخ المشاهير عبر القنوات التلفزيونية المتخصصة وتموقع العلامة التجارية للعجائن للعينة محل الدراسة، ويدل ذلك على أن استخدام مشاهير الطبخ في تقديم البرامج يعزز ادراكات المستهلكين بالعلامة التجارية.

✓ تدل نتائج التحليل الاحصائي على ان شهرة ام وليد على مواقع التواصل الاجتماعي أدت بنسبة مقبولة الى استمالة وتعلق الافراد بها حيثما كانت وقد حفزت القنوات المتخصصة هذا الشعور وهذا بدوره أدى الى تكوين فتموقع العلامة التجارية للعجائن في أذهان المتابعين؛

✓ كما تشير النتائج الى مدى مساهمة ام وليد باعتبارها صانعة محتوى مشهورة في جذب الأفراد اليها مما يدعم إدراك العلامة التجارية للعجائن التي تستخدمها؛

في ضوء النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة تكثيف وتفعيل المؤسسات هذا النوع من التسويق عبر القنوات المتخصصة نظرا لنجاعته في جذب المشاهدين ومنه المستهلكين؛
- ضرورة توجه المؤسسات للاستعانة بالشخصية الأكثر تأثيرا، شعبية ومصداقية لدى الجمهور للترويج لعلامتها التجارية؛
- ضرورة توجه المؤسسة نحو القنوات الأكثر مشاهدة من الجمهور المستهلك لتسويق علامتها التجارية؛
- التوجه نحو انشاء قنوات متخصصة تابعة للمؤسسة والعمل من خلالها؛

5. قائمة المراجع :

B. Zafer, E. (1999). Celebrity Endorsement: A Literature Review. *Journal of Marketing Management, 15*, pp. 291-314.

Giousmpasogloua, C., Brown, L., & Cooper, J. (2020). The role of the celebrity chef. *International Journal of Hospitality Management, 85*, pp. 1-7.

Malik, A., & D. Sudhakar, B. (2014). Brand Positioning Through Celebrity Endorsement. *International Review of Management and Ma, 4*(4), pp. 259-275.

Smith , A., Fischer , E., & Yongjian, C. (2012). How Does Brand-related User-generated Content Differ across YouTube, Facebook, and Twitter? *Journal of Interactive Marketing, 26*(2), pp. 102-113.

Susarla , A., Oh , J.-H., & Tan, Y. (2012, March). Social Networks and the Diffusion of User-Generated Content: Evidence from YouTube. *Information Systems Research, 23*(1), pp. 23-41.

أماني محمد عبد الحليم مصطفى. (2023). مصداقية وجاذبية المشاهير مقدمى اعالنات الجمعيات الخيرية وأثرها على سلوك الشباب نحو العمل التطوعي و الخيري. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 37(1)، الصفحات 311-373.

تومية عبيرات ، و هدى كرماني. (2023). بناء العلامة التجارية وفق متطلبات إستراتيجية المحيط الازرق. *أبحاث اقتصادية معاصرة، 6*(2)، الصفحات 243- 258 .

حفيظة فرطاسي . (2022). أثر أساليب ترويج المؤثرين لمنتجات التجميل عبر اليوتيوب على اتخاذ قرار الشراء لدى طالبات جامعة المدية. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 8*(1)، الصفحات 264 -247.

ذهبية آيت قاسي . (نوفمبر, 2017). البرمجة التلفزيونية في القنوات الجزائرية الخاصة في ظل تشريعات 2014. *مجلة العلوم الاجتماعية*(27)، الصفحات 171-184.

ذهبية آيت قاسي . (اكتوبر, 2018). توظيف القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر للتكنولوجيات الحديثة للاتصال. *7*(1)، الصفحات 27-38.

زهير شلابي. (2021). تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على أفراد المجتمع. *مجلة البحوث و الدراسات الانسانية، 15*(1)، الصفحات 463-482.

سارة بلمير، و عايدة دايرة . (2023). دور المؤثرين الجدد في التسويق للمنتجات عبر موقع اليوتيوب - دراسة تطبيقية على قناة Sara cuisine ski أنموذجا. *المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، 10*(4)، الصفحات 271-287.

صالح عياد، و محمد فودوا. (جويلية, 2020). العلاقة بين الإعلان التلفزي بالمشاهير المؤثرين و نوايا شراء المستهلكين الجزائريين. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10*(4)، الصفحات 319-338.

عبد الرزاق قاضي. (2021-2022). دور التسويق عبر شبكات التواصل الاجتماعي في ادارة العلاقة مع الزبون: دراسة حالة زبائن متعامل الهاتف النقال اوريدو. جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.

عبد السلام محمد السعداوي عسل، محمد كامل فتاح، و طلعت أسعد عبدالحمي. (2019). تأثير استخدام المشاهير في الحملات الاعلانية التليفزيونية على ترشيد استهلاك المياه. *Journal of Environmental Studies and Researches، 9*(4)، الصفحات 773-781.

عبدالله ابراهيم أبكرعبدالله، و محمد الناجى محمد عبدالرحيم . (2022). دور الاستراتيجيات التسويقية في تحقيق الميزة التنافسية بالتطبيق على شركة دال الغذائية(2014م-2019م). *مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، 3*(5)، الصفحات 124-154.

فاطمة تلمساني ، و خيرة وهيبة بلحميسي . (2023). إنعكاسات إستخدام وسائل التواصل على سلوك طفل مرحلة ما قبل التمدرس "اليوتوب أمنوذجا". *سلسلة الأنوار، 13*(1)، الصفحات 39-57.

محمود عبد اللطيف مي . (اكتوبر, 2022). ثقة الجمهور في صناع المحتوى وعلاقتها بتسويق العلامات التجارية. *المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، 21*(4)، الصفحات 633-702.

نور الدين دحمار . (ديسمبر, 2015). التجربة الجزائرية في مجال القنوات الفضائية المتخصصة – دراسة تقويمية. *المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، 6*(2)، الصفحات 192-204.

نورة سليماني . (ماي, 2009). التموقع كمفتاح نجاح الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات إقتصادية-، 22*(1)، الصفحات 221-232.

نورة سليماني. (2017/2016). الاستراتيجية التسويقية الموجهة بالمستهلك - دراسةمن خلال سلوك المستهلك الجزائري. جامعة الجزائر 3.

هشام البرجي. (ديسمبر, 2021). التسويق الالكتروني للسلع واخلدمات لدى صُناع المُحتوى عبر موقع. *االمجلة العلمية لبحوث الاذاعة والتلفزيون*(22)، الصفحات 271-313.

هند خليفة الصويعي. (2020). أثر الثقة بين العاملين على مشاركة المعرفة- دراسة ميدانية علي العاملين في اإلدارة العامة لمصرف الوحدة بمدينة بنغازي. *مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة، 3*(1).

دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

(دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين المختصين في مجال المحاسبة والتدقيق)

The role of external auditing in reducing profit management practices (AField study of a sample of accounting and auditing professionals and academics

ط .د قادي محمد[1]* ،أ. د .طلحة أحمد [2]

[1] المركز الجامعي آفلو (الجزائر) ،مخبر الدراسات القانونية و الإقتصادية ***m.kadi@cu-aflou.edu.dz***

[2] المركز الجامعي آفلو (الجزائر) ، مخبر الدراسات القانونية و الإقتصادية

a.talha@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/22 تاريخ القبول: 2024/11/22 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص : تتمحور اهداف هذه الدراسة في تحديد أثر التدقيق الخارجي كآلية للحد من إداره الأرباح،. توصلت هذه الدراسة إلى أن التدقيق الخارجي له دور إيجابي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح باعتباره آليه رقابية مستقلة من خلال إكتشاف الإحتيال والغش الذي يتم في إعداد القوائم المالية.

كما خلصت الدراسة التدقيق الخارجي يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الشفافية والنزاهة المالية، ويقلل من إحتمالية التلاعب في التقارير المالية من قبل الإدارة عن طريق ما يسمى بممارسات المحاسبة الإبداعية .

الكلمات المفتاحية : التدقيق الخارجي ، إدارة الأرباح ، القوائم المالية ، التقارير المالية ، المحاسبة الإبداعية.

تصنيف JEL: M 41

Abstract:

The objectives of this study are to determine the impact of external auditing as a mechanism to reduce the management of profitsThis study found that external auditing has a positive role in limiting the practice of managing profits as an independent oversight mechanism by detecting fraud and fraud in the preparation of financial statements.

The study also concluded external auditing plays a crucial role in promoting transparency and financial integrity, and reduces the likelihood of financial reporting manipulation by management through so-called creative accounting practices.

***Keywords**: external audit, profit management, financial statements, financial reporting, creative accounting.*

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

إن قيام المؤسسات الإقتصادية بعمليات إدارة الأرباح من خلال التلاعب بقوائمها المالية دون المساس بمعايير المحاسبية يعد تلاعبا محاسبيا يتمثل في إدارة الأرباح هدفه تضخيم الأرباح او إخفاء الخسائر او تحقيق مكاسب ذاتيه لأجل تظليل مستخدمي القوائم المالية وتؤدي هذه الممارسات الى فقدان مصداقية القوائم المالية ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري تبني آلية التدقيق الخارجي لما تتمتع به من استقلالية عن المؤسسات وضمان النزاهة والشفافية في إعداد تقارير مالية والتحقق من الصورة الصادقة لها واكتشاف التلاعب والاحتيال.

1.1. إشكالية الدراسة:

يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية : ما هو أثر التدقيق الخارجي كآلية للحد من إداره الأرباح؟

2.1.أهداف الدراسة:

- التعرف على دوافع إستخدام إدارة الارباح .
- الوقوف على مساهمة التدقيق الخارجي في الحد من إداره الأرباح.
- معرفة رأي المهنيين و الأكادميين حول ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المحاسبية الجزائرية .

3.1.فرضية الدراسة :

كإجابة قبلية عن إشكالية الدراسة فإننا نسعى إلى إختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط قوية بين التدقيق الخارجي و إدارة الأرباح .

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التدقيق الخارجي و إدارة الأرباح.

4.1.منهجية الدراسة:

إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لإعطاء تحليل شامل لمشكلة الدراسة، أما الجانب التطبيقي استخدمنا برنامج SPSS 21.0 و تقدير معادلة الانحدارالخطي البسيط لنمذجة العلاقة بين متغيرات الدراسة .

2.الإطار المفاهيمي للتدقيق الخارجي :

1.1.2.مفهوم التدقيق الخارجي : عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات عن مدى صحة العمليات والأحداث الإقتصادية للتأكد من درجة التطابق مع المعايير الموضوعة وكذلك توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية (بن عروس و عليش، 2017) .

كما يعرف على أنه نشاط يتم من طرف أشخاص خارجيين عن الشركة يقوم هذا النشاط على عملية الفحص المهني إلزامي إلى إبداء الرأي حول مصداقية المعلومة محل الفحص (أقاسم، 2016).

2.1.2.أهداف التدقيق الخارجي :

- التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية .
- إبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية.
- فحص القوائم المالية للتأكد من مدى مطابقتها للمبادئ المحاسبية .
- مساعدة مستخدمي القوائم المالية لإتخاذ القرارات المناسبة (خالد أمين، 2007).

2.2.أنواع التدقيق الخارجي :

- التدقيق القانوني : يفرضه القانون إجبارا ويقوم به محافظ الحسابات سنويا.
- التدقيق التعاقدي اختياري : يكون بطلب من الأطراف الداخلية والخارجية المتعاملة مع المؤسسة للتأكد من سلامة البيانات المالية وهو غير الزامي (بوتين، 2008).

-الخبرة المحاسبية : يقوم بها خبير محاسبي بطلب من المحكمة.

3.2.خصائص التدقيق الخارجي :

- التدقيق الخارجي عملية هادفة.
- التدقيق الخارجي عملية منظمة.
- التدقيق الخارجي يمارسها مدقق مستقل.
- التدقيق الخارجي هي عملية اتصال متكاملة (يرقي، 2017).

3.مفهوم إدارة الأرباح وأساليبها :

1.3.مفهوم إدارة الأرباح : هي تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بهدف تحقيق منافع شخصية(dogiorge, Patel, & Zeckhauser, 1999) .

كما تعرف على أنها استخدام المسيرين للسلطة التقديرية في اعداد التقارير المالية من أجل التأثير على القيمة الحقيقية للشركة (Shipper, 1989).

2.3.أساليب إدارة الأرباح :

1.2.3.إدارة الأرباح الحقيقية (فداوي، 2013): وهي

- إدارة المبيعات والمشتريات : الهدف من ممارسة إدارة الأرباح هو تحسين صورة المبيعات في قائمة الدخل وذلك بزيادة صورية أما بالنسبة للمشتريات يتم تخفيض تكلفة البضاعة لزيادة الأرباح .
- إدارة المصاريف الاختيارية: عن طريق رفع أو تخفيض مصاريف بشكل غير اعتيادي .
- ادارة الإنتاج : يتم من خلاله التسريع في معدل الانتاج بشكل مبالغ فيه لتخفيض التكاليف الثابتة.

2.2.3.إدارة الأرباح ذات الطبيعة المصطنعة : وتقسم إلى :

- إدارة الإستحقاقات: يقصد بها تغير تقديرات تحقق الايرادات والمصاريف المستحقة كتغير العمر الإفتراضي للأصول بغرض التحكم في الايرادات والمصاريف خلال فترة معينة (معن، 2014) .
- إختيار توقيت ملائم من أجل تطبيق سياسة محاسبية إلزامية : التحكم في توقيت سياسة محاسبية الزامية في حالة اصدار معيار محاسبي جديد يكون للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في التوقيت الذي تراه مناسبا سواءا بالتطبيق المبكر أو الانتظار حتى يعاد التطبيق.
- التغيرات المحاسبية الاختيارية: يؤدي تغير طريقة محاسبية معينة إلى التغير في صافي الدخل بسبب تعدد الطرق المحاسبية الذي أتاحته المعايير المحاسبية وكذا المرونة في تطبيقها (يحي التميمي و فليح الساعدي، 2015) .

3.2.3.تنظيف القوائم المالية : هي ممارسة حديثة النشأة في الفكر المحاسبي حيث تقلل من ربح المؤسسة و تبالغ في الخسائر أحيانا، وتعد هذه الاستراتيجية تحريفا في قائمة الدخل (أبو عجيلة و حمدان، 2009) .

4.الإطار المنهجي للدراسة الميدانية :

1.4.مجتمع الدراسة : يتمثل في الأكاديميين و الممارسين لمهنة التدقيق والمحاسبة في الجزائر يتمثلون في 11 أستاذ جامعي متخصص في مجال التدقيق والمحاسبة و 12 مكتب لخبراء في المحاسبة و 5 مكاتب لمحافظي حسابات و 2 مكتب لمحاسبين معتمدين موزعين على ولايتي تيارت ووهران .

في هذه الدراسة تم الاعتماد على أسلوب الإستبيان لجمع البيانات من خلال اداة استمارة مقياس ليكرت الثلاثي ، وتم عرضها وتحليلها بإستخدام برنامج **SPSS 21.0** بالإضافة لتقدير معادلة الانحدارالخطي البسيط .

كما تم تقدير معامل alpha croubach لإختبار صدق الأداة كما يلي :

جدول1: إختبار معامل الثبات لعينة الدراسة.

مجموع عبارات الإستبيان	معامل الفاكرونباخ
30	0.961

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

يتبين من خلال الجدول 1 وجود الإتساق الداخلي لعبارات الإستبيان إحصائيا وهي صادقة وتؤكد على صلاحية الاستبيان لأن معامل الفاكرونباخ تراوح في المجال 0.91 الى 0.96، وهو ما يعني الثبات والدقة في إختيار عينة الدراسة .

2.4.وصف مفردات عينة الدراسة

جدول 2: وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي و الوظيفة

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	ليسانس	4	%13.33
	ماستر/ماجستير	15	%50
	دكتوراه	11	%36.67
	المجموع	30	%100
الوظيفة	خبير محاسبي	12	%40
	محافظ حسابات	05	%16.7
	محاسب معتمد	02	%6.7
	أستاذ جامعي	11	%36.7
	المجموع	30	%100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 13.33% من المستجوبين لهم مستوى ليسانس ، في حين 50% من ذوي شهادة ماستر وماجستر ، و 36.67% من ذوي مستوى دكتوراه ، وفي المقابل 40%يشغلون وظيفة خبير محاسبي ، و16.7% يشغلون وظيفة محافظ حسابات ،و 6.7% محاسب معتمد و36.7% أساتذة جامعيين وعليه فإن 63.4% هم ممارسين لمهنة التدقيق الخارجي والمحاسبة .

3.4.نتائج التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة :

فيما يلي نتائج التحليل الوصفي للإجابات حول المحور الأول إدراك التدقيق الخارجي لممارسات إدارة الأرباح

جدول 3: إدراك التدقيق الخارجي لممارسات إدارة الأرباح

الرقم	العبارات	نعم		لا		محايد	
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
1	كفاءة التدقيق الخارجي أهم ميزة في إكتشاف إدارة الأرباح	18	60	2	6.67	10	33.33
2	الثبات في تبني الطرق والسياسات المحاسبية يحد من ممارسات إدارة الأرباح	22	73.33	1	3.33	7	23.34
3	يساهم التدقيق الخارجي في دعم حياد المدقق الداخلي بهدف التقليل من إدارة الأرباح	14	46.66	8	26.67	8	26.67
4	التدقيق الخارجي يمكن من دعم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات مما يساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح	28	93.34	1	3.33	1	3.33
5	التدقيق الخارجي يمكن من متابعة الإدارة لتحقيق أهدافها والحد من تبنيها لممارسات إدارة الأرباح	21	70	5	16.67	4	13.33
6	يركز التدقيق الخارجي على ضرورة القيام بالإفصاح مما يساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح	26	86.68	2	6.66	2	6.66
7	إن مقاومة التدقيق الخارجي لتدخلات الإدارة في التدقيق يساهم إلى حد ما في من ممارسات إدارة الأرباح	13	43.33	14	46.67	3	10

8	يساهم التدقيق الخارجي في تعزيز الوعي الأخلاقي لظبط سلوك إدارة الأرباح	17	56.67	1	3.33	12	40
9	مواكبة التدقيق الخارجي للإصدرات الحديثة للمعايير الدولية يساهم في الحد إدارة الأرباح	15	50	9	30	6	20
10	يساهم التدقيق الخارجي في زيادة موثوقية القوائم المالية من خلال اكتشاف أساليب إدارة الأرباح	25	83.33	3	10	2	6.67

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

فيما يلي نتائج التحليل الوصفي للإجابات حول المحور الثاني فعالية التدقيق الخارجي للحد من إدارة الأرباح كمايلي :

جدول 4 :فعالية التدقيق الخارجي للحد من إدارة الأرباح

الرقم	العبارات	نعم		لا		محايد	
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
1	تعد إدارة الأرباح تحديا هاما تواجهه المعايير المحاسبية	**17**	**56.67**	**3**	**10**	**10**	**33.33**
2	تساهم المرونة في التطبيق المبادئ المحاسبية في توسيع استخدام إدارة الأرباح	**26**	**86.67**	**0**	**0**	**4**	**13.33**
3	تعد الدوافع الذاتية في التقدير المحاسبي اهم ميزة في إدارة الارباح	**18**	**60**	**4**	**13.33**	**8**	**26.67**
4	إدارة الارباح ممارسة غير مقبولة عند إعداد القوائم المالية	**21**	**70**	**3**	**10**	**6**	**20**
5	تعد إدارة الارباح إنتهاك للسلوك الاخلاقي	**12**	**40**	**7**	**23.34**	**11**	**36.66**
6	تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح من خلال الإحتيال ببيانات	**23**	**76.67**	**5**	**16.67**	**2**	**6.66**

	قائمة المركز المالي مما يعني انتهاك واضح للمعايير المحاسبية					
7	تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح بهدف تحسين صورة المؤسسة الإقتصادية	4	13.33	20	66.67	6	20
8	يمكن من خلال إدارة الأرباح التلاعب بالبيانات الواردة بالقوائم المالية بهدف رفع أو تخفيض قيمة المؤسسة الإقتصادية	15	50	10	33.33	5	16.67
9	تستخدم إدارة الأرباح لتحقيق مصالح شخصية للإدارة	19	63.33	7	23.34	4	13.33
10	تستخدم إدارة الأرباح لإعطاء سمعة إيجابية للمؤسسة في السوق	21	70	6	20	3	10

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

جدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات افراد عينة الدراسة لعبارات محاور الإستبيان

عبارات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
المحور الأول : إدراك التدقيق الخارجي لممارسات إدارة الأرباح			
العبارة 1	2.1	0.63	70.00%
العبارة 2	2.5	0.53	83.33%
العبارة 3	2.05	0.85	68.33%
العبارة 4	2	0.40	66.67%
العبارة 5	2.1	0.78	70.00%
العبارة 6	2	0.55	66.67%
العبارة 7	2.1	0.96	70.00%
العبارة 8	2.25	0.57	75.00%
العبارة 9	2.15	0.89	71.67%

العبارة 10	1.85	0.64	61.67%
المحور الثاني : فعالية التدقيق الخارجي للحد من إدارة الأرباح			
العبارة 11	2.47	0.68	82.22%
العبارة 12	2.87	0.35	95.56%
العبارة 13	2.47	0.73	82.22%
العبارة 14	2.60	0.67	86.67%
العبارة 15	2.17	0.79	72.22%
العبارة 16	2.60	0.77	86.67%
العبارة 17	1.47	0.73	48.89%
العبارة 18	2.17	0.91	72.22%
العبارة 19	2.40	0.86	80.00%
العبارة 20	2.50	0.82	83.33%

المصدر: اعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

يعرض الجدول5 متوسط الحسابات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعدة عبارات تتعلق بالمحور الأول: إدراك التدقيق الخارجي لممارسات إدارة الأرباح تشير النتائج إلى تفاوت نسبي في متوسط التقييمات للعبارات المختلفة، حيث تراوحت المتوسطات بين 1.85 و2.5. يظهر الانحراف المعياري أيضاً تبايناً في الإجابات، مع قيم تتراوح بين 0.40 و0.96، مما يعكس اختلافًا في درجة توافق الآراء .الأهمية النسبية للعبارات تتراوح بين 61.67% و83.33%. العبارة 2 حازت على أعلى أهمية نسبية بنسبة 83.33%، مما يدل على أنها كانت الأكثر اتفاقًا بين عينة الدراسة في المقابل، العبارة 10 كانت الأقل أهمية بنسبة 61.67%، مما يشير إلى تفاوت في الرأي بشأنها.

أما بالنسبة للمحور الثاني : فعالية التدقيق الخارجي للحد من إدارة الأرباح تُظهر النتائج تفاوتاً في متوسط التقييمات للعبارات المختلفة، حيث تراوحت المتوسطات بين 1.47 و2.87. العبارة 12 حصلت على أعلى متوسط حسابي (2.87) وأهمية نسبية (95.56%)، مما يشير إلى اتفاق كبير بين عينة الدراسة .

من ناحية أخرى، العبارة 17 حصلت على أقل متوسط حسابي (1.47) وأهمية نسبية (48.89%)، مما يعكس تفاوتاً كبيراً في الآراء حول هذه العبارة وانخفاضاً في الإتفاق بشأنها.

تراوحت قيم الانحراف المعياري بين 0.35 و0.91، مما يعكس تفاوتاً في درجة توافق الآراء بين المستجيبين على كل عبارة. الانحراف المعياري الأعلى (0.91) كان للعبارة 18، مما يشير إلى تباين كبير في آراء المشاركين حولها، بينما الانحراف المعياري الأقل (0.35) كان للعبارة 12، مما يعكس توافقاً أكبر في الآراء حولها.

الأهمية النسبية لبقية العبارات تتراوح بين 72.22% و86.67%، مما يدل على اتفاق عام على أهمية هذه العبارات ، مع تفاوت طفيف في درجة الأهمية بينها. العبارات 14 و16 حصلتا على نفس الأهمية النسبية (86.67%) مما يشير إلى توافق جيد بين المشاركين حول أهميتهما.

4.4.إختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط قوية بين التدقيق الخارجي وإدارة الأرباح

H_0 لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى **5%** بين التدقيق الخارجي وإدارة الأرباح.

H_1 يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5 **%** بين التدقيق الخارجي وإدارة الأرباح.

لدراسة الفرضية محل الدراسة نعتمد على اختبار بيرسون (Pearson)، وذلك باستعمال حزمة (SPSS21)، وتتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول 6: اختبار بيرسون للارتباط بين محاور الدراسة

Correlations			
		01م	02م
01م	Pearson Correlation	1	.965**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	30	30
02م	Pearson Correlation	.965**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	30	30
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 21.

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين المحور الأول إدراك التدقيق الخارجي لممارسات إدارة الأرباح والمحور الثاني فعالية التدقيق الخارجي للحد من إدارة الأرباح عند مستوى الدلالة 0.01 حيث سجل معامل الإرتباط قيمة مرتفعة بلغت 0.965**. هذه النتيجة تشير إلى وجود ارتباط إيجابي قوي بين التدقيق الخارجي وإدارة الأرباح، مما يعني أن التدقيق الخارجي قد يساهم بشكل كبير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. بناءً على هذه النتائج، يمكن قبول الفرضية (H1) التي تفيد بوجود ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين التدقيق الخارجي وإدارة الأرباح. هذا يعزز الفكرة بأن التدقيق الخارجي الفعال يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الشفافية والنزاهة المالية، ويقلل من احتمالية التلاعب في البيانات المالية من قبل الإدارة.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين التدقيق الخارجي وإدارة الأرباح.

H_0 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين التدقيق الخارجي وإدارة الأرباح

H_1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين التدقيق الخارجي وإدارة الأرباح.

بالإعتماد على تقدير معادلة الإنحدار البسيط وعند مستوى الدلالة 5 % تم الحصول على ما يلي:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.276	.139		-1.991	.056
	م01	1.054	.054	.965	19.482	.000

a. Dependent Variable: م02

1,054axe1	+0.276-	Axe2=
Sig=,000	Sig= ,056	
Sig f= 0.000	R^2= 0.931	N=20

Axe1 التدقيق الخارجي.

Axe_2: إدارة الأرباح .

يتبين من خلال المعادلة أعلاه والمحصل عليها من خلال من مخرجات spss 21.0 أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ Axe_1 على Axe_2 حيث انه التغير في Axe_1 بوحدة واحدة من شانه أن يغير في Axe_2 بـ: 1.054

والنموذج المحصل عليه يعرف صلاحية كلية حيث بلغ R^2=0.931 أي أن للمتغير المفسر اثر جوهري في تفسير الظاهرة ب 93.10%، وقد حققت قيمة فيشر دلالة معنوية Sig f= 0.000

ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 7: تحليل التباين الأحادي لأثر التدقيق الخارجي على إدارة الارباح.

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.055	1	9.055	379.539	.000[b]
	Residual	.668	28	.024		
	Total	9.723	29			

المصدر: اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss 21.0.

أما عن الصلاحية الجزئية فقد بلغت ($sigt_1 = sigt_2$=0.000 <0.05) وعليه يمكن القبول الفرضية H_1 والتي مفادها أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 95% يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين التدقيق الخارجي و إدارة الأرباح .هذه الفرضية تشير إلى أن فعالية التدقيق الخارجي يمكن أن يقلل من التلاعب في البيانات المالية، مما يعزز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية.من خلال فحصه للقوائم المالية ويضمن الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق المعترف بها. هذا الدور الرقابي يجعل من الصعب على الإدارة القيام بإدارة الأرباح .

الشكل 1 : معادلة الانحدار الخطي البسيط لأثر التدقيق الخارجي على إدارة الارباح

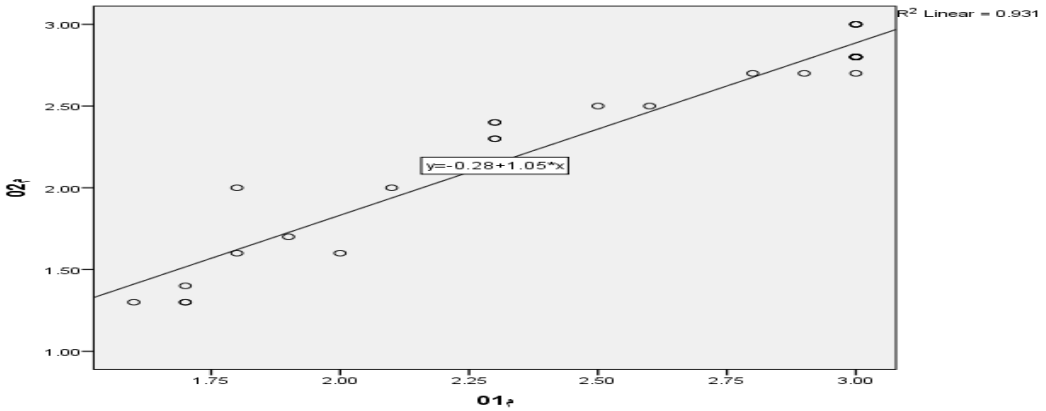

5. الخاتمة :

إن التدقيق الخارجي يعتبر من الآليات المهمة التي تساهم في محاربة كل أشكال الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية عبر طرق إدارة الأرباح ،ومن بين الدوافع التي أدت إلى هذه الممارسة هي تظليل مستخدمي القوائم المالية و التأثير على القيمة الحقيقية للمؤسسات .لذا فإن التدقيق الخارجي أهم وسيلة لضمان الشفافية والنزاهة في القوائم المالية و يساعد في الكشف عن التلاعب المالي، مما يعزز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة و تعتمد فعالية التدقيق الخارجي على مدى استقلالية المدققين وكفاءتهم في تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق المعترف بها.

النتائج :

- تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح عبر أساليب إحتيالية لتحقيق مصالحها .

-التدقيق الخارجي يساهم في تعزيز موثوقية القوائم المالية للحد من إدارة الأرباح .

-تهدف الإدارة من خلال إدارة الأرباح إلى التأثير على قيمتها السوقية .

-الثبات في إستخدام الطرق المحاسبية يحد من إدارة الأرباح .

التوصيات :

-ضرورة التوعية وبيان أضرار ممارسة إدارة الأرباح على النشاط الإقتصادي .

-ضرورة تطوير مهارات المدققين الخارجيين بشكل مستمر لأن مهنة التدقيق تحتاج إلى أشخاص ذو مواصفات خاصة للتمكن من إكتشاف أساليب إدارة الأرباح .

-تعزيز الإهتمام بأخلاقيات مهنة المحاسبة.

5. قائمة المراجع:

1.عباس حميد يحيى التميمي، و حكيم حمود فليح الساعدي. (2015). إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليب وسبل الحد منها. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

2.عبد الله خالد أمين. (2007). علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية (الإصدار الرابعة). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

3.عمر أقاسم. (2016). التدقيق الخارجي ومحافظ الحسابات في الجزائر. الجزائر: دار الكاتب العربي.

4.محمد بوتين. (2008). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق (الإصدار الثالثة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

5.نعمان الصرصور معن. (2014). إدارة الأرباح في شركات القطاع المالي. الأردن: دار جليس الزمان.

6.k Shipper .(1989) .comnentaryon earnings management Accounting Horizons .

7.أمينة فداوي. (2013). نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس مامرسات إدارة الأرباح. مجلة الإستراتيجية والتنمية، 115.

8.f dogiorge، J Patel، و R Zeckhauser .(1999) .Earnings Management to Exceed . The journal of Business

9.رضوان بن عروس، و فطيمة عليش. (2017). واقع المراجعة الخارجية في الجزائر بين المعايير المحلية والدولية. الملتقى الوطني حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية (صفحة 04). المدية: جامعة يحيى فارس.

10.عبد الله خالد أمين. (2007). علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية (الإصدار الرابعة). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

11.عماد محمد أبو عجيلة، و علام محمد حمدان. (2009). أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح. الأزمة المالية والإقتصادية الدولية (صفحة 7). سطيف: جامعة فرحات عباس.

12.كريم يرقي. (2017). المراجعة المتكاملة كمدخل حديث للمراجعة الخارجية. المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار للمؤسسات الجزائرية (الصفحات 4-5). المدية: جامعة يحيى فارس.

دور معيار التدقيق الجزائري رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي - دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لسنة 2024-

The role of Algerian Auditing Standard No. 700 in improving the quality of the external auditor's report - a field study of a sample of professionals for the year 2024

ط. د بريجة جميلة [1*]، د. نور الدين عبد القادر [2]

[1] المركز الجامعي آفلو، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، ***d-bridja@cu-aflou.edu.dz***

[2] المركز الجامعي آفلو، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، ***a.noureddine@cu-aflou.edu.dz***

تاريخ الاستلام: 2024/10/24 تاريخ القبول: 2024/11/24 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تطبيق معيار التدقيق الجزائري رقم 700 "تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية" في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي؛ ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع 40 استمارة استبيان على مجموعة من المهنيين المتمثلين في محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين ومحاسبين معتمدين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن تطبيق متطلبات ومضمون التقرير حسب معيار التدقيق الجزائري رقم 700؛ أنه يساهم في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي وكذا يوضح للمدقق طريقة تصميم التقرير بغية إبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية للمنشأة محل التدقيق.

الكلمات المفتاحية: معيار التدقيق الجزائري رقم 700؛ جودة التقارير؛ المدقق الخارجي؛ جودة التدقيق؛ الكشوف المالية.

تصنيف JEL: M4، M41، M42، M48.

Abstract : *This study aims to identify the importance of applying Algerian Auditing Standard No. 700 "Basing the Opinion and Audit Report on Financial Statements" in improving the quality of the external auditor's report; To achieve this goal, 40 questionnaires were distributed to a group of professionals represented by accountants, accounting experts and certified accountants.*

One of the most important results reached by the study is that applying the requirements and content of the report according to Algerian Auditing Standard No. 700 contributes to improving the quality of the external auditor's report and also explains to the auditor the method of designing the report in order to express a neutral technical opinion on the financial statements of the entity being audited.

***Keywords**: Algerian Auditing Standard No. 700; Quality of reports; External auditor; Audit quality; Financial statements.*

* المؤلف المرسل

1. مقدمة: في ظل التقدم الذي شاهدته مهنة التدقيق على مستوى العالمي وزيادة الطلب على معلومات ذات مصداقية و موثوقية من قبل المستخدمين، وبهدف توحيد ممارسة المهنة على الصعيد الدولي والتزام بما أصدره الاتحاد الدولي للمحاسبين من معايير دولية للتدقيق لتمكين المهنيين بوفاء بمسؤولياتهم من خلال توفير الإطار المرجعي لهم ليستندوا عليه عند القيام بمهامهم، فيعتبر تقرير المدقق الخارجي مطلب أساسي لكل الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة محل التدقيق فكلما كان التقرير يحتوي على معلومات ذات جودة زاد ذلك من قيمته و أهميته، لذلك عملت الهيئات الدولية إلى بذل جهود كبيرة لإرجاع الثقة لمهنة التدقيق الخارجي خاصة بعد الفضائح التي تعرضت لها أكبر الشركات العالمية نتيجة لتقديم تقارير غير موثوقة .

الجزائر كغيرها من الدول باشرت عملية إصلاح مهنة المحاسبة والتدقيق في الآونة الأخيرة من أجل تطوير مهنة وتحسين أداء المدققين الخارجيين عند قيام بمهامهم بهدف التوصل إلي رأي فني محايد يفيد مختلف الأطراف المهتمة و يعزز من جودة التقرير ويبث الثقة لدى أصحاب المصالح ، كان لزاما اعتماد أسس ومعايير تضبط طريقة العمل للوصول إلى نتائج مرجوة وبجودة عالية لهذا أصدر المشرع الجزائري معيار يتعلق بمحتوى تقارير المدقق الخارجي المتمثل في المعيار رقم 700"تأسيس الرأي و تقرير التدقيق على الكشوف المالية " و الذي يساهم في زيادة تحسين جودة تقارير المدقق الخارجي

أ. الإشكالية: من بين معايير التدقيق الجزائرية التي تم إصدارها المعيار700 " تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية " الذي يهتم بشكل ومضمون تقرير من خلال التزام المدقق الخارجي بمتطلبات هذا المعيار وبناء على ما سبق، يمكننا صياغة الإشكالية البحثية للموضوع على النحو التالي:

ما مدى مساهمة معيار التدقيق الجزائري رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي؟

ب. فرضيات الدراسة: قصد الإجابة عن الإشكالية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات كالتالي:

-يساهم تطبيق متطلبات معيار التدقيق الجزائري رقم 700 في تحسين جودة تقرير مدقق الخارجي؛

-يساهم تطبيق مضمون التقرير حسب معيار التدقيق الجزائري رقم 700في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي.

ج. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- التعريف بمهنة التدقيق الخارجي وتوضيح أهم الخصائص الذي يمتاز بها تقرير المدقق الخارجي؛
- التطرق إلى مفهوم معايير التدقيق الجزائرية خاصة المعيار رقم 700؛
- محاولة معرفة دور معيار التدقيق الجزائري رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي.

د. منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الكتب والمقالات العلمية إضافة إلى الدراسة الميدانية لعينة من المبحوثين المهنيين متمثلة في أراء لمحافظي الحسابات وخبراء محاسبين ومحاسبين معتمدين من ولايات مختلفة في الجزائر.

هـ. حدود الدراسة: تمثلت الحدود الزمانية للدراسة بالفترة من شهر أفريل 2024 الى غاية شهر جويلية 2024؛ بحيث تم توزيع الاستبيان على مجموعة من ممارسي مهنة التدقيق الخارجي متمثلة في خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين، فيما يخص الحدود المكانية اقتصر الجانب التطبيقي من الدراسة على البيئة المتمثلة بمكاتب لممارسي المهنة في ولاية كل من الأغواط وتيارت وأفلو وكذلك مقر المفتشية العامة للمالية بولاية الأغواط.

و. الدراسات السابقة:

- **دراسة (شوارب و محمد، 2023):** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 على جودة تقارير محافظ الحسابات، وذلك بالاعتماد على عينة من أراء مجموعة من المهنيين لولايات الجنوب الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق عناصر التقرير وفقا لمعيار التدقيق الجزائري رقم 700 إضافة إلى الخصائص التي يجب أن يتحلى بها ساهمت في زيادة جودة تقارير محافظ الحسابات.

- **دراسة (غنابزية و عوادي، 2023):** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية، وذلك من وجهة نظر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وأساتذة في المحاسبة والتدقيق؛ ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري كما تم الاعتماد على استبيان في الجانب التطبيقي. أظهرت نتائج الدراسة أن جودة التقرير لها العديد من العوامل المؤثرة فيها؛ وأن الاعتماد على معايير التدقيق الجزائرية أثناء إعداد تقرير المراجع الخارجي له أثر ايجابي في تحسين جودة التقرير.

-**دراسة (Hadeel, 2023)** : هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم تقرير مدقق الحسابات، وتحديد العوامل المؤثرة على جودته، ودراسة أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي (700) على تعزيز تقرير مدقق الحسابات في البيئة العراقية للتأكد من أن تقرير المدقق يحقق هدفه الرئيسي، إن اعتماد معيار التدقيق الدولي (700) من قبل الهيئات المهنية يلعب دورا حاسما في تشكيل تقرير المدقق. حيث تم إجراء هذا البحث في المكتب الاتحادي للرقابة المالية ومكاتب التدقيق الخارجي، ووصل البحث إلى عدة استنتاجات أهمها أن مسؤولية مدقق الحسابات هي إبداء الرأي في البيانات المالية بناء على أعمال المراجعة التي تتم وفقا لمعايير المراجعة الدولية مما يساهم في امتثال المدققين في اتساق بيانات التقارير المالية.

- **دراسة (Ku Maisurah & Safiyanu, 2018)**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما إذا كان قد تم اعتماد المعيار التدقيق الدولي (ISA 700) على نطاق واسع في العديد من البلدان المتقدمة. ومع ذلك،

في الاقتصاديات النامية والناشئة لا يزال اعتماد هذه التقنية في مرحلته المبكرة. تناقش هذه الورقة ما إذا كان اعتماد مثل هذه المعايير يمكن أن يقلل من مشكلة فجوة توقعات التدقيق في نيجيريا. تستعرض هذه الورقة الأدبيات السابقة حول اعتماد معيار التدقيق الدولي 700 في سياق عولمة ممارسات إعداد التقارير المالية. وخلصت الورقة إلى أن معيار التدقيق الدولي 700 يزيد من فهم مستخدمي البيانات المالية فيما يتعلق بوظيفة التدقيق ومسؤولية المدقق والإدارة. كما أشارت المراجعة أيضا إلى أن ISA 700 له تأثير كبير في تقليل مشكلة فجوة التوقعات في نيجيريا. ومن المتوقع أن يقوم مجلس التقارير المالية في نيجيريا (FRCN) ومعاهد المحاسبين القانونيين في نيجيريا(ICAN) بتوفير التدابير المناسبة لمداولات السياسة بشأن اعتماد معيار التدقيق الدولي 700 في مراجعة التقارير مع احتمال النجاح في الحد من مشاكل AEG في نيجيريا.

ل. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة : تم التركيز في الدراسات السابقة على الدور الذي تلعبه معايير التدقيق الجزائرية من ناحية عناصر وخصائص التقرير وفق المعيار رقم 700 وذلك من أجل تحقيق جودة في تقارير المدقق الخارجي وتحديد العوامل المؤثرة على جودته؛ ودراسة أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي (700) على تعزيز تقرير مدقق الحسابات و مدى الاعتماد عليه في مراجعة التقارير مع احتمال النجاح في الحد من مشاكل فجوة التوقعات، غير أنه في هذه الدراسة قد تم التعمق أكثر فيما يخص تقرير المدقق الخارجي؛ حيث تم دراسة كل المتطلبات ومضمون التقرير حسب معيار التدقيق الجزائري الخاص بالتقرير ذو الترقيم 700 و مدى مساهمته في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي، وتم تحقيق نتائج هذه الدراسة بالاعتماد على آراء عينة من ممارسي مهنة التدقيق الخارجي في الجزائري.

2. الإطار المفاهيمي لجودة تقرير المدقق الخارجي:

1.2 مفهوم التدقيق الخارجي: أخذ التدقيق للظهور بمفهومة الواسع نتيجة للتطور في أهدافه عبر مراحل مختلفة إذ يوجد العديد من التعاريف لمهنة التدقيق من أهمها؛ أن " التدقيق عملية فحص مستندات وسجلات المنشأة فحصا فنيا انتقاديا محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الر أي في عدالة البيانات المالية للمنشأة اعتمادا على قوة نظام الرقابة الداخلية " (جمعة، 2015، صفحة 33) ، والتعريف الأكثر شمولا للتدقيق هو ما قدمته جمعية المحاسبة الأمريكية؛ إذ عرفت التدقيق على أنه "عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن المتعلقة بالتأكيدات حول الإجراءات والأحداث الاقتصادية وتقييمها بشكل موضوعي للتأكد من درجة التوافق بين هذه التأكيدات والمعايير وتقديم النتائج للمستخدمين المهتمين" (Magablih, 2020, p. 186) . كما يمكن تعريف التدقيق على أنه " نشاط رقابي يقوم به محترف يسمى المدقق، من أجل التأكد من صدق و انتظام القوائم المالية

للشركة، من أجل إبداء رأيه" (Baraka, Kasmi, & Benikhlef, 2021, p. 230) ، بنفس السياق عرف كل من Alvin A. Arens, Randal J. Elder, Mark Beasleyمهنة التدقيق بأنها "عملية فحص الأنشطة المالية و أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة محل التدقيق على أن تكون بشكل منتظم من أجل التوصل إلى رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية ودلالتها عن الوضع المالي للشركة" (Arens, Elder, & Beasley, 2012, p. 35) .

و بعد تعريف التدقيق كمهنة و لتميزه بعدة أنواع نجد أن التدقيق الخارجي يمكن تعريفه على أنه "الممارسة التي تتم بواسطة طرف خارج الشركة بغرض فحص البيانات المالية والسجلات ، والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضا لدى مستخدمي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية" (العبيدي و عويد، 2021، صفحة 79)، كما يمكن تعريف التدقيق الخارجي أيضا بأنه "مراجعة البيانات المالية للمنظمة من قبل مدققين قانونيين مستقلين معتمدين " (Magablih, 2020) . كما أن الهدف الرئيسي للتدقيق الخارجي "هو الفحص النقدي والمنهجي لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والوثائق والحسابات بهدف إبداء رأي فني محايد حول البيانات المالية المعروضة بشكل عادل في جميع جوانبها، و ذلك وفقا للإطار المحاسبي المعمول به " (Hayder & Abdulkareem, 2022) ، و يتم ذلك من خلال "تفعيل مبادئ الاستقلالية والحياد والأمانة والالتزام بقواعد السلوك المهني بما في ذلك النزاهة والموضوعية؛ فضلا عن تقديم استشارات و سد بعض الثغرات القانونية " (Mohammed H., 2023).

بعد التطرق إلى التدقيق الخارجي لا بد من الإشارة إلى الأطراف التي تمارس المهنة والذي يعرف ب **(المدقق الخارجي)** ، إذ تم تعريفة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين على أن "المدقق **(Auditor)** هو الشخص أو الأشخاص الذين يجرون عملية التدقيق، وعادة ما يكون شركاء العملية أو الأعضاء الآخرين في فريق العملية **(International Federation of Accountants, 2013)**، و من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى أن مفهوم التدقيق الخارجي يشير إلى الممارسة التي تتم بواسطة طرف خارج الشركة بغرض فحص البيانات المالية والسجلات، والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضا لدى مستخدمي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية بما فيهم المساهمون؛ المستثمرون ؛و البنوك.

2.2 مفهوم جودة التدقيق الخارجي: ظهر في مجال التدقيق العديد من المصطلحات التي تستخدم لوصف جودة عملية التدقيق، ومنها جودة التدقيق، ورقابة الجودة، وتأكيد (ضمان) الجودة، ولكل من هذه المصطلحات تفسير خاص وقد خلصت جمعية المحاسبين إلى أن تأكيد الجودة عبارة عن إجراءات الفحص والإشراف الداخلي على جودة التدقيق والتي يقوم بها المكتب نفسه، وأما رقابة الجودة؛ فيقصد بها الفحص الخارجي من قبل جهة خارجية محايدة (محمد نورى و محمد عزيز، 2022، صفحة 351).

حيث يعتبر العالم (De Angelo) من الأوائل الذين أعطوا تعريفا واضحا لمفهوم جودة التدقيق سنة 1981 حيث عرفها على أنها "احتمال أن المراجع سوف يكتشف الانحراف في النظام المحاسبي للعميل محل المراجعة و أنه سوف يقوم بالتقرير عنه " (طالب حسين و يعقوب، 2019) ، كما عرف JereR. Francis جودة التدقيق "على أن جودة التدقيق تتحقق من خلال إصدار تقرير التدقيق المناسب حول امتثال العميل للمبادئ المقبولة عموما " (Kesimli, 2019, p. 127) . إذن يمكن القول أن لجودة التدقيق أهمية كبيرة للعديد من الأطراف المستفيدة من البيانات المالية؛ حيث أنه بعد أداء مختلف مراحل التدقيق الخارجي لابد للمدقق من تكوين خلاصة تتمثل في التقرير؛ بمعنى أن جودة أداء المدقق الخارجي ترتبط بشكل وثيق بجودة التقرير في مرحلة إبداء الرأي، و ينص معيار التدقيق الجزائري رقم 700 على أنه يجب على المدقق الخارجي إعداد تقرير حول الكشوف المالية.

كما وضح المعيار المتطلبات والعناصر الأساسية التي يجب أن يتضمنها تقرير وأن الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات حول شكل ومضمون تقرير المدقق الصادر نتيجة التدقيق والمنجز من قبله؛ إذ يمكن تعريف تقرير المدقق الخارجي بأنه"هو وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلا لإبداء رأي فني محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية بمعناها المهني المتعارف عليه " (غنابزية و عوادي، 2023) . ويتم استخدام التقرير "بهدف إبداء رأي فني محايد عما إذا كانت البيانات المالية التي أعدتها المنشأة تعطي صورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها في السنة المالية محل التدقيق" (جمعة، 2015، صفحة 452) . إذن يمكن استنتاج تعريف تقرير المدقق الخارجي على أنه عبارة عن وثيقة مكتوبة من طرف المدقق الخارجي يبدي فيها رأيه الفني المحايد عن مدى صحة و عدالة البيانات المالية الواردة في القوائم المالية محل التدقيق التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، كما يوجه هذا الخطاب إلى الأطراف ذات العلاقة مع ضرورة امتلاك تقرير المدقق الخارجي مجموعة من الخصائص التي تعكس مستوى الجودة في التقرير المقدم للأطراف المستفيدة من خدمات المدقق الخارجي ، والمتمثلة في (شوارب و محمد، 2023، صفحة 147):

أ. **الإيجاز:** يجب أن لا يكون التقرير مطولا و أن لا يحتوي على كلمات متكررة، وعدم الإكثار من المعلومات غير المفيدة و أن لا يتضمن التفاصيل الكثيرة لتجنب التشتيت والتي تفقد التركيز؛

ب. **الأهمية:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير ذات أهمية للطرف المستفيد، مع تجنب المعلومات التي ليست لها أهمية؛

ج. **الوضوح:** يجب أن لا يكون هناك أي غموض في محتويات التقرير حتى يتم توصيل البيانات بصورة واضحة لتعطي أكثر مصداقية، يجب أن يكون منظم و مكتوب بطريقة سليمة و ينطوي على حقائق هامة و مفيد؛

د. **الصحة والدقة:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة وصحيحة وذات جودة عالية حتى يتسنى الاستفادة منها؛

هـ. **الصدق والأمانة:** يجب أن لا يكون المدقق متحيزا في تقريره لأي طرف من الأطراف، وعليه أن يوضح و يبين النتائج في تقريره بكل صدق و أمانة.

3.2 أهمية جودة تقرير المدقق الخارجي: إن مستعملي تقرير المدقق الخارجي يعتمدون اعتمادا كبيرا على رأيه الفني المحايد ونظرا لمدى تأثيره عليهم، فيتحمل المدقق المسؤولية إذا أدى رأيه إلى الإضرار بمستعملي التقرير، فيرتكز دور المدقق بالأساس على إبداء الرأي حول القوائم المالية عن طريق إصدار تقرير ملائم حيث يعكس مدى انتظام وصحة الوثائق السنوية للكشوف المالية وذلك استنادا إلى معيار التدقيق الجزائري رقم 700 ؛ الذي حدد مجموعة من المتطلبات التي يتوجب على المدقق الخارجي الالتزام بها، كما حدد عناصر المهمة التي يجب ذكرها بالتفصيل في التقرير وفقا لمضمون تقرير مدقق الخارجي، وقد وضحت المادة 21 من القانون 10-01 شروط تقديم التقارير و المادة 25 من نفس القانون المحددة لأنواع تقارير المدقق الخارجي حول مصداقيته على حسابات الكيان و حددها بتقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ، تقرير الاقتضاء؛ رفض المصادقة المبرر؛ و أشكال و آجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة وإلى الأطراف المعنية عن طريق التنظيم (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2010) . و المرسوم التنفيذي 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و أشكالها و أجال إرسالها (الجريدة السمية للجمهورية الجزائرية، 2011، صفحة 19)القرار الصادر في 24 جوان 2013 المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات والقرار الصادر في 12 جانفي 2014 الذي يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2014)، وهذه القوانين والمراسيم والقرارات ساهمت في دعم هذا المعيار الذي جاء لخلق بيئة مهنية تساهم في الرفع من واقع مستوى الأداء المهني والتي لها دور أساسي في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي. كما أن هذا المعيار ككل يعد إضافة مهمة للبيئة المهنية للتدقيق القانوني؛ حيث جاء تكميلا لمختلف التشريعات؛ مثل المراسيم والقرارات التي تم ذكرها سابقا، كما أن للمدقق الخارجي دور كبير في عمليات التأكيد على جودة المعلومات المتضمنة في التقرير ومدى صدقها وثقتها حتى تلقى الرضا لدى مستخدميها ويكون لها دورا في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة.

3. الإطار المفاهيمي لمعايير التدقيق الجزائرية

1.3 تعريف معايير التدقيق الجزائرية: قبل التطرق إلى تعريف معايير التدقيق الجزائرية سنحاول التعريف أولا بمعايير التدقيق الدولية؛ حيث عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)بأنها "تصاغ معايير التدقيق الدولية في سياق تدقيق البيانات المالية من قبل مدقق مستقل ويتم تعديلها وفقا للظروف عند تدقيق المعلومات المالية التاريخية الأخرى " (International Federation of Accountants, 2010, p. 8) .

كما يمكن تعريفها على أن «معايير التدقيق الدولية هي المعايير والمبادئ المهنية التي توفر التوجيه اللازم لتمكين المدقق من القيام بالإجراءات اللازمة للقيام بعمليات التدقيق المختلفة وجاءت معايير التدقيق من أجل تقديم التوجيه المهني للمراجعة المالية وخدماتها وهذه لمعايير هي في محتواها كنموذج عالمي ودولي قابل للتطبيق " (Benyoucef & Hadjadj, 2019). وقد قدمها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) American Institute of Certified Public Accountants كتعبير عن الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن يتمتع بها المدقق (Waad Hadi & Akeel Dakheel, 2019, p. 206) ، و قد تم تعريف معايير التدقيق الجزائرية من قبل (عبد الصمد، 2018) "على أنها بمثابة مجموعة من القواعد التوجيهات والإرشادات الصادرة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة الواجب الالتزام بها من طرف أصحاب المهنة (المدققين) أثناء القيام بمهامهم الموكلة إليهم و كذا عند إعداد التقارير، كما أنها تساهم في تنظيم وضبط الممارسات المهنية، وأنها تمثل الإطار العام الذي ينظم عملية التدقيق في الجزائر" (عبد الصمد، 2018، صفحة 99).

يمكن استنتاج تعريف لمعايير التدقيق الجزائرية من تعريف المعايير الدولية للتدقيق على أنها هي بمثابة مجموعة من القواعد والمبادئ والإرشادات والتوجيهات التي تساعد ممارسي المهنة على الأداء الجيد خلال قيامهم بمهام الموكلة لهم، وهي صادرة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة في شكل مقررات بداية من سنة 2016 إلى غاية سنة 2024، من أجل مواكبة التطورات على الصعيد الدولي الهادفة إلى توحيد وتنظيم السلوك المهني لمحافظي الحسابات.

2.3 عرض المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 " تأسيس الرأي و تقرير التدقيق على الكشوف المالية

يعتبر تقرير المدقق وسيلة التواصل بينه وبين جهة تعيينه، فهو خلاصة عملية التدقيق بحيث يتضمن رأيه حول الكشوف المالية للمنشأة محل التدقيق، وجاء هذا المعيار كدليل للمدقق الخارجي لتكوين تقريره بجودة عالية بحيث احتوى على العناصر التالية التي نوجزها فيما يلي (المجلس الوطني للمحاسبة، 2016):

أ. **مجال تطبيق المعيار والهدف منه:** يعالج هذا المعيار التزام المدقق بتأسيس الرأي حول الكشوف المالية، كما يتناول شكل ومضمون تقرير المدقق عندما يتم إجراء التدقيق وفقا للمعايير الجزائرية

للتدقيق، و يكون قد توصل إلى صياغة " رأي غير معدل" والذي يعرف حسب هذا المعيار على النحوي التالي "هو الرأي الذي يعبر عنه المدقق إذا خلص إلى أن الكشوف المالية معدة من كل الجوانب الجوهرية وفقا للمرجع المحاسبي المطبق"؛ ويهدف المدقق في إطار هذا المعيار إلى تأسيس رأي حول الكشوف المالية بناء على تقييم الاستنتاجات المستخلصة من العناصر المقنعة المجمعة، أو للتعبير عن هذا الرأي بوضوح في تقرير مكتوب يصف من خلاله أساس هذا الرأي .

ب. المتطلبات الخاصة بهذا المعيار: حدد المعيار المتطلبات الواجب على المدقق الالتزام بها من خلال تطبيقه لمحتوى المعيار، والتي تشمل تأسيس رأي المدقق حول الكشوف المالية، وشكل ومحتوى تقريره. والتي يمكن إيجازها على النحوي التالي:

- يجب على المدقق تأسيس الرأي حول الكشوف المالية فيما إذا كانت قد أعدت من جميع الجوانب الجوهرية وفقا للمرجع المحاسبي المطبق، مع استنتاج ما إذا كان قد حصل على ضمان معقول أم لا؛ وبأنها خالية من الاختلالات المعتبرة؛

- أما في ما يخص شكل الرأي حدد المعيار نوعين من الرأي، الرأي غير المعدل بحيث يجب على المدقق إذا خلص إلى أن الكشوف المالية أعدت من جميع الجوانب الجوهرية وفقا للمرجع المحاسبي المطبق، ووفقا لمعيار NAA 705؛ حيث يعبر المدقق عن رأي معدل في تقريره إذا تبين له وفق العناصر المجمعة أن الكشوف المالية في مجملها تحتوي على اختلالات معتبرة .

ج. مضمون تقرير المدقق: طبقا لما جاء في نص المعيار، فإن تقرير المدقق يجب أن يكون مكتوبا وواضحا، بحيث يتضمن:

- **عنوان التقرير:** المرسل إلى الجهة التي سيرسل إليها التقرير، الفقرة التمهيدية التي تحتوي على التعريف بالمنشأة محل الفحص، ذكر أهم الطرق المحاسبية المستعملة، تاريخ فترة التدقيق.

- **شرح لمسؤولية المسيرين الاجتماعيين** :المتعلقة بإعداد الكشوف المالية وفقا للمرجع المحاسبي المطبق وكذلك الرقابة الداخلية التي يراها ضرورية لإعداد كشوف مالية خالية من الاختلالات المعتبرة، سواء المتأتية من غش أو ناتجة عن خطأ.

- **شرح لمسؤولية المدقق** :المتعلقة بالتعبير عن الرأي حول الكشوف المالية والذي تم وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية، كما عليه الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تستوجب عليه احترام القواعد الأخلاقية، تخطيط التدقيق وتنفيذه قصد الحصول على الضمانات المعقولة؛ وأن الكشوف المالية لا تتضمن اختلالات معتبرة.

- **شرح التدقيق** :يوضح المدقق في هذا القسم أن عملية التدقيق تتم عن طريق وضع حيز التنفيذ للإجراءات قصد الحصول أو جمع العناصر المقنعة المتعلقة بالمبالغ والمعلومات المتضمنة في الكشوف المالية، واختيار الإجراءات الموضوعة حيز التنفيذ، بما فيها تقييمه للمخاطر.

- **تاريخ التقرير** :يجب تأريخ التقرير بتاريخ لا يسبق تاريخ جمع المدقق للعناصر المقنعة الكافية والملائمة لتأسيس رأيه حول الكشوف المالية.

- **عنوان المدقق** :وهو العنوان الذي يمارس فيه المدقق نشاطه.

- **المعلومات الإضافية المعروضة بالتزامن مع الكشوف المالية:** يجب على المدقق تقدير إمكانية تمييز المعلومات الإضافية غير المطلوبة بشكل واضح عن الكشوف المالية وإعطاء رأيا حولها؛ وعليه أن يوضح في تقريره أن المعلومات الإضافية لم يتم تدقيقها باعتبارها جزءا من الكشوفات المالية باختلاف طبيعتها وطريقة عرضها.

4.الإطار الميداني للدراسة واختبار الفرضيات: يتضمن هذا المحور عرضا لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة وذلك خلال استعراض أبرز نتائج الاستبانة، حيث تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على النتائج التي سيتم عرضها في هذا المحور.

1.4 الهدف من الدراسة الميدانية: تهدف الدراسة الميدانية إلى دراسة وتحليل " **دور معيار التدقيق الجزائري رقم 700في تحسين جودة تقارير المدقق الخارجي" وذلك** من خلال دراسة لعينة من المهنيين حيث تم استخدام برنامج (SPSS) في تحليل البيانات المجمعة عن طريق استمارة استبيان موزعة يدويا والكترونيا؛ أما بالنسبة لمنهجية الدراسة تم الاعتماد في الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي.

2.4 مجتمع وعينة الدراسة:

1.2.4 مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المهنيين؛ من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين.

2.2.4 عينة الدراسة: تم توزيع 40استمارة موزعة بطريقة يدوية والكترونية، حيث تم تجميع منها 35 استمارة وتم الاعتماد عليها للتحليل الإحصائي ويكمن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول (1): الإحصائيات المتعلقة بالاستبيان الالكتروني واليدوية

البيان	التكرار	النسبة %
الاستمارات الموزعة	40	%100
إجابات المعبر عنها في الاستبيان الالكتروني	9	%23
الإجابات المعبر عنها في الاستبيان اليدوي	26	%65
الاستمارات غير المسترجعة	5	%12
مجموع الإجابات	35	%88

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان الالكتروني

يتبن من خلال الجدول (1): أنه تم توزيع 40 استمارة استبيان على الفئة المستهدفة وبلغ عدد الاستمارات المسترجعة المعبر عنها بالإجابات الإلكترونية واليدوية (35) استمارة صالحة للدارسة وهي ما

تمثل نسبة 88% من إجمالي الإجابات؛ أما الاستمارات غير المسترجعة بلغ عددها (5) استمارات و هي ما تمثل نسبة 12%.

3.4 الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة: تم الاستفادة في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية إصدار (STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES SPSS25) الذي يتيح لنا مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية للمساعدة على التحليل الجيد والموضوعي لمخرجات الاستبيان بحيث نجد:

- **التكرارات:** وهي تعكس مدى تركز الإجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة، وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.
- **النسب المئوية:** لوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة ولاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الاستبيان.
- **معامل ألفا كرونباخ:** من أجل التأكد من ثبات أداة الدراسة والاستقرار في النتائج المتحصل عليها .
- **الاتساق الداخلي (معامل الارتباط بيرسون):** لمعرفة مدى ارتباط درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية للاستبانة.
- **المتوسطات الحسابية:** باعتبارها أحد المقاييس النزعة المركزية، حيث تم استعمال المتوسط الحسابي لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة.
- **الانحرافات المعيارية:** للتعبير عن تشتت مفردات العينة.
- **اختبار t-test:** تم استخدام اختبار t-test من أجل اختبار الفرضيات.

4.4 اختبار درجة ثبات وصدق أداة جمع البيانات المستخدمة (الاستبيان)

1.4.4 قياس مدى ثبات المحاور باستعمال ألفا كرونباخ: لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدمنا (معادلة ألفا كرونباخ) (cronbach's alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة والوصول إلى نتائج دقيقة؛ حيث قمنا باختيار عينة استطلاعية مكونة من (35) استمارة. وقد تم التحقيق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل (ألفا كرونباخ) كما هو مبين في الجدول الموالي :

جدول (2): اختبار الثبات للمتغيرات بمعامل ألفا كرونباخ

المحاور	معامل الثبات α	مستوى دلالة
مساهمة تطبيق متطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي	0.726	0.000
تطبيق مضمون التقرير حسب معيار الجزائري للتدقيق رقم 700 يساهم في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي	0.756	0.000
الاستمارة ككل	**0.839**	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معاملات ثبات متغيرات الدراسة كانت محصورة ما بين 0.726 و0.756، بينما بلغ معامل الاستبانة ككل 0.839 وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة، وأن شروط ثبات أداة الدراسة يتحقق إذا كان معامل الثبات ألفا كرونباخ أكبر أو يساوي 0.60. وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة.

كما يمكن اختبار الصدق مرة أخرى للتأكد من صدق الاستبيان باستخدام جذر معامل ألفا كرونباخ وبالتالي فقيمة معامل الصدق تكون محصورة بين الصفر والواحد وكلما اقتربت من الواحد يكون الاستبيان يمتاز بالصدق. وفي هذه الحالة تجد ألفا كرونباخ يساوي 0.914 وهو يقترب من الواحد لذا يمكن القول أن الاستبيان يمتاز بالصدق. ومنه نستنتج أن أداة الدراسة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

2.4.4 قياس مدى صدق عبارات المحاور باستخدام معامل الارتباط (بيرسون): من أجل التأكد من صدق الاتساق الداخلي الاستمارة، قمنا بحساب معامل الارتباط **"بيرسون"** لمعرفة درجة الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستمارة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه كما هو موضح في الجداول التالية:

أ. صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول: مساهمة تطبيق متطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي

جدول (03): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول

العبارة	درجة الارتباط بالبعد	مستوى الدلالة*
يساهم تأكيد المدقق الخارجي احترام المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في التحسين من جودة تقريره.	0.753	0.000
يساهم تأكيد المدقق الخارجي احترام ثبات الطرق المحاسبية في إعداد الكشوف المالية في التحسين من جودة تقريره.	0.668	0.000
يساهم تأكيد المدقق الخارجي احترام الإفصاح الكافي في عرض الكشوف المالية في التحسين من جودة تقريره.	0.657	0.000
يساهم تأكيد المدقق الخارجي ما إذا كان تحصل على الضمانات المعقولة عند أداء مهمته في التحسين من جودة تقريره.	0.612	0.000
يساهم تأكيد المدقق الخارجي خلو الكشوف المالية من الاختلالات المعتبرة في التحسين من جودة تقريره.	0.572	0.000
يساهم تأكيد المدقق الخارجي بصحة الكشوف المالية بالتعبير برأي غير معدل (غير متحفظ) في التحسين من جودة تقريره.	0.518	0.000
تساهم إشارة المدقق الخارجي للعناصر المقنعة التي أدت إلى التعبير برأي معدل (متحفظ) في التحسين من جودة تقريره.	0.602	0.000

* عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

يتضح من الجدول أعلاه أن: جميع معاملات ارتباط كل عبارة من العبارات للمحور الأول: أنها كلها ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وأن معامل الارتباط للعبارات ذات الدلالة المعنوية كان محصور بين 0.518 و0.753 وهذا يعني أن عبارات المحور الأول صادقة ومتسقة داخليا؛ وعليه الحكم على صدق محور الأول المرتبط بـ" بمساهمة تطبيق متطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي ".

ب. صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني: تطبيق مضمون التقرير حسب معيار الجزائري للتدقيق رقم 700 يساهم في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي

جدول (04): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني

العبارة	درجة الارتباط بالبعد	مستوى الدلالة*
يساهم وضع الفقرة التمهيدية في تقرير المدقق الخارجي في التحسين من جودته.	0.568	0.000
يساهم تحديد إجراءات عملية التدقيق في تقرير المدقق الخارجي في التحسين من جودته.	0.552	0.000
يساهم تحديد نطاق مسؤولية المدقق الخارجي في تحسين جودة تقريره.	0.662	0.000
يساهم تحديد شرح مسؤولية المدقق الخارجي في تحسين جودة تقريره.	0.470	0.000
يساهم تأريخ تقرير المدقق الخارجي في تحسين جودة تقريره.	0.469	0.000
تساهم الإشارة إلى عنوان محل ممارسة النشاط في تقرير المدقق الخارجي من التحسين من جودته.	0.472	0.000
تساهم الإشارة إلى المعلومات الإضافية المطلوبة تزامنا مع عرض الكشوف المالية في تقرير المدقق الخارجي من التحسين من جودته.	0.636	0.004
تساهم الإشارة إلى المعلومات الإضافية غير المطلوبة تزامنا مع عرض الكشوف المالية في تقرير المدقق الخارجي من التحسين من جودته.	0.594	0.000
يساهم نموذج تقرير المدقق الخارجي في التحسين من جودته.	0.536	0.000

* عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

يتضح من الجدول أعلاه أن: جميع معاملات ارتباط كل عبارة من العبارات المحور الثاني: أنها كلها ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وأن معامل الارتباط للعبارات ذات الدلالة المعنوية كان محصور بين 0.472 و0.649 وهذا يعني أن

عبارات المحور الثاني صادقة ومتسقة داخليا؛ وعليه يمكن الحكم على صدق محور الثاني المرتبط بـ" تطبيق مضمون التقرير حسب معيار الجزائري للتدقيق رقم 700 يساهم في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي"

5.4 تحليل الخصائص الوصفية لعينة الدراسة: يوضح الجدول رقم (05) وصف أفراد عينة الدراسة كما يلي:

جدول (05): وصف أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئة	التكرارات	النسبة %
الفئة العمرية	أقل من 25 إلى 35 سنة	3	8.6
	ما بين 36إلى 45 سنة	14	40
	ما بين 46إلى 55 سنة	9	25.7
	من 55 إلى 65	9	25.7
الخبرة	أقل من 5 سنوات	2	5.7
	ما بين 5و15 سنوات	12	34.3
	ما بين 16إلى 25سنة	5	14.3
	أكثر من 25 سنوات	16	45.7
المؤهل العلمي	ليسانس	19	54.3
	ماجيستر	2	5.7
	دكتوراه	6	17.1
	ماستر	8	22.9
الوظيفة	المحاسب المعتمد	10	28.6
	محافظ الحسابات	19	54.3
	الخبير المحاسبي	06	17.1
	أخرى	00	00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية كان أغلب أفراد العينة ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين 36إلى 45 سنة، حيث كان عددهم 14 فرد أي بنسبة 40% تليها الفئة العمرية ما بين 46إلى 55 سنة والفئة العمرية من 55 إلى 65أي بنسبة 25.7% على التوالي، ثم تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة كانت نسبتهم 8.6%؛ أما حسب الخبرة نرى أن غالبية

المستجوبين تتمركز خبرتهم عند الفئة الرابعة أكثر من 25 سنة أي بنسبة 45.7%، ثم تليها الفئة الثانية(ما بين 5 و15 سنة) بنسبة 34.3%، ثم تليها الفئة الثالثة ما بين 16إلى 25سنة بنسبة 14.3% ، ثم تليها الفئة الأولى (أقل من 5 سنوات) بنسبة 5.7%، أما حسب المؤهل العلمي أن أغلب أفراد العينة لديهم شهادة ليسانس حيث بلغ عددهم (19) وهو ما يعادل نسبة54.3%، أما بالنسبة للوظيفة فأغلب أفراد عينة محافظي الحسابات بنسبة 54.3%؛ وهي نسبة جيدة، وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على تفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها، وهذا ما يعطي كذلك أهمية للبحث من حيث النتائج المتحصل عليها.

6.4 تحليل نتائج الدراسة: يتم تحديد مقياس إجابات الاستبيان باستخدام مقياس ليكارت ذي خمسة درجات لقياس أراء أفراد عينة الدراسة بشان الأسئلة التي تضمنها الاستبيان تم تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة وأوزان الإجابات على النحو التالي:

جدول (06): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: (الصيرفي، 2006، صفحة 115)

بعد ذلك يتم تحديد حساب المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ثم تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط كما يلي:

حساب المتوسط الحسابي المرجح.

حدود الفئات: ويتم ذلك عن طريق حساب المدى.

المدى = القيمة الكبري – القيمة الصغري

طول الفئة: المدى /عدد التكرارات 5/4=0.8

نضيف النتيجة 0.8 بالتدرج الى الفئات ابتداء من الفئة الأولى وتكون كالتالي:

جدول (07): مجالات الاتجاه حسب برنامج ليكارت خماسي

قيمة المتوسط المرجح	الرأي
[1-1.8]	غير موافق تماما
]1.8-2.6]	غير موافق
]2.6-3.4]	محايد
]3.4-4.2]	موافق
]4.2-5]	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

1.6.4 عرض نتائج المحور الأول: مساهمة تطبيق متطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي

جدول (08): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على أسئلة المحور الأول

الرقم	الأسئلة (العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
01	يساهم تأكيد المدقق الخارجي احترام المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في التحسين من جودة تقريره.	4.43	0.502	موافق بشدة
02	يساهم تأكيد المدقق الخارجي احترام ثبات الطرق المحاسبية في إعداد الكشوف المالية في التحسين من جودة تقريره.	4.37	0.598	موافق بشدة
03	يساهم تأكيد المدقق الخارجي احترام الإفصاح الكافي في عرض الكشوف المالية في التحسين من جودة تقريره.	4.43	0.608	موافق بشدة
04	يساهم تأكيد المدقق الخارجي ما إذا كان تحصل على الضمانات المعقولة عند أداء مهمته في التحسين من جودة تقريره.	4.23	0.690	موافق بشدة
05	يساهم تأكيد المدقق الخارجي خلو الكشوف المالية من الاختلالات المعتبرة في التحسين من جودة تقريره.	4.20	0.584	موافق
06	يساهم تأكيد المدقق الخارجي بصحة الكشوف المالية بالتعبير برأي غير معدل (غير متحفظ) في التحسين من جودة تقريره.	3.89	0.758	موافق
07	تساهم إشارة المدقق الخارجي للعناصر المقنعة التي أدت إلى التعبير برأي معدل (متحفظ) في التحسين من جودة تقريره.	4.06	0.765	موافق
	المتوسط الإجمالي	4.22	0.399	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز في الفئة الخامسة [4.2-5] والمتوسط الحسابي كان 4.22 والتي تشير إلى أعلى درجة إجابة موافق؛ بالإضافة إلى الانحراف المعياري 0.399 مما يدل على أن اتجاه أفراد العينة أن تطبيق متطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 يساهم في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي؛ وأن أكبر متوسط حسابي للإجابة بموافق بشدة كان في العبارة رقم 01 (4.43) وهذا يدل على أن تأكيد المدقق الخارجي احترام المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي يساهم في التحسين من جودة تقريره، و كذا العبارة رقم03 (4.43) يدل على أن تأكيد المدقق الخارجي في احترام الإفصاح الكافي في عرض الكشوف المالية يساهم في تحسين من جودة تقريره.

2.6 عرض نتائج المحور الثاني: تطبيق مضمون التقرير حسب معيار الجزائري للتدقيق رقم 700 يساهم في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي

جدول (09): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على أسئلة المحور الثاني

الرقم	الأسئلة (العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
01	يساهم وضع الفقرة التمهيدية في تقرير المدقق الخارجي في التحسين من جودته.	4.00	0.542	موافق
02	يساهم تحديد إجراءات عملية التدقيق في تقرير المدقق الخارجي في التحسين من جودته.	4.11	0.471	موافق
03	يساهم تحديد نطاق مسؤولية المدقق الخارجي في تحسين جودة تقريره.	4.00	0.594	موافق
04	يساهم تحديد شرح مسؤولية المدقق الخارجي في تحسين جودة تقريره.	4.09	0.612	موافق
05	يساهم تأريخ تقرير المدقق الخارجي في تحسين جود تقريره.	4.09	0.702	موافق
06	تساهم الإشارة إلى عنوان محل ممارسة النشاط في تقرير المدقق الخارجي من التحسين م جودته.	3.77	0.731	موافق

07	تساهم الإشارة إلى المعلومات الإضافية المطلوبة تزامنا مع عرض الكشوف المالية في تقرير المدقق الخارجي من التحسين من جودته	3.97	0.618	موافق
08	تساهم الإشارة إلى المعلومات الإضافية غير المطلوبة تزامنا مع عرض الكشوف المالية في تقرير المدقق الخارجي من التحسين من جودته	3.86	0.879	موافق
09	يساهم نموذج تقرير المدقق الخارجي في التحسين من جودته.	4.23	0.490	موافق بشدة
	المتوسط الإجمالي	4.01	0.371	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز في الفئة الرابعة [3.4-4.2[والمتوسط الحسابي كان 4.01 والتي تشير إلى أعلى درجة إجابة موافق؛ بالإضافة إلى الانحراف المعياري 0.371 مما يدل على أن اتجاه أفراد العينة أن تطبيق مضمون التقرير حسب معيار الجزائري للتدقيق رقم 700 يساهم في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي؛ وأن أكبر متوسط حسابي للإجابة بموافق بشدة كان في العبارة رقم 09 (4.23) وهذا يدل أن نموذج تقرير المدقق الخارجي يساهم في التحسين من جودته و كذا العبارة رقم 02 (4.11) تحديد إجراءات عملية التدقيق في تقرير المدقق الخارجي يساهم في التحسين من جودة التقرير.

7.اختبار الفرضيات: من أجل اختبار فرضيات الدراسة لهذا البحث تم الاعتماد على اختبار (T) للعينة الواحدة (One Semple T-test) من أجل اختبار الفرضيات. كما هو موضح في الجداول الموالية:

1.7. اختبار الفرضية الأولى:

H_0: لا يساهم تطبيق متطلبات معيار التدقيق الجزائري رقم 700 في تحسين جودة تقرير مدقق الخارجي

H_1: يساهم تطبيق متطلبات معيار التدقيق الجزائري رقم 700 في تحسين جودة تقرير مدقق الخارجي

جدول (10): اختبار (T) للعينة الواحدة (One Semple T-test)

رقم الفرضية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الدلالة	النتيجة
01	62.560	34	0.000	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن قيمة t المحسوبة (62.560)، وهي أكبر من قيمةt الجدولية (2.0002) عند درجة الحرية 34 وعند مستوى الدلالة sig تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أن تطبيق متطلبات معيار التدقيق الجزائري رقم 700 يساهم في تحسين جودة تقرير مدقق الخارجي.

2.7. اختبار الفرضية الثانية:

H_0: لا يساهم تطبيق مضمون التقرير حسب معيار التدقيق الجزائري رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي

H_1 : يساهم تطبيق مضمون التقرير حسب معيار التدقيق الجزائري رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي.

جدول (11): اختبار (T) للعينة الواحدة (One Semple T-test)

رقم الفرضية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الدلالة	النتيجة
02	63.947	34	0.000	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن قيمة t المحسوبة (63.947)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.0002) عند درجة الحرية 34 وعند مستوى الدلالة sig تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي يساهم تطبيق مضمون التقرير حسب معيار التدقيق الجزائري رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي.

5. الخاتمة: بعد انجاز الجزء النظري والتطبيقي لهذه الدراسة وهذا من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والمتمثلة في **ما مدى مساهمة معيار التدقيق الجزائري رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي؟** و ذلك من خلال تصميم استبيان بناء على خلفية سابقة لمعلومات الاستبيان، وطبقا لآراء العينة المستهدفة تمت معالجة الدراسة إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وتحليلها للوصول إلى صحة أو خطأ فرضيات الدراسة.

من خلال النتائج المتوصل إليها اتضحت أهمية تطبيق متطلبات ومضمون المعيار معيار التدقيق الجزائري رقم 700 في إعداد التقرير الذي من شأنه أن يساهم في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي.

النتائج : يمكن أن نلخص إلى بعض النتائج من أهمها:

- تعمل تقارير المدقق الخارجي على التوصيل الفعال لنتائج عملية التدقيق لمستخدمي القوائم المالية والتي تساهم بدورها في التعرف على الوضعية الحقيقية للمنشأة؛

- الاعتماد على معيار التدقيق الجزائري رقم 700 سيساعد ممارسي المهنة في صياغة تقرير يتصف بالجودة مما يساهم في استمرارية نجاح و تطوير مهنة التدقيق الخارجي نتيجة لجودة مخرجات عملية التدقيق ؛

- تساهم جودة تقرير المدقق الخارجي في زيادة الثقة في المعلومات المقدمة لمستخدمي القوائم المالية التي تساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الجديدة؛

- يساهم تطبيق متطلبات معيار تدقيق الجزائري رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي؛

- يساهم تطبيق مضمون التقرير حسب معيار التدقيق الجزائري رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي.

الاقتراحات : فيما يلي يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

- إضفاء الطابع القانون على معايير التدقيق الجزائرية لجعلها إلزامية التطبيق من أجل تحقيق الجودة في التقارير المدققين ؛

- ضرورة تفعيل لجان التدقيق؛ خاصة لجنة مراقبة النوعية لمراقبة جودة تقارير مدقق الخارجي؛

- تنظيم أيام دراسية ودورات تدريبية لممارسي المهنة و اطلاعهم على جميع التطورات الحاصلة في مجال التدقيق من أجل رفع مستواهم ومؤهلاتهم لزيادة مستوى الأداء المهني والمساهمة في تحسين جودة تقارير المدقق الخارجي ؛

- العمل على إصدار بقية المعايير المكملة لمعيار التدقيق الجزائري رقم 700 خاصة المعيار المتعلق بالتعديلات المحدثة على الرأي المعبر عنه في تقرير705 "التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل"

6. قائمة المراجع:

Arens, A. A., Elder, R. J., & Beasley, M. (2012). Auditing And Assurance Services An Integrated Approach. United States: Pearson Prentice Hall.

Baraka, M., Kasmi, A., & Benikhlef, F. (2021). UNDERSTANDING AND APPLICATION OF THE NEW NAA 210 STANDARD BY THE ALGERIAN AUDITOR. Revue, d'Economie et de Statistique Appliquée , 18 (01), pp. 229-244.

Benyoucef, M., & Hadjadj, Z. (2019). The application of the Algerian auditing standards in the performance of the audit function of companies - Conducting a personal interview with a sample of auditors in the center –. Journal of Economics and Human Development, , 10 (02), pp. 149-165.

Hadeel, J. A. (2023). International Auditing Standard (700) and its Role in Improving the Auditor's Report1. International Journal of Research in Social Sciences and Humanities , 13 (02), pp. 858-866.

Hayder, J. M., & Abdulkareem, A. M. (2022). Role of External Audit and its Impact on Improving the Quality of Accounting Information–an Analytical Study

in the Opinions of a Sample of Leaders in the IBN Majid General Company. *Journal of Corporate Finance Management and Banking System , 02* (04).

International Federation of Accountants. (2010). Handbook of International Quality Control,Auditing, Review, Other Assurance, And Related Services Pronouncements.

International Federation of Accountants. (2013). *HANDBOOK OF INTERNATIONALQUALITY CONTROL, AUDITING, REVIEW, OTHER ASSURANCE, AND RELATED SERVICES PRONOUNCEMENTS.* New York: International Auditing and Assurance Standards Board.

Kesimli, I. (2019). *External Auditing and Quality.* Turkey: Springer Nature Singapore Pte Ltd.

Ku Maisurah, K. B., & Safiyanu, S. (2018). Reducing audit expectation gap? The adoption of International Standards on Auditing (ISA 700) in Nigeria. *Advance Research Journal of Multi-Disciplinary Discoveries , 31* (1), pp. 50-54.

Magablih, A. M. (2020). Role of the External Auditor in Maximizing Budget Revenues Jordan as a Case Stu dy. *Journal of Public Administration and Governance , 10* (1), pp. 182-199.

Mohammed H., A. A.-H. (2023). The Role of External Auditors in Improving the Tax Audit Process in Yemen. *JOURNAL OF AMRAN UNIVERSITY , 3*, pp. 235-259.

Waad Hadi, A., & Akeel Dakheel, K. (2019). Audit Program Proposal for Local Accounts Auditors: Applied Research on a Group of International Auditing Standards. *International Journal of Innovation, Creativity and Change. , 07* (08), pp. 200-221.

أحمد حلمي جمعة. (2015). *المدخل الى التدقيق و التاكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق* (الإصدار 2). عمان، الأردن : دار الصفاء.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2014). االقرا ر الصادر في 24 جوان 2013 لمحدد محتوى معاييير تقارير محافظ الحسابات و القرار الصادر في 12 جانفي 2014 يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات. *(24)* . الامانة العامة للحكومة-المطبعة الرسمية.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2010). *قانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 المافق 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.* الجزائر: الأمانة العامة للحكومة؛ المطبعة الرسمية.

الجريدة السمية للجمهورية الجزائرية. (2011). و المرسوم النتفيذي 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و اشكالها و اجالها ارسالها. *(30)* . الجزائر: الامانة العامة للحكومة-المطبعة الرسمية.

المجلس الوطني للمحاسبة. (11 أكتوبر, 2016). المعايير الجزائرية للتدقيق. *المقرر رقم 150المؤرخ في11 أكتوبر 2016* . الجزائر، الجزائر، الجزائر: وزارة المالية.

خليفة شوارب، و عجيلة محمد. (2023). جودة تقارير محافظ الحسابات في ظل تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 700دراسة ميدانية لعية من المهنيين لولايات جنوب الجزائر. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية ، 07 (01)، الصفحات 140-158.

سهام طالب حسين، و محمد يعقوب. (2019). الأفاق المختلفة لتفعيل جودة التدقيق الخارجي في الجزائر (دراسة ميدانية لمجموعة من المكاتب التدقيق الخارجي لولايات شرق الجزائر). مجلة التكامل الاقتصادي ، 07 (03)، الصفحات 63-76.

علي قاسم حسين العبيدي، و علي كريم عويد. (2021). جودة اداء المدقق الخارجي في ظل معايير التدقيق الدولية ومتغيرات البيئة الخارجية،. مجلة الريادة للمال و الاعمال ، 2 (3)، الصفحات 71-89.

عمر علي عبد الصمد. (2018). التدقيق المحاسبي بين التاصيل العلمي و التطبيق العملي . الجزائر، الجزائر: دار الهومة للنشر.

محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2006). البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين. عمان، الاردن: ، دار وائل للنشر.

ياسمين غنابزية، و مصطفي عوادي. (2023). دور معايير التذقيق الجزائرية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية -دراسة إستطلاعية لأراء محافظي الحسابات والأكاديميين-. مجلة الاقتصادو التنمية المستدامة ، 06 (01)، الصفحات 46-68.

يونس عمر محمد نورى، و برزين شيخ محمد عزيز. (2022). تقييم جودة الأداء المدقق الخارجي في ظل معايير التدقيق الدولية -دراسة تطبيقية في عدد من مكاتب الدقيق الحسابات العاملة في اقليم كوردستان العراق - أربيل. Journal of University of Raparin ، 09 (04)، الصفحات 348-386.

E.MEGUELLATI
Commissaire Aux Comptes
Cité 216 logements Tour EPLF
Garidi 1-Kouba-Alger
Tel 023 70 23 31 fax 023 702341
Agrément N°263

A.CHARIF
Commissaire Aux Comptes
Cité du 1er Novembre Bt 05 N°03
Dar El Beida-Alger.
Tel023 82 32 08/0661 65 10 13
Agrément N°113

Alger le :28 Septembre 2021

Monsieur le Président Directeur Général de la Spa Alliance Assurances

Objet : Mandat de l'exercice 2021 – Opinion sur les comptes intermédiaires au 30/06/2021
Réf : *Article 715 bis-4 du code de commerce*
Loi 10-01 du 29 Juin 2010 relative à la profession d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agrée.
Avis n° 89 du conseil national de la comptabilité du 10/03/2011.
PJ : *Bilan et autres états financiers au 30 juin 2021.*

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes de la Spa Alliance Assurances, et en application des dispositions du règlement n°2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, au prés de la commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse, nous avons procédé à un examen limité des états financiers intermédiaires de la Spa Alliance Assurances arrêtés au 30 Juin 2021 qui font apparaître un résultat bénéficiaire de 122 854 989 Dzd, avec un total net actif et passif de 11 975 681 532 Dzd.

La Direction de la Compagnie est responsable de l'établissement et de la présentation sincère des états financiers, conformément à l'avis 89 du 10 Mars 2011 du Conseil National de la Comptabilité. Cette responsabilité comprend : la conception, la mise en place et le suivi d'un contrôle interne relatif à l'établissement et la présentation sincère d'états financiers ne comportant pas d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs , le choix et l'application de méthodes comptables appropriées, ainsi que la détermination d'estimations comptables raisonnables au regard des circonstances.

Notre responsabilité consiste à émettre un avis sur ces états sur la base de notre examen limité. Notre mission a été effectuée conformément aux normes d'audit généralement admises et a comporté toutes les autres procédures de vérifications que nous avons jugées nécessaires compte tenu des recommandations de la profession.

Ainsi et En vertu de l'article 715bis4 du code de commerce et de l'article 15 du règlement COSOB n° 2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, l'examen des informations contenues dans le rapport de gestion semestriel au 30/06/2021, nous a permis de constater leur conformité avec les états financiers qui vous sont présentés.

Sur la base de l'examen limité et sous réserve de la prise en charge des remarques et observations figurant dans notre rapport, nous n'avons pas relevé de faits significatifs qui nous laissent à penser que les états financiers intermédiaires ci-joints, ne donnent pas une image fidèle de la situation financière de la **Spa Alliance Assurances** au 30 Juin 2021, ainsi que du résultat de ses opérations pour la période close à cette date, conformément aux principes comptables en vigueur ,notamment l'Avis n° 89 sus référencé.

Veuillez agréer, l'assurance de notre parfaite considération,

Les Commissaires Aux Comptes

M. MEGUELLATI

EXPERT COMPTABLE خبير محاسب
مقلاتي إنشاء الله
MEGUELLATI Enchallah
COMMISSAIRE AUX COMPTES

M. CHARIF

CHARIF
COMMISSAIRE AUX COMPTES

الصيرفة الإسلامية كآلية لاستقطاب أموال السوق الموازية في الجزائر

Islamic banking as a mechanism to attract parallel market funds in Algeria

ط د. الهاشمي قميش [1*]، د. عائشة بخالد [2]

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)،مخبر متطلبات تأهيل و تنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي الجديد، ***goumich.elhachmi@univ-ouargla.dz***

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية و المالية ، ***bekhaled.aicha@univ-ouargla.dz***

تاريخ الاستلام: 2024/07/03 تاريخ القبول: 2024/11/02 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص: من خلال هذه الدراسة حاولنا تسليط الضوء على الخيارات الممكنة التي تطرحها الصيرفة الإسلامية في الجزائر من أجل الحد من ظاهرة الأسواق الموازية التي استفحلت في الاقتصاد الجزائري بعد فشل الحلول التقليدية في احتواء هذه الظاهرة.

وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتشخيص تنامي ظاهرة الأسواق الموازية، توصلت الدراسة إلى أن للصيرفة الإسلامية حلول فعالة لاستقطاب الأموال الموازية هذا بالنظر إلى النتائج الأولية التي حققتها وبالنظر إلى القبول التي لقيته من طرف شريحة مهمة من المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: صيرفة الإسلامية، أسواق موازية، اقتصاد جزائري، استقطاب الأموال.

تصنيف JEL: G21، P21

Abstract : *Through this study, we tried to shed light on the possible options offered by Islamic banking in Algeria in order to limit the phenomenon of parallel markets that have spread in the Algerian economy after the failure of traditional solutions to contain this phenomenon*

Relying on the descriptive and analytical approach to present the reality of Islamic banking in Algeria and diagnose the growing phenomenon of parallel markets, the study concluded that Islamic banking has effective solutions to attract parallel funds, given the initial results it achieved and the acceptance it received from an important segment of Algerian society.

Keywords: *Islamic banking, parallel markets, Algerian economy, attracting funds*

Jel Classification Cod: *G21, P21*

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

في ظل الانتشار العالمي لصناعة الصيرفة الإسلامية في جميع دول العالم العربية وحتى الغربية منها، خصوصا بعد أزمة الرهن العقاري 2008، وفي ظل هذا التوجه العالمي سعت الحكومة الجزائرية مواكبة هذه التطورات من خلال الانفتاح نحو الصيرفة الإسلامية لما تحمله من مميزات من جهة واستجابة لشريحة مهمة من المجتمع الجزائري.

وسعياً في دفع عجلة التنمية للاقتصاد الجزائري من خلال التخلص من الأسواق الموازية التي عجزت كل الحلول التقليدية على احتوائها والتي أصبحت تشكل عائق أمام الاقتصاد الجزائري، تبرز الصيرفة الإسلامية كأحد خيارات السلطات النقدية لاستقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي وهذا بعد نجاحها في العديد من الدول.

1.1 مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

هل يمكن للصيرفة الإسلامية أن تكون حلاً لاستقطاب أموال السوق الموازية في الجزائر؟

يندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟
- ما هي الأسواق الموازية وكيف أثرت على الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي الخيارات التي تطرحها الصيرفة الإسلامية لاستقطاب أموال الأسواق الموازية في الجزائر؟

2.1 فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية كفيلة باستقطاب أموال السوق الموازية في الجزائر

يندرج تحت الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- تشهد الصيرفة الإسلامية في الجزائر تأخر بالمقارنة مع الدول المجاورة؛
- توجد علاقة بين حجم الاقتصاد الرسمي والأسواق الموازية في الجزائر؛
- تتيح الصيرفة الإسلامية في الجزائر خيارات مالية واستثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية مما يسهم في توفير بدائل جديدة للاستثمار.

3.1 أهمية الدراسة:

في ظل تنامي ظاهرة الأسواق الموازية في الجزائر والتي أثرت على الاقتصاد الجزائري بعد فشل كل الحلول التي قامت بها الحكومات المتعاقبة، تأتي دراستنا باعتبارها تشخص واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتقدم الحلول والإمكانيات التي تطرحها الصيرفة الإسلامية والتي من شأنها أن تحد من تنامي الأسواق الموازية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تشخيص واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- تقييم تطور الأسواق الموازية في الاقتصاد الجزائري؛
- تقييم جدوى الصيرفة الإسلامية كبديل قابل للتطبيق لجذب أموال السوق الموازية في الجزائر؛
- تقديم توصيات من شأنها تعزيز دور الصيرفة الإسلامية في استقطاب أموال السوق الموازية في الجزائر.

5.1 منهج الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والأسواق الموازية كما تما الاعتماد على المنهج التحليلي بتحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وظاهر الأسواق الموازية.

6.1 الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة يتمثل أهمها فيما يلي:

- **دراسة: (بن عزة إكرام ، بلدغم فتحي، 2018):** في ظل القبول التي عرفته الصيرفة الإسلامية في الجزائر بعد إصدار أول قانون منظم لهذه الصناعة المصرفية سنة 2018 ، تسعي هذه الدراسة إلى محاولة تشخيص أهم منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها في تفعيل نشاط المصرفي في الجزائر ومحاولة معرفة أهم العراقيل التي تواجهها ، توصلت الدراسة إلى ان الصيرفة الإسلامية يمكن أن تساهم في تعزيز النشاط المصرفي من خلال استقطاب الأموال المتداولة خارج الأطر الرسمية ، كما أنها مازالت تواجه عقبات تنظيمية حدة من فعاليتها؛
- **دراسة: (طارق مخلوفي ،مليكة صديقي، 2020):** تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي أولت عناية خاصة لدور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر ، حيث تم تسليط الضوء علي موقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من السوق المحلية و العالمية في ظل التوجه العالمي لهذه الصناعة ، كما تم التطرق الي أهم المعوقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية و التي حدة من انتشارها، توصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية تواجه العديد من التحديات والعراقيل التنظيمية وفي حال تفعيلها فإنها أداة مهمة للربط بين التمويل و الاقتصاد الحقيقي مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر؛

- **دراسة: (صافر وسام، موسوس مغنية، 2023):** من خلال هذه الدراسة سعى الباحثان إلى إبراز دور شبابيك الصيرفة الإسلامية في استقطاب الأموال المتداولة خارج الدائرة الرسمية في الجزائر في ظل فشل السياسات الكلاسيكية التي تم اعتمادها في الجزائر، وفي هذا السياق قام بنك الجزائر بتعزيز الاطار القانوني المؤيد و الداعم للصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال إصدار نظام 2018-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية والذي تم إلغاءه بموجب نظام 2020-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية ، خلصت الدراسة إلى أن شبابيك صيرفة الإسلامية لا تؤدي الدور المراد منها نظرا للعديد من التحديات والمعوقات وجب إعادة النظر فيها من خلال إنشاء بنوك إسلامية بدلا عنها.

2. عموميات حول الصيرفة الإسلامية:

1.2مفهوم الصيرفة الإسلامية:

- **التعريف الأول:** الصيرفة الإسلامية هي إحدى صور الصيرفة المعتمدة بشكل أساسي على قواعد وتعاليم الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية، فعلى سبيل المثال لا الحصر لا يجوز أن تتم عمليات البيع والشراء بإعتماد نسبة فائدة ربوية وإنما يحل بديلاً عن ذلك النمط ما يعرف بنسبة هامش الأرباح، أي أن الصيرفة الإسلامية تنظم عملية الإستثمار بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛ (بيت التمويل الكويتي، 2022)
- **التعريف الثاني:** تشير الصيرفة الإسلامية إلى كل أشكال الخدمات المصرفية المستوحاة من العقيدة الإسلامية، والتي لاتتعامل بالفائدة بل تعتمد على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، كما أنها تركز على تحقيق عوائد من خلال أدوات استثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ (محمد النوري ، 2009 ، صفحة 04)
- **التعريف الثالث:** عرفها المشرع الجزائري بمقتضى النظام 02/20 في المادة 02 منه "تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، ويجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة لأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض وبالرجوع الي هذه المواد نجد أن مفهوم الصيرفة الإسلامية يقتصر على عدم جواز التعامل بالفائد.

إن تعريف المشرع الجزائري للصيرفة الإسلامية ركز بصفة أساسية على عدم جواز التعامل بالفائدة عند إيداع الوديعة أو عند تحصيل التمويلات وهو تعريف بسيط للصيرفة الإسلامية باعتبارها أحد المستجدات في ساحة المصرفية الجزائرية لذا وجب تبسط مفهومها ، غير أننا نرى أن الصيرفة الإسلامية هي أكثر من ذلك ، فهي مستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الذي يحرم كل التعاملات الغير

أخلاقية وهذا ما أكد عليه القانون النقدي و المصرفي 23-09 في المادة 71 حيث إعتبر كل عملية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية تقوم بها البنوك او شبابيك الصيرفة الإسلامية والتي تتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

من خلال ما سبق يمكن القول ان الصيرفة الإسلامية هي أحد الصناعات المصرفية التي ترتكز على مبدأ تجنب الفوائد تحت مسمى الربا بصفة عامة كما أنها تقوم على تجنب المعاملات غير أخلاقية والتي يحرمها الدين الإسلامي كالإكتناز والإستثمار في مشاريع مخالفة للدين الإسلامي وما إلى ذلك،

2.2 الإنتشار العالمي للصيرفة الإسلامية: تشهد صناعة الصيرفة الإسلامية نمو ملحوظاً في الآونة الأخيرة، حيث تعتبر الصناعة الأسرع نمو في العالم وهذا بالرجوع إلى الأرقام المحققة منذ نشأتها يعزى هذا النمو إلى الإمكانيات والفرص التي تتيحها هذا النوع من الصناعات، كما أن الخصائص التي تتمتع بها جعلها منها الأكثر طلبا عبر العالم، فما يلي نستعرض تطور الصناعة المصرفية الإسلامية حسب مناطق ممارستها وحسب القطاعات.

1.1.2 تطور الصيرفة الإسلامية حسب المنطقة:

تتربع دول مجلس التعاون الخليجي على إجمالي تمويل الإسلامي حيث بلغ سنة 2022 ما قيمته 1740,4 مليار دولار أمريكي بنسبة 53% تليها دول جنوب شرق أسيا بقيمة 757.4 مليار دولار امريكي بنسبة 23 % تم دول الشرق الأوسط وجنوب أسيا بقيمة 604.9 مليار دولار أمريكي بنسبة 19% ودول أفريقيا بقيمة 55.2 مليار دولار أمريكي بنسبة2% في حين تتوزع قيمة 87.7 مليار دولار أمريكي على باقي دول العالم أي ما يمثل نسبة 3%، يرجع التطور الهائل لنشاط الصيرفة الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في الدول التالية: السعودية ، الإمارات ، الكويت ،قطر ، عمان ، البحرين ، إلى عوامل مثل السكان ذوي الأغلبية المسلمة، والبيئات التنظيمية الداعمة للصيرفة الإسلامية ، ساهمت في النمو القوي للخدمات المصرفية الإسلامية في هذه المنطقة، نتائج تطور الصيرفة الإسلامية حسب المنطقة موضحة في الشكل(01):

الشكل 1: إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حسب المنطقة لسنة 2022

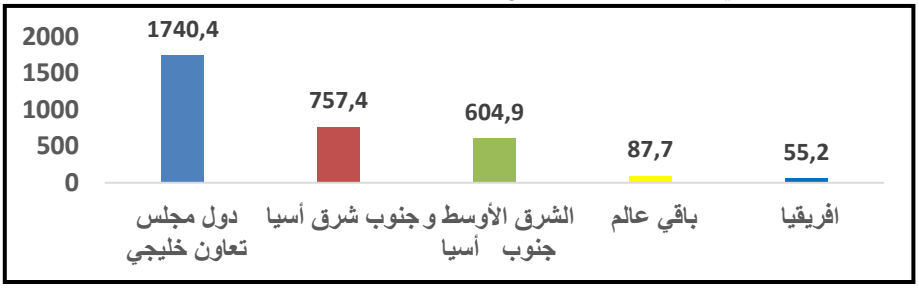

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Islamic Financial Services Board (IFSB), 2022, p. 11)

الشكل 2: الأهمية النسبية لنشاط الصيرفة الإسلامية حسب المنطقة لسنة 2022

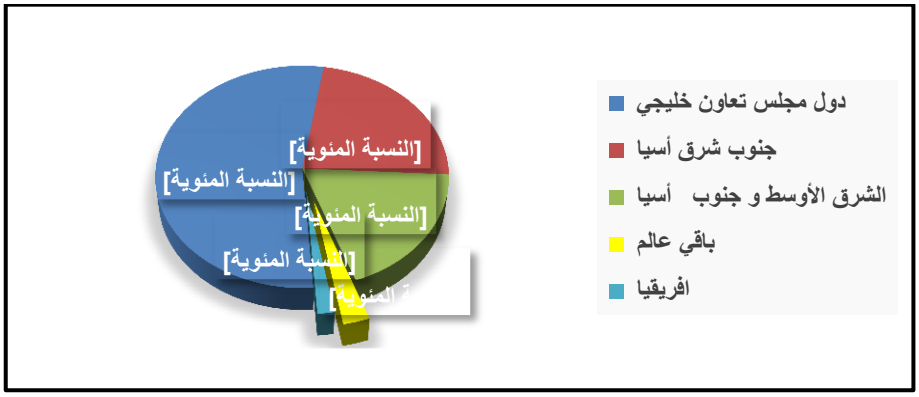

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Islamic Financial Services Board (IFSB), 2022, p. 11)

2.1.2 تطور الصيرفة الإسلامية حسب القطاع:

بلغ إجمالي التمويل الإسلامي لسنة 2022 ما قيمته 3245.5 مليار دولار أمريكي مقسمة كالتالي: بلغت أصول البنوك الإسلامية ما قيمته 2249.5 مليار دولار أمريكي وهي أكبر قيمة من باقي مكونات الصيرفة الإسلامية وهو ما يعبر عن نمو الصيرفة الإسلامية بنسبة 69% و هي أكبر نسبة من مكونات الصيرفة الإسلامية يعود هذا إلى الانتشار الواسع للبنوك الإسلامية في العديد من الدول الغربية تليها الصكوك الإسلامية التي قدرة بقيمة 829.7 مليار دولار بنسبة 26% تم صناديق الاستثمار الإسلامية بقيمة 136.6 مليار دولار بسنة 4% تم تليها تكافل الإسلامي بقيمة 30 مليار دولار بنسبة 1% ويشير هذا إلى أن التأمين الإسلامي لا يزال يشكل شريحة أصغر نسبيا وأقل تطورا من صناعة التمويل الإسلامي الشاملة في المناطق السابقة، نتائج تطور صناعة الصيرفة الإسلامية موضحة في الشكل (03):

الشكل 3: إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حسب القطاعات لسنة 2022

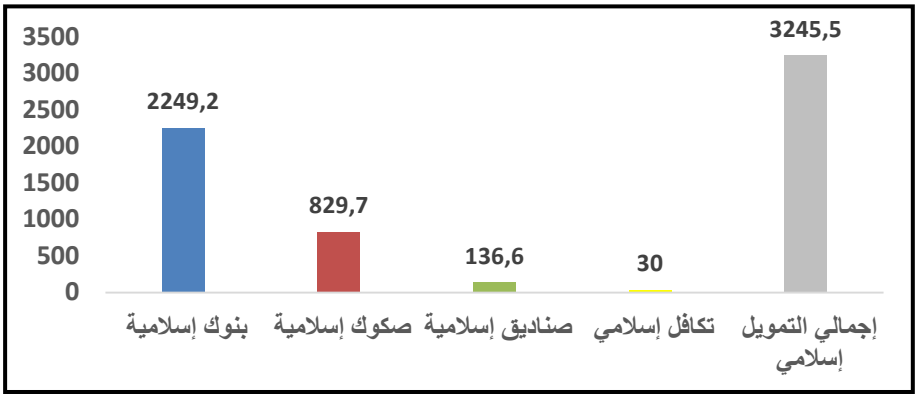

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Islamic Financial Services Board (IFSB), 2022, p. 11)

الشكل 4: الأهمية النسبية لنشاط الصيرفة الإسلامية حسب القطاع لسنة 2022

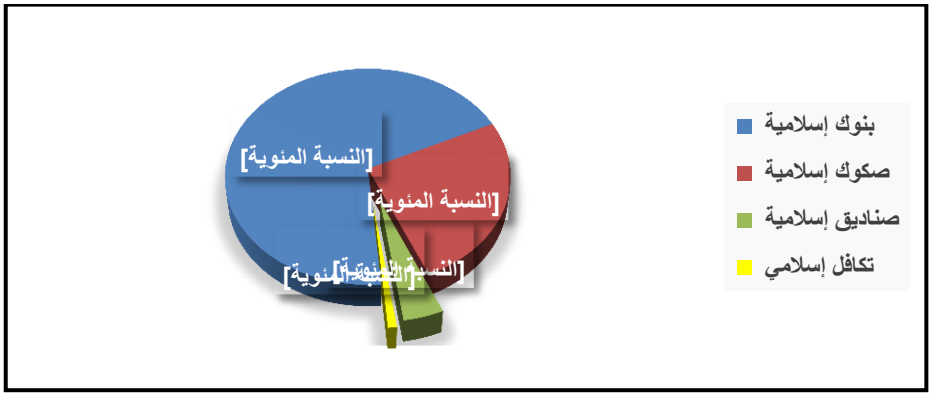

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Islamic Financial Services Board (IFSB), 2022, p. 11)

3.2 الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول المتأخرة في اعتماد الصيرفة الإسلامية مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، حيث خيم الكثير من التردد على قرار الحكومات المتعاقبة، رغم أن الحديث عن انتهاج هذا النوع من الصناعات المصرفية كان سنة 2014 اين شهد الاقتصاد الجزائري أزمة خانقة بسبب تراجع أسعار النفط.

1.3.2 الإطار القانوني لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

عرفت الجزائر الصيرفة الإسلامية من خلال بعض البنوك العاملة فيها كبنك البركة الجزائري الذي تم ترخيص له بممارسة العمليات المصرفية الإسلامية في 1990 وبنك السلام الجزائري المرخص

له في 2006 لكن لم يكن لهذه البنوك قانون خاص بها حيث كانت محكومة بمجموعة من النصوص القانونية الداعمة والمؤيدة للنشاط المصرفي التقليدي الأمر الذي انعكس على نشاط هذه البنوك وحد من انتشارها في المجتمع الجزائري ذو الأغلبية المسلمة.

وفي ظل ارتفاع الأصوات المطالبة بإرساء قاعدة قانونية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر شهدت سنة 2018 صدور نظام 02/18 المؤرخ في 26 صفر الموافق لعام 1440 لموافق ل 04 نوفمبر 2018 و المتضمن قواعد ممارسة الصيرفة التشاركية من طرف البنوك و المؤسسات المالية كأحد الحلول للاستجابة للمطلب الجماهيري والمتمثل في إرساء الصيرفة الإسلامية في الجزائر غير أنه عرف العديد من النقائص مما إستوجب تعديله بموجب النظام 2020-02 المؤرخ في 20 رجب لعام 1441 الموافق ل 14 مارس2020 المحدد لقواعد ممارسة الصيرفة الإسلامية من طرف البنوك و المؤسسات المالية و المنظم لعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر حيث حمل هذا القانون في طياته مجموعة من التعليمات من شانها المساهمة في نشر الصيرفة الإسلامية

رغم كل هذه القوانين المؤيدة والداعمة لنشاط الصيرفة الإسلامية الا أن أكبر عائق أمام البنوك الإسلامية في الجزائر هو علاقتها ببنك الجزائر لم يحل، الأمر الذي تطلب إصدار القانون رقم 23-09 المؤرخ في 03 ذي الحجة الموافق ل 21 يونيو سنة 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي وبالرجوع الي هذا القانون نجد أن المادة 44 من هذا القانون نصت على أن بنك الجزائر يمكنه تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية لاسيما منها ما يتعلق بالصيرفة الإسلامية.

إن تأخر الجزائر في إصدار قوانين من شأنها تعزيز نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالمقارنة مع بعض الدول المجاورة كمصر وتونس وليبيا والمغرب، أدى إلى تأخرها حيث بلغت نسبة نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر 1.2 % سنة 2022 وهي نسبة متأخرة جدا بالمقارنة مع دول سالفة الذكر، وهو ما يوضحه الشكل (05) والشكل (06):

الشكل 5: الأهمية النظامية لنشاط الصيرفة الإسلامية في دول (MENA) لسنة 2022

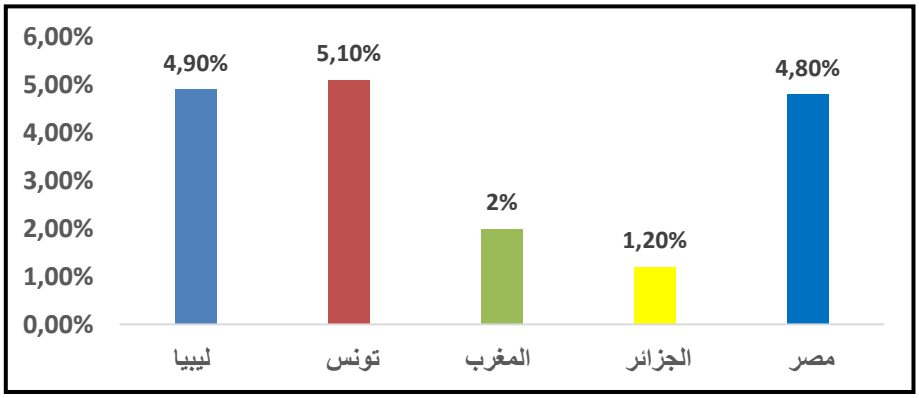

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Islamic Financial Services Board (IFSB), 2022, p. 23)

الشكل 6: الأهمية النسبية لنشاط الصيرفة الإسلامية في دول (MENA) لسنة 2022

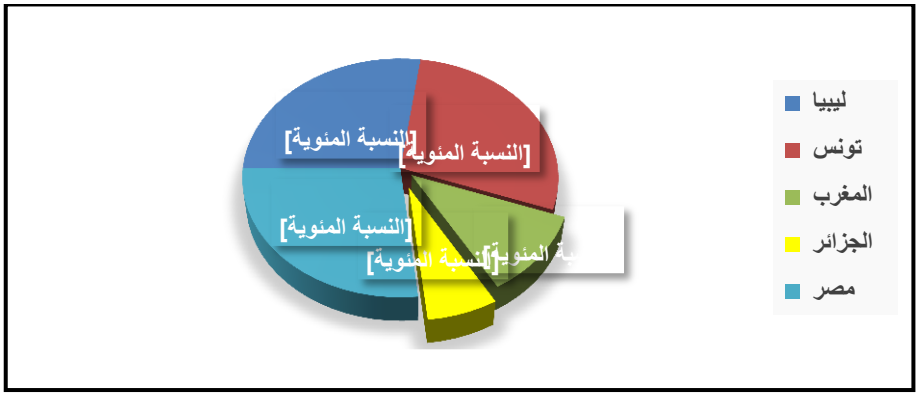

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Islamic Financial Services Board (IFSB), 2022, p. 23)

2.3.2 تطور الصيرفة الإسلامية بعد صدور قانون 20-02

أدى صدور قانون 20-02 إلى انتشار واسع لمفهوم الصيرفة الإسلامية في الجزائر الأمر الذي انعكس بالإيجاب على مؤشرات الشمول المالي في الجزائر كما أن هذا القانون أقر صراحة على أن الصيغ المعتمدة ستكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

أولا: وكالات وشبابيك الصيرفة الإسلامية:

بالرجوع إلى المادة 17 من النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية وشروط مزاولتها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والتي تخول للبنوك العمومية بإنشاء ما يسمى بشبابيك الصيرفة الإسلامية، قامت بعض البنوك العمومية في الجزائر بفتح شبابيك للممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية حيث كانت الإنطلاقة ببنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الوطني سنة 2020، ثم بنك الفلاحة والتنمية

الريفية وصندوق الوطني للتوفير والإحتياط وبنك الجزائر الخارجي سنة 2021 وأخيرا بنك التنمية المحلية سنة 2022، كما أن عدد وكالات الصيرفة الإسلامية عرف ارتفاع مستمر منذ صدور هذا النظام، حيث بلغ عدد الوكالات نهاية سنة 2022 في البنوك العمومية 10 وكالات مخصصة للصيرفة الإسلامية بعد ما كانت وكالة واحدة في سنة 2020، في حين أن عدد الوكالات نهاية سنة 2022 في البنوك الخاصة 59 وكالة بعدما كانت 52 وكالة سنة 2020

إن هذا التطور الذي شهدته شبابيك ووكالات الصيرفة الإسلامية في الجزائر يمكن تفسيره بوجود طلب متزايد على المنتجات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتجنب الكثير من الجزائريين الفوائد الربوية المحرمة في الإسلام، مما يدفعهم للبحث عن بدائل مصرفية تتماشى مع معتقداتهم الدينية. الأمر الذي دفع بفتح المزيد من شبابيك وو كالات الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية والخاصة في الجزائر.

الشكل 7: عدد شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية نهاية 2022

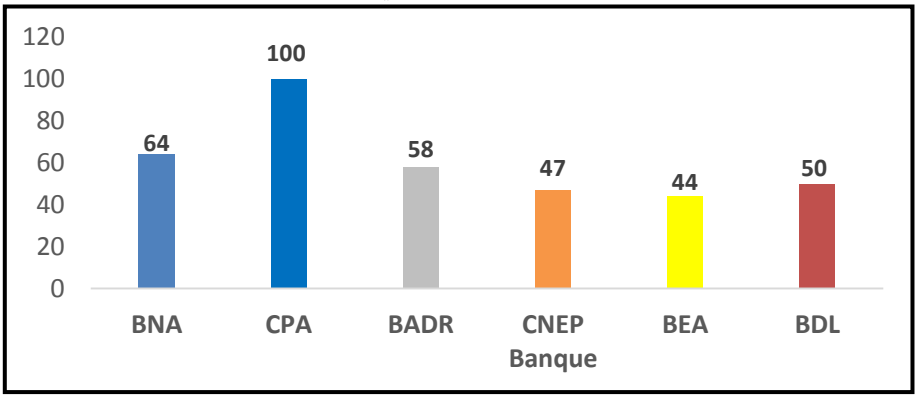

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير السنوية للبنوك المعنية

الشكل 8: عدد وكالات الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2020-2022)

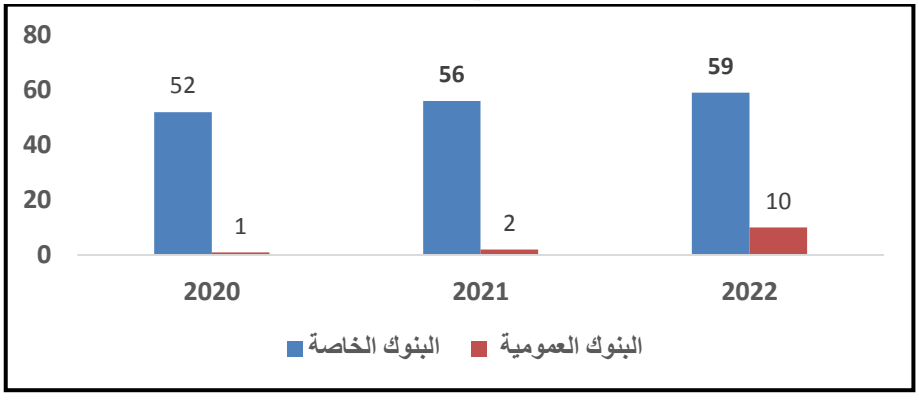

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر

ثانيا: التمويل الإسلامي:

من خلال المادة 4 من نظام 20-02 التي تحدد صيغ التمويل المعتمدة واعتبرت أن كل عملية متعلقة بالصيرفة الإسلامية التي تخص المنتجات المتعلقة بكل من المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع وحسابات الاستثمار، الملاحظ أن بخلاف القانون 18-02 الملغى أنه تم إضافة صيغتين هما حسابات الودائع وحسابات الاستثمار،

ومن خلال الشكل (9) يتضح أن البنوك الخاصة تسيطر على إجمالي ودائع التمويل الإسلامي، حيث بلغت إجمالي ودائع التمويل الإسلامي سنة 2022 ما يقدر ب 10639.5 مليار دينار جزائري بعدما كان سنة 2020 ما يقدر ب 340 مليار دينار جزائري أي بنسبة نمو تقدر ب 3.2% ويمكن تفسير هذا النمو إلى زيادة الثقة في شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية بصفة عامة والبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بصفة خاصة هذا باعتبارها تسيطر على أكثر من 95% من إجمالي ودائع (حسابات الودائع وحسابات الاستثمار).

أما فيما يخص صيغ المعتمد للتمويل الإسلامي نجد أيضا سيطرة البنوك الخاصة على إجمالي التمويل الإسلامي ، حيث بلغ إجمالي التمويل الإسلامي سنة 2022 ما يقدر ب 381.3 مليار دينار جزائري بعدما كان سنة 2020 ما يقدر ب 302 مليار دينار جزائري أي بنسبة نمو 26.26% ويمكن تفسير هذا الإرتفاع إلى توسع نشاط الصيرفة الإسلامية من خلال إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية و إنتشار وكالات الصيرفة الإسلامية خلال الفترة من 2020 إلى 2022 ،كما يمكن إرجاع هذا النمو أيضا إلى أن البنوك الإسلامية في الجزائر تركز بشكل أساسي على صيغتي السلم والمرابحة بقيمة 150.1 مليار دينار جزائري و125.7 مليار دينار جزائري سنة 2022 على التوالي وهو ما يتلاءم مع خصوصيات المجتمع الجزائري.

الشكل 9: ودائع التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2020-2022)

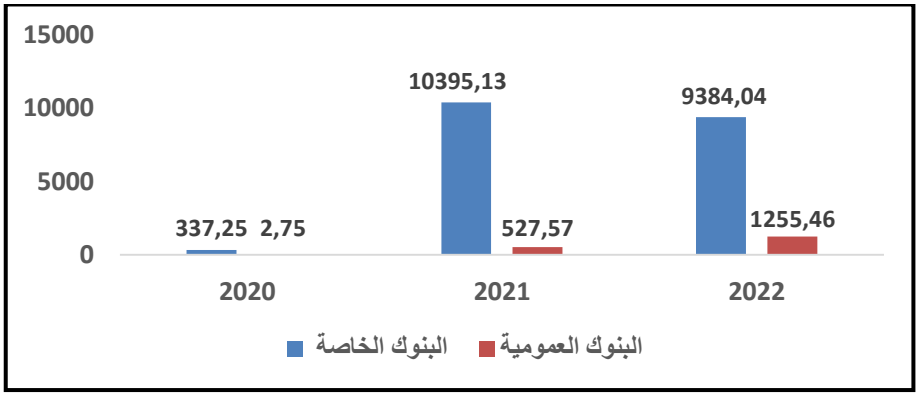

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (بنك الجزائر، 2022، صفحة 62)

الشكل 10: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2020-2022)

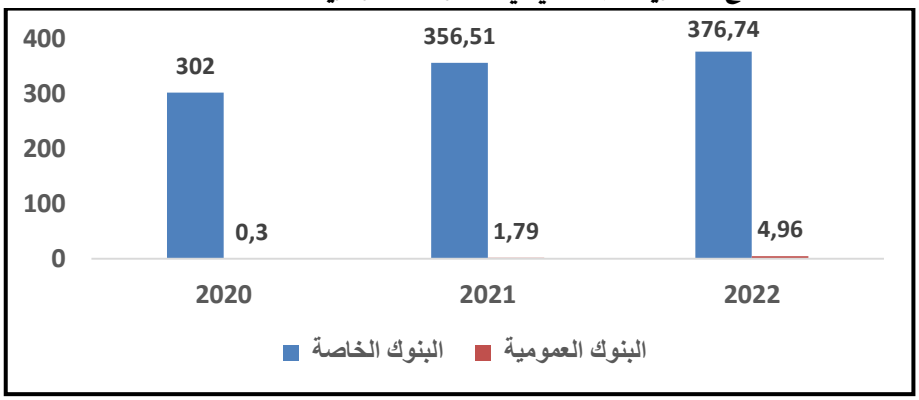

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (بنك الجزائر، 2022، صفحة 62)

3. معضلة السوق الموازي في الاقتصاد الجزائري:

يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات كثيرة فبعد التهديدات التي تطرحها تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري ريعي، تأتي الأسواق الموازية التي تنخر الاقتصاد الجزائري، فحسب تصريح رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أن قيمة الأسواق الموازية تقدر ب 10 مليار دينار جزائري سنة 2021 الأمر الذي تطلب إيجاد حلول لهذه المشكلة.

1.3 مفهوم السوق الموازي:

السوق السوداء، اقتصاد الظل ، الاقتصاد التحتي ، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير رسمي هي كلها تسميات وإن اختلفت فإن المعنى واحد (يوسف بودالة ،حمزة كواديك، 2018، صفحة 163) حيث تم إستعمال مصطلح الاقتصاد غير رسمي سنة 1972 من طرف المكتب الدولي للعمل ويقصد بها كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية خارج الدائرة الرسمية للاقتصاد الوطني، وفهدا السياق فقد وردت العديد من التعريفات من جهات رسمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي وكل هذه التعريفات تتفق على أن الاقتصاد الموازي هو كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية خارج الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق أرباح أكثر، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن السوق الموازي يتميز بالخصائص التالي: (عاطف وليد أندراوس ، 2005، صفحة 12)

- **السرية:** ذلك أن جميع الأنشطة التي يتم تداولها في هذا السوق تتصف بالسرية وعدم الوضوح؛
- **اللانظامية:** حيث أن السوق الموازي يتصف بعدم وجود إطار قانوني منظم للمعاملات الواردة فيه؛
- **الارتباط بالإقتصاد الرسمي:** أي أن الاقتصاد غير رسمي تُسوق منتجاته في الاقتصاد الرسمي.

2.3 أسباب توسع الأسواق الموازية في الجزائر:

يعتبر السوق الموازي في الجزائر استجابة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية تدفع الأفراد وحتى الشركات الي اللجوء الي القطاع الغير رسمي للممارسة نشاطاتهم، غير أننا نرى أن أهم أسباب تنامي الأسواق الموازية في الجزائر تتمثل فيما يلي (بن تركي أمينة ،زعموم صبرين، 2019، صفحة 68،67):

1.2.3 التهرب الضريبي: يعد أهم سبب لتوسع نشاط الأسواق الموازية في الجزائر، حيث يتفادى المكلفين بالضرائب (أشخاص معنويين أو طبيعيين) دفع الضرائب المستحقة في الأجل المحددة أو عدم دفعها وهذا كنتيجة لارتفاع معدلات فرض الضرائب، وكنتيجة لهذا يتجهون للأسواق الموازية أين لا تكون هناك قيود أو ضرائب لنشاطاتهم.

2.2.3 الفساد السياسي: حيث يمكن لأصحاب النفوذ السياسي تكييف القواعد القانونية بما يتماشى مع مصالحهم ومع استثماراتهم كما أن الممارسات الفاسدة التي يقومون بها مثل الرشوة والمحسوبية أن تسمح لبعض الشركات أو الأفراد بتجاوز العقبات التنظيمية والحصول على مزايا غير عادلة في الاقتصاد الرسمي، وهذا يمكن أن يؤدي ببعض المستثمرين والأفراد وحتى الشركات إلى التوجه نحو الأسواق الموازية حيث لا تكون هناك تعقيدات.

الشكل 11: تطور مؤشر الفساد السياسي في الجزائر خلال الفترة (2018 – 2022)

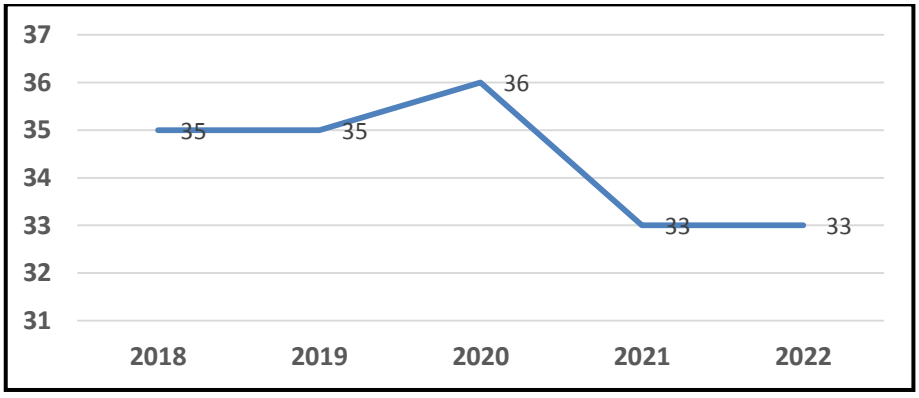

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (Transparency International, 2023)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن مؤشر الفساد السياسي في الجزائر يتراوح بين 33 سنة 2021 و2022 كأقل قيمة للمؤشر و36 سنة 2020 كأكبر قيمة، تجدر الإشارة إلى أن كلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على انتشار الفساد والتعقيدات والبيروقراطية ،يمكن تفسير إنخفاض هذا المؤشر سنة 2020 إلى جهود الدولة الجزائرية في محاربة الفساد بكل أنواعه من خلال إصدار قوانين تحارب الفساد حيث تم دسترة مكافحة الفساد في دستور 2020 من أجل ضمان السير الحسن للأموال العمومية (بلخير أسية، محمدي صليحة، 2023، صفحة 194)

3.2.3 البطالة: يؤدي نقص فرص العمل في القطاعات الرسمية إلى اللجوء للأسواق الموازية، حيث يقوم الأفراد بممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية لكسب لقمة العيش، يوضح الشكل التالي تطور معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري.

الشكل 12: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)

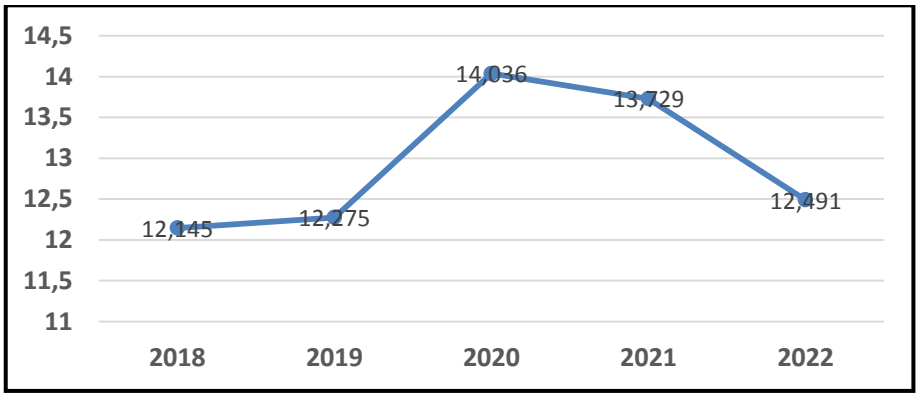

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (The World Bank, 2023)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت وتيرة تصاعدية حيث بلغت نسبة 12.14% سنة 2018 كأقل قيمة ونسبة 14.03% سنة 2020 كأكبر نسبة لتعاود التراجع إلى نسبة 12.49% سنة 2020 يمكن تفسير إرتفاع معدلات البطالة سنة 2020 إلى جائحة كورونا التي ساهمت في توقف العديد من القطاعات والشركات في الجزائر الأمر الذي ساهم في رفع معدلات البطالة.

3. 3 محاولة إستقطاب أموال السوق الموازي في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية المتعاقبة بمجموعة من السياسات من أجل استقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة الرسمية للنظام المصرفي لكن كلها انتهت بالفشل، يوضح الجدول التالي أهم السياسات المتخذة لاستقطاب أموال الأسواق الموازية.

جدول 1: أهم السياسات المتخذة لاستقطاب أموال الأسواق الموازية في الجزائر

الإجراء	مفهومة	تاريخ تطبيق	الحصيلة
الإمتثال الضريبي الطوعي	هو أسلوب يعتمد على إيداع الأموال لدي البنوك الجزائرية مقابل ضريبية جزافية تقدر ب 7%.	02 أوت 2015 بموجب قانون المالية التكميلي	100 مليار دينار جزائري في مدة سنتين
القرض السندي	هو أحد القروض بصيغتين الصيغة الأولى لمدة سنتين بمعدل فائدة 5% في حين تتمثل الصيغة الثانية مدة 5 سنوات بمعدل فائدة 5.75%	17 أفريل 2016 في أجل إكتتاب تدوم 6 أشهر	5 مليار دولار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (صافر وسام، موسوس مغنية، 2023، صفحة 435)

4. خيارات تطرحها الصيرفة الإسلامية لاستقطاب أموال السوق الموازية في الجزائر:

حسب ما ورد في تصريح رئيس الجمهورية سيد عبد المجيد تبون أن الدولة عازمة على استقطاب الأموال المتداولة خارج الأطر الرسمية عبر مجموعة من الآليات تتقدمها الصيرفة الإسلامية (عيشة .ق، 2024) وفي هذا الصدد، قامت الحكومة الجزائرية ممثلة في السلطات النقدية بتعزيز جملة من الإجراءات من شأنها تعزيز دور الصيرفة الإسلامية في استقطاب أموال الأسواق الموازية تتمثل هذ الإجراءات فيمايلي:

- **شبابيك الصيرفة الإسلامية:** كإستجابة لشريحة من المجتمع الجزائري أقرت الجزائر اعتماد شبابك الصيرفة الإسلامية لاستقطاب كتلة هامة من السوق الموازية إلى الاقتصاد الرسمي غير أننا نرى أن المجتمع الجزائري ذو الأغلبية المسلمة لا يفرق بين التعامل مع شبابيك الصيرفة الإسلامية والبنوك التقليدية بحجة إختلاط المال الحلال مع المال الحرام، كما أن اعتماد الجزائر على شبابيك الصيرفة الإسلامية كأداة لاستقطاب كتلة النقدية كنوع من تقليدية للدول الغربية كبريطانيا قد لا تحدث النتائج المطلوبة بسبب التجاوزات التي شهدتها البنوك العاملة في الجزائر الأمر الذي هز الثقة بين البنوك و الأفراد؛

- **منتجات صيرفة إسلامية تتوافق مع متطلبات المجتمع الجزائري:** إن فعالية الصيرفة الإسلامية في إمتصاص أموال الأسواق الموازية في الجزائر تتوقف على مقدرة البنوك بإقناع المواطنين باستثمار أموالهم وفق الصيغ التي أقر عليها نظام 20-02 سالف الذكر كما أن نجاح هذه البنوك في توفير صيغ إسلامية تتلاءم ومتطلبات المجتمع الجزائري يعني أنها ستوفر مبالغ كبيرة وتحويلها من الدائرة الغير رسمية إلى الاقتصاد الرسمي مما يدر أرباحا تنعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي في البلاد وفي هذا السياق قام بنك الجزائر بإدارج 8 صيغ إسلامية تتلاءم ومتطلبات المجتمع الجزائري؛
- **تقديم تسهيلات ضريبية لنشاط الصيرفة الإسلامية:** باعتبارأن التهرب الضريبي أهم أسباب التي تؤدي إلى توسع الأسواق الموازية في الجزائر أقرت السلطات النقدية منح تسهيلات ضريبة لنشاط الصيرفة الإسلامية حيث يمكن إرجاع هذا القرار إلى وجهتين، حيث تعبر الوجهة الأولى على تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر باعتبارأن الجزائر دولة فتية في هذا النوع من الصناعات المصرفية في حين تعبر وجهة النظر الثانية على احتواء الاقتصاد غير رسمي ودمجه ضمن الاقتصاد الرسمي بإستخدام خيار الصيرفة الإسلامية؛
- **التأمين التكافلي:** في ظل رفض الجزائريين التعامل مع مؤسسات التأمين التجاري والبورصة تم إدراج مفهوم التأمين التكافلي بموجب المرسوم التنفيذي 21-81 المؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير 2021 المحدد لشروط وكيفيات التأمين التكافلي الأمر الذي يسمح في احتواء الكتلة نقدية المتداولة خارج الجهاز رسمي؛
- **الصكوك الإسلامية:** حيث أكدت وزارة المالية على الشروع في بداية إطلاق الإطار القانوني المنظم للصكوك الإسلامية خلال سنة 2023 هذا بهدف خلق ظروف مواتية لسوق المالية الإسلامية في الجزائر وإدارة السيولة الأمر الذي يسمح بتقليص الكتلة النقدية في الأسواق الموازية، حيث تسمح الصكوك الإسلامية بتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تعبئة الموارد المالية لتمويل المشاريع الكبرى في البلاد كما أن للصكوك الإسلامية دور فعال في تغطية عجز الميزانية نتيجة تقلبات أسعار النفط.

5. خاتمة:

على الرغم من التحديات التي تعرفها الصيرفة الإسلامية في الجزائر، الا أن الجهود مازالت قائمة لتفعيل دورها في الاقتصاد باعتبارها أنجح طريقة لامتصاص رؤوس الأموال العائمة في السوق الموازية وفي هذا الصدد توصلت الدراسة الي النتائج التالية:

- تشهد الصيرفة الإسلامية تطورا في ربوع العالم، حيث تسيطر دول مجلس التعاون الخليجي على إجمالي الأصول بنسبة 53% من إجمالي التمويل الإسلامي لسنة 2022؛
- تهيمن البنوك الإسلامية على صناعة الصيرفة الإسلامية في العالم بنسبة 69% من إجمالي التمويل الإسلامي لسنة 2022؛
- تعتبر الجزائر من الدول المتأخرة في الصيرفة الإسلامية بالمقارنة مع دول شمال إفريقيا حيث يقدر إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نسبة 1.2% لسنة 2022؛
- عرفت سنة 2020 إصدار قانون ينص صراحة على مزاولة نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- تسيطر البنوك الخاصة على إجمالي التمويل الإسلامي بنسبة تقدر ب 73% من إجمالي التمويل الإسلامي سنة 2022؛
- تعتبر صيغة السلم والمرابحة أهم الصيغ المعتمدة للتمويل في البنوك الإسلامية وشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر بنسبة تقدر ب 150.1 مليار دينار جزائري و127.7 مليار دينار جزائري على التوالي من إجمالي التمويل لسنة 2022 والمقدر ب 381.3 مليار دينار جزائري
- تمثل الأسواق الموازية ما يمثل 50 % من الاقتصاد الرسمي حسب تصريحات خبراء؛
- تجنب التعامل بالربا وغياب الثقة في البنوك من أهم الأسباب التي أفضت الي فشل سياسة الامتثال الضريبي الطوعي والقرض السندي في إستقطاب أموال السوق الموازية في الجزائر؛
- تقدم السلطات النقدية في الجزائر مجموعة من التسهيلات الضريبية لنشاط الصيرفة الإسلامية كنوع من سياسات توطين هذه الصناعة في الساحة المصرفية من جهة واستقطاب أموال الأسواق الموازية من جهة أخري.
- تراهن الحكومة الجزائرية على خيار الصيرفة الإسلامية لامتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة الرسمية من خلال إصدار مجموعة من القوانيين المنظمة لها.

1.5 توصيات:

- على الجزائر مواكبة تطورات صيرفة الإسلامية من خلال الاستفادة من تجارب دول مجلس التعاون الخليجي؛
- ضرورة فتح بنوك إسلامية كاملة بدلاً من شبابيك الصيرفة الإسلامية لأن المواطن الجزائري لا يفرق بين شبابيك صيرفة الإسلامية والبنوك التقليدية انطلاقا من مبدأ تفادي الشبهات؛
- ضرورة تعزيز والتحسيس بأهمية الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد؛

- تعزيز الابتكار في منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر بما يغطي احتياجات الأسواق الموازية؛
- ضرورة الإسراع بإصدار قانون منظم للصكوك الإسلامية هذا بعد صدور وعود بإصداره سنة 2023 لكن لا يزال لم يصدر بعد؛
- على بنك الجزائر إنشاء هيئة خاصة مكلفة بإحصاء كتلة النقود المتداولة خارج الأطر الرسمية كإجراء أولي لحل هذه الظاهرة.

6. قائمة المراجع:

1. *Transparency International. (2023). Retrieved 05 26, 2024, from CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX: https://www.transparency.org/en/countries/algeria*
2. *Islamic Financial Services Board (IFSB). (2022). Islamic financial services industry: stability report 2022. Malaysia: IFSB. Retrieved 1 23, 2024, from https://www.ifsb.org*
3. *The World Bank. (2023). Retrieved 05 26, 2024, https://data.albankaldawli.org/indicator*
4. بلخير أسية، محمدي صليحة. (15 06, 2023). تجريم المشرع الجزائري لجرائم الفساد بموجب قانون محاربة الفساد و الوقاية منه رقم 01-06 قراءة تحليلية -نقدية. *مجلة الباحث للدراسات القانونية و السياسية، 8*(1)، الصفحات 182-198.
5. بن تركي أمينة ،زعموم صبرين. (سبتمبر, 2019). الاقتصاد الموازي في الجزائر -أسبابه و نتائجه -. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 2*(3).
6. بن عزة إكرام ، بلدغم فتحي. (2018). مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي - تقييم تجربة الجزائر-. *مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، 1*(3)، الصفحات 76-90.
7. بنك الجزائر. (2022). *التقرير السنوي : التطور الإقتصادي و النقدي*. الجزائر: بنك الجزائر. تاريخ الاسترداد 12 1, 2024، من www.bank-of-algeria.dz
8. بيت التمويل الكويتي. (2022). تاريخ الاسترداد 08 06, 2024، من https://www.kfh.bh/bahrain
9. صافر وسام، موسوس مغنية. (2023). النوافذ الإسلامية كألية لتقليص الكتلة النقدية في السوق الموازية. *مجلة البحوث العلمية و الدراسات الإسلامية، 2*(15)، الصفحات 419-454.
10. طارق مخلوفي ،مليكة صديقي. (2020). دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الإستقرار المالي في الجزائر. *مجلة معهد العلوم الإقتصادية، 23*(1)، الصفحات 879-904.
11. عاطف وليد أندراوس . (2005). *الإقتصاد الظلي ، المفاهيم ، المكونات، الأسباب* . الأسكندرية : مؤسسة سباب الجامعة .

12. عيشة .ق. (07 فيفري, 2024). *السوق الموازية تهيمن على أسعار الصرف*. تاريخ الاسترداد 29 ماي , 2024، من المصدر الإقتصادي: https://www.elmasdaronline.dz/
13. محمد النوري . (04 جويلية, 2009). التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا، المسارات، التحديات والأفاق، . تركيا، إسطنبول: مؤتمر المجلس الأوروبي للإفتاء و البحوث في دورته 19 .
14. يوسف بودالة ،حمزة كواديك. (ديسمبر, 2018). الإقتصاد غير رسمي في الجزائر و إشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي - دراسة تحليلية. *مجلة المقار للدراسات الإقتصادية*(3)، الصفحات 178-160.

المسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية مدخل نحو خلق قيمة مشتركة:
دراسة حالة مجمع VOLVOوSONARTACH

Strategic Social Responsibility, an introduction to Creating Shared Value: a case study of the VOLVO and SONATRACH group

حاج أعمر حسيبة[1]*، طرفاني عتيقة[2]

[1] جامعة الجزائر3 (الجزائر)،مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، ***hadjamar.hassiba@univ-alger3.dz***

[2] جامعة الجزائر3 (الجزائر)،مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية ***terfani69@gmail.com***

تاريخ الاستلام: 2024/07/08 تاريخ القبول: 2024/11/14 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى بيان إمكانية تطوير نموذج يسمح للمؤسسات بالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية باستعمال نفس الإطار الذي يوجه خيارات أعمالها الأساسية عند أداء مسؤوليتها الاجتماعية ويمكّنها من خلق قيمة مشتركة. بالاعتماد على دراسة حالة مجمع VOLVO وSONATRACH، توصلت الدراسة إلى أنّ VOLVO في مرحلة متقدمة في مسؤوليته الاجتماعية وصل إلى خلق قيمة مشتركة من خلال: دعم النظام المدرسي، تطوير سلسلة القيمة والمنتجات، بينما يسعى SONATRACH إلى الوصول بمسؤوليته الاجتماعية نحو خلق قيمة مشتركة من خلال إبرام اتفاقيات لاعتماد ISO26000.

الكلمات المفتاحية:مسؤولية اجتماعية؛ مسؤولية اجتماعية إستراتيجية؛إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية؛ خلق قيمة مشتركة؛ مجمع VOLVO و.SONATRACH

تصنيفJEL : M14

Abstract:

This study aims to demonstrate the possibility of developing a model that allows organizations to pay attention to strategic social responsibility, using the same framework that guides their basic business choices when performing their social responsibility and enables them to create shared value. Based on the case study conducted on VOLVO and SONATRACH, the study concluded that VOLVO is at an advanced stage in its social responsibility and is working to create shared value through: supporting the school system and developing the value chain and products, while SONATRACH seeks in the future to reach social responsibility towards value creation by concluding Programmed agreements to accredit the ISO26000 standard

Keywords: *social responsibility; strategic social responsibility; social responsibility strategy; shared value VOLVO and SONATRACH assembly*

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

كان اتجاه معظم المؤسسات إلى تبني المسؤولية الاجتماعية CSRبصفة هامشية لأعمالها تدفعها الضغوطات الخارجية لأصحاب المصلحة ، إلا أن التحليل التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية CSR في الفترة بين 2006 و2011 لمجموعة من الباحثين أبرزهم PORTER وKRAMER طورا علاقة المؤسسة بالمجتمع، وفتح مجال الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية SSR التي تعتبر المسؤولية الاجتماعية قضية إستراتيجية مرتبطة بأعمال المؤسسات تمكنها من خلق قيمة اقتصادية وميزة تنافسية لها.

فالمساهمة في المجتمع ليست مجرد لفتة خيرية ولكنها يمكن أن تكون نشاطا يدر أرباحا عند استخدامها مع إستراتيجية مناسبة، وهذا يعني أن المؤسسات يجب أن تحاول الانتقال من مسؤولية اجتماعية إلى مسؤولية اجتماعية إستراتيجية كما يجب أن يدرك المجتمع أن المؤسسات هي المنظمات التي تخلق قيما بالتعاون بدلا من مجرد تقديم بعض أرباحها إلى المجتمع، مستعملا دراسة الحالة المختارة على كل من مجمع VOLVO وSONATRACH كدليل تجريبي على العمليات والممارسات التي يمكن أن تسمح بدمج المسؤولية الاجتماعية في الأعمال الأساسية للمؤسسة وستفتح سبلًا لمزيد من المناقشات والتطورات العملية المبتكرة في المسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية وخلق القيمة المشتركة للأكاديميين والممارسين.وفقًا لذلك ، تستكشف هذه الورقة البحثية محاولة للإجابة على السؤال الجوهري التالي:" **كيف يمكن للمسؤولية الاجتماعية ل**VOLVO وSONATRACH **الاندماج مع الإستراتيجية والعمل على خلق قيمة مشتركة؟**".

الفرضية الأساسية: يتم الاعتماد على مراحل محددة لدمج المسؤولية الاجتماعية في إستراتيجية المؤسسة تسمح هذه المراحل بمعرفة مدى تقدم VOLVO وSONATRACH في أداء مسؤوليتهما الاجتماعية.

للإجابة عن الاشكالية تم تقسيم البحث الى المحاور التالية:

- الزامية الإنتقال الى مسؤولية اجتماعية استراتيجية.
- اطار ممارسة المسؤولية الاجتماعية الاستراتيجية
- ممارسات المسؤولية الاجتماعية في VOLVO وSONATRACH.

أهداف الدراسة: تتمثل في:

- التأكيد على مدى أهمية تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية لتحقيق ميزة
- تنافسية وقيمة اقتصادية وسمعة جيدة.
- إمكانية تطوير نموذج يساعد المؤسسات على تبني المسؤولية الاجتماعية بصفة إستراتيجية يسمح بتحقيق الفوائد لكل من المؤسسة والمجتمع

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يخدم الجانب النظري والجانب التطبيقي لدراسة الحالة.

2. . إلزامية الانتقال إلى مسؤولية اجتماعية إستراتيجية:

تتفق العديد من الأطر المفاهيمية المقترحة من قبل الباحثين حول المسؤولية الاجتماعية على أنها تدفع المؤسسات إلى تحويل أنشطتها بالتركيز على متطلبات أصحاب المصلحة، ودون فهم المؤسسات لهذه الفكرة تحاول ممارسة المسؤولية الاجتماعية من أجل وجودها في المجتمع، كاستعمالها مثلا لقب "**المؤسسة المواطنة**" وأحيانا أخرى باعتبارها مساهمة في "**التنمية المستدامة**"، والأهم من ذلك أنها تشرع في ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية كآلية لمواجهة الضغوط الخارجية المستمدة من أصحاب المصلحة بعيدة عن إستراتيجيتها وأعمالها الأساسية، أو أنه يتم دمج الأعمال الخيرية في خطة المسؤولية الاجتماعية ذات الصورة الأكبر. فإساءة فهم المسؤولية الاجتماعية يجعل منها مرادفا للأعمال الخيرية ففي غالبية الأوقات يتم ذكر المسؤولية الاجتماعية في حين أن المؤسسة قامت بمبادرات خيرية رغم وجود فرق كبير بينهما.

1.2 **أشكال العمل الخيري للمؤسسات :** يعرف العمل الخيري للمؤسسات على أنه تشجيع ومحاولة إحداث التغيير الاجتماعي من خلال تقديم مساهمات مالية سخية بشكل كبير، فالمؤسسة هنا تقرر أن تستثمر في قطاع اجتماعي جزءا من ثروتها أو وقتها دون انتظار أي مقابل.ودون أي تغيير في وظائف أعمالها. تمارس الأعمال الخيرية بعدة طرق مختلفة يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- التبرعات الخيرية ليست فقط التي يمكن أن تذهب نحو أي عدد من سيناريوهات العطاء المباشر، مثل الإغاثة من الكوارث أو إطعام المشردين. يتضمن العمل الخيري إيجاد حل طويل الأمد

للتشرد ، بدلاً من تقديم الإغاثة المؤقتة. على مستوى المؤسسات(Zach, 2018) ،

- ممارسة المؤسسة العمل الخيري باعتبارها عضو ومواطن صالح وفعال بشكل ايجابي في المجتمع، فتعتمد المؤسسة على مبدأ **"القيام بما هو صحيح عند القدرة"** من خلال مساعدتها للمجتمع من فائض أرباحها وتوزيعها حسب القيمة الاجتماعية والمبادئ الاجتماعية والأخلاقية وقد يتم توجيه هذه الفوائض إلى أنواع مختلفة من المؤسسات الاجتماعية أو التعليمية، الترفيهية، الثقافية والرعاية الصحية من أجل تحسين الظروف المعيشية وجودة حياة المجتمع. (Galbreath,2006)،
- يمكن وصف الأعمال الخيرية للمؤسسات (Karim&Rangan ,2012) بأنها **"روح المؤسسة"**، وتعبر عن الأولويات الاجتماعية والبيئية بالنسبة للمؤسسين والإدارة التنفيذية والموظفين، بدون توقع أي ربح أو فائدة مباشرة للمؤسسة، وغالبا ما تحدد قيم المالكين المسيطرين الأولويات الخيرية للمؤسسة ، بينما قد تتأثر المساعي الخيرية للمؤسسات من قبل مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية. وتكون إما على شكل تمويل مباشر للمنظمات غير الربحية، أو القيام بمشاريع لخدمة المجتمع، أو التبرع بمنتجات وخدمات للمنظمات غير الربحية والسكان المحرومين (Kash Rangan, Lisa A. Chase, and Sohel Karim ,2012 ,p6-10).

2.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

تتجاوز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمل الخيري. فهي تدور حول جعل وظائف الأعمال الأساسية أكثر استدامة. فبرنامج المسؤولية الاجتماعية لا يفيد المجتمع فحسب، بل يفيد أيضًا الأعمال في شكل معنويات محسنة ، وزيادة الاحتفاظ بالموظفين، وتطوير أعمال جديدة، والتمييز عن المنافسين. وذلك لأن برنامج المسؤولية الاجتماعية يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الموظفين والمجتمع .قد يحتاج برنامج المسؤولية الاجتماعية إلى تغيير بعض ممارسات العمل المهمة من أجل تحويله إلى عمل ومسؤول، كما أن ممارسة الأعمال التجارية بطريقة قانونية وأخلاقية وكسب المال هو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

إن الإعلان عن العمل الخيري الذي تقوم به مؤسسة ما لديه فرصة لرد الفعل بنتيجة عكسية. خاصةً منذ تنفيذ تشريعات المسؤولية الاجتماعية، يمكن اعتبار العمل الخيري الذي تقوم به المؤسسة على أنه شراء طريق الخروج من الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية.

تظهر النظريات الاقتصادية الحديثة أن منطق الربح والأداء الاجتماعي يمكن أن يكونا في الواقع مكملين لبعضهما لأن المؤسسات التي تقوم بجهود اجتماعية من أجل تحسين أدائها الاجتماعي فإنّها

ستساهم في الأداء الاقتصادي من حيث:

- **الاستفادة من ميزة تنافسية الصورة**، حيث يشير العديد من الباحثين إلى عصرنا على أنه "أخلاقي"ويعتبرون أن المستهلكين يظهرون اليوم بمواقف الاستهلاك المسؤول اجتماعيا،وبالتالي يتوقع المواطن المستهلك اليوم من منتج يتم طرحه في السوق أنه يحترم البيئة،و أنّ أساليب الإنتاج والتسويق لدى المؤسسة تتوافق مع المعايير الأخلاقية. (**2012,** Quynh-**Liên DUONG**)
- **الاستفادة من تمايز المنتجات** من خلال وضع العلامات الاجتماعية وبذلك تجذب المستهلكين الذين يقومون بعمليات الشراء بناء على تقييم المسؤولية الاجتماعية وتجنب مخاطر المقاطعة. .(**2012,** ,p6-7, Quynh-**Liên DUONG**)
- كما أن **للعولمة** طرحا لتحديات اجتماعية تتجه العيون إلى المؤسسات للاستجابة لها، باعتبارها الجهات الفاعلة الأكثر نفوذا في هذا المجتمع لإيجاد إجابة للقضايا الاجتماعية والبيئية التي تطرحها أنشطتها جزئيا. وفي هذا السياق تم بناء مشاركة المؤسسة في منطق المسؤولية الاجتماعية كأداة لتعزيز الامتثال للمعايير الاجتماعية وإحداث تقارب بين الأهداف التي تتوقعها السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية والأهداف الاقتصادية للمؤسسة، وبمعنى أخر فالمؤسسات التي تدمج متغير المسؤولية الاجتماعية في إستراتيجيتها تشارك في ضمان التنمية المستدامة وبذلك لديها مصلحة اقتصادية من حيث غزو سوق جديد، المستهلكون الاجتماعيون الأخلاقيون، جذب المستثمرون والمساهمون المسؤولون اجتماعيا. .(**2012,** Quynh-**Liên DUONG ,p6-7**)

❖ **مفهوم المسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية**: يرى المؤلفان (Porter، Kramer، 2006) أنه من خلال ربط مقاربة المسؤولية الاجتماعية مع الإستراتيجية ستزيد فرصة الاستفادة من موارد المؤسسة لخلق فوائد اجتماعية واقتصادية في وقت واحد، وفي نفس الصدد تظهر نتائج البحث التي أجراها Husted et al والموجودة في (Samina Afrin;2013)أن المؤسسات التي تتبنى نهج استراتيجي للمسؤولية الاجتماعية من المرجح أن تخلق قيمة اقتصادية لأنها تطور الموارد والقدرات في حل

المشاكل الاجتماعية وتطبيقها على أنشطة أعمالها الأساسية. تهدف المسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية إلى معالجة المشاكل والآثار السلبية لسلسة القيمة مع دعم إستراتيجية المؤسسة واحتياجات المجتمع.

يشير مفهوم المسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية إلى وضع استراتيجيات لخلق القيمة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في إطار ممارسات العمل الأساسية مع محاولة زيادة التأثير على الشركاء (المساهمين، والموظفين، والموردين، والمقاولين من الباطن، والمستهلكين ، والمجتمعات المحلية والحكومة والبيئة) ، وليس فقط على المجتمع.(Zach, 2018)

يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية هي:" **آلية لإعادة اتصال الأعمال بالمجتمع اللذان يعتبران كيانين مترابطين تفتح حيزا تنافسيا تتوفر فيه فرص جديدة ولكن أيضا مطالب إضافية يجب تلبيتها"**، ولاشك أنه هناك تحديا لموازنة الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ولكن من خلال اختيار المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية ستخطو خطوة نحو خلق القيمة.

3. إطار ممارسة المسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية: من المسؤولية إلى خلق القيمة المشتركة

من أجل توضيح كيفية تمكن المؤسسة من تبني إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية، واستبدال الأعمال الخيرية التقليدية بنهج أكثر إستراتيجية، ارتأينا إلى اعتماد نموذج مكون من ثلاث مراحل أساسية تنتقل خلالها المؤسسة إلى دمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في إستراتيجية واحدة لخلق القيمة المشتركة. وهذا ما يبينّه الشكل التالي:

شكل 01: المراحل الأساسية للمسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية

المعايير والقياسات والعلامات STANDARDS, NORMS AND LABELS

البيئة ENVIRONMENT	الجودة QUALITY	الأخلاقيات ETHICS	الإنسان PEOPLE	المحاسبة ACCOUNTING
ISO14001 EMAS EQUATOR PRINCIPLES ECOLABEL RAINFOREST ALLIANCE	ISO9000 ….	SA8000 UNGLOBAL COMPACT UNIVERSAL DECLARAT OF HUMAN RIGHTS FAIR TRADE	OHSAS18001	GRI AA1000

العمل الخيري الاستراتيجي STRATEGIC PHILANTHROPY

التبرعات نقدية من نوع ما	التسويق المرتبط بالقضايا الاجتماعية	الرعاية	الشراكات والأسس	موظفون متطوعون في دفع الرواتب	المشاريع الاجتماعية

المخرجات المتكاملة INTEGRATION OUTPUTS

POLICIES السياسات	PROCESSES العمليات	GOODS/SERVICES السلع والخدمات
التدريب على القوة المنخفضة أصحاب المصلحة - التمكين تدريب منتظم للموظفين تدريب منتظم للموردين السياسات الأخلاقية للموردين	تقييم سلسلة التوريد والاندماج إدارة المخلفات الحد من النفايات تخفيض الانبعاث توفير الطاقة إعادة التدوير مصادر الطاقة البديلة	لمواد القابلة لإعادة التدوير المواد والمنتجات القابلة لإعادة الاستخدام صديقة للبيئة ومنتجات LEAN الصناديق الأخلاقية القروض الصغرى / التمويل الأصغر معلومات شفافة عن الحقائق

Sourse : Fabrizio Mosca, 2017, « The Evolution of CSR : An Integrated Approach », symphonya.unimib.it, p25

1.3الامتثال للمعايير والقواعد والعلامات:

يشمل على جميع المجموعات الوطنية والدولية للمعايير والقواعد والعلامات التي يمكن للمؤسسة تنفيذها من أجل البيئة (على سبيل المثال ، ISO 14001) ، والجودة (على سبيل المثال ، ISO 9001) ، والأخلاقيات (على سبيل المثال ، SA8000 بشأن المعايير الأخلاقية) ، الأشخاص (بشكل أساسي للموظفين ؛ على سبيل المثال ، OHSAS18001 بشأن صحة وسلامة العمل) ، والمحاسبة (مثل معيار AA1000 للمساءلة). حيث تخدم هذه المعايير والعلامات نطاق التواصل للمؤسسات التي تحاول بناء سمعة جيدة وتعتبر أداة تقليدية لا تعبر عن دمج المسؤولية الاجتماعية في الأعمال الأساسية للمؤسسة (Mosca, F. & Civera, C. 2017,p 16-35). وإنما تسعى هذه الأخيرة إلى إنتاج توافق مع الأعراف والقيم المجتمعية وتنفيذ أنشطتها في إطار المعايير والقواعد التي تفرضها بيئتها.

2.3 العمل الخيري الاستراتيجي:

يمثل خطوة إلى الأمام في نهج المسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية ويتضمن جميع الأنشطة والإجراءات المتخذة في مجال الأعمال الخيرية الإستراتيجية والتي نعني بها النهج الخيري المرتبط مع الأعمال الأساسية للمؤسسة. ويندرج تحت هذا البعد الأدوات الرئيسية التالية (Jean-Jacques PLUCHART ; Odile UZAN ,2017,p23-25):

- التبرعات النقدية أو العينية ،
- التسويق المرتبط بالقضايا الاجتماعية ،
- الرعاية (في مجال الفن والرياضة والثقافة والتعليم) ،
- الشراكات مع منظمات القطاع الثالث حول المشاريع المخطط لها ،
- إنشاء البنية التحتية الخاصة بالمؤسسة لتسهيل تنفيذ المشروع ،
- ريادة الأعمال الاجتماعية كشكل تنظيمي هجين لإجراء المزيد من الأنشطة الاقتصادية ذات الغرض الاجتماعي و / أو البيئي الأقوى

كلما ارتبطت هذه الأنشطة بالأنشطة الأساسية للمؤسسة ومتسقة معها ، يمكن اعتبار نهج المسؤولية الاجتماعية أكثر إستراتيجية.

3.3 المخرجات المتكاملة من أجل خلق قيمة مشتركة:

يمثل المخرجات المتكاملة أعظم تعبير عن دمج المسؤولية الاجتماعية في الأعمال الأساسية. بصرف النظر عن دمج القيم الأخلاقية والاجتماعية في رسالة المؤسسة ورؤيتها يصف هذا البعد التكامل الملموس للممارسات الاجتماعية والأخلاقية والبيئية في المنتجات / الخدمات، العمليات والسياسات بهدف خلق قيمة للمؤسسة والمجتمع،(Mosca, F. & Civera, C. (2017 وهذا يعني **خلق قيمة مشتركة**.

❖ **نموذج خلق القيمة المشتركة:** يقدم الباحثان في عمل (Porter et Kramer ,2011) مفهوم خلق القيمة المشتركة كمرحلة جديدة من المسؤولية الاجتماعية ، وتم تعريفها بأنها: " **مجموعة من الإجراءات والممارسات التي تزيد القدرة التنافسية للمؤسسة مع تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل فيها."** وتستند على المبدأ التالي: " **لا ربح للمؤسسة دون ربح للمجتمع"**، أو بصفة أخرى "**ربح المؤسسة من خلال ربح المجتمع".**

يرتكز خلق القيمة المشتركة على تحويل الاحتياجات الاجتماعية إلى إمكانات لخلق قيمة اقتصادية للمؤسسة، وهذا يعني أن تقوم المؤسسة بالبحث عن الفرص الاقتصادية المقدمة إذا أخذت الاحتياجات المجتمعية في الاعتبار.

بهذا المعنى، يتكون مفهوم خلق القيمة المشتركة من:

- ✓ تحديد للأهداف الاقتصادية والاجتماعية بناء على احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة وموارد المؤسسة.
- ✓ تنفيذ النشاط الذي يوفر مزايا مالية وتنافسية مستدامة للمؤسسة مع مزايا اجتماعية ملموسة للمجتمع.

يعتمد مفهوم خلق القيمة المشتركة على ثلاث استراتيجيات أساسية من أجل خلق القيمة وارتينا إلى ربط هذه الاستراتجيات ل(porter et kramer ;2011 ;p6) مع نموذج الأبعاد الإستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية الذي طوره ((M Burke, L., & Logsdon, J. M. (1996) يتكون من خمسة أبعاد إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية تؤثر على قدرتها على خلق القيمة، ويساعدها على تحديد برامج المسؤولية الاجتماعية المناسبة وتتمثل الأبعاد في: **المركزية، الملائمة/ الخصوصية، الاستباقية / روح المبادرة، الوضوح في الرؤية، والطوعية**. حيث يساعد تقييم الأبعاد على توضيح كيف أن الموارد والقدرات المستخدمة في برامج المسؤولية الاجتماعية، قد تخلق قيمة للمؤسسة. وهذه الاستراتيجيات متمثلة في:

1.3.3إستراتيجية مراجعة المنتجات والأسواق:

تستخدم المؤسسة هذه الإستراتيجية من خلال البحث عن أفضل الطرق التي تخدم أسواقها الحالية، وكيف يمكن لها الوصول إلى الأسواق الجديدة سيئة الخدمة، لتطوير **منتجات وخدمات** مبتكرة تلبي احتياجات المجتمع، .وذلك بالاستخدام الأمثل لوظيفة البحث والتطوير من أجل تقديم مستويات جديدة من الإبداع والابتكار على مستوى المنتجات والخدمات، بحيث يعاد تصميمها حتى تلبي حاجة اجتماعية غير مشبعة، تحل مشكل يواجهه المجتمع أو تحل مشكل متعلق بالبيئة والحفاظ عليها.(porter et kramer ;2011 ;p6)

يتم التركيز في هذه الإستراتيجية على بعدين استراتيجيين هما **المركزية** و **الخصوصية /الملائمة حيث** يعرف (Logsdon et Burke 1996)ا المركزية بأنها:"أداة لقياس مدى التوافق بين سياسة أو برامج المسؤولية الاجتماعية وأهداف ومهمة المؤسسة ". ومن أجل إحداث التوافق بين المسؤولية الاجتماعية وخلق القيمة، على المؤسسة التركيز على برامج المسؤولية الاجتماعية التي تقع ضمن نطاق خبرتها، مما يسهل استخدام معرفتها ومهاراتها في تنفيذها ورقابتها بشكل أفضل، وبهذا تقل التكاليف مقارنة بالمبادرات في المجالات التي تفهمها المؤسسة (Allen, Husted 9, 200).تساعد إستراتيجية

مراجعة المنتجات والأسواق فهم المؤسسات أنه ليس من الممكن فقط ولكن بربحية ربط الأهداف المالية للمؤسسة وتلك المرتبطة بالمجتمع وتعيين إستراتيجية تضع الأهداف الاجتماعية على نفس المستوى والأهداف المالية للمؤسسة (Ghilizlane kimani ;2018 ;p10)، وذلك باستخدام بعد **الخصوصية /الملائمة** ، ويمثل في أدبيات الإدارة الإستراتيجية قدرة المؤسسة على ربط الفوائد المالية بتحقيق الأهداف الاجتماعية (1996, Logsdon et Burke)، إذ تصبح الموائمة ذات أهمية خاصة في عملية خلق القيمة، في حالة استخدام المسؤولية الاجتماعية كشكل من أشكال تمايز المنتجات، عن طريق ربط سمات المسؤولية الاجتماعية بالمنتج أو بالخدمات المرافقة له، حتى تلاؤم احتياجات شريحة من المستهلكين، وبهذا تتحول السلع والخدمات إلى منتجات ذات علامات تجارية مسؤولة اجتماعيا مرتفعة السعر، تسمح بتحقيق إيرادات مناسبة.)Allen, Husted,2009, cit op.)

2.3.3إستراتيجية إعادة هندسة سلسلة القيمة :

يتم ضمان خلق القيمة المشتركة من خلال تحسين **العمليات** الداخلية للمؤسسة لخفض تكاليف الإنتاج وتسهيل الوصول إلى المواد الخام وتحسين الجودة والإنتاجية المحققة. وينطوي توسيع نطاق سلسلة القيمة من خلال اتخاذها القضايا الاجتماعية والبيئية بعين الاعتبار وهذا ما يقودنا إلى "**سلسلة القيمة الممتدة**" لأنّ سلسلة قيمة العملاء قد تشمل على عناصر غير مساعدة لتمديد تعظيم الفائدة من المنتج (سلعة/ خدمة) إلى المنتجات المشتركة (احترام البيئة، ظروف بشرية للإنتاج، أداء طاقوي..الخ) ويتم ذلك من خلال دمج العوامل الخارجية في تصميم الإنتاجية ويقصد بها تكاليف الطاقة والبيئة والبشرية التي تؤثر على سلسلة قيمة المؤسسة بصفة مباشرة (فاتورة الطاقة، تكلفة التخلص من النفايات) أو غير مباشرة (سمعة، الإنتاجية التي تعتمد على الرفاهية في العمل)، وفي الأخير النظر في تطوير المؤسسة في بيئتها المجتمعية من خلال تقاسم قيمة مفهومة جيدا مع المجتمع، ويفضل أن يكون هذا التطور على المدى المتوسط والطويل.(Yannick Blan, 2017,p8) ولا يكون هذا التغيير في **عمليات** المؤسسة إلا من خلال **بعد التطوع** الذي يشير(Logsdon et Burke, 1996)إلى قيام المؤسسة في عملياتها بأنشطة اجتماعية ، راجع لإرادتها ، وليس نتيجة للقيود القانونية أو الحوافز الضريبية. إذ تتبنى المؤسسات برامج المسؤولية الاجتماعية مدركة بأنها تختلف عن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق، على شرط أن تدرك أيضا أن كل نشاط تقوم به قد يساهم في خلق القيمة داخل وخارج المؤسسة.

3.3.3إستراتيجية تطوير قطب القدرة التنافسية المحلية:

يجب أن تعمل المؤسسة بالتعاون مع أصحاب المصلحة لخلق بيئة تنافسية قوية بما في ذلك الموردين المحليين، بنية تحتية موثوقة وفعالة والوصول السريع والسهل وبأقل تكلفة إلى المعلومات.التي تعتبر أهم مورد، وذلك من خلال **الاستباقية /المبادرة** والتي تعني مدى استباق المؤسسة في تبني

مبادرات اجتماعية تلبي احتياجات أصحاب المصالح، حيث تميل المؤسسة المستندة على التفاعل الاجتماعي إلى إشراك أصحاب المصلحة والتكيف مع توقعاتهم واحتياجاتهم المتغيرة بسرعة أكبر ، والعمل على اكتشاف القدرات الكامنة في تلبية هذه الاحتياجات وربطها بشكل إيجابي بخلق القيمة. (Husted& Allen, 2009,.)

حتى يكون لأنشطة المسؤولية الاجتماعية إثراء على سمعة المؤسسة على هذه الأخيرة فتح إمكانية مراقبة الأنشطة الاجتماعية من قبل أصحاب المصلحة في المؤسسة والذي يعرف ببعد **وضوح الرؤية**.(Husted& Allen, 2007,.)

أظهرت المعايير والقواعد ، والأعمال الخيرية الإستراتيجية ، والمخرجات المتكاملة باعتبارها المراحل الرئيسية التي يتم من خلالها توضيح كيفية انتقال المؤسسة من المسؤولية الاجتماعية إلى خلق قيمة مشتركة ،فهي تختلف من الحد الأدنى للممارسة(اعتماد المعايير كنهج مستقل)، إلى الحد الأقصى للتعبير عن التكامل وخلق القيمة (المنتجات والعمليات والسياسات المستدامة في سلسلة القيمة).

.4.ممارسات المسؤولية الاجتماعية في VOLVO وSONATRACH

من أجل تثمين موضوع البحث كان لزاما معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الجزائرية خاصة تلك المتجهة نحو العالمية فتم اختيار مجمع **VOLVO** كمؤسسة أجنبية مستثمرة في الجزائر مجمع **SONATRACH** كمؤسسة جزائرية، ومن أجل جمع المعلومات تم اعتماد أداة المقابلة شبه منظمة مع إطار إدارة برامج المسؤولية الاجتماعية وخلق القيمة المشتركة في **VOLVO** أما مؤسسة **SONATRACH** فالمسؤولية الاجتماعية تدخل ضمن إدارة الإنتاج ،إضافة إلى بعض الوثائق.

1.4النتائج ومناقشتها:

دراسة الحالة الأولى" مجمع SONATRACH "

يعتبر مجمع **SONATRACH** مؤسسة متعددة الجنسيات وهذا ما يفرض عليها تبني المسؤولية الاجتماعية، وفي هذا الإطار نعرض تقدم مجمع **SONATRACH** في تبنيه لمسؤولية اجتماعية إستراتيجية وهل وصل إلى خلق قيمة مشتركة؟

تتبع مؤسسة سونطراك إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية مبنية على أولويات الصحة، الأمن وحماية البيئة حيث تشكل في مجملها أولوية لنظام القيادة في مختلف المستويات، وحتى تقوم سونطراك بتعميم ثقافة RSE ارتأت وضع وتعيين رئيس مشروع من أجل تقدير RSE لسونطراك حسب المعيار العالمي ISO26000/2010 حيث بدأ هذا المشروع حيز التنفيذ منذ سنة 2020 لتقييم RSE وتدارك النقائص إن وجدت كما يرافق سونطراك في تجسيد هذا المشروع المعهد الوطني للتقنين

IANOR واعتمدت معيار ISO37001 المتعلق بإدارة مكافحة الفساد والرشوة، سعيا منها إلى تعزيز ثقافة الأخلاقيات داخل المؤسسة وترسيخ مبدأ الشفافية والحوكمة ووضعت إدارة الأخلاقيات مدونة الأخلاقيات كمرجع تعبر عن التزام مؤسسة سونطراك باحترام القواعد القانونية والتنظيمية سارية المفعول وكذا المعايير الأخلاقية في جميع أماكن تواجدها.[1]

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي للمديرية المركزية للصحة والسلامة والبيئة

شكل (02): الهيكل التنظيمي للمديرية المركزية للصحة والسلامة والبيئة

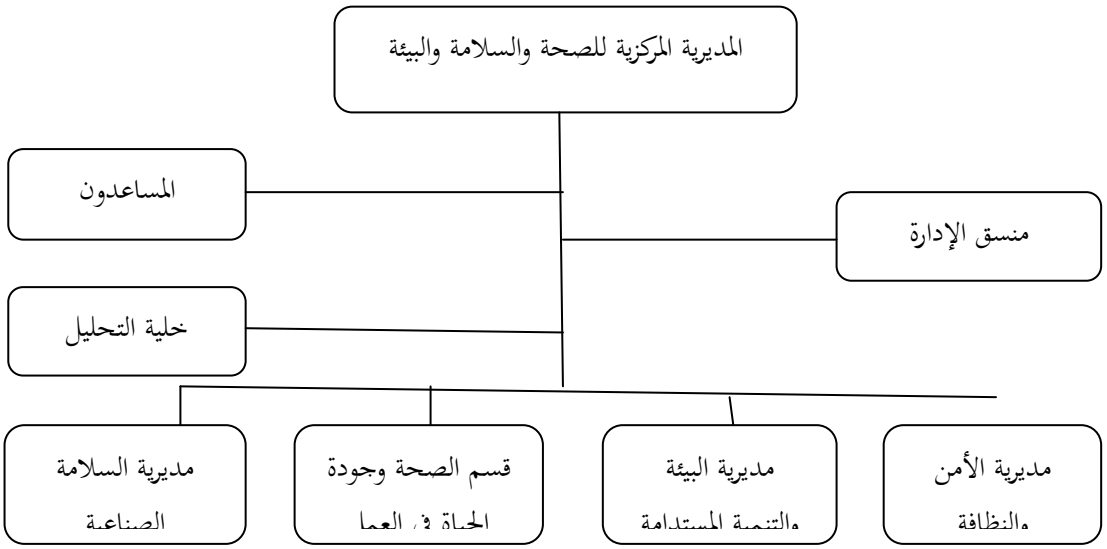

[1] مقابلة مع رئيس المشروع للمسؤولية الاجتماعية السيد يحياوي رابح

نلاحظ من خلال الهيكل التنظيمي للمديرية الاهتمام الكبير الذي توليه المؤسسة لتكون مسؤولة اجتماعيا من خلال البعد البيئي المتمثل في حماية البيئة بينما يرتكز البعد الاجتماعي على صحة وسلامة الموظفين من حوادث العمل. غير أنّه يلاحظ في الشكل التالي ارتفاعا في حوادث العمل الناجمة عن السقوط في مواقع العمل وحوادث المرور، وهذا راجع لاستئناف العمل بعد التوقف عنه خلال جائحة كورونا ممّا أثر سلبا على أداء العمال.

شكل (03): عدد حوادث العمل في مؤسسة سونطراك لسنتي 2020 و2021

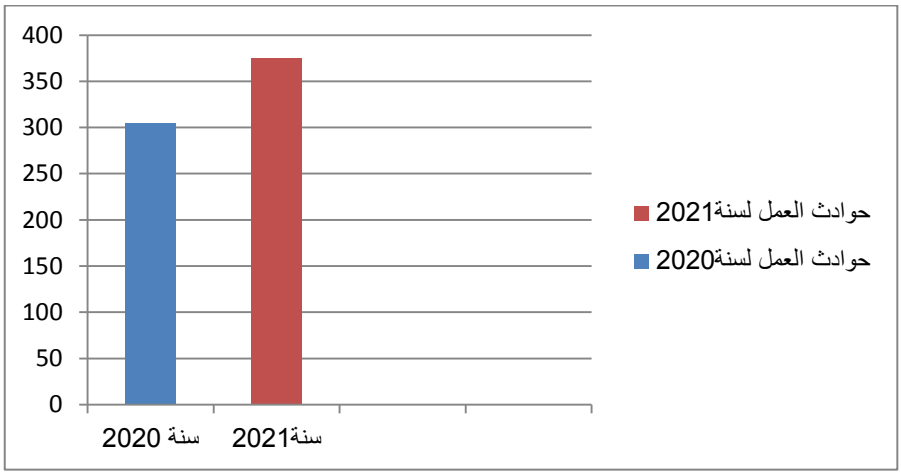

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات المؤسسة

بينما يسجل انخفاضا في الحوادث البيئية نظرا لانخفاض عدد تسريبات المحروقات بخطوط الأنابيب في سنة 2021 بنسبة 12 بالمئة مقارنة بسنة 2020 كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل(04): عدد الحوادث البيئية في سونطراك لسنتي 2020 و2021

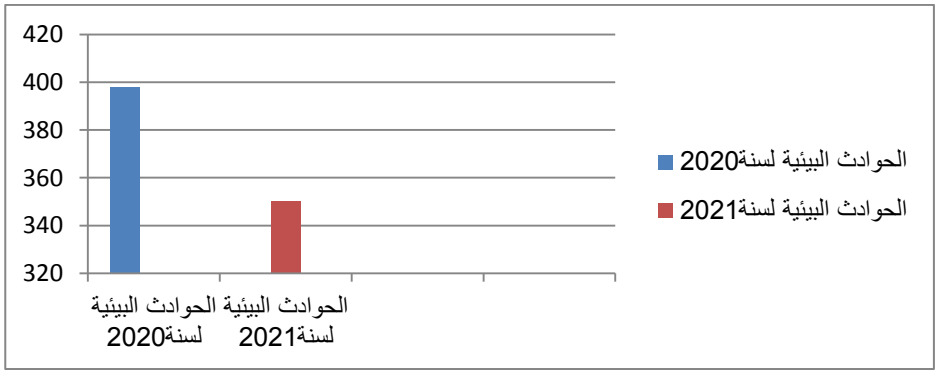

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المؤسسة

تسعى سونطراك جاهدة من خلال إدارة الصحة، الأمن وحماية البيئة للحفاظ على ثروات البلاد وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة، ونظرا لأهمية التنمية المستدامة فقد وضعت سونطراك إستراتيجية كاملة من أجل التحكم في الانبعاثات والبصمة الكربونية جراء عملية الإنتاج، إضافة إلى أولوياتها في الحرص بعدم إلحاق الضرر بسكان المناطق التي تتواجد بها أنشطتها بعدم تلويث البيئة من خلال إدارة البيئة التي تعمل على تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

يلاحظ انخفاض في انبعاث الغازات بين سنة 2020 وسنة2021 وذلك لقيام سونطراك بمشاريع مختلفة لأجل استعادة الغازات المصاحبة، كم هو موضح في الشكل التالي:

شكل (05): حجم انبعاث الغازات المصاحبة لسنتي 2020و2021

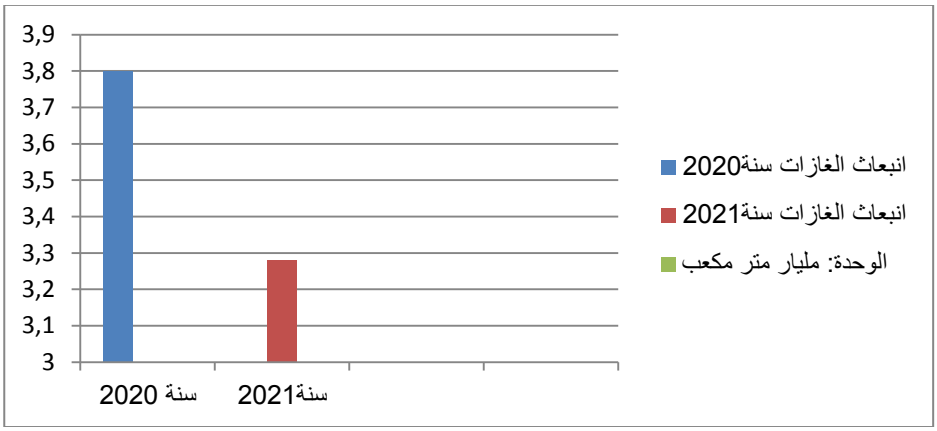

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المؤسسة

قامت سونطراك بصياغة إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية منذ 2020 لتمتد إلى 2030 مبنية على أهداف التنمية المستدامة للتقليل من استخدام الموارد الطبيعية والحد من رمي المواد بالاعتماد على اقتصاد تدوير المواد وكرؤية مستقبلية للمؤسسة حددت فيها هدفين أساسيين يتمثلان في بصمة كربونية منعدمة في آفاق 2030 والتخلص من النفايات الخاصة والنفايات الخاصة الخطيرة، وحسب ما صرح به مدير إدارة البيئة في سونطراك والمسؤول عن تسيير النفايات خلال المقابلة التي أجريت معه أنه يمكن الوصول إلى هذا الهدف في 2028 كأبعد تقدير.

تعتمد سونطراك على هندسة إستراتيجية مبنية على مبادئ ISO26000/2010 للمسؤولية الاجتماعية وISO5001 نظام تسيير الطاقة إضافة إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة كما وقعت عقود مع وكالة الفضاء الجزائري لوضع نظام تقدير الغازات المشتعلة وانبعاثات الميثان والحصول على صور أقمار صناعية معتمدة على نماذج MTN.

نظرا لأهمية المورد البشري ككفاءات محورية في تنفيذ الإستراتيجية يقدم المعهد الجزائري للبترول وأكاديمية سونطراك للمناجمنت برامج تكوينية مكيفة حسب احتياجات هياكل سونطراك والتحولات الاقتصادية، التنظيمية، الاجتماعية والبيئية. كما تم تكريم أول دفعة إطارات لسنة 2022 مكونة

شكل (06): إستراتيجية سونطراك للمسؤولية الاجتماعية

لتعميم تنفيذ نظام ISO37001.

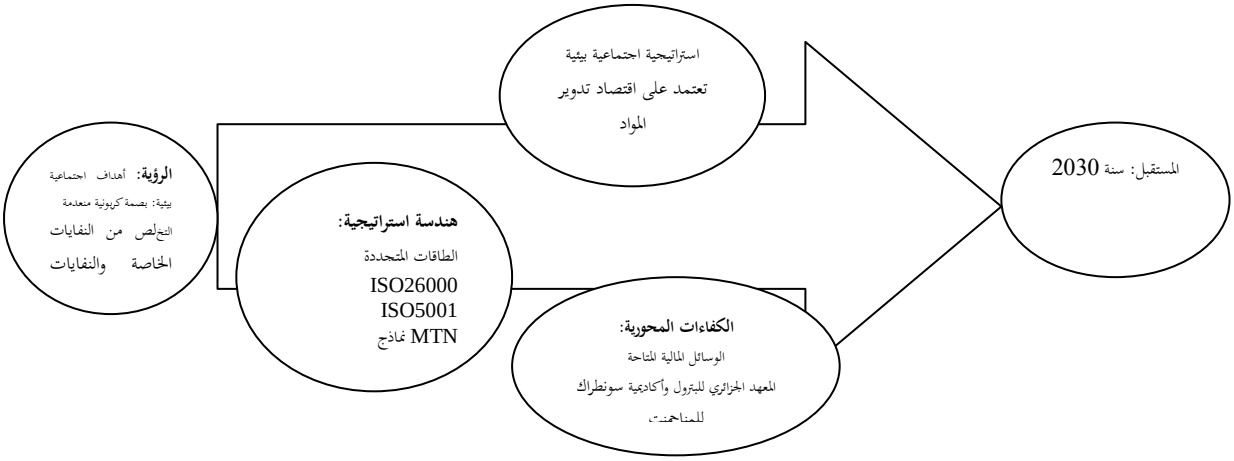

المصدر: من إعداد الباحثين

دراسة الحالة الثانية " مجمع VOLVO "

يتبنى مجمع **VOLVO** نهج تنفيذ مبادرات RSE وإقامة شراكات إستراتيجية مع أصحاب مصلحته، فبالنسبة له فانّ خلق قيمة مشتركة تعني بدعم كل من الأعمال والمجتمع إلى الأمام، فهي بذلك تعزز قدرته التنافسية مع تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات التي يعمل فيها.

تختار مجمع **VOLVO** بعناية الأنشطة الاجتماعية التي تتماشى مع رؤيته وأهداف أعماله ومهاراته الأساسية، إضافة إلى أنّه يدعو أصحاب المصلحة وصناع القرار إلى الإتحاد لدعم البحث والتنمية المستدامة.

يعتمد مجمع **VOLVO** على ثلاث ركائز أساسية في عمله على خلق قيمة مشتركة:

دعم النظام المدرسي: إنّ الافتقار إلى الميكانيكيين المدربين والماهرين الذين يمكنهم خدمة إصلاح منتجات مجمع **VOLVO** من سيارات وشاحنات وآلات بناء، إضافة إلى نقص السائقين، يمثل عقبة أعمال في طريق مجمع **VOLVO** نحو العالمية وهو في نفس الوقت حاجة اجتماعية، عمل عليه مجمع

VOLVO من خلال **برنامج المدرسة المهنية** التي تقوم بتعليم الميكانيكيين والسائقين التجاريين في البلدان التي تعاني نقص المهارات في هذه المجالات والتي من بينها الجزائر، حيث يدير مجمع **VOLVO** هذا البرنامج إلى جانب منظمات التنمية الدولية واليونيدو، وبذلك جعل من الحاجة الاجتماعية لمدربين ميكانكيين وسائقين قيمة اقتصادية له.

سلسلة القيمة لانبعاث غازات الدفيئة الصفرية: قام مجمع **VOLVO** على إدخال البعد البيئي في سلسة قيمته المبتكرة والتي أسماها " سلسلة القيمة غازات دفيئة صفرية" لتحقيق طموحات اتفاقيات باريس للمناخ باعتباره مشارك فيها، فهو يعمل باستمرار على تطوير حلول تقلل من انبعاث الكربون، النفايات وتحسين استخدام المياه، وتحسين إدارة المذيبات والزيوت والمواد الكيميائية. وذلك من خلال استبداله مصادر الوقود الأحفوري بمصادر طاقة متجددة منخفضة كثافة الغازات الدفيئة واعتمد في ذلك على الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية بحسب التميز الطبيعي للمنطقة التي تعمل فيها.

تقييم سلسلة التوريد والاندماج: يعمل مجمع **VOLVO** على التحسين المستمر لسلسلة التوريد الخاصة به، وذلك من خلال:

- تقليل المهل الزمنية لعملائها
- تقليل البصمة الكربونية
- ضمان جودة وتقنية المنتجات عن عملية الشراء
- تشجيع الموردين على التحكم بشكل منهجي في انبعاث غازات الانبعاث الحراري والتقليل والتخلص منها
- العمل مع الشركاء للمساهمة في تحقيق اتفاقية باريس للمناخ

المنتجات المطوّرة: يعمل مجمع VOLVO على تحقيق الحياد الكربوني لسلسة قيمته بحلول عام 2050 على أبعد تقدير من خلال تطوير المنتجات التالية:

- شاحنات وحافلات تقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 40بالمئة لكل 1 كيلومتر وهذه المنتجات متوفرة في الوقت الحالي.
- الانتقال إلى الكهربة من خلال السيارات الكهربائية ذات البطاريات.
- خلية وقود الهيدروجين
- الوقود الحيوي المستدام
- حلول لتحسن كفاءة الوقود والتقليل من استهلاكه

5.الخاتمة

من خلال المسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية سيكون للمؤسسة التأثير الأكثر أهمية كونها قادرة على إنتاج مصادر اجتماعية من حيث الأرباح. فيما يتعلق بالإستراتيجية، فهي مسألة اختيار المركز الفريد للمؤسسة، مما يسمح بإنتاج بطريقة مختلفة عن المنافسين، مع انخفاض الأسعار وتحسين الخدمات التي تلبي احتياجات المستهلكين ولكن هنا بدلا من تطبيق هذه المبادئ على أي نشاط اقتصادي، يتم تطبيقه على العلاقات التي تربط المؤسسة بالمجتمع.في هذه المناسبة يتقدم بورتر وكرامر باعتبار أن هذا هو الاستثمار في البيئة الاجتماعية للمؤسسة التي تعزز قدرتها التنافسية لها، والتي تفتح مجال القيمة المشتركة من أجل المؤسسة.

كما يمكن القول أنه في قلب المسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية يوجد مقاربة القيمة المشتركة ، قد يكون حتى مصطلح القيمة المشتركة هو اسم أخر لهذا النوع من RSE، ففي 2011 احضر بورتر وكرامر وجه جديد لمفهوم RSE لا يمكن أن نصنفه كمرشد فقط لوضع RSE موضع التنفيذ، ولكن أيضا كمفهوم تكميلي لRSE. فخلق القيمة المشتركة خرجت كمقاربة عملية للمسؤولية الاجتماعية، من خلال استراتيجياتها الثلاث يتم دمج القيمة المشتركة في الحساب الاقتصادي الاستراتيجي، أي أنها تأتي من تحليل التكلفة/الفائدة لتقرر ماهي الإجراءات التي يتعين اتخاذها من خلال التعامل مع القضايا الاجتماعية بطريقة تضعها في صلب أنشطة المؤسسة، فهي تميل إلى خلق قيمة للمؤسسة والمجتمع الذي يتكون من مجموعة أصحاب المصلحة مع الاحتياجات والقضايا المختلفة. فمفهوم خلق القيمة المشتركة يدعو المؤسسات إلى وضع نهج المسؤولية الاجتماعية في صميم إستراتيجيتها مع السعي إلى التنافسية وهذا ما يقود إلى فتح مجال بحث أخر حول الآليات المستعملة لقياس القيمة الناتجة عن تبني المؤسسات المسؤولية الاجتماعية.

نتائج الدراسة التطبيقية:

- بالنسبة لمجموعة فولفو فإنّها تجاوزت الحد الأدنى لممارسة RSE (الالتزام بالمعايير الدولية) فهي في مرحلة متقدمة من مسؤوليتها الاجتماعية الإستراتيجية، وذلك لتأسيسها لقيمة مشتركة كطريقة للجمع بين القيمة الاجتماعية والاقتصادية، فهي فلسفة عمل مصممة لحل القضايا الاجتماعية بشكل مربح فترى أنشطة RSE كفرصة لتقوية وتطوير الأعمال والمجتمع.
- إن تبني سونطراك إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية سيساعدها على زيادة فرص العمل والربحية، وخلق قيمة اجتماعية وبيئية، من خلال تحسين الفعالية التشغيلية في جميع مراحل سلسلة القيمة، والتي يسهر على إدارتها المدير تنفيذي للإنتاج ومدير

الصحة والسلامة والبيئة، وذلك من خلال استخراج الموارد الطبيعية وتغيير المصادر، والتصنيع، والشحن، والتعبئة القابلة للتحليل البيولوجي، والحد من انبعاث الكربون واستخدام المياه والطاقة، والنفايات الصلبة في جميع أجزاء نظام الإنتاج. كما ترتكز هذه الإستراتيجية على خدمات الرعاية الصحية للعمال وتحسين ظروف العمل مما يؤدي إلى تحسين أداء الموظفين وإخلاصهم.

5. قائمة المراجع:

- *Husted, B.W., Allen, D.B., (2009). Strategic corporate social responsibility and value creation. 799.–A study of multinational enterprises in Mexico. Manag. Int. Rev. 49, 781*
- *Husted, B. W., & Allen, D. B. (2007). Strategic corporate social responsibility and value creation among large firms: lessons from the Spanish experience. Long range planning, 40(6), 594-610*
- *M Burke, L., & Logsdon, J. M. (1996). How corporate social responsibility pays off. Long range planning*
- *Yannick Blan, 2017, « De l'impact social à la chaine de valeur », La Fonda, p8*
- *Sandrine Berger_Douce et Arnaud Gautier, 2017, « De la RSE à la création de valeur partagée », France,journal spécial des sociétés N 74,p 7,8,9*
- *Porter, M. E. et M. R. Kramer (2006), Strategy and Society : The Link Between Competitive Advantage and Corporate Social Responsibility, Harvard Business Review, December, 78-92.*
- *Porter, M. E. et M. R. Kramer (2011), The Big Idea, creating shared value, Harvard Business Review, January-February, 62-77.*
- *Ghizlane Kinani, 2017, « Quelle influence de la création de valeur partagée sur les risques liés à la responsabilité sociétale des entreprises ? » ,https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01696394,p9*
- *Mosca, F. & Civera, C. (2017). The Evolution of CSR: An Integrated Approach, Symphonya. Emerging Issues in Management (symphonya.unimib.it), 1,p 16-35. http://dx.doi.org/10.4468/2017.1.03mosca.civera p25*
- *Jean-Jacques PLUCHART ; Odile UZAN ; 2017 « RESPONSABILITE SOCIALE DE L' ENTREPRISE» ; ;France ; p23-25(*
- *Samina Afrin, 2013, « Traditional Vs Strategic Corporate Social Responsibility: In pursuit of supporting Sustainable Development », Journal of Economics and Sustainable Development www.iiste.org ISSN 2222-1700 (Paper) ISSN 2222-2855 (Online) Vol.4, No.20, 153. Lecturer,*

School of Business, East Delta University. Bangladesh. E-mail of the corresponding author: samina@eastdelta.edu.bd

- *Quynh-Liên DUONG ;Philippe Robert-Demontrond ; 2013 " Intégration de la responsabilité sociale dans la gestion de l'entreprise : enjeux et perspectives , l'Institut de Gestion de Rennes - Université de Rennes 1p6*
- *Elizabeth Pastore-Reiss ; « valeur partagee ; partager des valeurs » ; p76*
- *Zach, 2018 :"* ***The Difference Between Corporate Philanthropy & Corporate Social Responsibility***
- *Kash Rangan, Lisa A. Chase, and Sohel Karim ,2012 : « Why Every Company Needs a CSR Strategy and How to Build It » ,HARVARD BUSINESS SCHOOL ;P6-10*

The effectiveness of inflation targeting policy in promoting economic growth (Study experience : United Kingdom, Sweden, New Zealand)

Abdelhafidi Aissa [1*], Haychar Ahmed tidjani [2]

[1] University Laghouat (Algeria), ***a.abdelhafidi@ lagh-univ.dz***

[2] University Laghouat (Algeria), ***a.haychar@lagh-univ.dz***

Received: 13/08/2024 *Accepted: 21/10/2024* *Published:01/12/2024*

Abstract:

This research aimed to assess the impact of inflation targeting on economic growth in New Zealand, Sweden, and the United Kingdom. The findings indicated that inflation rates during the inflation targeting period positively contributed to economic growth. The study used the Pannell model with annual data from 1993 to 2021. Therefore, a successful inflation targeting policy enhances economic growth rates.

***Keywords**: Inflation targeting policy; Economic growth; Monetary policy;*

Jel Classification Codes: E31 , E52 , C22 , O40

Résumé:

Cette recherche avait pour objectif d'évaluer l'impact de la politique de ciblage de l'inflation sur la croissance économique en Nouvelle-Zélande, en Suède et au Royaume-Uni. Les résultats ont montré que la réduction des taux d'inflation pendant la période de politique de ciblage a contribué positivement à stimuler la croissance économique, soutenue par le modèle de Pannell avec des données annuelles de 1993 à 2021.

***Mots clés**: Politique de ciblage de l'inflation ; Croissance économique ; Politique monétaire .*

Jel Classification Codes: E31 , E52 , C22 , O40

Corresponding author

1. INTRODUCTION

The inflation targeting policy has emerged as one of the most important monetary policy tools adopted by some central banks worldwide, in order to achieve certain economic goals, most notably price stability and controlling inflation levels at the required levels. However, there is another no less important goal is to enhance economic growth rates and thus reduce unemployment rates, despite the negative effects that inflation has suffered on the world's economies in various eras and times, however, by consensus of all economists and decision makers of the monetary authorities, inflation at certain levels does not decrease or increase the most important stimulus to maintain the sustainability of economic growth, inflation at acceptable levels determined by the monetary authorities which ultimately leads to an increase in economic growth rates .

Problem:

With the beginning of the nineties of the last century, several developed and developing countries officially adopted the inflation targeting policy as a modern monetary policy strategy aimed mainly at long-term price stability, and thus achieving stable growth rates, however, not all countries that adopted the inflation targeting policy were actually able to achieve the desired inflation rates, especially developing countries, due to several reasons, the most important of which The problem that revolves around the countries that have successfully implemented the inflation targeting policy :How effective is the inflation targeting policy in promoting economic growth rates?

The importance of studying:

The significance of this study is rooted in its comprehensive explanation of the inflation targeting policy and the necessary requirements for its implementation. It also highlights successful international examples of this policy's application, specifically in New Zealand, Sweden, and the United Kingdom. Additionally, the study aims to determine the effectiveness of the inflation targeting policy in enhancing economic growth rates using appropriate standard tools.

Curriculum of study:

To cover the topic, the descriptive approach was used to describe the studied phenomenon and all the concepts related to it, in addition to the analytical approach to present successful international experiences in implementing the inflation targeting policy. Finally, the standard approach was used using appropriate statistical tools such as the EViews program and historical data for the study variables in order to answer the problem proposed.

2. inflation targeting policy*:*

The inflation targeting policy is a relatively recent concept, emerging in the early 1990s as one of the tools of contemporary monetary policy., which was permanently adopted by the central banks of many countries, as this policy aims to simplify all available monetary tools in order to achieve a predetermined inflation rate within a certain range or value during a certain period of time, most of which a year, in order to achieve several economic goals, the most important of which is controlling inflation and maintaining stable price levels.

2.1 Definition of inflation targeting policy:

the following definitions can be taken :

- It is a holistic policy aimed at achieving a low level of inflation while maintaining a high level of real growth ,low unemployment, financial stability and maintaining a reasonable and not excessive deficit rate (others, 2019, p. 31)

-The announcement by the Monetary Authority involves setting a specific numerical target or range for the inflation rate over one or more future periods. It also includes a commitment to lower the inflation rate in the short term and stabilize it in the long term. This constitutes a fundamental objective of monetary policy. (Yusuf, 2018, p. 240)

- The European Central Bank defines inflation targeting policy as a monetary policy approach aimed at maintaining price stability by focusing

on deviations of inflation expectations from the announced inflation target level. (Nadia, 2021, p. 953).

From the previous definitions, we find that the inflation targeting policy is measures taken by the central bank in order to achieve a specific inflation rate over a certain period of time.

2.2 The necessary requirements for the success of the inflation targeting policy.

To achieve the goals set for the inflation targeting policy, there must be requirements and conditions that the country must have and are mainly divided into three main sections:

2.2.1 Institutional requirements:

A key factor is the central bank's actual independence, as outlined in state laws that establish and regulate its operations. However, legal autonomy does not necessarily equate to genuine independence from the government or political system. Several criteria are used to assess whether monetary authorities truly enjoy independence. Among these, the process of appointing the department responsible for monetary policy and its vulnerability to political influence are crucial. Additional criteria include having a clearly defined monetary policy objective, such as achieving overall price stability, as specified by the law governing the central bank's operations. These criteria also emphasize the importance of the government's non-interference in the central bank's efforts to achieve this goal, and the extent of the bank's financial independence, particularly regarding the conditions under which it provides funding to the government. Furthermore, these criteria advocate for increased transparency in monetary policy by presenting goals and plans to citizens and markets and holding the central bank accountable if it fails to meet the target inflation rate.

2.2.2 Economic requirements:

One of the key economic prerequisites for implementing an inflation targeting policy is exchange rate flexibility. This is because focusing on both controlling inflation and minimizing fluctuations in the exchange rate market indicates to markets and individuals that monetary policy aims to address two goals simultaneously: controlling

inflation and maintaining exchange rate stability. This dual focus can undermine the credibility and transparency of monetary policy, a situation known as the "impossible trinity," which refers to the difficulty of simultaneously maintaining a fixed exchange rate, liberalizing the capital account, and pursuing an independent inward-oriented monetary policy. This challenge leads to a preference for abandoning exchange rate targeting in favor of liberalizing it, allowing for a free capital transaction account and an independent inward-oriented monetary policy to coexist. The inflation targeting strategy is advantageous over the exchange rate targeting strategy because it aligns better with an inward-oriented monetary policy.

2.2.3 Technical requirements:

Monetary policies produce important distributional effects, just like fiscal policies, but the low clarity of monetary policies makes the focus on them not as much as fiscal policies such as cutting subsidies or applying a new tax, For example, citizens immediately feel the impact of inflation targeting policies, unlike situations where there is an appreciation of the local currency or a reduction in interest rates, where the effects of such monetary policies might take time to be felt due to what are known as lag periods. The impact of these policies is not instantaneous and may require some time to manifest. Therefore, it is essential to understand the transmission mechanisms of monetary policy and identify the most influential and effective channels through which changes in monetary policy affect real economy variables, such as output, employment rates, and inflation. Changes in monetary policy are transmitted to the real economy through a set of channels that include (others M. A.-J., 2018, p. 15)

- **Interest rate channel**: It is considered the most traditional and direct channel among the transmission mechanisms of monetary policy. When the central bank adjusts its interest rate, this change is transmitted to lending rates, which in turn alters the cost of borrowing. Consequently, this affects investment and overall output.

- Exchange rate channel: this channel is related to the previous one, as an increase in nominal interest rates entails capital inflows and a consequent rise in the value of the local currency against other currencies, which affects foreign trade and output.

- Forecast channel: this channel concerns the expectations of individuals and society in general regarding future economic conditions, especially with regard to inflation, for example. This channel is largely related to the credibility of the central bank or the monetary authority that carries out monetary policy within the country.

- Asset price channel: if the central bank pursues a deflationary monetary policy, by raising interest rates, this will make investing in bonds more attractive than investing in corporate stocks, which will lead to a decrease in the prices of those stocks and thus a decrease in investment spending and therefore in output. This channel also works through the influence of individuals ' wealth on their consumer spending. This will lead to a decrease in consumer spending and output as the next step.

2.3 Some successful international experiences with inflation targeting policy:

Starting in the early 1990s, many countries adopted inflation targeting policies. However, only a few have successfully implemented this approach and achieved the desired inflation rates consistently over several years. Among the most notable of these countries are:

2.3.1 New Zealand:

New Zealand was the first country to officially implement the inflation targeting policy in February 1991, after the implementation of many major economic reforms (floating the local currency, privatization, public sector reform, liberalization of foreign trade, reform of the welfare system ...Etc.) due to the significant inflation rates that the New Zealand economy has experienced over two decades (during the seventies and Eighties of the last century). (Karima, 2016/2017, p. 111) after which a significant decrease in inflation levels is known as a result of the reforms

taken and the implementation of the inflation targeting policy , and the following figure shows that :

Figure 01 evolution of inflation rates in New Zealand during 1970-2022

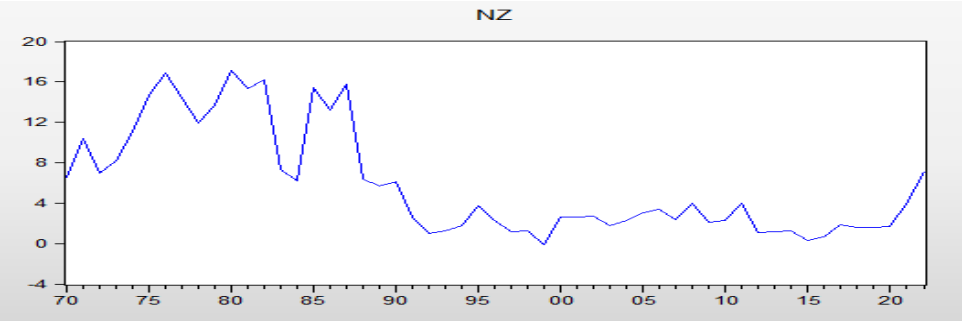

Source: prepared by the researcher based on World Bank data

The figure shows that before New Zealand adopted its inflation targeting policy (1970-1991), inflation fluctuated between 7.9% and 16.2%, which were very high levels. However, from 1988 onwards, inflation began to decrease significantly, thanks to structural economic reforms introduced in 1987. As a result, inflation remained stable within the target range from 1991 until 2020, never exceeding 4%. This stability was largely due to the implementation of the inflation targeting policy. Nevertheless, inflation rates surged in 2022 due to the global inflation wave triggered by the effects of COVID-19, which caused unprecedented increases in inflation rates worldwide.

2.3.2 United Kingdom

The UK was among the first countries to implement an inflation targeting policy, where at first the Treasury chose a target inflation rate that the Bank of England works to achieve using monetary policy instruments (interest rate), but since 1997 it has switched to a point target where the actual value of the inflation rate was allowed to rise or fall with a tolerance level of 1% on both sides of the target point, which increased the transparency and credibility of monetary policy. On April 23, 1998, Legislative amendments were introduced that affirmed the Bank of England's independence in carrying out its functions under the new monetary policy framework. While the Bank operates independently, it

remains accountable to Parliament and the public for achieving its goals. The Treasury Department retains exclusive authority to set the target inflation rate and is required to send a written notification to the Monetary Policy Committee at least once a year, specifying the inflation rate the Bank must achieve.(Karima, 2016/2017, p. 124) the following figure shows the evolution of inflation rates in the UK during 1970-2022.

Figure 02: evolution of inflation rates in the UK during 1970-2022

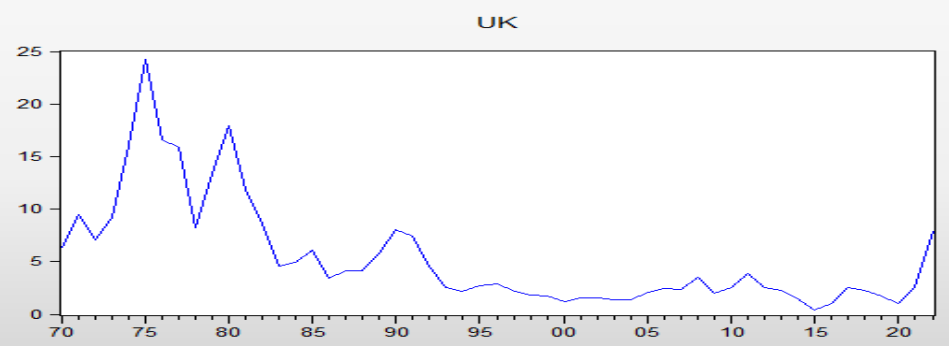

Source: prepared by the researcher based on World Bank data

From the figure, we see that the United Kingdom experienced relatively high inflation levels at the beginning of the 1970s, reaching 24.20% in 1975. However, starting in 1983, inflation levels began to decline significantly due to structural economic reforms implemented in the UK economy. These reforms primarily focused on privatization and reducing the public sector's encroachment on the private sector. Despite this, inflation rates remained high until 2022, exceeding target levels due to the effects of the global COVID-19 pandemic.

2.3.3 Sweden

Sweden was among the first countries to adopt an inflation targeting policy in the early 1990s, following its abandonment of the fixed exchange rate policy in November 1992. In early 1993, the Board of Directors of the Bank of Sweden officially implemented an inflation targeting strategy to manage the inflation resulting from the depreciation of its local currency due to floating exchange rates and changes in government tax policies at that time. (Zainab, 2021/2022, p. 110), the following table shows the development of inflation rates in Sweden during 1970-2022.

Figure 03: evolution of inflation rates in the Sweden during 1970-2022

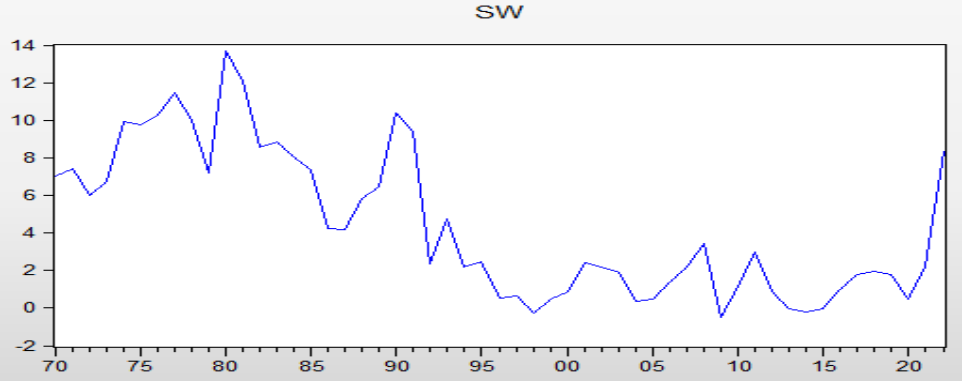

Source: prepared by the researcher based on World Bank data

From the figure, we find that Sweden was suffering from high inflation levels at the beginning of the Seventies, reaching a peak of 14% in 1981, and 10% in 1990, but it witnessed a significant decline starting from 1992 until 2021, where the inflation rate was 1.5% on average, which is within the target range set by the monetary authorities at the time, but during 2022 inflation was a relatively high level of 8.25%, which is the result of the consequences of the global pandemic covid-19

3.The standard study

In this section of the study, we will evaluate the effectiveness of the inflation targeting policy in enhancing economic growth rates in the countries being examined: New Zealand, the United Kingdom, and Sweden. These countries have been selected because of their successful implementation of inflation targeting policies.

3.1 Description of the study variables:

The effectiveness of the inflation targeting policy was measured using the Consumer Price Index (CPI), with 1993 as the base year. Economic growth was assessed through the GDP growth index, also using 1993 as the base year. These time periods were selected to correspond with the introduction of the inflation targeting policy in the countries under study. The following figure depicts the evolution of these indicators throughout the study:

Figure 05: evolution of the economic growth index of the countries studied (1993 = 100)

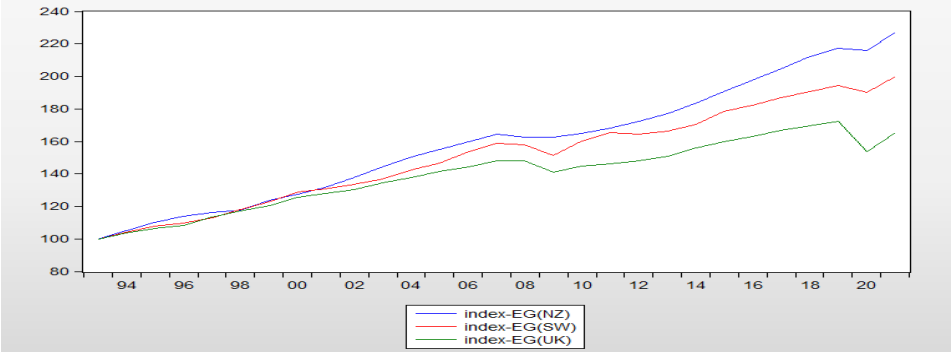

Source: prepared by the researchers based on World Bank data

Figure 04: evolution of the Consumer Price Index (1993 = 100)

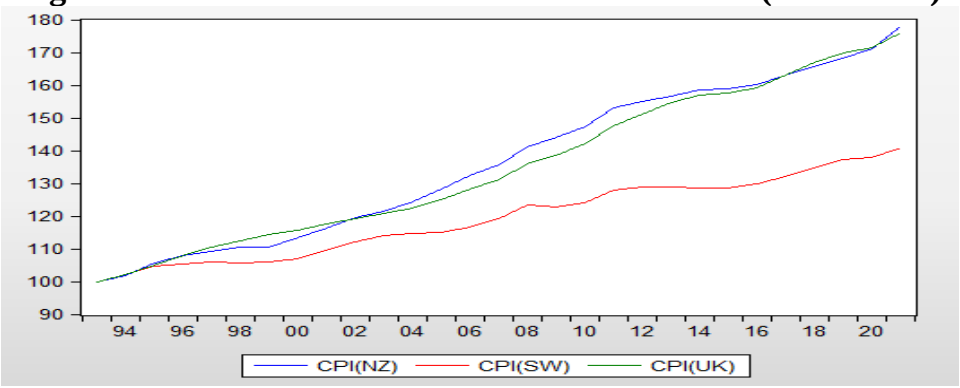

Source: prepared by the researchers based on World Bank data

3.2 Description of the Model used:

Given that the data incorporates both time series and cross-sectional components, the appropriate model for this study is a panel model. The model is specified as follows:

$$\boldsymbol{INGDB_{it} = a_{0i} + a_{1i}CPI_{it} + \varepsilon_{it}}$$

Where:

$INGDB_{it}$: economic growth index

CPI_{it}: Consumer Price Index

a_{0i}: fixed limit

$\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$: random error limit

$i = 1.2.3$: represents the syllabic aspect (countries studied: United Kingdom, New Zealand, Sweden)

$t = 1.2 \ldots 29$: represents annual data (1993-2021)

The total data volume used in this study is 29×3=87.

3.3 Data Panel stability study:

The stability analysis is the initial step in determining the most appropriate final model for the study. The comprehensive unit root test, which includes several individual tests for stability, has been employed. The results are presented in the following table:

Table 01: summary of the unit Root Test at the original level

Test / variable	Levin.Lin and Chu		Im.P.and Sh		ADF		PP	
	Statstic	**Prob**	**Statstic**	**Prob**	**Statstic**	**Prob**	**Statstic**	**Prob**
INGDB	**0.56**	**0.71**	**2.29**	**0.98**	**1.61**	**0.95**	**2.23**	**0.89**
CPI	**1.86**	**0.96**	**4.24**	**1.00**	**0.08**	**1.00**	**0.05**	**1.00**

Source: prepared by the researcher based on Appendix No. 01

The previous table summarizes the results of the unit root tests, which include four main tests: Levin-Lin-Chu, Im-Pesaran-Shin W-stat, ADF, and PP. All tests indicated the presence of a unit root for both variables, as the p-values exceed 0.05. This leads us to accept the null hypothesis of a unit root, suggesting that the panel data for the study variables are unstable. Therefore, we need to analyze the first differences to determine the degree of integration of the data:

Table 02: summary of the unit Root Test at the first difference

Test / variable	Levin.Lin and Chu		Im.P.and Sh		ADF		PP	
	Statstic	**Prob**	**Statstic**	**Prob**	**Statstic**	**Prob**	**Statstic**	**Prob**
INGDB	**-7.23**	**0.00**	**-7.08**	**0.00**	**49.69**	**0.00**	**58.66**	**0.00**
CPI	**-4.10**	**0.00**	**-3.54**	**0.00**	**23.03**	**0.00**	**22.40**	**0.00**

Source: prepared by the researcher based on Appendix No. 01

The previous table shows that the variables are not stationary at the level of the unit root but become stationary at the first difference. Since the p-values of the tests are below 0.05, we reject the null hypothesis of a unit root. Consequently, the panel data for the study variables are stable at the first difference and are therefore first-order integrated.

3.4 Simultaneous integration testing of Panel data:

To test for the existence of a long-term equilibrium relationship between the study variables, we use the Pedroni and Kao tests. The results are presented in the following table:

Table 03 :Pedroni and Kao test for the existence of a simultaneous integration relationship

	ADF		Panel rho		Panel PP		Panel ADF		Group rho		Group PP		Group ADF	
	statistic	prob	statistic	prob	statistic	prob	statistic	prob	statistic	prob	statistic	prob	statistic	prob
Pedroni	-	-	**-.019**	**0.42**	**-0.54**	**0.29**	**-0.49**	**0.30**	**0.45**	**0.67**	**-0.14**	**0.44**	**-0.8**	**0.46**
Kao	**0.30**	**0.37**	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

Source: prepared by the researcher based on Appendix No. 02

The previous table displays the results of the simultaneous integration test. For the Pedroni test, nine out of eleven tests failed to reject the null hypothesis of no cointegration, as indicated by p-values greater than 0.05. Similarly, the Kao test also suggested the absence of cointegration, with a p-value exceeding 0.05. Based on the results of both tests, we conclude that there is no simultaneous integration relationship between the study variables.

5-estimate the user model and interpret the results:

The random-effects panel model was used, and the estimation results are as follows:

Table 04 : Panel model estimate

Dependent Variable : INGDP			
Variable	**Coefficient**	**t- statistic**	**prob**
CPI	**1.2120**	**20.0660**	**0.00**
C	**-21.31**	**-1.8260**	**0.07**
Effiects Specification		**428S.D**	**Rho**
Cross – section random		**13.72**	**0.55**
Idiosyncratic random		**12.40**	**0.44**

Source: prepared by the researcher based on Appendix No. 02

The following table shows the result of the Hausman test for the trade-off between the static effect model and the random effect:

Table 05 : Hausman test

Test Summary	Chi-Sq.statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob
Cross-section random	**1.53**	**1**	**0.20**
Variable	**Fixed**	**Random**	**Prob**
CPI	**1.317**	**1.312**	**0.20**

Source: prepared by the researcher based on Appendix No. 03

The previous table indicates that the optimal model is the fixed effects model, which is specified as follows:

Table 06 :Estimation of the Random Effect Model

Dependent Variable : INGDP			
Variable	**Coefficient**	**t- statistic**	**prob**
CPI	**1.3173**	**20.1067**	**0.00**
C	**-21.08**	**-2.553**	**0.01**

Source: prepared by the researcher based on Appendix No. 03

The table demonstrates that the model is well-explained, as indicated by an adjusted R^2 value of 0.8358. This suggests that the independent variable (Consumer Price Index) explains 83.58% of the variation in the dependent variable (economic growth index), highlighting the explanatory power of the independent variable. Furthermore, the model is statistically significant overall, with a Fisher test p-value of 0.00, which is less than 0.05. This allows us to reject the null hypothesis and accept the alternative hypothesis, confirming the statistical significance of the model..

For the t-test of the inflation coefficient (Consumer Price Index), the p-value is 0.00, which is less than 0.05. This leads us to reject the null hypothesis and accept the alternative hypothesis, indicating that the independent variable is statistically significant. Additionally, the positive coefficient value of 1.31 suggests that targeted inflation in the countries under study has positively contributed to improving economic growth rates.

4. CONCLUSION

Inflation targeting is a relatively recent approach to monetary policy, primarily aimed at controlling inflation and maintaining price stability. This creates a favorable economic environment for investment, stimulates

production, and fosters spending while protecting the economy from deflation and recession, ultimately generating employment and driving economic growth. Many countries have adopted this policy; however, only a few have successfully achieved the desired outcomes due to the specific conditions required for effective implementation. Notable examples of such success include New Zealand, Sweden, and the United Kingdom. This study was conducted to evaluate whether inflation targeting has a positive impact on economic growth in these countries. The study's results indicate that inflation targeting has a positive and statistically significant effect on economic growth rates throughout the period during which the policy was applied..

5. Bibliography List :

- Karima, Y. (2016/2017). Inflation Targeting in Arab Maghreb Countries: An Empirical Study. PhD Thesis Specialization: Money, Finance, and Banking: University of Tlemcen.
- Nadia, B. (2021). The Effect of Inflation Targeting Policy on Some Economic Performance Indicators in a Sample of Countries. New Economy Journal, Volume 12, Issue 04, 951-964.
- others, M. A.-J. (2018). Monetary Policy under the Framework of Inflation Targeting Strategy. Cairo: The American University.
- others, S. A.-M. (2019). Measurement and Evaluation of Inflation Targeting Policy in Selected Markets. Journal of Administration and Economics, Volume 03, Issue 10, 29- 50.
- Yusuf, M. M. (2018). The Impact of Implementing Inflation Targeting Policy on Economic Growth in Egypt. The Scientific Journal, Commerce and Finance, Volume 38, Issue 02, 233-264.
- Zainab, K. (2021/2022). Effectiveness of Monetary Policy in Targeting Inflation in Algeria. University of Sidi Bel Abbès: PhD Thesis Specialization: Monetary and Banking Economics.
- World Bank data https://data.albankaldawli.org/country/DZ

6. Appendices

6.1 Appendix No. 01

Table 01: summary of the unit Root Test at the original level

the unit Root test for the INGDB variable

Panel Unit Root Test on INGDB

Panel unit root test: Summary
Series: INGDB
Date: 01/03/24 Time: 09:24
Sample: 1993 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.56925	0.7154	3	84
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.29383	0.9891	3	84
ADF - Fisher Chi-square	1.61634	0.9514	3	84
PP - Fisher Chi-square	2.23015	0.8974	3	84

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

the unit Root test for the CPI variable

Panel Unit Root Test on CPI

Panel unit root test: Summary
Series: CPI
Date: 01/03/24 Time: 09:18
Sample: 1993 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.86694	0.9690	3	83
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	4.24323	1.0000	3	83
ADF - Fisher Chi-square	0.08182	1.0000	3	83
PP - Fisher Chi-square	0.05164	1.0000	3	84

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Source: prepared by the researcher based on the outputs of EViews13

Table 02: summary of the unit Root Test at the first difference

ADF test for the INGDB variable

Panel Unit Root Test on D(INGDB)

Panel unit root test: Summary
Series: D(INGDB)
Date: 01/03/24 Time: 09:40
Sample: 1993 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.22950	0.0000	3	81
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.07597	0.0000	3	81
ADF - Fisher Chi-square	49.6889	0.0000	3	81
PP - Fisher Chi-square	58.6686	0.0000	3	81

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

ADF test for the CPI variable

Panel Unit Root Test on D(CPI)

Panel unit root test: Summary
Series: D(CPI)
Date: 01/03/24 Time: 09:40
Sample: 1993 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.09755	0.0000	3	81
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.53632	0.0002	3	81
ADF - Fisher Chi-square	23.0276	0.0008	3	81
PP - Fisher Chi-square	22.3989	0.0010	3	81

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

6.2 Appendix No. 02

Table 03 :Pedroni and Kao test for the existence of a simultaneous integration relationship

Kao test

Kao Residual Cointegration Test
Series: CPI INGDB
Date: 01/03/24 Time: 09:55
Sample: 1993 2021
Included observations: 87
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 7
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	0.306601	0.3796
Residual variance	4.794692	
HAC variance	11.32477	

Pedroni test

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: CPI INGDB
Date: 01/03/24 Time: 09:53
Sample: 1993 2021
Included observations: 87
Cross-sections included: 3
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 6
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	15.96074	0.0000	7.351303	0.0000
Panel rho-Statistic	-0.195934	0.4223	-0.317830	0.3753
Panel PP-Statistic	-0.542717	0.2937	-0.581410	0.2805
Panel ADF-Statistic	-0.496029	0.3099	-0.511569	0.3045

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	0.458477	0.6767
Group PP-Statistic	-0.144340	0.4426
Group ADF-Statistic	-0.080564	0.4679

Source: prepared by the researcher based on the outputs of EViews13

Table 04: Panel model estimate

Dependent Variable: INGDB
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 01/12/24 Time: 11:02
Sample: 1993 2021
Periods included: 29
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 87
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	1.312037	0.065386	20.06607	0.0000
C	-21.39127	11.71444	-1.826060	0.0714

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	13.72041	0.5504
Idiosyncratic random	12.40165	0.4496

Weighted Statistics

R-squared	0.824622	Mean dependent var	24.78219
Adjusted R-squared	0.822558	S.D. dependent var	29.55053
S.E. of regression	12.44781	Sum squared resid	13170.57
F-statistic	399.6668	Durbin-Watson stat	0.117829
Prob(F-statistic)	0.000000		

Source: prepared by the researcher based on the outputs of EViews13

6.3 Appendix No. 03

Table 05: Hausman test

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.633908	1	0.2012

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
CPI	1.317319	1.312037	0.000017	0.2012

Source: prepared by the researcher based on the outputs of EViews13

Table 06: Estimation of the Random Effect Model

Dependent Variable: INGDB
Method: Panel Least Squares
Date: 01/12/24 Time: 11:11
Sample: 1993 2021
Periods included: 29
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 87

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	1.317319	0.065516	20.10674	0.0000
C	-22.08002	8.646879	-2.553525	0.0125

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.841537	Mean dependent var	149.7129
Adjusted R-squared	0.835809	S.D. dependent var	30.60588
S.E. of regression	12.40165	Akaike info criterion	7.918422
Sum squared resid	12765.47	Schwarz criterion	8.031797
Log likelihood	-340.4514	Hannan-Quinn criter.	7.964075
F-statistic	146.9268	Durbin-Watson stat	0.121658
Prob(F-statistic)	0.000000		

Fintech Startups and Their Role in Achieving Financial Inclusion: The Case of Saudi Arabia

Les startups fintech et leur rôle dans la réalisation de l'inclusion financière : le cas de l'Arabie Saoudite

Dr. Tayeb Mousli [1*], PhD. Sana Bentaleb [2]

[1] Mohamed Khider University (Biskra), ***tayeb.mousli.dz@gmail.com***

[2] Ferhat Abbas University (Setif), ***sana.bentaleb@univ-setif.dz***

Received: 24/06/2024 *Accepted: 19/10/2024* *Published:01/12/2024*

Abstract:

This study aims to shed light on FinTech startups and their role in achieving financial inclusion. We chose to delve into the experience of Saudi Arabia, which has witnessed significant investment in this field.

The study concludes that the Kingdom's ecosystem, government support, and the educational level of customers play a significant role in the success and development of this system.

Keywords: *Startups; Financial Inclusion; Financial Technology.*

Jel Classification Codes: M13; M19; G2.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en lumière les startups de FinTech et leur rôle dans la réalisation de l'inclusion financière. Nous avons choisi d'approfondir l'expérience de l'Arabie Saoudite, qui a connu un investissement important dans ce domaine.

L'étude conclut que l'écosystème du Royaume, le soutien gouvernemental et le niveau d'éducation des clients jouent un rôle important dans le succès et le développement de ce système.

Mots clés: *Startups ; Inclusion financière ; Technologie financière.*

Jel Classification Codes: M13; M19; G2.

* ***Corresponding author***

1. INTRODUCTION

In recent years, the world has witnessed an unprecedented technological revolution, with modern technologies bringing about profound transformations across various sectors, including the financial services sector. In this context, Financial Technology, "FinTech," has emerged as one of the most pioneering sectors revolutionizing the way financial services are delivered. Startups operating in this field have contributed to a radical shift by employing advanced technologies such as artificial intelligence, blockchain, and cloud computing to innovate more efficient, accessible, and inclusive financial solutions.

Financial Technology, "FinTech," holds particular significance in the context of achieving financial inclusion, which is one of the primary goals of sustainable development. Limited access to basic financial services remains a significant challenge for millions of people worldwide, especially in rural areas and among low-income and marginalized groups. Here, FinTech startups play a crucial role in overcoming these obstacles by providing innovative, flexible, and accessible financial solutions through the utilization of modern technologies. These startups help facilitate access to financial services for underserved populations at lower costs and with less effort, enabling greater integration into economic activities and enhancing opportunities for development and prosperity. Additionally, they play a pivotal role in improving the quality of financial services and increasing transparency and competition within the financial sector.

The Kingdom of Saudi Arabia is one of the emerging markets experiencing notable growth in the field of Financial Technology and is a leading nation in adopting FinTech and encouraging entrepreneurship in this vital sector, the country aims to enhance digital transformation and create a conducive environment for investment in this sector by supporting startups in this field. This initiative aligns with one of the primary objectives of Saudi Arabia's Vision 2030, which seeks to promote innovation, entrepreneurship, and financial inclusion within the society.

1.1 The problem of the study:

The Kingdom of Saudi Arabia has made significant strides in supporting the growth of the FinTech ecosystem and creating a conducive

environment for the prosperity of FinTech startups to support and achieve financial inclusion. Given these advancements, we can pose the following problem statement:

What is the role of FinTech startups in achieving financial inclusion in the Kingdom of Saudi Arabia?

1.2 study Significance:

The significance of this study stems from the critical role that FinTech start-ups play in achieving financial inclusion in the Kingdom of Saudi Arabia. It highlights the vital role these institutions play in providing innovative and flexible financial solutions and enhancing the ability of individuals and organizations to access financial services efficiently and appropriately. By developing technological solutions that improve operational efficiency and offer advanced financial services, these start-ups are key drivers of digital transformation and innovation in the financial sector, bolstering trust in the financial system and promoting economic stability. Therefore, the proposed study offers an opportunity to gain a deeper understanding of the impact of these institutions on the Saudi economy and their role in promoting sustainable development and general welfare.

Moreover, the focus on FinTech start-ups in Saudi Arabia provides valuable insights into the country's progress in digital transformation. As the Kingdom aims to position itself as a regional and global tech hub, understanding the growth and impact of its FinTech sector becomes crucial. This study can offer policymakers, investors, and industry leaders a clearer picture of the sector's strengths, challenges, and potential for future development.

The research also has implications for economic stability and sustainable development. By promoting financial inclusion, FinTech start-ups can help reduce income inequality, stimulate economic growth, and improve overall social welfare. Their innovative approaches to financial services can foster entrepreneurship, facilitate easier access to credit for small and medium enterprises, and promote more efficient allocation of capital within the economy.

1.3 study Objectives:

This study aims to achieve the following objectives:

- To identify FinTech startups;
- To analyze the current state of FinTech startups in Saudi Arabia;
- To explore the ecosystem of FinTech startups;
- To understand the role that FinTech startups play in achieving financial inclusion in the Kingdom of Saudi Arabia.

2. The investment of startups in Financial Technology (FinTech):

2.1 Financial Technology:

Financial technology, commonly referred to as FinTech, is defined by the World Bank as the use of innovative technology to deliver a wide range of financial products and services (The world bank group, 2018). FinTech aims to integrate technology into the offerings of financial services companies to improve their services and deliver them to consumers in the easiest and most efficient ways, making them faster, more efficient, and accessible to a wide range of people (forbes, defining-fintech-five-key-elements, 2022)The goals of financial technology include reducing costs, providing greater privacy, and enhancing speed and efficiency of use (Abdel Reda, Kareem, & Harjan, 2020)

Figure (1): Global Financial Technology Market Size

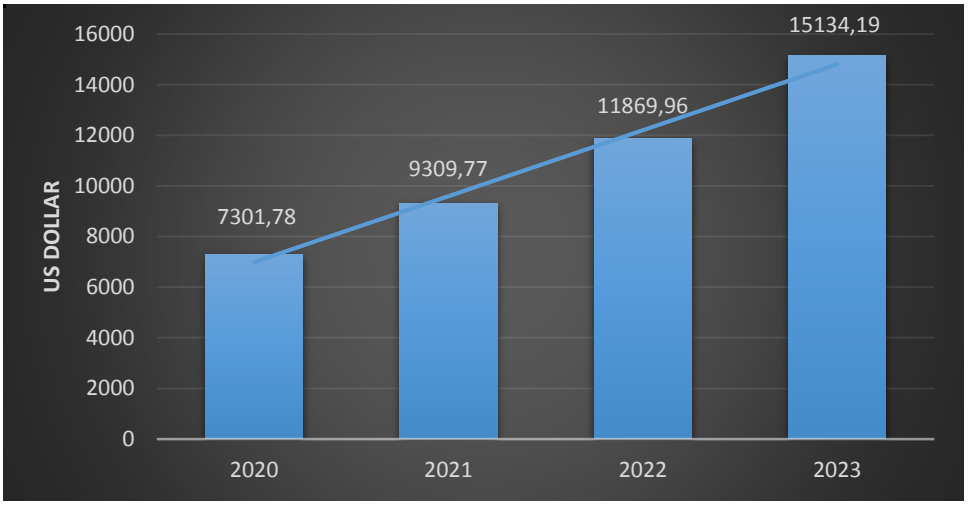

Source: (MonshaatSA, 2021)

We observe from Figure (1) that the value of the global financial technology market reached $7301.78 billion in 2020, and it is expected to grow at a compound annual growth rate of 27.5% from 2021 to 2026. According to a report from the Saudi Organizations for SMEs, global investments in financial technology continued their significant recovery in the first half of 2021, rising from $87 billion in the second half of 2020 to $98 billion in the first half of 2021. The volume of financial technology deals worldwide reached a new record of 2456 deals during the first half of 2021 (MonshaatSA, 2021).

2.2 Financial technology startups:

Startups are newly established organizations that rely on technology to innovate a new product or service, aiming for rapid growth and profitability (Bougoffa & Kahi, 2024, p. 181). Financial technology startups are defined as technology-based institutions that provide financial services through innovative technological applications (KAGAN, 2022). According to CB Insights, they are defined as institutions that leverage technology to create new and improved financial services and products (Cb Insights, 2020). They utilize technology to develop financial services by creating innovative solutions that are faster, less costly, and more convenient than traditional banking services (forbes, defining-fintech-five-key-elements, 2022). These startups emerged in response to changing consumer behavior and technological advancements, aiming to provide innovative solutions to traditional financial services.

Table (1): Largest Fintech Startups in the World

Enterprise	Year Founded	Country	Funding
Chipper Cash	2018	USA	$337.2 million
Razorpay	2014	India	$816.3 million
Rapyd	2016	United kingdom	$ 770 million
Treasuryspring	2016	United kingdom	$14.5 million
Figure	2018	USA	$1.6 million

Source: (Howarth, 2023)

We observe from Table (1) that the United States of America is home to the largest financial technology startups, with most of them located in California. This is attributed to the suitable and encouraging ecosystem for investment, as well as government support in this sector, coupled with customers' responsiveness to digital services.

Financial technology startups face several specific risks in their early stages, where they require funding and a comprehensive understanding of the market from various aspects. The challenges faced by financial technology startups vary from one institution to another, depending on the size of the project and the target market. Among the most prominent challenges are: (Zarrouk, El Ghak, & Bakhouche, 2021)

- Legal and Regulatory Compliance: Financial technology startups must comply with a variety of regulatory laws, such as anti-money laundering regulations. These regulations are often complex and difficult to navigate, especially for early-stage startups.
- Cybersecurity: FinTech companies deal with sensitive financial information, making them prime targets for cyberattacks. Ensuring customer data security is crucial for building trust and maintaining reputation.
- Funding: Financial technology startups require significant capital to develop and launch their products. Traditional investors may hesitate to invest in a new and untested market, making it difficult to obtain the necessary funds.
- Competition: Many startups compete for market share, so it is crucial for them to establish their brand in the consumer's mind and seek to build a competitive advantage to ensure customer loyalty and attraction.
- Technical Infrastructure: Building and maintaining the technical infrastructure to support financial technology products is complex and costly. Startups must have the resources and expertise to develop and maintain their technological platform.

Despite the various challenges facing financial technology startups, they are working hard to expand, gain the trust of their customers, and

continue to provide innovative solutions to various financial difficulties.

3. Financial Inclusion:

3.1 Concept of Financial Inclusion:

The concept of financial inclusion first appeared in 1993 in a study by "Lishon & Thurfat" on financial services in Southeast England. It addressed the impact of closing a bank branch on the actual access of residents to banking services. In 1999, the term financial inclusion was used more broadly to describe the determinants of individuals' access to available financial services (Khemili, 2023, p. 15).

According to the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) and its International Network on Financial Education (INFE), financial inclusion is defined as "the process by which access to a wide range of formal financial services and products is promoted at reasonable time, price, and form, and the expansion of the use of these services and products by various segments of society through the application of innovative approaches, including financial education, with the aim of enhancing financial well-being and economic social integration" (Husseini, 2020, p. 100) .

Financial inclusion is defined as: "The right of every individual and component of society to access a quality of acceptable financial products and services in a timely manner, through convenient and transparent means, at the lowest possible cost, enabling and building their financial capabilities and culture regardless of their economic status, social situation, employment, residence, or nationality, with a focus on the less fortunate, those with limited incomes, youth, and women" (Bouterfa & Seghir, 2020, p. 27).

From the above definitions, we can define financial inclusion as: "A concept that refers to providing and expanding access to diverse and suitable financial services and products for all segments of society in a way that enables them to benefit from these services easily, efficiently, and at an appropriate cost. Financial inclusion is one of the key factors in achieving economic and social development, as it contributes to enhancing the financial well-being of individuals and society as a whole and achieving economic and social integration."

3.2 Justifications for Financial Inclusion:

There are several justifications for financial inclusion, including*:* (Naoyuki & Peter, 2016, p. 5)

- Severe cash constraints often imposed on poor households in their transactions. Innovations that increase cash management efficiency and allow for consumption facilitation can have significant welfare effects in many cash transactions, whether in terms of costs, risks, or both. For example, the majority of transactions may involve carrying large amounts of cash over long distances, which also raises security issues. Many studies, both general and specific to Asia, have found that the marginal return on capital in startups can be significant if financial inclusion increases, especially since these companies contribute significantly to total employment and output*.*
- Increased financial inclusion can also contribute to reducing income inequality by increasing contributions to financial stability and diversity, thereby reducing banking risks. Financial access can also support government transitions to cash transfer programs instead of providing wasteful aid, in addition to promoting transparency and reducing corruption, which can be achieved by electronically transferring funds*.*
- Despite skepticism about the results of some studies, arguing that they rely on aggregate data that are subject to various issues such as homogeneity and missing variables, there is also a large body of research that has provided further evidence that access to financial services can promote economic growth. An increase in the number of bank branches has led to poverty reduction, increased income levels, and employment*.*
- Financial inclusion also helps individuals manage financial risks and make consumption smoother. When times are tough, mobile money services can facilitate receiving money from family and friends who live far away. Financial services also help individuals accumulate savings and increase spending on essentials.

3.3 Dimensions of Financial Inclusion:

The concept of financial inclusion has evolved significantly in recent

years to encompass four main dimensions, including (Kheroubi, 2023, p. 242):

a. **Access to financial services:** This refers to individuals' ability to benefit from financial services provided by formal institutions. To determine levels of access, it is necessary to analyze potential barriers such as cost and geographic distance that prevent the opening and use of a bank account.
b. **Use of financial services:** This dimension refers to the extent to which customers actually benefit from the financial services offered by banking institutions. To measure this, data must be collected on the rate and frequency of use of these services over a specific period of time.
c. **Quality of financial services:** Developing indicators to measure the quality of financial services is a challenge in itself. Over the past 15 years, financial inclusion has become a priority for developing countries to improve access to financial services. However, this dimension is not clear-cut, as many factors influence the quality of these services, such as cost, consumer awareness, the effectiveness of compensation mechanisms and consumer protection, financial guarantees, and the transparency of competition in the market.

4. Presentation of Saudi Arabia's Experience:

The financial technology industry in Saudi Arabia began to flourish around 2016 when the Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA) established a regulatory sandbox to encourage innovation in the financial services sector. This sandbox provides a regulated environment for fintech startups to test their products and services without being subject to the full set of regulatory requirements.

SAMA, the central bank of Saudi Arabia, previously known as the Saudi Arabian Monetary Agency, has taken steps to support the growth of the fintech sector by introducing new regulations for payment systems, electronic money issuers, and other fintech companies. It has also established a dedicated fintech office to oversee the sector's development and enhance cooperation between fintech startups and traditional financial institutions.

Another key driver of fintech growth in Saudi Arabia is the Vision 2030 plan, which aims to diversify the economy away from oil, promote entrepreneurship, and encourage innovation. The plan includes several initiatives to support the fintech sector, such as establishing a fintech hub in Riyadh and launching a $1.3 billion investment fund to support startups.

4.1 The reality of fintech startups in Saudi Arabia*:*

The fintech industry in Saudi Arabia is in its early stages of development. It is harnessing significant potential for growth and innovation in the coming years, supported by government and regulatory support in the sector. The ecosystem for startups, investors, and other stakeholders is beginning to evolve, contributing to driving the industry forward. Banks in Saudi Arabia are now intensifying their efforts in this field by partnering with fintech startups to digitize various services.

The Kingdom witnessed an increase in partnerships between fintech startups and traditional financial institutions. In 2020, the digital bank Mamou entered into a partnership with the Saudi investment company Majdouie to launch a new Sharia-compliant investment platform (fintechsaudi, 2022). This trend towards collaboration is expected to continue in the coming years, as both sides seek to leverage each other's strengths to drive growth and innovation.

Figure (2): Evolution of the Number of Startups in the Financial Technologies Sector

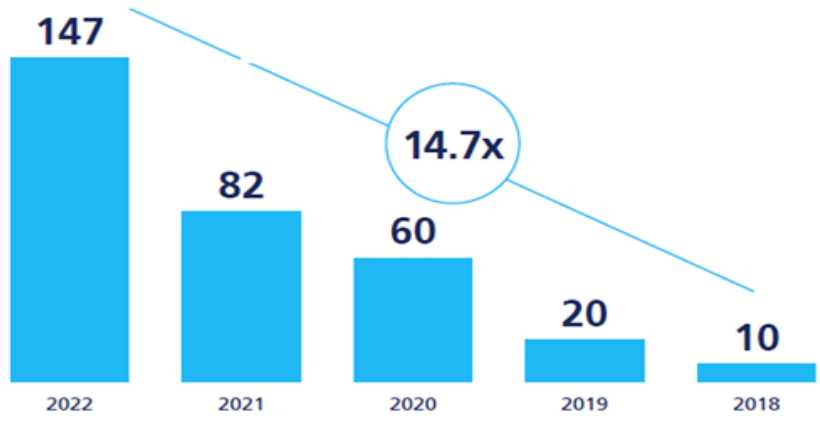

Source*:* (fintechsaudi, 2022)

We observe from the above figure:

-The continued growth of fintech startups in Saudi Arabia, with their number increasing by 79% in 2022 compared to the previous year, representing a 14.7-fold increase over the past four years.

-The increase in the number of fintech startups in Saudi Arabia is the result of various efforts made by the Kingdom in this sector.

Some of the fintech startups in Saudi Arabia include companies like PayTabs, a payment processing company, and Raqamyah, a digital lending platform. Recently, there has been an emergence of new fintech startups across various areas such as digital banking, investment management, and insurance.

Table (2): Top Startups in the Kingdom of Saudi Arabia

Enterprise	Year Founded	Tasks	Funding
Tamara	*2020*	Empowering customers to shop and pay through reliable and transparent financial solutions, including offering them the option of buying now and paying later without fees, with the ability to defer payments for up to 30 days or through 3 easy installments.	*$110*million
Raqamyah	*2020*	It is a digital lending platform that provides financing to small and medium-sized enterprises.	Facilitated more than 200 loans
Hala	*2018*	It is a digital wallet that allows users to make payments, transfer money, and manage their finances.	*$ 6.5*million
Sarwa	*2017*	It is an online investment platform that allows users to invest in a diversified portfolio of stocks and bonds.	*$ 22.5*million

Source: (Magnitt, 2023)

In the first half of 2021, Saudi Arabia witnessed its largest investment round of $6 million for the startup Tamara, which operates on a "buy now, pay later" model. In April of the same year, Checkout.com led a funding round of $110 million for the same institution, marking one of the largest seed investments in the Middle East and North Africa (MonshaatSA, 2021).

4.2 Supportive Ecosystem for Fintech Startups in Saudi Arabia*:*

The financial sector in Saudi Arabia is regulated by two main regulatory bodies, the Saudi Central Bank and the Capital Market Authority. Each of these entities oversees a range of financial services subject to their regulations. Among the other regulatory bodies are*:*

- Ministry of Communications and Information Technology: Responsible for the telecommunications and information technology sector in the Kingdom, aiming to achieve maximum efficiency and performance in both the public and private sectors through enabling digital transformation.
- Ministry of Investment: Supports and licenses international investment within the Kingdom.
- Monshaat (Small and Medium Enterprises General Authority): Regulates the regulatory environment for projects to develop and serve them.
- Communications and Information Technology Commission (CITC): Responsible for regulating the telecommunications, information technology, and computing sectors in the Kingdom.
- Ministry of Commerce: The commercial sector in the Kingdom is regulated by the Ministry of Commerce through policy-making, issuing commercial regulations, overseeing the market, and issuing licenses. The ministry also regulates e-commerce activities in the Kingdom.
- National Cybersecurity Authority (NCA): A government entity responsible for cybersecurity in the Kingdom, dealing with regulatory and operational cybersecurity tasks.

4.3 The Ecosystem of Startups in the Financial Technology Sector*:*

Riyadh serves as the headquarters for most active startups in the financial technology sector in Saudi Arabia, accounting for 79% of the total

number of main headquarters. Organized financial technology companies regulated by the Saudi Central Bank and the Capital Market Authority, and accredited by Saudi Payments, constitute 76% of the total number of active companies in Saudi Arabia. The COVID-19 pandemic accelerated the adoption of digital payments in 2020, presenting a significant opportunity for the financial technology industry to thrive and for startups to emerge in this sector. The ecosystem now encourages investment and is characterized by several features, including:

- **Supportive Government:** Working to encourage startups in the financial technology sector through initiatives such as establishing the Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA) Fintech Saudi and the Fintech Saudi Innovation Center.

- **Increased Investment:** In recent years, there has been a significant increase in investment in Saudi fintech startups by both local and international investors.

- **Strong Competition:** The financial technology industry in Saudi Arabia has become increasingly competitive in innovation and improvements in digital financial products and services.

- **Collaboration with Traditional Financial Institutions:** Fintech startups in Saudi Arabia are increasingly collaborating with traditional financial institutions such as banks and insurance companies, enabling access to new customers and resources, while also providing established financial institutions access to innovative technologies and business models.

- **Importance of Cybersecurity:** Like any digital platform, startups need to ensure that their systems and operations are secure to maintain customer trust and comply with cybersecurity laws in the country.

- **Strong Talent Pool:** Saudi Arabia has a strong talent pool, with an increasing number of skilled professionals in fields such as software development, data analytics, and artificial intelligence. This provides a solid foundation for the development of startups in the financial technology sector.

Saudi Arabia is one of the largest and fastest-growing economies in

the Middle East in the field of financial technology. However, this does not negate several challenges it faces, including:

- **Regulatory Barriers:** The Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA) regulates the financial sector and has strict requirements for licensing fintech startups.
- **Cultural Challenges:** Saudi Arabia is a conservative society with traditional attitudes towards finance. Fintech startups may face cultural challenges in gaining the trust of customers accustomed to traditional banking methods.
- **Competition from Experienced Institutions:** Saudi Arabia has an established banking sector with a loyal customer base.

5. CONCLUSION

Startups in the financial technology sector play a vital role in enhancing financial inclusion in the Kingdom of Saudi Arabia. These institutions are considered a key factor in providing innovative and efficient financial solutions that contribute to achieving the Kingdom's vision to enhance access to financial services for all segments of society. They also enhance confidence in the financial system and promote economic stability by enhancing sustainable development and innovation in financial services. The importance of directing support and investment towards these institutions to drive the digital transformation and achieve economic and social development in the Kingdom is highlighted. Strengthening their capabilities and encouraging innovation will have a significant impact on enhancing the financial well-being of individuals and companies and achieving sustainable development in the long term.

In conclusion of this research paper, we have reached a number of results, the most important of which can be highlighted as follows:

- ✓ Saudi Arabia has advanced digital infrastructure, providing support for startups in the financial technology sector to achieve growth and success.
- ✓ Startups play an effective role in expanding access to financial services for various segments and across different remote areas in the Kingdom, in order to achieve financial inclusion.

- ✓ Startups have contributed to improving the efficiency of financial services by providing innovative and flexible technological solutions.
- ✓ FinTech startups contribute to increasing competitiveness in the financial services sector and enhancing innovation in this sector.
- ✓ Startups in the financial technology (FinTech) sector contribute to promoting digitization and digital transformation in the financial sector, improving operational efficiency and providing advanced financial services.

Recommendations:

Based on the above, we suggest a number of recommendations, which are as follows*:*

- Enhancing government support for startups in the financial technology sector through providing financing programs and legal and administrative facilitations*;*
- Stimulating innovation and scientific research in the field of financial technology by supporting research and innovative projects and facilitating their access to the market*;*
- Enhancing cooperation between the public and private sectors to support startups and provide a conducive environment for their growth*;*
- Developing an integrated regulatory framework for financial technology that balances between encouraging innovation and ensuring security and protection for consumers, by benefiting from the best global practices in this field*;*
- Launching awareness programs and campaigns aimed at consumers to increase financial and digital awareness, and enhance their trust in using digital financial services safely*;*
- Leveraging the experiences of Saudi Arabia in the field of startups in the financial technology sector for the benefit of Algeria, in line with the requirements of the nascent market for startups, which is still in its early stages of growth*;*
- Developing digital infrastructure in Algeria, including high-speed

internet networks and cloud computing infrastructure, to support the growth of startups in the financial technology sector and provide efficient services.

6. Bibliography List :

1. Abdel Reda, M., Kareem, H., & Harjan, S. (2020). Financial technology and its role in achieving sustainable development. *Journal of Jihan University - Erbil for Humanities and Social Sciences*, 129.
2.Bougoffa, A., & Kahi, F. (2024). The reality of startups in Algeria: frameworks and challenges. *Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies, 8*(1).
3.Bouterfa, R., & Seghir, I. (2020). The Status of Financial Inclusion in Saudi Arabia and Prospects for its Development. *Advanced Studies in Finance and Accounting Journal, 3*(1).
4.Cb Insights. (2020, february 26). *Future Of Fintech 2020: 25 New Speakers Added*. Retrieved from CB Insights: https://www.cbinsights.com/research/future-of-fintech-new-speakers-2020/
5.fintechsaudi. (2022). *Financial Technology in Saudi Arabia.* Saudi Arabia: Financial Technology in Saudi Arabia.
6.forbes. (2022, june 30). *defining-fintech-five-key-elements*. Retrieved from forbes: https://www.forbes.com/sites/tomgroenfeldt/2020/06/04/defining-fintech-five-key-elements/?sh=111635ab2a92
7.Howarth, J. (2023, MARCH 23). *78 Growing Fintech Companies & Startups (2023)*. Retrieved from exploding topics: https://explodingtopics.com/blog/fintech-startups
8.Husseini, D. (2020). Expanding Digital Financial Services to Support Financial Inclusion in Arab Countries. *Journal of North African Economics, 16*(23), pp. 97-114.
9.KAGAN, J. (2022, june 30). *Financial Technology (Fintech): Its Uses and Impact on Our Lives*. Retrieved from Investopedia: https://www.investopedia.com/terms/f/fintech.asp
10.Khemili, R. (2023). The Current State and Future Prospects of Digital Financial Inclusion in Arab Countries. *Journal of Algerian Institutional Performance, 11*(2).
11.Magnitt. (2023). *FinTech Startups in Saudi Arabia (KSA)*. Retrieved from magnitt: https://magnitt.com/en-sa/startups/fintech

12.MonshaatSA. (2021). *Results of the 2021 National Survey on Financial Technology.* Saudi Arabia: Monshaat.

13.Naoyuki , Y., & Peter, M. (2016). Overview of Financial Inclusion, Regulation,and Education. *ADBI Working Paper Series*.

14.The world bank group. (2018, September 19). *fintech*. Retrieved from The World Bank Group: https://www.worldbank.org/en/topic/fintech

15.Zarrouk, H., El Ghak, T., & Bakhouche, A. (2021). Exploring Economic and Technological Determinants of FinTech Startups' Success and Growth in the United Arab Emirates. *Open Innov. Technol. Mark. Complex*.

Supply Chain Governance in the Global Automotive Industry

La gouvernance de la chaîne logistique dans l'industrie automobile mondiale

Walid saifi[1*], aziza bensmina[2]

[1]Biskra university,Banking, Finance and Management Laboratory,
walid.saifi@univ-biskra.dz
[2]Biskra university, Banking, Finance and Management Laboratory,
aziza.bensmina@univ-biskra.dz

Received: 11/10/2024 *Accepted: 10/11/2024* *Published:01/12/2024*

Abstract:
This paper examines the complexities of supply chain governance in the global automotive industry, highlighting its historical evolution and current challenges. It offers strategies for effective management while emphasizing the importance of sustainability, innovation, and collaboration. As the sector moves towards electric and autonomous vehicles, robust supply chain governance will be crucial for future success.
Keywords: *Supply chain governance, automotive industry, sustainability, technology, collaboration.*
Jel Classification Codes: G10

Résumé:

Cet article examine les complexités de la gouvernance de la chaîne logistique dans l'industrie automobile mondiale, soulignant son évolution historique et ses défis actuels. Il propose des stratégies pour une gestion efficace tout en insistant sur l'importance de la durabilité, de l'innovation et de la collaboration. À mesure que le secteur évolue vers des véhicules électriques et autonomes, une gouvernance robuste de la chaîne logistique sera cruciale pour le succès futur.

Mots clés Gouvernance de la chaîne logistique, industrie automobile, durabilité, technologie, collaboration.

Jel Classification Codes: G10

****Corresponding author***

1. INTRODUCTION

Encompasses the frameworks, practices, and strategies that govern the complex net- works involved in automotive production and distribution. As the industry has evolved from a straightforward supply chain to a multifaceted global system, it has become increasingly notable due to its economic significance, environmental impacts, and the growing complexities associated with technological advancements and regulatory compliance. The automotive supply chain is characterized by its reliance on numerous components—modern vehicles consist of up to 25,000 parts—highlighting the critical importance of effective governance to ensure efficiency and resilience in production and logistics.

The global automotive industry faces notable challenges, including fluctuating market conditions, trade tensions, and a pressing need for sustainability. Legislative frame- works have evolved to prioritize environmental and social governance (ESG) considerations, prompting manufacturers to reassess their supply chain strategies in light of new regulations aimed at carbon neutrality and resource conservation. Controversies arise from the industry's responses to these pressures, including debates over the implications of tariffs and trade agreements like the United States-Mexico-Canada Agreement (USMCA) on competitiveness and labor conditions within supply chains. Technological advancements, such as the rise of electric vehicles (EVs) and the integration of artificial intelligence and blockchain, have revolutionized supply chain management within the automotive sector. These technologies necessitate new governance frameworks that address not only operational efficiency but also transparency, risk management, and collaboration among diverse stakeholders, including suppliers and manufacturers. As the industry navigates the complexities of a globalized market, the effectiveness of supply chain governance is increasingly critical in maintaining competitiveness and driving innovation.

In summary, supply chain governance in the global automotive industry is a dynamic and multifaceted domain shaped by historical developments, technological innovations, and evolving regulatory

landscapes. The industry's ability to adapt to these changes while addressing sustainability and operational challenges will define its future trajectory.

2. Historical Context

The automotive industry has a rich historical backdrop that has significantly influenced its supply chain governance. Over the years, the industry has navigated various economic, political, and technological changes that shaped its operational frameworks. Understanding this history is crucial for comprehending the contemporary dynamics of the sector.

2.1 Evolution of Supply Chains

Initially, the automotive supply chain was relatively straightforward, involving a limited number of components and suppliers. As the industry matured, however, the com- plexity increased dramatically. Modern vehicles consist of approximately 15,000 to 25,000 individual components, necessitating a vast network of suppliers and manufacturers to ensure effective production and distribution (Successful Supply Chain Strategies in the Automotive Industry, 2024). This evolution marked a shift from localized production to globalized supply chains, where automotive companies sought efficiency by leveraging resources and capabilities from different regions.

2.2 Impact of Global Trade

Global trade dynamics have had a profound impact on the automotive supply chain. The rise of manufacturing hubs in Asia introduced increased competition and necessitated strategic adaptations from traditional automotive powerhouses like the United States and Germany. The renegotiation of trade agreements, such as NAFTA, further complicated the landscape, impacting market access and production strategies (Dorian Gunn, 2023). These trade tensions and tariffs, particularly between the U.S. and China, disrupted established supply chains and influenced the profitability of American automakers (Dorian Gunn, 2023).

2.3 Legislative Influence

The automotive industry has also faced mounting pressure to adhere to evolving legislative frameworks regarding sustainability and corporate responsibility. Initiatives focusing on carbon neutrality, circularity, and resource conservation have prompted manufacturers to reassess their supply chain practices (Ford issues revised guiding principles to enhance supply chain sustainability, 2022). This shift towards sustain- ability, driven by both internal and external pressures, underscores the importance of aligning supply chain governance with broader environmental, social, and governance (ESG) goals (Terry Onica, 2024).

2.4 Technological Advancements

Technological advancements have played a pivotal role in shaping supply chain governance within the automotive industry. The transition from internal combustion engines to electric vehicles represents one of the most significant shifts in recent history, compelling manufacturers to innovate their supply chain strategies to support new technologies and production methods. (Peter Cholewinski, 2024). Furthermore, the rise of software-de- fined vehicles necessitates a transformation in operations, requiring companies to integrate software development into their supply chain processes more effectively (Peter Cholewinski, 2024).

3. Structure of Supply Chain Governance

3.1 Overview

The structure of supply chain governance in the global automotive industry is multifaceted, involving various stakeholders, processes, and technologies designed to optimize efficiency and enhance collaboration. The effective management of these supply chains is critical for navigating the complexities of production, sales, and maintenance in a globalized market (Boris Kainz, 2024) (Effective Strategies in Automotive Supply Chain Management, 2024).

3.2 Key Stakeholders

The automotive supply chain comprises several key players, including

manufacturers, dealers, service providers, and customers. These participants work collaboratively across three primary stages: production, sales, and maintenance. The relationships among these stakeholders are crucial, as they establish the necessary connections for the seamless flow of goods and information (Boris Kainz, 2024) (Effective Strategies in Automotive Supply Chain Management, 2024). Partnerships built on transparency and trust enhance product quality, availability, and affordability while mitigating risks for all parties involved (Supply Chain Responsibility, 2024).

3.3 Supply Chain Management Processes

Supply chain management within the automotive industry involves organizing and regulating a range of operations, from procurement to logistics and sales (Boris Kainz, 2024). A

well-defined supply chain strategy addresses multiple dimensions, ensuring that all functions and internal stakeholders are effectively managed. Tailoring these strategies to specific business needs is essential for addressing rapid industry changes and ensuring profitability (Boris Kainz, 2024).

3.3.1 Role of Technology

Advancements in technology, such as artificial intelligence (AI) and blockchain, are transforming supply chain governance. AI platforms are increasingly being utilized to optimize decision-making processes, enabling planners to gather and analyze infor- mation across various functions in real-time (Pepe Rodriguez, 2022). Furthermore, the implementation of permissioned blockchain technology enhances security and efficiency by providing a decentralized, transparent framework for transactions among stakeholders (Saima Zafar, 2022). This evolution is essential in addressing contemporary challenges, such as talent scarcity and high turnover rates in supply chain management roles (Peter Cholewinski, 2024).

3.4. Regulatory Compliance and Guidelines

As supply chains become more complex, adherence to evolving legislative mandates and industry guidelines is crucial. Organizations like

the Automotive Industry Action Group (AIAG) are revising their guiding principles to include essential aspects such as sustainability, circularity, and carbon neutrality. This regulatory landscape requires supply chain managers to align their strategies with both current and anticipated industry expectations (Creason, 2022).

4.Regulatory Framework

The regulatory landscape for the automotive supply chain is becoming increasingly complex due to a combination of local, national, and international regulations. Governments and automakers are adapting to these changes, with a particular focus on environmental, social, and governance (ESG) initiatives, which are reshaping business models across the industry (Lawrence Keyler, 2024). The European Union and the United States are leading the charge with new regulations aimed at enhancing transparency around sustainability targets. These changes compel organizations to evolve their ESG strategies from mere compliance to innovative business practices that prioritize sustainability (Lawrence Keyler, 2024) (Automotive Industry 2023: Megatrends & Regulations, 2023).

4.1 Local and Global Regulations

Local regulations, such as zoning laws, traffic restrictions, and low-emission zones, are implemented to discourage the use of polluting vehicles and promote greener alternatives (Lawrence Keyler, 2024). Additionally, financial incentives, including subsidies for electric vehicle (EV) purchases and investments in charging infrastructure, are becoming critical for making sustainable options more attractive (Lawrence Keyler, 2024). However, compliance with varying requirements across jurisdictions can complicate cross-border transactions, necessitating robust governance frameworks within organizations to ensure adherence to diverse regulations (Enhancing Transparency: Blockchain in Automotive Supply Chain, 2024) (Effective Strategies in Automotive Supply Chain Management, 2024).

4.2 International Trade and AV Regulations

The regulatory environment is also influenced by international trade agreements, such as the United States-Mexico-Canada Agreement (USMCA), which imposes stricter rules of origin on automotive parts (Dorian Gunn, 2023) (Jesse Goldman, 2021). These trade policies are essential for fostering competitiveness while also presenting challenges, such as job losses and concerns over intellectual property and environmental standards (Dorian Gunn, 2023). Further- more, as the market for autonomous vehicles (AVs) develops, the lack of cohesive international trade rules concerning AV regulation has prompted governments to pursue independent policies based on "soft law," where industry leaders collaborate with governments to establish non-binding standards for AV safety (International Trade Risks And Opportunities For The Automotive Sector In 2022, 2022).

4.3 Emerging Regulations and Compliance Challenges

Recent regulations introduced by the EU, including the Global Human Rights Sanctions Regime, aim to enhance accountability for human rights violations within the automotive supply chain (International Trade Risks And Opportunities For The Automotive Sector In 2022, 2022). As global supply chains become increasingly interconnected and complex, automotive firms must heighten their supply chain visibility to manage ESG-related risks effectively (International Trade Risks And Opportunities For The Automotive Sector In 2022, 2022). Additionally, the rise of blockchain

technology presents unique compliance challenges, necessitating organizations to work closely with regulatory bodies to ensure adherence to laws governing ownership and licensing (Enhancing Transparency: Blockchain in Automotive Supply Chain, 2024).

5. Key Challenges

The global automotive supply chain faces numerous challenges exacerbated by recent disruptions and evolving market conditions. Notably, the COVID-19 pandemic has led to significant supply chain disruptions, including labor shortages, chip short- ages, and the transition to electric

vehicles (EVs) (6 Steps to Long-Term Resilience for Automotive Supply Chains, 2023). These issues have resulted in production delays, factory shutdowns, and increased costs, impacting overall vehicle availability and consumer pricing (Effective Strategies in Automotive Supply Chain Management, 2024).

5.1 Supply Chain Complexity

The complexity of automotive supply chains is heightened by the need to manage an expansive array of components and materials sourced from diverse geographical regions. This interconnectedness means that delays in the delivery of critical components can halt assembly lines, revealing the fragile nature of these supply chains (Effective Strategies in Automotive Supply Chain Management, 2024). Furthermore, sourcing from various regions raises concerns regarding regulatory compliance, especially in light of fluctuating trade policies and tariffs, necessitating a more agile approach from automakers to maintain competitiveness (Effective Strategies in Automotive Supply Chain Management, 2024).

5.2 Market Volatility

Market volatility significantly impacts automotive supply chain management, with rapid fluctuations in the prices and availability of goods driven by consumer demand shifts, geopolitical events, and economic conditions (Sin To, 2023). This volatility requires companies to invest in risk assessment and disaster recovery planning to mitigate potential disruptions and enhance overall resilience within their supply chains (Effective Strategies in Automotive Supply Chain Management, 2024) (Sin To, 2023).

5.3 Regulatory Compliance

Compliance with regulations remains a critical challenge for automotive manufacturers, who must adhere to various safety and environmental standards enforced by governmental bodies across different countries (Sin To, 2023). The complexity of navigating diverse regulatory landscapes can result in increased production timelines and costs,

underscoring the importance of robust compliance programs to avoid legal repercussions and maintain reputational integrity (Sin To, 2023).

5.4 Shifting Inventory Strategies

In light of recent disruptions, many automotive companies are rethinking traditional just-in-time (JiT) production models, which rely on the timely delivery of components. Ongoing supply shortages have led to a shift toward maintaining buffer stocks, allowing manufacturers to continue production even during temporary disruptions (Successful Supply Chain Strategies in the Automotive Industry, 2024). This strategic pivot highlights a broader industry acknowledgment that the cost of carrying additional inventory may be outweighed by the risks associated with supply shortages (Successful Supply Chain Strategies in the Automotive Industry, 2024).

5.5 Talent Scarcity and Workforce Challenges

The automotive sector is also grappling with talent scarcity and high turnover, which pose significant challenges for maintaining operational efficiency (Pepe Rodriguez, 2022). As companies digitize their supply chain functions and automate decision-making processes, there is a pressing need for skilled personnel to review and execute these decisions effectively, further complicating workforce management within the industry (Pepe Rodriguez, 2022).

6. Best Practices in Supply Chain Governance

6.1 Overview

Effective supply chain governance is essential for automotive companies to maintain competitiveness and respond to the rapidly changing market dynamics. Best practice traditions in this realm focus on transparency, collaboration, and the integration of advanced technologies.

6.2 Transparency and Accountability

A strong emphasis on transparency is a cornerstone of supply chain governance. Companies must ensure that information regarding supply and demand fluctuations, capacity constraints, and sustainability data is readily

shared with partners. This openness enhances decision-making and fosters trust across the supply chain network (Supply Chain Responsibility, 2024) (Sin To, 2023). Additionally, organizations like General Motors (GM) advocate for integrity and accountability within their supplier relationships, ensuring that their partners align with these core values (Supply Chain Responsibility, 2024).

6.3 Collaborative Partnerships

Building robust partnerships among stakeholders—including suppliers, manufacturers, and distributors—plays a critical role in effective supply chain governance. Collaboration is vital for innovation and timely product delivery, which directly influences operational performance and customer satisfaction (Boris Kainz, 2024) (William Crane, 2020). Automakers are encouraged to explore mutual wins in partnerships with Original Equipment Manufacturers (OEMs), Tier 1 suppliers, and technology firms to meet industry demands more effectively (Chad Morley, 2024).

6.4 Integration of Technology

Leveraging technology is pivotal for enhancing supply chain governance. Tools such as the Internet of Things (IoT) enable real-time monitoring of vehicle components throughout the supply chain, fostering greater transparency and allowing for better resource management[7]. Furthermore, the adoption of blockchain technology enhances security, reliability, and trust among network entities, addressing critical aspects of data integrity and transaction transparency (Saima Zafar, 2022) (Chad Morley, 2024). These innovations
contribute to a more agile and resilient supply chain capable of responding to market dynamics swiftly (Effective Strategies in Automotive Supply Chain Management, 2024).

6.5 Holistic and Customized Strategies

Developing a tailored supply chain strategy is essential for addressing the unique challenges within the automotive industry. Organizations are advised to adopt a holistic approach that encompasses all dimensions of

supply chain management, ensuring they remain proactive in the face of rapid changes (Boris Kainz, 2024) (Transforming the automotive supply chain for the 21st century, 2022). Such strategies should be designed to optimize inventory levels, minimize excess, and mitigate risks associated with delays and shortages, ultimately enhancing profitability and market share (William Crane, 2020).

6.6 Emphasis on Sustainability

In recent years, the automotive industry has increasingly focused on sustainability as a key element of supply chain governance. A commitment to sustainable practices not only fulfills regulatory requirements but also aligns with consumer expectations and enhances brand reputation (Supply Chain Responsibility, 2024) (William Crane, 2020). Organizations are encouraged to integrate sustainability metrics into their supply chain management processes, ensuring that environmental considerations are at the forefront of decision-making.

By implementing these best practices, automotive companies can establish effective supply chain governance that enhances resilience, promotes collaboration, and ultimately leads to improved operational performance and customer satisfaction.

7. Case Studies

7.1 Use Cases in Technology Integration

In recent discussions on the integration of advanced technologies within the automotive supply chain, companies are focusing on use cases that highlight the potential of technologies like artificial intelligence (AI) and digital twins. Dr. Birgit Boss from Bosch emphasizes the importance of having well-defined semantic models tailored to specific use cases, which can streamline implementation based on priority needs (Kelly, 2023). Challenges such as trust issues, siloed teams, and legacy systems remain barriers to the effective use of AI, as noted by Dr. Gisela Linge during the ALSC Digital Strategies conference (Kelly, 2023).

7.2 Resilience in Supply Networks

Research on the Toyota supply network illustrates the importance of understanding complex relationships between firms to assess resilience. A study revealed that traditional linear supply chain models fail to account for critical lateral dependencies, necessitating a network-based approach. The findings indicate that while disruptions at randomly chosen suppliers might have minimal impact, those at highly interconnected suppliers can pose significant vulnerabilities (Alexandra Brintrup, 2011). This small-world network structure allows for quicker recovery from disruptions, underscoring the need for a robust supply chain framework that can adapt to challenges.

7.3 Application of Generative AI in R&D

The automotive industry is increasingly exploring the application of generative AI across various segments of research and development (R&D). Current pilot projects focus on requirements engineering, software testing, and product design optimization. These initiatives aim to reduce costs and improve quality by streamlining administrative processes through AI (Peter Cholewinski, 2024). The successful implementation of generative AI depends on a clear vision and a systematic approach to identifying and prioritizing use cases, enabling firms to iterate and refine their strategies over time (Peter Cholewinski, 2024).

7.4 Building Trust in Supply Chain Partnerships

The efficacy of supply chain governance is heavily influenced by the strength of partnerships within the network. General Motors (GM) highlights the importance of transparent and trusted relationships with suppliers to ensure product quality

and availability. Such partnerships enhance competitiveness and mitigate business risks while fostering a culture of integrity and accountability throughout the supply chain (Supply Chain Responsibility, 2024). By emphasizing shared values, GM positions itself as a customer of choice, showcasing the critical role of strong partnerships in supply chain success.

7.5 Sustainable Practices in Supply Chain Management

The automotive industry is increasingly adopting sustainable practices within its supply chain to minimize carbon footprints. Companies are implementing renewable energy sources and eco-efficient manufacturing processes, thereby complying with regulations and enhancing their reputations among environmentally conscious consumers (Effective Strategies in Automotive Supply Chain Management, 2024). This strategic focus on sustainability is essential not only for regulatory compliance but also for meeting evolving market demands while reducing environ- mental impacts.

7.6 Addressing Organizational Challenges

Despite efforts to improve supply chain performance, many organizations struggle with issues related to personnel turnover and subject matter knowledge. High potential performers often do not view supply chain management as a long-term career path, leading to a loss of institutional knowledge (Pepe Rodriguez, 2022). Addressing these challenges requires a strategic focus on skill development, partnerships, and clear key performance indicators (KPIs) to foster a more stable and knowledgeable workforce (Pepe Rodriguez, 2022).

7.7 Framework for Supply Chain Strategy

Developing a comprehensive supply chain strategy is a complex process that re- quires meticulous management of various functions and stakeholders. Companies are encouraged to adopt a holistic approach tailored to their specific contexts, allow- ing them to proactively respond to rapid changes in the automotive industry (Boris Kainz, 2024). This strategy is critical for ensuring long-term success and profitability in an increasingly competitive landscape.

7.8 Contradictions within Organizational Structures

A study of Toyota reveals the intricate balance between forces of expansion and integration within its organization. While goals for improvement and local customization drive change, they also complicate decision-making processes. To maintain control, Toyota leverages

foundational values and emphasizes open communication among its workforce (Hirotaka Takeuchi, 2008). This dual approach illustrates the dynamic nature of supply chain governance and the importance of aligning organizational objectives with operational realities.

8. Future Trends

The automotive industry is poised for significant transformation in the coming years, driven by technological advancements, changing consumer preferences, and regulatory pressures. As manufacturers navigate these changes, several key trends are emerging that will shape the future of the sector.

8.1 Electric Vehicle Adoption

The electric vehicle (EV) market continues to grow at a rapid pace, with global sales reaching 6.6 million units in 2021, constituting 8.6% of all new car sales—more than double the market share from the previous year (Transforming the automotive supply chain for the 21st century, 2022). Analysts predict that the number of EV models in the United States will expand from 26 in 2021 to 276 by 2030, necessitating a massive increase in charging infrastructure from 850,000 to nearly 12 million stations (Transforming the automotive supply chain for the 21st century, 2022). This shift is not merely a trend but a fundamental change, as electrified vehicles, including hybrids, are expected to gain significant market share, challenging traditional internal combustion engine (ICE) vehicles (Paul Gao, 2016).

8.2 Supply Chain Resilience

The automotive supply chain is under scrutiny as it adapts to the evolving landscape marked by rising trade tensions, the impacts of the COVID-19 pandemic, and stringent environmental regulations (Andrew Carter, 2023). Manufacturers are increasingly focusing on establishing a resilient supply chain that leverages digital transformation, automation, and real-time analytics to identify and resolve issues swiftly (Andrew Carter, 2023). Investments in technology are seen as essential for maintaining competitiveness, with firms exploring advanced analytics, artificial

intelligence, and automation to optimize operations (Andrew Carter, 2023).

8.3 Sustainability Initiatives

Sustainability remains a focal point for the automotive industry, with efforts to reduce carbon emissions gaining urgency. The Inflation Reduction Act in the U.S. is expected to catalyze EV adoption and infrastructure development, further aligning the industry with emissions reduction targets (Pedro Correa, 2023). Research indicates that the lifetime greenhouse gas emissions of a 2024 electric vehicle will be approximately half those of a comparable ICE vehicle, highlighting the potential for significant environmental benefits (Pedro Correa, 2023). Companies are increasingly being held accountable for their environmental impact, pushing for more sustainable practices throughout the supply chain (Road to Better: Ford Releases 2023 Integrated Sustainability and Financial Report, Details Progress Toward Carbon Neutrality and Commitment to Responsible EV Supply Chain, 2023).

8.4 Technological Disruption

The future of mobility will be characterized by four disruptive trends: diverse mobility solutions, autonomous driving technologies, electrification, and enhanced connectivity (Paul Gao, 2016). These technological advancements will necessitate collaboration among traditional automakers and new entrants, creating a more complex and competitive landscape. As consumer preferences shift towards sustainable and innovative mobility options, automakers must adapt quickly to retain market relevance (2023 outlook: Rising trends in the automotive industry, 2023) (Paul Gao, 2016).

9. CONCLUSION

The global automotive industry stands at a crossroads, facing unprecedented challenges and opportunities driven by technological advancements, regulatory shifts, and evolving consumer preferences. This comprehensive analysis has highlighted the critical role of supply chain governance in navigating these complexities and ensuring the industry's resilience and sustainability.

The historical context underscores the transformation of the automotive supply chain from a linear, localized model to a global, interconnected network. This evolution has been accelerated by technological innovations such as artificial intelligence, blockchain, and the Internet of Things, which offer unprecedented opportunities for enhancing transparency, efficiency, and collaboration across the supply chain.

However, these advancements also present significant challenges, including data security, regulatory compliance, and the need for skilled personnel. The industry must address these issues proactively to fully realize the benefits of technological disruption.

Regulatory frameworks are playing an increasingly important role in shaping the automotive supply chain, with policies focused on sustainability, cyber security, and labor standards. Compliance with these regulations is not only a legal imperative but also a critical component of building trust with consumers and stakeholders.

Best practices in supply chain governance emphasize the importance of transparency, collaboration, and the strategic integration of technology. By adopting these practices, automotive companies can enhance their operational performance, mitigate risks, and position themselves for long-term success in a rapidly changing market.

Looking ahead, the future of the automotive industry is poised to be defined by the widespread adoption of electric vehicles, increased supply chain resilience, and a heightened focus on sustainability. These trends will require significant investments in technology, infrastructure, and workforce development, as well as a commitment to continuous improvement and innovation.

In conclusion, effective supply chain governance is essential for the automotive industry to navigate the challenges and seize the opportunities of the future. By embracing best practices, leveraging technological advancements, and proactively addressing regulatory and sustainability issues, companies can build resilient, agile, and sustainable supply chains that drive growth and deliver value to all stakeholders.

Bibliography

2023 outlook: Rising trends in the automotive industry. (2023, 01 18). Retrieved 02 02, 2023, from rsm: https://www.rsm.global/insights/2023-outlook-rising-trends-automotive-industry

6 Steps to Long-Term Resilience for Automotive Supply Chains. (2023, 09 11). Retrieved 06 01, 2024, from supplychainconnect: https://www.supplychainconnect.com/news-trends/article/21273381/6-steps-to-long-term-resilience-for-automotive-supply-chains

Alexandra Brintrup, T. K.- T. (2011). The structure of the Toyota supply network: The emergence ofresilience. 1-19.

Andrew Carter, S. L. (2023, 01 13). *2023 – another year of challenge in automotive supply chains?* Retrieved 07 07, 2024, from addleshawgoddard: https://www.addleshawgoddard.com/en/insights/insights-briefings/2023/transport/challenge-automotive-supply-chains/

Automotive Industry 2023: Megatrends & Regulations. (2023, 02 24). Retrieved 01 01, 2024, from magility: https://www.magility.com/en/automotive-industry-2023-megatrends-regulations/

Boris Kainz, D. F. (2024, 06 20). *What's next for supply chain management in automotive?* Retrieved 08 08, 2024, from Strategy&, the global strategy consultancy of PwC: https://www.strategyand.pwc.com/de/en/industries/automotive/supply-chain-management-in-automotive.html

Chad Morley, F. M. (2024). *Why Risk Management is Essential to the Automotive Supply Chain*. Retrieved 09 28, 2024, from jabil: https://www.jabil.com/blog/automotive-supply-chain.html

Creason, G. (2022, 06 21). *Automotive Industry Releases Updated Guiding Principles to Enhance Supply Chain Sustainability*. Retrieved 09 10, 2024, from Automotive Industry Action Group (AIAG): https://www.aiag.org/about/news/2022/06/21/automotive-industry-releases-updated-guiding-principles-to-enhance-supply-chain-sustainability

Dorian Gunn. (2023, 12 15). *Navigating Tariffs and Trade Wars: The Impact of Trade Policies on the US Car Industry*. Retrieved 04 02, 2024, from Open Road Auto Concierge Car Buying: https://openroadac.com/navigating-tariffs-and-trade-wars/#top

Effective Strategies in Automotive Supply Chain Management. (2024, 03 27). Retrieved 09 09, 2024, from automotive quest: https://automotivequest.com/automotive-supply-chain-management/

Enhancing Transparency: Blockchain in Automotive Supply Chain. (2024, 05 22). Retrieved 09 28, 2024, from automotive quest: https://automotivequest.com/blockchain-in-automotive-supply-chain/

Ford issues revised guiding principles to enhance supply chain sustainability. (2022, 06 24). Retrieved 02 02, 2024, from automotive world: https://www.automotiveworld.com/news-releases/ford-issues-revised-guiding-principles-to-enhance-supply-chain-sustainability/

Hirotaka Takeuchi, E. O. (2008). The Contradictions That Drive Toyota's Success. *Harvard business review* , 1-22.

International Trade Risks And Opportunities For The Automotive Sector In 2022. (2022, 02 09). Retrieved 01 01, 2023, from fitchsolutions: https://www.fitchsolutions.com/bmi/autos/international-trade-risks-and-opportunities-automotive-sector-2022-09-02-2022#back-to-top

Jesse Goldman. (2021, 04 12). *Trade issues in the automotive sector*. Retrieved 12 28, 2023, from blg: https://www.blg.com/en/insights/2021/04/trade-issues-in-the-automotive-sector

Kelly, M. (2023, 11 14). *The automotive supply chain is preparing for the next generation of AI*. Retrieved 03 03, 2024, from automotivelogistics: https://www.automotivelogistics.media/digital-technology/the-automotive-supply-chain-is-preparing-for-the-next-generation-of-ai/44889.article

Lawrence Keyler, J. W. (2024, 02 08). *Automotive and mobility trends to watch in 2024*. Retrieved 06 06, 2024, from RSM International Ltd: https://www.rsm.global/insights/automotive-and-mobility-trends-watch-2024

Paul Gao, H.-W. K. (2016, 01 01). *Disruptive trends that will transform the auto industry*. Retrieved 09 01, 2024, from mckinsey:

https://www.mckinsey.com/industries/automotive-and-assembly/our-insights/disruptive-trends-that-will-transform-the-auto-industry

Pedro Correa, C. H. (2023, 10 18). *Building a Resilient Global EV Supply Chain Amid Uncertainty*. Retrieved 12 02, 2023, from bain: https://www.bain.com/insights/building-a-resilient-global-ev-supply-chain-amid-uncertainty/

Pepe Rodriguez, S. G. (2022, 09 01). Why AI-Managed Supply Chains Have Fallen Short and How to Fix Them. *Boston Consulting Group* , pp. 1-9.

Peter Cholewinski, M. K. (2024, 02). Automotive R&D transformation: Optimizing gen AI's potential value. *Automotive & Assembly* , pp. 1-7.

Road to Better: Ford Releases 2023 Integrated Sustainability and Financial Report, Details Progress Toward Carbon Neutrality and Commitment to Responsible EV Supply Chain. (2023, 04 03). Retrieved 06 01, 2023, from media.ford: https://media.ford.com/content/fordmedia/fna/us/en/news/2023/04/03/road-to-better--ford-releases-2023-integrated-sustainability-and.html

Saima Zafar, S. F.-A. (2022). Implementation of a Distributed Framework for Permissioned Blockchain-Based Secure Automotive Supply Chain Management. *Sensors* , 1-17.

Sin To. (2023, 09 18). *Toyota Production Malfunction: Just-In-Time For Supply Chain Upgrade*. Retrieved 05 01, 2024, from forbes: https://www.forbes.com/sites/sap/2023/09/18/toyota-production-malfunction-just-in-time-for-supply-chain-upgrade/

Successful Supply Chain Strategies in the Automotive Industry. (2024). Retrieved 01 02, 2024, from thyssenkrupp supply chain: https://www.thyssenkrupp-supply-chain.com/blog/successful-supply-chain-strategies-in-the-automotive-industry

Supply Chain Responsibility. (2024). Retrieved 09 28, 2024, from General Motors: https://www.gm.com/supply-chain-responsibility

Terry Onica. (2024, 09 26). *The Future of Automotive Supply Chains: Integrating Sustainability with Operational Efficiency*. Retrieved 09 27, 2024, from Electronics Manufacturing Sector, EMSNow: https://www.emsnow.com/the-future-of-automotive-supply-chains-integrating-sustainability-with-operational-efficiency/

Transforming the automotive supply chain for the 21st century. (2022, 05 12). Retrieved 06 22, 2023, from technologyreview: https://www.technologyreview.com/2022/05/12/1052201/transforming-the-automotive-supply-chain-for-the-21st-century/

William Crane. (2020, 03 03). *The Case for an Agile Approach in Automotive Supply Chains*. Retrieved 12 12, 2023, from ismworld: https://www.ismworld.org/supply-management-news-and-reports/news-publications/inside-supply-management-magazine/blog/2020-03/the-case-for-an-agile-approach-in-automotive-supply-chains/

Tax Control and Tax Collection Procedures under the Algerian Tax System

Procédures de contrôle et de recouvrement des impôts dans le cadre du système fiscal algérien

Lachlah Safia [1], Bourennane Mustapha [2]

[1] University Amar Telidji (Laghouat), Laboratory of Studies of Economic Development, *s.lechlah@cu-aflou.edu.dz*

[2] University Amar Telidji (Laghouat), Laboratory of Studies of Economic Development, *m.bourennane@lagh-univ.dz*

Received: 11/10/2024 *Accepted: 10/11/2024* *Published:01/12/2024*

Abstract:

This study addresses the critical issue of tax evasion by examining its various dimensions, including the methods employed for evasion and the strategies designed to combat it. The research underscores the importance of tax regulation, while also advocating for the implementation of additional preventative measures that can deter evasion before it occurs. It argues that tax control alone is no longer sufficient, as the phenomenon has grown increasingly complex, and the methods of evasion have become more sophisticated.

Keywords: *tax control; tax collection; Tax evasion.*

Jel Classification Codes : G10, G20,G22

Résumé:

Cette étude traite du problème de l'évasion fiscale, où nous avons abordé l'analyse de ce phénomène en mentionnant les méthodes d'évasion fiscale et les méthodes de lutte contre celle-ci, qui sont représentées dans le contrôle fiscal en plus d'autres méthodes telles que l'utilisation de mesures préventives avant que l'évasion ne se produise. Cela est dû au fait que le contrôle fiscal à lui seul est devenu insuffisant en raison de l'exacerbation de ce phénomène et du développement des méthodes d'évasion fiscale.

Mots clés: *contrôle fiscal ; collecte des impôts ; Évasion fiscale*

* *The sending author*

1. INTRODUCTION

Tax evasion is a pervasive and alarming issue affecting nations worldwide, particularly in developing countries. Its prevalence continues to rise as taxes are often viewed as an added burden, especially in the context of limited tax awareness. The negative impact of tax evasion is profound, allowing substantial sums of money to move unchecked, outside the purview of regulation and taxation. In response, authorities are intensifying efforts to curb this issue by refining and enhancing tax oversight mechanisms. This highlights the crucial role of effective tax control as a key instrument in the fight against tax evasion.

From the above, the main question that we want to answer is:

- To what extent does tax control contribute to increasing tax collection?

Through this main question, we can raise the following sub-questions:

- What is tax control?
- What do we mean by tax collection?
- What are the necessary procedures for tax collection?

1.1 Hypotheses of the Study:

- First Hypothesis: "Effective tax control contributes to reducing tax evasion and increasing tax collection rates in Algeria by enhancing control mechanisms and employing modern technological tools."

- Second Hypothesis: "Preventive measures, such as improving tax awareness and simplifying tax legislation, are more effective in reducing tax evasion than relying solely on traditional tax control methods."

1.2 Importance of the Study:

The significance of this study lies in its focus on tax evasion as one of the primary challenges facing the Algerian tax system, directly impacting the state's ability to fund its economic and social programmes. By examining tax control methods and analysing potential preventive measures, this study provides a comprehensive framework for understanding how to enhance tax collection efficiency and reduce the financial gap caused by tax evasion. Furthermore, it contributes by offering recommendations based on a thorough analysis of internal and external factors, thereby empowering tax authorities to develop sustainable and

effective strategies to secure the financial resources necessary for national development.

1.3 Objectives of the Study:

The aim of this study is to analyse the role of tax control in combating tax evasion and enhancing the effectiveness of tax collection in Algeria. The study also seeks to explore the impact of preventive and legislative measures on improving the efficiency of the tax system and reducing the financial gap caused by tax evasion. Additionally, it aims to provide actionable solutions and recommendations to support national tax policies.

2. Tax Evasion

Tax evasion is a critical issue that undermines the financial stability of nations. To understand its impact and scope, we must first define and explore the concept, as well as the mechanisms through which taxpayers evade their obligations. This section will provide an in-depth overview of tax evasion, differentiating between legitimate and illegitimate forms of evasion.

2.1 Understanding the Concept of Tax Evasion

Tax evasion refers to the failure of a taxpayer to fulfil their obligation to pay the taxes due, either by providing misleading information to tax authorities or by using legal or illegal means to avoid payment. In other words, the taxpayer evades paying taxes either partially or entirely. (AlKhatib and Shamia, 2007, p. 215). "Tax evasion, therefore, involves escaping the tax burden wholly or partially without violating or breaching the law, as the taxpayer exercises a constitutional right, with their freedom to act or refrain from action being constitutionally guaranteed." (Abdarrazak, 2012, p. 98).

In addressing the concept of tax evasion, we can distinguish between two types of evasion:

2.1.1 Legitimate Evasion (Tax Avoidance)

Such tax evasion typically occurs when the taxpayer exploits the loopholes and deficiencies in tax legislation to avoid paying taxes. These

shortcomings are often due to incomplete or imprecise drafting of the laws. The taxpayer's use of these gaps is not considered a violation or breach of tax regulations, as it is carried out within the legal framework established by the legislator, through a series of permanent or temporary exemptions or reductions that apply to certain productive branches, economic sectors, or geographical areas. (Ibid, p. 99).

One of the most common examples of legitimate tax evasion is when a person transfers their wealth to their heirs during their lifetime to avoid paying inheritance tax after their death. Another example is when high taxes are imposed on real estate, leading an individual to refrain from acquiring property to avoid paying the tax. AlKhatib and Shamia, 2007, p. 215).

2.1.2 Illegitimate Evasion (Tax Fraud)

Tax fraud can be defined as the deliberate evasion of tax payments through clear violations of tax laws. (Gazi, 2003, p. 342). There are several definitions of tax fraud, the most notable being:

- Tax fraud refers to a taxpayer's attempt to avoid paying the full or partial amount of tax owed by employing illegal methods and strategies. (Baaoon Yahiawii, 2010, p. 169)
- Tax fraud is the failure to pay what is legally required by the tax law. (Hall and Rabushka, 2009, p. 38).

Tax evasion takes on various forms, depending on the type of tax—whether direct or indirect. For direct taxes, common examples include exaggerating deductible expenses from total income or submitting a declaration by the taxpayer or a third party that underestimates the taxpayer's actual income. As for indirect taxes, prominent forms of tax evasion include hiding imported goods to avoid customs duties or declaring the value of the goods at a lower price than their true value. (Baaoon Yahiaoui, 2010, p. 169)

2.2 Factors and Impacts of Tax Evasion

2.2.1 Factors of Tax Evasion

Tax evasion arises as a result of certain factors, which include: (Bessas, 2014, pp. 96-97)

- **Legislative Reasons** : Modern financial tax legislation is characterised by its general nature and lack of permanence, which often prevents

effective cooperation between taxpayers and the tax authorities. As tax legislation becomes more complex and tax rates more varied, the challenges faced by tax administration increase, as do the chances of tax evasion.

- **Tax Administration**: An effective tax administration plays a crucial role in reducing and managing tax evasion. However, inefficiencies within the system are often attributed to limited resources and insufficient tools. Furthermore, the lack of skilled technical personnel, combined with the absence of financial and motivational incentives for staff, contributes to the prevalence of bribery, ultimately making it easier for tax evasion to occur.
- **Economic Conditions**: Periods of economic downturn and financial obligations faced by a country contribute to the rise and spread of tax evasion. This is largely due to a lack of liquidity, a decline in taxpayers' incomes, and the deterioration of individuals' purchasing power, which heightens their sensitivity to price increases. Producers, in such conditions, struggle to pass the tax burden onto consumers, prompting them to evade taxes through various means. In contrast, during periods of economic prosperity and recovery, taxpayers' tendency to evade taxes decreases as incomes rise and purchasing power improves, allowing producers to shift the tax burden to consumers by raising prices. Consequently, the psychological motivation to evade taxes diminishes. (Youcef, 1994, p. 182).
- Additionally, the predominant type of activity within a society plays a role. It has been observed that in countries where salaried professions are more common, tax evasion is less prevalent and its impact limited. Conversely, in societies where self-employed professions (e.g. commercial, industrial, legal, medical practices) are widespread, tax evasion tends to be more significant.
- **Weak Moral Standards**: A lack of moral integrity is inversely related to a sense of national duty towards society's interests and fairness, as well as a sense of responsibility in bearing public burdens. Individuals with

weak moral standards are more likely to evade their financial duties, including taxes. (Gazi, 2003, p. 123)

- **Low Level of Tax Awareness**: Tax awareness refers to the taxpayer's understanding of the importance and sanctity of taxes. A lack of this awareness leads taxpayers to seek ways to evade paying taxes, whereas a higher level of awareness encourages compliance.

2.2.2 Effects of Tax Evasion

Taxation serves as a key instrument for the state in achieving a range of financial, economic, and social goals. When taxpayers fail to meet their obligations, it diminishes the effectiveness of this tool, especially when there is no efficient tax system in place to guarantee the optimal collection of assigned tax revenues. As a result, tax evasion brings about various adverse consequences, which can be classified as follows:

- **Financial Implications of Tax Evasion :** Taxes are considered one of the main financing tools to cover budget expenditures, in its administrative as well as equipping sectors (Khadrani, 2001). Taxation represents a vital source of revenue for the state's treasury. Therefore, tax evasion weakens the treasury by depriving it of essential financial resources. This shortfall hinders the state's ability to execute public spending effectively, often forcing it to turn to alternative financing methods, such as issuing currency or borrowing. However, such measures can pose significant risks to the financial and economic sovereignty of the nation.

- **Economic Effects of Tax Evasion:** As a key economic variable, taxation plays a crucial role in the national economy, and tax evasion has far-reaching negative consequences. In terms of investment, the loss of state revenue due to evasion reduces public savings, which in turn limits the government's capacity to fund essential development projects. Furthermore, tax evasion disrupts fair competition, as businesses that evade taxes gain an unfair advantage over those that comply with tax obligations. The funds saved from unpaid taxes provide these evading entities with significant financial resources, enabling them to enhance their operations and secure a stronger market position. This trend also

pushes the national economy toward the expansion of the informal, or "parallel," economy, which creates numerous challenges that impede the healthy functioning of the broader economic system (Awad Allah, 2002, p. 09).

- **The Social Impact of Tax Evasion:** Tax evasion undermines social solidarity by creating inequality among taxpayers in the distribution of the tax burden. This disparity forces the state to either raise existing tax rates or introduce new ones, placing a heavier financial load on those who comply with tax laws. As a result, the ability of the tax system to foster social cohesion and fairness is diminished, making it difficult for taxes to achieve their intended goal of promoting social equity within society. (Bessas, 2006, pp. 52-53).

  Tax evasion compels the state to resort to alternative financing sources, such as external borrowing or currency issuance. The former can result in a debt repayment crisis, while the latter leads to inflation, hindering economic development and reducing the real incomes of the majority of the population.

- **Implications on the Effectiveness of the Tax Code:** Tax evasion is considered a direct result of the ineffectiveness of the tax code, so the spread of tax evasion is evidence of the ineffectiveness of the code, leading to the failure to achieve the financial and social objectives of the tax policy, thus reducing the importance of taxes (Ibid, p. 51).

2.3 Aspects of Tax Evasion and Means to Combat It

2.3.1 Aspects of Tax Evasion

The methods used to evade taxes have been various, among them are the following:

- Undervaluation of resources and inflating expenditures, which is called evasion through accounting fraud;
- Exploiting the deficiencies in the tax law, which is called evasion through material and legal operations;
- Actual tax proceeds are not commensurate with the real estimates;
- The notable enrichment of certain individuals in a manner that

does not align with their tax liabilities, or the discrepancy between the income generated from their activities or profession and the taxes collected on the funds they have invested or the wages paid to their employees. (Ibid, p. 6)

2.3.2 Means of Combatting Tax Evasion

They can be summarized in the following: (Taka and Alazzawi, 2007, pp. 119-120)

- **Preventive Means:** One of the key measures related to tax legislation is for the state to adopt a clear economic and financial policy that serves as the foundation for a tax system tailored to the needs of the country. This is essential and must align with the national economy's requirements within a comprehensive development plan. It is necessary to establish a cohesive and integrated tax system, free from complexity, that does not allow room for evasion or inequality in tax payment. However, this alone is insufficient without the implementation of an administrative body equipped with high levels of competence, expertise, and integrity, ensuring taxpayers are subject to effective financial oversight**.**
- **Coercive Means:** This approach involves enforcing strict penalties on individuals who commit tax fraud, including financial sanctions such as doubling the owed tax, or legal consequences like fines and imprisonment. These measures are intended to serve as a strong deterrent, preventing future instances of tax evasion.

  What is more important than imposing sanctions is to try to discover the evasion itself as well as to identify the evading taxpayers. This basically requires the existence of an administrative and financial control body that is characterized by seriousness, one that has the necessary powers to perform its tasks properly. Certain legislation also suggests granting financial rewards to people who provide the financial department with information that helps it identify tax evaders.

3. Tax Control:

3.1 The Concept of Tax Control

These are the procedures carried out by the inspector to verify the reliability of accounting, both in form and substance. Through this process,

the inspector evaluates the quality of the accounting practices in terms of format and content for a given institution and ensures the accuracy and correctness of the transactions and account balances recorded in the accounting documents. This includes comparing these figures with external elements such as purchases, sales, bank balances, assets, etc. The aim is to monitor the declarations submitted by taxpayers and verify the basis of the various taxes and duties over the years of investigation for a specific activity, making any necessary adjustments to the declared data. (Benamara, 2001, pp. 12-13).

Tax control can also be defined as the examination of the declarations, records, and documents of taxpayers, whether individuals or legal entities, in order to ensure the accuracy of the information contained in their tax files. The person conducting the audit must employ the best methods for gathering information, making inquiries, and seeking clarification on all the declarations and attached documents. It is not sufficient to simply review the declarations; the inspector must also compare the declared data with information obtained from other sources to ensure consistency and to assess the financial position of the taxpayer. (Abdalmoniim, 1994, p. 223).

3.2 Objectives of Tax Control:

The objectives of tax control are summarized below:

3.2.1 The Administrative Objective

Tax control helps to reveal the shortcomings in tax legislation, as well as identify existing deviations. Additionally, it contributes to the preparation of statistics aimed at determining the extent of tax evasion and fraud.

3.2.2 The Legal Objective

The legal objective is to ensure that the various financial actions of taxpayers comply with the laws and to verify their correctness. This is achieved by focusing on the principle of accountability, with the aim of penalising any deviations or violations related to tax evasion and failure to pay their due tax obligations.

3.2.3 The Financial and Economic Objective:

It aims to ensure the maximisation of revenue to the public treasury by

suppressing tax fraud and evasion on one hand, and increasing the funds available for public spending on the other.

3.3 Forms of Tax Control:

3.3.1 Formal Control:

It is considered the first control process to which taxpayers' tax declarations are subject, as it concerns all registrations related to the correction of errors of form apparent in the declarations observed by tax controllers. It, additionally, monitors the identity and address of taxpayers. The goal is to monitor the form and method of declarations without verifying their validity.

3.3.2 Documents Control:

Documentary control involves a comprehensive and detailed examination to verify the accuracy of all the declared information by comparing it with the data and documents available within the tax administration. This form of control represents the second step undertaken by the tax administration following the preliminary formal review. It encompasses all the detailed work and checks conducted at the office level, where the auditor thoroughly examines the tax declarations submitted by taxpayers and compares them with the taxpayer's information and documents already held by the tax administration, along with additional information obtained from other institutions. (Bouchri, 2011, p. 118)

If the auditor encounters unclear or ambiguous points, they are entitled to request further details and justifications from the taxpayer. This process occurs in two stages:

- **Requesting Information:** Under the duties and privileges granted to the auditor by tax law, they are entitled to request additional information from the taxpayer regarding any ambiguity or confusion found in the submitted declaration. If the taxpayer fails to respond, the administration sends a second request seeking clarification.
- **Requesting Clarifications:** If the taxpayer refuses to respond to the initial request for information, the administration sends a follow-up request in writing, explicitly stating the need for clarification and justification to resolve the ambiguity. The taxpayer is also required to provide sufficient evidence to verify the accuracy of their reports. The

taxpayer must respond to this request within 30 days. However, if the clarifications are deemed insufficient by the auditor, the file may be escalated to a more thorough review, known as on-site inspection.

3.3.3 In-depth Control:

Unlike general audits, in-depth audits involve direct intervention by tax inspectors at the locations where taxpayers conduct their activities. These interventions aim to verify the accuracy and integrity of tax declarations by conducting an initial examination of accounting records, associated documents, and necessary justifications, in an effort to detect any instances of tax evasion. (Laalawi, 2015, p. 92) This type of audit is divided into three categories:

- **Accounting Investigation:** An accounting audit involves a series of operations aimed at examining the taxpayer's accounting records, regardless of the method used to maintain them, and ensuring their consistency with material data and other relevant information to assess their accuracy. This audit employs all necessary methods and procedures to organise accounting in line with practical rules and principles, considering that accounting reflects the various stages of the institution's activities and serves as the source for all financial data and information
- **Corrected Investigation:** It is one of the methods of tax control that has been developed recently, and it is not different from the investigation of ordinary accounting in terms of procedures. It is also an investigation into the accounting of taxpayers for one or several types of taxes for a full period or for part of it that is not obsolete or for a set of accounting data for a period of less than a year (Almodiria Alamma lidaraib, 2013, p. 20).
- **In-depth Investigation of the Overall Tax Situation:** The comprehensive tax situation audit is one of the key tools in tax control, introduced in 1992 to complement accounting audits. It can be considered an extension of the accounting audit, although it operates independently. It focuses on individuals concerning income tax and aims to verify the accuracy of their declarations by comparing declared income with total income generated throughout their lifetime. (Bouchri,

2011, p. 141).

Agents of the tax administration may also initiate an in-depth investigation into the overall tax situation of natural persons with regard to the tax on gross income, whether or not they have a tax domicile in Algeria when they have tax-related obligations (Almodiria Alamma lidaraib, 2014).

An in-depth investigation of the overall tax situation is defined as a set of operations aimed at detecting every difference between the taxpayer's real income and the declared income, i.e. in general, verifying the declarations on public income and income realized outside Algeria, and the surpluses of value resulting from the assignment in return for built and un-built real estate.

This audit may be scheduled following an accounting audit, whether in the name of the individual running the business, the partners in the company, or any person legally required to declare their total income, even if they do not have a tax file or commercial register. This is particularly relevant when the individual's wealth raises concerns, such as owning real estate and movable assets. The tax under audit in this case pertains solely to the income tax. (Dbih Kallab, 2011, p. 25).

4. Evaluation and Activation of Tax Control Mechanisms in Algeria:

To mitigate the spread of tax evasion, it is essential to strengthen the role of tax control, both in terms of supporting structures and the tools used in the auditing process. Therefore, we will propose several recommendations aimed at enhancing the effectiveness of tax control.

4.1 Barriers to the Efficiency of Tax Control

Although the tax administration has made significant efforts to combat tax evasion, it has not yet been able to fully achieve its goals. This is largely due to the ongoing challenges and obstacles it encounters.

4.1.1 Challenges Related to the Tax System and Administration

- **Uncertainty and Instability in Tax Legislation :** Due to the constant changes in legislative laws, their implementation has become increasingly challenging. These changes diminish the effectiveness of the tax control system for the following reasons: (Guettal, 2009, p. 114):

- ✓ Gaps within the tax law that taxpayers exploit to evade taxes.
- ✓ The lack of legislative provisions that protect tax control agents while performing their duties and ensure their rights, particularly during on-site inspections.
- ✓ Frequent legal amendments that spark debate and contention, resulting in numerous disputes between taxpayers and tax authorities.
- ✓ The failure of current tax legislation to adapt to ongoing economic and technological advancements.

- **Lack of Competence and Human Resources:** The tax administration continues to face challenges due to a lack of competence and experience in tax control, despite the support of two institutes dedicated to the training of cadres and representatives. This issue is particularly pronounced given the continuous evolution of tax evasion techniques and the employment of skilled evaders who use sophisticated methods that can only be identified by tax agents with extensive professional experience in this area.
- **Lack of Financial Resources and Means:** The tax administration in Algeria faces significant challenges due to a lack of material resources that hinder control agents from effectively performing their duties. These challenges include insufficient transportation to reach taxpayers' premises for on-site investigations, inadequate facilities at tax center headquarters, and a shortage of essential equipment and supplies, such as computers and communication tools. These tools are crucial for facilitating seamless communication and information exchange between different levels of the tax administration, as well as enabling connectivity with other institutions to request necessary information. (Youcefi, 2010, p. 146).

4.1.2 Difficulties Related to the Taxpayer and the External Environment:

These challenges can be summarised as follows :

- **Insufficient Tax Awareness Among Taxpayers:** Insufficient tax

awareness among taxpayers is a major challenge hindering effective tax control. Many people commonly perceive taxes as a tool of financial burden and injustice, leading them to avoid fulfilling their tax obligations.

- **Expansion of the Informal Economy:** The informal economy is defined by activities conducted in secrecy, outside the purview of government and regulatory authorities, as a means of evading taxes and circumventing official economic regulations. In Algeria, this phenomenon has grown significantly in recent years due to economic liberalisation and the swift transition from a closed to a market economy. This shift has given rise to new, often covert activities that are difficult to track due to their hidden nature. A key aspect of the informal economy is the lack of coordination between the tax administration and other governmental bodies. While the tax administration has the legal authority to access information from public institutions, financial bodies, and private entities associated with taxpayers to gather data for tax audits, these entities frequently invoke professional confidentiality to withhold requested documents. Furthermore, tax auditors report that banks often delay providing account statements for clients under review, typically offering records for only short periods (up to six months) under the justification that longer searches require archival retrieval, despite tax audits covering up to four years. (Bouchri, 2011, p. 198).

4.2 Tools Developed to Activate Tax Control:

Next are some of the measures that the Algerian state seeks to take in order to strengthen and develop tax control to combat tax evasion.

4.2.1 Measures to Improve the Tax Control System:

- **Enhancing the Tax System:** The reform of tax administration began with a comprehensive overhaul of the tax system, focusing on simplifying its structure and aligning it with global best practices for tax collection. Key measures implemented to enhance the tax system include (Kahla, 2012, p. 157):

  Simplifying tax procedures by introducing a unified tax file, which tracks and classifies all the declarations made by taxpayers.

Introducing corrective tax investigations, which are less comprehensive, quicker, and less detailed than full accounting audits. This approach allows tax auditors to detect tax evasion as soon as it occurs or is declared, enabling the reconstitution of the taxpayer's turnover and issuing additional tax assessments based on revised figures, which are then directly sent to the taxpayer for payment to the appropriate tax authority.

Increasing the severity of penalties for taxpayers who attempt to evade their tax obligations.

- **Upgrading the Tax Administration:** The restructured tax administration features several key improvements, including:
  - The creation of three new entities: the Directorate of Major Enterprises, Tax Centres, and Neighbourhood Tax Offices.
  - The establishment of the Directorate of Public Relations and Communication, alongside the Directorate of Information and Documentation, aimed at strengthening the relationship between the tax administration and taxpayers.
  - The implementation of advanced electronic systems and communication technologies to enhance the effectiveness of tax control.
  - Increasing the competence of tax administration personnel through the development of specialised training programmes and skill-building initiatives for employees. This effort includes boosting the number of senior and central tax controllers graduating from the Maghreb Institute of Customs and Tax Economics and the National School of Taxation.

- **Bolstering Cooperation and Coordination with Customs Authorities**

This is to be achieved through: (Welhi and Ajlan, 2008, 160)

  - Creation of mixed customs and tax teams to carry out joint investigations;
  - exchange of information on the concerned smuggling channels by

one of the two authorities;

- exchange of files related to combating tax evasion

- **International cooperation and coordination:**

The economic openness that Algeria is witnessing today to various countries of the world and the development witnessed by financial and trade exchanges at the international level have led to international cooperation in combating tax evasion through the following measures (Bouchri, 2011, 207):

- Establishing agreements for the exchange of tax-related information, particularly regarding current bank accounts, to streamline the process of tax collection and the enforcement of penalties.

- Ensuring the monitoring and comprehension of online transactions, accompanied by the implementation of relevant tax legislation.

4.2.2 Ways to Activate Tax Control Mechanisms:

It is now essential to implement tax control mechanisms to guarantee their objectives are met and to enhance their effectiveness in tackling tax evasion and fraud.

- **Optimising the Tax Information System**: With the growing trend of e-commerce, it has become imperative to enhance the role of electronic tax administration to ensure speed and accuracy in executing tasks and processing tax-related operations. This can be achieved by simplifying the administrative procedures within the tax administration. Implementing various tax control programs is not feasible without relying on a robust tax information system, which serves as the foundation for both assessment and collection. Its role begins with data collection, management, and protection, followed by ensuring the accurate distribution of this data to the relevant users, including taxpayers and the tax administration.

- **Formation of a Specialised Tax Court:** The implementation of this mechanism is tied to the proposal of creating a tax court, where judges

would undergo specialized training in administrative and tax law to ensure their competency. Applying such procedures through specialized judicial bodies is seen as one of the mechanisms for activating the future tax system, ensuring the stability of tax legislation. In this context, the Department of Tax Disputes should not be restricted to merely reviewing the cases presented. Instead, the role of the tax administration should be expanded, using the taxpayer's wrongdoing as an opportunity to engage in dialogue, assess their social circumstances, and determine their tax-paying capacity (Kahla, 2012, pp. 175-176).

- **Improving the Drafting of Legislative Acts:** It has become necessary to have a unification of tax legislation and to publish all laws and regulations. As such, all decisions taken by the tax administration, whether at the central, regional or even state level, must be coordinated and so that there is no conflict in their directions and no contradiction in their interpretations, allowing the application of laws to all taxpayers equally. Moreover, the amount of deletion, addition and repeal that occurs annually through annual and supplementary financial laws must be mitigated, thereby ensuring a kind of stability in the tax legislation. It is also necessary to issue a legislative text that protects control agents from the risks that they face during the performance of their duties, providing a kind of security for them (Nawwi, 2004, p. 131).
- **Enhancing the Relationship Between Tax Authorities and Taxpayers:** Enhancing the relationship between taxpayers and the tax administration requires mutual responsibility from both sides. A strong and positive relationship fosters trust and reduces instances of tax evasion. To achieve this, it is essential to raise tax awareness among taxpayers. Additionally, offering incentives to those who demonstrate higher levels of cooperation with tax authorities can further support this goal.

5. CONCLUSION

Tax evasion typically arises when a taxpayer intentionally violates legal provisions, particularly during the process of determining the tax base.

For instance, the taxpayer may conceal a significant portion of taxable assets from the authorities or report only a minimal amount. This behaviour is often driven by the increasing tax burden, which encourages the shift of certain activities into the informal economy, where they remain unregistered and untaxed. As a result, addressing tax fraud and evasion is a complex challenge, and while the complete eradication of these issues is nearly impossible, the government continues to make concerted efforts to reduce their prevalence and impact. The goal is not to eliminate tax evasion entirely, but rather to mitigate its occurrence and lessen its effects.

To effectively combat tax evasion, it is crucial to address the underlying causes and motivations that lead individuals to such actions. These often include economic hardships, rigid and unstable laws, and the taxpayer's negative perception of taxes. In addition to reforming these areas, it is essential to foster a greater awareness among citizens regarding the role of taxes in funding national development, and the positive long-term outcomes for both taxpayers and future generations.

Although tax control remains one of the most powerful tools in combating evasion, its effectiveness is hampered by a lack of adequate material and human resources, particularly in areas requiring advanced expertise in accounting and legal disciplines.

6. Bibliography List:

1. Books :

- Abdalmoniim, F. (1994). Almalia Alaama wa Assiasat Almalia. (1st Ed.). Dar Annahda Alarabiya.
- Abdarrazak, A. (2012). Atahkik Almohasabi wa Annizaa Addaribi. Dar Alhoda.
- Alkhatib, K. S. and Shamia, A. Z. (2007). Osos Almalia Alaama. (1st Ed.). Dar Almaysara.
- Almodiria Alamma Lidaraib. (2013). Mithak Almokalafin bi Addariba Alkhadiin li Arrakaba.
- Almodiria Alamma Lidaraib. (2014). Kanoon Alijraat Aljibaia.

- Awad Allah, S. A. (2002). Aliktisad Assirri. Dar Annahda Alarabiya.
- Baaoon Yahiawi, N. (2010). Addaraib Alwatnia wa Addawlia. Alawrak Azzarka.
- Benamara, M. (2001). Ijraat Arrakaba Almohasabia wa Aljibaia. Dar Homa.
- Gazi, I. (2003). *Annidam Addaribi fi Alfikr Alislami.* Moassasat Shabab Aljamia.
- Hall, R. E. and Rabushka, A. (2009). *La Flat Tax: la Revolution Fiscale*. (2nd Ed.). Les Edition du Cri
- Khadrani, A. (2001). *Annidam Aljibaai Almahali ala Daw Atachrii Almaghribi Almokaran*. Almajala Almaghribia Lilidara Almahalia wa Attanmia.
- Taka, M. and Alazzawi, H. (2007). *Iktisadiat Almalia Alaama.* Dar Almaysara.
- Youcef, M. M. (1994). *Mabadii Almalia Alaama*. Manshorat Aljamia Almaftoha.

2. Theses:

- Bessas, A. (2014). *Athar Almorakaba Aljibaia ala Ataharrob Addaribi fi Dil Islahat Aljazair* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Laghouat.
- Bessas, A. (2006). *Faaliat Atahkik Almohasabi fi Alhad min Dahirat Ataharrob Addaribi* [Unpublished magister dissertation]. University of Laghouat.
- Bouchri, A. (2011). *Faaliat Arrakaba Aljibaia wa Atharoha ala mokafahat Attaharrob Addaribi fi Aljazair : 1999-2009* [Unpublished magister dissertation]. University of Tlemcen.
- Guettal, A. (2009). Osloob Tafiil Arrakaba Aljibaia fi Lhad min Altaharob wa Alghish Addaribiin: the Case of Algeria [Unpublished magister dissertation]. University of Medea.
- Kahla, A. (2012). *Tafiil Dawr Arrakaba fi Dil Alislah Addaribi* [Unpublished magister dissertation]. University of Medea.
- Kallab Dbih, L. (2011). *Mosahamat Attadkik Almohasabi fi Daam Arrakaba Aljibaia* [Unpublished magister dissertation]. University of Beskra.

- Laalawi, M. (2015). *Dirasa Tahlilia li Kawaiid Taasis wa Tahsil Addariib* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Beskra.
- Nawwi, N. (2004). *Faaliat Arrakaba Aljibaia fi Aljaziir : 1999-2003* [Unpublished magister dissertation]. University of Algiers.
- Youcefi, N. (2010). *Aljibaya Almahalia wa Dawroha fi Tahkik Attanmia Almahalia fi Aljazaiir: Dirasa Takyimia Lilfatra 2000-2008* [Unpublished magister dissertation]. University of Boumerdas.

3. Journal article :

- Welhi, B and Ajlan, A. (2008). Attaharrob Addaribi ka Ahad Madahir Alfasad Aliktisadi. *Majalat Alolom Aliktisadia wa Olom Attasyir*, 8(8), p:143-162.

The Role of Circular Startups in Promoting the Circular Economy

Le Rôle des Startups Circulaires dans la Promotion de L'économie Circulaire

Abbabsa wafa **Zedira Charef Eddine**
Incubator of institutions and local development (ALGERIA),
Wafa.abbabsa@univ-khenchela.dz
Incubator of institutions and local development (ALGERIA),
Zedira.charefeddine@univ-khenchela.

Received: 22/07/2024 *Accepted: 12/10/2024* *Published:01/12/2024*

Abstract:

Our research is based on a series of academic articles that discuss the contribution of circular startups toward the transition to a circular economy. We found that the theoretical vision of the circular economy is simple, however its practical implementation requires significant political support and funding

Keywords: Circular economy, Circular startups, Entrepreneurship.
Jel Classification Codes: G10

Résumé :

Notre recherche s'appuie sur une série d'articles scientifiques qui ont exploré la contribution des startups circulaires à la transition vers une économie circulaire. Nous constatons que même si la vision théorique de l'économie circulaire est simple, sa mise en œuvre pratique nécessite un soutien politique et un financement importants.

Mots clés: *Économie circulaire, startups circulaires, entrepreneuriat*

Jel Classification Codes: G10

Correspondingauthor

1. INTRODUCTION

In addition to uncertain environmental scenarios, the world's industrial production systems pose a variety of environmental problems, including pollution, energy production, water consumption, and the use of hazardous chemicals, These problems contribute to climate disasters and natural instability, which harms actuel and future generations' rights. The traditional approach to solving these problems is to provide a pipe termination solution, which often does not address the main cause of the problem. There is a consensus worldwide for the obligation of encouraging for sustainable economic, social and environmental solutions. There is also a growing number of voices demanding a change in production processes and consumption modes (Alonso-Almeida, Rodriguez-Anton, & Perramon, 2019).

Today, it is clear that maintaining a linear economic system leads to increased economic, social and environmental risks . In response to these issues governments and civil society have been pushing the transition toward a circular economy. (Othman, 2022) . Researchers also encourage the transition by promoting the circular economy.

Circular startups play a key role to drive toward transition to a circular economy and achieving sustainability goals.

circular start-ups are a promising areas of research because they have a better opportunity to push the sustainability agenda forward and they have more flexibility compared to larger firms which have more organizational inertia. Moreover, start-ups have higher expectations from themselves in in terms of delivering social, environmental, and economic impacts to make this transiton possible (Tuladhar, 2021).

Circuair startups in developing countries like Algeria face innovation challenges due to geopolitical, financial, and political barriers. In these regions, small and medium-sized enterprises have a big role in economi development. However, the level of innovation in SMEs is very limited because their innovation capacity is limited, and finaly we can say according to Bahn-Walkowiak (2019) : « CE is a philosophy which is easy to understand, but it is very complex to put in reality because of

the rapidity to adapt to changing market conditions and their tendency to adopt radical CBM » (Klofsten, Kanda, & Lamine, 2024) .

The research' problem: The environmental disadvantages caused by increased pollution are causing significant environmental damage, prompting countries to introduce new policies that consider environmental aspects when building their economies, commonly referred to as the circular economy. Countries financially and politically support circular startups that take sustainable aspects into account in their production. The question here is: What is the role that circular startups play in the development of circular economy ?

Research Hypotheses:

- Circular economy is an effective approach that aid in the transition toward circular economy
- The circular economy is easy in theory but challenging to put in practice

Research objectives:

- Analyzing the role of circular startups in the circular economy
- Presenting different strategies and types of circular economy
- Providing general background information about circular economy

Research Methodology:

We used a descriptive approach in our theoretical article and drew on existing literature to understand circular startups and their impact on the circular economy.

2. ENTREPRENEURSHIP:

Entrepreneurship is the process of creating a business, startup, or organization by developing a business plan and obtaining the necessary resources. Emotional factors such as achieving a dream, attraction factors such as developing an innovation, and incentive factors such as proving oneself are also important motivators for entrepreneurshipe (Prada-Villamizar & Sánchez-Peinado, 2021).

According to York (2010), entrepreneurs are uniquely positioned to transform uncertainty into business opportunities, and realise social and

environmental profit. Despite potential limited resources, entrepreneurs can leverage strategic partnerships with key industry players to drive groundbreaking innovations and ultimately foster sustainable development across all sectors (Doğuş BİNEK, 2020).

The OECD classifies entrepreneurship into two main categories: startups and scaleups. Under this framework, startups are newly created companies that are generally in the early stages of their activity, often with an innovative idea and rapid growth potential. On the other hand, scaleups refer to companies that have passed the launch phase and have shown significant growth in terms of turnover, number of employees or market reach. While profitability can be an important step for both startups and scaleups, it does not alone define these steps. Some researchers see the "startup" as a developmental stage that encompasses different stages of growth, while others focus on other indicators such as market expansion and product development. (Tjutju & Sontha, 2021) .

The main difference between a startup and a scale-up is the type of challenges they face ; for startups the challenge is to find a repeatable and scalable business model, but for scale-ups it's about growing that business model and in the same time maintaining operational control (Bauwens, et al., 2019)

3. CIRCULAR ECONOMY

3.1. Definition Circular economy :

In recent decades, policy makers, entrepreneurs and civil society actors have increasingly faced the challenge of achieving global sustainability, and circular economy practices are involved in the Sustainable Development Goals set out in the UN 2030 Agenda for Sustainable Development (Opstal & Borms, 2023).

The circular economy(CE) is the most advanced and recent manifestation of the paradigm shift towards sustainability, a socio-economic model that opposes the logic of the linear global economy that has been the basis of economic development (Cristina M. Ostermann, 2021). However, the linear logic generates environmental impacts by the extraction of natural resources and transform it into products, consumption and disposal. According to Schulte (2003) the circular economy only reduces the use of the environment as a waste sink. It creates a self-

sufficient production system that does not throw away residues and reuses materials (Doğuş BİNEK, 2020)

The circular economy is an economic system is formed of four concepts which are : reducing, reusing, recycling and recovering materials in production, distribution and consumption processes» (Tuladhar, 2021). The following the concepts of a circular system makes the economy less dependent on primary resources, that means creating a quality environment and achieving economic prosperity and social justice for present and future generations (Opstal & Borms, 2023).

3.2. Circular Economy Model.

Figure1: Circular Economy Model

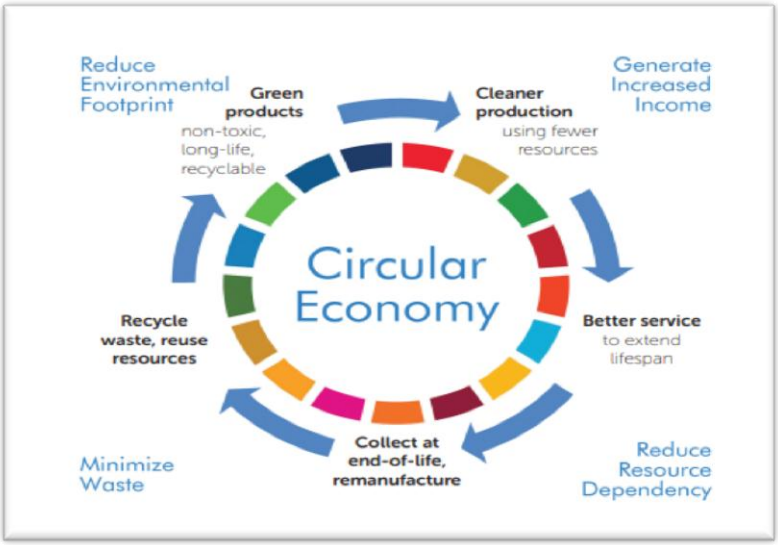

Source : United Nations Industrial Development Organization

In general, manufacturing consists of extracting raw materials from the environment and transforming them into new products and disposing them later in the environment. This linear process has a beginning and an end. limited resources, Waste accumulation, which causing pollution of the environment. In addition, the manufacturing process itself is often inefficient, resulting in additional waste of natural resources.

CE should focus either on waste management and consider other aspects that can minimize the use of natural resources, such as heat recovery,

condensate recovery, and reuse of process materials. Enabling the transition to a circular economy requires consideration of several factors, including laws, policies, technology, capacity building, and awareness raising. All these factors contribute to overcoming obstacles to CE implementation (Tawanda Collins Muzamwese, 2023)

3.3. Circularity stratigies :

Circularity is more than just recycling, One of the most widespread conceptualizations of circularity strategies is the so-called 5R framework .

Table (1) : circularity strategies

STRATEGY	DESCRIPTION
- **Regenerate**	- Maintain and promot the provision of ecosystem services
- **Reduce**	- Improve product design and manufacturing efficiency by egnoring the use of certain hazardous substances
- **Reuse**	- sharing the Return of products after first use, or extend the life of products and parts
- **Recycle**	- The material is processed, for example by grinding or melting, to obtain a material of equal or inferior quality
- **Recover**	- Incinerate residual flows and recover embodied energy

Sources : How Circular Start-ups Accelerate the transition of Circular Economy (Bauwens, et al., 2019).

3.4. Benefits of Circular Economy

A circular economy offers significant benefits for society, the environment and business outcomes. The main societal benefits of a circular economy include cost savings and the creation of green jobs. The transition to a circular economy is expected to create up to 700,000 jobs in the EU by 2030. In addition, in 2018, around 4 million jobs were already linked to the circular economy, and the European Commission specifically promotes this job creation in its circular economy action plan. (Tawanda Collins Muzamwese, 2023).

Besides, the environmental benefits of circular economy principles are paramount. The environmental impact is clear and includes:

- Contribution to waste management.
- Reduce raw material use.
- prolong the life of products and decrease the desire to buy new ones.
- Keep the value of the product and closes the loop, rather than relying on waste disposal and landfills.

Finaly, the main economic benefits for companies opting for the CE include cost savings through reduced energy and material consumption, avoidance of landfill costs and a better reputation and brand appeal. Moreover, the preservation of resources makes companies more competitive.

4. ENTERPRENEUSRHIP AND CIRCULAIR ECONOMIC DEVELOPEMENT

4.1. circulair Startups

Startups are young technology companies with high innovative performance and potential, by exploring and exploiting new ideas, market opportunities and disruptive technologies (Ostermann, Nascimento, & Zen, 2021). Startups whose business models are based on the principles of the circular economy (EC), they put their business processes based on values, principles related to sustainable practices (Tuladhar, 2021). These startups have a high rate of technological penetration in the market and can quickly disseminate the innovations they develop, which can lead to a transformation towards the CE.

Recently circular economic models have gained scientific and social recognition. While these are relatively new areas of research, they include many elements that have been present in organizations for many years. These practices help create innovative businesses that are closely linked to suppliers and customers (Sehnem, Benetti, Schneider, & Marcon, 2023).

Startups can implement circular business models (CBM) and adapt it to market trends without any risks. Circular business models is important for producing and offering more sustainable products and services that can be produced with less waste emissions throughout the production process and after consumption (Sehnem, Benetti, Schneider, & Marcon, 2023).

Such an approach goes a long way to ensuring that a company's strategic stakeholders act synergistically, communicate frequently through common channels, develop a common strategy and contribute to the company's success. In addition, it is crucial to develop strategic resources and capabilities that are essential to customer satisfaction. It is therefore important to mobilize key players in the entrepreneurial ecosystem, such as universities, incubators and associated risk development intermediaries, to support startups.

4.2. stratup's types : Circular startups can be classified into five types: Design-based startups develop products in a way that requires fewer materials, making them more efficient and sustainable. Waste-based startups use waste as raw materials, transforming by-products into valuable resources. Platform-based startups enable consumer-to-consumer markets for the exchange and sale of used goods, extending the life of items and reducing waste. Service-based startups replace ownership with access, promoting the use of products as services rather than personal property. Nature-based startups use natural ecosystems in their production without causing harm and incorporate ecological principles into their business practices (Klofsten, Kanda, & Lamine, 2024)**.**

5. THE IMPACT OF CIRCULAIR STRATUPS ON CIRCULAIR ECONOMY

The transition to a circular economy requires "massive innovation and an unpredictable mindset shift" and offers "highly entrepreneurial opportunities." (Doğuş BİNEK, 2020). This change allows entrepreneurial

businesses with innovative business models to fill market gaps, become a vital link in reverse supply chains, and generate new business opportunities with social impact.

Startups recognized as a source of the innovation needed to support the transition to circular economy practices that lead to the Sustainable Development Goals (Opstal & Borms, 2023). Many start-ups use circular business models (CBM) to solve sustainability issues such as resource scarcity and waste management, focusing on optimizing the flow of resources and extracting value from different resources using the principles of circularity (Klofsten, Kanda, & Lamine, 2024).

Sustainable startups solve issues related to the triple goal of sustainability (environmental, economic and social), while green startups focus on creating economic and environmental value.

Start-ups have the opportunity to develop innovative BMs based on circular economy principles from the outset. Despite the challenges faced by historical actors and startups to adapt their economic model (BMI) innovations to circular logic, However, existing companies need to rethink their business models (BMs) and develop business models based on new ideas and technologies to improve their market performance and meet the challenges of the circular economy

startups. They contribute to the formation of new market logics and the transition to sustainability in different industries. (Cristina M. Ostermann, 2021)

In practice, startups and incumbent operators can adopt CBM to varying degrees and integrate it as a complementary, secondary or primary process. Startups can support the transition to a circular economy by leveraging new technologies and unconventional approaches, solving problems through unconventional thinking, disrupting markets and fostering sustainable innovation (Kurileva, 2023).

5.1. Research case: The role of circular startups in the transition to a circular economy in the Netherlands.

This example discuss the role of circular startups on the circular economy in the Netherlands based on comparing circular startups with existing

enterprises. The study, led by researchers from Utrecht University, examines how circular startups can help accelerate the transition to a circular economy. The results are as follows :

Circular startups could help accelerate the transition to a circular economy (CE) in the Netherlands. First, it has been shown that circular startups pursue more circular strategies than established large companies. 54% of circular startups adopt regeneration and reduction strategies, compared to 35% of historical companies. In addition, circular startups often operate on biological cycles, generating continuous cash flows from organic nutrient processing, which is still rare in established businesses. Overall, this means that circular startups can help large companies innovate, addressing circular activities that are often overlooked by large companies and paving the way for the next level of the circular economy. This suggests that circular startups can make an important contribution in supporting the transition to a circular economy. While most circular startups are still in the early stages of development in terms of business growth, but this is not necessarily due to their circular nature, as most traditional startups are also in the early stages (Bauwens, et al., 2019).

5.2. Reference to Algeria case :

Perhaps the most important factor in the transition to a circular economy is a positive political climate.Algeria is taking steps to transition to a circular economy.This includes political and financial support for the plastics recycling sector to reduce the amount of plastic in the environment, for example, in some cases through the reuse of purified water. Additionally, Algeria aims to increase the reuse rate of purified water to 40% recycling, 47% hazardous waste, and 60% inert waste by 2035. These are all measures aimed at supporting the transition to a circular economy (drouiche, 2023)

This approach can lead to reduced waste generation, reduced dependence on imports of key raw materials, increased employment opportunities and reduced environmental impact.Furthermore, our research confirms that Algeria wants to transition to a circular economy through investments in small and medium-sized enterprises. However, the latter have limited

innovation capacity and do not have flexible or stable business models, so they have not contributed much to this transformation.

Based on theoretical studies, the transition to a circular economy faces major challenges in the implementation of circular economy policies.

They are mainly divided into four categories.The need to redefine value chains, balance the circular economy with business interests, promote circular behavior and develop effective policies. that's why, Transition to a circular economy will largely depend on circular start-up companies that share certain characteristics with the characteristics of circulair economy. Moreover, our research on the Algerian case did not find any Algerian academic research on circular startups. Also, statistics regarding the presence of such startups in Algeria were not available.

CONCLUSION :

The results of our theoretical study on the role of circular startups in the transition to a circular economy revealed that this area of research is relatively new and lacks in-depth studies. A study conducted abroad by the Utrecht University in the city of Geneva showed that circular startups play a very positive role in supporting the state economy.

However, other studies highlight the difficulty of measuring the impact of circulair startups due to their significant financial and technical requirements.

In addition, when we conducted a theoretical study to understand the Algerian policy on the digital economy, we found that Algeria attaches great importance to small and medium-sized enterprises in its policy. During our research, we also found that there is no scientific research on circular startups in Algeria and we found no statistics reflecting this.

Results :

- Entrepreneurs are essential to solving complex problems with high levels of uncertainty and risk, as they have the ability to create value from such uncertainty.

- Circular startups are largely unknown, but they have a potential to contribute to accelerating the transition to circular economy.
- Innovative recycling technologies often require advanced technical knowledge. However, circulair startups tend to focus on simple but innovation to establishe companies.
- The circular economy is relatively new and its development is subject to various uncertainties. This is why financial institutions often hesitate to lend to startups.

Bibliographie

- alonso-almeida, m. d., rodriguez-anton, j. m., & perramon, j. (2019). institutional entrepreneurship enablers to promote circular economy in the european union: impacts on transition towards a more circular economy. *journal pre-proof* , 2.
- bauwens, t., mees, r., gerardts, m., dune, j. v., friedl, h., daniels, c. v., et al. (2019). *how circular start-ups how circular start-ups can accelerate the circular economy transition.* utrechet univesity.
- cristina m. ostermann, l. d. (2021, october 29). business model innovation for circular economy in fashion industry: a startups' perspective. *frontiers in sustainability* .
- doğuş binek, k. a.-m. (2020). small and medium-sized enterprises within the circulareconomy: challenges and opportunuties. *hungarian agricultural engineering* .
- drouiche, n. (2023, july 21). *l'économie circulaire en algérie : potentiel, perspectives et défis.* récupéré sur https://fr.linkedin.com/pulse/l%c3%a9conomie-circulaire-en-alg%c3%a9rie-potentiel-et-d%c3%a9fis-nadjib-drouiche
- klofsten, m., kanda, w., & lamine, w. (2024). start-ups within entrepreneurial ecosystems: transition towards circular economy. *sage* .
- kurileva, k. (2023, november). *startups powering the shift towards a circular economy.* consulté le janaury 2024, sur medium: https://medium.com/mettatalks/startups-powering-the-shift-towards-a-circular-economy-f6c1ad45f000

- opstal, w. v., & borms, l. (2023, fevrier 18). startups and circular economy strategies: profile differences, barriers. *journal of cleaner production* .
- opstal, w. v., & borms, l. (2023). startups and circular economy strategies: profile differences, barriers and enablers. *journal of cleaner production* .
- ostermann, c. m., nascimento, l. d., & zen, a. c. (2021, october 29). business model innovation for circular economy in fashion industry: a startups' perspective. porto alegre, brazil.
- othman, a. (2022). *towards a circular economy in the arab region:*. arab monetary fund: arab monetary fund.
- prada-villamizar, s., & sánchez-peinado, e. (2021). entrepreneurship, innovation, and internationalization: the moderating role of the institutions.
- sehnem, s., benetti, k., schneider, k., & marcon, m. l. (2023). improving startups through excellence initiatives: addressing circular economy and innovation. *springer* .
- tawanda collins muzamwese, l. f.-g. (2023, october 29). the role of sustainable business networks in promoting a circular economy in africa—a systematic literature review. *wires energy environt published by wiley periodicals* .
- tjutju, n. a., & sontha, n. k. (2021). challenges of start-ups developing circular business models. linköping university.
- tuladhar, a. (2021, october). circular economy and start-ups: business models, collaboration, and impact. *circular economy and start-ups: business models, collaboration, and impact* . school of management: university of bath.

The BRICS Bloc in the Field of Renewable Energy and Its Role in Global Environmental Balance: An Analytical Study Covering the Period 2015-2024.

Le Bloc des BRICS dans le Domaine de l'Énergie Renouvelable et son Rôle dans l'Équilibre Environnemental Mondial : Une Étude Analytique pour la Période 2015-2024

Bouzenoura Asma [1*], Belaribi Fatima Zohra [2]

[1] University of Algiers 3 (Algeria), ***bouzenouraasma@yahoo.fr***

[2] University of Algiers 3 (Algeria), ***belaribi_tl@hotmail.com***

Received: 30/09/2024 *Accepted: 29/10/2024* *Published:01/12/2024*

Abstract: *This paper examines the role of the BRICS countries in renewable energy and its importance for global environmental balance. Using a descriptive-analytical approach with data from 2015-2023, the study shows that renewable energy consumption in BRICS plays a key role in reducing carbon emissions and improving environmental quality. BRICS nations contributed nearly half of the global renewable energy during this period.*

Keywords: *BRICS, Renewable Energy, Environmental Balance,*
Jel Classification Codes : Q51, Q53, Q54, Q56

Résumé : *Cette étude examine le rôle de l'alliance des BRICS dans le secteur des énergies renouvelables et son importance pour l'équilibre environnemental mondial. En utilisant une approche descriptive-analytique, l'étude analyse des données de la dernière décennie (2015-2023) et révèle que la consommation d'énergie renouvelable des pays BRICS réduit significativement les émissions de dioxyde de carbone, représentant près de la moitié de la part mondiale des énergies renouvelables durant cette période.*

Mots clés: *BRICS, Énergie Renouvelable, Équilibre Environnemental*

Jel Classification Codes: Q51 , Q53, Q54 , Q56

⁎ ***Corresponding author***

1. INTRODUCTION

The global energy system is heavily dependent on fossil fuels, and the BRICS countries are among the world's largest energy consumers, with China topping the list, the Russian Federation, India, and Brazil ranking among the top ten global emitters, while South Africa ranks 17th. Consequently, these countries are currently grappling with enormous environmental challenges. Therefore, the focus has shifted to decarbonization initiatives and mitigation of global warming by restructuring the energy networks in these countries, which necessarily includes policies that support the deployment of clean energy sources in order to mitigate the growing risks of global environmental changes and reduce greenhouse gas emissions.

Ensuring secure energy supplies, expanding access to energy, and minimizing environmental consequences are challenging issues for the BRICS countries. Recognizing this. Therefore, they have undertaken numerous collaborative efforts through joint investments, knowledge and technology exchange, and the organization of regular conferences and workshops that bring together representatives from governments, businesses, and research institutions from the BRICS countries to explore ways to enhance cooperation in the field of renewable energy.

Based on this premise, the problem of this study is as follows:

- How has the BRICS bloc's involvement in renewable energy impacted the global environmental balance?

This main question includes the following sub-questions:

- What is each country's contribution to the total renewable energy within the group?
- Is there a positive impact on carbon reduction in the BRICS countries due to the use of renewable energy?
- Has the BRICS bloc's involvement in renewable energy helped combat climate change and improve air quality?

We rely on the following hypotheses to address this study:

- ✓ Brazil, India, and China are, respectively, the most contributing countries to renewable energy in the BRICS.
- ✓ There is a positive impact on carbon reduction in the BRICS countries due to the use of renewable energy.
- ✓ The BRICS countries contribute positively and effectively to the preservation of the global ecological system.

Through this research, we aim to study the contribution of the BRICS countries in reducing the destructive impacts of climate change, which leads to natural disasters such as floods, droughts, or fires. This is because the bloc contributes a high percentage of air pollution (51% in 2021) due to the excessive use of non-environmentally friendly energy. This necessitates the urgent need to correct the course by adopting safe, environmentally friendly energy to try to mitigate the negative impacts of climate change, and this will be achieved by measuring the contribution of the BRICS countries' efforts in renewable energy globally, which reflects their role in the global transition towards clean and sustainable energy.

Studies have shown that renewable energy positively reduces carbon emissions in the BRICS countries in the short and long term, reflecting its significant impact on mitigating environmental damage. The most important of these studies are mentioned.

- Aubin Simon Mandimby (2024) Renewable energy reduces carbon emissions in BRICS countries.

The study employed a quantitative approach, using the ARDL panel methodology to examine the long-term relationship between CO2 emissions and factors such as renewable energy consumption, industrialization, foreign investment, and economic growth. The analysis involved conducting various tests, including unit root, cointegration, and descriptive statistics. Key findings indicate a significant negative impact of renewable energy consumption on CO2 emissions, suggesting that an increase in renewable energy usage reduces emissions over time. Additionally, industrialization and GDP growth showed a positive correlation with CO2 emissions.

- R. Akram, Md. Tariq Majeed, Zeeshan Farid (2020): Asymmetric effects of energy efficiency and renewable energy

on carbon emissions in BRICS economies: Evidence from a nonlinear regressive auto-distributed lag model.

The study analyzed the asymmetric relationship between energy efficiency, renewable energy, and CO emissions in BRICS economies. The analysis involved the application of multiple tests, including the cross-sectional dependence test and unit root test to measure data volatility, the asymmetric co-integration test to identify non-linear relationships, and the panel NARDL model to assess short- and long-term asymmetric associations. The results revealed asymmetric effects for all selected variables, with energy efficiency and renewable energy contributing to the reduction of CO emissions.

In studying the relationship between renewable energy in BRICS countries and environmental balance, we relied on the descriptive-analytical method to analyze the data obtained from reports of international organizations, including the International Re-newable Energy Agency (IRENA), the International Energy Agency (IEA), and the United Nations Environment Programme (UNEP). We also relied on government data, national statistics for each country, and open data platforms (World Bank Open Data, etc.).

2. Definition of Renewable Energy and Its Sources

2.1 Definition of Renewable Energy

According to the United Nations, renewable energy is defined as:

Renewable energy is derived from inexhaustible, naturally occurring sources. It is considered environmentally friendly, as it does not contribute to rising temperatures or emit harmful gases. The primary sources of renewable energy include solar and wind power.***(United Nations)***

2. 2 Sources of Renewable Energy

The main sources of renewable energy can be summarized in the following figure :

Fig N° 1: Represents the main sources of renewable energy

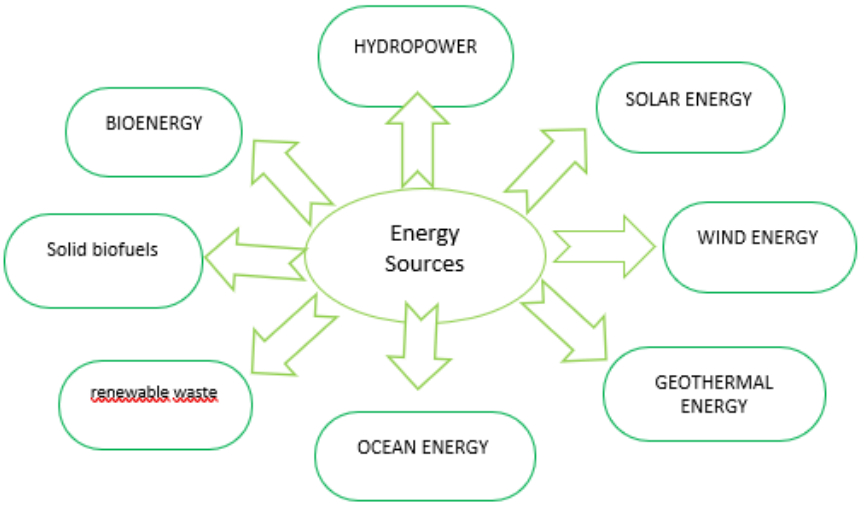

Source : created by the authors

The figure represents the main sources of renewable energy, with wind, solar, and hydropower being the most common and widespread. These sources are particularly notable for their strong capacity to generate electrical and thermal energy, making them the most utilized in various fields and sectors. They are also considered raw natural resources available in most countries.

2. Definition of the BRICS Bloc

The BRICS bloc is an economic alliance consisting of five major developing countries: Brazil, Russia, India, China, and South Africa. On August 24, 2023, during the BRICS summit held in South Africa, five new countries were accepted to join BRICS. These countries are Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Egypt, Ethiopia, and Iran. Their membership will be effective from January 1, 2024.This bloc plays a significant role in the energy sector due to its enormous energy needs and diverse energy resources. In the field of energy, BRICS focuses on cooperation to enhance energy security, diversify energy sources, and develop sustainable technologies. ***(the diplomat)***

3. The Contribution of Alternative Energy to Environmental Balance in BRICS Countries and Globally

We measure the contribution of alternative energy to environmental balance through the following indicators: the share of renewable energy in the total energy mix in BRICS countries, the reduction of carbon dioxide emissions in BRICS countries, and the contribution of renewable energy in BRICS countries to the global consumption of renewable energy**.**

3.1 The share of renewable energy in the total energy mix in BRICS countries

The indicator of renewable energy contribution as a percentage of total energy consumed in BRICS countries reflects each country's efforts in implementing agreed measures at both local and regional levels. A higher value of this indicator means that the country is moving towards achieving a higher share of renewable energy in its energy mix, thereby enhancing ecosystem sustainability and reducing reliance on fossil fuels.

After calculating the contribution percentage of each country to the total renewable energy consumed among BRICS countries, we obtained the results shown in the following table**:**

Table N°1: Represents the percentage of renewable energy in each country as part of the total energy in BRICS countries

%	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
Brazil	43.7	45.4	45.3	46.9	47.5	50	46.5	-
India	37.4	33.4	33	32.5	32.9	33.5	36.2	**34.9**
Chine	13.4	12.2	12.6	13.1	13.5	14.4	14.9	**15.2**
Russian Fed	3.6	3.2	3.4	3.2	3.2	3.2	3.7	**3.5**
South Africa	9.2	7.6	7.8	7.9	8	8.7	9.8	**9.7**

Source : created by the authors based on: International Renewable Energy Agency (**IRENA**)
https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Publication/2024/Mar/IRENA_RE_Capacity_Statistics_2024.pdf?rev=a587503ac9a2435c8d13e40081d2ec34

We observe from the table that Brazil enjoys the highest contribution percentage in renewable energy, exceeding 40% throughout the period from

2015 - 2022. This indicates its strict commitment to adopting renewable energy sources, especially with regard to its abundant hydropower resources. The slight decline in 2022 is due to drought and economic challenges affecting hydropower generation.

The data shows that India plays an important role in the contribution of renewable energy in BRICS countries, achieving high contribution rates exceeding one-third. This is due to the heavy reliance on renewable energy sources and its extensive in-vestments, particularly in solar and wind energy as we have seen previously. This helps reduce greenhouse gas emissions and contribute to combating climate change.

Despite being a major energy consumer, China shows a low contribution of renewable energy not exceeding 20% of the total production, which is low compared to Brazil and India. However, it demonstrates a steady and continuous growth trend, indicating a focused strategy to increase reliance on renewable energy.

As for Russia, the table shows a very weak contribution to the total renewable energy in BRICS countries, with stable percentages at around 3%. This indicates a greater reliance on traditional energy sources, South Africa has a limited contribution to renewable energy in the total energy production. However, a gradual increase is observed starting from 2018, indicating a shift towards renewable energy sources.

We conclude that renewable energy consumption remains limited in BRICS countries compared to traditional energy, with the exception of Brazil and India. This is primarily due to weak investments in renewable energy, the impact of unstable environmental and climatic factors, and excessive reliance on traditional sources.

3.2 Reduction of CO2 Emissions in BRICS Countries

We rely on this indicator to assess the carbon emissions by sector in each BRICS country, as well as the emissions avoided in the electricity and heat sector through the adoption of renewable energy, considering it the most energy-intensive sector

3.2.1 **CO2 emissions in Brazil AND which have been avoided through renewable energy**

The volume of carbon emissions by economic sector in Brazil, along with a detailed breakdown of carbon sources within the electricity and heat sector, are illustrated in Figure N° 2 and Figure N°3.

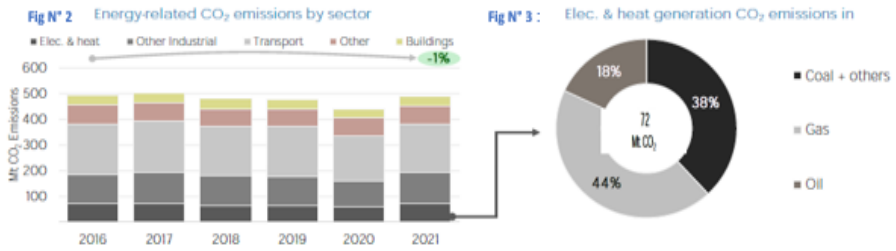

Source:
https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Central-America-and-the-Caribbean/Belize_Central-America-and-the-Caribbean_RE_SP.pdf

The figure shows that CO2 emissions in Brazil during the studied period exhibited fluctuations across various sectors, with a slight downward trend in recent years, particularly in 2020. The transportation sector is the largest contributor to emissions, followed by other industrial sectors. The construction sector recorded the lowest contribution to emissions, with a slight decrease in 2021 (1%) compared to 2016.

The amount of emissions related to electricity and heat generation in Brazil also showed relative stability throughout the period, with gas being the main source of CO2 emissions in this sector at 44%, followed by coal at 38%, and oil at 18% of the emissions.

The following chart focuses on the amount of carbon in the electricity and heat sector that was avoided due to the use of renewable energy, where the larger the shaded area, the greater the reliance on renewable energy sources.

The following chart shows the amount of CO2 avoided in the electricity and heat sector by adopting renewable energy:

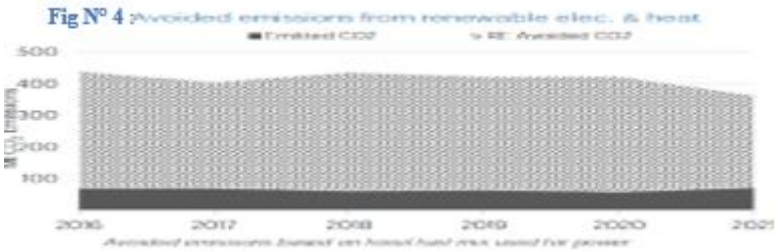

Source:
https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Central-America-and-the-Caribbean/Belize_Central-America-and-the-Caribbean_RE_SP.pdf

The figure shows that the volume of carbon emissions avoided by using renewable energy (the shaded area) in the electricity and heat generation sector is greater than those resulting from traditional energy sources (the black area). The shaded area represents the carbon emissions that were avoided by adopting renewable energy in this sector. This can be attributed to the widespread use of renewable energy sources for heat and electricity generation, which has led to a reduction in emissions from traditional sources.

We conclude that Brazil is moving in the right direction towards a more sustainable future with increasing reliance on renewable energy sources**.**

3.2.2 CO2 emissions in India and which have been avoided through renewable energy

The volume of carbon emissions by economic sector in India, along with a detailed breakdown of carbon sources within the electricity and heat sector, are illustrated in Figures N°4 and Figure N°5.

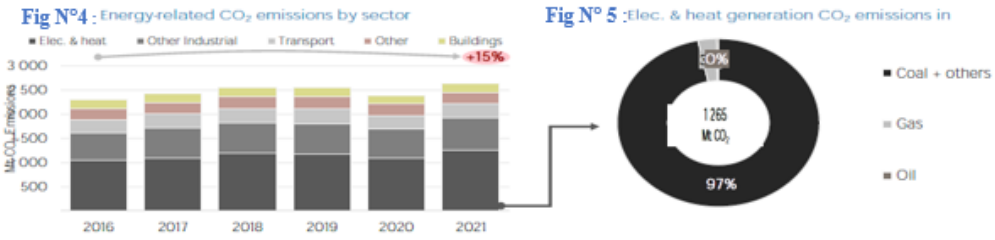

Source: https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Asia/India_Asia_RE_SP.pdf

The figure shows the increasing trend of carbon emissions in India since 2016, which is attributed to the steady economic growth in the country. The electricity and heat sector is the largest contributor to carbon emissions, experiencing a significant increase starting from 2017 with a slight decrease in 2020. In this sector, 97% of CO2 emissions come from coal and other sources, while 3% come from gas, highlighting the heavy reliance on fossil fuels. This presents a significant challenge in achieving emission reduction targets. Following this sector, other industries, and to a lesser extent, the transport and building sectors, also contribute to emissions.

The following chart focuses on the amount of carbon in the electricity and heat sector that was avoided due to the use of renewable energy in India. The larger the shaded area, the greater the reliance on renewable energy sources:

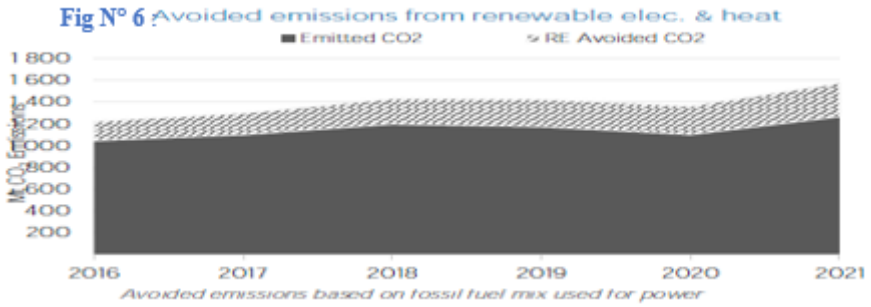

Source:
https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Asia/India_Asia_RE_SP.pdf

The figure shows that the black area, representing emissions from conventional energy, is much larger than the shaded area, indicating India's excessive reliance on traditional energy for heat and electricity generation. Coal is one of the cheapest energy sources available in India. The shaded area, which represents the carbon emissions avoided by adopting renewable energy, ranged only between 1000 and 1600 metric tons, with a significant upward trend indicating an expansion in investment in renewable energy in this sector.

These results suggest that fossil fuels dominate the most energy-consuming sector in India, causing an increase in the amount of carbon emissions in the country. However, in recent years, greenhouse gas emissions have decreased but remain low.

3.2.3 **CO2 emissions in China and which have been avoided through renewable energy**

The volume of carbon emissions by economic sector in China, along with a detailed breakdown of carbon sources within the electricity and heat sector, are illustrated in Figure N°7 and Figure N°8.

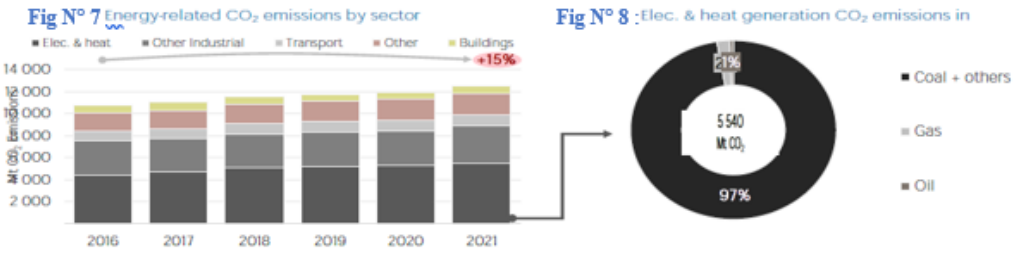

Source:
https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Asia/China_Asia_RE_SP.pdf

Reading the figure shows that CO2 emissions have been continuously increasing across all sectors during the period 2016-2021. The largest

increase in emissions during the same period was recorded in the building sector, with a rise of 15%. The figure indicates that the electricity and heat sector is the highest contributor to emissions, with fossil fuels (97%) being the main source of CO2 emissions.

These data suggest that China faces significant challenges in reducing greenhouse gas emissions. Despite some progress in energy efficiency and the development of renewable energy sources, China still heavily relies on fossil fuels, contributing to its high emissions. Therefore, it is essential for China to take strong and rigorous measures to reduce greenhouse gas emissions by investing in renewable energy sources, improving energy efficiency, and implementing policies to reduce energy consumption to help mitigate climate change.

The following chart focuses on the amount of carbon in the electricity and heat sector that was avoided due to the use of renewable energy. The larger the shaded area, the greater the reliance on renewable energy sources:

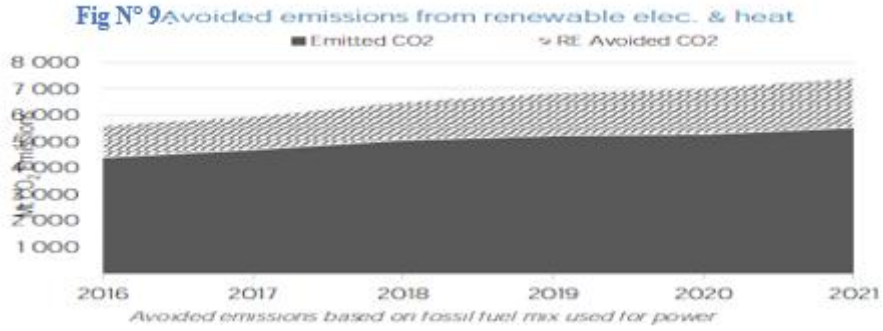

Source:
https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Asia/China_Asia_RE_SP.pdf

Figure Number 9 illustrates the positive impact of renewable energy on mitigating carbon dioxide emissions in China between 2016 -2021. While data indicates a continuous rise in CO2 emissions from electricity and heat generation during this period, the rate of increase

has demonstrably slowed. This slowdown can be attributed to the expansion of renewable energy sources, particularly in conjunction with government policies promoting clean air and environmental targets. These policies have further encouraged the use of natural gas in power generation, heating, and transportation. Notably, the volume of CO2 emissions avoided due to renewable energy, represented by the shaded area in the figure, has increased proportionally with the growth of renewable energy deployment.

These findings suggest that China has made significant strides in developing renewable energy, and that this progress is playing a key role in mitigating greenhouse gas emissions.

3.2.4 CO2 emissions in Russian and which have been avoided through renewable energy

The volume of carbon emissions by economic sector in Russian, along with a detailed breakdown of carbon sources within the electricity and heat sector, are illustrated in Figure N°10 and Figure N°11:

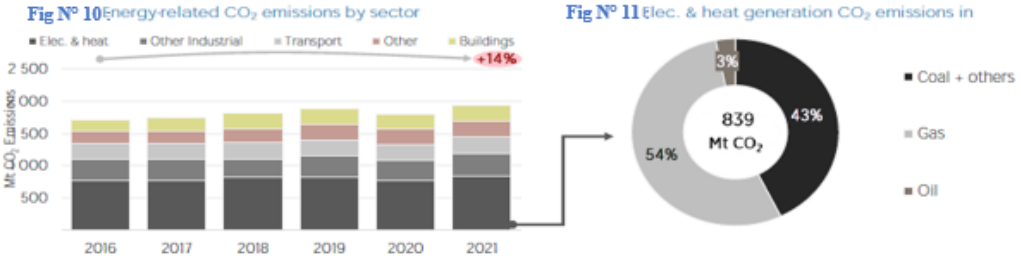

Source:
https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Eurasia/Russian-Federation_Eurasia_RE_SP.pdf

The data reveals an increasing trend in carbon dioxide emissions across all sectors in Russia throughout the studied period. The building sector experienced the most pronounced surge, with emissions escalating by 14%. Notably, the electricity and heat generation sector emerges as the largest contributor to carbon emissions, with natural gas accounting for over 54% of CO2 emissions within this sector, followed by coal at 43%.

These findings underscore the substantial challenges Russia faces in mitigating its greenhouse gas emissions. Despite some progress in renewable energy development, Russia remains heavily reliant on fossil fuels, driving its high emission levels. Therefore, it is imperative for Russia to implement robust measures to curb greenhouse gas emissions. This includes investing in renewable energy sources and introducing policies to decrease energy consumption. Such actions are crucial to contribute meaningfully to global efforts in mitigating climate change.

Focusing specifically on the electricity and heat sector, Figure n°12 highlights the impact of renewable energy adoption on it:

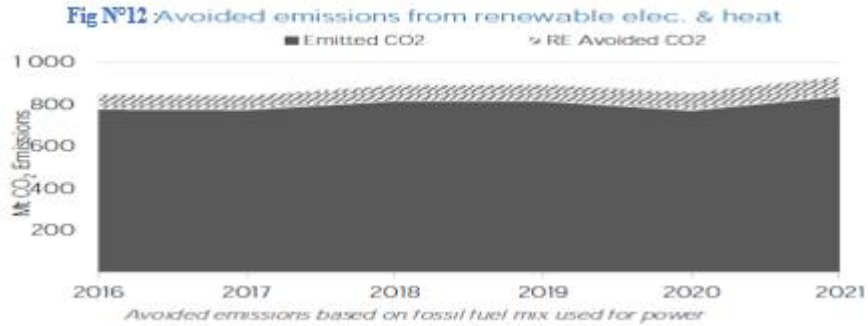

Source: https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Eurasia/Russian-Federation_Eurasia_RE_SP.pdf

Russia experienced a notable surge in fossil fuel-related CO2 emissions in 2017 and 2018, followed by a period of relative stabilization in recent years. Conversely, CO2 emissions avoided through renewable energy have shown a gradual increase, albeit remaining at a modest level since 2016. These trends indicate a continued reliance on fossil fuels for energy production in Russia and suggest that significant progress in renewable energy adoption has yet to be realized.

3.2.5 CO2 emissions in Suth Africa and which have been avoided through renewable energy

The volume of carbon emissions by economic sector in Suth Africa, along with a detailed breakdown of carbon sources within the electricity and heat sector, are illustrated in Figure N°13 and Figure N°14:

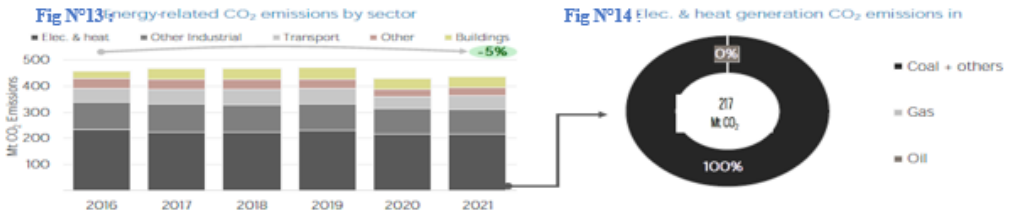

Source: https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Africa/South-Africa_Africa_RE_SP.pdf

A significant contributor to South Africa's carbon footprint, carbon dioxide emissions from electricity and heat production reach approximately 200 metric tons of CO2 annually, as depicted in Figure [Figure number]. This sector relies entirely on oil (representing 100% of production), as illustrated in the pie chart. The industrial sector contributes approximately 100 metric tons of CO2 annually. While CO2 emissions from the transportation sector declined from 50 metric tons in 2016 to 30 metric tons in 2021, they still constitute a significant portion of total emissions.

These trends underscore South Africa’s continued reliance on fossil fuels, despite the associated environmental risks and their contribution to global climate change. This dependence could hinder efforts to mitigate climate change on a global scale.

Shifting focus to the electricity and heat sector, Figure [Figure number] highlights the amount of carbon emissions avoided in South Africa through the utilization of renewable energy. A larger shaded area within the figure corresponds to a greater reliance on renewable energy sources:

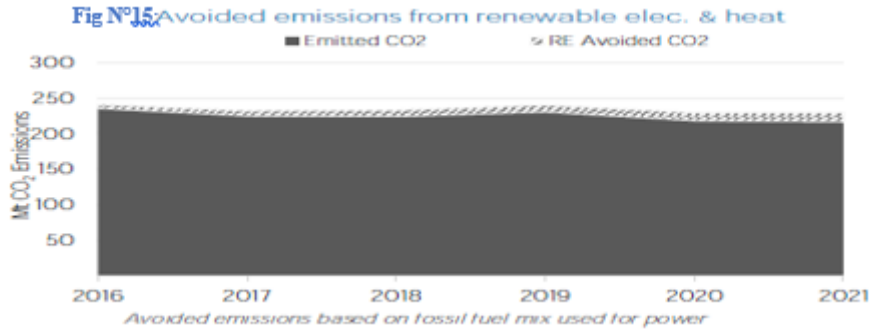

Source: https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Africa/South-Africa_Africa_RE_SP.pdf

The graph reveals that avoided CO2 emissions (represented by the shaded area) have remained relatively stagnant at a low level throughout the analyzed period, despite some minor fluctuations. This suggests that while South Africa has made marginal progress in renewable energy adoption, considerable potential for growth in this sector remains untapped.

Sustained efforts to promote and expand the use of renewable energy are essential for South Africa to effectively achieve its climate change mitigation goals

4. The contribution of renewable energy in the BRICS group to the total renewable energy in the world:

Based on data from the International Energy Agency, we calculated the contribution of the BRICS group to global renewable energy. The results are shown in the following table:

Table N°2: Represents the percentage Renewable energy in the BRICS group of the total renewable energy in the world

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
%	39.13	40.13	41.61	42.86	42.89	44.15	45.13	46.35	48.86

Source: created by the authors based on:

https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Publication/2024/Mar/IRENA_RE_Capacity_Statistics_2024.pdf?rev=a587503ac9a2435c8d13e40081d2ec34

The table shows an upward trend in the BRICS group's contribution to renewable energy on a global scale, with an increase of about 10 percentage points over nine years, reaching approximately half of the total by 2023. These contributions are particularly supported by China, which has been the largest contributor to renewable energy production among the BRICS countries throughout the period, with a contribution exceeding one-third and reaching 37.56% in 2023. Brazil follows, with contributions not exceeding 10% throughout the period, and India has relatively stable contributions of around 5%. Russia's contribution peaked at 2.79% in 2015 but has shown a continuous decline, reaching 1.67% in 2022, attributed to its reliance on conventional energy sources due to the high cost of renewable energy investments. South Africa has recorded the lowest contribution to the total renewable energy among the BRICS countries, with very low percentages that do not reach 1%, but they have been increasing over the studied period, indicating growing efforts to adopt renewable energy.

The attached table illustrates the percentage contribution of each BRICS country to the total global renewable energy

Table N°3: shows the percentage contribution of each BRICS country to the total global renewable energy

%	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
Brazil	6.075	6.014	5.87	5.78	5.67	5.33	5.2	5.2	**5.01**
India	4.23	4.48	4.81	5	5.03	4.77	4.77	4.8	**4.54**
Chine	25.87	26.82	28.38	29.43	29.57	31.75	32.9	34.04	**37.56**
Russian Fed	2.79	2.56	2.4	2.29	2.16	2	1.82	1.67	
South Africa	0.018	0.23	0.3	0.33	0.31	0.33	0.32	0.31	**0.27**

Source: created by the authors based on:

https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Publication/2024/Mar/IRENA_RE_Capacity_Statistics_2024.pdf?rev=a587503ac9a2435c8d13e40081d2ec34

We conclude that the BRICS countries make a significant contribution to the global renewable energy sector, thereby helping to combat climate change and improve air quality. This contribution reflects these countries' commitment to sustainable development and their leading role in technological innovation in the clean energy sector, particularly by China, Brazil, and India. This commitment enhances global environmental balance.

5. CONCLUSION

The BRICS countries' coalition in the field of renewable energy plays an active role in combating climate change and improving air quality. Their significant contribution to the global renewable energy total, reaching up to half, is achieved through the ef-forts of all member countries as follows:

• China: The largest contributor among the BRICS countries, with a contribution rate of 37.56% in 2023. This underscores China's substantial focus on devel-oping the renewable energy sector and reducing carbon emissions, a crucial step in fighting climate change.

• Brazil: Ranking second, with a contribution not exceeding 10% throughout the period, indicating a strong commitment to developing its natural resources, such as hydropower and wind energy.

• India: Maintains stable contribution rates at around 5%, indicating ongoing efforts in developing renewable energy infrastructure and supporting modern technology in this field.

• Russia: Contributes less than 3%, facing technical and investment challenges in expanding its renewable energy sector.

• South Africa: Recorded the lowest contribution with very low rates not reach-ing 1%, but is making increasing efforts to adopt renewable energy and im-prove its sustainability.

6. Bibliography List :

- (united nations)https://www.un.org/en/climatechange/what-is-renewable-energy (28/07/2024 20:34)
- (the diplomat)https://thediplomat.com/2023/08/brics-is-getting-6-new-members/
- (28/07/2024 18:28)
- International Renewable Energy Agency (**IRENA**)
- https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Publication/2024/Mar/IRENA_RE_Capacity_Statistics_2024.pdf?rev=a587503ac9a2435c8d13e40081d2ec34
- https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Central-America-and-the-Caribbean/Belize_Central-America-and-the-Caribbean_RE_SP.pdf
- https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Asia/India_Asia_RE_SP.pdf
- https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Asia/China_Asia_RE_SP.pdf
- https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Eurasia/Russian-Federation_Eurasia_RE_SP.pdf
- https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Statistics/Statistical_Profiles/Africa/South-Africa_Africa_RE_SP.pdf
- https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Publication/2024/Mar/IRENA_RE_Capacity_Statistics_2024.pdf?rev=a587503ac9a2435c8d13e40081d2ec34

Assessing IT governance through internal audit to enhance internal control processes

Evaluer la gouvernance informatique par l'audit interne pour améliorer les processus de contrôle interne

SLIMANI Khadidja [1*], NEGAZ Ahmed [2]

[1] *Université Ammar Thlidji, Laghouat (Algeria), Economics and Management Sciences Laboratory* , ***kh.slimani@lagh-univ.dz***

[2] *Université Ammar Thlidji, Laghouat (Algeria), Economics and Management Sciences Laboratory*, ***ah.negaz@lagh-univ.dz***

Received: 15/09/2024 *Accepted: 02/11/2024* *Published:01/12/2024*

Abstract: This research investigates how internal auditing has evolved with the rise of governance concepts and the growing influence of information technology in the business sector, culminating in the establishment of IT governance. It delves into how internal auditing interacts with the effective application of IT governance and the enhancement of internal control processes in Algerian banks, based on a survey of employees and executives. The findings reveal that IT governance has become a value-adding function within organizations. Furthermore, evaluating IT governance through internal auditing supports its successful application and strengthens internal control processes.

Keywords : Internal Auditing ; IT Governance ; Internal Control.

Jel Classification Codes: G38; M42

Résumé: Cette recherche explore les changements dans l'audit interne en conséquence de l'apparition des concepts de gouvernance et de l'essor des technologies de l'information (TI)En enquêtant auprès des employés et des dirigeants des banques algériennes, l'étude explore la relation entre l'audit interne, la mise en œuvre de la gouvernance des TI, et l'amélioration des contrôles internes. Les résultats montrent que la gouvernance des TI, désormais une fonction créatrice de valeur, est renforcée par l'évaluation via l'audit interne, ce qui améliore les processus de contrôle interne.

Mots-clés : Audit interne ; Gouvernance des TI ; Contrôle interne.

* ***Corresponding author***

1. INTRODUCTION

The internal auditing role has been influenced by changes in the contemporary business landscape, notably with the advent of corporate governance and the increasing significance of information technology (IT).within organizations. IT has become intertwined with all organizational functions due to its critical importance. No longer limited to just a support role, IT now also plays a significant part in risk management and value creation. As a result, IT governance has emerged as a process aimed at optimizing the use of information systems within organizations, ultimately leading to improved control processes. The implementation and establishment of IT governance within an organization is achieved through objective evaluation by internal auditing, which is essential for enhancing control processes and supporting the organization's goals and strategies.

Based on this premise, the following main research question can be posed:

1.1 Research Problem: How does internal auditing contribute to assessing IT governance and enhancing internal control processes?

Sub-questions:

• How does the evaluation of IT governance through internal audit affect its application in banks?

• In what ways does evaluating IT governance via internal auditing influence the enhancement of internal control processes in banks?

1.2 Research Hypotheses:

- A statistically significant positive association exists between assessing IT governance through internal auditing and the improvement of internal control processes.
- Evaluating IT governance via internal auditing has a positive impact on its effective implementation in banks.
- Assessing IT governance via internal auditing contributes to the improvement of internal control processes in banks.

1.3 Objectives of the Research:

- Examine the fundamental principles of internal auditing, IT governance, and internal control systems.

- Analyze the evolution of internal auditing and its links to governance and IT advancements.
- Understand IT governance and the key international standards that shape its principles.
- Evaluate how the assessment of IT governance via internal auditing influences its implementation in local banks.
- Assess the impact of IT governance assessment on improving internal control processes in local banks.

1.4 Significance of the Study:

The research provides valuable insights into how internal auditing contributes to the objective evaluation of IT governance and its influence on effective execution and improvement of control processes in organizations. Key areas such as internal auditing, governance, information technology, and internal control are of significant importance to the national economy, especially in the banking sector, and underscore their benefits to both the banking system and the broader economy.

1.5 Methodology:

The research adopts a descriptive-analytical approach for the theoretical components and utilizes a case study method for the practical components.

A questionnaire is designed and distributed to employees of the banking agencies under study, with the analysis and processing carried out using the SPSS statistical software.

1.6 Previous Studies:

❖ **Study** (Shreeqi's , 2015).

The study seeks to illuminate the role of internal auditing in facilitating effective governance and boosting organizational performance. It concludes that internal auditing serves as a key support function, playing an essential role in both establishing robust governance and enhancing organizational performance.

Study (Abdelwahid , 2017)

The study aims to show how IT governance aligns information systems with organizational goals and how internal auditing assesses this alignment, highlighting the importance of evaluating IT governance through internal auditing.

Study (Hamimsh, 2016)

The study explores how IT auditing supports IT governance by mitigating IT risks and strengthening control over IT systems.

❖ **Study** (Bin Said, 2015):

The study reveals that IT governance enhances the quality and reliability of financial information systems, which is vital for effective management and decision-making.

Theoretical Framework of Study Variables:

2.1 Internal Auditing

Auditing means (almaany, 2024): Auditing involves examining equipment, programs, activities, and procedures to assess their effectiveness and overall performance within the system.

The broad concept of internal auditing encompasses the following aspects:

(AL-wardat, 2014, p. 33) " An unbiased and objective consulting and assurance role intended to enhance organizational value by optimizing operations. It helps the organization achieve its objectives through a systematic and thorough evaluation and improvement of risk management, control, and governance processes.

2.1.1 **Fundamental Functions of Internal Auditing:**

Assessment of Risk Management: Internal auditors assess the efficacy of the organization's risk management practices, ensuring that significant risks are properly identified, evaluated, and managed. (Reding, Sobel, & Anderson, 2013).

- **Evaluation of Internal Controls:** Internal auditors review the sufficiency and performance of internal controls by examining both financial and operational controls to ensure they are functioning properly. (COSO, 2013).

- **Governance Processes**: Internal auditing involves evaluating governance processes within the organization. This includes ensuring that ethical standards and values are upheld, performance management is effective, and accountability is maintained.

- **Compliance with Laws and Regulations**: Internal auditors ensure that the organization adheres to applicable laws and regulations, and internal policies. This helps in preventing legal issues and maintaining the organization's reputation.
- **Consulting Activities**: Besides assurance services, internal auditors provide consulting services aimed at improving organizational processes. This includes advising management on best practices and helping to implement improvements.

2.1.2 Standards and Guidelines

Internal auditing practices are guided by standards from organizations such as the Institute of Internal Auditors (IIA), with the International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing providing a framework for their effective and efficient execution. (IIA, 2017):

- **Standard 2110 - Governance:** Internal audit activities should review the organization's governance processes and offer recommendations for enhancements.
- **Standard 2120 - Risk Management:** Internal audit should evaluate the organization's risks associated with governance, operational processes, and information systems.

Standard 2130 - Control: Internal audit must evaluate the effectiveness of control measures in managing risks across governance, operations, and information systems.

2.1.3 Evolution of Internal Auditing Concept:

Internal auditing has evolved significantly from its early focus on detecting fraud and ensuring arithmetic accuracy to a strategic role in governance and risk management. Initially concerned with financial accuracy, (Ajao, Olamide, & Temitop, 2016).the mid-20th century saw internal auditors expanding their scope to encompass operational efficiency and effectiveness, as exemplified by the establishment of the Institute of Internal Auditors (IIA) in 1941 (Ramamoorti, 2003). By the end of the 20th century, the focus shifted to risk-based auditing and assessing governance and compliance. In the 21st century, internal auditors became strategic advisors, integrating advanced technologies such as data analytics and AI to enhance audit effectiveness. Additionally, the scope now includes IT

governance, continuous auditing, and evaluating environmental, social, and governance (ESG) factors, reflecting the increasing complexity of the modern business environment. It addresses this progress by improving the services it provides, as the internal audit function, according to the old concept, included examination and evaluation , but under the modern concept, internal audit includes two main functions (Shreeqi, 2015, pp. 121-135):

• **Assurance Services:** These involve an impartial review of evidence to provide an independent evaluation of the effectiveness and adequacy of risk management, control systems, and governance processes.

• **Consulting Services**: These involve advisory processes provided to organizational units within or outside the company, aimed at adding value and improving operations.

2.2 IT Governance:

IT governance is a key part of corporate governance, overseen by the board and senior management

.2.2.1 Understanding IT Governance:

IT governance, as a facet of corporate governance, involves managing and controlling information technology to ensure it supports the organization's strategic objectives.

According to the Information Technology Governance Institute (ITGI), IT governance is defined as: " IT governance is the responsibility of the board of directors and executive management. It is a vital aspect of organizational governance that includes leadership, organizational structures, and processes aimed at ensuring that the organization's information technology aligns with and supports its strategic goals and objectives..**" (j & A, 2018, pp. 93-108).**

Additionally, the ISO/IEC 38500 standard provides a broader definition, describing IT governance as: " the framework for directing and controlling both current and future use of information technology

(International Organization For Standardization , ISO ،2015).

Implementing good IT governance requires a framework based on three key elements (Raodeo, 2012, pp. 49-59):

- **Structure:** The organizational framework and decision-making responsibilities.
- **Process:** Procedures for making decisions about IT investments, including proposal, review, and approval stages.
- **Communication:** Methods for monitoring and evaluating outcomes of decisions, and mechanisms for reporting IT investment decisions to various stakeholders, including the board, executive management, business units, IT management, staff, and shareholders.

2.2.2 IT Governance Standards

Several globally recognized standards focus on establishing robust frameworks for IT governance within organizations involves key standards such as:

- COBIT (Control Objectives for Information and Related Technologies **(Linter, 2019, p. 12).**
- ITIL (Information Technology Infrastructure Library **(AXELOS, 2019, pp. 2-4).**
- ISO Standards (International Organization for Standardization) **(ISO, 2015).**
- SOX (Sarbanes-Oxley Act) **(U.S. Congress, 2002).**

2.3 Internal Control System

- Comprehending Internal Control:

According to the COSO Commission (Committee Of Sponsoring Organizations Of The Treadway Commission, 2013, p. 3)" Internal control involves processes carried out by an organization's board of directors, management, and staff to ensure reasonable assurance that the organization's objectives are met."

As stated by the International Federation of Accountants (International Federation of Accountants, 2013, p. 31), Internal control is a fundamental element of both corporate governance and risk management. It is described as a system implemented by the organization's board of directors, management, and staff to ensure the attainment of the company's objectives. This system helps in identifying and managing risks, taking advantage of opportunities, and addressing challenges in line in alignment with the organization's risk management strategy and internal control policies.

2.4 The nature of the connection among the variables under investigation:

IT governance and internal control are integral to the organization's governance framework, with internal audit crucially engaging with governance bodies.

The contribution of internal audit to enhancing internal control processes within corporate governance is outlined in Standard 2110 "Governance" from the Institute of Internal Auditors (IIA) (Institute of Internal Auditors (Institute of Internal Auditors (IIA), 2017, p. 85). This standard stipulates that internal audit should:

- Evaluate governance processes and suggest improvements to foster ethics and values.
- Ensure effective performance management and accountability.
- Communicate information about risks and controls.
- Facilitate coordination among the board, external auditors, and management.

Standard 2120 requires internal audit to assess risks and verify that IT governance aligns with organizational objectives.

Additionally, Standard 2130 "Control" mandates internal audit to evaluate The efficiency of control strategies in handling risks, such as assessing the reliability of information, operational efficiency, asset protection, and regulatory compliance.

3.Field Study Framework

3.1 Approach and Techniques

3.1.1 Target population and Specimen: This research on " Assessing IT governance through internal audit to enhance internal control processes " examines a sample of commercial banks in Algeria. Questionnaires were distributed among the sample participants, as detailed in the table below:

Table (1): Distribution of Questionnaires

Description	Distributed	Returned	Not Returned	Valid for Analysis	Invalid
Number	50	35	5	30	5
Percentage	100%	70%	10%	60%	10%

Source: created by the researcher

3.1.2 The Survey Form:

The research utilized a survey form as the main tool for collecting data, aligning with the study's objectives. It was developed after reviewing literature, consulting experts, and analyzing existing questionnaires. The final questionnaire included :

- **Introduction**: Briefly explains the study's purpose, assures confidentiality, and states that data will be used only for research.
- **Section One**: Collects personal information such as educational background, experience, specialization, job role, and relevant training.
- **Section Two**: Contains statements on:
  - **Theme One**: Evaluates IT governance assessment through internal audits (12 statements).
  - **Theme Two**: Assesses the impact of IT governance on improving internal control processes (11 statements).

3.1.3 The Scale Used

We used the "Five-Point Likert Scale" was used to evaluate the study sample's responses to the survey items, providing a detailed ranking of their answers, as illustrated in the following table is provided:

Table (2): Five-Point Likert Rating Scale

Rating Scale	**Strongly Oppose**	**Oppose**	**Neutral**	**Support**	**Strongly Support**
Score	1	2	3	4	5

Reference*:* (Khair & Abu Zaid, 2010)

3.1.4 Statistical Processing Methods

To perform the statistical analysis for our study, we utilized a set of methods as follows (Al-Qahtani, 2015, p. 119) **:**

- **Arithmetic Mean:** Used to measure the sum of the values divided by the total count of values.
- Measure of Variability: Used to measure the square root of the variance and assess the extent of data dispersion from the mean.".
- **Univariate Linear Regression:** Used to study the causal relationship between the evaluation of IT governance and internal control.
- **Pearson Correlation Coefficient (r):** Used to measure the linear bivariate relationship between two variables, which is a quantitative descriptive indicator ranging between (+1) and (-1), where a positive value denotes a direct association between the variables, and a negative value signifies an inverse connection between them (Dudin, 2013, p. 137)
- **Kolmogorov-Smirnov Test:** Used to test whether the data follows a normal distribution or not.
- **Statistical Analysis Software (SPSS)**: Used to analyze the survey data and identify trends and patterns., and test the validity of the hypotheses after statistical processing.

3.2. Results and Discussion

3.2.1. Details of the Study Sample Features

To highlight the findings, the table below outlines Details of the Study Sample Features

Table (3): Study Sample Overview

Variables	Levels	Frequency	Percentage %
Educational Qualification	Bachelor's Degree	19	54.29
	Higher Degrees	5	14.29
	Computer Engineering	5	14.29
	Other	6	17.14
Total		35	100.00
Field of Study	Accounting	16	45.71
	Finance	11	31.43
	Business Administration	4	11.43
	Computer Science	4	11.43
Total		35	100.00
Job Title	Manager	4	11.43
	Internal Auditor	3	8.57
	Head of Department	3	8.57
	Employee	25	71.43
Total		35	100.00
period of knowledge	Under 5 Years	6	17.14
	5 to 10 Years	10	28.57
	10 to 15 Years	8	22.86
	Beyond 15 Years	11	31.43
Total		35	100.00
Training Field	Accounting	12	34.29
	Auditing	9	25.71
	Computer Technology	14	40.00
Total		35	100.00
Number of Training Courses	One Course	28	80.00
	More than One Course	7	20.00
Total		35	100.00

Source: created by the researcher based on Excel results.

Analysis**:** The table details the study sample, showing that most participants have a Bachelor's degree, with backgrounds in accounting and computer

technology. Most are experienced employees (over five years) who have attended at least one training course, mainly in computer technology and accounting.

3.2.2 *Psychometric Characteristics of the Instrument:*

• Internal Consistency of the Instrument: This assesses how well each questionnaire item aligns with its domain, measured by the correlation between items and the domain's overall score.

- First Dimension**:** Evaluation of IT Governance through Internal Audit in the Bank.

Table (4): Pearson Correlation Coefficients Between Each Item of the Dimension " IT Governance Assessment for the Bank " and the Overall Dimension Score

Item Number	Statement	Pearson Correlation	p-value (Sig)
01	The bank has an IT master plan that considers its strategies.	0.640	0.001
02	The bank has an IT engineering and construction unit that monitors, follows up, and arbitrates.	0.920	0.000
03	The bank has IT resources, including material, software, and human resources.	0.550	0.002
04	All resources necessary to achieve the expected program results are documented.	0.460	0.003
05	The internal auditor identifies the types of risks the bank faces, whether technological or human.	0.780	0.000
06	The internal auditor objectively manages information risks.	0.420	0.007
07	The bank's management sets a reference plan for managing information risks.	0.550	0.002
08	The internal auditor informs the bank's management about the risks, allowing them to make well-informed decisions.	0.360	0.015
09	The bank's management uses performance indicators.	0.530	0.001
10	The bank ensures conscious and committed leadership.	0.410	0.005
11	Communications are based on crisis reporting plans and the evaluation of crisis-related publications and reports.	0.320	0.030
12	The internal auditor evaluates IT systems through best practices in governance, value management, and investment portfolios.	0.580	0.000

Source: created by the researcher based on SPSS results.

table (4) reveals high Pearson correlation coefficients (0.320 to 0.920) at $\alpha \geq 0.05$, indicating strong alignment and high internal consistency of the measurement tool.

-Dimension Two: Improving Internal Control Processes

Table (5): presents the Pearson correlation coefficients for each item within the dimension of internal control effectiveness, relative to the overall dimension score.

Item No.	Statement	Pearson Correlation	Significance Value (Sig)
01	Evaluating IT governance helps the bank promote adherence to integrity and ethical values.	0.800	0.000
02	Evaluating IT governance helps board members clarify their independence from management and oversee internal control development and performance.	0.320	0.039
03	Evaluating IT governance assists the bank in achieving its objectives.	0.550	0.001
04	Evaluating IT governance helps the bank attract, develop, and retain skilled employees in line with achieving objectives.	0.660	0.000
05	Evaluating IT governance helps the bank define responsibilities in internal control.	0.490	0.001
06	Evaluating IT governance helps the bank establish clear objectives for identifying and assessing risks associated with those objectives.	0.480	0.002
07	Evaluating IT governance aids the bank in managing risks.	0.420	0.005
08	Evaluating IT governance helps the bank choose and develop control activities that mitigate risks.	0.440	0.004
09	Evaluating IT governance assists the bank in selecting and developing IT control	0.310	0.041

	activities.		
10	Evaluating IT governance helps the bank obtain and deliver relevant, high-quality information to internal and external parties for internal control.	0.600	0.000
11	Evaluating IT governance enables the bank detect and report internal control deficiencies for timely corrective action.	0.380	0.008

Source: created by the researcher based on SPSS results.

Analysis: Table (5) shows Pearson correlation coefficients between 0.310 and 0.800, all significant at $\alpha \leq 0.05$, indicating strong alignment and high internal consistency of the measurement tool.

- Questionnaire Reliability :

Reliability gauges a questionnaire's consistency over repeated uses.

Table (6): Cronbach's Alpha for the Scale

Number	Dimension	Number of Items	Cronbach's Alpha
01	Evaluation of IT Governance through Internal Audit in the Bank	12	0.718
02	Improving Internal Control Processes	11	0.644

Source: created by the researcher based on SPSS results.

The revised Cronbach's alpha values (0.718 and 0.644) confirm the questionnaire's strong internal consistency and reliability, ensuring its Validity as an analytical tool for data.

- Test of Normality :

Table (7): Test for Normal Distribution"

Number	Dimension	Z-Score	P-Value
01	Evaluation of IT Governance through Internal Audit in the Bank	1.937	0.048
02	Improving Internal Control Processes	2.149	0.033

Source: created by the researcher based on SPSS results.

The Kolmogorov-Smirnov test showed p-values below 0.05, indicating non-normal data distribution, so non-parametric tests were used for analysis.

3.3 *Presentation, Discussion, and Interpretation of Survey Results*

3.3.1 Presentation, Discussion, and Interpretation of Results for the First Dimension:

Table (8): Means and Standard Deviations for the Dimension of Evaluating IT Governance in Banks

Statement Number	Statement	Mean	Standard Deviation	Rank
01	The bank has a guideline for information systems that considers its strategies.	4.08	0.446	3
02	The bank has a unit for designing and developing information systems that handles monitoring, follow-up, and arbitration.	4.25	0.488	1
03	The bank has physical, software, and human resources for information systems.	3.65	0.570	10
04	All resources needed to achieve the bank's expected work program results are documented.	3.85	0.340	6
05	The internal auditor assesses the different types of risks the bank encounters, including both technological and human factors	4.05	0.258	4
06	The internal auditor manages IT risks objectively.	3.55	0.590	11
07	The bank's management develops a reference plan for managing IT risks.	3.80	0.530	9
08	The internal auditor alerts the bank's management to the identified risks, allowing them to make well-informed decisions..	4.00	0.620	5
09	The bank’s management uses performance indicators.	4.20	0.570	2

10	The bank ensures informed and committed leadership.	3.85	0.510	7
11	Communications are based on plans for reporting in case of crises and evaluating crisis-related publications and reports.	3.90	0.860	8
12	The internal auditor evaluates information systems using best practices in value governance and investment and portfolio management.	3.50	0.760	12
Overall Evaluation of IT Governance in Banks		**3.91**	**0.160**	

Reference: Developed by the researcher based on the findings from SPSS.

The table reveals that the highest average score is (4.25) is for having a unit dedicated to information systems development, indicating strong performance. The lowest mean score (3.50) concerns the use of best practices by internal auditors, highlighting areas for improvement. Overall, the mean score of 3.8926 reflects a generally positive view of IT governance in banks.

3.3.2 Presentation, Discussion, and Interpretation of Results for the Second Dimension:

Table (9): Means and Standard Deviations for the Dimension of Improving Internal Control Processes

Statement Number	Statement	Mean	Standard Deviation	Rank
01	Evaluating IT governance helps the bank clarify its commitment to integrity and ethical values.	3.42	0.658	11
02	IT governance ensures board members stay independent and oversee internal controls.	3.65	0.760	10
03	Evaluating IT governance helps the bank achieve its objectives.	4.18	0.663	2

04	Evaluating IT governance helps the bank attract, develop, and retain skilled employees in alignment with achieving goals.	3.87	0.606	7
05	Evaluating IT governance helps the bank define responsibilities in internal control.	4.14	0.598	3
06	Evaluating IT governance aids the bank in setting clear objectives and identifying and assessing associated risks.	3.80	0.742	9
07	Evaluating IT governance helps the bank manage risks.	3.85	0.545	8
08	Evaluating IT governance helps the bank select and develop control activities that mitigate risks.	4.05	0.644	6
09	Evaluating IT governance helps the bank select and develop IT control activities.	4.10	0.538	4
10	Evaluating IT governance ensures the bank obtains and shares high-quality information for effective internal control.	4.08	0.790	5
11	Evaluating IT governance helps the bank identify and report weaknesses in internal control in a timely manner for corrective action.	4.20	0.640	1
Overall Improvement in Internal Control Processes		**3.94**	**0.160**	

Source: created by the researcher based on SPSS results.

***Discussion and Interpretation*:** The dimension assesses how evaluating IT governance through internal auditing improves internal control processes. Table 9 shows high mean values (3.42 to 4.20) for most statements, indicating a positive impact. The standard deviations, ranging from 0.53 to 0.79, suggest some variability, with the highest in statement 10. The overall mean of 3.94 and a low standard deviation of 0.16 reflect a significant and consistent positive effect on internal control processes.

3.4 Presentation and Analysis of Results from Hypothesis Testing

3.4.1 The initial research hypothesis:

- **H0:** The assessment of IT governance through internal audit negatively affects its application in banks.

- **H1:** The evaluation of IT governance through internal audit positively affects its application in banks.

Table (10): "T" Test for a Single Sample to Determine the Impact of IT Governance Evaluation in the Banks Under Study

Dimension	Number of Participants	Hypothetical Mean	Actual Mean	Standard Deviation	T-Value	Degrees of Freedom (df)	Statistical Significance (P)	Decision
IT Governance	45	36	46.25	2.05	36.29	44	0.000	Significant at 0.05

Source: created by the researcher based on (SPSS) results

***Analysis and Discussion*:** Table (10) shows a T-value of 36.29 with a significance level of 0.000, indicating a significant difference between the actual mean (46.25) and the hypothetical mean (36). This suggests that evaluating IT governance through internal auditing positively this influences its implementation in banks. As a result, the alternative hypothesis is supported, and the null hypothesis is dismissed, validating the effectiveness of this assessment in improving internal control and overall bank performance.

3.4.2 Second Research Hypothesis:

- **H0:** The assessment of IT governance has a detrimental impact on the enhancement of internal control processes in banks..

- **H1:** Evaluating IT governance has a positive impact on improving internal control processes in banks.

Table (11): Impact of IT Governance Evaluation on Improving Internal Control Processes

Correlation Coefficient	0.398
Coefficient of Determination (R^2)	0.158
Adjusted Coefficient of Determination	0.138

- **Analysis of Variance (ANOVA)**

Model	Sum of Squares	Degrees of Freedom	Mean Square	F-Value	Significance
Regression	0.5530	1	0.5530	8.092	0.007b
Residual	2.978	43	0.0692		
Total	3.531	44			

- **Regression Coefficients**

Model	Coefficients	Standard Error	Standardized Coefficients	t-Value	Significance
Constant	2.688	0.4850		5.546	0.0000
ITGovernance Evaluation	0.368	0.1290	0.3980	2.855	0.0075

Simple Linear Regression Equation**:** y=0.368+2.688xy = 0.368 + 2.688xy=0.368+2.688x

Source: created by the researcher based on (SPSS) results

***Analysis and Discussion*:** Table (11) shows that 15.8% of the variation in internal control improvement is explained by IT governance evaluation.

The constant term is 2.688, and the IT governance evaluation coefficient is 0.368, with a significance level of 0.008 (less than $\alpha = 0.05$) and a t-value of 5.546 (exceeding the critical value of 2.855). This indicates IT governance evaluation significantly improves internal control processes, supporting the alternative hypothesis.

4. *CONCLUSION*

Following a comprehensive review of both theoretical and practical components of our study, we will summarize the key findings from the theoretical framework and practical application, including the outcomes of hypothesis testing. Additionally, we will offer

recommendations for enhancing IT governance and internal auditing practices in Algeria banks.

4.1 Theoretical Study Results

- The internal auditing function has evolved in response to advances in corporate governance concepts and the growing role of information technology.
- IT governance has evolved from merely supporting functions in organizations to actively contributing to value creation.
- Information technology is no longer limited to a support function but now includes risk management and value creation.
- Implementing and establishing IT governance within an organization is achieved through an objective evaluation by internal auditing to improve control processes and support organizational goals and strategies.
- Creating a framework to govern information technology ensures its alignment with the bank's strategic goals and internal control objectives.
- IT governance is an essential element of corporate governance.
- The connection between IT governance and the internal control system is highlighted through their role in corporate governance, especially through the internal auditing role in engaging with governance stakeholders.

4.2 Field Study Results

Based on the results obtained from the SPSS software and the statistical methods used", the following conclusions were drawn:

- The first hypothesis has been confirmed, indicating that evaluating IT governance through internal auditing has a positive impact on its effective implementation in banks.
- The second hypothesis has been confirmed, showing that evaluating IT governance through internal auditing has a positive impact on improving internal control processes in banks.

4.3 Recommendations and Suggestions

- Encourage innovation and development in the field of information technology by conducting periodic training sessions to keep up with advancements in this area.

- Promote and raise awareness among all stakeholders in banks about the importance of governance as a framework that protects the interests of all parties involved.
- Keep up with the latest developments, concepts, and frameworks in IT governance and work on meeting their requirements in banks to enhance their value and maximize the benefits from investments in information technology.

5. *Bibliography List* :

- Al-Qahtani, S. (2015). *Applied Statistics: Basic Concepts and the Most Commonly Used Statistical Analysis Tools in Social and Human Studies Using SPSS.* Kingdom of Saudi Arabia: Institute of Public Administration.
- Dudin, H. (2013). *Advanced Statistical Data Analysis Using SPSS* (éd. 2nd edition). Jordan: Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution, and Printing.
- Khair , M., & Abu Zaid, S. (2010). *Statistical Data Analysis Using SPSS* (éd. 1st Edition). Jordan: Dar Safa for Printing, Publishing, and Distribution, and Jarir Publishing and Distribution.
- Khaled, A. (1998). *Auditing and Control in Banks. Jordan: Dar Wael Publishing.* Jordan
- Lanter , D. (2019). *COBIT 2019 FRAMEWORK: INTRODUCTION & METHODOLOGY*. ISACA.
- Nasr, A., & El-Sayed Shehata., S. (2006/2005). *Contemporary Internal Control and Auditing Practices in the IT Era and the Globalization of Financial Markets (Reality and Future).* Alexandria, Egypt: Al-Dar Al-Jameya.
- Reding, k., Sobel, P., & Anderson, (2013). *Internal Auditing: Assurance & Advisory Services.* USA: The Institute of Internal Auditors Research Foundation.
- AL-wardat, k. (2014). *Internal Audit Guide According to International Standards Issued by IIA* (éd. First Edition). Amman, Jordan: Al-Warraq Publishing and Distribution.
- AXELOS. (2019). *ITIL Foundation: ITIL 4 Edition* (éd. 4e). (W. Lea, Éd.) UK, The Stationery Office, part of,.

- Committee Of Sponsoring Organizations Of The Treadway Commission. (2013, Mai). Internal Control-Intergrated Framwork, Executive Sammary. USA: COSO.
- COSO. (2013). *Internal Control: Integrated Framework.* USA: coso.
- IIA.(2017).*INTERNATIONAL STANDARDS FOR THE PROFESSIONAL PRACTICE OF*. USA: The Institute of Internal Auditors.
- Institute of Internal Auditors (IIA). (n.d). International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing. (s. b. ranslated by a working team from the Board of Governors of the Association of Internal Auditors in Lebanon, Trad.) Lebanon.
- International Federation of Accountants. (2013). Evaluating and Improving Governance in Organizations. 31. (T. Translated by the Saudi Organization for Certified Public Accountants, Trad.) Riyadh, Saudi Arabia.
- Linter,D.(2019).*COBIT 2019 Framework: Introduction and Methodology*. USA: ISACA.
- Ramamoorti,S.(2003). *INTERNAL AUDITING;HISTORY, EVOLUTION, AND PROSPECTS: CHAPTER 1*. The Institute of Internal Auditors Research Foundation.
- Raodeo,V.(2012).Vaishali Raodeo, IT STRATEGY AND GOVERNANCE: FRAMWORKS AND BEST PRACTICES ،International Journal of Research in Economics& Social Sciences. *J, 2*(3), 49-59.
- j, Z., & A, B. (2018). Zahi, j,Belhaj, A (2018). La gouvernance des technologies de L'Information:un dispositif de contrôle du system d'information éducatif , *revue Repères et Perspectives Economique, 2*(2), pp. 93-108.
- Ajao, O., Olamide,J,& Temitop,A. (2016, 4). Evolution and development of auditing. , *Unique Journal of Business Management Research, 3*(1), 32-40.
- Shreeqi, O. (2015). Internal Auditing as One of the Most Important Mechanisms in the Governance System and Its Role in Enhancing Performance Quality in the Organization. . *Journal of Algerian Institutional Performance*, 121-135.

- Nasreen, M. (2013). Disclosure of IT Governance and Its Role in Enhancing Companies' Competitiveness, Working Paper. *The Third Conference on Financial and Banking Sciences on Corporate Governance and Social Responsibility: The Experience of Emerging Markets* (p. 363). Irbid, Jordan: Yarmouk University.
- U.S. Congress. (2002, 07 30). *Sarbanes-Oxley Act.* Consulté le 08 28, 2024, sur U.S. Securities and Exchange Commission (SEC) - Sarbanes-OxleyAct: https://www.govinfo.gov
- *almaany*.(2024, mars 3).Consulté le mars 1, 2024, sur https://www.almaany.com
- ISO. (2015). *ISO/IEC 38500:2015.* Consulté le 08 28, 2024, sur ISO - IT Governance: https://www.itgovernanceusa.com/iso38500

The impact of Employees Training and Development on social performance: A study of Internal Social corporate Responsibility in the Algerian Banking sector: the case of CNEP Bank

L'impact de la formation et du développement des employés sur la performance sociale : Étude sur la responsabilité sociale interne des banques algériennes : le cas de la banque CNEP

Mohammed El Amin SLIMANI [1*], Aicha HAMADOUCHE [2]

[1] Ecole Supérieure de Commerce (Algeria), M.G.I.P.O Laboratory,
m_slimani@esc-alger.dz

[2] Ecole Supérieure de Commerce (Algeria), REDSIEM Laboratory,
a_hamadouche@esc-alger.dz

Received: 05/07/2024 *Accepted: 07/11/2024* *Published:01/12/2024*

Abstract:
This study investigates the impact of employee training and development on social performance within the framework of ICSR at CNEP Bank in Algeria. Using a quantitative approach, data was collected from 62 bank employees through a structured questionnaire. Results reveal a strong positive relationship between ETD and SP. These findings support the hypothesis that comprehensive ETD programs positively influence social performance indicators in CNEP Bank.
Keywords: Employee Training and Development, Social Performance, Internal CSR
Jel Classification Codes : M14, M 53, O15.

Résumé:

Cette étude examine l'impact de la formation et du développement des employés sur la performance sociale dans le cadre du CIRS à la banque CNEP en Algérie. En utilisant une approche quantitative, les données ont été collectées auprès de 62 employés de la banque par le biais d'un questionnaire structuré. Ces résultats soutiennent l'hypothèse selon laquelle les programmes complets d'ETD influencent positivement les indicateurs de performance sociale de la banque CNEP.

Mots clés : *Formation et développement, performance sociale, RSE interne*

Jel Classification Codes : M14, M 53, O15.

Corresponding author

1. INTRODUCTION

In recent years, there has been a growing emphasis on Corporate Social Responsibility (CSR), with particular attention to internal CSR practices. Organizations, especially banks, are increasingly recognizing the importance of not only their external impact but also their internal practices. This shift is particularly evident in the banking sector of developing countries, including Algeria, which is undergoing significant transformations in response to globalization, technological advancements, and changing customer expectations. These changes necessitate a skilled and adaptable workforce, making employee training and development increasingly critical (Masum et al., 2016). Employees, as essential stakeholders within organizations, significantly contribute to company success and development. In this context, internal CSR initiatives, particularly training and development programs, play a crucial role in fostering ethical behaviour, promoting social awareness, and increasing employee engagement in CSR activities (Garavan & McGuire, 2010) . Employee training and development, as key components internal CSR, have emerged as critical factors potentially influencing an organization's social performance, the Algerian banking sector presents a unique case study for examining the intersection of employee development and social performance.

This research aims to investigate the impact of employee training and development programs on social performance within the framework of internal CSR in the Algerian banking sector case of CNEB bank. The study seeks to:

- Assess the current state of employee training and development programs in Algerian banks case of CNEB bank.
- Evaluate the relationship between these programs and various indicators of social performance.
- Identify best practices in aligning training initiatives with internal CSR objectives.
- Provide recommendations for enhancing social performance through targeted employee development strategies.

The main research question guiding this study is:

- **How do employee training and development initiatives influence the social performance aspects of internal CSR in Algerian banks (Case of CNEP bank)?**

To address this question, the study proposes two primary hypotheses:

H1: There is a positive relationship between the implementation of comprehensive employee training and development programs and improved internal CSR performance in CNEB bank.

H2: Bank with more extensive training and development initiatives demonstrate better social performance indicators related to employee well-being and satisfaction.

2. Literature Revue:

The study conducted by Adu-Gyamfi et al. (2021) explores the influence of internal Corporate Social Responsibility (ICSR) on social performance within Higher Education Institutions in Ghana. It identifies health and safety, training and development, and workplace diversity as key ICSR dimensions that positively affect social performance. The research highlights the significance of these dimensions in enhancing employees' attitudes and behaviours, which in turn contribute to the overall organizational performance. Notably, workplace diversity emerged as the most impactful factor, underscoring the importance of managing diversity effectively to foster a positive work environment and improve social performance (Adu-Gyamfi et al., 2021a).

In their study, Chekroune et al. (2023) explored the impact of social responsibility dimensions on human resource performance within Algeria Telecom-Batna. They found that ethical, legal, economic, and human dimensions of social responsibility significantly impact the activation of human resource performance within the company. The research highlighted the importance of ethical behaviour and adherence to legal standards in

enhancing employee performance. Overall, the research suggests that a focus on social responsibility can lead to more effective human resource management and performance outcomes (Chekroune et al., 2023).

Abubakar (2024) examined the effect of training and skill development programs on employee performance in private banking institutions. The research findings revealed a positive correlation between training initiatives and improved employee performance, with significant enhancements observed in key performance indicators (KPIs). These results underscore the importance of continuous investment in employee development for organizational success in the banking sector (Abubakar, 2024).

The study conducted by Papasolomou et al. (2018), revealed a mixed response from employees regarding internal CSR practices within Cypriot SMEs. While health and safety policies were generally well-received, there was notable dissatisfaction with work-life balance and personal development opportunities. The findings suggest that while some CSR initiatives are in place, their implementation may not fully support employee welfare, indicating a need for more comprehensive and employee-centric CSR strategies (Papasolomou et al., 2018).

Manresa et al. (2019) explored the relationship between training and development (T&D) practices and their impact on innovation and financial performance in manufacturing firms. Their study revealed a nuanced picture of T&D's effects. A partial positive correlation was found between T&D practices and innovation, specifically for new-to-the-firm products and services. However, this positive effect did not extend to new-to-the-market products. The research also indicated that T&D practices partially contributed to improved financial performance.

In a study conducted by Ahmed & Hasan, (2012) in the banking sector of Bangladesh, the relationship between Corporate Social Responsibility (CSR) and Corporate Financial Performance (CFP) was explored. Although CSR banks exhibited better performance in terms of Return on Assets (ROA), Earnings per Share (EPS), and Price-to-Earnings (P/E) ratio compared to non-CSR banks, these differences were not statistically significant. The study suggests that the impact of CSR on

financial performance may take longer to manifest in developing countries, emphasizing the need for further research (Ahmed & Hasan, 2012).

3. Corporate social responsibility (CSR):

Corporate Social Responsibility (CSR) has emerged as a significant concept in both business practice and academic discourse, reflecting the evolving relationship between corporations and society as Fig.1 shown. While a universally accepted definition remains elusive, CSR fundamentally represents an organization's commitment to integrate social, environmental, and economic concerns into its operations and interactions with stakeholders (Carroll, 1999; Dahlsrud, 2008). At its core, CSR embodies the idea that businesses bear a responsibility that extends beyond profit-making to include addressing the expectations and needs of a diverse range of stakeholders. These stakeholders encompass not only shareholders and customers but also employees, suppliers, local communities, regulatory bodies, special interest groups, and society at large (Freeman, 1984, p. 52).

Fig N° 1: relationship between corporations and society

Source : (Altheeb et al., 2023, p. 1279).

Corporate Social Responsibility (CSR) can be understood as a business's ongoing ethical obligation to foster economic growth while simultaneously elevating the living standards of its employees, their

dependents, and the broader community. This concept acknowledges the multifaceted nature of corporate operations, suggesting that CSR is perceived through various dimensions and is inherently dependent on the context (De Stefano et al., 2018). It emphasizes the necessity for organizations to minimize adverse effects and maximize stakeholder benefits to achieve satisfaction.

In the banking sector, Corporate Social Responsibility (CSR) extends beyond profit-making and legal compliance. It embodies a commitment to ethical, social, and environmental principles, recognizing the broader impact of banking activities on society. This proactive stance on CSR, aligns banks' objectives with societal values, fostering sustainable economic and social development. As stakeholders increasingly focus on global challenges like human rights, banks' credibility and performance are enhanced by their CSR efforts, offering a competitive edge and contributing to the simultaneous achievement of social, and economic objectives (Angelini Antonellaand Nieri, 2022, p. 59). By adopting socially responsible practices, banks not only enhance their long-term market presence but also integrate social, and economic goals. Research indicates that CSR adoption positively affects financial performance, and social performance. Thus, CSR becomes a crucial driver for sustainable banking practices.

Research identifies two main categories of CSR—internal and external indicating that CSR encompasses the methods by which a company engages with its stakeholders (Van et al., 2024a). External CSR focuses on the company's engagement in societal projects beyond its walls, impacting stakeholders outside the organization, such as consumers. Internal CSR, conversely, is focused on practices affecting employees' welfare, including training and encouraging their participation in the company's operations. Both dimensions of CSR are integral to enhancing the quality of the company's services and products, thereby influencing the overall performance (Tamm et al., 2010).

3.1. Internal corporate social responsibility (ICSR):

Corporate social responsibility (CSR) can be conceptualized through three distinct lenses: the shareholder model, which prioritizes profit maximization; the stakeholder model, which aims to balance the needs of those impacted by the company's operations; and the societal model, which holds that businesses, as societal units, should shoulder broader societal responsibilities (Altheeb et al., 2023). The internal dimension of CSR (I-CSR) has garnered significant attention across various industries, with a consensus among business leaders, policymakers, and scholars on its critical importance. I-CSR is increasingly viewed as a strategic tool for gaining competitive advantage, with employees recognized as key stakeholders whose influence can shape firm policies and CSR demands. Empirical evidence suggests that I-CSR positively influences employee turnover, recruitment, satisfaction, retention, loyalty, and commitment, ultimately enhancing overall performance within the organization (Aguilera et al., 2007; Santoso, 2014).

Internal Corporate Social Responsibility (CSR) encompasses a company's commitment to ethical practices and policies within its own operations, focusing on the well-being and development of its employees. A comprehensive review of CSR literature, particularly drawing from scholars such as Luu (2020), reveals a convergence in the classification of iCSR aspects. This synthesis identifies five key dimensions that are consistently highlighted, either directly or indirectly, across various research studies:

- **Occupational Health and Safety:** Ensuring a safe and healthy work environment for all employees.
- **Employee Training and Development:** Investing in the professional growth and skill enhancement of the workforce.
- **Labor Relations:** Fostering fair and productive relationships between managers and employees.
- **Work-Life Balance:** Promoting policies that support employees in managing their professional and personal responsibilities.
- **Social Dialogue:** Facilitating open communication and engagement between the organization and its employees.

The Global Reporting Initiative (GRI) indicators, along with the UN conventions on human rights, provide frameworks for measuring internal CSR, highlighting the importance of labor relations, occupational health, diversity, and equal opportunities. Effective internal CSR practices are linked to higher employee retention, as they directly benefit the workforce by improving employment conditions, ensuring health and safety, and upholding human rights within the workplace. This holistic approach to internal CSR ultimately contributes to a sustainable and socially responsible business model (De Silva & De Silva Lokuwaduge, 2021). In the context of our study, we focus specifically on one crucial dimension of internal CSR: Employee Training and Development (ET&D). This dimension is particularly significant as it directly contributes to employee development, skill enhancement, and overall organizational capacity. By examining the impact of training and education initiatives on social performance within the Algerian banking sector.

3.2. Employee Training and Development (ETD):

Employee Training and Development (ETD) is derived from the concept of investing in the growth of employees, focusing particularly on training. This investment equips employees with new knowledge and skills, preparing them for the demands of novel roles or responsibilities. ETD refers to structured educational activities that enhance both the professional performance and personal development of employees (Lee & Bruvold, 2003). These activities are influenced by the employees' assessment of the organization's dedication to their advancement, which in turn facilitates their acquisition of new abilities and competencies. Such development opportunities may lead to career progression, either within the current organization or externally (Van et al., 2024b).

Employee training and development play a crucial role in today's competitive labor market. Beyond enhancing technical and professional skills, training signifies an organization's commitment to employees' career growth, and involve strengthening existing knowledge, skills, and abilities through workshops, seminars, conferences, and other activities (Adu-Gyamfi et al., 2021b). Notably, studies in European countries reveal that a one percent increase in training days correlates with a three percent rise in productivity. ETD are associated with positive organizational outcomes,

fostering greater efficiency through the acquisition of new workplace and provide employees with opportunities to learn new concepts and essential skills. When these skills are applied in practice, work outcomes become more qualified, leading to increased performance (Altheeb et al., 2023).

3.3. Social performance:

Social performance, within the context of organizational operations, is a multifaceted concept that emphasizes adherence to human rights, equity, and ethical practices. Corporate social performance (CSP), also referred to as social performance (SP), has garnered significant attention in both empirical research and theoretical discussions. This concept is particularly relevant within business contexts. Practitioners and scholars now recognize the importance of CSP, which underscores an organization's responsibilities to its employees, society, community, and traditional economic stakeholders. CSP extends the concept of corporate social responsibility (CSR) by emphasizing tangible outcomes (Adu-Gyamfi et al., 2021b).

According to existing literature, social performance encompasses the practices, principles, and results of an organization's interactions with various stakeholders, including institutions, communities, and individuals.
Key practices encompass ensuring equal treatment for workers, preventing discrimination, and providing equitable training opportunities. These practices are not only intrinsic to the firm's ethos but also influencing the safety and well-being of individuals involved (Denu et al., 2023). Internally, factors such as employment stability, equitable labour practices, health and safety, and capacity development play crucial roles. Employment stability impacts work opportunities within the company, while human rights and gender equality fall under employment practices. Health and safety practices address preventive measures and incident handling (Rajesh, 2020).

4. Methodology:

This study employs a quantitative research approach to investigate the impact of employee training and development (ETD) on social performance

(SP) within the framework of internal Corporate Social Responsibility (ICSR) in the Algerian banking sector. The research focuses specifically on the CNEP bank in Algeria.

4.1. Data Collection:

A structured questionnaire will be used as the primary tool for data collection. This questionnaire is designed to capture information on employee training and development practices, as well as indicators of social performance. The survey includes closed-ended questions using a five-point Likert scales (1= Strongly disagree; 2= disagree; 3= neutral; 4= agree; 5= Strongly agree).

4.2. Sample:

The study sample consists of 62 employees from the CNEP bank in Algeria. Participants were selected to represent various job levels and departments within the bank, ensuring a diverse range of perspectives.

4.3. Data Analysis:

The collected data were analysed using IBM SPSS Statistics software. analysis techniques will include:

1. Descriptive statistics to summarize the characteristics of the sample and key variables.
2. Correlation analysis to examine relationships between training initiatives and social performance indicators.
3. Regression analysis to test the hypotheses and assess the impact of training on social performance while controlling for other factors such as employee demographics and job characteristics.

5. Empirical Analysis and Results:

5.1. Reliability Analysis:

To ensure the internal consistency of the multi-item scales used in the questionnaire, Cronbach's alpha coefficients were calculated. The Employee Training and Development (ETD) scale, consisting of 9 items, demonstrated excellent reliability with $\alpha = 0.946$. Similarly, the Social Performance (SP) scale, comprising 6 items, showed high reliability with $\alpha = 0.918$. Both scales exceed the recommended threshold of 0.7 (Nunnally, 1978), indicating strong internal consistency.

5.2. Descriptive Statistics:

A total of 62 employees from CNEP bank participated in the study. The demographic profile of the respondents is as follows:

Table N°1: Distribution of respondents according to Gendre

Gendre	Frequency	Percentage
Male	28	45.2%
Female	34	54.8%
Total	62	100%

Source: Elaborate by the authors

The sample shows a slightly higher representation of female employees (54.8%) compared to male employees (45.2%), indicating a relatively balanced gender distribution.

Table N°2: Distribution of respondents according to Age

Age	Frequency	Percentage
18 – 25	7	11.3%
26 – 35	15	24.2%
36 – 45	27	43.5%
46 – 55	8	12.9%
More than 55	5	8.1%
Total	62	100%

Source: Elaborate by the authors

An analysis of the age distribution indicates that the predominant segment of participants (43.5%) falls within the 36-45 age range, representing the primary middle-aged cohort of the workforce. The remaining participants are distributed relatively equally between younger (35.5% aged 18-35) and older (21% aged 46 and above) groups, providing a comprehensive age representation in the study. These demographic characteristics offer essential context for understanding the sample's diversity in terms of gender and age. This

diversity enhances the sample's representativeness and facilitates a more comprehensive examination of the relationship between employee training and development and social performance across various demographic subgroups within CNEP bank.

Table N°3: Distribution of respondents according to Training (ETD)

Training (ETD)	Frequency	Percentage
1	1	1.6%
2	8	12.9%
3	21	33.9%
4	20	32.3%
5	12	19.4%
Total	62	100%

Source: Elaborate by the authors

A detailed examination of ETD scores indicates that a notable majority of respondents (66.2%) assigned ratings of 3 or 4 out of 5 to their training and development experiences. This observation suggests that most employees have a positive perception of their training and development opportunities, viewing them as satisfactory or even excellent. It is also noteworthy that 19.4% of the respondents gave the highest score of 5, indicating a particularly high level of satisfaction with the ETD initiatives.

Table N°4: Distribution of respondents according to (SP)

Social Performance (SP)	Frequency	Percentage
1	2	3.2%
2	4	6.5%
3	13	21.0%
4	29	46.8%
5	14	22.6%
Total	62	100%

Source: Elaborate by the authors

The distribution of SP ratings shows a strong positive perception of the Bank's social performance among employees, as detailed below:

A significant majority (69.4%) of respondents rated the bank's social performance at 4 or 5 on the 5-point scale. This indicates a highly positive view of the bank's social performance among employees.

46.8% gave a rating of 4 out of 5, suggesting a very good perception of social performance.

22.6% gave the highest rating of 5, indicating excellent perceived social performance.

21% of respondents gave a neutral rating of 3, suggesting a moderate perception of the bank's social performance.

Only 9.7% of respondents gave low ratings (1 or 2), with 3.2% giving the lowest possible rating and 6.5% giving a rating of 2.

With 90.4% of respondents rating the bank's social performance at 3 or above, this distribution is heavily weighted towards positive perceptions.

5.3. Correlation Analysis:

A Pearson correlation analysis was conducted to examine the relationships between the main variables of the study: Training, Social Performance, Gender, and Age. The results are presented in Table 5.

Table N°5: Correlation Matrix

Variable	Gendre	Age	ETD	SP
Gendre	1			
Age	-.337**	1		
ETD	-.217	.203	1	
SP	-.200	.192	.742**	1

Note: ** Correlation is significant at the 0.01 level.

Source: Elaborate by the authors

The examination revealed several noteworthy associations:

1. Training and social performance:

A strong positive correlation was identified between training and social performance, with a correlation coefficient of r = .742 and a p-value of less than 0.01. This suggests that an increase in employee training and development is associated with an improvement in social performance.

2. Gender and age:

A significant negative correlation was found between gender and age (r = -.337, p < .01). This means that within our sample, females tend to be younger, while males tend to be older.

3. Additional results:

- Gender showed slight negative correlations with both training (r = -.217, p > .05) and social performance (r = -.200, p > .05), although these correlations were not statistically significant.

- Age showed weak positive correlations with both training (r = .203, p > .05) and social functioning (r = .192, p > .05), but these too were not statistically significant.

The strong positive correlation between training and social performance provides preliminary support for our hypothesis that employee training and development is positively related to social performance in the context of internal CSR. This association will be subjected to further analysis using regression techniques.

Demographic factors (gender and age) did not show significant correlations with our main variables of interest (training and social performance), suggesting that the relationship between training and social performance may be uniform across the different demographic groups in our sample.

5.4. Simple Regression Analysis

To test our hypothesis that employee training and development positively influences social performance, we conducted a simple linear regression analysis. Social Performance was set as the dependent variable, with Training as the independent variable.

Table N°6: Simple regression Results

Variable	B	SE B	t	p
Constant	7.85	1.53	5.13	<.001
Training	0.45	0.05	8.59	<.001

Note : $R^2 = .551$ ($p < .001$)

Source: Elaborate by the authors

From Table 6, the regression output, we show :

a. **A Positive Impact of Training**:
   Training appears to have a somewhat good impact on social performance, as indicated by the training coefficient of 0.45. Training increases social performance by 0.45 units for every unit invested, suggesting that training will probably improve social performance outcomes.

b. **A Strong Statistical Significance**:
   The p-value for training is less than 0.001, which is highly significant. This means that the observed relationship between training and social performance is unlikely to have occurred by chance, and there is strong evidence that training truly affects social performance.

c. **A Moderate to a Strong Model Fit (R-squared = 0.551)**:
   The R-squared value of 0.551 suggests that 55.1% of the variation in social performance can be explained by training. This is a good fit for a model with a single predictor, meaning that training is a substantial factor in determining social performance. However, it also implies that about 44.9% of the variability in social performance is explained by other factors such as management practices, company culture, or external factors.

d. The regression equation can be expressed as:

Social Performance = 7.85 + 0.45 * Training

5. Model Assumptions

A scatterplot of Training against Social Performance revealed a clear linear relationship, supporting the linearity assumption of the regression model. The plot also showed a fairly even spread of residuals, suggesting homoscedasticity. The R^2 value of 0.551, visualized in the scatterplot, further confirms the strong linear relationship between Training and Social Performance.

Fig N° 2: Model Assumptions

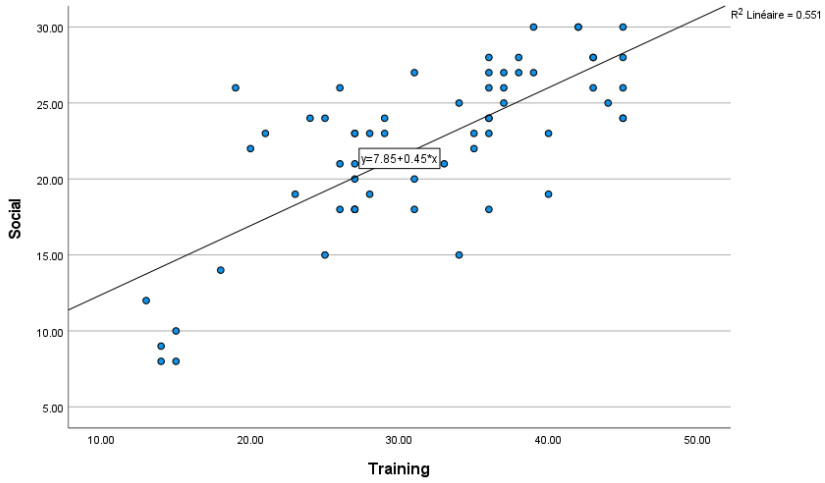

Source: Elaborate by the authors

These results provide strong support for our hypothesis, demonstrating that employee training and development is a significant predictor of social performance in the context of internal CSR at CNEP bank. The model's high explanatory power suggests that investing in employee training and development could be an effective strategy for improving social performance outcomes.

6. Discussion:

The strong positive correlation between ETD and SP aligns with previous research by Adu-Gyamfi et al. (2021) and Abubakar (2024), which highlighted the importance of employee development in enhancing

organizational performance and CSR outcomes. This robust relationship underscores the critical role that investment in employee training plays in driving social performance outcomes within CNEP Bank. This finding provides strong support for our first hypothesis (H1) that comprehensive employee training and development programs are positively related to improved internal CSR performance in CNEP Bank.

Interestingly, our analysis did not find significant correlations between demographic variables (gender and age) and the main variables of interest (ETD and SP). This suggests that the positive impact of training on social performance may be consistent across different demographic groups within CNEP Bank. This finding is particularly relevant for HR managers at CNEP Bank, as it implies that ETD initiatives can potentially benefit all employees regardless of their age or gender. Our results align with but also extend the findings of Manresa et al. (2019), who found partial positive correlations between training and development practices and organizational performance in manufacturing firms. In our study, the relationship between ETD and SP appears to be stronger and more direct in the CNEP Bank. The strong relationship between ETD and SP observed in our study provides empirical support for the importance of internal CSR practices in shaping organizational outcomes and employee well-being. This aligns with the work of Papasolomou et al. (2018), who emphasized the need for more comprehensive and employee-centric CSR strategies.

7. CONCLUSION

This study provides compelling evidence for the positive impact of employee training and development (ETD) on social performance (SP) within the framework of internal Corporate Social Responsibility (ICSR) at CNEP Bank in Algeria. The strong correlation and predictive relationship between ETD and SP highlight the strategic importance of investing in employee development to enhance social performance outcomes in the banking sector. Our findings support the hypothesis that comprehensive

ETD programs positively influence internal CSR performance and social performance indicators. This relationship appears to be consistent across demographic groups, suggesting broad-based benefits from training initiatives. These results have important implications for bank management and policymakers in Algeria and potentially in other developing economies. Investing in employee training and development emerges as a key strategy for improving social performance, which may in turn contribute to overall organizational success and sustainability. Future research could expand on these findings by examining a broader range of banks or industries, investigating the long-term impacts of ETD on social and financial performance, and exploring the specific mechanisms through which training initiatives translate into improved social outcomes. Additionally, qualitative studies could provide deeper insights into employees' perceptions and experiences of training programs and their impact on social performance

Bibliography List:

Books:

Freeman, R. E. (1984). *Strategic Management: A Stakeholder Approach.* Pitman.

Journal article:

Abubakar, A. H. (2024). Evaluating the Impact of Training and Skill Development Programs on Employee Performance in Banking Sector / Financial Institutions. *Global Journal of Human Resource Management*, *12*(1), 1–10. https://doi.org/10.37745/gjhrm.2013/vol12n1110

Adu-Gyamfi, M., He, Z., Nyame, G., Boahen, S., & Frempong, M. F. (2021a). Effects of internal csr activities on social performance: the employee perspective. *Sustainability (Switzerland)*, *13*(11). https://doi.org/10.3390/su13116235

Adu-Gyamfi, M., He, Z., Nyame, G., Boahen, S., & Frempong, M. F. (2021b). Effects of internal csr activities on social performance: the employee perspective. *Sustainability (Switzerland)*, *13*(11). https://doi.org/10.3390/su13116235

Aguilera, R. V., Rupp, D. E., Williams, C. A., & Ganapathi, J. (2007). Putting the S back in corporate social responsibility: A multilevel theory of social change in organizations.

Https://Doi.Org/10.5465/Amr.2007.25275678, *32*(3), 836–863. https://doi.org/10.5465/AMR.2007.25275678

Ahmed, S. U., & Hasan, I. (2012). Corporate Social Responsibility and Financial Performance Linkage-Evidence from the Banking Sector of Bangladesh Article history. In *J. Org. Management* (Vol. 1, Issue 1). http://ssrn.com/abstract=1999140Journalhomepage:http://www.hgpub.com/jorm.html

Altheeb, S., Obeidat, B., Alshurideh, M. T., & Masa'deh, R. (2023). Reviewing the Literature of Internal Corporate Social Responsibility on Job Satisfaction. In *Studies in Computational Intelligence* (Vol. 1056, pp. 1277–1293). Springer Science and Business Media Deutschland GmbH. https://doi.org/10.1007/978-3-031-12382-5_70

Angelini Antonella and Nieri, F. (2022). Corporate Social Responsibility in the Banking Industry: An Overview. In E. Luceri Beatrice and Martinelli (Ed.), *Managing Sustainability: Perspectives From Retailing and Services* (pp. 57–75). Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-031-12027-5_4

Carroll, A. B. (1999). *Corporate Social Responsibility Evolution of a Definitional Construct*.

Chekroune, E., laouar, N., & Mendas, M. (2023). The Role Of The Dimensions Of Social Responsibility In Activating The Performance Of The Human Resource In The Economic Institution Case Study Of Algeria-Telecom-Batna ابملؤسسة االقتصادية ابتنة–در اسة حالة شركة اتصاالت اجلز ائر دور أبعاد املسؤولية االجتماعية يف تفعيل أداء املورد البشري. In *Journal of Economic Integration* (Vol. 475).

Dahlsrud, A. (2008). How corporate social responsibility is defined: An analysis of 37 definitions. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, *15*(1), 1–13. https://doi.org/10.1002/csr.132

De Silva, K. M., & De Silva Lokuwaduge, C. S. (2021). Impact of corporate social responsibility practices on employee

commitment. *Social Responsibility Journal*, *17*(1), 1–14. https://doi.org/10.1108/SRJ-01-2019-0027

De Stefano, F., Bagdadli, S., & Camuffo, A. (2018). The HR role in corporate social responsibility and sustainability: A boundary-shifting literature review. *Human Resource Management*, *57*(2), 549–566. https://doi.org/10.1002/hrm.21870

Denu, M. K., Bentley, Y., & Duan, Y. (2023). Social sustainability performance: Developing and validating measures in the context of emerging African economies. *Journal of Cleaner Production*, *412*. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2023.137391

Freeman, R. E. (1984). *Strategic Management: A Stakeholder Approach* . Pitman.

Garavan, T. N., & McGuire, D. (2010). Human resource development and society: Human resource development's role in embedding corporate social responsibility, sustainability, and ethics in organizations. *Advances in Developing Human Resources*, *12*(5), 487–507. https://doi.org/10.1177/1523422310394757

Lee, C. H., & Bruvold, N. T. (2003). Creating value for employees: Investment in employee development. *International Journal of Human Resource Management*, *14*(6), 981–1000. https://doi.org/10.1080/0958519032000106173

Manresa, A., Bikfalvi, A., & Simon, A. (2019). The impact of training and development practices on innovation and financial performance. *Industrial and Commercial Training*, *51*(7–8), 421–444. https://doi.org/10.1108/ICT-04-2019-0035

Masum, A. K. M., Azad, M. A. K., & Beh, L. S. (2016). The role of human resource management practices in bank performance. *Total Quality Management and Business Excellence*, *27*(3–4), 382–397. https://doi.org/10.1080/14783363.2014.1002762

Papasolomou, I., Melanthiou, Y., & Kountouros, H. (2018). Internal CSR practices within the SME sector in Cyprus from the employees' perspective - challenges and prospects. *Global Business and Economics Review*, *20*(5/6), 634. https://doi.org/10.1504/gber.2018.10014907

Rajesh, R. (2020). Exploring the sustainability performances of firms using environmental, social, and governance scores. *Journal of*

Cleaner Production, *247*. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2019.119600

Santoso, I. L. (2014). The Impact of Internal CSR towards Employee Engagement and Affective Commitment in XYZ Hotel Surabaya. In *iBuss Management* (Vol. 2, Issue 2).

Tamm, K., Eamets, R. 1964-, & Mõtsmees, P. (2010). *Relationship between corporate social responsibility and job satisfaction : the case of Baltic countries*.

Van, L. T. H., Lang, L. D., Ngo, T. L. P., & Ferreira, J. (2024a). The impact of internal social responsibility on service employees' job satisfaction and organizational engagement. *Service Business*, *18*(1), 101–131. https://doi.org/10.1007/s11628-024-00555-1

Van, L. T. H., Lang, L. D., Ngo, T. L. P., & Ferreira, J. (2024b). The impact of internal social responsibility on service employees' job satisfaction and organizational engagement. *Service Business*, *18*(1), 101–131. https://doi.org/10.1007/s11628-024-00555-1

Appendices

Questionnaire:

Variables items

Employee training and development	**Strongly disagree**	**Disagree**	**Neutral**	**Agree**	**Strongly agree**
My organisation trains employees in skills that prepare them for future jobs and career development.					
My organisation provides career guidance and career planning assistance to employees.					
My organisation provides time for employees to learn new skills that prepare them for future jobs.					
My organization provides support when employees decide to pursue continuing					

education.					
My organisation fully supports a career management programme for employees.					
My organisation provides a systematic programme that regularly assesses employees' skills and interests.					
My organization provides orientation training for new employees.					
My organization provides financial support for my training.					
My organisation provides on-the-job training for its employees.					

Social performance	**Strongly disagree**	**Disagree**	**Neutral**	**Agree**	**Strongly agree**
Social wellbeing across employees and community have improved during the last 3 years					
Health and safety standard of our organisation has improved during the last 3 years					
Employee turnover has decreased during the last 3 years					
Employee education and training have increased during the last 3 years					
The employees' satisfaction and motivation have increased during the last 3 years					
The employees' quality of life has increased during the last 3 years					
Social wellbeing across employees and community have improved during the last 3 years					